



المركز الديمقراطي العربي للدراسات
الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. ألمانيا

تنسيق:
د. زهير النامي

دينامية الموارد والأنشطة
الاقتصادية بالأرياف
المغربية وآفاق الاستدامة

إهداء إلى روح



د. مصطفى الهزار العمري



د. أمينة الحريري

2022



دينامية الموارد والأنشطة الاقتصادية بالأرياف المغربية وآفاق الاستدامة

المركز الديمقراطي العربي

COORDINATION:
Dr. Zouhair En.namy

**Dynamique des ressources et des activités
économiques dans les espaces ruraux
marocains et les perspectives de durabilité**

The Arab Democratic Center Berlin
Germany: Berlin 10315 GensingerStr: 112
Tel: 0049-Code
030-89005468 / 030-89899419 / 030-57348845
Mobiltelefon: 00491742783717

رقم التسجيل: VR . 3383 - 6625 B



المركز الديمقراطي العربي للدراسات
الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. ألمانيا



النـاشـر

المركز الديمقراطي العربي

للدراستات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا / برلين

**Democratic Arab Center
For Strategic, Political & Economic Studies
Berlin / Germany**

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي

شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر

جميع الحقوق محفوظة

All rights reserved to the Arab Democratic Center Berlin – Germany: No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval System or transmitted in any form without prior Permission of the publisher.

Germany

Berlin 10315 GensingerStr: 112

Tel: 0049-Code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

Mobiltelefon: 00491742783717

E-mail: book@democraticac.de





المركز الديمقراطي العربي
للدراستات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية

Democratic Arab Center
for Strategic, Political & Economic Studies

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعاج

عنوان الكتاب: دينامية الموارد والأنشطة الاقتصادية بالأرياف المغربية وآفاق الإستدامة

تنسيق: د. زهير النامي

**الناشر: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية،
ألمانيا**

رقم تسجيل الكتاب: VR . 3383 - 6625 B

عدد الصفحات: 424

الطبعة: الأولى، ماي 2022

المقالات تعبر عن آراء أصحابها



اللجنة العلمية للكتاب

- **د. حسن المباركي**، أستاذ باحث بجامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش
- **د. الحسين افقير**، أستاذ باحث بجامعة عبد المالك السعدي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية تطوان
- **د. نصر الدين عدوق**، أستاذ باحث بجامعة شعيب الدكالي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الجديدة
- **د. عبد المجيد السامي**، أستاذ باحث بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية
- **د. سعيد عزيزوي**، أستاذ باحث بجامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش
- **د. علي دادون**، أستاذ باحث بجامعة ابن زهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكادير
- **د. أسماء بوعوينات**، أستاذة باحثة بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية
- **د. سالم تالحوته**، أستاذ باحث بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين الدار البيضاء
- **د. عبد الرحيم فرح**، أستاذ باحث بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين فاس مكناس، مركز فاس
- **د. تريا بوحفاض**، أستاذة باحثة بجامعة القاضي عياض، الكلية متعددة التخصصات بآسفي
- **د. عبد النور صديقه**، أستاذ باحث بجامعة محمد الخامس، المدرسة العليا للأساتذة الرباط
- **د. عبد الواحد العمراني**، أستاذ باحث بجامعة سيدي محمد عبد الله، الكلية متعددة التخصصات بتازة
- **د. عمر العروصي**، أستاذ باحث بجامعة شعيب الدكالي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الجديدة
- **د. بشرى الحساني**، أستاذة باحثة بجامعة السلطان مولاي سليمان، الكلية متعددة التخصصات خريكة
- **د. بوشعيب السالك**، أستاذ باحث بجامعة محمد الخامس، المدرسة العليا للأساتذة، الرباط
- **د. يوسف حمداش**، أستاذ باحث بجامعة شعيب الدكالي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الجديدة
- **د. مصطفى عثماني**، أستاذ باحث بجامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية وجدة
- **د. موسى المالكي**، أستاذ باحث بجامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط
- **د. عبد القادر التابري**، أستاذ باحث بجامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية وجدة

- **د. مولاي لحسن الفارسي**، أستاذ باحث بجامعة شعيب الدكالي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الجديدة
- **د. أحمد بوحامد**: أستاذ باحث بجامعة السلطان مولاي سليمان، الكلية متعددة التخصصات خنيفرة
- **د. مصطفى احمامو**، أستاذ باحث بجامعة شعيب الدكالي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الجديدة
- **د. يوسف بليط**، أستاذ باحث بجامعة محمد الأول، الكلية متعددة التخصصات الناظور
- **د. محمد مرو**، أستاذ باحث بالمدرسة الوطنية للهندسة المعمارية وجدة

فهرس الكتاب

الصفحة		
10	تقديم	
12	مصطفى الهرار العمراني: الباحث والأستاذ والإنسان نور الدين الشيشي	1
18	أمينة الحريري: الأكاديمية والباحثة الجغرافية حليمة بنار	2
25	الإعداد المائي بسهل السراغنة: بين الممارسات التقليدية والتجهيز الهيدرولوجي الحديث زهير النامي	3
42	الإعداد المائي-الفلاحي ورهان التنمية: حالة مشروع إنقاذ قطاع الحواض بالكردان عبد الحكيم بلقاسم، أسماء ابن، حسن بن عليان، عبد الحميد أوحده	4
56	التدبير التقليدي لمياه الري بواحات حوض غريس بين الندرة والتأقلم عبد الصمد خويا، عبد الله عبدلوي، عبد العظيم بوبكري، مصطفى أعفير	5
69	السياسة السقوية الريفية المغربية: من التضامن المجالي إلى اختلال أحواض الإمداد المائي، نموذج الحوض الشرقي لمراكش نورالدين الحباش	6
86	الموارد المائية بين تأثير التغيرات المناخية والضغط البشري بالجماعة الترابية سيدي محمد لحر - إقليم القنيطرة عبد الكريم حسنية، عبد الخالق غازي	7
103	تقنيات وأساليب هيدرولوجية تستعمل في تدبير الموارد المائية بأرياف دكالة نموذج الجزء الجنوبي الشرقي يوسف العمود، أحمد لكره	8
123	أفاق التدبير المستدام لمياه الري بالنقطاع المسقي لدكالة، حالة الدائرة السقوية لبولعوان عبد الرزاق إمعيز، عبد المجيد السامي، أسماء بوعوينان	9

141	دينامية زراعة الدفيئات وسياقات النشأة والتطور وعوامل التراجع: حالة الولوجة الجنوبية لإقليم الجديدة مراد عرابجي، عبد الخالق غازي	10
158	الزراعات التسويقية ودورها في التحولات الاقتصادية بملوية العليا دراسة حالة الجماعة الترابية أغبالو إسران إقليم ميدلت عبد السراج بوهلال، الحاج علال، عمرو إديل	11
178	محددات اتخاذ القرارات الرعي زراعية واستراتيجيات تكييف الحيازات الفلاحية بالحوز الشرقي حالة زمران الشرقية ياسين إرميل	12
199	تجربة الاستثمار الفلاحي العصري في الأراضي الجماعية: السياق، الإكراهات والنتائج-نموذج واحات تافيلالت عبد الإله عبدلوي، عبد الصمد خويا، مصطفى أغير، عبد العظيم بوبكري	13
216	تحديات الفلاحة العائلية بالمجالات الواحية: حالة واحة فزواطة بدرعة الأوسط سليمان والدودي، عبد العظيم بوبكري، محمد قرفاشجي، نسيبة بوزيد، المصطفى ندرابي	14
233	الأنشطة الرعي-زراعية ورهان التنمية بالجماعات القروية بالمغرب: حالة جماعة بني بوزرة بساحل إقليم شفشاون عبد الوهاب السعيدمي، نبيل رزقي	15
248	دينامية الفاعلين في الشأن السياحي وأثره على تطور القطاع: حالة موقع إمي نفري بالجماعة الترابية لتفني محمد فكري، عبد المجيد سحنونجي	16
266	تثمين الموارد المجالية لتحقيق التنمية الترابية بالجنوب الشرقي المغربي نموذج الورد العطري بواحة مكونة إبراهيم الفسكوي، خراف الفالبي، سليمان محمودي، مصطفى جدية، زكرياء محمودي	17

281	دور تثمين المنتجات المحلية في إعادة تشكيل المجال الريفي بالجماعتين الترابيتين تشرافي ومستكمر - إقليم تاوريرت (شمال شرق المغرب) محمد لإخضري، الميلود زروق، محمد إزياش، عبد الله المخوضي	18
293	الموارد الترابية ورهانات التنمية المستدامة بالمجال الساحلي لسهل الغرب عبد الريح قببواوي، طريق كويسبي، الحمدي علوي محمد الربيعي	19
304	الموارد الترابية ورهانات التنمية بالريف الغربي المغربي: حالة جماعة الخروب خديجة زروق، عبد الباقي دركال	20
325	تسويق منتجات الزيتون بالحوز الشرقي: التحديات والإكراهات فاطمة الإزهراء بوعلالة	21
338	انعكاس ضعف الخدمات الأساسية والهشاشة الاجتماعية على الدينامية البيئية والموارد الطبيعية: حالة حوضي وادي اتلاغ ووادي العابد (ممر تاوريرت - جرسيف، المغرب الشمالي الشرقي) عمر مواديلجي، عبد القادر إسباعي، خديجة بنربيعة	22
356	مخطط المغرب الأخضر: رهان تكثيف الإنتاج الفلاحي وإكراهات استدامة الموارد الطبيعية "حالة إقليم بنسليمان، المغرب" عادل حدية، سعيد إمدند، إلهاج السوسجي	23
372	إشكالات استغلال المقالع بالجماعات القروية بالمغرب حالة الجماعة القروية بن قريش محمد الرحمانجي	24
387	L'état des ressources en eau et les formes d'intervention pour assurer La sécurité de l'eau dans les oasis du Draa moyen Said AIT ABDELOUAHED	25
407	Tourisme et valorisation des produits de terroir : Cas de la province de Safi Adil NAMLI, El Mamoun LAHLAL	26

تقديم

تعتبر الموارد والأنشطة الاقتصادية ركيزة أساسية من ركائز التنمية بالمغرب، خاصة بالأرياف؛ هذه الأخيرة تتوفر على موارد متنوعة، وأنشطة اقتصادية عديدة، أبرزها النشاط الفلاحي، الأمر الذي يستدعي التفكير في سبل تامين هاته الموارد وتبني استراتيجيات استدامتها، خاصة مع ظاهرة التغيرات المناخية واستنزاف الموارد.

وتتوفر المجالات المغربية على موارد تربية متنوعة، الطبيعية منها كالغابة والموارد المائية والوحيش... إلخ، والبشرية من خلال ساكنة تنمو بشكل سريع، والاقتصادية منها كالفلاحة والصناعة والتجارة... إلخ، إضافة إلى موروث ثقافي ضارب في القدم، هذه الموارد تنتظر التامين والتسويق خاصة بالأرياف، نظرا لما تعانيه هذه الأخيرة من ارتفاع لظواهر البطالة والامية والفقر وضعف الخدمات والمرافق الأساسية... إلخ.

في هذا الإطار يأتي هذا المؤلف الجماعي ليرز دينامية الموارد والأنشطة الاقتصادية بالأرياف المغربية، حيث تتنوع مقالاته، لتشمل جل المجالات المغربية (الشمال، الوسط، الجنوب، الشرق الواحات)، كما تشمل مجموعة من المواضيع الطبيعية المهمة كواقع الموارد المائية والمناخ... إلخ، والبشرية كتامين الموارد الترابية والفلاحة... إلخ. ويمكن تقسيم مقالات الكتاب إلى خمس محاور أساسية كالتالي:

1. مسيرة وسيرة الأستاذين مصطفى الهرار العمراني وأمينة الحريري؛
2. الموارد المائية: استعمالها وطرق تديرها؛
3. القطاع الفلاحي بالمغرب؛
4. القطاع السياحي وآفاق التامين؛
5. الموارد الترابية واستراتيجيات تامينها وتحديات استدامتها؛

حكمت المقالات من طرف لجنة علمية وازنة، تتكون من أساتذة باحثين من مختلف الجامعات المغربية، والهدف من ذلك نشر مؤلف جغرافي يقدم الإضافة المطلوبة، حتى يصبح مرجعا

علميا للطلبة والباحثين الذين ينجزون ببحثهم ودراساتهم حول هذا الموضوع، كما سيكون هذا الكتاب مرجعا أساسيا لمختلف الفاعلين، فالمقالات العلمية ترصد مكامن الخلل وتقدم الحلول والاقتراحات الكفيلة بمعالجة مختلف الاختلالات التي تعاني منها الموارد والأنشطة الاقتصادية بالمغرب.

لقد غادرنا إلى دار البقاء خلال الفترة الأخيرة أستاذين جغرافيين، تركوا بصمتهم واضحة ضمن الجغرافية المغربية، تدريسا وتأطيرا وإنتاجا، ويتعلق الأمر بكل المرحومة أمينة الحريري من كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجديدة، والتي وافتها المنية يوم الاثنين 04 أكتوبر 2021، والمرحوم مصطفى الهرار العمراني من كلية العلوم الإنسانية بتطوان، والذي وافته المنية يوم الاثنين 8 نونبر 2021. وعرفانا بجهود هؤلاء الباحثين سواء على مستوى التدريس وكذا البحث العلمي، سيكون هذا الكتاب بمثابة عمل يخلد أسمائهم، ويعرف بمسارهم الأكاديمي المتميز. حيث يتضمن الكتاب مقالين مفصلين، الأول حرره الأستاذ نور الدين الشخي حول سيرة الأستاذ مصطفى الهرار العمراني، باعتبار الأستاذ الشخي أحد زملاء المرحوم، والذي عمل برفقته لسنوات طويلة، يعرف تاريخه ومسيرته. ومقال ثان حررته الدكتورة حليلة بنار حول مسار الأستاذة أمينة الحريري، حيث أشرفت المرحومة على أطروحتها وكانت علاقتها متميزة.

وفي الختام لا يسعنا إلا أن نتقدم بخالص الشكر إلى كل المساهمين في هذا العمل، وإلى اللجنة العلمية التي تكبدت عناء تصحيح وتنقيح وتجويد المقالات العلمية، بكثير من الصرامة، فليس الهدف هو إنتاج كتاب جغرافي، لكن الأهم أن يقدم بالإضافة المطلوبة، كما نتمنى أن نكون قد وفقنا في هذا العمل، شكلا ومضمونا، سائلين العلي القدير أن يجعله خالصا لوجهه الكريم.

د. زهير النامي

2022/05/09

مصطفى الهرار العمراني: الباحث والأستاذ والإنسان

نور الدين الشيشي
أستاذ التعليم العالي
جامعة عبد المالك السعدي
كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان



ولد الأستاذ مصطفى الهرار العمراني، رحمة الله عليه، يوم سادس مارس سنة 1959 بتطوان، المدينة التي تابع بها دراسته إلى غاية حصوله على شهادة البكالوريا سنة 1980، حيث واصل مسيرته الدراسية بعد ذلك بشعبة التاريخ والجغرافيا بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط إلى غاية نيله شهادة الإجازة في الجغرافيا سنة 1984. سافر بعد ذلك إلى فرنسا لينال شهادة الدروس المعمقة DEA في جغرافية البحر، من جامعة بريست Brest سنة 1985، وليحصل على دكتوراه السلك الثالث في الجغرافيا (تخصص الجيومرفولوجيا الساحلية) من نفس الجامعة سنة 1988¹، والتحق للتدريس بشعبة الجغرافيا بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ببني ملال وظل بها إلى غاية سنة 1999، حيث انتقل إلى كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان، وحصل على التأهيل الجامعي سنة

¹-EL HARRAR EL IMRANI (Mustapha), 1988, « Morphologie actuelle des côtes rocheuses et des plages d'un secteur de la côte du Rif à l'Est de Tétouan », Th. Doct. Troisième Cycle. Dir: Guilcher (André), Fac. Let. & Sc. Soc., Brest, Univ. Bretagne occidentale, France, 260 p. (+ appendice), 17 tab, 65 fig., 48 phot. & 10 croq.

2012، ثم على الدكتوراه سنة 2016. وقد ظل يعمل بهذه الكلية إلى غاية انتقاله إلى رحمة الله وسابغ عفوه ومغفرته صبيحة يوم ثامن نوفمبر 2021.

إنّ الرصيد البيداغوجي والعطاء العلمي الذي حققه الأستاذ الفاضل مصطفى الهرار العمراني، في مجالات معرفية وعلمية متعددة ومتنوعة، طيلة عقود من الزمن داخل الكلية وخارجها، سواء على المستوى الوطني أم الدولي؛ كل ذلك جعله باحثاً مُتميّزاً وأستاذاً لامعاً.

– على المستوى العلمي:



إنّ المواضيع التي عالجها المرحوم أصيلة، لا سيما فيما يتعلق بالإشكاليات والمقاربات المنهجية المرتبطة بجيومرفولوجيا وهيئة السواحل، بالإضافة إلى قطاع الماء الشروب والبيئة، دون إغفال مسألة الغوص في أعماق التراث والأدب الجغرافيين العربيين.

ولم يكن الأستاذ العمراني، تغمده الله برحمته، يكتفي بتتبع آليات وأشكال تطور المجالات المدروسة، لا سيما المجالات الساحلية المتصفة بمشاشتها الكبيرة وحساسيتها الشديدة، وتشخيص مكان

الخلل فيها وشرح أسبابها وانعكاساتها السوسيواقتصادية والمجالية، بل كان يُقدِّمُ عدة اقتراحات وجيهة تهم تصحيح المسارات القائمة وتقوية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وتثمين العلاقات بين مختلف عناصرها، والمحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة الشاملة.

ولعلّ من أهم الدوافع التي تحذو إلى التنويه بأعمال فقيدنا العزيز، إيمانه العميق باستحالة دراسة أوضاع الأوساط الطبيعية الحالية (وعلى رأسها الساحلية) بمعزل عن السلوكيات المجالية للإنسان، وبشكل خاص على مستوى رصد خلفيات الواقع البشري، وضغوطه على الموارد الطبيعية والبيئية على وجه الإجمال؛

من جهة أخرى، شارك الأستاذ مصطفى الحرار العمراني، رحمه الله، في مجموعة من مشاريع البحوث الممولة من قبل هيئات خارجية، كما قدّم خبرته كمستشار في العديد من مشاريع الإعداد والتنمية، وساهم في مجموعة كبيرة من الملتقيات العلمية، وكانت مساهماته جدّ أصيلة وتتسم بعمق تحليلها العلمي ومثانة منهجها الرصين.

كما أنّ الأستاذ كان عضواً فعالاً في مجموعة من الجمعيات المرموقة (الجمعية الوطنية للجغرافيين المغاربة وجمعية الجيومورفولوجيين المغاربة) حيث ساهم في تنشيط مجموعة من أنشطة هذه الهيئات، تلك الأنشطة التي كان لها صيت معرفي وعلمي كبير في أوساط الجغرافة وغيرهم من الباحثين والمهتمين.

الفقيد، كان، أيضاً، عضواً مؤسساً ونشيطاً بفريق "أبحاث ودراسات حول الجغرافيا والتنمية"، ثم التحق بعد ذلك بـ "مختبر البحث في المغرب والمتوسط".

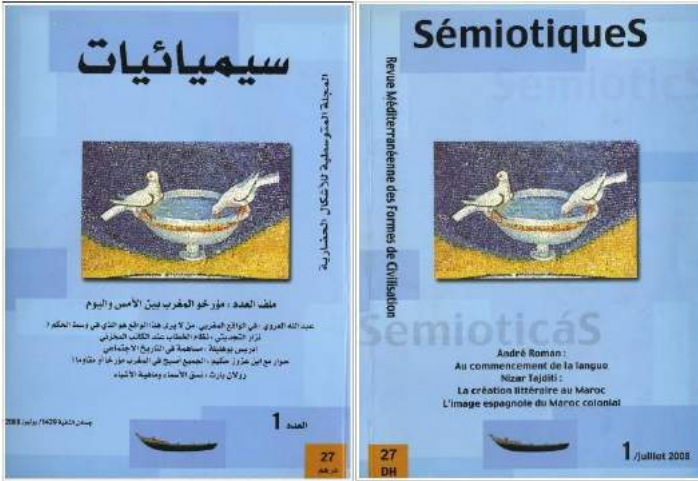
ومن الأمور جدّ المميّزة

للمسار العلمي للأستاذ الباحث العمراني، هو مساهمته الفعالة في نشر المجلة القيّمة سيميائيات ¹ Sémiotiques، سواء بوصفه رئيساً لتحريرها أو كمساهم أساسي في الكتابة بها، وتولي شؤون طبعتها من الناحية التقنية. ولا بد من التأكيد في هذا السياق، على التمكن الكبير للأستاذ الباحث العمراني من البرمجيات

المكتبية كمعالجة النصوص والجداول وغيرها من مستلزمات التحرير الإلكتروني.

وبالإضافة إلى ما تقدم ذكره، فإنّ الأستاذ مصطفى الحرار العمراني، قدّم خدمات جليلة للجغرافيا والجغرافيين، عندما أكّبت على ترجمة مجموعة من الأعمال الهامة من الإنجليزية والفرنسية إلى العربية، وهي دراسات لم تكن معروفة على نطاق أكاديمي واسع في شعب الجغرافيا بالكليات المغربية، معلوم أنّ الاشتغال بالترجمة على

¹ - سيميائيات: المجلة المتوسطية للأشكال الحضارية Sémiotiques: Revue Méditerranéenne des Formes de Civilisation



مستوى المصطلحات العلمية شائك بدرجة كبيرة ليس لعجز اللغة العربية واستيعابها بشتى صنوف المصطلحات، وإنما لاختلاف الباحثين العرب وتضارب نتائج المجمعات اللغوية؛



لا بدّ من التنويه بكون مختلف الدراسات والبحوث التي تقدم بها الأستاذ الباحث كُتِبَتْ بلغة فصيحة متينة وسليمة، احترمت، بدقة، القواعد المختلفة للغة، مع بلاغة في الأسلوب، ودقة في اختيار الألفاظ والعبارات المناسبة، وسلاسة في الانتقال من موضوع إلى آخر.

-على المستوى البيداغوجي:-

-الملاحظة الأولى التي تسترعي الاهتمام هي مزاولة التدريس والتأطير من قبل الأستاذ العمراني لمدة عشر سنوات بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال ولمدة تزيد على عشرين سنة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان، حافلة بالعطاء العلمي والتفاني في العمل التربوي؛

-الملاحظة الثانية: ساهم الأستاذ العمراني، بكلّ نجاعة وفعالية، في تسيير شعبة الجغرافيا بكلية الآداب بتطوان، حيث كان لعدة مرات عضوا في مجلسها، كما كان رئيسها ومُنَسِّق مسلكها لسنين عديدة، وسبق له أن كان مسؤولاً عن مختبر الجيومورفلوجيا بكلية آداب بني ملال؛

-الملاحظة الثالثة: قام الأستاذ الباحث مصطفى الهرار العمراني بتدريس عدد كبير من المواد والمجزوءات خلال مدة اشتغاله، ويتعلق الأمر بشعبة ومسلك الجغرافيا والإجازة المهنية "التنمية المحلية وإعداد التراب"، ومسلكي الماستر "المجالات الانتقالية وقواعد التهيئة" و"الجبال والسواحل المتوسطة". كما تكفل الأستاذ مصطفى الهرار العمراني ببعض التكوينات التكميلية لتكوين الدكتوراه (المجال الجغرافي: التحولات وإشكاليات التدبير والتهيئة)، ويجب التنويه، في هذا السياق، على تميّز الأستاذ العمراني بتدريس نظم المعلومات الجغرافية، بنجاعة وكفاءة كبيرتين، الأمر الذي يعجز عن القيام به بالمرّة، معظم أساتذة شعبة الجغرافيا بكليتنا؛



-الملاحظة الرابعة: قام الأستاذ الباحث بالإشراف على عدد كبير من بحوث الإجازة في الجغرافيا وبحوث نهاية مسلكي الماجستير المشار إليهما وكذا أطاريح الدكتوراه، كما شارك في أعمال لجن مناقشتها، إما بصفته رئيساً أو عضواً فاحصاً أو مناقشاً؛

-الملاحظة الخامسة: قام الأستاذ بتأطير عدد كبير من التداريب والرحلات الدراسية لفائدة طلبة الإجازة والماجستير والدكتوراه...

-على المستوى الأخلاقي:

أود أن أتوه، وبإعجاب شديد، بما اتسم به الأستاذ الباحث العمري، تغمده الله برحمته الواسعة، من تواضع كبير ولطف بالغ مع سعة في الصدر وتسامح منقطع النظير... سواء في علاقاته بزملائه أو طلبته أم معارفه وأقاربه، أو عموم المواطنين، حيث كان لا ينفك، في كل مناسبة، وبدون وجه حق، يُقَلِّلُ من شأن نفسه ومن قيمة أعماله وإنجازاته، ولعمري، فإنه كان يُدَكِّرنا بقول الإمام الشافعي، رحمه الله:

كلما أدبني الدهر **أراني نقص عقلي
وإذا ما ازددت علماً** زادني علماً بجهلي

كما أسترجع، في هذا السياق ما ورد عند الإمام الماوردي رحمه الله تعالى في كتابه النفيس (أدب الدنيا والدين): "قلما تجد بالعلم معجبا وبما أدركه منه مفتخرًا إلا من كان فيه مُقَلِّلاً ومُقَصِّراً؛ لأنه قد يجهل قدره،

ويحسب أنه نال بالدخول فيه أكثره. فأما من كان فيه متوجهاً، ومنه مستكثراً، فهو يعلم بُعد غايته، والعجز عن إدراك نهايته". كما كان الشعبي على حق عندما قال: "العلم ثلاثة أشبار، فمن نال منه شبراً شمخ بأنفه وظن أنه ناله ومعنى هذا أنه تكبر، ومن نال الشبر الثاني صغرت إليه نفسه وعلم أنه لم ينله، ومعنى هذا أنه تواضع، وأما الشبر الثالث يظن أنه ما يعلم". ولي يقين تام، أنّ الأستاذ الباحث مصطفى المرار العمراني، قد نال الشبر الثالث. لهذا كُتِبَ، حظي الأستاذ مصطفى المرار العمراني، بتكريم حافل داخل الكلية، بمبادرة محمودة من قِبل الطلبة الباحثين المنتمين لتكوين الدكتوراه "المجال الجغرافي: التحولات وإشكاليات التدبير والتهيئة"، وذلك يوم 19 أبريل 2018، إبان انعقاد المؤتمر الوطني الرابع للجغرافيين الشباب.



اللهم إنّنا نسألك
أن تُعامل فقيدنا مصطفى
المرار العمراني بما أنت
أهله، ولا تعامله بما هو
أهله، اللهم أجزه عن
الإحسان إحساناً، وعن
الإساءة عفواً وغفراناً.
اللهم إنّ كان محسناً فزِدْ
من حسناته، وإنّ كان
مُسيئاً فتجاوز عن سيئاته.
اللهم إنّ رحمتك وسعت

كلّ شيء، اللهم أسكنه الفردوس الأعلى وألحقنا به طائعين تائبين منيبين إليه. آمين يا رب العالمين.

أمينة الحريري: الإكاديمية والباحثة الجغرافية

حليمة بنار

باحثة في الجغرافيا

جامعة شعيب الدكالي

كلية الآداب والعلوم الإنسانية الجديدة

حاصلة على شهادة الدكتوراه تحت إشراف

الأستاذة أمينة الحريري



ولدت الأستاذة أمينة الحريري بتاريخ 8 دجنبر 1960، بمدينة الدار البيضاء، حيث نشأت وبدأت مشوارها التعليمي، قبل أن تلتحق بفرنسا لاستكمال دراستها العليا. عرفت المرحومة بعطائها الطويل وتواضعها الكبير، نستطيع أن نعبّر بصدق كبير عن أثرها الطيب الذي تركته في نفوس الطلبة الذين درستهم، والأستاذة الذين جمعتهم بها صداقة علمية وكذا الباحثين الذين طلبوا مساعدة أو توجيهها.

لقد كانت أستاذة نادرة وأكاديمية قل نظيرها عطاء وتواضعا وتوجيها، أستاذة استطاعت أن تجمع صفات النبل والعطاء والكرم والأخلاق والإنسانية. عرفت الفقيدة أمينة الحريري بتفوقها العلمي وتواضعها وانضباطها في العمل منذ التحاقها بجامعة شعيب الدكالي، مخلفة رصيда علميا ومعرفيا وبيداغوجيا في مجالات متعددة.

الشواهد الجامعية

- ✓ 1981: البكالوريا شعبة الآداب العصرية المزدوجة بالدار البيضاء؛
- ✓ 1985: الإجازة في التاريخ والجغرافية، تخصص الجغرافية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق الدار البيضاء؛

✓ 1987: دبلوم الدراسات المعمقة في الجغرافية البشرية بجامعة ليل للعلوم والتكنولوجيا بفرنسا؛

✓ 1994: شهادة الدكتوراه في الجغرافية

بجامعة بواتييه بفرنسا بميزة مشرف جدا.



الإهتمامات البحثية

✓ جغرافية السكان؛

✓ الديموغرافيا؛

✓ سيمولوجية الخرائط.

الإهتمامات العلمية

مقالات بمجلات محكمة:

✓ ذة أمينة الحريري ومحمد أوفوتا، "من الهجرة

السرية إلى العودة الدورية ودورها في إعادة

تشكيل المجال بحوض تازارين تغبالت،

جنوب شرق المغرب"، مجلة التكامل

الاقتصادي، مختبر التكامل الاقتصادي

الجزائري الافريقي، جامعة أحمد دراية، ادرار،

الجزائر، المجلد 08، العدد 02 جوان

2020، ص ص 269-285.

مقالات بكتب دولية:

✓ ذة أمينة الحريري وحيد المكاوي "دور التعاونيات النسوية في التمكين الاجتماعي والاقتصادي

وتحقيق التنمية الترابية والحد من التفاوتات المجالية حالة إقليم الجديدة/ المغرب"، بكتاب دولي بعنوان

التنمية الاجتماعية واقع وتحديات، مخبر التمكين الاجتماعي والتنمية المستدامة في البيئة الصحراوية،

جامعة عمار ثليجي الأغواط، الطبعة الأولى 2019، ص ص 543-556.

مقالات في مؤلف جماعي صادر عنه ندوة وطننة:

✓ ذة أمينة الحريري وحيد المكاوي " دور التعاونيات النسوية في تحقيق التنمية الترابية والحد من التفاوتات المحلية حالة إقليم الجديدة"، مؤلف جماعي تحت عنوان " الموارد الترابية والبنيات الاجتماعية والتنمية المحلية بالمغرب"، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرز، فاس، الطبعة الأولى أبريل 2020، ص ص 217-230.

مقالات في مجلات وطننة:

✓ ذة أمينة الحريري وجميلة مكاوي، "الصناعة والتحويلات المحلية والسكانية بضاحية الدار البيضاء: حالة حد السوالم"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجديدة، العدد 20، 2019، ص ص 262-281.

منشورات أعمال أيام دراسة:

✓ ذة أمينة الحريري وآخرون، " دور النشاط الصناعي في دينامية المجال المجاور لمدينة الجديدة: نموذج المحور الطرقي الجديدة الحرف الأصفر"، الأيام الدراسية الأولى المنظمة من طرف الباحثين بالتكوين في الدكتوراه، المجالات الهشة بالمغرب: الديناميات المحلية، البيئية وتدبير التراب، بالجديدة يومي 15 و16 ماي 2015، ص ص 85-101.

✓ ذة أمينة الحريري وذ أحمد لکرد وجميلة المكاوي، "الوكالة الحضرية الصغرى وتشكيل المجال: حالة البير الجديدة"، الأيام الدراسية الثالثة المنظمة من طرف الباحثين بالتكوين في الدكتوراه، المجالات الهشة بالمغرب: الديناميات المحلية، البيئية وتدبير التراب، بالجديدة يومي 4 و5 ماي 2018، ص ص 453-470.

✓ ذة أمينة الحريري وذ إسماعيل الخياطي وحليمة بنار، "السكن العشوائي عنصر أساسي في تحول النسيج العمراني بالمجال المجاور لمدينة الجديدة: حالة مركز مولاي عبد الله"، الأيام الدراسية الثالثة المنظمة من طرف الباحثين بالتكوين في الدكتوراه، المجالات الهشة بالمغرب: الديناميات المحلية، البيئية وتدبير التراب، بالجديدة يومي 4 و5 ماي 2018، ص ص 109-125.

✓ ذة أمينة الحريري وحيد المكاوي "استعمال بعض النماذج الإحصائية في تحليل الظاهرة الحضرية بجهة الدار البيضاء سطات" الأيام الدراسية الثالثة المنظمة من طرف الباحثين بالتكوين في الدكتوراه

المجالات الهشة بالمغرب الديناميات اجمالية البيئية وتديير التراب بالجديدة يومي 4 و5 ماي 2018 ص
ص 471-487.

مداخلات في ندوات دولة ووطنية غدر منشورة

- ✓ ذة أمينة الحريري: 2019 (في طور النشر) "المشكلات الديمغرافية والاجتماعية والحضرية الحديثة
رؤى متقاطعة حالة الجديدة" الندوة الوطنية المنظمة تحت عنوان المشكلات الحضرية الجديدة مقاربات
وضيعات وتقاطعات يومي 27 و28 نونبر 2019 برحاب كلية الآداب والعلوم الانسانية بالجديدة.
- ✓ Profile socio-démographique et économique des migrants sub-sahariens et
intégration dans la ville d'El jadida au colloque international sous le thème
Dynamique migratoire Sud-Sud et intégration des immigrés dans les
sociétés d'accueil tenu les 26 et 27 février 2020 au siege de la Faculté des
Sciences Juridiques Economique et Sociales d'El jadida FSJESJ)
- ✓ ذة أمينة الحريري: 2019 (في طور النشر) التوطن الصناعي والسياحي بجماعتي مولاي عبد الله
والحوزية أي تنمية" الندوة الوطنية تحت عنوان دكالة إمكانيات والتوقعات لتنمية مجال في طور التحول
المنعقدة يومي 26-27 دجنبر 2019 برحاب كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجديدة.

الإشراف على الأطاربخ

- ✓ 2019: الإشراف على أطروحة نوقشت من طرف الطالبة الباحثة حليلة بنار حول موضوع "التنافس
على استعمال المجال ومشاكل الإعداد بالمجال المجاور لمدينة الجديدة"
المساهمة في مناقشة أطاربخ الدكتوراه:

- ✓ 2019: يونس عاميري "المراكز الناشئة بدكالة: سيرورة التحولات السوسيو-مجالية ورهانات التنمية
المحلية"
- ✓ 2020: أحمد باهني

Urbanisation et mutation de l'espace littoral au sud de casablanca. Le cas de la commune urbaine de Dar Bouazza.

- ✓ 2020: حسن القواق، "دور الجيوماتية في تحليل الظواهر الجغرافية والمساعدة على اتخاذ القرار
وتديير الثروات الترابية داخل المجالات سريعة التمدن: حالة استعمال الأراضي بالظهير المباشر
للجديدة الكبرى".

✓ 2020: فحص أطروحة فاطمة فالي، "إشكالية إعادة تشكيل وإعادة هيكلة الأحياء العشوائية بمدينة نواكشوط في موريتانيا: حالة ولايتي نواكشوط الشمالية والجنوبية".

تأطير بحوث الماجستير

✓ 2011-2012 حليلة بنار "التحولات السوسيو-مجالية بالمراكز الثلاث مولاي عبد الله سيدي بوزيد وأولاد الغضبان".

✓ 2014-2015: حميد المكاوي، "الحركة التعاونية النسوية في قطاع الصناعة التقليدية بإقليم الجديدة ودورها في التمكين الاقتصادي للمرأة".

✓ 2016-2017: يونس وتروح، "استراتيجيات التكيف والتخفيف من آثار التغيرات البيئية والسياسات الحماية لبيئة هور الواليدية".

✓ 2016-2017: عاصم دكدوك، "الهجرة الريفية إلى مدينة الجديدة: أسبابها- خصائصها- نتائجها".

✓ 2019-2020: ليلي صنيبي، "طرق تدبير الموارد المائية وانعكاسات الخصائص المائي على الإنسان والمجال بعبدة".

✓ 2019-2020: منير رضيان، "الأنشطة التجارية والخدماتية ودورها في تنظيم المجال الحضري بمدينة الجديدة: حالة أحياء المطار، الصفا، الغربية، البركاوي، القدس، كدية بن إدريس وأهم المحاور الطرقية".



المسؤوليات العلمية:

✓ 2020: عضو ب "جمعية تنمية البحث الجغرافي" بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجديدة، نائبة أمين المال.

✓ 2019-2020: عضو في بحث برنامج ابن خلدون 2018 لدعم البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية في مشروع:

"Dynamiques migratoires Sud Sud et intégration des immigrants subsahariens au Maroc" التابع لكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالجديدة

✓ 2017-2020 منسقة مجموعة بحث "تهيئة المجالات الحضرية" بمختبر البحث "إعادة تشكيل المجال والتنمية المستدامة".

✓ 2014-2020 عضو دائم في مجلس مختبر البحث إعادة تشكيل المجال والتنمية المستدامة".

✓ 2014-2020: منسقة وحدة "جغرافية السكان"

✓ 2014-2020: منسقة وحدة "إحصاء وتعبير بياني"

✓ 2014-2020: منسقة وحدة "خرائط موضوعاتية وتحليلية"

أشغال الخبرة العلمية:

✓ 2020: عضو خبير (مراجع) ضمن هيئة المراجعين لمجلة التكامل الاقتصادي، ابتداء من شهر يوليوز

✓ 2020: مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في العلوم الاقتصادية والإدارية تحمل الترتيب الدولي: insnn2335 - 1608 ورقم الإيداع 4037-2013.

✓ 2014: المساهمة في تصور تكوينات الدكتوراه والماستر والإجازة.

✓ منذ 2015: عضو فعال في لجن انتقاء المترشحين لتكوينات الماستر والدكتوراه.

المسؤوليات السجدة

✓ عضو مساهم في تنظيم الندوات الوطنية والدولية والأعمال الدراسية؛

✓ عضو مساهم في تأطير الزيارات الميدانية؛

✓ عضو فعال في مجلس المؤسسة واللجان المنبثقة عنه؛

✓ عضو منتخب ممثل للأساتذة المؤهلين بمجلس الكلية لسنوات عديدة؛

✓ عضو اللجنة الشؤون الثقافية والاجتماعية والرياضية المنبثقة عن مجلس الكلية.

وفاتحها المنية يوم الاثنين 04 أكتوبر 2021، تاركة علما ينتفع به وابتسامة راسخة في الأذهان. اللهم اجعلها مبتسمة في جنتك كما جعلتها مبتسمة في حياتها.



الإعداد المائي بسهل السراغنة: بين الممارسات التقليدية والتجهيز الهيدروليكي الحديث

Management of water in the plain Sraghna: between traditional practices and modern hydraulic equipment

زهير النامي

Zouhair EN.NAMY

جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس، المغرب، zouhair.ennamy@usmba.ac.ma

Abstract:

The problems of the water became among scientific problems most admitted in Morocco, where it is for several decades, agriculture is constituted a fundamental activity for the habitat what allows it of assess and to innovate of systems of irrigation according to the nature of the Moroccan areas (plains, mountains). This article aims therefore at treating the problems of the management of water between the traditional and modern systems across the case of study of the plain of Sraghna. And yet since the sixties, the state has try to prepare the plain from the extension of the modern irrigation channels, in the repairing of lands and in the gathering of the farmers thanks to the training of cooperatives, what to encourage us to ask questions following: what is difference between traditional and modern preparation? What are their reflections of this treatment on agricultural sector in the plain of Sraghna?

Keywords: Management of water; plain Sraghna; water; treatment hydro; agricultural; irrigation canals; Agriculture.

ملخص

تعتبر مسألة الماء من أبرز الإشكاليات العلمية على المستوى الوطني، إذ أن المغرب ومنذ قرون عديدة شكلت الفلاحة النشاط الرئيسي للسكان، الشيء الذي جعل هذه الأخيرة تطور وتبتكر أنظمة السقي تلائم المجالات المغربية (سهول، جبال، واحات... إلخ)، ويعالج هذا المقال إشكالية الإعداد المائي بين الأنظمة التقليدية والعصرية من خلال حالة سهل السراغنة. حيث بادرت الدولة خلال ستينات القرن الماضي إلى تجهيز السهل من خلال مد قنوات السقي العصرية، واستصلاح الأراضي وتجميع الفلاحين من خلال تكوين تعاونيات، الشيء الذي يجعلنا نتساءل عن أوجه الاختلاف بين الإعداد التقليدي والعصري، وكذا انعكاسات هذا التجهيز على القطاع الفلاحي بسهل السراغنة.

الكلمات المفتاحية: الإعداد المائي؛ سهل السراغنة؛ الماء؛ التجهيز الهيدروليكي؛ السواقي؛ الفلاحة.

مقدمة

شهد سهل السراغنة تدخلا قويا للدولة خلال سنوات السبعينات من القرن الماضي، استهدف هذا التدخل تجهيز السهل هيدروفلاحيا من خلال اعتماد سياسة مائية عصرية، ترمي تحديث القطاع والانتقال به من فلاحية معيشة تقليدية إلى فلاحية تسويقية، حيث قامت الدولة بمجموعة من التدخلات همت تجميع الأراضي واستصلاحها، وخلق نظام زراعي عصري، ومد قنوات السقي وربطها بسد مولاي يوسف، وخلق تعاونيات فلاحية... حيث تم خلق مجالين سقويين (تساوت العليا 52000 هكتار وتساوت السفلى 44000 هكتار).

في المقابل، كان الماء قبل ذلك يعتمد على نظام توزيع تقليدي، تتحكم به "الجماعة" وتوزعه بناء على مبدأ العرف، ويستهدف هذا المقال تسليط الضوء على الإعداد المائي بسهل السراغنة بين الممارسات التقليدية والتجهيز الهيدروفلاحي الحديث، وإبراز انعكاس ذلك على القطاع الفلاحي بإقليم قلعة السراغنة، حيث يبقى هذا القطاع المحرك الرئيسي للاقتصاد المحلي.

1. إشكالية الدراسة

حظيت المسألة المائية باهتمام بالغ من عدد كبير من الباحثين من مختلف التخصصات العلمية، لكون الماء الركيزة الأساسية لجميع القطاعات، وتأتي هذه الدراسة لفهم أوجه الاختلاف والشبه بين الإعداد العصري والإعداد التقليدي في ميدان الماء بسهل السراغنة، من هنا تبلور الإشكالية الرئيسية والتي يمكن صياغتها من خلال السؤال الإشكالي التالي "ما هي أوجه الاختلاف بين التجهيز التقليدي والتجهيز العصري بسهل السراغنة؟" للإجابة عن هذا التساؤل المحوري، قمنا بتقسيمه إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف كان يدبر الماء قبل تدخل الدولة؟
- ما سياق تدخل الدولة لتجهيز السهل هيدروفلاحيا؟
- ما تأثير الإعداد المائي على المردودية الفلاحية بسهل السراغنة؟

2. فرضيات الدراسة

- تبقى الفرضية عنصرا أساسيا من عناصر البحث العلمي عموما والبحث الجغرافي على وجه الخصوص، ومن أجل الإجابة عن التساؤلات المطروحة انطلقنا من الفرضيات التالية:
- سيادة الأعراف في تدبير الموارد المائية وتحويل الموارد المائية من الأودية هي السمات الأساسية لتدبير الموارد المائية بسهل السراغنة قبل تدخل الدولة؛
 - سيادة الانبساط والرغبة في عصنة القطاع الفلاحي أبرز عوامل الإعداد المائي بسهل السراغنة؛

- ساهم الإعداد الفلاحي في عصنة القطاع الفلاحي وفي اقتصاد الماء، لكن تراجعت الدرايات التقليدية في القطاع الفلاحي بمجال الدراسة.

3. أهداف الدراسة

تعدد أهداف هذه الدراسة ويمكن إجمالها في النقط التالية.

- تشخيص واقع الإعداد المائي بسهل السراغنة؛
- معرفة مميزات كل من الإعداد التقليدي والإعداد العصري وتأثيرهما على الفلاحة بسهل السراغنة؛
- معرفة مخرجات التجهيز الفلاحي وتأثيره على المردودية الفلاحية؛
- تشخيص الإشكاليات التي يعاني منها تدبير الماء وكذلك القطاع الفلاحي.

4. أهمية الموضوع العلمية

يعتبر موضوع الماء من بين البراديكمات الأساسية التي تدرسها الجغرافيا، فإشكالية الموارد المائية من بين أبرز المواضيع أهمية وراهنية، نظرا لتأثر المشهد الريفي بالسقي، وبما أن المجال المغربي مجال تغلب عليه الظاهرة الريفية، فإن موضوع الماء يحتل الصدارة في تحديد الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، كما أن موضوع الإعداد المائي يتميز بالازدواجية (تقليدي / عصري).

5. تقديم مجال الدراسة

يعتبر إقليم قلعة السراغنة من أغنى المجالات الفلاحية بالمغرب، تصل مساحته الفلاحية 351066 هكتار منها 272650 هكتار تستغل فلاحيا، (161106 هكتار أراضي سقوية، و111544 هكتار أراضي بورية)، في حين، تشكل المراعي 76706 هكتار والغابات ب 1710 هكتار.

(الشعير) وبعض الخضر كالجزر من خلال سقيها من العيون التي كانت تجري على سطح الأرض، ومع توالي السنوات ظهرت زراعات جديدة وأصناف متنوعة (القمح الطري والقمح اللين) ومجموعة من الخضر.

وقد كان الفلاح السريغيني يعتمد على طرق تقليدية في الري (الربطة) وفي حالة المجالات التي تعرف تعمقا في مستوى الفرشة المائية كان يعتمد على الحيوانات (الحمير، البغال، الأبقار) في جر دلو المياه أو الناعورة لسقي المشارات. في حين أن المجالات التي تعرف سيادة العيون كانت تستعمل السواقي الترابية في تحويل المياه من الأودية (تساوت، الأخضر، غدات) إلى المجالات الفلاحية.

1. الاعتماد على السواقي الترابية في تحويل المياه من الأودية الرئيسية في اتجاه المشارات الفلاحية

تتميز منطقة الدراسة بوجود مجموعة من الأودية وهي على الشكل التالي:

- **واد تساوت:** "ينبع من الأطلس الكبير الكلسي وبالضبط من جبل مكون (4071 م) يتخذ اتجاهها متعامدا مع التضاريس، اتجاه جنوبي شرقي - شمالي غربي، عند خروجه إلى السهل عن أكادير بوعشبية يغير الواد اتجاهه بكيفية مفاجئة نحو الشمال الشرقي راسما زاوية واضحة جدا حيث يصل إلى مستوى تعمق 30 م يختفي هذا التعمق نهائيا عند وسط السهل. (محمد الأكلع، 1989، ص 33) ويستفيد واد تساوت ورافده الخضر من نظام ثلجي مطري يمنحه صببيا دائما يقدر بحوالي 7.6 متر³ في الثانية بمحطة سد مولاي يوسف، وقد يزيد هذا المعدل خلال السنوات الرطبة 1995-1996 ليصل إلى 15.317 متر³/ث، كما قد ينزل هذا المعدل السنوي إلى 2.67 متر³/ث كما هو الحال سنة 2001/2000. (محطة القياس الهيدرولوجية بسد مولاي يوسف، رقم 54/69، سنة 2013)
- **الواد الخضر:** من روافد الحوض النهري لتساوت يبلغ طوله 117 كلم ومساحة حوضه 844 كلم²، ينبع من أقدام الأجراف التي تحد في الغرب بحيرة إيزورار عند منخفضات أيت بوكماز، وهو عبارة عن سيل ذي فيض عميق نظرا لتسرب المياه بسبب الصخور الشيستية البرمية، من ثم يأخذ اتجاهها جنوبيا شماليا تقريبا، على مستوى الانحدار فهو يصل إلى 19% عند عيون أيت وارحمان أيت أوشي و6.1% في سافلة أوريان حتى أكوئي داخل الجبل ولا يتعدى 3% عند سافلة سيدي إدريس، (محمد الأكلع، 2004، ص 6886) أي بعد دخوله إلى سهل السراغنة ويلتقي بواد تساوت عند الجماعة القروية الفرائطة.
- **واد كاينو:** عبارة عن مجرى مائي موسمي ينحدر من سلسلة الجبيلات (جنوب مدينة قلعة السراغنة) تبلغ مساحة حوضه 337.34 كلم² وطول مجراه 30 كلم، مع نسبة المنحدر 1.65، (ABHOER, 2009) يتغذى من مجموعة من المسيلات والشعاب الموسمية، ويصل صبيبه 125 ل/ث. (ABHOER, 2009)

انطلاقا من الخريطة رقم 2 والتي توضح السواقي الترابية قبل عملية الإعداد الهيدرولوجي بالجزء الشمالي من سهل السراغنة، نلاحظ تفرع مجموعة من السواقي على شكل عظام السمك، انطلاقا من المجاري الرئيسية. والجدول التالي يوضح الروافد المائية والسواقي الترابية المنطلقة منها.

جدول رقم 1: السواقي الترابية بسهل السراغنة حسب المجاري المائية

السواقي المتفرعة منه		الواد
الضفة اليسرى للواد (الغربية)	الضفة اليمنى للواد (الشرقية)	تساوت
الجديدة	تاكلاوت	
السلطانية	البروطية	
الوكرادية	المجنبة	
الشاعرية النوجانية	الفرطاسية	
المباركية الطاهرية	قبل التقاء واد	
البرامهية	تساوت بالواد	
البوحالية	الأخضر	
المسناوية	(31 ساقية)	
العثمانية	الحواصية	
بوزنكو	العيساوية	تساوت
كريطيط	الحقية	
سارو أيت بن لكرون	ارزاتن	
أم العيانيين - الصالحية	الونسدية	
الزركانية - الحطائية	اتشقلبية	
تاويزنت - السلوقية	المسعودية	
عصا الساقية - الحمداوية	الشيخاوية	
القرابلة - أكسميت	الزركانية	
البعقوبية - تغرغورت - النهيرية		الأخضر
كادين سارو السراج - تبوعسيت - الصنهاجية العيساوية		غدات
الضفة اليسرى (الغربية)	الضفة اليمنى (الشرقية)	
تممورت - تماسنيت	السويقية - تاتولت - تاخيارت - الزعراوية	واد لهاصر
تمد غوست - تاعباست - العلواني		

المصدر: إنجاز شخصي اعتمادا على الحسن شوقي، 2012

بتحليل معطيات الجدول رقم 1 والذي يجمع معظم السواقي الترابية بسهل السراغنة قبل سياسة الإعداد الهيدرولوجي، يلاحظ وبشكل بارز عدد السواقي الترابية المستغلة في ري المشارات الفلاحية، حيث نجد أن واد تساوت هو الرافد الذي يضم أكبر عدد من السواقي الترابية بأكثر من 50 ساقية، يليه الواد لخضر ثم واد غدات الذي يسقي زمران، وأخير واد لمهاصر الذي يسقي أولاد خلوف بجوالي ثلاثة سواقي. كما نجد أن الضفة الشرقية للوادي الأخضر وتساوت تستفيد من أكبر عدد، نظرا لطبيعة السطح المتميز بطابع الانبساط وكذلك جودة الأراضي الفلاحية، عكس المناطق الشمالية الغربية التي يغلب عليها الطابع البوري.

بالنظر إلى طبيعة أسماء هاته السواقي نجد أنها تنسب إلى القبيلة التي تستغلها، فمثلا العثمانية كانت تستغل من طرف العثمانيين وكذا الفرياطية والعيساوية...إلخ.

2. انتشار نظام الأعراف في توزيع المياه

بعدها تطرقنا إلى طبيعة السقي والذي يعتمد على السواقي الترابية سنخصص هذه النقطة إلى طبيعة توزيع مياه السقي، إذن كيف يتم توزيع المياه؟ كما سبقنا الإشارة تستغل مجموعة من القبائل ساقية ترابية أو مجموعة من السواقي لأسباب مختلفة تتجلى في:

- شق الساقية الترابية: من خلال تحويل المياه من المجرى الرئيسي إلى أراضي القبيلة؛
 - منح سواقي سلطانية: تمنح السواقي إلى بعض القبائل من طرف الحكام لسبب من الأسباب؛
 - الاستفادة من حق مرور الساقية بتراب القبيلة: عندما تشق قبيلة معينة ساقية من تراب قبيلة أخرى تخصص مقابل ذلك نصيب من المياه حسب المتفق عليه؛
 - الكراء: كراء نصيب من المياه لري الأراضي في مدة معينة وحسب مبلغ متفق عليه. غالبا ما يمنح حق الانتفاع من المياه للذكور البالغين، وتسمى "الفردية"، وقد أضحت هذه الأخيرة في الآونة الأخيرة تكتري من طرف الفرد إلى فلاح آخر. وعلى سبيل المثال تكتري قبيلة أولاد زراد حاليا نصيبها من الماء إلى قبيلة القراقرة نظرا لتلاشي الساقية الترابية مقابل أجر سنوي.
- يتم الاعتماد على مجموعة من الأفراد لتدبير المياه، وهؤلاء أبرزهم:

- الحساب: هو شخص ينتمي إلى نفس القبيلة معروف عليه النزاهة والاستقامة في أداء عمله، وهو يشرف ويسهر على قسمة حصص الماء على مجموع الأفراد المستفيدين من الأرض والماء، بمعنى ذوي الحقوق حسب

حصّة كل واحد منهم. بالإضافة إلى هذا يقوم الحساب قبل انطلاقة كل موسم فلاحي بضبط عدد الخيام المخصصة لكل مستفيد والمدة الزمنية له. ثم يقوم بتوزيع وتقسيم مياه الساقية على الفخذات.

- **الفصال:** هو شخص يتم تعيينه من طرف جمعية السقي بالمنطقة، ويقوم على تنفيذ توجيهات الحساب الذي يعتبر المنظم الأساسي لعملية القسمة، ومهمته السهر على عملية قسمة وتوزيع المياه على المستفيدين.
- **المجاري:** هو شخص يطلق عليه في بعض المناطق (الغياس) تتجلى مهمته في حراسة الماء بالسواقي الرئيسية أو الثانوية حتى لا تتم سرقتها. كما يقوم بإصلاح وترميم السواقي في حالة تعرضها للإتلاف أو الهدم.
- **القبال:** هو الشخص الذي يسهر على تنقية الساقية كما يسهر كذلك على "التقدير" الذي تعرفه مياه الساقية حتى لا يقع جور في قسمة مياهها. (عمر الراجي، 2014، ص 161)

3. الاعتماد على نظام سقي تقليدي

عرفت هذه المرحلة بنظام سقي تقليدي يعتمد على ري المشارات الزراعية بواسطة الربطة، اعتمادا على المدارك والخبرات المتوارثة كما يتم الاعتماد على نظام عد تقليدي لتحديد مواعيد زراعة المحاصيل حسب الفصول، وكما سبقت الإشارة كان فلاح المنطقة يعتمد على الحيوانات في ضخ المياه وكذلك على الناعورة، كما كانت للمياه وظيفة تحريك طاحونة الحبوب والتي تلاشت تماما مع عصر المكننة والكهرباء.

خلال بداية الثمانينات، أضحى المضخات الآلية تستعمل في ضخ المياه ما لبثت تتطور باستمرار كما تطورت جودتها وأصنافها والوقود المستعمل (البنزين الممتاز، البنزين العادي، الغاز، الكهرباء)، هذا بالنسبة لمرحلة السقي التقليدي، فكيف هو تدبير المياه عقب الإعداد الهيدروفلاحي؟

II. تدبير الموارد المائية بسهل السراغنة عقب الإعداد الهيدروفلاحي

فكرت الدولة في الستينيات من القرن الماضي في تهيئة سهل السراغنة لمجموعة من الأسباب:

- الضغط الديموغرافي القوي الذي يتحمله السهل والذي يؤدي إلى التراجع الكبير في الدخل الفردي؛
- انعدام التجهيزات المائية العصرية الكبيرة؛
- تحديث القطاع والسعي إلى الرفع من دخل الفلاح؛
- الرغبة في التخفيف من الاختلالات الجهوية؛ (حسن المباركي، 2010، ص 27)
- السعي إلى خلق فلاحية تسويقية.

إذن ما هي مراحل الإعداد الهيدروفلاحي بمجال الدراسة؟

1. مراحل الإعداد الهيدرولوجي

انطلقت الدراسات التقنية خلال ستينيات القرن الماضي وقد تمخض عنها تكوين دائرتين سقيتين هما:

- **تساوت الوسطى:** أو تساوت العليا وهذه مراحل تجهيزها.
- ✓ **1966 – 1970:** بناء منشأة مائية كبرى بعالية واد تساوت (وهو سد أيت عادل أو مولاي يوسف) لتعبئة 200 مليون م³، وسد تحويلي بأكادير بوعشبية، يوزع المياه على قناتين الأولى بالضفة اليمنى والثانية بالضفة اليسرى إضافة إلى قنوات ثانوية توزع الماء على قنوات ثلاثية ورباعية لسقي السهل.
- بالموازاة مع بناء المنشأتين المائيتين باشرت الهيئات المعنية بالإعداد العقاري للأراضي من خلال تجميعها حيث كانت تتميز بطابع التفتت والمحجرة وكذلك عمليات العدن (التنقية من الأحجار) والتسوية.
- ✓ **1971 – 1978:** بداية سقي تساوت الوسطى.

نتائج المشروع:

- سقي 30.000 هكتار بالحوز الشرقي بواسطة القنوات العصرية وشملت قطاعات أولاد الكايد (4432 هكتار)، والفراطة (3500 هكتار)، تارويرت (2688 هكتار) والصخيرات (582 هكتار)، وأولاد سعيد (3211 هكتار)، وابودة (4691 هكتار) والعطاوية (3512 هكتار) ثم الصهريج ب 7178 هكتار.
- سقي 2000 هكتار بواسطة السدومة الباطنية؛
- سقي 22000 هكتار بواسطة السواقي التقليدية؛
- ✓ **1999:** تجهيز قطاع غدات بزمران على مساحة 3800 هكتار.

- تساوت السفلى

هي المنطقة الشمالية من سهل السراغنة، تفصلها سلسلة الجبيلات عن تساوت الوسطى، تسقى من سد بين الويدان من خلال قناة التحويل T2؛ لتعويض حصة الإقليم المحولة من الواد الأخضر عبر قناة الركاد إلى مراكش، سعى المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي إلى تشييد قناة T2 لسقي تساوت السفلى وتجهيزها على مساحة 44000 هكتار، وتنقل القناة حوالي 235 مليون م³، تتوزع المناطق السقوية بتساوت السفلى على الشكل التالي:

جدول رقم 2: المناطق السقوية بتساوت السفلى

المنطقة السقوية	المساحة الإجمالية المسقوية بالهكتار	الحصص المائبة ب م ³ /م ³ /س	الجماعة الترابية
الضفة اليمنى	16000	91.41	سيدي موسى، أولاد مسبل، أولاد بوعلي الواد، أولاد مسعود، الدشرة، العامرية، الرافعية
الضفة اليسرى	8500	49.07	لوناسدة، أولاد الكرن، الشطبية، سيدي الحطاب
شمال القلعة	13000	65.08	المربوح، أولاد الشرقي، مايات، هيادنة، أولاد زراد
جنوب القلعة	1500	8	أولاد صبيح، زنادة
عالية T2	5000	29.01	أولاد اعمار، أولاد يعقوب، تاوزينت
المجموع	44000 هكتار	242.57	21 جماعة

المصدر: ملحق المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بقلعة السراغنة

يمكن تحديد خمسة مزودين لمنطقة تساوت السفلى، تتجلى في سد مولاي يوسف ب 10 مليون م³ وسدي الحسن الأول ومولاي إدريس ب 20 مليون م³ وسد بين الويدان ب 235 مليون م³، وأخيرا عتبة بولوجة ب 15 مليون م³.

كخلاصة تركيبية لما سبق تتجلى مراحل التجهيز الهيدرولوجي لسهل السراغنة في:

- 1971 – 1978: بداية سقي تساوت الوسطى على مساحة 52000 هكتار بطول مجموع القنوات الرئيسية والثانوية حوالي 960 كلم وتجهيز مسالك وصل إلى 1140 كلم.
- 1989 – 2000: سقي تساوت السفلى على مساحة 44000 هكتار لمجموع طول القنوات 590 كلم مع تجهيز 520 كلم من المسالك.
- 1999: تجهيز قطاعي غدات 1 وغدات 2 بالجنوب الغربي للإقليم على مساحة 6600 هكتار. وقد بلغ مجموع المساحة المجهزة 102600 هكتار، بمجموع طول السواقي تجاوز 1770 كلم، كما تمت تهيئة 1800 كلم من المسالك القروية لتسهيل تنقل الفلاحين وكذلك لتتبع القنوات واستصلاحها.

2. الفاعلون في الإعداد الهيدرولوجي بمجال الدراسة

يتعدد الفاعلون المتدخلون في الإعداد الهيدرولوجي بمجال الدراسة، ويمكن الاقتصار على أبرز 5 متدخلين وهم كالتالي:

○ وكالة الحوض المائي لأم الربيع: أحدثت بمقتضى المرسوم رقم 536-96-2 الصادر بتاريخ 20 نونبر 1996، تنفيذا للمادة 20 من قانون الماء، وتعتبر بذلك أول وكالة حوض مائي تباشر أنشطتها بالمغرب. يوجد مقرها بمدينة بني ملال، وتغطي مساحة 48070 كلم²، أي حوالي 7% من التراب الوطني، منها 450000 هكتار قابلة للسقي، أي ما يمثل الثلث على الصعيد الوطني، وتتدخل في أربعة دوائر مسقية هي ذكالة وتادلة وتساوت والحوز. يشمل نفوذ الوكالة ساكنة تقدر ب 4.9 مليون نسمة أي ما يعادل 19% من مجموع سكان المغرب (8 أقاليم وهي بني ملال وخريبكة وسطات وخنيفرة وأزيلال والجديدة وآسفي وقلعة السراغنة)، كما تتوفر الوكالة على إمكانيات مائية مهمة يعبأ منها سنويا حوالي 3730 مليون متر³، من المياه السطحية و540 مليون متر³ من المياه الجوفية. (ABHOER, 2017, p 12) ويتجلى دورها في تنظيم وتديبر الموارد المائية التابعة للوكالة خاصة تساوت السفلى، كما تدبر وتمنح رخص مقالع الأحجار على وادي تساوت والأخضر وتقوم بالدراسات اللازمة للمنشآت المائية وكذلك تديبر الفيضانات بقلعة السراغنة.

○ المكتب الجهوي الاستثمار الفلاحي الحوز: أحدث بمقتضى المرسوم الملكي رقم 831-66 بتاريخ 22 أكتوبر 1966، وهو مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي يوجد مقره بمدينة مراكش، تغطي منطقة نفوذ المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي مساحة قدرها 663.000 هكتار، منها 473.000 هكتار صالحة للزراعة، ويقوم بتنظيم القطاع الفلاحي خاصة مع مخطط المغرب الأخضر حيث يدعم الفلاحين لعصرنة طرق السقي، كما يتتبع الدراسات التقنية للسقي.

○ ملحق المكتب الاستثمار الفلاحي الحوز بقلعة السراغنة: يقع مقرها بمدينة قلعة السراغنة وتقوم بتديبر الموارد المائية بمجال نفوذها وكذلك تتبع وضعية القطاع الفلاحي، من خلال تنظيم دورات السقي واستصلاح القنوات ومنح مشاريع السقي العصري وتقديم المساعدات التقنية للفلاحين وتأطير فلاحي المنطقة.

○ المراكز الفلاحية: هي صلة الوصل بين الفلاح وبين الجهات الأخرى (مكتب الاستثمار الفلاحي) ويتجلى دورها بالأساس في تنظيم دورات السقي واستخلاص فواتير ماء السقي.

○ جمعيات السقي: تعتبر جمعيات السقي من الهيئات المحدثّة عقب التجهيز الهيدرولوجي وقد بلغ عددها 116 جمعية، بعدد منخرطين يصل إلى 65535 منخرط منها 21300 منخرط بتساوت العليا وغدات 1

وغدات 3 و40100 منخرط بتساوت السفلى، وتتجلى مهامها في المشاركة في تحديد برامج السقي وإخبار الفلاحين بها وتوزيع المياه بين الفلاحين، والمصادقة على الكميات المستهلكة، وكذلك المشاركة في شرطة المياه والمشاركة في صيانة شبكة الري. (المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي، تدبير الدوائر المسقية بإقليم قلعة السراغنة)

III. دراسة مقارنة للإعداد المائي بين الممارسات التقليدية والأنظمة العصرية وتأثيرها على المردودية الفلاحية

بعدها تطرقنا إلى نظامي السقي التقليدي والعصري، من خلال النقطتين السابقتين، يبقى السؤال الذي يطرح نفسه وبشدة؛ ما هي أوجه الاختلاف بين نظام السقي التقليدي ونظام السقي العصري؟ سنجيب عن هذا السؤال من خلال نقطتين، الأولى تتجلى في اقتصاد الماء والنقطة الثانية في تحليل المردودية الفلاحية بعد الإعداد الهيدروفلاحي بإقليم قلعة السراغنة.

1. ساهم الإعداد الهيدروفلاحي في اقتصاد الموارد المائية

ساهم الإعداد الهيدروفلاحي الذي شهده سهل السراغنة بدون شك في اقتصاد الماء، من خلال استعمال سواقي إسمنتية تمنع تسرب الماء، كما تنقل المياه بسرعة أكبر نظرا مراعاة عامل الميل أو الانحدار الطبوغرافي أثناء التشييد، الشيء الذي مكن من تقليل نسبة التبخر والجدول التالي يبرز أوجه الفرق بين نظام السقي التقليدي ونظام السقي العصري.

جدول رقم 3: المقارنة بين مميزات السقي التقليدي والسقي العصري

السقي العصري	السقي التقليدي	
ساعة واحدة	4 ساعات	مدة سقي الهكتار الواحد
استعمال معقلن للمياه	عدم اقتصاد الماء بسبب تسرب المياه	اقتصاد الماء
يد عاملة محدودة	يد عاملة كبيرة في السقي	اليد العاملة
وضع الأدوية بطريقة أكثر فاعلية	توزيع غير ملائم للأدوية	الأدوية
تسميد عبر الأنابيب	تسميد يدوي	التسميد
ري النبتة حسب احتياجاتها من المياه	عدم معرفة كمية احتياجات النبتة	التحكم في المياه
مرتفعة	محدودة	الإنتاجية

المصدر: إنجاز شخصي 2022

انطلاقا من الجدول أعلاه، يتضح أن المدة الزمنية للسقي العصري أقل بأربعة أضعاف، كما أن الكمية المستعملة في سقي الهكتار الواحد أقل هي الأخرى، كما يقتصد السقي العصري المدة الزمنية وتكلفة اليد العاملة وطرق التسميد ومعالجة النباتات الضارة، كما يمكن من الرفع من الإنتاجية. ويواجه السقي بواسطة السواقي الترابية مجموعة من الإشكاليات؛ تتجلى في السرقة وضياع الماء بسبب التسرب والتبخر، كما تتعرض السواقي للاختناق بسبب التوحل.

إن السقي العصري ساهم في توسيع رقعة الأراضي الفلاحية، كما ساهم في تحويل وتغيير نظام الفلاحة من التقليدية إلى العصرية، ومن نظام الرعي المفتوح إلى نظام الإسطبات العصرية في تربية الماشية، كما أصبحنا نتحدث عن فلاحة تسويقية توجه المنتوجات نحو مختلف المدن بالمغرب وخارجه، كما ظهرت تعاونيات فلاحة كبرى ومعامل لتحويل المنتوجات الفلاحية.

2. ساهمت نظم السقي العصرية في تحسين المردودية الفلاحية

نتيجة سياسة الإعداد الهيدرولوجي؛ أضحت إقليم قلعة السراغنة يحتل مكانة مهمة في الإنتاج الفلاحي بالمغرب، حيث يصنف من المجالات الرائدة في إنتاج الزيتون بمساحة مغروسة تتعدى 72300 هكتار، أي 50% من المساحة المغروسة بالجهة، ونحو 15% على الصعيد الوطني، ويصل الإنتاج ما بين 150 و250 ألف طن، وعلى مستوى إنتاج الحليب يحتل الإقليم مكانة مرموقة على المستوى الجهوي، إذ يصل متوسط الإنتاج السنوي إلى 100 ألف طن، أي ما يمثل أزيد من 54% من إنتاج الجهة.

1.1 تطور النشاط الزراعي

يمكن دراسة تأثير نظام السقي على المردودية الزراعية من خلال ثلاث عناصر، وهي الحبوب والخضروات ثم الأشجار المثمرة، فكيف هي الإنتاجية الزراعية بمجال الدراسة؟

- الحبوب

تعتبر الحبوب النشاط الزراعي الأساسي بسهل السراغنة على وجه الخصوص والمغرب على وجه العموم، نظرا للكمية المرتفعة التي يستهلكها المغربي من هذا المنتوج، وتصل المساحة المزروعة من الحبوب بالإقليم حوالي 49130 هكتار، يشكل القمح الطري المرتبة الأولى يليه القمح الصلب ثم الشعير، هذا الأخير أضحت يستعمل في تغذية الماشية فقط بعدما كان في العقود السابقة يستعمل في تغذية الإنسان.

يصل حجم الإنتاج من الحبوب 1896040 قنطارا، بحوالي 37 قنطار في الهكتار تتأثر بطبيعة الزراعة (بورية / مسقية) وكذلك طبيعة التساقطات خلال السنة، وعلى العموم ترتفع كمية التساقطات بالجنوب حيث تصل إلى 400 ملم بسيدي رحال وتنخفض بالشمال، حيث لا تتجاوز 200 ملم في بعض الجماعات البورية.

- الخضروات

تعتبر الخضار الغذاء الرئيسي للسكان، ولتلبية هذه الحاجة تنتشر حقول الخضروات بسهل السراغنة بشكل كثيف خاصة بالجنوب والوسط (زمران، تساوت الوسطى) وتصل المساحة المغروسة من الخضروات حوالي 3295 هكتارا، يأتي منتج البطاطس في المرتبة الأولى نظرا للاستهلاك الكبير لهذا الصنف من النوع من طرف السكان، يليها الفول الذي يزرع مع المواد العلفية (الفصة) في فترة الخريف، ثم الجزر والبطيخ بنوعيه الأصفر والأحمر، وغالبا ما تتميز زراعة الخضار اعتمادا على مياه الآبار نظرا لتأثرها بتأخر موعد السقي، كما تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه عكس الحبوب.

فيما يخص حجم الإنتاج من الخضروات فقد بلغ حوالي 54578 طنا، يستهلك القسم الأكبر من طرف السكان عبر الأسواق المحلية، في حين يتم توجيه القسم الباقي إلى الأسواق الجهوية والوطنية (الدار البيضاء).

- الأشجار المثمرة

يعتبر سهل السراغنة من المجالات المعروفة وطنيا بغراسة الأشجار المثمرة، ويمثل الزيتون المساحة الكبرى من الأراضي المغروسة بالأشجار المثمرة بحوالي 72300 هكتارا، بما مجموعه 7972895 شجرة، تليها أشجار الرمان ثم الحوامض واللوز والمشمش إضافة إلى العنب والتفاح.

وقد بلغ حجم الإنتاج من الزيتون حوالي 110000 طنا، تليها الحوامض ب 2439 طنا، وتوجه الكميات المنتجة من الزيتون نحو معاصر المنطقة، والتي يصل عددها إلى أكثر من 460 معصرة تقليدية وعصرية وكذلك إلى المعاصر الجهوية والوطنية، كما يوجه جزء من الإنتاج إلى عملية "الترقيد" خاصة بمدينة الدار البيضاء.

2.2 تطور تربية الماشية

لا شك أن تربية الماشية ترتبط بشكل أساسي بأنظمة السقي، كما تحدد نوع القطيع فبالنسبة للمجالات المسقية تنتشر الإسطبلات (الأبقار) نظرا لتوفر الكأ، في حين تعرف المجالات البورية انتشار تربية الأغنام والماعز التي تعتمد بشكل كبير على الرعي، لقد ساهم الإعداد الهيدرولوجي في تطور تربية الماشية مما جعل المنطقة تنتج أكثر من 30% من الإنتاج الوطني للحليب.

يتوفر إقليم قلعة السراغنة على قطع يصل عدده 519782 رأسا، تشكل الأغنام النسبة الكبرى ب 387425 رأسا، يليها الماعز ثم الأبقار، فيما يخص التوزيع الجغرافي للقطع نجد أن جماعة أولاد زراد تضم أكبر عدد من الأبقار بحوالي 12031 رأسا و 36632 رأسا من الأغنام، وتنتج أكبر كمية من الحليب، وذلك راجع إلى الضيعات الفلاحية الكبرى المتواجدة بالجماعة كما نجد انتشار إسطبلات التسمين، في حين تعرف الجماعات

السقوية انتشارا محدودا لقطيع الأغنام والماعز عكس الجماعات البورية (الجبيل، سيدي الحطاب، أولاد الشرقي...)
الشيء الذي يفرض على الفاعلين خلق شركات لتثمين الحليب واللحوم.

خاتمة

كان سهل السراغنة مسرحا لسياسة الإعداد الهيدرولوجي الذي شهده المغرب بعد الاستقلال، ومن خلاله انتقل نظام السقي من التقليدي الذي يعتمد على السواقي الترابية في تحويل المياه من المجاري الرئيسية إلى المشاركات الزراعية، كما تحول نظام تدير المياه من النظام العرفي الذي يعتمد على المدارك المحلية في التدير من قبيل "الحساب" و"المجاري" إلى الاعتماد على المصالح الإدارية في التدير (المراكز الفلاحية، مكتب الاستثمار الفلاحي...).

إن الإشكالية الرئيسية التي حاولنا معالجتها خلال هذا المقال هي نظام السقي بين التقليدي والعصري، ونستنتج من خلال ما سبق أن نظام السقي العصري ساهم في اقتصاد الموارد المائية وتحسين المردودية الفلاحية جعلت إقليم قلعة السراغنة في طليعة الأقاليم ذات الإنتاج المرتفع جهويا وكذلك وطنيا، إلا أنه رغم ذلك لازال نظام الري بمجال الدراسة يعاني من مجموعة من الإكراهات والمعيقات، ولعلها إشكالية التغيرات المناخية والجفاف، حيث تغير المشهد الفلاحي مع هذه الظواهر الخطيرة، في هذا السياق نقدم الاقتراحات والتوصيات التالية لمعالجة الاختلالات التي تقف أما تطور الفلاحة بالإقليم، وبالتالي التوجه نحو نظام التسويق وطنيا ودوليا:

- الحرص على تزويد الفلاحين بمخصصهم من المياه في المواعيد المحددة من أجل تجنب ضياع المحاصيل ومحدودية مردوديتها؛
- تكوين الفلاحين من أجل تغيير النمط التقليدي والاعتماد على التقنيات الحديثة المقتصد للماء؛
- إصلاح القنوات المتهالكة والتي تهدر الموارد المائية وتنقيتها؛
- الانتقال من السواقي السطحية إلى القنوات تحت الأرض من أجل تجنب سرقة وتبخر المياه؛
- التركيز على الزراعات المقتصد للمياه وذات المردودية العالية؛
- خلق وحدات تحويلية من أجل تثمين المنتج المحلي، خاصة الزيتون والحليب من أجل الرفع من قيمته وكذلك خلق مناصب الشغل بالمنطقة للتخفيف من أثر الهجرة القروية نحو مدن؛
- تمليك أراضي الجموع وتحويلها إلى ضيعات عصرية؛
- تتبع مشاريع التنقيط من طرف المتخصصين فالدعم المالي وحده غير كاف من أجل إنجاح مخطط المغرب الأخضر.

قائمة المراجع

- أحمد زروال، 2012، "مشكل الماء ووسائل جلبه وتقنيات استغلاله وقسمته بالمجال الريفي لجهة تانسيفت الشرقية جماعة أولاد يعقوب نموذجاً"، في كتاب ندوة الماء المتملك، الدول القسمة وحق التصرف في الحظ من الماء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمراكش، المغرب.
- حسن المباركي، 2010، "التحديث الهيدرولوجي وعلاقته بنمو المراكز الناشئة بالحوز الشرقي"، في مجلة تمدن البوادي بالمغرب، سلسلة ندوات ومناظرات، رقم 162، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، تنسيق موسى كرزازي، المغرب.
- الحسن شوقي، 2012، "الماء بتساوت، السراغنة وزمران الأثمار، السواقي، الدول والقسمة تاريخ وتقنيات"، مطبعة ووراقة الداوديات مراكش، الطبعة الأولى، المغرب.
- عمر الراجي، 2014، "الماء بتساوت السفلى الممارسة والممثل"، بحث لنيل شهادة الماستر في الجغرافيا، جامعة السلطان المولى سليمان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال، المغرب.
- محطة القياس الهيدرولوجية بسد مولاي يوسف، رقم 54/69، سنة 2013.
- محمد الأكلع، 1989، "بعض المظاهر الطبيعية للحوز"، في كتاب مراكش من التأسيس إلى آخر العصر الموحد، مطبعة فضالة، 1989، المغرب.
- محمد الأكلع، 2004، "المياه بمنخفض عين إيكلي، الوضعية والمشاكل"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمراكش، المغرب.
- محمد الأكلع، 2004، "واد لخضر"، في مجلة معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الجزء العشرين، مطابع سلا، المغرب.
- مكتب الاستثمار الفلاحي الحوز، ملحققة قلعة السراغنة 2021.
- المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي الحوز، مراكش 2021.
- المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي، تدير الدوائر المسقية بإقليم قلعة السراغنة 2016.
- Agence du Bassin hydraulique d'Oum Er-Rbia, 2009, « Etude du schéma d'aménagement et suivi des travaux de protection de la ville d'El Kelaa des Sraghna contre les inondations », mission 2, Maroc.
- Agence du bassin hydraulique de l'Oum Errbia, 2017, « Ressources en eau du bassin d'Oum Errbia, Quelle gestion adoptée face aux changements climatique? », Maroc.
- Agence du Bassin Hydraulique de l'Oum Er-Rbia, 2008, « étude et conception des ouvrages de collecte des eaux pluviales dans la province d'el Kelaa des Sraghna », mission, Maroc.
- Tintouin, Robert, 1947, « Maroc 1946 » in : L'information géographique, volume 11, n°3, France.

الإعداد الماء-الفلاحي ورهان التنمية: حالة مشروع إنقاذ قطاع الحوامض بالكردان

Hydro-agricultural and development: the case of saving the citrus sector project in EL GUERDANE

عبد الحكيم بلقاسم،¹ أسماء ابن،² حسن بن عليات،³ عبد الحميد أوحادو⁴

Abdelhakim BELKASEM,¹ Asma IBEN,² Hassan BENALAYAT,³

Abdelhamid OUHADOU⁴

¹ جامعة ابن زهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكادير، المغرب، abdelhakim87belkasem@gmail.com

² جامعة ابن زهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكادير، المغرب، asma.ibn@gmail.com

³ جامعة ابن زهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكادير، المغرب، h.benalayat@gmail.com

⁴ جامعة ابن زهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكادير، المغرب، ouh.abdelhamid@gmail.com

Abstract:

This intervention addresses the problem of irrigation water management, which was measured in the citrus sector in EL Guerdane, the middle Sous plain, as a sector that strongly formed a station for the exploitation of subterranean brushes since the thirties, through automated pumping, intensive and efficient speculative cultivation that has enabled it to take the lead in the production of citrus at the national level. However, the indiscriminate development of irrigation by automated pumping in the private sector has had repercussions on the spatial and socioeconomic levels, The situation worsened at the end of the sixties as well as at beginning of the seventies of the previous century, that led to an intervention to save what could be saved by agricultural behaviour and practices by the region's fatmers.

The aim of this contribution is to examine the specifics of water resources management in EL Guerdane, with an evaluation study of the outcome of the various interventions by analyzing the differences between the actual reality and the planned situation for the completed projects at the level of the irrigation circuit, especially in light of the continuous decline of the subterranean brush. Which has become a compulsion that prevents the achievement of sustainable development of water resources in the region.

Keywords: Hydro-agricultural; citrus sector; hydraulic resources; Souss.

ملخص

تعالج هذه المداخلة إشكالية تدبير مياه السقي التي عرفها قطاع الحوامض بالكردان بسوس الأوسط، باعتباره قطاعا شكل محطة استغلال للفرشات الجوفية وبشكل قوي منذ الثلاثينيات، وذلك عن طريق الضخ الآلي والقيام بزراعة مضاربة كثيفة وناجعة مكنته من احتلال الريادة في إنتاج الحوامض على الصعيد الوطني. غير أن التطور العشوائي للسقي بواسطة الضخ الآلي بالقطاع الخاص، أصبحت له انعكاسات على المستوى المجالي والسوسيو اقتصادي، وقد تفاقمت الوضعية مع نهاية الستينات وبداية السبعينات من القرن الماضي، مما أدى إلى التدخل لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من جراء السلوكات والممارسات الزراعية من طرف فلاحي المنطقة.

إن الهدف من هذه المساهمة هو دراسة خصوصيات تدبير الموارد المائية بالكردان، مع دراسة تقييمية لحصيلة مختلف التدخلات عن طريق تحليل الفوارق بين الواقع الفعلي والوضعية المخطط لها بالنسبة للمشاريع المنجزة على مستوى الدائرة السقوية. لا سيما في ظل التراجع المتواصل للفرشة الباطنية والذي أصبح يشكل إكراها يحول دون تحقيق تنمية مستدامة للموارد المائية بالمنطقة.

الكلمات المفتاحية: الإعداد الماء-فلاحي؛ قطاع الحوامض؛ الموارد المائية؛ سوس.



تقديم

تعتبر سياسة الإعداد الماء الفلاحي من بين الرهانات الكبرى التي تشكل أبرز تدخلات الدولة بالمجالات الفلاحية. فالمغرب بحكم موقعه الاستراتيجي المتميز ومناخه المتوسطي وكذا امتداد شكل تضاريسه يعد من بين البلدان المحظوظة، والذي يتوفر على موارد مائية مهمة نسبيا مقارنة مع البلدان المجاورة له. وحرصا على مواكبة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بكل المجالات، عملت الدولة المغربية على تعبئة الثروة المائية منذ الاستقلال، وذلك في إطار سياسة السدود لسقي مليون هكتار في أفق 2000 من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي.

وفي هذا الإطار كان لسهل سوس نصيب من هذه السياسة المائية فبالرغم من تموقعه داخل النطاقات الجافة، فإنه يتميز بعدة خصائص طبيعية تجعل منه وسطا ينفرد بمؤهلات فلاحية واقتصادية قل نظيرها بالأوساط الواقعة في نفس خطوط العرض. هذا كله قد أهله ليكون مجال استغلال قوي للفرشات المائية الباطنية في ظل الحماية منذ ثلاثينيات القرن الماضي، وذلك عن طريق الضخ الآلي والقيام بزراعة مضاربة كثيفة بسبب توفر الظروف المناخية والترايبية الملائمة.

وقد تزايد توسع المجال المسقي مع مرحلة الاستقلال حيث حل الرأسمال الحضري الوطني محل الرأسمال الأجنبي. فأصبح قطاع الحوامض يشكل منذ ذلك الحين موقعا رياديا في الاقتصاد الوطني. هكذا أصبح للتطور السريع للسقي بواسطة الضخ بالقطاع الخاص، انعكاسات على المستوى المحلي والسوسيو اقتصادي، وقد تفاقمت الوضعية مع نهاية الستينات وبداية السبعينات مما دفع بالدولة للتدخل لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من جراء السلوكات والممارسات الزراعية من طرف فلاحى المنطقة. وأمام استفحال الأزمة قامت السلطات المغربية منذ 1966 بالتفكير في نهج تخطيط محكم للتنمية الهيدرولوجية بسوس. وخلصت الدراسة إلى وضع التصميم المديرى سنة 1974، ثم المخطط التوجيهي المندمج لأحواض سوس ماسة لسنة 1985 والذي تزامن مع إنجازات هيدرولوجية كبيرة والتي تتمثل في سياسة السدود من أجل تحسن جودة الإنتاج الفلاحي والنهوض به.

وأمام تفاقم الأزمة، شكل افتتاح الدورة التاسعة للمجلس الأعلى للمناخ بداية لإشراك الفاعلين الخواص في تمويل وتديبر المشاريع المائية في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص. ومن هذا المنطلق بدأت المشاورات بين وزارة الفلاحة المتمثلة في إدارة الهندسة القروية للمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي وأعضاء الجمعية حول تقديم الدراسات والتعديلات الواجب إدخالها على المشروع إلى أن تم في يوليوز 2004 اختيار شركة "أمان سوس" بعد طلب عروض دولي، كشركة منتدبة لإنجاز وتديبر مشروع سقي دائرة الكردان.

I. الموقع الجغرافي للمجال المدروس وخصائصه العامة

تعتبر منطقة الكردان من بين المناطق التي تتداخل عندها العناصر الطبيعية في علاقتها بالدينامية السكانية، فهو قطاع مسقي يتخذ موقعا استراتيجيا يمتد على مساحة تناهز 10000 هكتار. يعتبر من بين المجالات التي مارس سكانها الزراعة المسقية منذ القدم بحوض سوس الأوسط والتي تطورت بشكل كبير مع دخول المعمرين الذين قاموا بإدخال مغروسات جديدة مستهلكة أكثر للمياه تتمثل في الحوامض. يحد هذا القطاع من الجهة الشمالية القطاع المسقي اسن الذي يغطي مساحة تقارب 13000 هكتار، ثم سهل شتوكة الذي يمتد جنوبا إلى واد ماسة من الجهة الجنوبية، وعند الحدود الشرقية للمجال المدروس تنتشر مجموعة من القطاعات العصرية العمومية والتقليدية المؤهلة وغير المؤهلة خصوصا بأحواض سوس العليا.

وتنتمي منطقة الكردان طبيعيا إلى سهل سوس الأوسط «ويعرف هذا الجزء من سهل سوس توسعا واضحا على شكل مربع تقريبا يتجاوز ضلعه 45 كلم وذلك بسبب تراجع السفوح الشمالية للأطلس الكبير وحافة الأطلس الصغير في الجنوب على إثر انغراز طبقات مقعر فوانو-كوأبال تحت تكوينات سهل سوس" (الحسن الحداد. 2003). ولعل هذا ما يفسر ارتفاع نسبة الأراضي المغروسة خصوصا الحوامض بكل من أولاد تايمه والكردان. ويجري واد سوس هنا بين مخروطي انصباب كبيرين ناجمين أساسا عن وجود أودية أصادص وأوركا وإيسن. إلا أن ما يميز أودية الضفة اليسرى لوادي سوس خصوصا عند هذا القطاع الأوسط، هو أنها عبارة عن أودية نصف نافذة بمعنى أنها لاتصل إلى المجرى المحوري المتمثل في واد سوس إلا في بعض الحالات بقدر ما تساهم في تغذية الفرشة الجوفية وذلك لطبيعة الصخور ذات النفاذية العالية" (الحسن الحداد. 2003). إلا أنه وقياسا لمستوى تراجع الفرشة المائية يتبين أن هذه الأخيرة تعرضت لضغط قوي بفعل الضخ فضلا عن عدم انتظام الواردات المطرية وبالتالي تراجع الحصيلة المائية بالمنطقة.

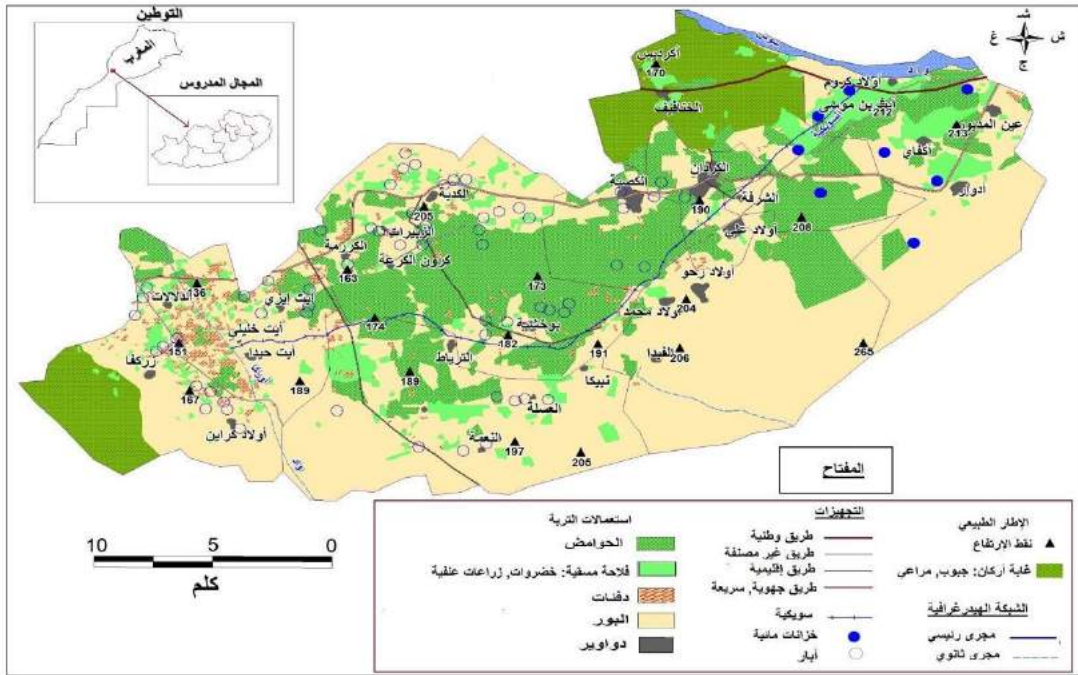
أما مناخيا فبحكم موقع حوض سوس، فإنه يعد منطقة انتقالية بين الشمال الرطب نسبيا (400 ملم) في السنة والقسم الجنوبي الجاف حيث التساقطات لا تتعدى 100 ملم. وهذه الوضعية تجعل من حوض سوس مجالا يتميز بمناخ شبه جاف حيث تتراوح التساقطات ما بين (150-300 ملم)، مع ارتفاع معدل الحرارة طول السنة. الشيء الذي ميز حوض سوس على باقي الأحواض الأخرى لكونه مجال يستجيب للقيام بنشاط فلاحي مهم نظرا لطبيعة المناخ السائد.

أما فيما يخص الخصائص البشرية، فإن التحولات الجالية التي شملت المنطقة بشكل خاص وسوس بشكل عام خصوصا منذ الفترة الاستعمارية، واكبتها كذلك تحولات عميقة على مستوى تطور الساكنة الريفية والحضرية

معا. وتشكل منطقة الكردان إحدى المناطق التي عرفت حركة سكانية متميزة وكثافات عالية والتي تقاس وثيرتها بوثيرة التطور والازدهار الفلاحي الذي ميز المجال منذ دخول المعمرين.

إن الموقع الاستراتيجي للمجال المدروس بالإضافة إلى المؤهلات الطبيعية والمناخية جعلت منه مجالا مستقبلا لأحدث تقنيات السقي العصري والتي ساهمت بشكل كبير في تغيير المشاهد الزراعية من جهة، لكن من جهة أخرى فإن الإقبال القوي على الضخ الآلي أثر بشكل سلبي على مستوى الفرشة المائية الباطنية. "بل إن الأزمة المائية الحانقة التي ميزت هذه المناطق قد دفعت بالعديد من الفلاحين إلى التخلي عن أراضيهم وهجرهم إلى مجالات أخرى ذات إمكانيات مهمة" (محمد بوشلخة، 2007). الشيء الذي أصبح له من الضروري تجسيد سياسة إعداد الماء-الفلاحي بالمنطقة من أجل تدبير الموارد المائية ومقارنتها في إطار علاقتها بطبيعة المغروسات الممارسة التي تكون المشهد الزراعي بالكردان.

الخريطة رقم 01: استعمالات التربة بالمجال المدروس



المصدر: صور من Google Earth سنة 2014+ الخريطتين الطبوغرافيتين لأيت باها وتارودانت 1/100000 سنة 1993

II. المنهجية المتبعة

إن طبيعة إشكالية البحث والأهداف المراد بلوغها، فرضت علينا تتبع أكثر من منهج واحد. وذلك من أجل فهم المجال المدروس بشكل جيد وتحليله وفق التحولات التي يعيشها. لكن على العموم حاولنا التركيز وبشكل قوي على منهجية تحليل الفوارق بين الواقع الفعلي والوضعية المخطط لها بالنسبة للمشاريع المنجزة على مستوى الدائرة السقوية بالكردان.

وقد تناولنا الموضوع باعتماد المراحل التالية:

المرحلة الأولى: الانطلاق مما هو متوفر في الوثائق والدراسات والمقالات والأبحاث التي تعالج الظاهرة في عموميتها وذلك من أجل اكتساب آليات وسبل قراءة المجال المراد دراسته وتحليله.

المرحلة الثانية: الملاحظة الميدانية والمتكررة للمجال وإجراء استجابات ومقابلات مع العديد من الفلاحين ومع المسؤولين، وكل المصالح الفلاحية التي لها علاقة بالموضوع بغية الحصول على الوثائق والمعلومات الضرورية والمتمثلة في الإحصائيات والخرائط. بالإضافة إلى الاطلاع على المشاريع والدراسات التي أنجزت من قبل وخصوصا على مواقف مختلف الفاعلين من سيورة الإعداد الماء-فلاحي.

المرحلة الثالثة: تحليل المعطيات ورصد البحث في تصور عام، يراعي بالأساس التفاعل والارتباط القائم بين مختلف فقراته مع التركيز وبشكل قوي على منهجية تحليل الفوارق بين الواقع الفعلي والوضعية المخطط لها بالنسبة للمشاريع المنجزة على مستوى الدائرة السقوية بالكردان.

III. النتائج المتوصل إليها

1 الدائرة السقوية للكردان، جزء من سياسة الإعداد الماء-الفلاحي بحوض سوس

شكلت فترة السبعينيات بداية دخول حوض سوس سياسة الإعداد الماء-الفلاحي. وذلك بسبب عدم انتظام الواردات المطرية من جهة، ثم تزايد الضغط على الفرشة الجوفية من جهة ثانية. وعلية برمجت مخططات هيدروفلاحية تمثلت في المخطط التوجيهي للتنمية الفلاحية سنة 1974 والذي يهدف إلى تكثيف الإنتاجية الفلاحية بسوس مع التدبير المعقلن للموارد المائية. تلا هذا المخطط مخطط توجيهي مندمج لمياه حوضي سوس وماسة سنة 1985، وذلك من أجل وضع برنامج متكامل لتعبئة واستعمال المياه بشكل يضمن تنمية متجانسة داخل الحوض. فأين يتجلى دور هذه المخططات في تدبير الموارد المائية بحوض سوس؟ وما هو نصيب قطاع الكردان منها كمجال يعاني من تراجع مستوى الفرشة الجوفية؟

الكردان خلال فترة 1970: شكلت هذه المرحلة فترة حرجة بالنسبة للإعدادات المائي الفلاحي بالمنطقة، حيث تميزت بتراجع مهول لمستوى الفرشة الباطنية وذلك بسبب توالي سنوات الجفاف. وبالتالي "أصبح الماء محور تنافس وصراع بين الفئات الاجتماعية المتواجدة، حيث تم اللجوء إلى حفر آبار جديدة وتعميقها بحثا عن موارد مائية إضافية من أجل تخفيف الضغط وبدأ الفلاحون المستثمرون يسبقون الزمن من أجل توسيع استغلالياتهم في انتظار تدخل الدولة من أجل تصحيح الوضع" (محمد بوشلخة. 2007).

الكردان بعد 1974: تميزت هذه المرحلة بشكل عام بدخول حوض سوس عهدا جديدا بخصوص سياسة الإعدادات المائي-الفلاحي، وذلك بعد أن تقدم المغرب بطلب لفائدة منظمة الأمم المتحدة (PNUD) من أجل تفعيل مخطط التنمية الفلاحية لسنة 1974، وذلك من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي الذي يعاني بشكل تراجع مستوى الفرشة الباطنية. لكن على مستوى الكردان بقيت الأمور على حالها بل أكثر من ذلك تزايدت تكاليف الضخ عند العديد من الفلاحين.

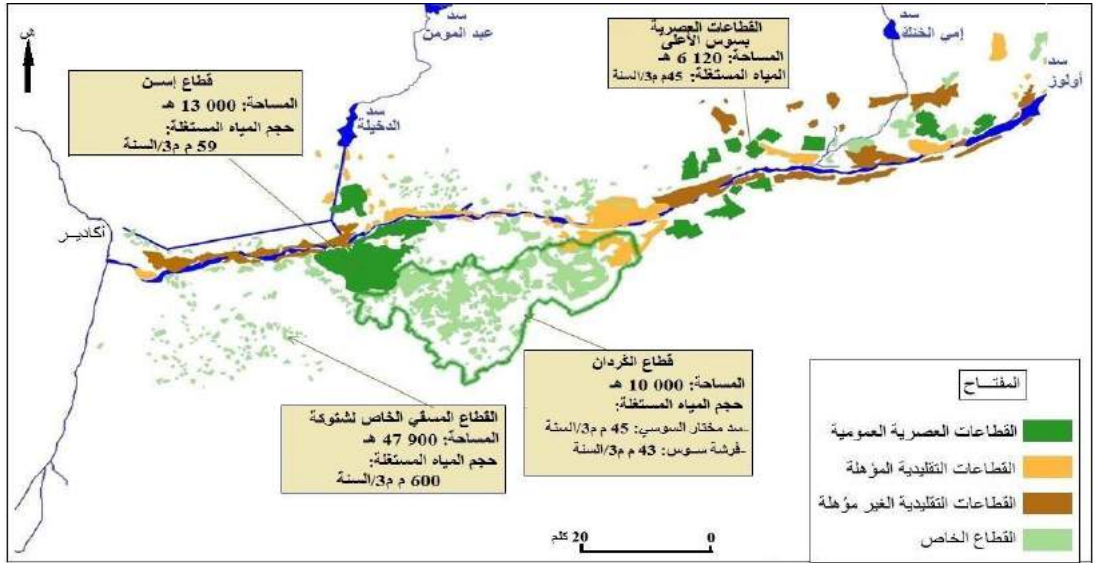
الكردان بعد 1985: إن أهم ما يميز هذه المرحلة كما جاء في المخطط التوجيهي المندمج لأحواض سوس ماسة هو التعجيل ببناء سد أولوز ليصبح جاهزا سنة 1991 عوض 2007، من أجل التغذية الاصطناعية للفرشة وإنقاذ الإستثمارات الزراعية المتضررة من جراء النقص الحاصل في الحصيلة المائية. وهكذا يكون تدخل الدولة بهذا المجال محاولة من أجل "تصحيح أوضاع كادت أن تؤدي إلى انعكاسات بيئية واقتصادية واجتماعية سلبية ناجمة عن سلوكات لفئات اجتماعية عملت على استغلال مفرط لمياه الفرشة عن طريق توسيع الإستغلاليات الفلاحية والضخ الآلي" (محمد بوشلخة. 2007).

الكردان خلال فترة 1990: تميزت هذه المرحلة بإثارة انتباه المسؤولين بالوضعية الخطيرة التي صارت تتواجد عليها الفرشة المائية، ونتيجة لذلك وبإشراك دائم للعديد من الفلاحين أقيمت برمجة وإنجاز دراسة مشروع إنقاذ 10000 هكتار من بساتين الحوامض بدائرة الكردان، اعتمادا على تحويل 45 مليون م³ سنويا من المياه السطحية. وعليه اعتبر العمل بالقانون 84-2 المتعلق بجمعيات مستخدمي المياه للأغراض الزراعية، الحل الأنجع لإنجاز المشروع بالسرعة المطلوبة وذلك في إطار شراكة بين الدولة ممثلة في وزارة الفلاحة وجمعية تأسست لهذا الغرض.

الكردان ما بين فترة 2000 إلى الآن: تميزت هذه المرحلة بإنجاز المخطط المديرى للتهيئة المندمجة للموارد المائية لأحواض سوس ماسة، والذي يهدف إلى تحديد استراتيجية متماسكة في مجال تنمية الموارد المائية على مستوى الحوض على المدى المتوسط والبعيد. تكون منسجمة مع أهداف المخطط الوطني، ومبادئ الحكامة الجيدة، داخل إطار التشاور وتبني على المقاربة التشاركية كما هو منصوص عليه في مقتضيات القانون المتعلق

بالماء. وقد تمكن هذا المشروع من تحقيق مجموعة من المنشآت المائية تتجزأ بين سدود متوسطة وأخرى صغيرة كلها تسير نحو استرجاع احتياطي الفرشات المائية التي تعرف استغلالا مفرطا والمحافظة عليها باعتبارها مخزونا استراتيجيا. ومن بين هذه المنشآت المائية تم إنجاز سد المختار السوسي (شاكوكان) على واد أوزيوا سنة 2007، والذي كان هدفه الأساسي هو انقاذ حوامض الكردان بتحويل ما قدره 45 م³ سنويا انطلاقا من سد أولوز عبر قناة تحويلية بصبيب 3.5 م³ في الثانية نحو المجال المسقي بالكردان الذي يعاني إشكالية تراجع الحصيلة المائية.

الخريطة رقم 02: توزيع المنشآت المائية والمجالات المسقية التقليدية والعصرية بسوس



المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لسوس ماسة، 2009، بتصرف

2 مشروع إنقاذ قطاع الحوامض بالكردان، استراتيجية جديدة لتدبير الموارد المائية بالمنطقة

إن تنمية القطاع المسقي بحوض سوس بشكل عام يبقى رهينا بحصيلة الفرشة الجوفية التي هي في تراجع مستمر، "هذا التراجع انتقل من 80 مليون م³ سنة 1970 إلى 250 مليون م³ خلال السنوات الأخيرة بمعدل تراجع يقارب 2 أمتار في السنة خصوصا بالمنطقة المدروسة الكردان" (وكالة الحوض المائي 2006) وبالتالي فإن هذه الوضعية شكلت خطورة قوية على قطاع الحوامض نتيجة ارتفاع تكاليف الضخ وتزايد مستوى عمق الآبار. وعلى هذا الأساس عمل المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بسوس ماسة وفي شكل تواصل مع فلاحي المنطقة منذ 1995، على إمكانية تفعيل فكرة مشروع تحويل المياه السطحية من العالية انطلاقا من سد أولوز لتزويد القطاع المسقي الذي يناهز 10000 هكتار من مساحة الحوامض التي همتها الدراسة، وموزعة إلى 670 ضيعة تختلف من حيث المساحة المغروسة وحجم الموارد المائية المراد تعبئتها وذلك بمعدل 4000 م³/هـ/السنة. وعليه، تم

إنشاء سد المختار السوسي خصيصا لهذا الغرض، بتحويل ما قدره 45 م³ سنويا عبر قناة رئيسية تمتد على مسافة 90 كلم بصبيب قدره 3.5 م³/الثانية.

شكل هذا المشروع رجا للتدبير المشترك بين القطاع العام والخاص كاستراتيجية جديدة في تدبير الموارد المائية، وذلك منذ افتتاح الدورة التاسعة للمجلس الأعلى للمناخ والتي جاءت بمبدأ إشراك الفاعلين الخواص في تمويل وتدبير المشاريع المائية في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص. ومن هذا المنطلق بدأت المشاورات بين وزارة الفلاحة ممثلة في إدارة الهندسة القروية لمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي وأعضاء الجمعية حول تقديم الدراسات والتعديلات الواجب إدخالها على المشروع إلى أن تم في يوليوز 2004 اختيار شركة "أمان سوس" بعد طلب عروض دولي، كشركة منتدبة لإنجاز وتدبير مشروع سقي دائرة الكردان.

• أهداف المشروع

يهدف المشروع إلى اتخاذ بعض التدابير والإجراءات اللازمة قصد تخصيص كمية من مياه سد المختار السوسي وإبصالها إلى منطقة الكردان بواسطة قناة رئيسية وتوزيعها على الضيعات باستعمال شبكة من الأنابيب، حتى يتمكن المستغلين من تجهيز ضيعاتهم بمعدات السقي المحلي واستعمال التقنيات الجديدة والمقتصدة للمياه وذلك قصد التخفيف على الخزان الجوي.

فقد قسمت المنطقة إلى وحدات مائة تضم ضيعات كبرى ذات مساحة تقرب 150 هـ من الحوامض تقريبا، والتي ستخصص لها 40 لتر في الثانية كصبيب دائم أي ما يعادل 0.27 لتر في الثانية للهكتار الواحد، إضافة إلى ضيعات صغرى وأخرى متوسطة. وعليه فقد حدد الصبيب الأقصى على رأس القناة الرئيسية في 3.5 لتر في الثانية. وسيتم توزيع الماء باستعمال منارة (borne) أو أكثر لكل ضيعة علما أن التجهيز الداخلي للضيعات يبقى على عاتق المستغلين. وبناء على هذا يمكن أن نستنتج أن المشروع جاء لتحقيق مجموعة من الأهداف وهي كالتالي:

- إنقاذ قطاع الحوامض بالكردان.
- التدبير العقلاني للموارد المائية على مستوى حوض سوس.
- التمويل الذاتي والتوازن الاقتصادي والمالي للتدبير المفوض.
- تزويد القطاع المسقي بمياه السقي ذات جودة عالية تتأقلم مع الحاجيات المحلية.
- القيام بإعداد وبناء وتدبير شبكة توزيع المياه بالكردان، مع الأخذ بعين الاعتبار الإكراهات التي سيعاني منها المشروع والتي تم تحديدها في دفتر التحملات في إطار بنود الاتفاقية.
- الحد من استنزاف الموارد الجوفية عبر اقتصاد حوالي 76 م³ سنويا.

- التخفيف من تكاليف ضخ المياه بجوالي 50 %.
- تعميم أنظمة الري الموضعي على مساحة 10000 هكتار.

3 تقييم حصيلة تأثيرات المشروع

إن من خلال وقوفنا على المنجزات التي حققها المشروع في إطار تحديد تأثيرها على المنطقة المدروسة قبل وبعد المشروع، لا بد من الخروج بمجموعة من الخلاصات مفادها أن المشروع وبقياس حجم التجهيزات المائية التي حققها نتجت عنه تأثيرات مجالية وبيئية وسوسيواقتصادية، ساهمت بشكل كبير في إضفاء نوع من التحولات على المجال المدروس الذي يعتمد على مغروسات الحوامض كركيزة أساسية في الاقتصاد المحلي.

● التأثيرات البيئية

يتجلى البعد البيئي للمشروع في إمكانية التدبير الجيد والمعتدل للموارد المائية، وهذا يتضح أكثر في التحول الذي شهده المجال على مستوى تقنيات استعمال مياه السقي، حيث كان مجالا يعتمد على تقنيات تقليدية كلاسيكية مستهلكة أكثر للمياه، الشيء الذي نتج عنه تراجعاً في الحصيلة المائية والتي سجلت أثارا قوية على مغروسات الحوامض. ويعتبر الاقتصاد في استعمال مياه السقي رهانا أساسيا في تطور الحمضيات بالمنطقة، خاصة وأن الفلاحين إلتجؤوا في الآونة الأخيرة إلى تنوع المنتج عن طريق إدخال أصناف جديدة من الحوامض أكثر تكبيرا وأكثر إنتاجية.

إلا أنه ومن جهة ثانية فإن الإقبال على التثقيف الزراعي بشكل قوي والاستعمال المفرط للمواد الكيماوية قد يساهم في تدهور جودة الأتربة. حيث يعتمد الفلاح إلى تسخير كل إمكانياته من أجل أخذ أقصى ما يمكن الحصول عليه من الأرض دون مراعاة الحفاظ على خصوبتها وعلى باقي الموارد الطبيعية. وهذا ما توصلنا إليه من خلال البحث الميداني بالعديد من الضيعات بالمجال المدروس، أذكر على سبيل المثال "ضيعة الزبيرات" بالكدية البيضاء حيث قام صاحب هذه الضيعة على إراحة قسط كبير من المساحة المغروسة وذلك بداعي الحفاظ على خصوبة التربة. كما أنه يشكل كذلك الإنتشار الواسع للبيوت المغطاة خصوصا الكفيفات تأثيرا سلبيا على التربة، وذلك أن ممارسة منتج معين في نفس المكان ولمدة قد تزيد عن عشر سنوات يزيد من إنحناك التربة، خاصة وأن المزارع الممارس يستدعي توفير مجموعة من العوامل لخلق بيئة توازي طبيعة بيئته الأصلية. ناهيك عن تزايد فرص التلوث داخل هذه البيوت باستعمال المبيدات وذلك بفضل توفير الحرارة والرطوبة معا.

● التأثيرات السوسيواقتصادية

إذا كانت فترة المعمرين تميزت باحتكارهم لأجود الأراضي وأخصبها، بالإضافة إلى تمكنهم في وسائل الإنتاج الحديثة وغيرها وذلك بظهور شركات فلاحية متعددة بالمنطقة، مع رأسملة الممارسة الزراعية التي تعتمد على

التسويق الخارجي في اتجاه الأسواق الأوروبية. فإن فترة ما بعد خروجهم استمرت على نفس النهج خصوصا مع ظهور نخبة جديدة من الفلاحين المغاربة، الذين احتضنوا نظام الإنتاج العصري. الشيء نتجت عنه ترابية على مستوى امتلاك الأراضي بين ملاكين كبار وصغار والأمر ازداد أكثر تعقيدا مع حدة تراجع الفرشة الجوفية نتيجة الضغط. وبالتالي ظهور فلاحين صغار وفلاحين بدون أرض تخلو عن أراضيهم نتيجة تفاقم الأزمة المائية. وهذا ما أسفرت عنه انعكاسات اجتماعية قوية تجلت في قلة فرص الشغل ونشاط حركة الهجرة. لكن مع بداية المشروع وبالنظر إلى حجم التجهيزات المائية التي أنجزت والأهداف المراد تحقيقها، فإنه بطريقة أو بأخرى قد خول مجموعة من الامتيازات لدوي الاستغلاليات الكبرى والمجال بشكل عام، خصوصا وأنه يراهن على تحقيق 11000 منصب شغل قار.

وقد تمكن المشروع من تحسين مستوى إنتاجية الضيعات بما في ذلك تطوير الإنتاج والتصدير السنوي، وخاصة أن العديد من الفلاحين اقتصروا على تطوير أصناف الحوامض التي تكون أكثر إنتاجية وأكثر تبيكيرا. (كليماتين، طارديف، ساليستيانا، أورطانيك، نور، موسكة...). حيث يمثل الكليماتين حوالي 36% من مجموع مساحة الحوامض بالمجال المدروس " (محمد بوشلخة. 2007). هذا التحسن على مستوى المنتج مكن من خلق دينامية مجالية عن طريق توفير فرص الشغل للسكان المحلية وحتى الساكنة المجاورة خصوصا في فترات الجني. إلا أنه وبخصوص التأثيرات الاجتماعية للمشروع على المجال وعلى الساكنة المحلية خلصنا بالنتائج التالية:

✓ مكانة الفلاح الصغير داخل هذا المشروع تبقى حلقة مفقودة حيث أنه لم يستوعب ما كان يملى عليه من قبل المهنيين والتقنيين، ولم يتأقلم مع التقنيات الحديثة التي جاء بها المشروع، نظرا لضعف إمكانياته وخاصة أنه يعتمد على مزروعات محلية موجهة للاستهلاك الداخلي فقط والتي لم تتمكن من تسديد جميع المستحقات المتعلقة بالمشروع.

✓ هيمنة المنتجين الكبار على مياه المشروع مستغلين في ذلك وضعية الفلاح الصغير ذوي الإمكانيات المحدودة من جهة، ثم مزاوتهم لنشاط زراعي من جهة ثانية يمكنهم من تسديد جميع المستحقات المتعلقة بالاستفادة من مياه المشروع. إلا أنه في الآونة الأخيرة ظهرت مجموعة الطلبات من قبل العديد من الفلاحين مفادها، أن كمية المياه المعبئة غير كافية بالإضافة إلى غلاء التسعيرة. الشيء الذي يضع المشروع أمام تحديات كبيرة قد تعرقل مساره مستقبلا.

من هنا نخلص أن المشروع لم يستطيع فقط إدخال تغيرات جذرية على مستوى الجانب الاجتماعي وأنظمة الإنتاج وعلى المجال، بل حافظ على إعادة إنتاج نفس البنية، لكن بأساليب وتقنيات جديدة كان لها دور في تعميق الهوة أكثر بين الفئات الاجتماعية. بحيث لازلت شريحة من الفلاحين تمارس زراعات تسويقية ومعيشية على

مساحات صغيرة، مقابل فلاحين كبار مكنتهم إمكانياتهم المادية والخبرة في الميدان الزراعي من كسب منزلة بالأسواق الأوروبية.

وبهذا الصدد، وبناء على نتائج البحث الميداني خرجنا بخلاصة تقييميه وتركيبية تناولنا فيها حصيلة ما استطاع أن يحققه المشروع على المجال من أهداف في إطار ما خطط له وأنجز وما خطط له ولم ينجز وما أنجز ولم يخطط له والتي نقدمها على النحو التالي:

الجدول رقم 1: تقييم حصيلة تأثيرات المشروع على المجال

المبرمج	المبرمج المنجز	المبرمج غير المنجز	المنجز غير المبرمج	تحليل الفوارق
سقي المساحة الإجمالية 10000 هـ	المشروع تمكن من تجهيز وسقي 80% من المساحة المسقوية حسب اللائحة الأولى للمستفيدين أثناء الدراسة.	20% لم تحقق	المبرمج غير المنجز	على الرغم من أن المشروع استطاع من انقاد المساحات المكتتة، فإن سقي المساحة الإجمالية للمنطقة لم تحقق نظرا لاختلاف آراء الفلاحين حسب تقبل فكرة المشروع أثناء الاكتتاب
تعميم السقي الموضوعي	تجاوز المشروع في تحقيق هذا الهدف بنسبة 95%		المبرمج غير المنجز	ساهم تطور تقنيات السقي العصري المعتمد بالمنطقة وكذا التدبير المحكم لتوزيع المياه من طرف شركة أمانوس على ضرورة تعميم السقي الموضوعي حيث حددت 4000م ³ /هـ/س
التخفيف من تكاليف ضخ المياه ب 50%	تم التخلي عن هذا الهدف	يشكل غلاء تسعيرة م ³ من الماء عند بعض الفلاحين عاملا أساسيا وراء رجوعهم إلى اعتماد الضخ من الفرشة	المبرمج غير المنجز	شكلت عملية عدم تصريح بعض الفلاحين بحقيقة عدد الهكتارات التي يملكونها أثناء بداية الدراسة (الاكتتاب) عائقا. الشيء الذي جعلهم يطالبون بأن الحصة المائية المقدمة لهم لا تكفيهم بالإضافة إلى غلاء التسعيرة وبالتالي التجؤ إلى الضخ مستفيدين في ذلك من تحسن مستوى الفرشة خلال السنوات الأخيرة.
تأمين الحاجيات الغذائية	بطريقة غير مباشرة ولو أن المشروع في بدايته استطاع أن يحقق هذا الهدف ولو نسبيا.		المبرمج غير المنجز	لا زال المغرب يرتبط بالخارج لتأمين حاجياته الغذائية رغم أن اقتصاده قائم على الفلاحة.
الحفاظ على	المشروع سائر في		المبرمج غير المنجز	ساهمت عملية الإعداد الماء-الفلاحي بالمنطقة على

11 ألف منصب شغل	تحقيق هذا الهدف		تشجيع الساكنة على الاستقرار، وبالتالي فإنقاذ ضيعات الكردان من جراء الأزمة المائية شكل لها رهانا أساسيا للزيادة في إنتاج الحوامض وخلق فرص الشغل.
الزيادة في إنتاج الحوامض ب 22%	تمكن المشروع من خلق نفس جديد للفلاحين المستفيدين نحو تطوير الإنتاج	تظافر الطلبات المقدمة من طرف الفلاحين غير المستفيدين والمسجلين في لائحة الانتظار من أجل إدماجهم في المشروع	منذ الانطلاقة الفعلية لتوزيع المياه بالمجال المسقي سنة 2009، اعتمد الفلاحون على تطوير استراتيجياتهم نحو الزيادة في الإنتاج. وخير دليل على ذلك هو إدماج أصناف جديدة ذات مردودية وجودة عالية.
الزيادة في صادرات الحوامض ب 35%	شكلت الزيادة في إنتاج الحوامض بالمنطقة كسب مكانة مهمة داخل الأسواق الأوروبية		تلقي منتوجات الحوامض استحسانا لدى الأسواق الأوروبية، وذلك لجودتها لأنها لقيت مجالا خصبا ومناسبا لممارستها مما يجعلها هي السبابة للأسواق الأوروبية. لكن في المقابل تلقي منافسة قوية من طرف منتوجات الدول التي تخلق لمنتوجاتها مناخا مائلا لمناخ سوس.
خلق تعاونيات فلاحية	أعطى المشروع دينامية مجالية نحو تطور مستوى التعاونيات المقيمة، وبرزت تعاونيات أخرى		على اعتبار أن المشروع تمكن من إنقاذ المنطقة المدروسة، فإن الفلاحين اعتمدوا على تطوير استراتيجياتهم من أجل الزيادة في الإنتاج. هذه الزيادة قد تنتج عنها دينامية مجالية تساهم في تطوير فعالية التعاونيات الفلاحية المقيمة وكذا إمكانية ظهور أخرى.
تتمين الأراضي الفلاحية	استطاع المشروع أن يرد الاعتبار للأراضي الفلاحية المكتتبة	رهان إدماج الأراضي الأخرى المسجلة في لائحة الانتظار	إذا كانت أهمية المشروع تتجلى في الطريقة المعتمدة في تزويد الأراضي المكتتبة بالماء بشكل فعال ومدقق. فإنه من جانب آخر يشكل عدد الفلاحين غير المستفيدين تحديا كبيرا أمام المشروع من أجل بلوغ التنمية الشاملة للمجال المسقي.

المصدر: البحث الميداني

خاتمة

يعتبر الإعداد الماء-الفلاحي برنامجا ذو أبعاد متعددة جغرافية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، فهو بذلك أصبح يشكل واقعا معيشيا في الأرياف المغربية ويؤكد استمراريته بواسطة التغيرات التي يحدثها على مستوى المجال وبواسطة التأثير على مكوناته تم المساهمة في الإنتاج الوطني.

وانطلاقا من الدراسة والمعاينة الميدانية، اتضح أن سياسة الإعداد الماء-الفلاحي بالمنطقة لم تحقق فقط ما كان منتظرا منها، بل ساهمت في ظهور كذلك مجموعة من التحولات المجالية لم تكن متوقعة نسبيا. وبما أن موضوع الدراسة يتناول مدى قدرة الدولة على بلوغ الأهداف التي سطرها والتي سعت إلى تحقيقها على أرض الواقع. فإنه من الضروري تقييم هذه الأهداف لرصد الفوارق بين ما خطط له وأنجز وما أنجز ولم يخطط له وما خطط له ولم ينجز.

وعلى اعتبار أهمية مشروع إنقاذ قطاع الحوامض بالمنطقة وذلك من خلال حجم التجهيزات المائية التي حققها وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فإنه يشكل بذلك رهانا أساسيا لتحقيق التنمية المحلية وتعزيز صادرات الحوامض في اتجاه الأسواق الدولية. لكن بالمقابل فإن استمرار تراجع الفرشة المائية الجوفية بالإضافة إلى التحديات التي يواجهها، تعتبر بمثابة عوائق تقف أمامه مستقبلا. لذا أصبح اليوم من اللازم تعزيز المكتسبات التي جاء بها المشروع، وتأهيل نظام التدبير المائي على المستوى الجهوي وجعله أكثر ملاءمة للتحولات التي يعرفها سوس بشكل عام. خصوصا وأن جميع التوقعات تشير أن مستقبل الفلاحة بالمنطقة المدروسة لا زال رهين الموارد المائية والتي هي في تراجع مستمر. لذلك أصبح من الضروري حسب الاستراتيجيات المنجزة ضرورة العمل على الاستغلال العقلاني للموارد المائية، الذي ترغب فيه كل الأطراف المتدخلة أو المساهمة في الإنتاج أو الاستهلاك. وإن تحقيق هذا الهدف لا بد أن يمر عبر إشراك السكان المستفيدين في كل عمليات الإعداد المائي بدءا من مرحلة التصور إلى مرحلة استعمال التجهيزات وحسن استغلالها.

قائمة المراجع

باحو عبد العزيز(2002): "الجفاف المناخي بالمغرب خصائصه وعلاقاته باليات الدورة الهوائية وأثره على زراعة الحبوب"، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المحمدية 625 ص

بلقاسم عبد الحكيم (2014): الإعداد الماء-الفلاحي ورهان التنمية: حالة مشروع إنقاذ قطاع الحوامض بالكردان، بحث لنيل شهادة الماستر بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير، 164 ص.

بورقية رحمة (2002): الأرياف المغربية في ظل التحولات الكبرى للمجتمع، سلسلة الدروس الافتتاحية، الدرس السابع عشر منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكادير.

- بوشلخة محمد (2007): آرياف سوس ماسة: التحولات الحديثة والديناميات السوسيوإقليمية، الجزء الأول، 371 ص والجزء الثاني، 338 ص. جامعة ابن زهر منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية-أكادير.
- العطري عبد الرحيم (2012): "تحولات المغرب القروي، أسئلة التنمية الموجلة"، تقديم مصطفى محسن، مطبعة طوب بريس، الطبعة الثانية، الرباط. 135 ص.
- كرزازي موسى -المختار الأكحل (1995): دينامية المجالات الفلاحية بالمغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة: ندوات ومناظرات رقم 121، 232 ص.
- المحداد الحسن (2003): الماء والإنسان بحوض سوس إسهام في دراسة نظام مائي مغربي، سلسلة أبحاث وأطروحات، مطبعة المعارف الجديدة، 498 ص.
- ABHSM, (2006) :** Etude De Révision Du Plan Directeur D'aménagement Intègre Des Ressources En Eau (PDAIRE) Des Bassins Du Souss Massa, Volume 1, 118 P.
- Administration du Génie Rural, (2005) :** « Convention de Gestion Délégée pour la participation au financement, la conception, la construction, et l'exploitation d'un réseau d'irrigation dans le périmètre d'Elguerane, 370 p.
- AMBROGGI, R, (1963) :** « Etude Géologique De Versant Méridional Du Haut Atlas Occidental Et De La Plaine Du Souss » Thèse de Doctorat, à la Faculté des Science de Université de Paris, 327 P.
- AZIKI S, (1983) :** « L'agriculture irriguée et l'aménagement d'un espace rural méridional marocain en pleine mutation. Le cas du Souss Aval » Thèse de doctorat en géographie Tome2, Aix-Marseille II 387 p.
- El Mahdad H, Ouhajou L, Bouchaou L ; Tazi H., (2005) :** Politique de Gestion des Ressources en eau et Equité Hydraulique Cas des bassins du Souss et du Dra (Sud Marocain) Université Ibn Zohr, Agadir, Titulaire de la Chaire Unesco sur l'Eau Maroc, 13p.
- MOUNTASSER El Madani, (2007) :** la vie rurale dans le Sud-Est Marocain : mutation récentes et nouvelles formes d'adaptation 529 p, thèse d'état en géographie rurale.
- MALOUKI Allal,(1994) :** « L'agriculture irriguée dans le Souss Amont » Thèse de Doctorat, Université Paul Valéry MONPELLIER 3, 385p.
- ORMVA/SM, (1974) :** Plan Directeur de Développement Hydro Agricole de la Vallée du Souss 2ème Phase- Périmètres Irrigués à L'amont de Taroudant R.T n° 4.
- ORMVA/SM, (1989) :** Etude du Plan Directeur Intègre D'aménagement des Eaux des Bassins Souss et Massa, Souss Mission IA, Demande en Eau Agriculture.
- ORMVA/SM, (1989) :** Etude du plan directeur intègre d'aménagement des eaux des bassins sous et massa, souss mission IC, demande en eau agriculture.
- ORMVA/SM, (2009) :** Les périmètres moderne et traditionnel Gérés par l'ORMVA du Souss Massa.
- POPP H, (1983) :** « Un manmad hazard » : le sur pompage dans la vallée du Souss, Aspects sociogéographique d'une exploitation excessive des eaux souterraines R.G.M. n° 7, N.S. pp 35-52.
- POPP .H, (1986) :** « L'agriculture irriguée dans la vallée du Souss. Formes et conflits d'utilisation de l'eau In : Méditerranée » troisième série. Tome 59 .4 – 1986 villes et compagnes au Maroc .pp .33 – 47.

التدبير التقليدي لمياه الري بواحات حوض غريس بين الندرة والتأقلم

The traditional management of irrigation water in the oases of the Grace Basin between drought and adaptation

عبد الصمد خويا،¹ عبد الاله عبدلاوي،¹ عبد العظيم بوبكري،² مصطفى أغير³

Abdessamad KHOUYA,¹ Abdelilah ABDELLAOUI,¹ Abdeladim

BOUBEKRI,² Mostafa AAFIR³

¹ جامعة سيدي محمد بن عبد الله، الكلية متعددة التخصصات بتازة، Khouyageographie2014@gmail.com

² جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، sifa019@gmail.com

³ جامعة ابن زهر، كلية اللغات والفنون والعلوم الإنسانية أيت ملول، جامعة ابن زهر أكادير، aafirmustapha@yahoo.fr

Abstract:

The limited water resources imposed on the inhabitants of the oasis areas in the southeast of Morocco in general and the Ferkala Oasis in particular, the development of techniques and the formation of social and customary organizations that adapt to their harsh natural peculiarities and allow the exploitation of their water resources in a manner that ensures the continuity of this resource and the sustainability of the oasis.

The Kharat and Aghrou technique in the Ferkala Oasis of Tafilalet is a traditional method of irrigation known since ancient times, and it reflects the depth of cooperation and social cohesion between the members of the tribe that allowed the establishment of an agricultural activity that constituted the origin of livelihood and the reason for the stability of its inhabitants. This prompted the local population and state institutions to take a set of measures to achieve its sustainability.

Keywords: water resources management, oasis, drought, adaptation.

ملخص

فرضت محدودية الموارد المائية على ساكنة المناطق الواحية بالجنوب الشرقي للمغرب بشكل عام وواحة فركلة بشكل خاص، تطوير تقنيات وتشكيل تنظيمات اجتماعية وعرفية تتكيف مع خصوصياتها الطبيعية القاسية، وتسمح باستغلال مواردها المائية بشكل يضمن استمرار هذا المورد واستدامة الواحة.

تعتبر تقنية الخطارات وأغرور بواحة فركلة بتافيلالت أسلوبا تقليديا للسقي عرف منذ القديم، وهو يعكس عمق التعاون والترابط الاجتماعي بين أفراد القبيلة سمحت بإقامة نشاط فلاحي شكل أصل عيش وسبب استقرار ساكنتها، إلا أنها الآن تعيش خلاا مركبا، يتمثل في تعرضها لتهديدات ومخاطر طبيعة وبشرية؛ ما دفع الساكنة المحلية ومؤسسات الدولة إلى اتخاذ مجموعة من التدابير بهدف تحقيق استدامتها.

الكلمات المفتاحية: تدبير الموارد المائية، الواحات، الندرة، التأقلم.

مقدمة

تعتبر واحات حوض غريس ضمن الواحات القديمة بالجنوب الشرقي المغربي، لعبت دورا تاريخيا مهما في ربطها بين تافيلالت وبلدان جنوب الصحراء، حيث كانت قصورها نقطا محورية تجارية تربط سجلماسة والموانئ الأطلسية جنوب المغرب، استقر بها الإنسان وأسس فيها حضارة ما تزال آثارها شاهدة في الحاضر (ميموني محمد، 2002، ص 19)، وفي هذا المجال لعبت الخطارات و"أغرور" إلى جانب "أكوك" وتقنيات تقليدية أخرى، دورا أساسيا في نشأة الواحات والحفاظ على الاستقرار السكاني من خلال توفيرها للموارد المائية، وبالتالي إقامة نشاط فلاحي شكل أصل عيش استقرار ساكنتها، إلا أنها الآن تعيش خلاا مركبا، يتمثل في تعرضها لمخاطر طبيعة وبشرية ساهمت في توقف نشاط أغرور من جهة، وفي تراجع عدد الخطارات الحية من جهة ثانية.

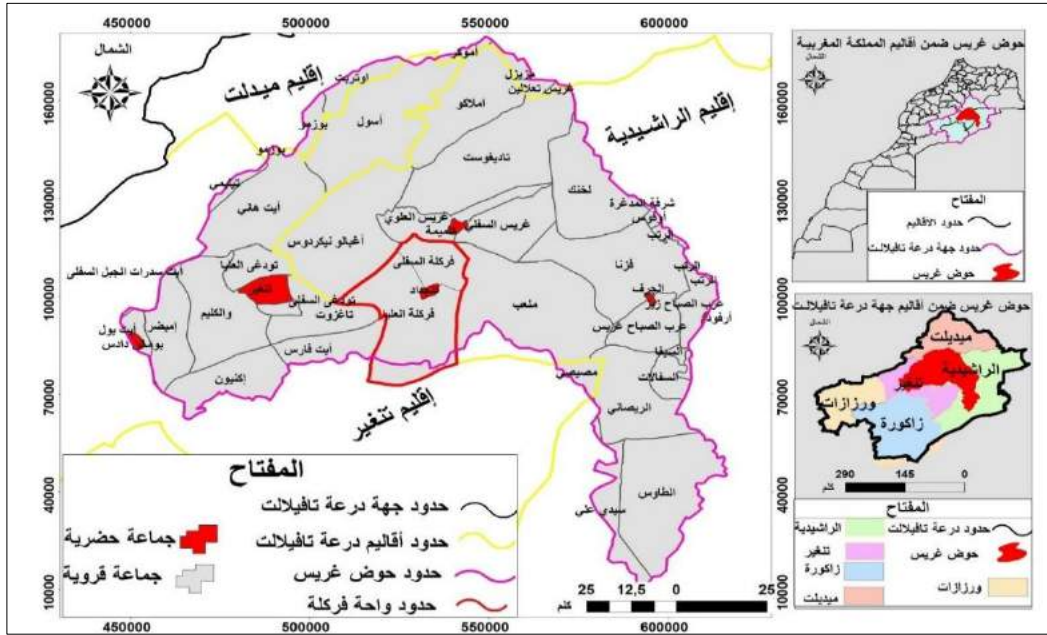
ومن هنا يمكن طرح تساؤلات عديدة منها ما مظاهر الندرة المائية بواحة حوض غريس؟ كيف سخر الفلاح الواحي منذ القديم معارفه التقليدية لاستغلال المياه الجوفية في ظل الندرة؟ إلى أي حد يمكن اعتبار تقنيات أغرور والخطارات أكثر نجاعة في التأقلم مع الأزمات المرتبطة بالتغيرات المناخية؟

I. الخصائص الطبيعية والبشرية لمجال الدراسة

1. حوض غريس: مجال سمته الجفاف والندرة المائية

يدخل حوض غريس ضمن مجال تافيلالت الكبرى، وهو عبارة عن منخفض يغلب عليه طابع الانبساط (عقاوي الغازي، 2020، ص 90)، تقدر مساحته بحوالي 12700 كلم مربع، يحده من جهة الشمال الشرقي حوض زيز، والشمال الغربي حوض أم الربيع، ثم غربا حوض درعة، وجنوبا حوض معيدر (خريطة رقم 1). مناخيا، ينتمي الحوض إلى المناطق الجنوبية الشرقية للمغرب، ذات المناخ الصحراوي، حيث أن التساقطات لا تتعدى في جزء كبير من الحوض 100 ملم سنويا، حيث يمر خط التساقطات 100 ملم الذي يقسم الحوض إلى قسمين، من الشرق إلى الغرب مرورا من تنجداد (فركلة)، أوفوس، بوذنيب، أنيف، في مقابل ذلك نجد التساقطات لا تفوق 200 ملم إلا في عالية الحوض، وهذا ما سيعقد أكثر علاقة إنسان هذه المناطق بوسطه الطبيعي، خاصة علاقته بالموارد المائية التي تزيد قيمتها في مثل هذه الأوساط الجافة (أعفير مصطفى وآخرون، 2020، ص 83)، خصوصا وأن الحوض يتوفر على أراضي زراعية هامة تفوق الموارد المائية المتاحة.

خريطة رقم 1: الانتماء الإداري لحوض غريس بالجانب الشرقي للمغرب



المصدر: اعتماد نظم المعلومات الجغرافية Arc Gis

2. السكان: فسيفساء عرقي وثقافي متنوع وتركز بارز على جنبات الأودية

استقرت بحوض غريس مجموعة من العناصر البشرية المختلفة، مما أكسبها فسيفساء عرقي وثقافي وتاريخي. يقدر عدد السكان بحوض غريس ب 297589 ن بمتوسط كثافة سكانية 24 نسمة في الكيلومتر مربع، أي ما يقارب 0.87% من مجموع سكان المغرب، منهم 93776 ن حضريون (31.5%) مقابل 203813 ن قرويون (68.5%) مع تسجيل تباين واضح في توزيع السكان حسب الجماعات الترابية، إذ يسجل أكبر عدد للسكان في بلدية تنغير (42044ن) تليها بلدية كلميمة (16419 ن) (الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014) كما أن تمركز معظم المراكز والدواوير يكون على ضفاف المجاري المائية بالحوض، مما يعكس الارتباط الكبير بين الإنسان وعنصر الماء بمناطق الندرة (خويا عبد الصمد، 2021، ص99).

II. مظاهر الندرة المائية بواحات حوض غريس

تعرف واحات حوض غريس بالجانب الشرقي للمغرب إلى جانب التغيرات المناخية، تحولات متعددة (اقتصادية، اجتماعية، مجالية...) أثرت بشكل كبير على تدبير الموارد المائية. حيث اتضح من خلال الإحصائيات والمؤشرات المعتمدة أن مجال الدراسة (حوض غريس) يتميز بسيادة المناخ الجاف والصحراوي طيلة السنة، وهو ما

أكدته الطرق العلمية لكوسن Gaussen وحتى التصنيف المناخي Emberger (شكل رقم 1) ثم تصنيف Koppen ومؤشر دو مارطون L'Indice de De Martonne (خويا عبد الصمد، 2021، ص 205). لتحديد مناخات المنطقة المتوسطة يعتمد Emberger في تصنيفه على التساقطات وكذا الحرارة الدنيا والحرارة القصوى، مع تطبيق المعادلة التالية: $Q2=2000P/(M2-m2)$

▪ P : متوسط التساقطات السنوية بالمليمتر

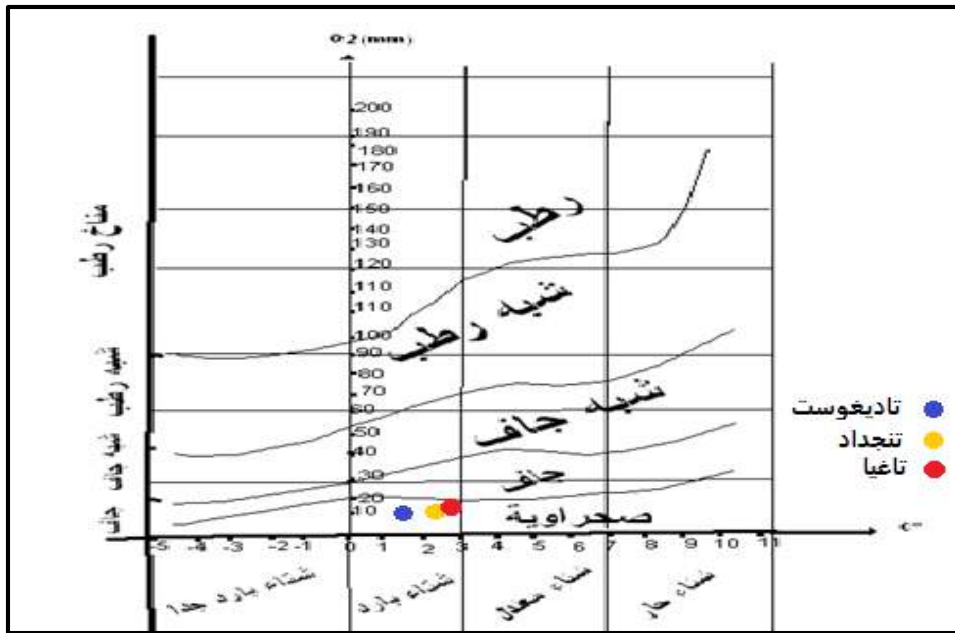
▪ M : متوسط درجة الحرارة العليا للشهر الأكثر حرارة بدرجة كيلفن (°K)

▪ m : متوسط درجات الحرارة الدنيا للشهر الأقل برودة بدرجة كيلفن (°K)

من خلال تطبيق معادلة أمبرجي على المعطيات المناخية لثلاثة محطات بحوض غريس، تبين أنها تقع ضمن

النطاق الصحراوي كما يبرز ذلك الشكل الموالي (شكل رقم 1).

شكل رقم 1: توطين بعض محطات حوض غريس حسب تصنيف أمبرجي

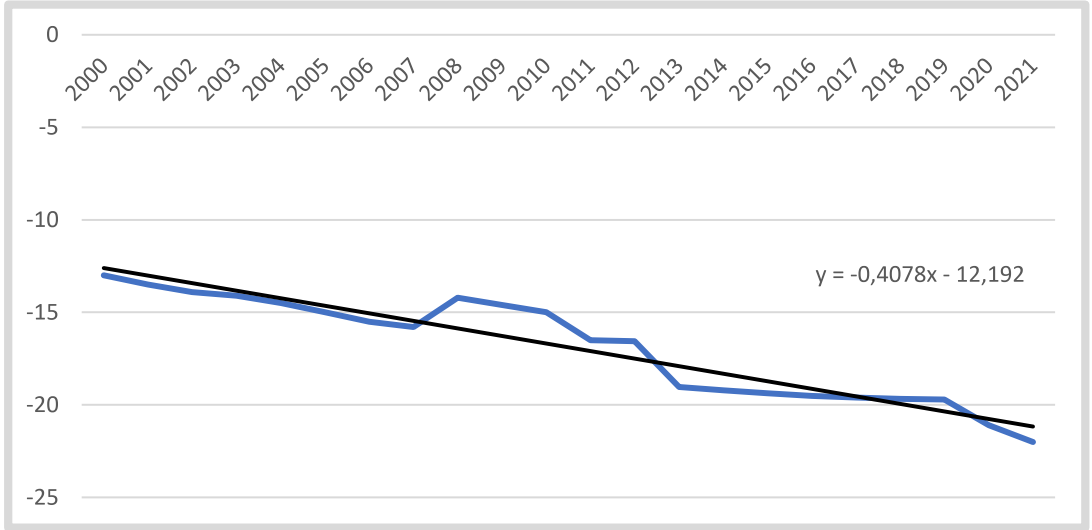


المصدر: خويا عبد الصمد، 2021، ص 204.

ومن خلال دراسة معامل الانحراف عن المعدل، ومؤشر التساقطات الموحد ISP تبين أن المسار العام لتطور معدلات التساقطات المطرية السنوية بالمحطات المدروسة بحوض غريس يتجه نحو الجفاف والعجز المائي، وأن المناخ المهيمن بالحوض صار يعرف تقلبات واضحة المعالم، تتمثل في نظامه المطري الذي أعطى تراجعا للموارد

المائية التي انعكست على صبيب الأودية والفرشة الباطنية (خويا عبد الصمد، 2021، ص 202) كما يوضح الشكل الموالي (شكل رقم 2).

شكل رقم 2: تراجع الفرشة المائية بواحة فركلة بين سنتي 2000 و2020



المصدر: وكالة الحوض المائي كيريز غريس بالرشيدية، سنة 2021

في ظل توالي فترات الجفاف التي تعرفها الواحات المغربية بشكل عام، وواحات حوض غريس بشكل خاص ومنها على سبيل المثال واحة فركلة عرفت الفرشة المائية تراجعاً، حيث قدر معدل التراجع بحوالي 0,40 متر سنوياً، وما رافق ذلك من ضغط كبير على الموارد المائية بفعل تنامي عدد السكان، لجأ إنسان هذه المناطق مند القديم إلى التفكير في طرق وأساليب تقليدية لاستغلال المياه الجوفية، بهدف تقوية النظم الإيكولوجية لمواجهة التغيرات المناخية وتقوية القدرات على تصميم وتنفيذ تدابير التكيف، وتعتبر تقنية الخطارة وأغرور أحد مظاهر هذا التكيف، رغم أن هذه الأخيرة اندثرت أمام التحولات الحالية، المرتبطة أساساً بتزايد الحاجيات المائية وبالتالي ظهور الضخ العصري.

III. تقنية أغرور والخطارة كوسيلتين لتدبير الندرة والتأقلم مند القديم

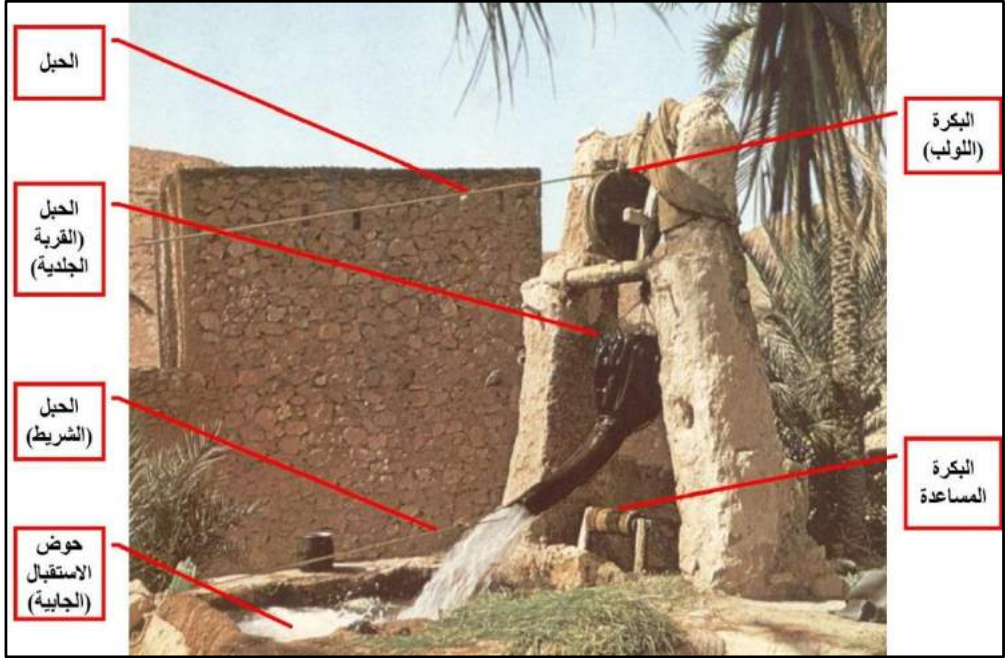
1. أهمية تقنية "أغرور" كنظام مكمل للخطارة في تدبير الندرة

ساهم توالي وتعاقب فترات الجفاف وشح الموارد المائية من جهة، والزيادة في عدد سكان المنطقة وما واکب ذلك في الزيادة في الحاجيات المائية والغذائية في بداية التحرر من أشكال التدبير الجماعي (الخطارات) إلى التدبير الفردي للموارد المائية، ظهور نظام "أغرور" كأحد مظاهر هذا التدبير الفردي، رغم أننا لا نعلم تاريخ ظهوره

بهذه المناطق، لكن بساطة الأدوات المستعملة فيها، تؤكد أنها تعود إلى مراحل ضاربة في القدم (أمراني علوي محمد، 2015، ص 120) وهي عبارة عن أسلوب تقليدي عريق وبسيط التجأ إليه الإنسان الواحي بفركلة لرفع مياه الفرشة الباطنية عبر حفر مجموعة من الآبار في إطار التخفيف وتدارك النقص الحاصل في مياه السقي. وعملية رفع الماء عن طريق "أغرور" يستلزم توفر طاقة حيوانية وبشرية متزامنتين ومتداخلتين في المكان والزمان. هذا الأسلوب التقليدي لرفع المياه الجوفية عرفته مناطق أخرى من التراب المغربي، منها على سبيل الذكر قبائل أيت عطا بدادس وتودغى (مهدان محمد، 2007، ص 70) ثم مناطق الحوز (Paul Pascon, 1977, P23) .

اعتمادا على المقابلات الشفوية مع بعض شيوخ المنطقة وبالاطلاع على بعض الدراسات ذات الصلة بالموضوع التي أشارت إلى نظام أغرار، فإن هذا الأخير يتكون من عدة عناصر في مقدمته بئر لا يتجاوز عمقه عشرة أمتار تقريبا، بحيث يتم استعمال دلو يتم ربطه بجبلين من طرفيه مختلفين، أحدهما طويل يمر فوق عجلة أولى مصنوعة من الخشب مركبة فوق عمود خشبي (تيفكاكين) يوضع بأعلى فوهة البئر على ارتفاع مترين في الغالب، وجبل ثاني قصير يمر على لوب يوضع بجانب فوهة البئر. هاتين العجلتين تمكنان من إدارة الجبلين ذهابا وإيابا بواسطة قوة حيوانية أو بشرية، حين وصول القرية "الدلو" أو ما يسمى محليا "أكّا" إلى مستوى الماء يعمل الإنسان على تمديد وإرخاء الجبل القصير ليتمتلئ الدلو بالماء، وعند الامتلاء يتم توجه الدابة لتحرك نحو الأمام وبالتالي رفع القرية من البئر، وبوصولها إلى السطح يقوم الإنسان بجر الجبل القصير لتفريغ حملته من الماء في صهريج بمثابة حوض الاستقبال، يعرف محليا بـ"الجاييا" (Spoerry Selve, 2007, P65) يتم بناؤه بمواد محليا بسيطة (الأحجار، الجبس...) تخفف من شرب الماء تفاديا لما يمكن أن يشكله ذلك من خطر الانهيار بجوانب فوهة البئر، يرتبط هذا الصهريج الصغير بساقية متوجهة إلى الاستغلاليات الفلاحية التي تكون مجهرية في غالب الأحيان.

صورة رقم 1: مكونات النظام التقليدي "أغرور" لجلب الماء



المصدر: بلقاسمي مصطفى، 2010، ص 70 (بتصرف)

يسمح أغرور برفع صبيب متوسط يقدر بـ 0.5 لتر في الثانية، مما يمكن من رفع 10 إلى 15 متر مكعبا في اليوم، وذلك خلال مدة تتراوح ما بين 8 و10 ساعات من الاستغلال، حيث لا يمكن إلا من سقي 1/6 أو 1/4 هكتارا خلال السنة (ميموني محمد، 2002، ص 52) وحسب معطيات البحث الميداني بمجال الدراسة، اتضح أن نظام أغرور عرف انتشارا كبيرا، إما في المناطق التي لا تصلها مياه الخطارات في إطار محاولة الإنسان لتدارك النقص وندرة مياه الخطارات والتأقلم مع الظروف الطبيعية القاسية ثم الرفع من مساحة أراضي الفلاحة الموجهة نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي (الفلاحة المعيشية). من جهة ثانية، نجد أن هذا الأسلوب في استغلال الموارد المائية الجوفية ينتشر أيضا على نطاق واسع في أراضي الفئات الاجتماعية التي تأتي في قاعدة الهرم الاجتماعي، والذين لا يملكون حصص من مياه الخطارات أو لتوفرهم على مدد زمنية محدودة جدا.

والجدير بالذكر، بمجرد إلقاء النظرة على مناطق التوزيع المحلي لأغرور بواحة فركلة والواحات المجاورة من قبيل واحة ملاعب وإكّلي، يتبين غياب تام لهذا النظام في عالية الخطارات (خطارة الشيخ، خطارة تغفرت...) مما يؤكد مدى حرص العرق على تغلب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، لأن من شأن ذلك أن يؤثر على صبيب الخطارة أو توقفها، ففي واحة إكّلي تم إبقاء الأراضي الواقعة في عالية خطارة "تمالت" والمعروفة باسم

بوعرعار كأراضي جماعية لكي لا يتم الاستفادة منها لحفر أغرورن، بل يمكن استغلالها كأراضي بورية أو القيام بالنشاط الرعوي فقط (بلقاسمي مصطفى، 2009، ص 71).

عموما، بنطاق واحة فركلة بحوض غريس نجد أن كثافة اغرورن مرتفعة بالسافلة (تغدوين، أسير، تايرزة، تالنت، تغفرت، كردميت، أيت معمر القديم، إزليف...) إذا ما تم مقارنة ذلك بأراضي العالية (البور، الخربات، السات...) نظرا لكون هذا القطاع الأخير يستفيد من مياه الجريان الدائم لواد فركلة قبل جفافه. لكن بظهور نظام الضخ الآلي وانتشاره في كل مناطق الواحة وما يتيح من إمكانيات كبيرة للفلاح من توفير الماء بكميات زائدة تفوق الحاجيات خلال تلك الفترة بأقل جهد، وهو ما لم يوفره أغرورن، اختفى هذا الأخير تماما. وباستحضار قساوة الظروف الطبيعية بهذه المناطق من جهة، والسياق الاجتماعي والاقتصادي لسكان المنطقة خلال الفترات السابقة، يمكن القول أنه رغم بساطة هذا الأسلوب ومحدوديته في التحكم واستغلال المياه الجوفية، فإنه استطاع باعتباره نظاما تكميلا لنظام السقي مياه الخطارة من المساهمة واستدامة توفير قسط لا يستهان به من الحاجيات الأساسية للسكان، من خضروات وحبوب وقومر إلى جانب ضمان مياه الشرب، وبالتالي استدامة الواحة في المناطق الجافة وشبه الجافة الأكثر حساسية لتأثيرات التغيرات المناخية أو المناخ الجديد.

2. تقنية الخطارة كاستراتيجية التأقلم مع ندرة الماء بحوض غريس

أ- الخطارة على سبيل التعريف

الخطارة من أهم الوسائل والتقنيات التي التجأ إليها الإنسان منذ القدم لتعويض النقص الحاصل في المياه السطحية خاصة في المناطق المتميزة بمحدودية مواردها المائية في إطار شكل من أشكال التكيف مع التغيرات المناخية المرتبطة بتوالي فترات الجفاف. تعتمد تقنية الخطارة على قناة باطنية على طولها سلسلة من الآبار تفصل بينها مسافة ما بين 10 إلى 25 متر بعمق يتراوح بين 4 متر في السافلة و25 متر في العالية، تعمل هذه القناة على تحويل وتصريف المياه الجوفية المتواجدة في مناطق العالية حيث تتواجد آبار عميقة والتي من بيتها البئر الرئيسي الذي يعتبر أول بئر وعن الخطارة نحو أراضي السافلة حيث تنتشر الأراضي الفلاحية. تكون هذه القناة ذات انحدار أقل من انحدار الفرشة الباطنية وكذا من مستوى الأراضي الطبيعية التي تحترقها.

ب- تقنية الخطارة كنمط للتأقلم

تتمثل استراتيجية تكيف نظام الخطارات مع ندرة الموارد المائية والتأقلم مع التغيرات المناخية بواحة فركلة

بتايفالنت فيما يلي:

- كنس وتعميق القناة الباطنية للخطارة باستمرار

تراجع صيب الخطارة أو توقفه أحيانا يجعل مؤسسة "اجماعة" الخاصة بتدبير الموارد المائية في شخص "أمغار نوامان" أو ما يسمى أيضا "أمغار الخطارة" عن إعلان أشغال من أجل تعميق القناة التحتية لخطارة بالعالية حيث تتواجد العيون المائية، حتى تصل من جديد إلى مستوى الفرشة أو من أجل تنقية القناة من الأتربة المتساقطة من فتحات الآبار عن طريق زحف الرمال.

- حفر آبار جديدة بعالية الخطارة

تفاديا لعدم استغلال الأراضي الزراعية المتواجدة بعالية القطاع الزراعي التي تسقى بمياه الخطارة، ولضمان حق الفئات المالكة لتلك الأراضي في استفادتها من مياه الخطارة، شأنهم في ذلك، شأن الفئات التي تملك الأراضي الزراعية بسافة القطاع الزراعي، وانطلاقا من أعراف محلية تعتبر أن الخطارة ملك لسكانة القبيلة، ولهم الحق في الاستفادة منها اعتبارا، واستنادا لمساهمتهم في أشغال الحفر والبناء، فإن مؤسسة "اجماعة" الساهرة على تدبير الشأن المائي، وفي إطار استراتيجية التكيف مع ظروف الجفاف، وتراجع صيب الخطارات، تعمل عوض تعميق القناة على حفر آبار جديدة بالعالية كلما سمحت بذلك طبوغرافية المجال، وهيدرولوجيته، للبحث عن موارد مائية إضافية لتغذية الخطارة.

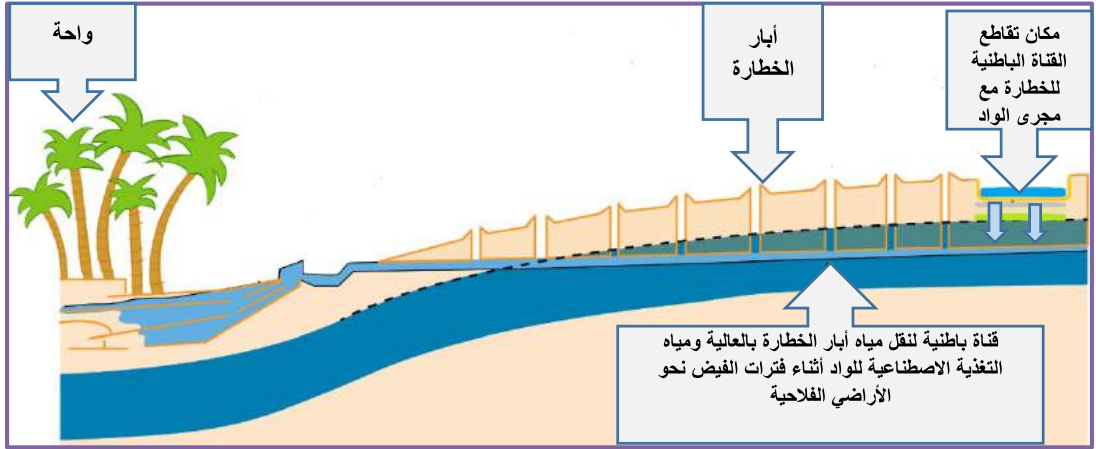
- حفر خطارة جديدة موازية للخطارة القديمة الأم

في فترات سابقة، ونظرا لضعف الإمكانيات المادية لسكانة المنطقة، باعتبارها المدبر الأساسي للثروة المائية، ولتجنب المخاطر التي يمكن أن تترتب عن عملية توسيع وتعميق القناة الباطنية للخطارة، نتيجة الانهيارات المتكررة، أو تعرضها لخطر الفيضانات، فإن القبيلة في بعض القصور تعمل على حفر خطارة موازية للخطارة الأم، من أجل تحويل مياه الفرشة الباطنية للخطارة الأم إلى الخطارة الجديدة الموازية، كما هو الحال لخطارة "الشيخ" بواحة فركلة.

- تغذية الخطارات من الأودية

تمثل هذه الطريقة في مد القناة تحت أرضية للخطارة بشكل عمودي مع مجرى الواد، حيث تسمح بنية التربة الرملية بفضل ارتفاع المسامية بتسرب المياه إلى القناة الباطنية مما يساهم في الرفع من حجم الصيب (شكل رقم 3 و 4)، مما يبرز مدى تأقلم وتكيف الإنسان مع التغير المناخي وتدبير الوفرة لخدمة الندرة (خويا عبد الصمد، 2021، ص 154).

شكل رقم 3: طريقة تطعيم خطارة إزليف من الواد



شكل رقم 4: طريقة تغذية خطارة قصر تاغيا بواحة فركلة من الواد



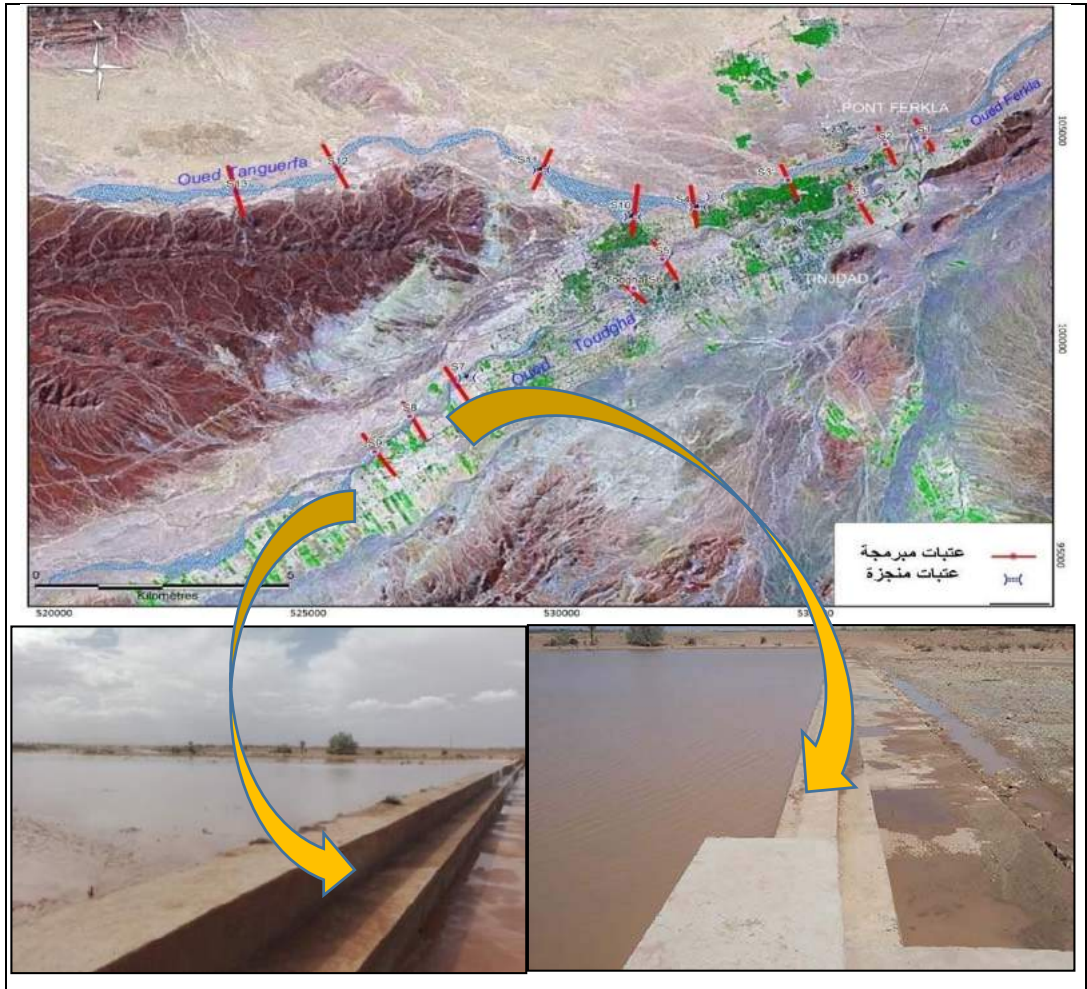
المصدر: معاينة ميدانية (أبريل 2020).

- بناء حواجز مائية على مقربة من الخطارات

ساهم توالي فترات الجفاف خلال العقود الأخيرة، جعل العديد من الخطارات معلقة، وبعيدة عن مستوى الفرشة الباطنية. في ظل هذا الوضع قامت وكالة الحوض المائي باعتبارها المسؤولة عن تدبير الثروة المائية بالحوض بشراكة مع باقي المتدخلين في القطاع ببناء عتبات تطعيمية في عالية بعض الخطارات، على طول أودية فركلة بحوض غريس (تنكارة، فركلة، السات).

هذه العتبات المائية عبارة عن حاجز إسمنتي يتم بنائه بشكل عمودي مع مجرى الواد، يصل علوه في الاتجاه المقابل لجريان المياه ما بين 1 إلى 2 أمتار يسمح عند مرور مياه الفيض بالاحتفاظ على كمية مهمة من الماء على مساحة كبيرة بهدف التغذية الاصطناعية للفرشة الباطنية المغذية لمنابع الخطارات (خريطة رقم 2).

خريطة رقم 2: مواقع العتبات المائية بمجال الدراسة



المصدر: وكالة الحوض المائي كيريز غريس بالرشيدية 2018، بتصرف.

- حفر فرع جديد من الآبار بعالية الخطارة

تعد واحة فركلة بتفيلالت تراثا طبيعيا وايكولوجيا مشهورا، تتميز بتأقلم الإنسان مع الطبيعة وابتدع أساليب تقليدية، ليس فقط للحفاظ على الماء واستدامته، بل حتى من أجل الرفع من دعم جريان صبيب الخطارات، خاصة خلال فترات الجفاف ضمن استراتيجية للتأقلم والتكيف مع التغيرات المناخية.

وفي ذات السياق، لجأ سكان قصر تغفرت بالحوض إلى حفر فرع جديد بعالية الخطارة الأم، في اتجاه الجنوب بهدف استغلال الفرشة الباطنية، يسمى هذا الفرع الجديد عند الساكنة المحلية بـ "أدار ن أسير"، أي الرجل أو الفرع المتجه نحو قصر أسير الذي يعتبر من أكبر وأقدم القصور بواحة فركلة. بعد ذلك، يتم تجميع جريان هذه الفروع في قناة واحدة في العالية قبل وصولها إلى القطاع الزراعي بسافلة الخطارة.

عموما، رغم بساطة هذه التقنيات (الخطارة، أغرور)، إلا أنها استطاعت التأقلم مع الظروف الطبيعية الصعبة وتأمين حاجيات الساكنة في فترات سابقة، لكن أنماط الاستغلال الحالية والخيارات الاقتصادية التي انخرطت فيها الواحة خلال العقود الأخيرة، زعزعت أسس استدامة الواحة ومقوماتها التنموية.

خاتمة

شكل الماء بالواحات المغربية عامة، وواحات حوض غريس بشكل خاص، قضية يومية من خلال اكتساب الأهالي ثقافة تدبير هامة، وحكامة رشيدة، ناتجة عن الخبرة في التعامل مع الإشكالات المتعلقة بالماء ونظامه وكل ما يتعلق ببناء السواقي والسدود التحويلية وأغرورن والخطارات وغير ذلك. والملاحظ من هذه التقنيات، أنه رغم بساطتها إلا أنها استطاعت أن تؤدي الغاية المتوخاة منها، كما تتم عن مستوى عال من البراعة والابتكار اللذين حتمتهما الظروف الطبيعية والمناخية القاسية بالمنطقة، وهي أيضا اعتراف لعبقرية الأجداد بطريقة عيش والريادة في التأقلم في تعبئة واستخراج الماء من جوف الأرض بطرق تقليدية.

من جهة ثانية، يشكل وجود الخطارة بذلك الشكل والامتداد في مناطق الندرة الحصول على الماء أمرا صعبا، إلا في إطار جماعي متماسك لضمان استدامتها وبالتالي ضمان استقرار الإنسان والحفاظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة. ومن أجل التقليل من تسرب وضياح المياه والرفع من صبيب الخطارة، من أجل ذلك نقترح ما يلي:

❖ التدخل بشكل فوري من أجل تحويل مسار قنوات عدد من الخطارات على مستوى العالية، ويتعلق الأمر على سبيل الذكر بخطارة دار أميرا وخطارة تاغشت ثم خطارة تاغيا، نظرا للانخفاضات المتكررة التي تعرفها من حين لآخر، كما أن هناك عدد من الآبار التي تمت هجرتها كونها تشكل خطورة على العمال للقيام بعملية تهيئتها أو كنسها من الأوحال، ومن جهة ثانية لطبيعة التربة الرملية التي تعبرها هذه القنوات التي تؤدي لضياح كميات كبيرة من هذه الموارد والتي تعتبر الواحة في أمس الحاجة إليها.

❖ تكثيف عملية بناء العتبات التطينية على مستوى الأودية بالقرب من عالية الخطارات، كما يمكن تعزيز هذا التدخل بتعميم تجربة خطارة إزيلف بواحة فركلة، والمتمثلة بتطعيم الخطارة من واد السات، عن طريق مد القناة

الباطنية للخطارة على مستوى العالية بشكل عمودي مع مجرى الواد، حيث تسمح ارتفاع مسامية التربة الرملية أثناء فترات الفيض بتسرب الماء إلى القناة مما يسمح بزيادة صبيب الخطارة.

❖ حماية عالية عدد من الخطارات بواحة فركلة الذي يتوافق مع مجال انتشار الآبار من خطر فيض مياه الأودية القريبة، نظرا لما يشكله ذلك من خطر على هدم وانحيار للخطارة.

قائمة المراجع:

- أغير مصطفى وخويا عبد الصمد وعبدلاوي عبد الاله، 2020، نشأة وتديير خطر الفيضانات بالمناطق شبه الجافة: حالة واحة فركلة، أشغال الندوة الدولية أيام 17 و18 و19 أبريل بني ملال حول "تقوية تكيف الأنظمة المائية في ظل التغيرات العامة من القياس الهيدرولوجي إلى نماذج التديير" مطبعة work Bureau، بني ملال، المغرب.
- خويا عبد الصمد وعبدلاوي عبد الاله وأغير مصطفى، 2021، مؤشرات الندرة المائية في ظل التغيرات المناخية والرهانات التنموية، حالة حوض غريس بالجنوب الشرقي للمغرب، مؤلف جماعي حول الأمن المائي ورهانات التنمية المستدامة بالواحات المغربية، منشورات مجلة واحات المغرب، العدد الثامن، المغرب.
- خويا عبد الصمد وعبدلاوي عبد الاله وأغير مصطفى، 2021، الخطارة كتنقينة للتكيف والتأقلم مع التغيرات المناخية بواحات تافيلالت: حالة واحة فركلة، مؤلف جماعي حول القضايا البيئية بالمغرب، التحديات وأساليب التديير المستدام، منشورات مختبر المجال، التاريخ الدينامية والتنمية المستدامة، الكلية متعددة التخصصات بتازة، المغرب.
- عقاوي الغازي، 2020، أثر التغيرات المناخية على الإرمال بحوض غريس الأوسط، مؤلف الجماعي، الأنظمة الواحية: مظاهر التجديد وآفاق التنمية المستدامة، مطبعة سوبر كوبي، فاس، المغرب.
- مهدان محمد، 2007، الماء والتنظيم الاجتماعي: دراسة سوسولوجية لأشكال التديير الاجتماعي للسقي بواحة تودغي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، المغرب.
- ميموني محمد، 2002، تافيلالت من أطروحة التراجع والأزمة إلى أطروحة التحول والاستمرار: أداء الواحات بين المقاربتين المشهدية والشمولية أي تنمية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، المغرب.
- AAFIR Mustapha 2006, Les contraintes hydrologiques de l'aménagement de bassin versant du Dades. Une approche géopolitique du développement durable, Thèse de doctorat, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Faculté des lettres et Sciences humaines sais, Fès.
- LAAOUANE Mohamed, 2017, l'eau et dynamique des espaces ces phoenicicoles : cas de la palmeraie de ferkela (Maroc du sud-est) Ouvrage collectif, l'eau : ressources, risques et aménagement, Publications de la faculté des Lettres et Sciences Humains Sais-Fès.
- PASCON. P, 1977, le Haouz du Marrakech, Thèse de ou Sud Rabat.
- SPOERY Selve, 2007, Le retour en des khetaras de Jorf, une oasis du Tafilalet, sud-est du Maroc dynamique de gestion de l'eau Mémoire en vue de l'obtention du diplôme d'ingénieur en agronomie tropicale de l'ict supagro, option gestion social de l'eau.

السياسة السقوية الريفية المغربية: من النظام المجالي إلى اختلال أحواض الإمداد المائي، نموذج الحوز الشرقي لمراكش

The Rural Irrigation Policy in Morocco: between spatial Solidarity and the Imbalances of the Supporting water basins, the eastern Haouz of Marrakech as a Sample

نورالدين الحباش

Nour Eddine EL HABBACHE

جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش، المغرب، elhabbache.noureddine21@gmail.com

Abstract:

This scientific article sheds light on the effect of the spatial solidarity policy on the imbalances witnessed in the eastern Haouz. Though this policy's main purpose was to create a kind of balance in the Haouz of Marrakesh by directing water to the western and middle Haouz, it caused deep socio-economic and spatial imbalances that affected the eastern Haouz as a supply water basin. This becomes apparent especially in the years of drought, like this year, which is characterized by a significant scarcity of rain precipitation.

I concluded that this policy resulted in the following: the beginning of change in the rural irrigational and agricultural landscape, a lower annual income, the feeling of social exclusion and psychological frustration among the farmers and the locals. This situation, in the absence of concrete solutions, has pushed some farmers, especially the younger ones, to start thinking of international immigration as an alternative solution.

Keywords: Irrigation policy – Spatial Solidarity- Water basins – Eastern Haouz – Imbalances

ملخص

تهدف هذه المقالة العلمية إلى توضيح دور سياسة التضامن المجالي في اختلال الحوز الشرقي. فرغم أنها رامت تحقيق توازن سهل حوز مراكش بواسطة تحويل المياه إلى الحوزين الغربي والأوسط، إلا أنها تسببت في اختلالات سوسيو-مجالية واقتصادية عميقة بالحوز الشرقي كحوض إمداد مائي، خاصة في بداية الموسم الفلاحي الحالي 2021-2022، والتي تميزت بندرة مهمة في التساقطات المطرية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن السياسة المتبعة قد ترتبت عنها عدة نتائج من بينها، بداية تغير المشهد الريفي السقوي والزراعي من مجال الوفرة إلى مجال الضعف والندرة في كميات الماء، وتراجع المردودية الزراعية، وتدني المدخول السنوي، وإحساس الفلاحين والسكان المحلية عموماً بالإقصاء الاجتماعي والإحباط النفسي، وبداية تفكير بعض الفلاحين، خاصة الشباب منهم، في الهجرة الخارجية في حالة إذا ما استمرت الأمور على ما هي عليه.

الكلمات المفتاحية: السياسة السقوية؛ التضامن المجالي؛ الأحواض المائية؛ الحوز الشرقي؛ الاختلالات.



يدخل الحوز الشرقي ضمن سهل حوز مراكش. شهد منذ ثمانينيات القرن 20 عملية تحويل مياهه نحو مجالي الحوزين الأوسط والغربي بواسطة قناة "الروكاد". جاءت هذه العملية في إطار سياسة التضامن الجهوي، التي تندرج ضمن سياسة إعداد التراب الوطني، والتي تقتضي إعادة توازن المجالات الجغرافية عبر تخفيف تفاوتاتها على مستوى تركيز الموارد والخيرات والاستثمارات. كانت لهذه العملية تأثيرات جانبية محسوسة، أصبحت مستشعرة خاصة خلال السنوات الأربع الأخيرة 2019 و 2020 و 2021 و 2022؛ نظرا لتراجع الميزانية المائية السنوية لسد مولاي يوسف، لضعف التساقطات المطرية ولاستمرار عملية تغرين حقيقتها.

انطلاقا من هذه الوضعية، سندرس في هذه المقالة العلمية الإشكالية التالية: ما دور سياسة التضامن المجالي المائي في اختلال أحواض الإمداد الأصلية؟ ولعلاجتها، انطلقنا من الفرضية التالية: "إن الشروط الطبيعية والتقنية لا توفر مؤهلات حقيقية لاتخاذ الحوز الشرقي حوضا للإمداد المائي للمجالات الأوسطية والغربية من الحوز". وقد خلصنا في هذه الدراسة العلمية إلى النتائج التالية: أن المشهد الريفي والسقوي انتقل من مجال الوفرة إلى مجال الندرة، وأن المردودية الزراعية تدنت كثيرا، وأن المدخول السنوي تراجع بشكل كبير، كما أن الفلاحين والسكان المحلي أصابها إحباط كبير إزاء هذه الوضعية، وأن الفئة الفلاحية الشابة بدأت تفكر في الهجرة إلى الخارج، وذلك إذا ما استمرت الوضعية على ما هي عليه. وتمكنا من تحقيق هذه النتائج عبر اتباع منهجية العمل التالية:

- اعتماد منهج تاريخي، من خلاله قاربنا سياق تبني سياسة تحويل المياه من مجال الحوز الشرقي إلى المجالات الأوسطية والغربية من الحوز، مع تفسير قصور هذه السياسة من الناحيتين الطبيعية والتقنية.
- اعتماد منهج وصفي: عبر أجرينا جولات ميدانية وأنجزنا ملاحظات كيفية حول مختلف التحولات التي طرأت على المشهد السقوي والزراعي.
- اعتماد منهج إحصائي: بواسطته قمنا بإنجاز مقابلات مع مجموعة من الفلاحين الذين لنا معرفة خاصة بهم، لأن إنجاز استمارة تمثيلية مسألة يعترضها أمران، من جهة عدم دقة العينة المختارة؛ لكون عدد الفلاحين الذين يستغلون مياه قناة الروكاد غير معروف، ومن جهة ثانية إمكانية تجميع معلومات غير دقيقة؛ لأن فترة الإنجاز قد تزامنت وتشديد المصالح الأمنية لدورياتها وتوقيع محاضرها على مستغلي مياه قناة الروكاد.
- استخلاص إحصائيات تعبر عن اختلالات المشهد السقوي والزراعي بالحوز الشرقي.
- استخدام أدوات للتعبير عن هذه الوضعية جغرافيا. همت تقديم خرائط لمجال الدراسة والشبكة الهيدروغرافية، ومبيانات مناخية للتساقطات المطرية والحرارة والتبخر والرطوبة، وجدولا للخصائص

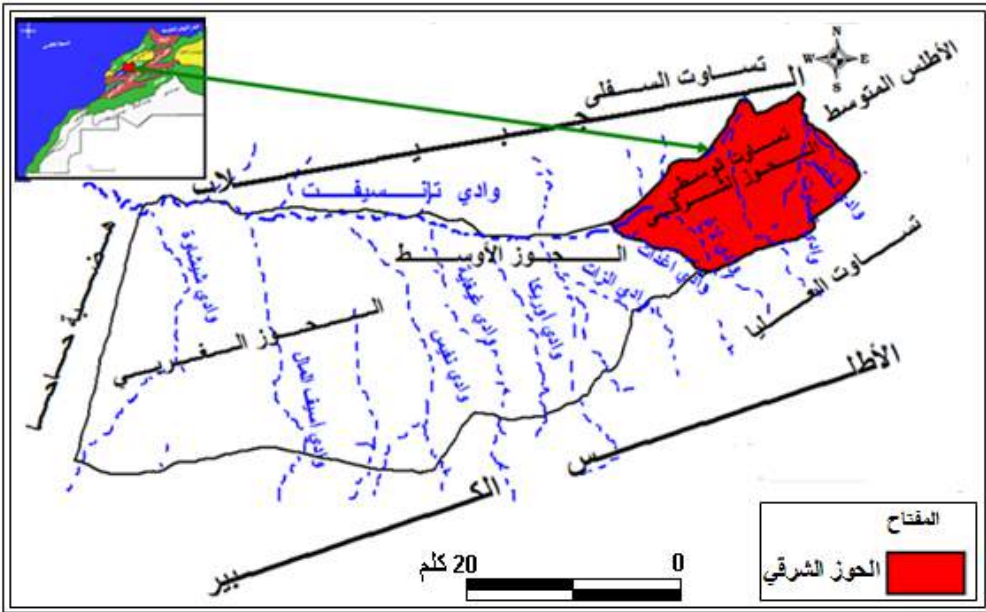
الهيدروغرافية للأودية الرئيسية، هذا، بالإضافة إلى صور تعبر عن تدهور المشهد الريفي وأساليب تكيف الساكنة المحلية مع الظرفية الجديدة.

I. تحويل المياه بحوز مراكش من الشرق إلى الغرب والوسط: إجابة تقنية عن ضغوطات اللوبيات الفلاحية

1. الحوز الشرقي: سهل داخلي ينتمي إلى سهل الحوز بجهة مراكش آسفي وسط المغرب

اعتمادا على مختلف المحاور الهيدروغرافية التي تخترقه من الجنوب إلى الشمال، قسم الجغرافي الفرنسي "جون دريش" (سردة عبد الكريم، 2012) حوز مراكش إلى ثلاثة أحواز. والحوز الشرقي باعتباره أحدها، يوجد بوسط المغرب، ويعد امتدادا طبيعيا لحوز مراكش ناحية الشرق، تحده من الجنوب السفوح الشمالية للأطلس الكبير الأوسط، ومن الشمال السفوح الجنوبية لكنتلة الجبيلات الشرقية، ومن الشرق هوامش وادي أم الربيع ومن الغرب وادي غدات أو وادي سيدي رحال (الخريطة رقم 1).

خريطة رقم 1: الحوز الشرقي ضمن مجالي المغرب وحوز مراكش



المصدر: الحباش نورالدين، (2019). "التمدين وأفاق التنمية الحضرية المستدامة بمنطقة الحوز الشرقي".

2. مارتان: وفكرة تحويل مياه الحوز الشرقي منذ سنة 1927م

بدأت فكرة تحويل مياه الحوز الشرقي في التبلور مع الفرنسي مارتان. فمهندس السياسة المائية بحوز مراكش هذا، قد دعا إلى إنشاء قناة تحمل اسم قناة الروكاد سنة 1927م، تعمل على تحويل مياه الحوز الشرقي إلى مدينة مراكش وحوزها الأوسط والغربي (PASCON Paul, 1983).

وقد جاءت فكرته في سياق إحداث تهيئة فلاحية كبيرة بسهل الحوز، استلزم تطبيقها حتمية رفع بعض التحديات العميقة التي تتعلق بالمياه، والتي تتجلى في: البحث عن حلول لإشكالية نقص المياه على مستوى حوض نفيس بالحوز الغربي، وتوفير السقي لمداره، وإمداد مدينة مراكش بـ 40 مليون متر مكعب من ماء الشرب" (EL FAIZ MOHAMMED, 2000)، وسقي أراضي المعمرين والقواد بالحوز الأوسط، ومواجهة العجز الذي تسجله حقينة سد كافينيك (ORMVAH, 1970)، والذي تعمقه ظاهرة توحله المستمرة، والتي تخفض طاقته الاستيعابية من 50 مليون متر مكعب إلى حوالي 38 مليون متر مكعب (PASCON Paul, 1977).

وبعد أن أيدتها مختلف الإدارات الفرنسية وعلى رأسها إدارة مهندسي القناطر والطرق المعبدة... وللضغط الذي مارسه اللوبيات الفلاحية، نضجت فكرة تحويل المياه في نهاية سنوات الأربعينيات. وبذلك، شرعت سلطات الحماية الفرنسية في تصور المشاريع اللازمة لعمليات التهيئة لتحويل المياه منذ سنة 1948-1949م، وقد همت إحداث: سد مولاي يوسف على وادي تساوت بتيمونيتين، وسد آيت اشواريت على الوادي لخصر، وقناة الروكاد وقناة تساوت 2 أو T2. وفعليا، بدأت سلطات الحماية الفرنسية في عملية حفر وتبليط قناة الروكاد في سنة 1952م (لكديم الصوصي مولاي إبراهيم، 2004)، غير أن بداية الحرب العالمية الثانية، وتوجيه الاستثمارات الفلاحية نحو سهل تادلا، واشتداد حركة المقاومة والأزمات المالية والاقتصادية التي عرفتتها الدولة المغربية... شكلت في تداخلها ظروفًا غير مواتية تماما لإتمام عملية الإنجاز، وذلك لترجأ أشغال شق قناة الروكاد إلى منتصف عقد الثمانينيات.

3. استكمال ورش تحويل مياه الحوز الشرقي إلى الحوزين الغربي والأوسط في منتصف الثمانينيات

استمرت فكرة تهيئة سهل الحوز خلال فترة الاستقلال، وذلك في إطار ما يعرف بمشروع الحوز الكبير (EL FAIZ MOHAMMED, 2000). فسهل الحوز كون أحد المدارات السقوية التسعة التي يشمل عليها المجال الوطني، والتي أناطت الدولة المغربية المستقلة نفسها باستكمال أعمال تحديثها لتنمية التراب الوطني عبر سياسة الإعداد السقوي الجهوي. وعلى إثر هذا التوجه في الاشتغال على المجال الجغرافي الريفي خلال هذه الفترة الزمنية من تاريخ المغرب المعاصر، أحدث المكتب الوطني للري الذي أنيطت له مهمة إدارة القطاعات السقوية الموروثة عن الفترة الاستعمارية، كما أنشئت اللجنة الهيدرولوجية والتي اختصت بإجراء دراسات التهيئة الهيدرو-فلاحية (المباركي حسن، 2003).

ولأن تركيبها متناقضة الخلفيات، فقد تباينت آراء أعضاء اللجنة الهيدرولوجية بخصوص أولوية تهيئة مجالات حوز مراكش (المباركي حسن، 2003). ولكون المبررات التي قدمها كل فريق من هؤلاء الأعضاء تعتبر متنوعة إلى حد كبير، فإننا سنتطرق، وبإيجاز شديد، لمبررات الفريق الذي دعم تهيئة الحوزين الغربي والأوسط على حساب الحوز الشرقي؛ وذلك لأنها كانت وراء استكمال أشغال قناة الروكاد في غضون سنة 1986م (المباركي حسن، 2007).

تكمن مبررات التهيئة على مستوى الحوز الأوسط، في أنه مجال ذو تربة متنوعة وخصبة، ويحتوي على مغروسات بقلية متنوعة من خضر وفواكه، لكنه في الوقت ذاته يعاني ضعف موارده المائية. إضافة إلى ذلك، فإن عملية تهيئته ستعمل من جهة على تثمين الجزء المجهز من قناة الروكاد، وستخلف من جهة ثانية آثارا إيجابية واسعة على مدينة مراكش داخل محيطها الجهوي والعالمي. فبفضلها ستحدث مدينة مراكش توازنا جهويا كبيرا على مستوى الحوز، كما أنها ستصبح في أفق نهاية القرن 20م قطبا اقتصاديا واجتماعيا مرتبطا بقوة بشبكة مواصلات دولية ووطنية مهمة. أما على صعيد الحوز الغربي، فترتبط أولوية تهيئته على حساب الحوز الشرقي بمشكل ندرة موارده المائية، والتي تعود في أصلها من جهة إلى توحد حقينة سد للاتاكركوست، ومن جهة ثانية إلى استنزاف فرشته الباطنية وتراجع مستواها بشكل كبير (المباركي حسن، 2003).

صورة رقم 2: قناة الروكاد



صورة رقم 1: قناة الروكاد



المصدر: إنجاز شخصي، بتاريخ 2022/02/27.

II- الشروط الطبيعية والتقنية : خصائص غير مواتية لاقطاع وتحويل مياه الحوز الشرقي.

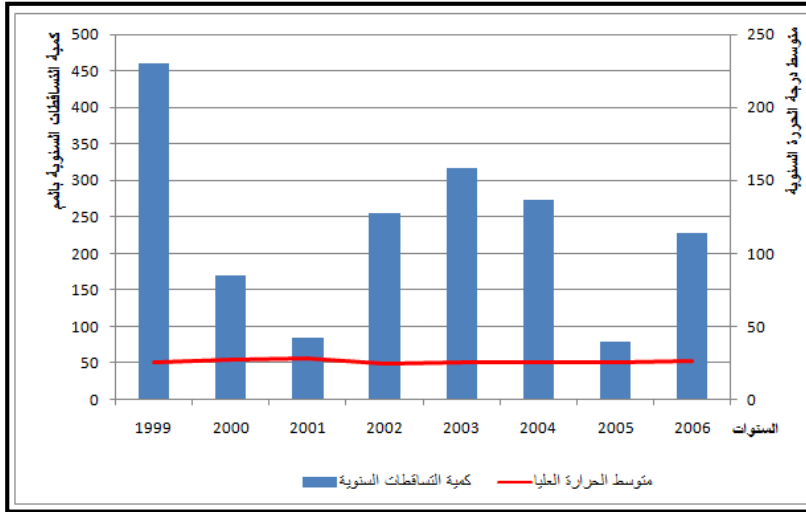
تطرح المعطيات الطبيعية شروطا غير مواتية تماما لعملية تحويل جزء من مياه الحوز الشرقي لفائدة الحوزين الأوسط والغربي. وللإحاطة بذلك، فإننا سنعالج معطيات المناخ والهيدرولوجية والتربة، باعتبارها العناصر الطبيعية ذات الخصوصيات الفيزيائية غير المؤهلة لاتخاذ الحوز الشرقي مجالا جغرافيا للاقطاع المائي.

1. الوسط الطبيعي: شروط محلية غير مشجعة على عملية تحويل المياه

1.1. مناخ شبه جاف إلى جاف: مولد لعجز مائي مهم

يسود الحوز الشرقي مناخ شبه جاف إلى جاف، وذلك نظرا لموقعه على خطوط العرض، وبعده عن التأثيرات المحيطية الملطفة صيفا والمرطبة شتاء بحوالي 150 كيلومترا، واستفادته بطريقة غير منتظمة من هوامش الاضطرابات القطبية، وخضوعه التام لتأثيرات ضغط المرتفع الآصوري معظم السنة، ووجوده ضمن السهول الداخلية المغربية، مما يجعله يعيش عوزا مائيا دائما. وللتدليل على ذلك، سنقدم بعض المبيانات المناخية السنوية والشهرية، والتي تعالج عناصر التساقطات والحرارة العليا والتبخر والرطوبة.

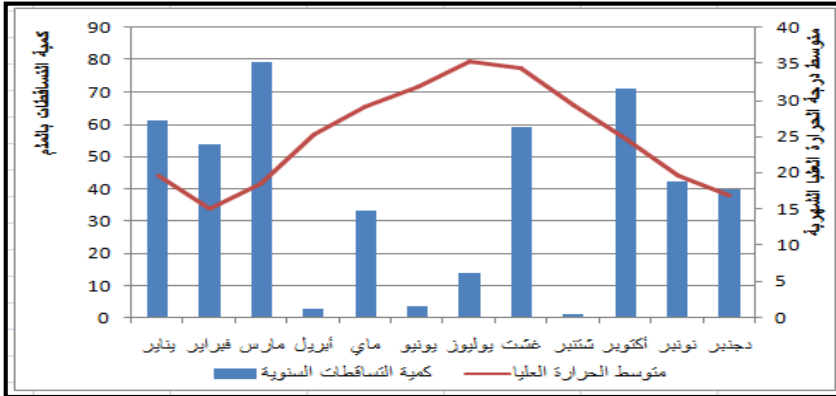
رسم بياني رقم 1: مبيان للتساقطات والحرارة السنوية لمحطة العطاوية للفترة 1999-2006



المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للحوز

بالاستناد إلى الرسم البياني المطر- حراري رقم 01، يظهر لنا أن التساقطات المطرية بالحوز الشرقي ضعيفة للغاية. فهي تنحصر ما بين 450 ملم و78 ملم سنويا، بل إنها تقع بشكل شبه دائم تحت عتبة 300 ملم سنويا. وإذا ما اعتبرنا أن المناخ الجاف هو الذي تقل تساقطاته عن 200 ملم سنويا وشبه الجاف هو الذي يستقبل ما بين 200 و600 ملم سنويا، فإننا نستنتج أن الحوز الشرقي منطقة شبه جافة إلى جافة. تأتي الحرارة لتؤكد هذه الحقيقة الجغرافية، فهي تعد مرتفعة على وجه العموم، وما يثبت ذلك أن متوسطاتها العليا السنوية توجد وبشكل دائم في مستوى 25 درجة تقريبا.

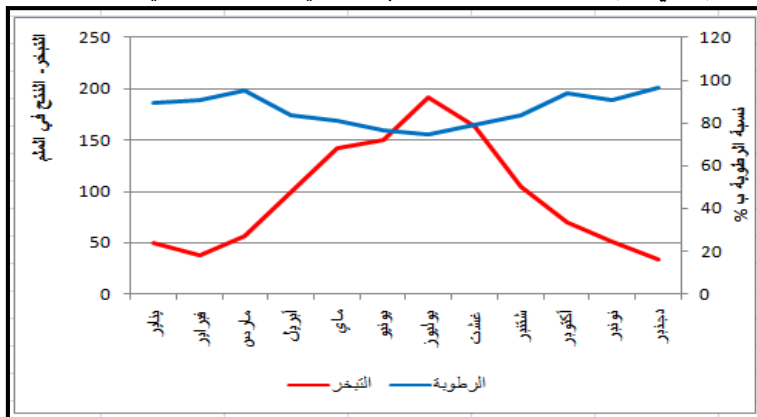
رسم بياني رقم 2: مبيان للتساقطات والحرارة الشهرية لمحطة العطاوية لسنة 1999



المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للحوز

تؤشر قياسات المعطيات المناخية الشهرية على تطرف المناخ وتغاييرته الكبيرة. فرغم حدوث التساقطات المطرية طيلة أشهر السنة، إلا أنها تتميز بعدم انتظامها الكبير، فهي ترتفع في فصل الشتاء وتنخفض في فصل الصيف، وإن حدثت خلاله فتكون ذات علاقة بالعواصف الرعدية المسائية، متخذة بذلك شكل وابلات. على سبيل المثال، فقد بلغت كمية التساقطات المطرية خلال سنة 1999 ما يعادل 80 ملم في شهر مارس و70 ملم في شهر أكتوبر، لكنها انخفضت إلى 0.1 ملم في شهر سبتمبر و0.4 ملم في شهر يوليوز. أما بالنسبة للحرارة، فهي ترتفع خلال فصل الصيف وتنخفض في فصل الشتاء وتعتدل في فصلي الربيع والخريف. وتبرز المتوسطات الشهرية للحرارة العليا هذه السمات المناخية، فالمتوسط الشهري للحرارة العليا يبلغ 35 درجة في شهر يوليوز و15 درجة في شهر يناير، أما درجة الحرارة العليا الشهرية فتحقق 45 درجة في شهر يوليوز و11 درجة في شهر يناير.

رسم بياني رقم 3: مبيان للتبخر والرطوبة الشهرية لمحطة العطاوية لسنة 1999



المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للحوز

يعد ذو جريان دائم، وذلك على الرغم من أنه يظل نفسه يشهد تذبذبات فصلية وسنوية في مستوياته المائية. ولمعرفة مختلف الخصائص الهيدروغرافية التي تتميز بها هذه الأودية، نقدم الجدول المرفق أدناه.

جدول رقم 01: أهم الخصائص الهيدرولوجية للمحاور المائية الرئيسية

اسم الوادي	متوسط الصبيب م ³ /ث	نوعية الجريان	معامل الانتظام ب %	متوسط الايئاعات م م 3	حجم الصبيب
لخضر	457	دائم	7.7	505	350
تساوت	285	غير دائم	6.5	375	375-370
غذات	160	غير دائم	11.5	137	78.2
لاغ	-	غير دائم	11.5	-	-

المصدر: (FLORIOT, 1966. HERZENNI, 1984. LAHLIMI, 1967. PACSON, 1983)

1-3- التربة: متطلبة للسقي المتكرر والمنتظم

رغم تنوع أترتبه كثيرا، فمجال الحوز الشرقي يهيمن عليه على وجه العموم نوعان من الأترتبه، يتجليان في: التربة البنية القسطالية السيدبالية المتطورة، التي تحتل معظم مخروط تساوت الممتدة ضفتاه غير المتماثلتين على أكبر حيز من الحوز الشرقي (LAHLIMI Ahmed, 1967)، ثم التربة السمراء المتكلسة الكلسمغيزية التي تنتشر على مساحات ضيقة منه (زروال أحمد، 1987). هذه الأنواع من التربة تكونت عبر مرورها بمجموعة من التطورات الجيومورفولوجية المهمة والطويلة الأمد، والتي رسمت خصائصها الفيزيو- كيمياوية الحالية، بالشكل الذي جعلها خلال الفترة الراهنة (الزمن الرابع) تربة غير متطورة وضعيفة (ENIKEF Mohammed, 1954) ومتحجرة (سردة عبد الكريم، 2012)؛ وهو ما يجعلها تبدي سلوكيات بيدولوجية صعبة اتجاه العملية السقوية التي يجريها الإنسان المحلي، سواء أتمت عملية السقي خلال الفترة الرطبة أم أجريت خلال الفترة الجافة. فخلال الفترة الرطبة، بفعل علاقة الماء والهواء العكسية تنجذب إلى شروط لا هوائية فمن ثمة تحتنق، أما إبان الفترة الجافة فإنها تتببس وتتصلب، بل، وتبعا لاختلاف مستويات قطاعاتها العمودية وطبيعة وحجم المادة الذبالية، فإن طاقة تخزينها للمياه تضعف مع ازدياد العمق، ونقطة تذبذبها ترتفع حدة في علاقة عكسية مع مستوى عمق قطاعها الترابي (ENIKEF Mohammed, 1954). وفقا لذلك، فهذه التربة تتصفح وتضعف نفاذيتها وتحتنق وتتلمح وتعرض للتعرية والسيلان وفقدان الذبال (PLATEAU H, 1951)، وذلك باعتبارها تربة طموية.

بناء على هذه التحولات التي تطرأ في إطار تفاعلها مع المياه خلال الفترة الرطبة والجافة معا، فإن تربة الحوز الشرقي توفر سلوكيات فيزيو- كيميائية صعبة اتجاه العملية السقوية، تجعلها في حاجة ماسة للسقي طيلة السنة (PEGURIER Jacques, 1972)، لكن، شريطة أن تتم هذه العملية بشكل يكون متكررا ومنتظما في الزمن (LAHLIMI, 1967). إن هذا المطلب المطروح لا يمكن ضمانه نهائيا، وذلك في ظل معطيات: سيادة مناخ شبه جاف إلى جاف، وجريان سطحي غير دائم، وفرشة باطنية تتركز في إطار حملمات قليلة السمك إلى الشمال من خط تساوي 100 متر (HERZENNI Abdallah, 1985)، هذا، علاوة على ضعف الميزانية المائية السنوية التي يعيها سد مولاي يوسف.

2. الشروط التقنية: سد مولاي يوسف عجز في الحقينة السنوية بفعل الأخطاء التقنية ولظاهرة توحله

كان لضعف حقينة سد مولاي يوسف ارتباط وثيق بالأخطاء التقنية التي ارتكبت في تقدير ميزانيته الفعلية السنوية. فكما هو معلوم، فقد مرت تهيئة منطقة تساوت الوسطى بثلاث دراسات مختلفة همت سنوات 1964م و1975م و1978م، وارتكازا على قوانين التموين المعتمدة (Loi De Fourniture) من طرف مصلحة السقي التابعة للمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للحوز (ORMVAH)، جاءت نتائج تحديدها لحقينة سد مولاي يوسف الفعلية متضاربة إلى حد بعيد.

استنادا إلى قانون التموين الأول وحجم مساحة مسقية يبلغ 27.140 هكتارا، قيمت دراسة أولى أنجزت في سنة 1964م حقينة سد مولاي يوسف في 223 مليون متر مكعب، على أساس تخصيص 27 مليون متر مكعب لتغذية ذوي الحقوق. ارتكازا على قانوني التموين الثاني والثالث، أقرت دراسة ثانية أجريت سنة 1975م أن حقينته الفعلية يبلغ حجمها 265 مليونا مترا مكعبا سنويا. واستنادا إلى قانون التموين الخامس والوعاء المستقبلي المزمع تنفيذ المشروع عنده والمحدد في 25.999 هكتارا، قدرت دراسة ثالثة تمت سنة 1978م؛ كدراسة نهائية للمشروع، حقينة سد مولاي يوسف الفعلية في حجم 316 مليون متر مكعب. الدراسة نفسها أكدت على أن 225 مليونا مترا مكعبا من هذا الحجم ستزود القطاع العصري المجهز، وأن 91 مليونا مترا مكعبا ستوجه للقطاع التقليدي المعادة تغذيته، والذي تبلغ مساحته 26.820 هكتارا. التقدير الأخير الذي جعل مساحة المشروع تتطور في غضون سنة 1978م إلى 52.819 هكتار، وحجم المخصصات المائية يرتفع إلى 316 مليون متر مكعب خلال السنة الواحدة (الحباش نورالدين، 2021).

وبالنظر لما شاب الدراسات الثلاث المنجزة من اختلافات عميقة ناتجة عن الثغرات التقنية التي عرفتها كل دراسة على حدة؛ والتي تتعلق بنوعية الشروط المحلية المعتمدة وقوانين التموين المتبعة وحجم الوعاء العقاري المحدد، أجريت 3 تعديلات متعاقبة على حقينة سد مولاي يوسف، لم تنفك أن نقلتها من حجم 223 مليون متر

مكعب إلى 265 مليون متر مكعب فيإلى 316 مليون متر مكعب. جعل ذلك نسبة انزياح مخرجات دراسة سنة 1978- كدراسة أخيرة- تعادل 41% بالنسبة لدراسة سنة 1964 و19% بالنسبة لدراسة سنة 1975. الانزياح الذي يزداد حدة نسبة إلى الدراسة التي أجرتها سلطات الحماية الفرنسية، والتي حددت حجم حقينة سد مولاي يوسف في 200 مليون متر مكعب (الحباش نورالدين، 2021).

إن قراءتنا للأرقام أعلاه، تبين بوضوح تام عدم القدرة على التكميم الفعلي لصيب وادي تساوت. ففي الوقت الذي تطور فيه الوعاء العقاري الذي ستقام عليه عملية التهيئة الفلاحية، من 27.140 هكتار سنة 1964م إلى 25.999 هكتار سنة 1975م فيإلى 52.819 هكتار سنة 1978م، ظلت الميزانية الحقيقية لسد مولاي يوسف في حدود 200 مليون متر مكعب، مما يعني أنها تعد أقل بكثير من التقديرات التي قدمتها الحسابات الإدارية، وغير كافية بالنسبة للوعاء العقاري الذي سيتم على أساسه إحداث مدار تساوت الوسطى.

إن الفرق الكبير بين الوعاء العقاري والحجم المائي قد أثر كثيرا على الحقينة الفعلية لسد مولاي يوسف. فهو لا يستطيع تعبئة الحجم اللازم لسقي مدار تساوت الوسطى، والبالغ 316 مليون متر مكعبا بموجب الدراسة التي أنجزت سنة 1978م، ويتعرض لخطر الجفاف بسبب أعمال السقي، ويعيش عجزا مائيا يصل إلى 56% من ميزانيته السنوية ويمتد على 99% من السنوات. وقد كان الأمر طبيعيا إلى حد بعيد أن يؤثر العجز الذي يعرفه سد مولاي يوسف على طريقة اشتغاله على سقي مدار تساوت الوسطى، فهو لا يضمن الموارد اللازمة لنجاعة الزراعات المبرمجة، ويزود 30% فقط من أراضيه بالماء السقوي، وبشكل يكون متفاوتا حسب الظرفية المناخية السائدة (الحباش نورالدين، 2021). أكثر من ذلك، فلقد تعذر خلال الثلث الأول من سنة 2022 تعذرا نهائيا إمداد الأراضي الزراعية بالمياه، سواء تلك التي توجد بالقطاعات المجهزة تجهيزا عصريا، أم الأخرى التقليدية التي خضعت لعملية تغذيتها.

III- السياسة السقوية بحوز مراكش : وإنتاج الاختلالات السوسيو- مجالية والاقتصادية

1. الاختلالات المجالية: بداية تغير المشهدين السقوي والزراعي

تغير المشهد الريفي الذي كان سائدا من ذي قبل، وذلك ارتباطا بالتغيرات المناخية الحالية التي تعيشها منطقة الحوز الشرقي، والتي تتميز بكون أن الثلث الأول من سنة 2022 لم يشهد وفرة في التساقطات المطرية، والتي وازى ندرتها غياب استفادة الأراضي الفلاحية من موارد سد مولاي يوسف بصفة نهائية، وتراجع مستوى الفرشة الباطنية وارتفاع تكلفة استغلالها، ناهيك عن تشديد المراقبة عن عمليات حفر الآبار أو تعميقها؛ ارتباطا برغبة الدولة المغربية الحفاظ على الموارد المائية الباطنية من الاستنزاف من خلال تطبيق قانون الماء 10.95 ومؤخرا قانون 36.15، وبما جرى على الساحة المغربية خلال الفترة الأخيرة الوجيهة على مستوى حادثة "الطفل ريان"،

والتي دفعت إلى التفكير الجدي في تحكم السلطات المعنية، ممثلة في وكالة الأحواض المائية، في الآبار، سواء تلك التي لا تزال رهن الاستغلال أو الأخرى التي هجرت (الملاحظة الميدانية والمقابلة المنجزة مع الفلاحين).
وبما أن كل نشاط زراعي، في سياق سيادة مناخ شبه جاف إلى جاف، يرتبط غاية الارتباط بمورد الماء، فإن ندرة هذا العنصر، قد بدأت تتحكم في هندسة خريطة زراعية مغايرة عما كان الأمر عنه سابقا. فبعدما كان المجال المسقي يضم زراعات متنوعة من: زيتون وفصصة وحبوب وخضروات... أخذ يتقلص حاليا إلى ثلاثة أنواع زراعية فقط، وتتجلى في منتجات الزيتون والحبوب والفصصة، وذلك على أساس أن هذه التشكيلة النباتية قد شرعت تتراجع هي كذلك؛ ارتباطا بانقطاع مياه سد مولاي يوسف بالمرّة عن تزويد الأراضي المسقية، وتعمق مستوى الفرشة الباطنية في الكثير من الآبار التي كانت مستغلة. على هذا الصعيد، نسجل أنه إذا ما استمرت الوضعية على ما هي عليه، فإن نسبة تراجع الأنواع الزراعية ستصل إلى 80%، وأن جزءا مهما من الأراضي الزراعية سيتحول إلى بوار في غضون شهر يوليوز من سنة 2022 (المقابلة المنجزة مع الفلاحين).

صورة رقم 3: تراجع الفرشة الباطنية صورة رقم 4: تدهور منتج الفصصة صورة رقم 5: تيبس أشجار الزيتون



المصدر: إنجاز شخصي، بتاريخ 2022/02/13.

2. الانعكاسات الاقتصادية: تراجع المردودية الزراعية وتدني المدخول السنوي المرتقب

في ظل ضعف التساقطات المطرية وندرة الموارد المائية السطحية والجوفية نتيجة لها، كان شيئا طبيعيا أن تتراجع مردودية مختلف الأنواع الزراعية بشدة. ولتوضيح الأمر، سأأخذ منتج الحبوب مثلا على ذلك. فبناء على توقعات الفلاحين للموسم الفلاحي 2022/2021، فإنه إذا ما استمرت الوضعية على ما هي عليه حاليا إلى غاية شهر يوليوز 2022، فستبلغ مردودية الهكتار الواحد بالنسبة للأراضي التي لا تستفيد من إمكانية السقي بالآبار 0 قنطار، بينما سوف لن تتجاوز مردودية الهكتار الواحد بالنسبة للأراضي التي تسقى بمياه الآبار 20 قنطار؛ وهذا ما يعني أن نسبة تراجع المردودية الزراعية ستتراوح بين 100% و40% بالنسبة للهكتار الواحد.

ومنطقي بشكل كبير، أن يوازي تراجع المردودية الزراعية تدني المدخول الأسري السنوي، والذي من المقدر أن يتراجع بنسبة تتراوح ما بين 80% و100% (المقابلة المنجزة مع الفلاحين).

3. التدايعات السوسيو- سيكولوجية: تدني مستوى المعيشة والإقصاء الاجتماعي والإحباط النفسي

لسياسة التضامن المجالي المذكورة أنفا آثارا سلبية عميقة على مستوى معيشة الساكنة المحلية. فلقد تراجعت القدرة الشرائية للأسر كثيرا في ظل ضعف المدخول الفلاحي الحالي. وما عمق هشاشة وضعيتها المعيشية هو ما قام به الفلاحون من إجابات تقنية للتغلب على الوضعية المائية التي باتت حرجة للغاية، والتي تتجلى في: حفر آبار جديدة، وزيادة في أعماق الآبار المستغلة سابقا، وارتفاع استهلاك عدد فارورات غاز البوتان المستعملة في عملية استخراج المياه الباطنية؛ لعدم اعتماد أغلبية الفلاحين على ألواح الطاقة الشمسية، ولتأثير ضالة صبيب المياه الجوفية على تقليص حجم المساحات المنزرعة المسقوية وزيادة زمن العملية السقوية. السلوكيات المجالية التي عملت على زيادة تدهور وضعية معيشة الفلاح المحلي (الملاحظة الميدانية والمقابلة المنجزة مع الفلاحين).

ولم تقتصر تدايعاتها على الجانب الاجتماعي فقط، وإنما تعدتها لتطال الجانب السيكولوجي أيضا. فالفلاحون المحليون أصبحوا يشعرون بنوع من الإحباط النفسي والإقصاء الاجتماعي. ما يؤكد ذلك أن جلهم أكد على أنه قد جرد من حقوقه المائية المكتسبة، فهو يعتبر أن عملية تحويل 300 مليون متر مكعب من المياه سنويا من الحوز الشرقي إلى الحوزين الغربي والأوسط يعد هدرا واسعا لموارده المائية. وما يبرر هذا الرأي إقدام بعض الدواوير مؤخرا على إغلاق ساقية إسمنتية تدعى على الصعيد المحلي بـ "كوشيرا"، تزود قناة الروكاد بمياه سد مولاي يوسف؛ بدعوى أنهم هم الأولى بهذه المياه على حساب تحويلها واستغلالها من طرف جهات أخرى خارجية، أو على الأقل من طرف بعض المناطق التي توجد على طول قناة الروكاد بالغرب من الحوز الشرقي نفسه (المقابلة المنجزة مع الفلاحين).

وما ضاعف إحباط الساكنة المحلية هو المقاربة الأمنية التي تتعاطى عبرها المصالح المعنية مع مستغلي مياه قناة الروكاد بالحوز الشرقي. فأمام تحول الاستغلال إلى ظاهرة مجالية تمتد على طول القناة من منبعها وحتى مصبها، طبعا، في إطار تظلم ساكنة الحوزين الأوسط والغربي، تعاملت السلطات المعنية بمنطق ضبطي، تكيفت تكتيكاته والأساليب التي ينتهجها الفلاحون المحليون. فبعدما شرعت مصالح شرطة المياه والدرك الملكي والقوات المساعدة... تقوم في البداية بطريقة انفرادية أو بتنسيق مشترك فيما بينها بدوريات ليلية أو نهارية، تستهدف تمشيط مختلف الآليات التي يستخدمها الفلاحون لاستخراج مياه قناة الروكاد، انتقلت خلال شهر فبراير من سنة 2022 إلى استعمال منطق أكثر صرامة، تجلّى في قيام أشخاص كانوا يسهرون سابقا على توزيع المياه على الفلاحين (المجاريين) بدوريات نهارية والمصالح الأمنية بدوريات ليلية، يترتب عنها إجراء محاضر، من جهة تؤدي إلى توقيع

غرامات مالية تفوق غالبا مبلغ 20.000 درهم، يستوجب دفعها قبل عملية استخلاص الفاتورة السنوية لمياه سد مولاوي يوسف أو مقابل الاستفادة من عملية التجهيز بالتنقيط مستقبلا، ومن جهة ثانية تفرض عقوبات سالبة للحرية (المقابلة المنجزة مع الفلاحين).

4. أزمة المجال المحلي: بين التكيف وهجرة العمل إلى الخارج

يبدو أن حلحلة الإشكالية التي ترتبت عن سياسة التضامن المحلي المائي المتبعة بحوز مراكش في سياق المقاربة الآنية غامضة الأفق. وفي ظلها، نَحج الفلاحون بعض الحلول للتكيف مع الوضعية الراهنة. تتجسد في إنجاز آبار حديثة انفرادية أو مشتركة، وتعميق الآبار التي كانت مستغلة فيما قبل، وإنجاز صهاريج أرضية لتجميع المياه الباطنية المستخرجة؛ لكونها عملية تتيح إمكانية سقي مساحات منزرعة واسعة وبوفورات مائية مهمة في ظرف زمني وجيز، التوجه السقوي الذي أصبح سائدا حاليا في ظل الضعف الكبير الذي يشهده صبيب الفرشة الباطنية.

غير أن هؤلاء الفلاحين، في ظل أساليب التكيف هذه، يظنون يواجهون معيقات تتعلق بالجانبين القانوني والمالي. على المستوى الأول، فإن عمليات حفر الآبار أو تعميقيها تتطلب الحصول على رخصة إدارية مسلمة من طرف وكالة الأحواض المائية- وكالة الحوض المائي أم الربيع- المطلب الذي أضحي صعب التحقق أمام الشروط التي باتت متبعة من ملكية وتصميم... وهو ما حال دون تنمة عملية إنجاز آبار كانت في طور التنفيذ بضغط من سلطات الداخلية. أما فيما يخص المستوى الثاني، فكما هو معلوم، فإن عملية حفر الآبار تطرح تكلفة مالية مرتفعة تقدر بعشرات آلاف الدراهم. نفس الشيء ينطبق على عملية تعميقيها لكن بشكل أقل حدة، فمستوى الفرشة الباطنية الحالية يفرض إضافة 5 أمتار من العمق وهو ما يتطلب استثمار 10 آلاف درهم... المبلغ الذي يتعذر توفيره خلال الفترة الراهنة في ظل ضعف المدخول الفلاحي الحالي (الملاحظة الميدانية والمقابلة المنجزة مع الفلاحين).

واستنادا دائما إلى نفس المقابلة المنجزة، فإن جزءا هاما من الفلاحين الشباب باتت تحذوه رغبة جامحة في أن يهاجر إلى الديار الأوروبية، خاصة منها الأحواض الحديثة العهد بالهجرة الدولية كإيطاليا وإسبانيا. فبحكم أن الحوز الشرقي يعد مجالا جغرافيا يندرج ضمن ما يسمى بمثلث الهجرة الدولية؛ وأن جزءا لا يستهان به من ساكنته المحلية يتعاطى الهجرة إلى هذين الحوضين منذ ثمانينات وتسعينات القرن 20م (الحباش نورالدين، 2021)، إلى حد أنهما باتا بالنسبة إليه مجالين مألوفين هجريا، فإن توافر الرأسمال الاجتماعي هذا، سيعمل، لا محالة، على تحريك المزيد من التيارات الهجرة، وذلك لتتحول منطقة الحوز الشرقي من حوض إمداد مائي أصلي إلى مجال جغرافي متصحر فلاحيا ولافظ لساكنته ديمغرافيا.

صورة رقم 6: صهريج لتجميع مياه بئر في طور الإنجاز



المصدر: إنجاز شخصي، بتاريخ 2022/02/27

خاتمة

عالجت هذه الدراسة دور سياسة التضامن المجالي في اختلال أحواض الإمداد المائية الأصلية. وقد ركزت على تقديم المجال من حيث انتمائه الجغرافي للمغرب وحوز مراكش، ودراسة السياقات التاريخية التي في إطارها نهجت سياسة تحويل الموارد المائية من الحوز الشرقي إلى الحوزين الغربي والأوسط، وتفسير ماهية الشروط الطبيعية والتقنية المحلية غير المواتية لهذه العملية، وأخيرا استنتاج الاختلالات السوسيو-مجالية والاقتصادية وحتى السيكلوجية التي تسببت فيها. فالحوز الشرقي عرف المحاولات الأولى لتحويل موارد المائية إلى الحوزين الغربي والأوسط منذ الفترة الاستعمارية تحت ضغط اللوبيات الفلاحية، ورغم عدم اكتمالها لظروف تتعلق بتداعيات الحرب العالمية الثانية وتفضيل الدولة الفرنسية تهيئة سهل تادلا على حساب الحوز، فإن هذه السياسة قد استمرت في الزمن، لتنفذها الدولة المغربية المستقلة منذ النصف الثاني من ثمانينيات القرن 20م بكل تصوراتها. ولقد تسببت في إنتاج اختلالات سوسيو-مجالية واقتصادية عميقة بالحوز الشرقي، خاصة في الثلث الأول من سنة 2022، والذي شهد ضعفا كبيرا في التساقطات المطرية، وازاه انقطاع دورات سد مولاي يوسف السقوية واستمرار تصريف مياهه إلى مجالي الحوزين الغربي والأوسط.

وأمام هذه الوضعية، يبدو أن الحوز الشرقي مجال جغرافي تعد شروطه الطبيعية والتقنية غير مواتية نهائيا لاتخاذ مجالا للإمداد المائي؛ وذلك بدليل ما يعيشه حاليا من اختلالات حادة ناتجة بشكل كبير عن هذه السياسة. تحيل هذه النتيجة إلى صحة الفرضية المنطلق منها؛ والتي تقول: "إن الشروط الطبيعية والتقنية لا توفر مؤهلات حقيقية لاتخاذ الحوز الشرقي حوضا للإمداد المائي للمجالات الأوسطية والغربية من الحوز". ولتجاوز هذه الوضعية، فإننا نقترح ما يلي من توصيات:

- ✓ نهج المقاربة التشاركية في بناء المشاريع الترابية؛
- ✓ عدم تسييس المشاريع الترابية أو خضوعها لضغوطات لوبيات أو جهات مصلحة؛
- ✓ القيام بالتشخيصات الترابية اللازمة ليس في عالية المشاريع التنموية فقط وإنما في سافلتها كذلك؛
- ✓ تجنب عملية تحويل المياه انطلاقا من الأحواض المائية شبه الجافة والجافة حيث العجز المائي؛
- ✓ انتهاج سياسة التضامن المجالي المائي انطلاقا من الأحواض شبه الرطبة والرطبة حيث فائض المياه؛
- ✓ اعتماد سياسة مندمجة لتنمية أحواض الإمداد والاستقبال عند صياغة أي سياسة لتحويل المياه؛
- ✓ وضع تصور بديل لمواجهة التداعيات التي من الممكن أن تمس مستقبلا أحواض الإمداد المائي؛
- ✓ نهج مقارنة حوارية في التعامل مع انعكاسات الاختلالات التي قد تخلفها سياسة تحويل المياه على الأحواض الأصلية، وذلك عوضا عن إتباع مقارنة زجرية.

لائحة المراجع

- ✓ الحباش نور الدين، (2019). "التمدين وآفاق التنمية الحضرية المستدامة بمنطقة الحوز الشرقي: المدن الصغرى بين الجذب والطرد"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا البشرية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض، مراكش، ص.14.
- ✓ الحباش نورالدين، (2021)، "الهجرة الدولية والتنمية الترابية الحضرية: المدن الصغرى من ضعف تأهيل البيئة المحلية إلى طرد الاستثمارات المهاجرة، نموذج الحوز الشرقي لمراكش"، ورد في، عبد القادر التايري - ابراهيم الأنصاري (تحرير وتنسيق)، 'الهجرة الدولية والديناميات السوسيوإقليمية: السياقات - التجليات - الافرازات'، الطبعة الأولى، المركز الديمقراطي العربي، برلين - ألمانيا، ص. 156.
- ✓ الحباش نورالدين، (2021)، "تدبير الموارد المائية السطحية بالبيئات شبه الجافة إلى الجافة وانعكاساته على اختلالات المجالات الريفية، سد مولاي يوسف بتساوت العليا نموذجا"، ورد في، علي دادون، فريد رحوني ومحمد العسري (تنسيق) 'الموارد المائية في سياق التغيير المناخي: التدبير والتحويلات وتحديات الاستدامة'، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر، أكادير، ص. 171-172-173.
- ✓ الخريطة الطبوغرافية العطاوية الشعبية: 1/50000، 1996
- ✓ زروال أحمد، (1987)، "دراسة جيومورفولوجية لدير أطلس مراكش بين وادي الزات وتساوت، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، ص.195.
- ✓ سرده عبد الكريم، (2012)، "السكان القرويون بحوز مراكش"، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الآداب والعلوم الإنسانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض، مراكش، ص. 29-768.

- ✓ لكديم الصوصي مولاي إبراهيم، (2004)، "آثار مكتب الحوز والمكتب الشريف للفوسفات على تنمية إقليم القلعة"، ورد في، محمد الأكلع (تسيق) 'إقليم قلعة السراغنة الإنسان المجال التنمية'، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة ندوات ومناظرات، رقم2، جامعة القاضي عياض، مراكش، ص. 172-173.
- ✓ المباركي حسن، (2003)، "التحديث الريفي: انتشاره ومظاهره التقنية، الاقتصادية والسوسيو- مجالية بسهل تساوت الوسطى (الحوز الشرقي)"، أطروحة دولة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، ص. 206-207-77.
- ✓ المباركي حسن، (2007)، "الاتجاه السلوكي في الجغرافيا ودوره في فهم المخاطر الطبيعية وفي إعداد المجال الريفي، حالة المسألة المائية بسهل الحوز"، ورد في، دراسات مجالية، جهة مراكش تانسيفت الحوز، منشورات مجموعة البحث حول التدبير الجهوي والتنمية السياحية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض، مراكش، ص. 31-32.
- ✓ EL FAIZ Mohammed, (2000), « le modèle de la grande hydraulique dans le Haouz de Marrakech », in revue économie et société, hors série,h.s, N°37,2, p.47-53-49-54.
- ✓ ENIKEF Mohammed, (1954), « étude sur l'aptitude à l'irrigation de la région de Marrakech », in société d'étude économiques, sociales et statistiques, sous l'égide du centre universitaire de recherche scientifique, revue BESM, vol XVIII, N°64, 4ème trimestre, p.606-610-613-615.
- ✓ FLOURIOT,J, (1966), « l'oléiculture dans la région de Marrakech », in revue RGM, N°9,p.80.
- ✓ HERZENNI Abdallah, (1985), « L'aménagement hydro-agricole de la Moyenne Tessaout disparités spatiales et sociales », in centre national de la coordination et de planification de la recherche scientifique et technique 'séminaire d'évaluation des travaux de recherche, programmes d'aide à la recherche socio-économique', actes Rabat, imp, El Maarif Al Jadida, Rabat, Maroc, p.33.
- ✓ HERZENNI, Abdellah, (1984), « technique et société: l'organisation de l'espace irrigué dans la Moyenne Tessaout », in ANAFID, IAV Hassan2, ANPA, revue marocaine de science agronomique et vétérinaires, HTE, N°57, p.23.
- ✓ LAHLIMI Ahmed, (1967), « les terres irriguées et le monde rural de la Tessaout Moyenne », in revue RGM, N° 11, p.5-12.
- ✓ ORMVAH, (1970), « Les ressources naturelles et la mise en valeur actuelle de la plaine du Haouz », in société de géographie du Maroc, revue RGM, N°17, p.34.
- ✓ PASCON Paul (1977),"Le Haouz de Marrakech ", publication curs, inav, Rabat, cnrs, Paris, tome1, Rabat, p.100.
- ✓ PASCON Paul, (1983), « Le Haouz de Marrakech », publication curs, inav, Rabat, cnrs, Paris, tome 2, Rabat, p.536.
- ✓ PEGURIER Jacques, (1972), « urbanisation d'un centre rural au Maroc étude d'un cas: el Kelaa des Sraghna », Marrakech, p.6.
- ✓ PLATEAU, H,(1951), « réflexion sur le Haouz de Marrakech et le haute atlas », in société d'étude économiques, sociales et statistiques, centre universitaire de recherche scientifique (sous l'égide du), revue BESM, vol XIV,N°51, 3ème trimestre, p.548.

الموارد المائية بين تأثير التغيرات المناخية والضغط البشري بالجماعة النرايبة سيدي محمد لحر - إقليم القنيطرة

Climate Change and Its Effects on Water Resources and Human Pressure in the Commune of Sidi Mohamed Lhamar –kenitra Provaince

عبد الكريم حسنية¹، عبد الخالق غازي²

Abd karim HSINA¹, Abd Lkhalek GHAZI²

¹ جامعة ابن طفيل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية القنيطرة، المغرب، abdohsina1988@gmail.com

² جامعة ابن طفيل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية القنيطرة، المغرب، Aghhzi@hotmail.com

Abstract:

Climate change is considered as one of the most difficult issues of the environment that face inhabitants of the world in different domains in the sense that it has a strong relationship with water resources globally nationally and locally. This issue has pushed human beings to look for suitable solutions in order to adapt and keep up with the phenomenon of low rainfall. Also, water resources and humankind are strongly linked as people all over the world depend on this energy or wealth in different domains, especially in the agricultural sector. Generally speaking, the county of “Sidi Mohamed Lhamar” in Morocco is one of the areas that has been affected by the phenomenon of low rainfall, which in return has negatively affected the esoteric water as well as the surface water. As a result, this issue has driven the farmers of this area to rely on new techniques in irrigation, along with choosing seeds that will grow easily in this climate in order to maintain food security.

Keywords: Water Resources; Climate Change; the Commune of Sidi Mohamed Lhamar.

ملخص

تعتبر التغيرات المناخية من أبرز القضايا البيئية التي تواجه سكان العالم في مختلف المجالات، التي لها ارتباط وثيق بالموارد المائية على الصعيد الكوني والوطني ثم المحلي، الشيء الذي دفع الإنسان إلى البحث عن حلول ملائمة قصد التكيف مع هذا النقص الذي عرفته هذه الثروة الهامة في حياتنا، وحياة الأجيال القادمة. كما يرتبط الإنسان وأنشطته الفلاحية ارتباطا وثيقا، بالموارد المائية في جميع بقع العالم. ويعد المغرب عموما وجماعة سيدي محمد لحر على وجه الخصوص من المناطق التي تأثرت بتراجع معدل التساقطات التي كان لها تأثير واضح على المياه السطحية والجوفية، الأمر الذي دفع الفلاح بالمنطقة إلى اعتماد تقنيات جديدة في السقي، وانتقاء بدور ومزروعات تتلاءم مع هذه الوضعية المناخية، قصد تحقيق الأمن الغذائي في ظل تراجع نسبة الماء بالمنطقة.

الكلمات المفتاحية: الموارد المائية؛ التغيرات المناخية؛ الجماعة النرايبة سيدي محمد لحر.

مقدمة

ما يلفت النظر في السنوات الأخيرة هو الحديث عن مشكل التغيرات المناخية وآثارها على الموارد المائية، ذلك أن مناخ الأرض دائما في تغيير مستمر، لكن تدخل الإنسان سرع من وثيرة هذا التغيير. فعلى المستوى الدولي تؤكد اتفاقية الأمم المتحدة الإطار بشأن تغير المناخ في مادتها الأولى " أن تغير المناخ يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يفضي إلى تغيير في تكوين الغلاف الجوي العالمي والذي يلاحظ بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ، على مدى فترة زمنية متماثلة".

هكذا فإن هذه الاتفاقية تفرق بين "تغير المناخ" الذي يعزى إلى نشاطات بشرية تفضي إلى تغيير في مكونات الغلاف الجوي و "التقلبية المناخية" التي تعزى إلى أسباب طبيعية ويتجلى دور الإنسان في هذا الباب ، من خلال الاعتماد على النشاط الصناعي باستعمال الطاقة الأحفورية .و يمكن التأريخ لهذه المرحلة منذ الثورة الصناعية ، فمنذ ذلك التاريخ إلى اليوم أصبحنا نتحدث عن النظام الطاقوي، الذي نتج عنه حقن الغلاف الجوي بغازات ذات مفعول قوي مما أدى إلى حدوث خلل في التركيبة الطبيعية للغازات في الغلاف الجوي ثم ارتفاع حرارة الأرض وبالتالي تغير في المناخ ، ليعطي اليوم نتائج سلبية ومحملة توصف بالكارثية...

تعتبر الجماعة الترابية سيدي محمد لحم، نموذجا حيا لمجال هش بيئيا يتأثر بالتغيرات المناخية المتقلبة ويتدخل بشري مهم في المجال، سمح بخلق نوع من الدينامية والتحول على مستوى الموارد الطبيعية المتاحة في المجال السهلي المنبسط، والذي تعرض لتقطيع كبير بفعل تعمق واد الكيحل وواد مضا وواد سكمط، فالتغايرية المناخية عامل أساسي في الدينامية السطحية للجماعة الترابية حيث يتميز مناخ المنطقة بمناخ متوسطي الذي يتميز بشتائه الدافئ والمطير وبصيفه الحار والجاف تساهم هذه التغايرية المناخية في تدهور الأراضي من خلال عنصر التساقطات، حيث يلعب التوزيع الزمني لهذا العنصر وحدته دورا كبيرا في تطور الأراضي وتحول المجال، إلى جانب الهيدرولوجيا كعامل مهم ومحدد أساسي في طبيعة الاستغلال في المجال ودوره في تدهور الأراضي، إذ يظهر الجريان السطحي نتيجة لمجموعة من الظروف، منها ما يرتبط بالإطار المناخي السائد داخل هذا المجال والبعض الآخر بالوسط المورفوبيوي، ثم طبيعة السطح وحالته وهي ظاهرة ترتبط إلى حد كبير بالأنشطة البشرية، ثم إن المعطى الإيكولوجي والذي يلعب أيضا دورا مهما من خلال الغطاء النباتي الذي يعمل على حماية التربة وتطورها، إلى جانب حمايتها من الانجراف، وكل أشكال التدهور، وبالتالي يشكل مجال الدراسة مختبرا حقيقيا بكل مقوماته الطبيعية والبشرية لمعالجة إشكالية التغيرات المناخية وأثرها على الموارد المائية و أشكال التأقلم بالجماعة الترابية لسيدي محمد لحم، في محاولة لمعرفة وضبط مظاهر التغيرات المناخية وأشكال التدخل البشري في المجال .

1. إشكالية الدراسة

تنبثق إشكالية استدامة الموارد المائية بالجماعة القروية "سيدي محمد لحر إقليم القنيطرة من سيرورتها التاريخية والظروف التي نشأت عليها هذه الجماعة، إضافة إلى موقعها الجغرافي. كلها ظروف وعوامل ساعدت على جذب واستقطاب السكان من مختلف المناطق، وكون هذه الجماعة الترابية تتكون من 30 دوار على مساحة تقدر ب 240 كلم مربع بساكنة عددها وصل حسب إحصاء 2014 إلى 42637 نسمة، وبكثافة وصلت إلى 177,65 نسمة في كل كلم مربع مما ترتب عنه طفرة ديمغرافية غير مسبوقه. هذا الضغط البشري على المجال جعل الفرشاة الباطنية في تراجع مستمر، إذ يبدو ذلك من خلال تراجع مستوى عمق الآبار الذي تجاوز 30 متر حاليا، في حين كان لا يتعدى تسعة أمتار في المتوسط خلال العقود الثلاثة الماضية.

2. الفرضيات الدراسة

من أجل معالجة هذه الإشكالية كان لابد لنا أن نطرح عدة فرضيات نلخصها فيما يلي:

- رغم وجود مؤهلات طبيعية هامة بالجماعة الترابية سيدي محمد لحر غير أن استغلالها يفتقد إلى التدبير الجيد.
- التغيرات المناخية والضغط البشري عاملان أساسيان في تراجع مستوى الموارد المائية بالجماعة الترابية.
- التكيف والتأقلم مع التغيرات المناخية يعتبر من أحد الحلول الناجعة لتجاوز ظاهرة التغير المناخي.
- استدامة الموارد المائية بالجماعة الترابية رهين بعملية الاقتصاد على الماء وبالتدبير المحكم لهذه المادة.

3. أهداف الدراسة

يهدف بحثنا هذا والمنطوي تحت عنوان استدامة الموارد المائية بين تحدي التغيرات المناخية والضغط البشري وأشكال التأقلم: حالة الجماعة الترابية سيدي محمد لحر، إلى دراسة:

- حصيلة التغيرات المناخية بالجماعة الترابية ل 30 سنة الأخيرة.
- أثر هذه التغيرات المناخية على وضعية الموارد المائية بالمنطقة المدروسة.
- تأثير حجم السكان على مستوى الموارد المائية السطحية منها والجوفية.
- أشكال التألم التي اتخذتها الدولة والجماعة والفرد داخل الجماعة الترابية من اجل الحد من آثار هذه التغيرات المناخية بالجماعة الترابية سيدي محمد لحر.

4. تقديم مجال الدراسة

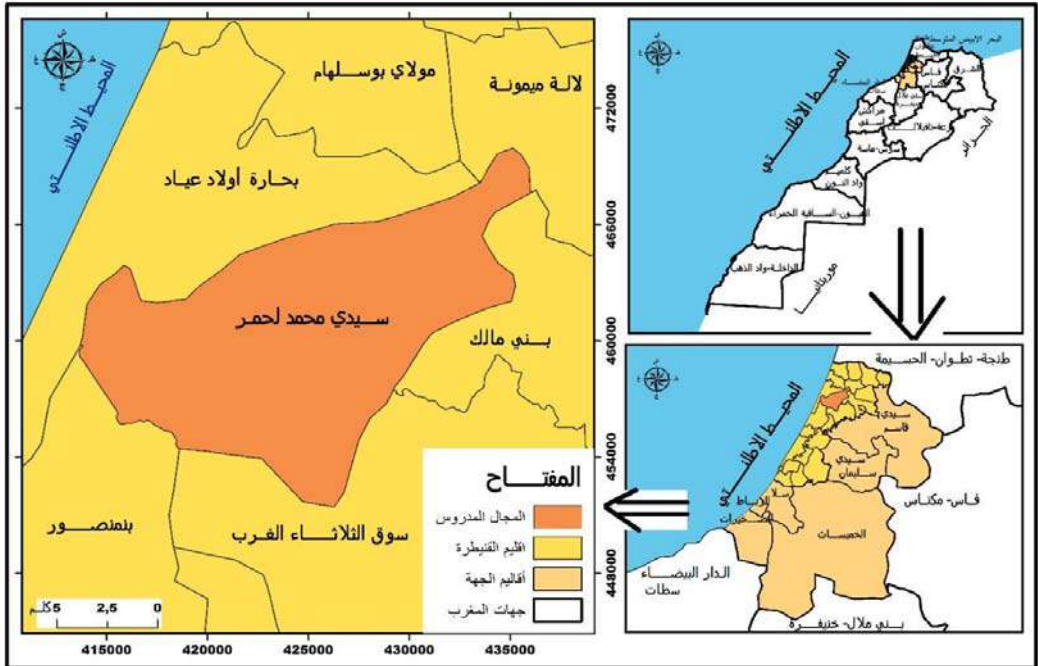
أحدثت الجماعة الترابية سيدي محمد لحر سنة 1960 على مساحة تقدر ب 240 كلم²، بما يمثل 6,2% من مساحة الجهة، وتتكون من 30 دوار بساكنة تبلغ 42 637 نسمة وكثافة سكانية تبلغ

177,65 ن/كلم، حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014. تنتمي إداريا لجهة الرباط سلا القنيطرة دائرة سوق الثلاثاء الغرب، التي تتأثر بموقعها المتواجد في الشمال الغربي للبلاد والمتأثر بالمؤثرات المحيطية، والمنطقة المدروسة تعتبر المزود الرئيسي للمغرب من حيث المواد الفلاحية.

تقع الجماعة الترابية سيدي محمد لحر في الشمال الغربي للمملكة المغربية، أما بالنسبة للإحداثيات الجغرافية ما بين خطي طول 9.30 درجة و 9.70 درجة غربي خط غرينيتش، وبين خطي 38.71° درجة و 38.51° درجة شمال خط الاستواء، أما كرطوغرافيا فهي تقع بين النقطة الكيلومترية 412 كلم والنقطة الكيلومترية 440 كلم شرق غرب وبين النقطة الكيلومترية 471 كلم و 452 كلم شمال جنوب.

إداريا تحد الجماعة الترابية سيدي محمد لحر شمالا بجماعة مولاي بوسلهام وجنوبا بجماعة بنمنصور وسوق الثلاثاء الغرب أما شرقا فتحد الجماعة بجماعة بني مالك أما غربا بالبحارة أولا عياد. تنتمي الجماعة إلى سهل شاسع يتموقع في الوسط، تحده شمالا مقدمة جبال الريف، وغربا الشريط الساحلي والكتبان الرملية، وجنوبا غابة المعمورة ويتخلله الحوض النهري سبو. كما تتوفر المنطقة على تربة خصبة، مناخ معتدل ورطب وموارد مائية كبيرة تجعل منها منطقة فلاحية ممتازة وقطبا للاستثمارات الفلاحية.

خريطة رقم 1: الموقع الجغرافي للجماعة الترابية سيدي محمد لحر



المصدر: التقسيم الجهوي 2015 بتصريف

I. الخصائص المناخية لمجال الدراسة

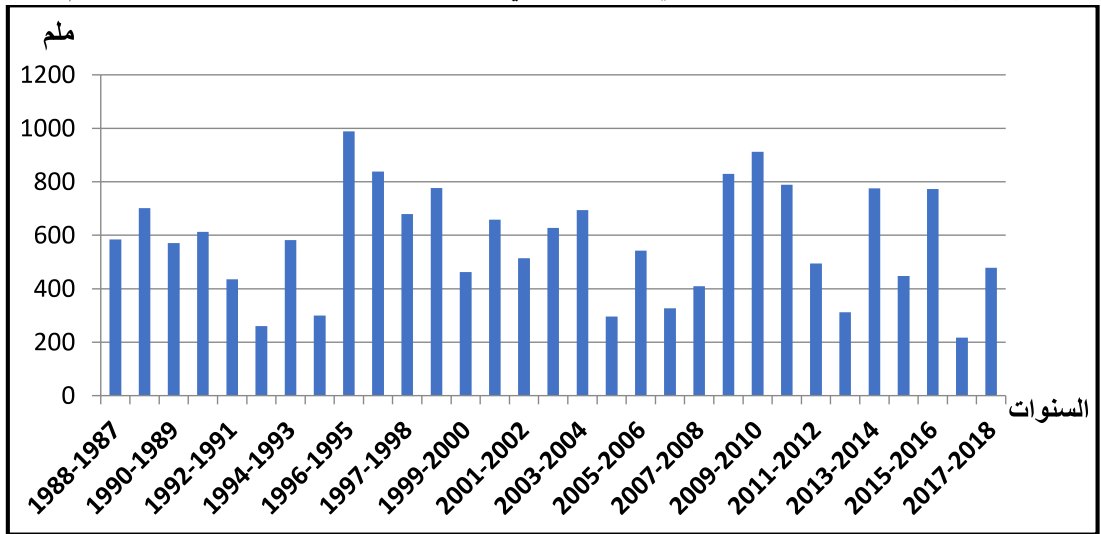
إن انفتاح وإشراف تراب جماعة سيدي محمد لحمر على المناطق الساحلية القريبة من البحر والمحيط الأطلنطي، يشكل عاملا مؤثرا بالإيجاب على مناخها، حيث يجلب التساقطات المطرية المحيطية المهمة، علما أن هذا الوضع يعرف تغيرات من حين لآخر. تتسم هذه التغيرات بعدم انتظام التساقطات المطرية وانعكاساتها المجالية والبشرية، وما يدل على ذلك، هو عنصر الحرارة والتساقطات، حيث أن التساقطات المطرية تتجاوز 800 ملم (موسم 2008-2009) بجماعة سيدي محمد لحمر، وقد تنزل إلى ما دون 300 ملم (سنة 1992-1993)، أما الحرارة فقد تصل في أقصى درجاتها إلى 25 درجة مئوية وفي المقابل قد تنزل درجاتها إلى 10 درجات مئوية خلال فصل الشتاء.

1-1- التساقطات

إن دراسة التساقطات المطرية أمر مهم في معالجة التغيرات المناخية وعلاقتها بالموارد المائية. ولذلك عملنا على دراسة التساقطات على المستوى السنوي والفصلي وكذا على المستوى الشهري ل 30 سنة الماضية من أجل إلقاء نظرة عن التغيرات المطرية التي تميز منطقتنا المدروسة.

أ- متوسط التساقطات السنوية

مبيان رقم 1: متوسط التساقطات السنوية بمحطة سيدي محمد لحمر للفترة الممتدة ما بين 1987-2017م.

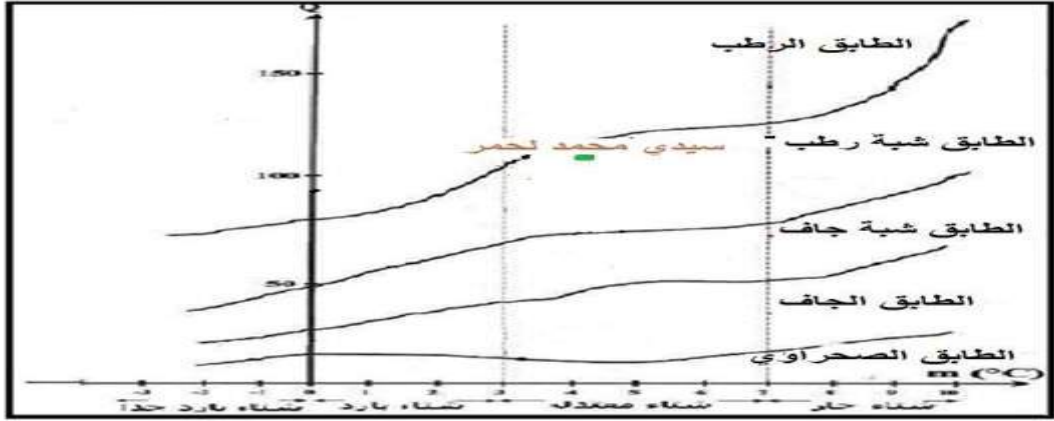


المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي 2018 بتصرف.

يتضح من خلال الشكل رقم 2 أن السلسلة المناخية الإحصائية المتعلقة بمحطة سيدي محمد لحمر للفترة (1987-2017)، توضح أن هناك اختلافا وتباينا على مستوى التساقطات من موسم إلى آخر. بحيث سجلت

أعلى كمية مطرية بهذه المحطة في الموسم الفلاحي (95-96) بلغت 988.8 ملم وأدناها في سنة (92-93) ب 259.8 ملم، وبالمقابل أن السنوات التي سجلت بها أعلى كميات مطرية هي: 83-88-90-95-96-97-01-02 تفوق عدد السنوات التي سجلت بها أدنى كمية 92-94-98- وهذا يعني أن هناك تذبذب في كمية التساقطات المطرية مع سيادة السنوات المطيرة.

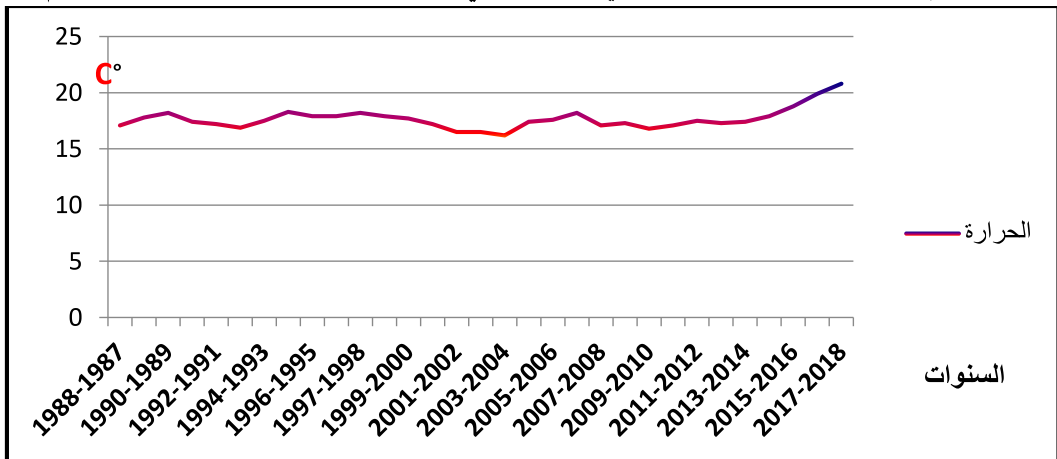
شكل رقم 1: الدليل التساقطي لامبرجي



2-1- درجة الحرارة

تعد الحرارة من العناصر المهمة داخل المناخ، إذ ترتبط بها جميع العناصر الأخرى (الضغط الجوي التساقطات)، كما أنها تختلف كثيرا في توزيع مظاهر الحياة على السطح وتتميز الحرارة بهذا المجال المدروس بعدم انتظام من سنة إلى أخرى، ومن فصل إلى آخر وكذلك بين الشهور.

مبيان رقم 2: متوسط درجات الحرارة السنوية لمحطة سيدي محمد لخمير للفترة الممتدة بين 1987-2017م



المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للغرب

يلاحظ من خلال المبيان رقم 2 أن التوزيع السنوي للحرارة يتميز باختلاف طفيف جدا، بحيث نجد أقصى متوسط حراري سنوي خلال الموسم الفلاحي (2017-2018) بلغ 22.1% بينما أدنى متوسط سنوي سجل خلال الموسم الفلاحي (2004-03) 17.4% في حين أن السنوات الأخرى تتراوح فيها درجات الحرارة ما بين السنوات التي تفوق المتوسط الحراري السنوي العام. والسنوات الأخرى التي تقل عن المتوسط.

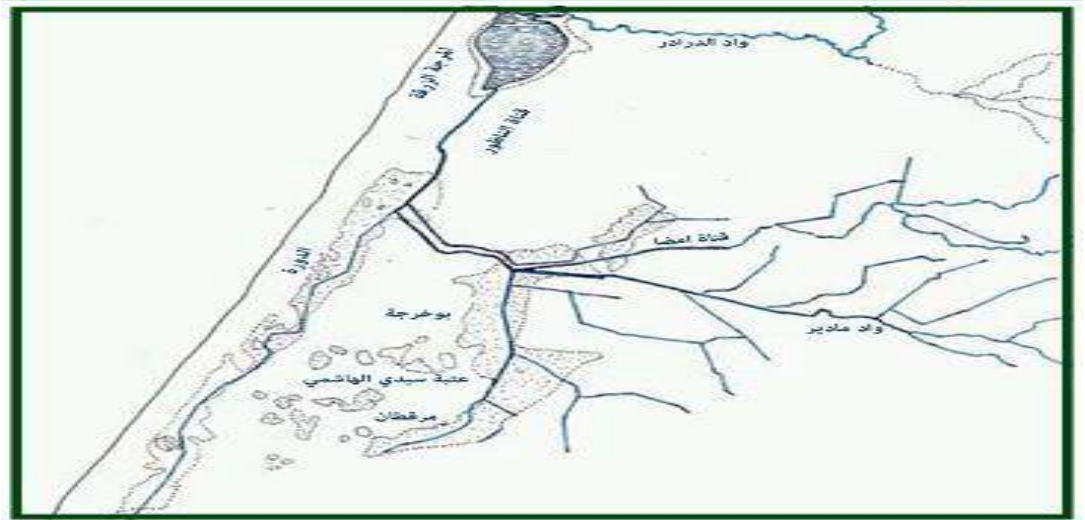
II. تأثير العناصر المناخية على الموارد المائية

يعتبر الماء عنصرا طبيعيا وأساسيا للعيش، ويتأثر بالظروف المحيطة به خاصة الظروف المناخية التي يشهدها العالم عامة والمغرب خاصة، وقد شكل الماء منذ القدم أساس الاستقرار البشري، وهو اليوم يعد ركيزة النمو الاقتصادي والاجتماعي بكل المجتمعات، ولكون منطقتنا المدروسة تنتمي للمغرب، ونظرا لموقعها المطل على المحيط الأطلنطي، فمواردها المائية تظل عرضة للجفاف والتبخر والاحتباس الحراري وغيرها من العوامل المؤثرة في حجم ومنسوب المياه الجوفية منها والسطحية.

تتميز جماعة سيدي محمد لحمر بوفرة مواردها المائية التي تتكون من مياه سطحية ناتجة عن التساقطات (مرجات، ضايات، أودية) ومن مياه الفرشة الباطنية (الفرشة المائية للغرب) وعلى العموم، تخترق تراب الجماعة مجموعة من الوديان، منها ما هو موسمي ومنها ما هو دائم الجريان، هذا زيادة على بعض المرجات والمستنقعات، أما على مستوى الموارد المائية الباطنية، فتراب الجماعة يتوفر على فرشات مائية باطنية متفاوتة العمق ومهمة على مستوى المياه المخزنة. ولدراسة الموارد تطلب منا هذا العمل إعداد استمارة ماسحة للمجال الدراسي من خلال استجوابنا لأهالي المنطقة خصوصا أولئك المتقدمين في السن منهم، كما حاولنا تقسيم المجال الدراسي إلى منطقتين وهما المنطقة الشمالية المرتفعة نسبيا والمنطقة الجنوبية والجنوبية الغربية المنخفضة طبوغرافيا.

الموارد السطحية هي كل الأنهار والمجري المائية السطحية الدائمة منها والموسمية، وتدخل ضمن الموارد المائية السطحية أيضا البحيرات والبركات والآبار، وسنحاول في هذا المقال القيام بدراسة وضعية الموارد السطحية القديمة والحالية وعلاقتها بالتغيرات المناخية التي يشهدها المجال المدروس. لدراسة وضعية المجري المائية اعتمدنا على مقارنة الخرائط القديمة بالخرائط الجديدة وعلى نتائج الاستمارة قبل سنة 1996 وبعدها.

خريطة رقم 2: الموارد السطحية القديمة بالمجال المدروس

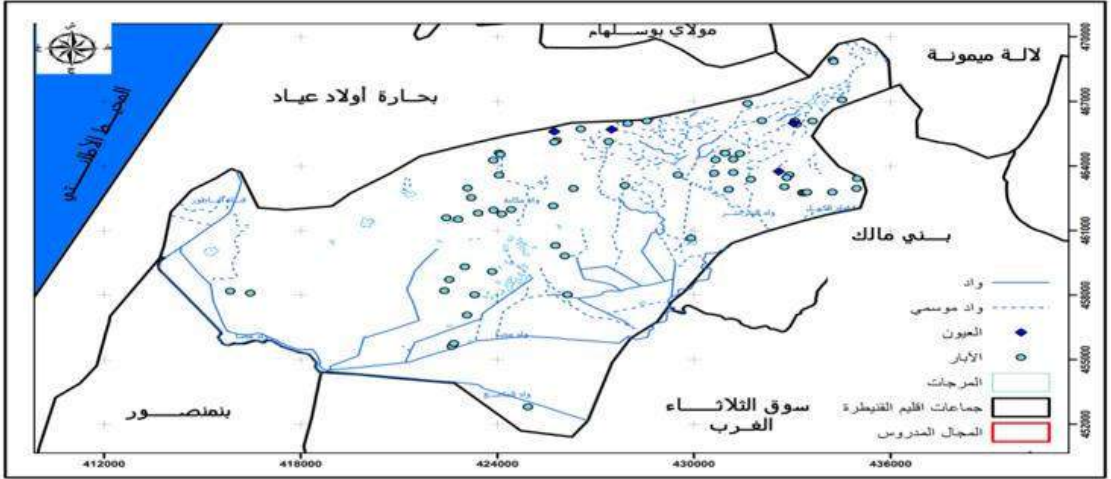


المصدر: الحالة البيئية بجهة الغرب الشراردة بني احسن التقييم المندمجة للبيئية 2014

لدراسة الموارد السطحية القديمة بالجماعة الترابية كان لا بد لنا أن نشتغل على معطيات خريطة الشبكة المائية القديمة. كما هو مبين في الخريطة رقم 2 أعلاه إذ يتضح أن الموارد المائية السطحية بالجماعة الترابية سيدي محمد لحرر تتمثل في واد لكيحل الذي يقع على الحدود الجنوبية الشرقية للجماعة المدروسة، هذا زيادة على واد مضا في نفس الموقع الحدودي للجماعة، ومن جهة أخرى هناك واد سكمط الذي يقع على الحدود الجنوبية الغربية للجماعة، إضافة إلى جزء من مرجة الدوارة والمستنقعات، والضائيات، وتعتبر هذه الأخيرة مجموعة من المنخفضات الدائرية أو شبه دائرية تشغلها مياه التساقطات خلال الفصل المطير وتجف خلال فصل الصيف، وتتميز بضعف المساحة التي تشغلها على عكس الممرجات والمستنقعات، والملاحظ أن الموارد المائية قديما كانت تتميز بعدة خصائص:

- أن المنطقة كانت عبارة عن مستنقعات ومرجات خصوصا خلال الفصول الرطبة.
- تشير الخريطة أن المجال المدروس كان يتميز بشبكة مائية متشعبة تتضح من خلال كثرة المسيلات المائية الموسمية منها والدائمة.
- كانت مرجة الدوارة مساحات شاسعة وصل امتدادها إلى معظم عتبة سيدي الهاشمي كما هو مبين في الخريطة.

شكل رقم 3: المجاري المائية السطحية بجماعة سيدي محمد لحمر



المصدر: خريطة طبوغرافية بمقياس 1/50000 للمغرب، بتصريف

من خلال معاينتنا للخريطين يتضح لنا ما يلي:

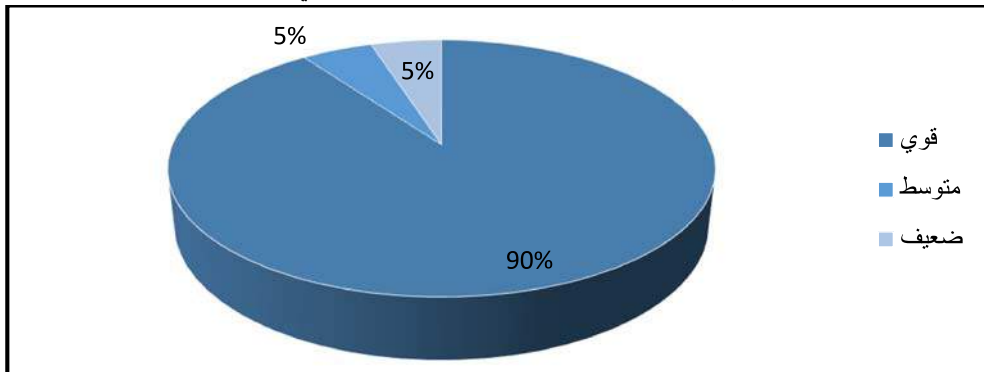
- الشبكة المائية التي توصلها الخريطة الحالية فهي شبكة ضعيفة مقارنة مع الخريطة القديمة.
- لم يبق من تلك الأودية والمسيلات سوى الأودية الرئيسية وبعض المسيلات الموسمية الضعيفة.
- إن المرجة المعروفة باسم مرجة الدوارة والتي كانت ممتدة على مساحات شاسعة من المجال المدرس لم يعد لها آثار على الخريطة الحالية. هذا ما يؤكد فرضية التغيرات المناخية وآثارها على الموارد المائية بالمنطقة المدروسة.

المقارنة حسب نتائج الاستمارة

على مستوى الصبيب قبل سنة 1996: مستوى صبيب المجاري المائية السطحية أجمع

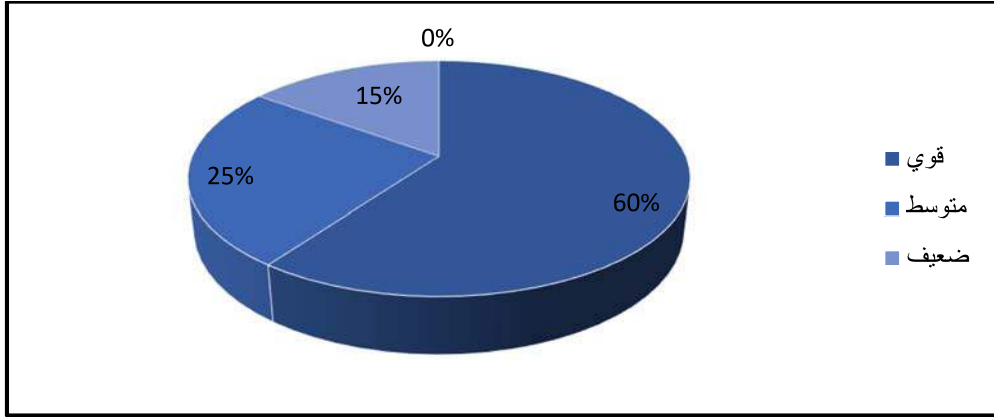
فلاحوا المنطقة على أن الفترة التي كانت قبل 1996 كانت تعرف صبيبا قويا.

مبيان رقم 3: مستوى الصبيب قبل 1996 بجماعة سيدي محمد لحمر



المصدر: نتائج البحث الميداني

مبيان رقم 4: مستوى الصبيب بين سنتي 1996 و2010 بجماعة سيدي محمد لحممر



المصدر: نتائج البحث الميداني
صورة رقم 1: المجرى المائي لواد سكمط



المصدر: البحث الميداني 2021

III. التغيرات المناخية بالجماعة الترابية وانعكاساتها على الموارد المائية

يندرج مناخ منطقة سيدي محمد لحممر ضمن المناخ المتوسطي، الحار والجاف في فصل الصيف والمعتدل والرطب خلال فصل الشتاء، ويخضع هذا المناخ إلى انعدام انتظام التساقطات السنوية، غير أن قرب البحر يعمل على تلطيف درجات الحرارة والحد من واقع الجفاف.

كما أن للمناخ تأثير واضح على الموارد المائية، حيث تتأثر هذه الأخيرة بكل عناصر المناخ كالحركة والتساقطات والتبخر، وذلك نظرا لما تتعرض له هذه الموارد المائية من مشاكل متنوعة نتيجة تغيرات عديدة في المناخ. فالمشكل اليوم لم يعد هو التشكيك في مدى سلبية هذه التغيرات المناخية على الموارد المائية لأن ذلك أصبح أمرا واقعيا.

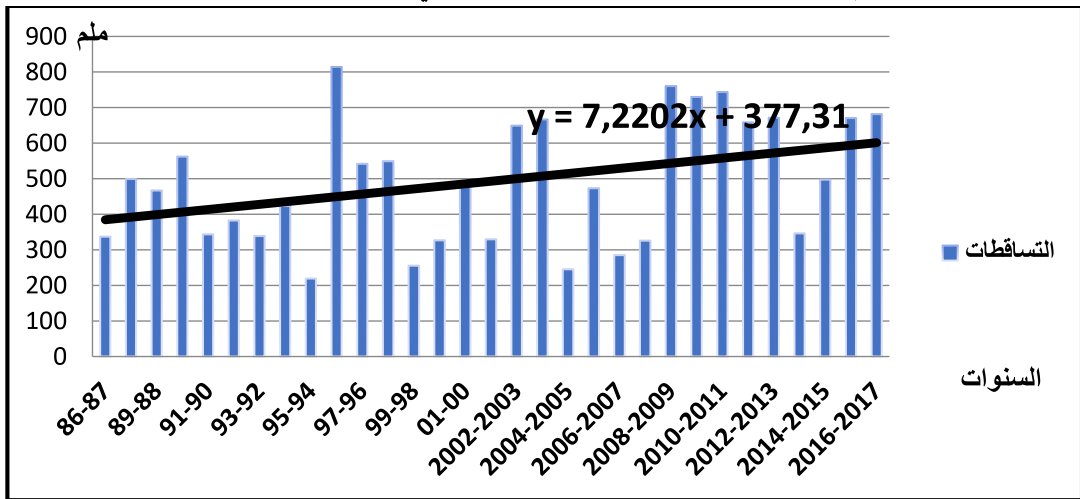
1. الحصيلة المناخية بجماعة سيدي محمد لحر ما بين 1987 و 2017

تشكل التساقطات أساس الحياة وكذا أساس نمو تطور كل عناصر المنظومة البيئية بما فيها الفلاحة، وتتميز التساقطات بالمغرب بالتفاوت على مستوى التوزيع زمنيا ومكانيا، وجماعة سيدي محمد لحر باعتبارها جزءا لا يتجزأ من التراب الوطني، فهي تعرف تواتر كميات مهمة من التساقطات تختلف حدتها من سنة إلى أخرى. ويؤثر التوزيع المجالي والزمني للتساقطات على الجريان فوق سطح الأرض، كما يعمل على خلق فوارق بين مناطق تكون غنية بالتساقطات ووفرة المياه. بينما أخرى تعرف نقصا في التساقطات مما يسبب عجزا في كمية المياه داخل الحوض

2. نظام مطري سنوي متباين يعرف انحرافا عن المعدل السنوي ونزعة نحو التطور

من أهم خصائص مناخ المغرب، ظاهرة عدم الانتظام الزمني للتساقطات كما وكيفا من سنة لأخرى، ومن فصل لآخر. وتتميز هذه التساقطات بالتركز الشديد في عدد محدود في الساعات والأيام، بحيث أن مناخ البلاد يشهد فترات طقس جاف وصحو خلال فترات طويلة على مدار السنة، واعتبارا لذلك يتسم التطور الزمني للتساقطات بالتذبذب والتغير الشديدين، حيث تتوالى سنوات مطيرة وأخرى جافة مع الغلبة عدديا لهذه الأخيرة.

مبيان رقم 5: التغير البيسنوي للتساقطات بمحطة سيدي محمد لحر بين 1987-2018

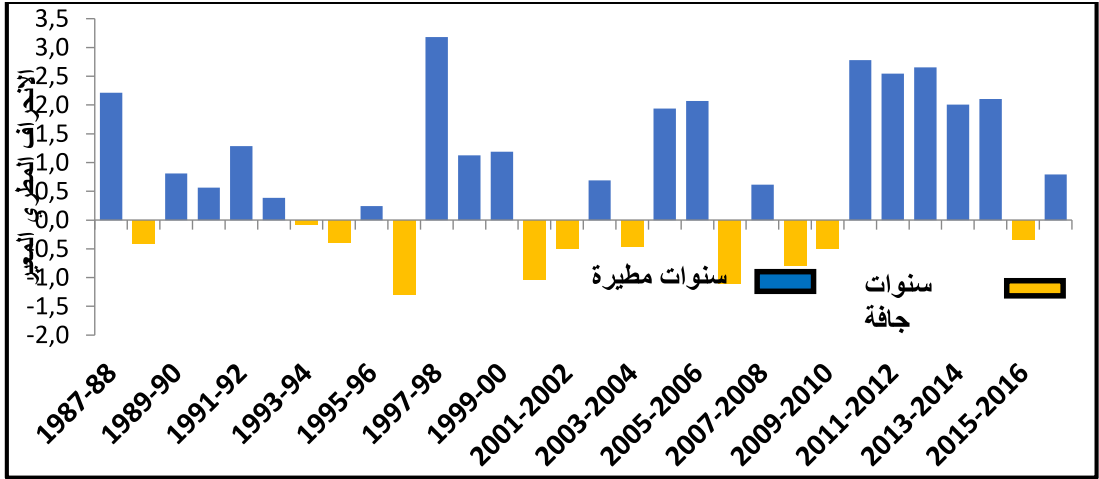


المصدر: المركز الجهوي للاستثمار الفلاحي بالغرب-بتصرف

يتبين لنا من خلال المبيان رقم 5 أن التساقطات بالمنطقة تعرف تباينا من سنة إلى أخرى، إذ نجد كمية الأمطار التي فاقت المعدل السنوي والذي يبلغ 471 ملم، وهكذا يظهر لنا أن هناك سنوات عرفت فيها المنطقة تساقطات مهمة خاصة موسم 1995-1996، والتي فاقت المعدل السنوي بحوالي 343 ملم أي في حدود 814 مليمتر. هذه التساقطات ساهمت في حدوث فيضانات خلفت خسائر مادية مهمة، تجلت خصوصا في

إتلاف المحاصيل الزراعية وفقدان أعداد كبيرة من المواشي... نفس الأمر حدث في مواسم (2008-2009) و(2009-2010) و(2010-2011) التي بلغت كمية التساقطات فيها على التوالي إلى 760 و729 و744.

مبيان رقم 6: الانحراف المطري المعيّر للتساقطات بمحطة سيدي محمد لحمريين 1987-2018



المصدر: المركز الجهوي لاستثمار الفلاحي للغرب

من خلال المبيان رقم 6 يتضح أن التغيرات البيسنوية للتساقطات بالمحطة، ما بين 1987-2017، تتميز بتوالي سنوات رطبة وأخرى جافة، والسبب هو الاضطرابات المناخية التي شهدتها المجال المدروس خلال السنين الأخيرة حيث أن هناك فترتين:

✓ الفترة الرطبة: نلاحظ من خلال المبيان رقم 6 الانحراف المطري المعيّر أن الفترات الرطبة التي عرفتها المنطقة هي 19 سنة من أصل 30 سنة.

✓ الفترة الجافة: تميزت هذه الفترة خلال 30 سنة المدروسة بالتفاوت، ذلك أنه خلال 10 سنوات الأخيرة التي شهدتها المنطقة تدل على أن هناك انحراف مطري مال نحو الجفاف هي 11 سنة من أصل 30 سنة كل هذا جعلنا نستنتج أن المنطقة تعرف نزعة مطرية تميل إلى الاحترار.

IV. الضغط البشري وأشكال التكيف مع التغيرات المناخية بالجماعة الترابية سيدي محمد لحمري

يعتبر الماء (الذهب الأبيض) مادة حيوية عبر الزمكان في جميع أنحاء المعمور لأنه يستعمل في جميع حاجيات الإنسان (فلاحة، صناعة...) منذ الأزل، لكن مند ظهور الثورة الصناعية في أوروبا بدأ الغلاف الجوي المحيط بالكرة الأرضية يتأثر بالضغط الذي يمارسه الإنسان على كوكب الأرض. هذه العملية أفرزت لنا مشاكل

طقسية ومناخية، كان لها تأثير على الموارد المائية وبالتالي يعتبر الإنسان هو المسؤول عن التغيير الذي أصبح يعاني منه سكان الأرض نتيجة الطلب المتزايد على الموارد المائية لتحقيق الأمن الغذائي.

1) أشكال الضغط البشري على الموارد المائية

لتأمين الغذاء اليومي على المستوى المحلي والجهوي ثم الوطني، لجأ الفلاح بالمنطقة إلى إتباع مجموعة من الطرق:

- حفر الأثقاب المائية المتوسطة العمق (الصوندا)
- حفر الأثقاب المائية العميقة خاصة منذ سنة 2000
- اعتماد الدورة الزراعية الرباعية (ثلاثة أشهر لكل منتج)
- إرواء الماشية
- السقي من الأودية الموسمية

2) الحفاظ على الموارد المائية

لقد أبانت الزراعة المسقية في جماعة سيدي محمد لحمر رغم مساحتها الضيقة إلى جانب تزويد بعض المناطق بالماء الشروب، عن مفعولها في التأقلم مع التغيرات المناخية، لكن هذه التهيئة محدودة المكان، لأن الاستراتيجية المحلية تتنافى مع تنزيل المقتضيات الوطنية والدولية وتكريس حلول ذات مقاييس كبرى لا تنسجم مع الخصوصيات المحلية المجال. تتوفر جماعة سيدي محمد لحمر على عدد كبير من النقط المائية التقليدية، التي يعود إنشاؤها إلى بداية القرن 21، وبعضها إلى قرون مضت، هذه النقط المائية كانت بمثابة المصدر الوحيد للماء الشروب وإرواء الماشية وكذلك سقي بعض الأراضي الزراعية، إلا أنها تعرضت لإهمال من طرف السكان، وذلك بسبب حفر الآبار وتجهيز بعض المناطق بالسقايات العمومية. مما يستدعي إعادة تهيئة هذه النقط المائية التي يستمر صبيبها خلال السنوات الجافة الصعبة. وقد مكنت هذه التهيئة من تزويد السكان بالماء الصالح للشرب وحاجيات الماشية، وسقي بعض الضيعات خاصة الحيازات الزراعية الصغيرة.

3) الحفاظ على التربة

تتميز التربة بجماعة سيدي محمد لحمر بالهشاشة، وضعف المسكة الترابية باستثناء بعض المواقع المحدودة، بينما تغيب في بعض أجزائها الحياة النباتية التي تمنع من تحريك التربة وانجرافها أو تبقى عارية على امتداد 6 أشهر في حالة الجفاف، وللحد من هذه الدينامية السلبية قامت الجماعة الترابية ب:

- ✓ تنقيط بعض الأصناف النباتية التي تستغل في الصناعة التقليدية عن طريق زراعة بعض النباتات المتأقلمة كالذوم الذي يتحمل حالة الجفاف.

✓ تعويض زراعة الحبوب خاصة القمح بأصناف أخرى أكثر إنتاجية وأقل استهلاكاً للمياه.

4) أشكال التكيف حسب نتائج البحث الميداني

بناء على تشخيص الوضعية القديمة والحالية والمستقبلية لوضعية المناخ والموارد المائية بمجال الدراسة، كان لزاماً علينا إعداد محور داخل الاستمارة خاص بأشكال التكيف مع الوضعية الجديدة المتسمة بتراجع صبيب مياه الأودية ونضوب الآبار. فما هي أشكال التكيف مع التغيرات المناخية. التي يقوم بها الفلاح في ظل الأوضاع القديمة والراهنة؟ وكذلك التوقعات المستقبلية؟

الفرشة الباطنية والآبار

في محور التغيرات الطارئة على الوضعية الحالية لمستوى عمق الفرشة الباطنية كان الجواب الآتي:

- 60% من الفلاحين الصغار الذين تقل أراضيهم عن 5 هكتارات يقومون بكراء الأراضي للخصائص.
- 15% من الفلاحين الذين تتراوح مساحة أراضيهم ما بين 5 و 10 هكتار يكتفون بالزرع المباشر.
- 25% من المستجوبين الذين تتراوح مساحة أراضيهم ما بين 10 و 20 هكتار يقومون بحفر الآبار وتعميقها.

جدول رقم 1: أشكال التكيف مع وضعية نضوب الآبار

النسبة المئوية %	أشكال التكيف	المساحة بالهكتار
60	كراء الأراضي للخصائص	أقل من 5
15	الزرع المباشر	بين 5 و 10
25	حفر الآبار وتعميقها	بين 10 و 20

المصدر نتائج البحث الميداني

كل هذا يجعلنا نستنتج أن الاتجاه العام للموارد الباطنية يتجه نحو تراجع الحيازات الصغرى لصالح الحيازات الكبرى، وتراجع مخيف لمستوى الفرشة الباطنية.

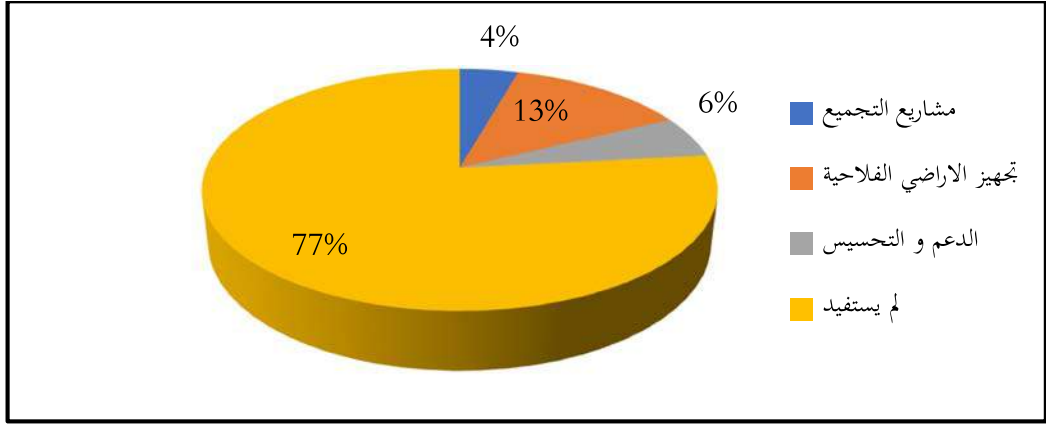
صبيب الأودية

التغيرات الطارئة على صبيب الأودية كان الجواب الآتي :

- في حالة صبيب قوي يكتفي الفلاح بمياه الأودية.
- في حالة صبيب موسمي يتكيف الفلاح مع الوضعية ذلك أنه أحيانا يقوم بالسقي من الأودية أما في حالة تراجع مستوى الصبيب يعتمد على الأمطار بشكل مباشر.

من خلال دراسة المشاريع الفلاحية المنجزة في إطار مخطط المغرب الأخضر على مستوى أجزاء الإقليم، يتضح أنها تهدف إلى تسريع وتيرة التنمية، وتوفير فرص الشغل بالإضافة إلى الرفع من القيمة الإنتاجية وضمان استمرارية الإنتاج على المدى البعيد بغية إدماج المنتج المحلي في الأسواق الوطنية والدولية، وتحقيق أكبر قدر من هامش الربح، لكن حسب العينة المبحوثة ف84% من المستجوبين صرحوا على أنهم يعرفون مخطط المغرب الأخضر في حين لم يستفد منه سوى 23% لم تتعدى هذه الاستفادة مستويات الضعيف والمتوسط، هذا ما يدل على الأداء المحتشم للمخطط، فالمشاريع المستفاد منها بالنسبة لساكنة تنحصر في:

مبيان رقم 7: نسبة استفادة فلاحي المنطقة من مخطط المغرب الأخضر



المصدر: نتائج العمل الميداني

أغلب المستجوبين لم يستفيدوا من هذا البرنامج، على الرغم من أن أكثرهم ينتمي للمجال القروي، والملاحظ أن 13% فقط من المستجوبين إستفادوا من خدمة مشاريع تجهيز الأراضي الفلاحية بنسب استفادة تتراوح بين المتوسط والضعيف، ومع ذلك تعتبر ذات أثر وفوائدها ملموسة خصوصا تجهيزات الري بالتنقيط، والتي همت أراضي فلاحية من النوع الجيد بالجماعة المدروسة؛ والتي ستحول لهم إدخال وممارسة زراعات.

خاتمة

مكننا دراسة التغيرات المناخية وتأثيرها على الموارد المائية وأشكال التكيف بالجماعة الترابية سيدي محمد لحر من استخلاص مجموعة من النتائج من أهمها أن المنطقة الترابية تتميز بخصائص طبيعية تمثل في وجود طبوغرافية منبسطة، واستفادتها من المعطيات المناخية المتجسدة في كمية التساقطات المطرية التي تبقى مهمة خلال السنة، واعتدال الحرارة صيفا ثم وجود شبكة مائية تسمح بتغذية الفرشة السطحية والجوفية ودور الغطاء النباتي وتنوعه، وأيضا تنوع الخصائص الجيولوجية، ما يسمح بتنوع الأتربة المساعدة على النشاط الفلاحي، ورغم سيادة

الطابع الرملي في الشريط الساحلي للمنطقة، أصبحت عرضة للانجراف الريحي، بالإضافة إلى ما يترتب عن الأنشطة البشرية من انعكاسات سلبية تشكل عامل ضغط على المجال.

كما أن المنطقة المدروسة عرفت تزايدا في نسبة النمو الديمغرافي حسب إحصاء 2014، وقد تبين لنا من خلال دراسة الأنشطة الاقتصادية ونظام الإنتاج بالجماعة أهمية القطاع الفلاحي والاقتصاد المحلي، حيث يشكل الإنتاج الزراعي وتربية الماشية ركيزة اقتصادية للفلاحين، وعاملا أساسيا في تحسين مستوى عيش ودخل السكان.

يعتبر مشكل التغيرات المناخية بالجماعة من المشاكل التي أصبحت تعرق التنمية خصوصا في القطاع الفلاحي والموارد المائية اللذان يعتبران الشريان الرئيسي بها، وذلك عبر تراجع مستوى مياه الأودية والآبار والعيون، فالجفاف الذي أصبح يهدد المنطقة بالإضافة إلى الفيضانات وعلى الرغم من توفر هذه الإمكانيات، إلا أنه تطرح عدة إكراهات والتي تشكل عائقا أمام الإنتاج الفلاحي وعملية تحديثه، وقد عرفت المنطقة خلال الموسمين (2008_2009 و 2009_2010) فيضانات خطيرة أدت إلى خسائر اقتصادية واجتماعية جسيمة، وسنوات أخرى عرفت الجفاف مثلا 1994_1995، وهذا راجع إلى التغيرات المناخية التي أصبحت تهدد العالم هذه الوضعية تؤثر على المنتوجات الفلاحية، وتقضي عليها في حالة الوفرة لذلك لجأ الفلاح بالمنطقة إلى اعتماد مجموعة من الأدوات والتقنيات والتجارب للتكيف مع هذه الظاهرة.

لائحة المصادر والمراجع

- دليل إرشادي لأليات التكيف مع التغير المناخي، الغرفة الفلاحية لجهة الرباط - سلا- القنيطرة.
- دييون النهامي، 2007، الدينامية المناخية وتأثيرها على زراعة الحبوب الرئيسية للجزء الشمالي الغربي للمغرب، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة.
- عبد العزيز طريح، الجغرافية المناخية والنباتية مع التطبيق على مناخ إفريقيا ومناخ العالم العربي.
- عبد الله صدقي 2006، إعداد التراب والتنمية المحلية بالمناصرة وبن منصور، القنيطرة بحث لنيل الدكتوراه في الجغرافية
- محمد صباحي، 2012، مجلة جغرافيا المغرب، كلية تطوان، عدد المجلة 12.
- محمد محمود محمددين، "الجغرافيا والجغرافيون بين الزمان والمكان"، دار الخريجي للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الثانية، 1996
- المختار لكحل، ديناميكية المجال الفلاحي ورهانات التنمية المحلية حالة هضبة بنسليمان.
- مخطط المغرب الأخضر دعامة أساسية للتنمية وللإقتصاد التضامني مع الساكنة القروية جريدة ميثاق الاثنين 30 أغسطس 2010.

- المديرية الجهوية للتجهيز (مصلحة المياه).
- المركز الجهوي لاستثمار الفلاحي للغرب.
- مليكة المعقيلي، 2005-2006، حوض التصريف بمحت التوازنات المائية والبيئية، أطروحة لنيل دبلوم دكتوراه الدولة في الجغرافيا الطبيعية.
- المملكة المغربية، كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة، 2009، المخطط الوطني لمكافحة الإحتزار المناخي، منشورات قطاع البيئة، النسخة العربية.
- المندوبية السامية للتخطيط مونوغرافية إقليم القنيطرة 2016.
- منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة «نصوص ووثائق» سنة 2005.
- منطقة الغرب المجال والإنسان منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة ابن طفيل 1991.
- مونوغرافية جماعة سيدي محمد لحمر.
- وضعية الموسم الفلاحي 2013/2014 ومشاريع الري والإعداد الهيدرولوجي، اجتماع مجلس جهة الغرب - الشارقة - بني حسن، 28 ماي 2014.
- وكالة الحوض المائي لسبو. الموارد المائية القنيطرة.
- وكالة الحوض المائي لسبو، الموارد المائية لحوض سبو، المؤهلات والإكراهات.
- Agence urbaine de KENITRA-SIDI KACEM plan d'arménagement du centre dar laslouji 2009
- Etude d'actualisation. Du plan directeur d'aménagement des ressources en eau du bassin hydraulique de sebou 2011.
- Monographie et programme de developpement du secteur agricole de la province de kenitra - zone ormvag- janvier 2018.
- Plan agricole regional de la region rabat-sale-kenitra
- Secrétariat d'Etat chargé de l'Eau et del'Enveironnement ,Département de l'Eau :« Etude de las stratégie nationale de l'eau » .Rabat: SEEE, 2009.

تقنيات وأساليب هيدروفلاحيّة نسنعمل في تدير الموارد المائية بأرياف دكالة: نموذج الجزء الجنوبي الشرقي

Hydro-agricultural techniques and methods used in the management of water resources in rural Doukkala the south eastern area is an example

يوسف العود¹، أحمد لكراد²

Youssef EL AOUD,¹ Ahmed LAKRADE²

¹جامعة شعيب الدكالي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الجديدة، المغرب، youssef10elaoud@gmail.com

²جامعة شعيب الدكالي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الجديدة، المغرب، lakrade@gmail.com

Abstract:

The scarcity of water imposed on rural population makes them adopt various traditional and modern techniques and procedures of management (both at the local and state level) to deal with water resources. In this paper, we will try to shed light on the south eastern area of Doukkala which presents both environmental and social fragility, and which has managed to cope with the scarcity of water by using different traditional and modern hydro-agricultural methods and techniques.

Keywords: Doukkala rural areas; the south eastern area; hydro- agricultural techniques and methods; water resources; local techniques.

ملخص

تفرض ندرة الماء على الساكنة المحلية، خاصة في المجالات الريفية الموسومة بالهشاشة المناخية، تبني مجموعة من الإجراءات والتقنيات لتدبير الندرة وتجاوز الخصاص المائي. لقد ارتأينا في هذا المقال تسليط الضوء على جزء من أرياف دكالة، اجتمعت فيه شروط الهشاشة البيئية والاجتماعية، غير أن مظاهر التكيف تعددت، إذ أعطت بعض من الدروس التي يقدمها الإنسان على قدرته على الاحتواء من أجل الاستمرار. لقد أبدع الفلاحون بهذا المجال طرق متعددة في تدبير الموارد المائية، بحيث تسود فيه أنواع مختلفة من التقنيات والأساليب والآليات الهيدروفلاحيّة منها ما هو تقليدي مكتسب، ومنها ما هو عصري.

الكلمات المفتاحية: أرياف دكالة؛ الجزء الجنوبي الشرقي؛ تقنيات وآليات هيدروفلاحيّة؛ الموارد المائية؛ تقنية الربطة.

مقدمة

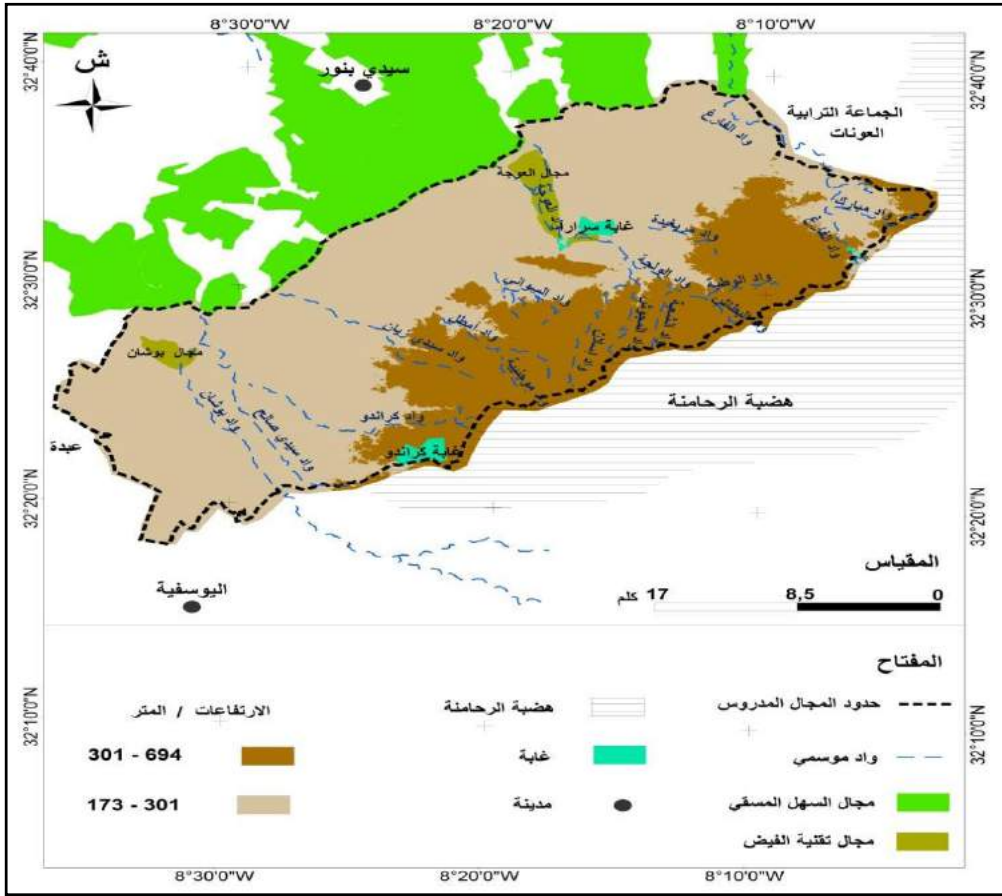
شكل الجزء الجنوبي الشرقي مجال اتصال بين العالية، التي هي امتداد لعالية هضبة الرحامنة، وسافلة هي نهاية سهل دكالة. هذه الوضعية الطبوغرافية جعلت الشبكة المائية على ندرتها، تكون شبكة محلية تشكل في فترة التساقطات فيضانات محدودة الأهمية هي ما نسميه بالامتطحات. إن طابع ندرة الموارد المائية والعجز الهيكلي في كمية التساقطات، دفعت السكان المحليون إلى اكتساب قدرات على التأقلم مع الوضع القائم، واطهروا مهارات ودرايات خاصة تميزهم عن باقي أرياف دكالة، وتمكنوا من تبني تقنيات وأساليب هيدروفلاحية مكتسبة لتدبير المورد المائي المؤقت من خلال تقنية الفيض، وتبني آليات وأساليب عصرية في تدبير المورد المائي المخزون في السدود التلية. ونظرا لندرة الماء والطلب المتزايد عليه في النشاط الفلاحي، تمكن السكان المحليون أيضا من تبني تقنيات تقليدية مكتسبة وأخرى عصرية في تدبير المياه الباطنية من خلال حفر الآبار. ولقد ترتب عن هذه التقنيات والآليات والأساليب المتخذة، انعكاسات على الساكنة المحلية ومجالها (العود، 2021، 1-304).

1- مجال الدراسة، الإشكالية، وأهداف الموضوع

يقع المجال جنوب شرق مدينة سيدي بنور، شكل منطقة اتصال ما بين مجال السهل المسقي وهضبة الرحامنة، فهو عبارة عن مجال بوري تخترقه مجموعة من الأودية الموسمية المنحدرة من هضبة الرحامنة كواد العوجة، بوشان، السواني، ثم واد كرانداوا وأمطل وسيدي صالح.

طبوغرافيا، يتكون المجال من جزء هضبي شديد التقطع (301م- 694م) يشكل بداية لهضبة الرحامنة، وجزء منخفض (173م- 301م) الذي يشكل نهاية السهل المسقي لدكالة:

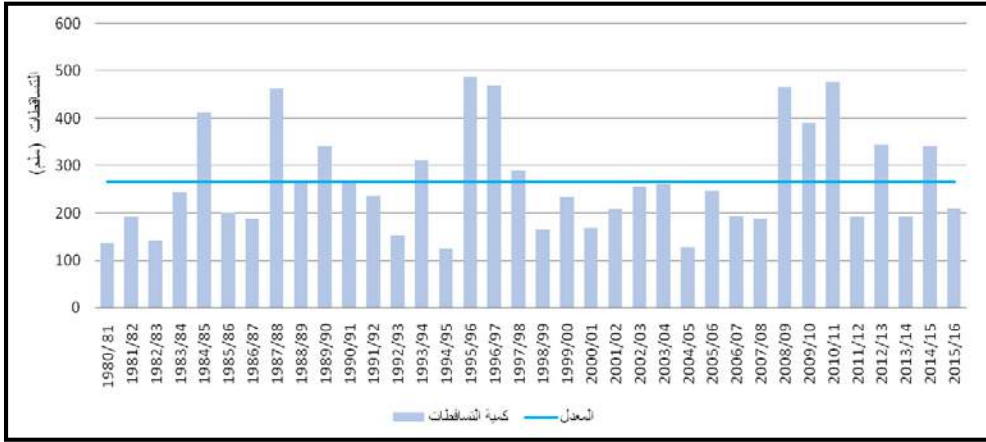
الخريطة رقم (1): موقع المجال ضمن السهل المسقي وهضبة الرحامنة



المصدر: إنجاز شخصي اعتمادا على صورة القمر الاصطناعي والخرائط الطبوغرافية ذات مقياس 1/50000 وتطبيق MNT

يتسم الجزء الجنوبي الشرقي بضعف الغطاء النباتي الطبيعي، ولا تسود فيه إلا بعض الغابات المغروسة كغابة العوجة وسرارا والفارغ، ثم بعض الاستغلاليات المسقية بالآبار (الفصة) ومغارس الزيتون. يتسم هذا المجال أيضا بضعف التساقطات وعدم انتظامها بمعدل 266 ملم حسب سلسلة مناخية 36 سنة:

المبيان رقم (1): التوزيع البيسنوي للتساقطات بالمقارنة مع المعدل



المصدر: عمل شخصي اعتمادا على سلسلة مناخية 1980-1981/2015-2016. (محطة مركز الكدية وسيدي بنور)

لقد تناولنا موضوع: (تقنيات وأساليب هيدرولوجية تستعمل في تدبير الموارد المائية بأرياف دكالة)، وذلك

لتحقيق هدفين:

- الهدف الأول: تبيان التقنيات والأساليب الهيدرولوجية التقليدية والمكتسبة، التي لا تزال الساكنة المحلية تحافظ عليها، وتستخدمها في تدبير الموارد المائية، وانعكاساتها على الساكنة المحلية؛

- الهدف الثاني: تبيان التقنيات والأساليب الهيدرولوجية العصرية المتبناة من طرف الساكنة المحلية والدولة، وانعكاساتها على الساكنة المحلية؛

وفي هذا الإطار، يسعى هذا المقال إلى الإجابة عن إشكالية أساسية وهي "ما مدى أهمية ونجاعة التقنيات والأساليب الهيدرولوجية بنوعها من طرف الساكنة المحلية في تدبير الموارد المائية؟ وما هي انعكاساتها على الساكنة المحلية ومجالها؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية، كان لا بد من طرح مجموعة من الفرضيات الأساسية:

- تتميز التقنيات والأساليب التقليدية والعصرية بالفعالية والنجاعة في المجال الريفي شبه الجاف، أي الجزء الجنوبي الشرقي لدكالة؛

- قامت الساكنة المحلية بتبني مجموعة من التقنيات والأساليب التقليدية المكتسبة والعصرية في تدبير الموارد المائية، بهدف التقليل من إكراهات الوسط؛

- انعكست التقنيات والأساليب الهيدرولوجية المستخدمة على الساكنة المحلية، وذلك من خلال مزاوله نشاط فلاحي متنوع من حيث الكم والنوع.

2- التقنيات والأساليب الهيدرولوجية المستخدمة في تدبير الموارد المائية السطحية

تتنوع هذه التقنيات حسب النوع والشكل وطريقة الاستخدام، بحيث يسود في المجال نمطين، الأول نمط تقليدي مكتسب يقوم على تقنيات وأساليب محلية، والثاني نمط عصري يقوم على تقنيات وأساليب جديدة في تدبير الموارد المائية.

1-2- التقنيات والأساليب الهيدرولوجية التقليدية

لقد تعاملت الساكنة المحلية مع الجفاف وتردد عجز التساقطات كمعطى وارد، ومع مياه الامتطاحات التي تأتي بها الأودية المنحدرة من هضبة الرحامنة كخطر وهبة. كخطر حيث أنها تأتي على المزروعات وتعطيل حركية السكان، وكهبة حيث أن هذه الامتطاحات رغم موسميها تستغل من طرف الساكنة المحلية كمورد سقي تكميلي، وكونت من ذلك تقنية فريدة في أرياف دكالة عهدناها في المجالات شبه الصحراوية بواحات الجنوب الشرقي، وعند أقدام الجبال المغربية تدعى بـ "تقنية الفيض". توجد تقنية الفيض عند سافلة واد العوجة وبوشان (العود، 2020، 230-245)، وتقوم على مجموعة من التقنيات والأساليب التقليدية المكتسبة في التدبير، غير أن ما يميز هذه التقنية هو القدم النسبي بالمجال (العود وآخرون، 2020، 168-184).

✓ الربطة تقنية تقليدية في تدبير مياه الفيض لواد العوجة

تعتبر الربطة من أهم التقنيات التقليدية المستخدمة في تدبير مياه الفيض، وتبنى داخل المجرى المائي بشكل عرضي. يتم بواسطتها تحويل الماء من القناة في اتجاه الاستغلالية الزراعية. وقد تتخذ عدة أشكال هندسية حسب المواد، والطبوغرافيا، وطبيعة القناة وغيرها. تبنى تقنية الربطة على شكل حاجز بمواد ترابية وحجرية ثم بمواد إسمنتية والحديد من أجل المتانة، ويترك بها فتحة عبارة عن باب يغلق ويفتح حسب الحاجة. تبنى هذه التقنية بشكل فردي أو بشكل جماعي عندما يكون المجرى المائي متقاطعا مع لفيف من الفلاحين. ويعتبر بناء هذه التقنية بمثابة استثمار للفلاح، لأنها تقدم له خدمة في التدبير والاستفادة من الموارد المائية السطحية:

الصورة رقم (1): أشكال من تقنية الربطة في تدير الموارد المائية بمجال واد العوجة



المصدر: عدسة الباحث بتاريخ 2020/04/14

ومن مزايا تقنية الربطة، أنها تشكل حاجزا أمام الماء داخل المجرى المائي والتحكم فيه حسب الحاجة، وتتميز بسهولة فتحها وغلقها أثناء فترة تدير ماء الفيض، وتوزيع الماء من المجرى المائي في اتجاه الاستغالية، وامتيانها بخاصية المتانة خاصة إذا تم تدعيمها بمواد الإسمنت والحديد. توجد بجانب تقنية الربطة تقنية أخرى تدعى محليا "بالحنشة"، بحيث تقوم بتوزيع الماء ما بين الاستغاليات الزراعية، تبنى بالأتربة والأحجار ومواد الإسمنت والحديد.

✓ الخرجة تقنية تقليدية في تدير مياه الفيض لواد بوشان

تم اعتماد هذه التقنية من لدن الفلاحين الفرنسيين، وتدعى محليا "بالخرجة أو مأخذ الماء". وتبنى بمواد الإسمنت والحديد بشكل فردي أو جماعي، تبنى على ضفتي الساقية الترابية، وتتخذ شكلا هندسيا متجانسا، يتراوح عرضها ما بين 40 و50 سنتيمترا وطولها حسب الحاجة. تقوم هذه التقنية بتوزيع الماء من الساقية الترابية في اتجاه الاستغالية الزراعية. تفتح وتغلق حسب الحاجة أثناء فترة تدير مياه الفيض، ولا تزال آثارها باقية في سافلة واد بوشان.

الصورة رقم (2): خراجة أو مأخذ الماء في تدير مياه الفيض بمجال واد بوشان



المصدر: عدسة الباحث بتاريخ 2019/07/26

✓ الساقية تقنية تقليدية في تدير مياه الفيض بواد بوشان

قام الفلاحون الفرنسيون بإحداث سواق ترابية متفرعة، انطلاقا من مخرج واد بوشان لتوزيع الماء نحو الاستغلاليات الزراعية أو مجال تقنية الفيض (العود، 2020، 230-245). وتم بناؤها بالأتربة وعرضها يختلف حسب الحاجة. تدخلت الدولة خلال التسعينيات بعملية الإعداد من أجل استمرارية الحفاظ على دور هذه السواقي في تدير الموارد المائية، بحيث عملت على إعدادها، وتبليط أجزاء منها بالإسمنت من أجل تحويل مياه الفيض من واد بوشان نحو الاستغلاليات الزراعية:

الصورة رقم (3): السواقي الترابية المحدثة من أجل تدير الموارد المائية بمجال واد بوشان



المصدر: عدسة الباحث بتاريخ 2019/07/26

✓ العرف المتبع في التدبير المائي

يتم تدبير وتوزيع الماء بين المستفيدين أو الفلاحين حسب عرف (العرف هو مجموعة من الضوابط والأحكام متفق عليها ووجوب احترامها ملزم للجميع. والعرف هو قوانين شفوية ترشد الفرد والجماعة وتحدد واجبات والتزامات الفرد والجماعة، وكذلك حقوقهم) متفق عليه محليا. يضمن طريقة الاستفادة من الماء بشكل عادي. وينبني العرف المعمول به على التضامن والتعاون، ويغلب عليه طابع العمل الجماعي، ولا يستدعي وجود مقدم أو شيخ الماء، كما هو الحال في المناطق شبه الجافة كالمجالات الواحية:

الصورة رقم (4): تدبير ماء الفيض بشكل جماعي بمجال واد العوجة



المصدر: عدسة الباحث بتاريخ 2017/10/07

✓ النشاط الفلاحي المرتبط بتقنية الفيض

سمحت التقنيات والأساليب الهيدرولوجية المكتسبة بإقامة نشاط فلاحي متنوع، من حيث الكم والنوع مثل الشعير والقمح بنوعيه والبحيرة، يفوق مردودها الزراعات المزولة خارج مجال تقنية الفيض. فعلى سبيل المثال؛ يحقق هكتار من الشعير ما بين 30 و 40 قنطار في حين المجالات المجاورة لمجالات تقنية الفيض، لا يتعدى فيها الهكتار 20 قنطار في أغلب الأحيان. غير أن في السنوات الأخيرة، تم التحول نحو تقنيات وأساليب عصرية في تدبير الموارد المائية السطحية.

2-2- التقنيات والأساليب الهيدرولوجية العصرية في تدبير الموارد المائية السطحية

✓ السدود التلية تقنية جديدة في تدبير الموارد المائية

قامت الدولة خلال السبعينيات، ببناء سدود تلية على الأودية الموسمية التي تتلقى إتاوات من هضبة الرحامنة (العود، لكرد، 2018، 197-211). تم بناء هذه السدود في إطار حماية المنجزات الهيدرولوجية في مجال السهل المسقي من خطر الامتطاحات، التي يمكن أن تجتاحه خلال فترات التساقطات الغزيرة:

الجدول رقم (1): خصائص السدود التلية لتدبير الموارد المائية السطحية

السد التلي	سنة البناء	دور السدود	الطاقة الاستيعابية	صبيب التدفق
أمطل	1990	تكسير مياه الامتطاحات	474.000 متر مكعب	204.80 متر مكعب/ الثانية
السواني	1990		1.120.000 متر مكعب	108.80 متر مكعب/ الثانية
العوجة	1970		7.5 مليون متر مكعب	400 متر مكعب/ الثانية
الفارغ	1970		7.5 مليون متر مكعب	-

المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لدكالة- الجديدة، سنة 2017

وارتكز دور السدود على معالجة مشكل مياه الامتطاحات، وتكسير قوة مياه الجريان وعمليات الخزن المؤقت للماء. إن بناء هذه السدود لم تكن للسكان المحلية، وإنما لحماية مجال السهل المسقي، ولكن نظرا لمعطي الجفاف والعجز المتكرر للتساقطات، قامت الساكنة المحلية باستخدام تقنيات وأساليب ملائمة لاستغلال الموارد المائية المخزنة في السدود التلية.

✓ المضخة تقنية عصرية مستخدمة في تدبير المورد المائي المخزون في السدود التلية

تعد المضخة من أهم التقنيات المستخدمة في تدبير الماء، وجلبه نحو الاستغلالية الزراعية، توضع المضخة بالقرب من الماء بيضعة أمتار أثناء فترات السقي، ويتم تمديد الأنبوب من المضخة نحو الاستغلالية على مسافة قد تصل أحيانا إلى أكثر من 200 متر. وتصل كلفة جلب الماء لمدة ساعة ما يقارب 20 دهم من طاقة الوقود. تعتبر هذه التقنية ملائمة لجلب الماء، وتديره بكل أريحية:

الصورة رقم (5): استخدام المضخة لتدوير وجلب الماء نحو الاستغلالية الزراعية بسد أمطل



المصدر: عدسة الباحث بتاريخ 2018/03/29

يتم التعامل مع الماء المخزون في السد التلي (سد أمطل) في حالة الوفرة والندرة: ففي الحالة الأولى يلجأ الفلاحون إلى استغلال الماء، نظرا لقرية من الاستغلاليات الزراعية، وقد تكون كلفة الجلب منخفضة. أما في الحالة الثانية حين يقل الماء في السد، يضطر الفلاحون إلى التنقل تبعاً لانخفاض مستوى المياه مرفوقين بالمضخات، وفي هذه الحالة تزداد المسافة الفاصلة ما بين الاستغلالية والماء، وقد يتخلى بعض الفلاحين عن عملية التدوير والجلب المائي.

✓ النشاط الفلاحي المرتبط بتقنية السدود التلية (سد أمطل نموذجاً)

- يرتبط النشاط الفلاحي بمبادرات خاصة، مكنت الفلاح من التأقلم مع خصوصية المجال شبه الجاف. وينقسم النشاط الفلاحي المرتبط بمياه سد أمطل إلى نوعين حسب الصنف والمدة الزمنية:
- زراعة دائمة تمارس على جوانب السد، وتنتج أساساً الزراعات العلفية أهمها الفصة، وتستفيد هذه الزراعة من الماء المخزون قبل عملية التجفيف.
- زراعة موسمية في حقينة السد أهمها منتوجات البحيرة والذرة، وتمارس هذه الزراعة بعد عملية التجفيف المائي.

3- التقنيات والأساليب الهيدرولوجية المستخدمة في تدبير الموارد المائية الباطنية

✓ الاستثمار في حفر الآبار كحل بديل للتقليل من إكراهات معطى الجفاف

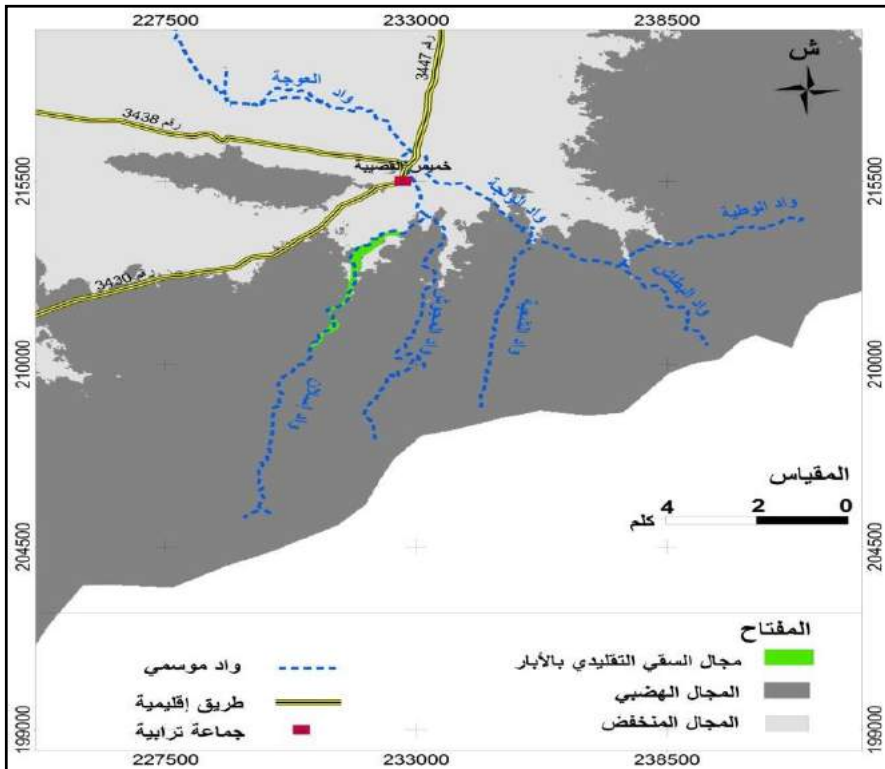
يعتبر البئر بمثابة استثمار في الأرياف شبه الجافة، وذلك بفعل الخصائص المائي وعدم انتظام التساقطات وضعفها، وهو يشكل بذلك حلاً بديلاً لتجاوز الإكراهات الطبيعية. وعلى الرغم من تكلفة ارتفاع حفر البئر

وتجهيزه (قد تتجاوز 50000 درهم) بالنسبة للفلاح في أرياف ذكالة، فالبئر يغطي بعناية ومكانة خاصة لدى ساكنة الأرياف بذكالة، ويعول عليه في إدخال تغيرات فلاحية واجتماعية واقتصادية بهدف تحسين نمط العيش. يسود في مجال دراستنا نوعين من أنماط السقي بالآبار: نمط تقليدي يعتمد على تقنيات وأساليب هيدروفلاحية تقليدية في طور الاندثار، ونمط عصري يعتمد على تقنيات عصرية في تدبير واستغلال الموارد المائية الباطنية.

3-1- التقنيات والأساليب المستخدمة في السقي التقليدي بالآبار

يرتبط السقي التقليدي بإطار طبوغرافي محدد بمجال دراستنا، بحيث يوجد على ضفاف المجاري المائية المنحدرة من هضبة الرحامنة، ويرتبط بمهارات ودرايات محلية في التدبير. يوجد هذا النوع من السقي حاليا على ضفاف واد إسلان (من روافد واد العوجة)، حيث يتم حفر الآبار بشكل تقليدي بقطع مشدودة وأتربة، تدعى محليا "بئر الغرور" (العود، لكرد، 2019، 337-346)، غير أن ما يميز هذا النمط من السقي هو القدم النسبي بأرياف ذكالة:

الخريطة رقم (2): مجال السقي التقليدي بالآبار بأرياف ذكالة



المصدر: إنجاز شخصي اعتمادا على صور القمر الاصطناعي والميدان

اعتمدت الساكنة المحلية على تقنيات عتيقة في طور الاندثار كليا في أرياف دكالة. ورغم أن سهل دكالة وهوامشه اعتمد على زراعات مسقية وأخرى مطرية، إلا أن هذا لم يمنع من وجود بعض المجالات المحدودة الانتشار من اعتماد السقي عن طريق الآبار، والتميز بوجود تقنيات سقي موروثة. فوالة دكالة عُرِفَتْ بظاهرة السواني التي استفادت من قرب الفرشة المائية، وفي مناطق أخرى كمجال دراستنا، فإن ضخ الماء من الآبار اعتمد على تقنية مخالفة وهي "تقنية الغرور" (في مجال دراستنا دلو الغرور اسم محلي، يطلق على بئر الغرور الذي يتم حفره وتجهيزه بشكل تقليدي. هذه التقنية تحيل على نفس التقنية التي توجد في الأطلس الصغير والتي تسمى "بأغرور"، ولا ربما هذا دليل على تجدر هذه التقنية بدكالة التي لا يشك أحد في أصلها الأمازيغي رغم تعريبها، لكن استمرت بعض المصطلحات في التداول مع بعض التحريفات في النطق).

ويعتبر الدلو من التقنيات القديمة في رفع الماء من البئر وتوزيعه، ويستعان بالدواب والجمال لرفع الماء من البئر قصد سقي الاستغلالية. وكان يصنع الدلو قديما من جلد البهائم، إلا أنه حاليا أصبح يصنع من بقايا إعادة تدوير عجلات الشاحنات، ويتخذ شكلا هندسيا طويلا:

الصورة رقم (6): تقنية الدلو العتيقة المستخدمة في السقي التقليدي بالآبار على ضفاف واد إسلان



المصدر: عدسة الباحث بتاريخ 2016/09/13

إن تقنية السقي بدلو الغرور المعتمد على طاقة الدواب لرفع الماء، وانحدار السقي من أجل توزيع الماء على الاستغلالية، عرفت تحولا بفعل إدخال المضخة. ذلك أن المضخة سمحت بوجود طاقة أكثر أهمية، وسمحت بذلك بتوسيع المساحة المسقية، فلم يعد انحدار السقي محددا لسقي المشارات المسقية، ذلك أن المضخة سمحت برف الماء بقوة ونقله نحو السفح عكس الانحدار، وهكذا أصبحت المشاركة عوض أن تكون طولية أصبحت متعامدة مع الواد.

الصورة رقم (7): استخدام المضخة عوض تقنية الدلو في رفع الماء من البئر وتوزيعه على ضفاف واد إسلان



المصدر: عدسة الباحث بتاريخ 2017/09/06

يهيمن أسلوب الاستغلال الفردي، لأن لكل فلاح بئر خاص. تتم عملية السقي بشكل تقليدي وفق عامل الانحدار باستخدام أسلوب السقي بالغمر. وفي هذه الإطار نميز بين أسلوبين:

- في حالة استخدام الدلو: يتم رفع الماء من البئر وتعبئته في مكان مخصص له، يدعى محليا "بالراس"، ليوزع الماء منه بشكل مباشر في اتجاه الاستغلالية وفق عامل الانحدار.

- في حالة استخدام المضخة: يتم رفع الماء من البئر، وضخه بشكل مباشر عكس الانحدار، لكي يقوم الفلاح بتوزيع الماء في الاستغلالية من الأعلى نحو الأسفل أي حسب الانحدار، وتتم عملية السقي بالتدرج من حوض زراعي لآخر، أو من درجة زراعية لأخرى، ولا يتطلب هذا الأسلوب من الفلاح وقتا مهما، ولا مجهودا عضليا في عملية السقي. وهذه الميزة غير متاحة بالنسبة لتقنية الدلو التقليدية.

✓ النشاط الفلاحي المرتبط بالسقي التقليدي بالآبار

تستغل الساكنة المحلية الاستغلالية رغم مجهرتها، على شكل حوضات أو درجات ذات أشكال هندسية متنوعة، بحيث يخصص كل حوض أو درجة لنوع من المزروعات. لا تتعدى الاستغلالية في أغلب الحالات 1000 متر مربع. وعلى الرغم من مجهرتها، فإنها تستغل في مزروعات ذات أهمية اقتصادية في حياة الفلاح. وتعتبر زراعة الكزبر والنعناع من أهم المزروعات المزاولة نظرا لما تدره من أرباح على الفلاحين. وقد يتراوح ربح حوض من النعناع بطول ثلاث أمتار وعرض مترين ما بين 50 و70 درهم. وينطبق نفس الأمر على زراعة الكزبر.

3-2- التقنيات والأساليب العصرية المستخدمة في السقي بالآبار

عرفت تقنيات تدبير الماء تطورا مهما من حيث الشكل والهندسة ومواد البناء، وحسب إمكانيات واحتياجات الفلاح. كما عرفت كذلك تقنيات رفع الماء من البئر تنوعا مهما حسب نوع الطاقة المستخدمة.

✓ الصهريج أهم تقنية في تعبئة مياه البئر

الصهريج أهم تقنية في التعبئة والتدبير للماء، ويمكن التمييز بين نوعين من الصهاريج حسب الشكل والهندسة والموقع:

– الصهريج العلوي: يبنى بمواد الإسمنت والحديد، يتخذ شكلا هندسيا مربعا أو دائريا. يبنى الجزء العلوي الذي يخزن فيه الماء فوق دعامات، والجزء السفلي قد يترك بدون بناء. تبلغ كلفة بناء هذا الصهريج على دعامات بعلو مترين، وعرض 2.5 مترا، وعمق مترين، مع طاقة استيعابية مقدارها 10 م³ ما بين 8000 و9000 درهم (العمل الميداني، 2020). يشكل بناء هذا الصهريج استثمارا مهما بالنسبة للفلاح، بحيث يقدم له خدمات في التعبئة والتدبير للماء في عملية السقي.

– الصهريج الأرضي: يبنى في الأماكن التي يغلب عليها الانحدار، وينتشر بشكل كبير في مجال الاتصال وخاصة في تراب الجماعة الترابية تامدة. يبنى مباشرة على الأرض، يقوم بعملية توزيع الماء عن طريق الغمر في عملية السقي مستغلا انحدار السطح. يتخذ شكلا هندسيا مربعا أو طوليا، وتبلغ كلفة بناء الصهريج الأرضي بعلو 2.5 مترا، وعرض مترين، وعمق مترين، بطاقة استيعابية تقدر بـ 5 م³ ما بين 3000 و3500 درهم (العمل الميداني، 2020). يشكل بناء هذا الصهريج استثمار بالنسبة للفلاح في التعبئة والتدبير للماء في عملية السقي:

الصورة رقم (8): أشكال من الصهاريج العلوية والأرضية المستخدمة في تعبئة مياه الآبار بالجماعة الترابية تامدة



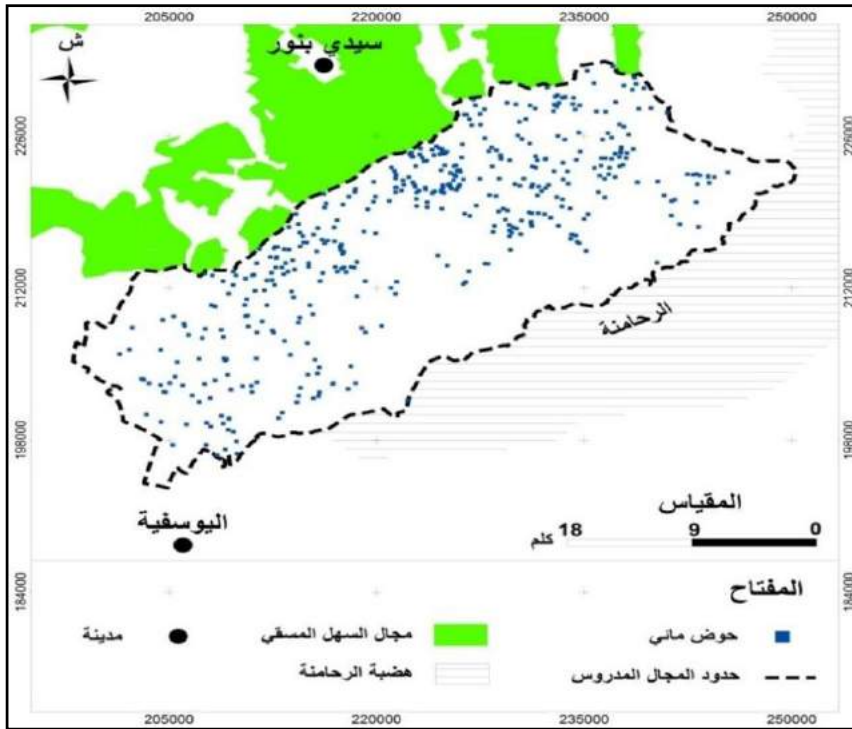
المصدر: عدسة الباحث بتاريخ 2017/09/09

ومن مميزات هذه الصهاريج هو تعبئة الماء، وتخزينه والتحكم فيه حسب الاحتياجات، وتسمح باستخدام أسلوب السقي بالغمر والتلقيط، وتزويد السكن بالماء المنزلي، وتوريد الماشية بمختلف أصنافها.

✓ الحوض المائي تقنية جديدة في تعبئة وتوزيع مياه الآبار

الحوض المائي أو "الحفرة" تقنية جديدة في التعبئة والتوزيع للماء، تم إدخالها إلى المجال عن طريق تطور السقي بالآبار، تبنى إما بشكل يدوي باستخدام عمال، أو بواسطة الآلة. وتبنى بمواد مختلطة من أتربة وأحجار، أما فراشها فغشاء من البلاستيك تفاديا لتسرب الماء نحو العمق. تبلغ كلفة بناء حوض مائي بطول 10 أمتار وعرض 10 أمتار وبعمق 5 أمتار بطاقة استيعابية تصل 500م³، ما بين 10000 و12000 درهم، وتتيح تقنية الحوض المائي توزيع الماء على نطاق واسع. تمكن هذه التقنية من تأقلم الماء مع الظروف المناخية المحلية، إذ تعتبر فعالة ونافعة في الإنتاج الفلاحي (العود وآخرون، 2020، 168-148). ونظرا لفاعليتها في عمليات السقي، فقد تم الإقبال عليها بشكل مهم من لدن الفلاحين، رغم كلفتها المادية، إذ انتقل عددها من تقنية 124 خلال سنة 2018 إلى 435 تقنية خلال سنة 2020:

الخريطة رقم (3): توزيع تقنية الحوض المائي المستخدمة في تعبئة وتوزيع مياه الآبار بالمجال



المصدر: إنجاز شخصي اعتمادا على العمل الميداني

الصورة رقم (9): تقنية الحوض المائي المستخدمة في التعبئة والتدبير للماء بالمجال



المصدر: عدسة الباحث بتاريخ 2017/09/11

ساهمت هذه التقنيات في انتشار مجموعة من أساليب السقي بأرياف ذكالة: السقي بالغمر، الرش، والسقي بالتنقيط.

✓ تطور تقنيات رفع الماء من البئر

– المضخات المعتمدة على طاقة الوقود والطاقة الكهربائية

تختلف كلفتها حسب قدرة الرفع (الخيول)، وتتراوح كلفة على سبيل المثال مضخة بقدرة 6 خيول ما بين 6000 و 8000 درهم. تستخدم المضخات المعتمدة على طاقة الوقود (الغاز) في الاستغليات الغير المرتبطة بالطاقة الكهربائية، وحسب نوع المزروع. ورغم الكلفة المنخفضة للمضخة نسبيا، فإن الكلفة البيئية مرتفعة، بحيث تستطيع هذه المضخة رفع كمية مائية مهمة تتراوح ما بين 14 و 16 م³ في الساعة، وهذه الكمية قد تفوق طاقة المزروع، وهذا في حد ذاته ضياع لكمية مائية في المجال الذي يتسم أصلا بندرة الموارد المائية. وعلى الرغم من ذلك؛ فهذه التقنيات تكون تحت مراقبة الفلاح، لأنها تتطلب استخدام قنينات الغاز أو الوقود أو الطاقة الكهربائية، وكل هذه الأنواع من الطاقة مكلفة للفلاح.

الصورة رقم (10): مضخات تعتمد على طاقة الوقود والكهرباء في رفع الماء من البئر بالجماعة الترابية مطران



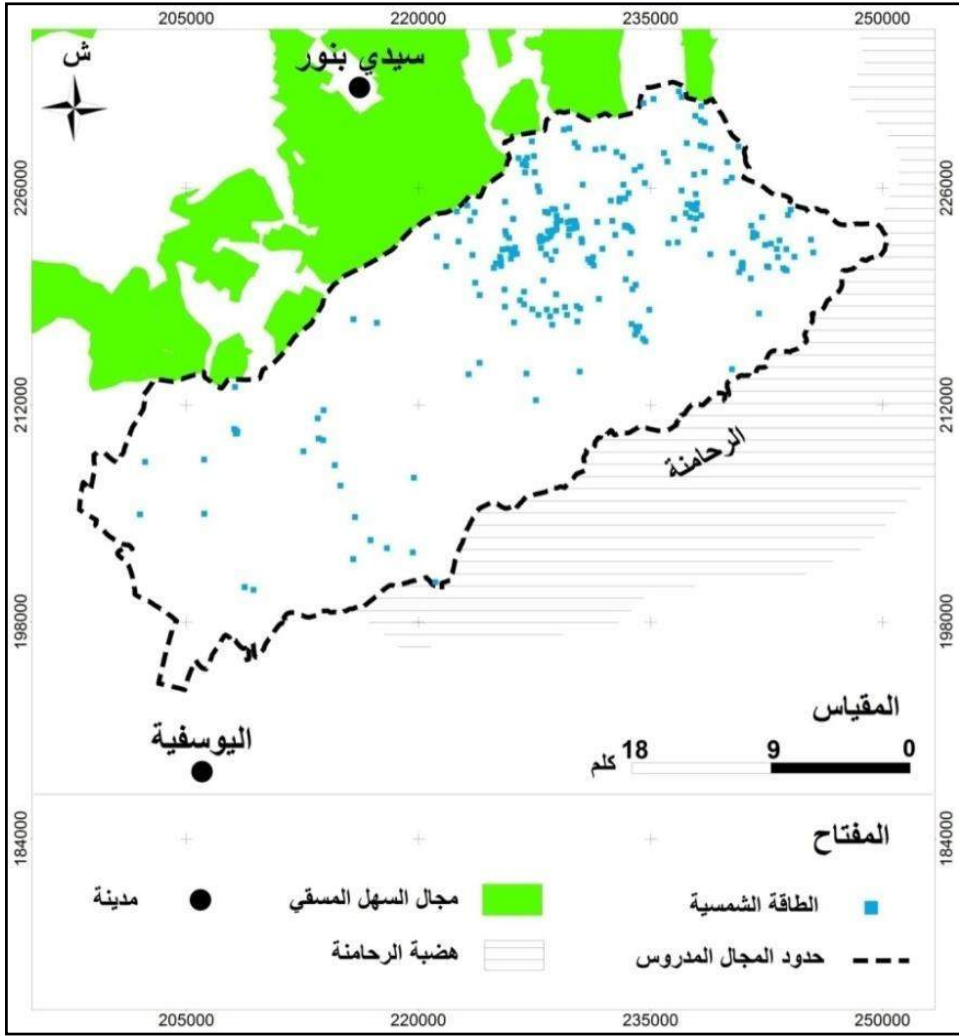
المصدر: عدسة الباحث بتاريخ 2017/09/11

- المضخات المعتمدة على الطاقة الشمسية

على العكس من الطاقات السابقة (الكهرباء والوقود)، تعتبر الطاقة الشمسية في الظاهر صديقة للبيئة، لأنها تعتمد على الحرارة الطبيعية وغير مكلفة للفلاح، فهذه الإيجابية لها وجه آخر سلبي وهو الاستعمال المكثف للمضخة، ما دام الفلاح لم يؤدي تكلفة الطاقة المستعملة.

استفادت الساكنة المحلية من المعطيات المناخية، والمتمثلة في الأيام المشمسة طوال السنة باستخدام الطاقة الشمسية في ضخ الماء. وقد ساهمت هذه التقنية على تشجيع السقي واعتماد مزروعات متنوعة، وتوسيع المساحة المسقية. وينضاف لهذه العوامل هو التحرر النسبي للفلاح من أعباء الطاقة المؤدى عنها. تتراوح كلفة طاقة شمسية ذات 12 لوحة ولوازمها على سبيل المثال ما بين 25000 و30000 درهم بمضخة ذات قدرة 2 خيول. ويتم تركيبها إما فوق سطح الأرض مباشرة أو فوق أسطح المنازل. ويتوفر المجال ما يقارب عن 272 من تقنية الطاقة الشمسية (العمل الميداني، 2020).

الخريطة رقم (4): توزيع الطاقة الشمسية المستخدمة في رفع الماء من البئر خلال 2020



المصدر: إنجاز شخصي اعتمادا على العمل الميداني

تبدأ الطاقة الشمسية برفع الماء أو ضخه من البئر ابتداء من الساعة التاسعة صباحا إلى حدود الساعة الرابعة مساء، أي ما يقارب عن ثمان ساعات من الاستفادة في النهار، بحيث تستطيع مضخة بقدرة 2 خيول من تعبئة كمية مائية تتراوح ما بين 28 و 32 م³ خلال ثمان ساعات بشكل مجاني، وهذه الكمية تتغير حسب عدد الألواح وقدرة المضخة. وتستخدم الطاقة الشمسية في المجال في عملية السقي في حالتين:

- الحالة الأولى: تقوم الطاقة الشمسية على رفع الماء من البئر، وضخه في اتجاه الاستغلالية مباشرة دون اللجوء إلى تقنية الحوض المائي.

- الحالة الثانية: تقتصر الطاقة الشمسية على رفع الماء من البئر، وضخه فقط في تقنية الحوض المائي، على أن يقوم الفلاح باستخدام مضخة ثانية لضخ الماء من الحوض المائي في اتجاه الاستغلاية.

✓ النشاط الفلاحي المرتبط بالسقي العصري بالآبار

لقد ساهمت التقنيات والأساليب العصرية المستخدمة في تدبير الموارد المائية، بإدخال مزروعات متنوعة منها ما هو جديد، ومنها ما هو تطوير مما كان عليه في السابق خاصة الحبوب والمغارس. لقد سمحت هذه التقنيات والأساليب في ظهور مزروعات متنوعة من حيث الكم والنوع مقارنة مع مثيلاتها البورية، ولا يمكن ممارسة هذه الزراعات بالاعتماد على التساقطات المطرية فقط، لأنها تتطلب كميات مائية مهمة بشكل مستمر وخاصة الفصة.

تعتبر الفصة من المزروعات التي تم إدخالها إلى المجال بفعل السقي بالآبار، كمنتوج جديد ومهم في الحياة الاقتصادية للفلاح. ونظرا لأهميتها في تربية الماشية بمختلف أصنافها، فإنها تدر أمولا لا بأس بها عند تسويقها، حيث تضاهي أحيانا مداخيل الزراعة البورية كالشعير مثلا، ويتراوح ثمن كومة من الفصة ما بين 30 و70 درهما (العود وآخرون، 2020، 168-184). وما يميز الفصة كذلك، أنها تبقى صالحة للاستغلال دون عملية التجديد لعملية الزرع لمدة تتراوح ما بين 4 و5 سنوات. وتزدهر الفصة بشكل كبير ما بين شهري مارس وأكتوبر، في حين يتم الرعي فيها بشكل حر خلال الأشهر المتبقية من السنة، أي أنها تقلل من انعكاسات الجفاف بالنسبة للفلاح في أرياف دكالة، وخاصة في الجزء الجنوبي الشرقي الموسوم بالهشاشة الطبيعية.

خاتمة

يعتبر الجزء الجنوبي الشرقي لدكالة مجالا هشاً وهامشيا من حيث الخصوصية البيئية والبشرية، ويعتبر صلة وصل ما بين هضبة الرحامنة وامتداد مجال السهل. إن ضعف الموارد الطبيعية والإمكانات البشرية ولا ربما كانت محفزا للسكان من أجل تبني تقنيات وأساليب هيدروفلاحة مكتسبة وأخرى عصرية في تدبير الموارد المائية السطحية والباطنية، بهدف التقليل من إكراهات الوسط، وتجاوز الأزمة ولو نسبيا والخروج منها من حال إلى حال أحسن منه. طبعاً؛ هذه المحاولات في مجملها فردية وغير مألوفة من طرف الدولة. وإن كان القاسم المشترك هو ظهور تقنيات وأساليب شبه موحدة لاستغلال وتدبير الموارد المائية. إن تقنيات وأساليب تدبير مياه الفيض أو الامتطحات والجلب المائي من السدود التلية ومياه الآبار كلها تقنيات وأساليب للتقليل أو لتجاوز الندرة؛ يعني ندرة المياه السطحية والباطنية وندرة الأراضي الصالحة للزراعة كذلك. فعلاً؛ فقد أبدعت الساكنة المحلية في تدبير

وتعبئة الموارد المائية، مما أتاح لها الفرصة في مزاوله نشاط فلاحى متنوع، انعكس على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لسكانه أرياف ذكالة.

وعلى الرغم من أهمية هذه التقنيات والأساليب في المجال الهش شبه الجاف، إلا أنها تعترضها بعض الإكراهات، فعلى سبيل المثال؛ تتعرض تقنيات تعبئة مياه الفيض أو الامطحات للتلف، عندما يكون صبيب مياه الفيض مرتفعا، والتخلي عن بعض التقنيات أو هجرتها بصفة نهائية، وتعرض تقنيات السدود التلية للنهب والتخريب من طرف الساكنة المحلية، ونضوب أغلب آبار السقي التقليدي المسماة بالغرور محليا، إضافة إلى الضغط المتزايد على الفرشة الباطنية بفعل حفر الآبار العصرية بشكل سرى، وهذا العامل دون شك؛ سياترب عنه انعكاسات سلبية على المدى المتوسط والبعيد.

المراجع المعتمدة

- ❖ العود يوسف (2020)، " أهمية تقنية الفيض في تنظيم المجال شبه الجاف لذكالة: الجزء الجنوبي الشرقي نموذجاً " أعمال المؤلف الجماعي "ديناميات وأشكال تنظيم المجالات الترابية" منشورات شبكة تنمية القراءة بصفرو والمركز الوطني للدراسات والأبحاث الجغرافية والتنمية، الطبعة الأولى نونبر 2020، الصفحة 230-245.
- ❖ العود يوسف (2021)، "تأهيل المجالات الهشة بدكالة: نموذج الجزء الجنوبي الشرقي" أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة شعيب الدكالي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مدينة الجديدة- المغرب.
- ❖ العود يوسف، داود محمد، لكرد أحمد (2020)، "أشكال تدبير ومواجهة المخاطر الهيدرولوجية بدكالة: الجزء الجنوبي الشرقي نموذجاً"، أعمال المؤلف الجماعي " المخاطر الطبيعية والبيئية والاجتماعية بالمجال المغربي الآليات والتدبير وإشكالية التهيئة" منشورات كلية اللغات والفنون والعلوم الإنسانية، القطب الجامعي، آيت ملول، جامعة ابن زهر- أكادير، المغرب
- ❖ العود يوسف، لكرد أحمد، (2018)، "الموارد المائية بدكالة: الندرة والتكيف وأشكال الاستغلال البشري - نموذج حوض واد أمطل"، التغيرات المناخية في المناطق الجافة وشبه الجافة: تحديات الحكامة واستراتيجية التكيف والتخفيف، أعمال المؤتمر الأول أيام 25 و26 أكتوبر 2016، كلميم، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر أكادير، المغرب.
- ❖ العود يوسف، لكرد أحمد، (2019) " السقي بالآبار بالجزء الجنوبي الشرقي لذكالة"، قضايا جغرافية في تدبير الموارد وإعادة تشكيل المجال"، أعمال الأيام الدراسية الثالثة المنظمة من طرف الطلبة الباحثين بالكوين في الدكتوراه: المجالات الهشة بالمغرب: الديناميات المحلية، البيئة وتدبير التراب، يومي 4 و5 ماي 2018، الجديدة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة شعيب الدكالي، المغرب.

آفاق التدبير المستدام لمياه الري بالقطاع المسقي لدكالة، حالة الدائرة السقوية لبولعوان

Prospects for sustainable management of irrigation water in the irrigated sector of Doukkala, the case of the irrigated circuit of Boulaouane

عبد الرزاق امعيز¹، عبد المجيد السامي²، أسماء بوعوينات³

Abderrazzak MAIZ¹, Abdelmajid ESSAMI² Asmae BOUAOUINATE³

¹ جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، المغرب، abdrazak.maiz92@gmail.com

² جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، المغرب، abdelessami@yahoo.com

³ جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، المغرب، a.bouaouinate@gmail.com

Abstract:

This article aims to shed light on the national strategies for managing irrigation water in the irrigated area of Doukkala, which is one of the fields equipped with two types of irrigation, namely submersible irrigation and sprinkler irrigation, which were launched for irrigation. The irrigated department of Boulaouane State in 1969. And because this type of irrigation did not meet the desired aspirations, it will take place in this country. It is a semi-arid region with limited water resources, especially the water area and the general area is decreasing year by year due to the frequency of seasons and their impact on the Imfout Dam on the Oum Er Rabiaa River. It is the main financier of the irrigation canals in Doukkala.

Keywords: sustainable management; irrigation water; irrigated secto.

ملخص

يهدف هذا المقال الإحاطة ببعض البرامج والمخططات التي تھجها المغرب لحماية وتديبر الموارد المائية الموجة للري بالقطاعات المسقية، في ظل وضعية مناخية تكشف عن تردد موجات من الجفاف، وتساهم في تراجع حقينة السدود مما يعكس على الحصص المائية الموجة للري. وفي هذا الصدد تعد الدائرة السقوية لبولعوان المنتمية للقطاع المسقي لدكالة أبرز مثال على ذلك، كونهما احتضنت تجربتين مختلفتين لتديبر مياه السقي، جاءت الأولى حين تم اعتمادها كأول مجال للسقي بالرش على الصعيد الوطني، والذي جاء كبديل استراتيجي للسقي بالغمر السائد بباقي دوائر القطاع المسقي بدكالة. ووصولاً عند التجربة الأخيرة المرتكزة على تبني نظام الري الموضوعي كأسلوب للتديبر المستدام لمياه السقي بهذا المجال.

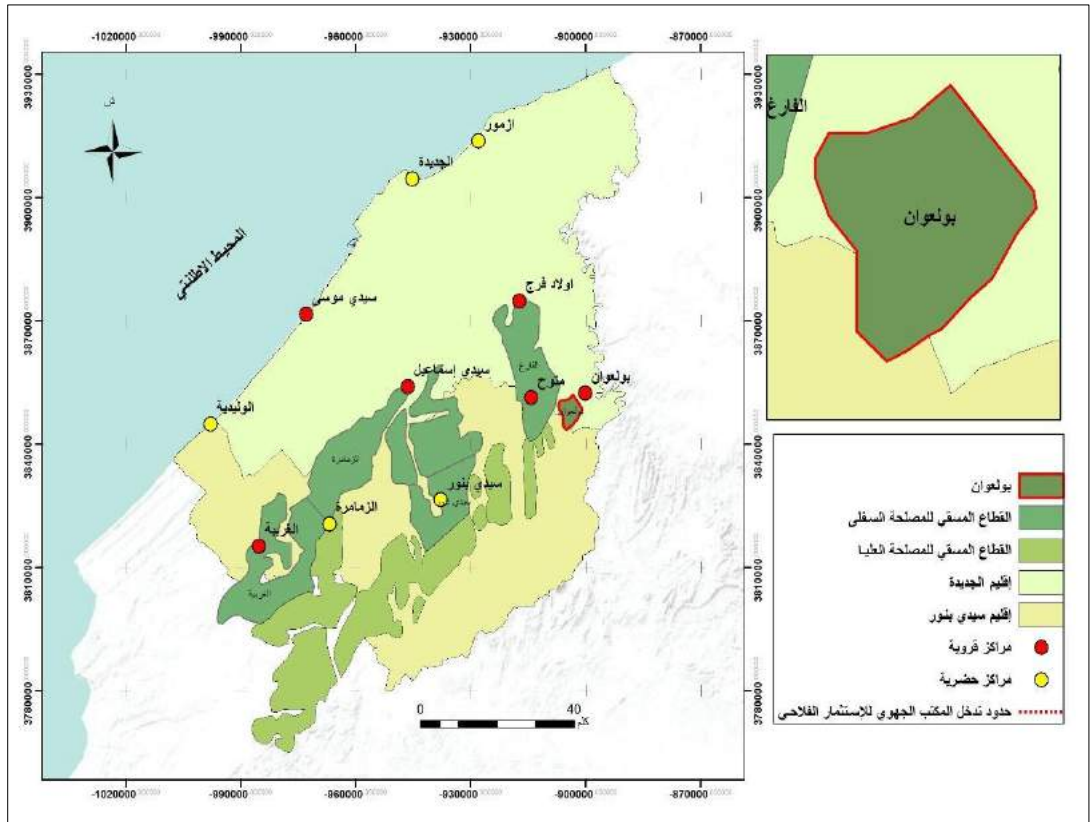
الكلمات المفاتيح: التدبير المستدام؛ مياه الري؛ القطاع المسقي.



مقدمة

يعتبر القطاع الفلاحي من أكبر المستهلكين للموارد المائية على الصعيد الوطني، وخاصة مجالات السقي الكبير التي تخصص لها حصص مائية تصل إليها من أكبر السدود عبر مجموعة من القنوات. وتنتمي الدائرة السقوية لبولعوان للقطاع المسقي للمصلحة¹ السفلى بدكالة الممتد على مساحة تقدر ب 10000 هكتار، (KHAYATI, 2002, p 15) (خريطة رقم 1)، وتعد هذه الدائرة بمثابة حقل تجريبي في ميدان الاقتصاد والتدبير الكمي للماء، وتخفيض تكلفته المالية والرفع من المردودية، فقد تم تخصيصها لتقييم مزايا تقنية السقي بالرش منذ سنة 1970، كما كان لها السبق في تبنى نظام الري الموضعي قبل تعميمها على باقي القطاع المسقي لدكالة ابتداء من سنة 2010.

خريطة رقم 1: توطين مجال الدراسة



المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لدكالة، بتصرف.

¹ يتم استخدام هذه الصفة من طرف المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بدكالة للتمييز بين المجالين المكونين للقطاع المسقي لدكالة (أنظر خريطة رقم 1).

ولأن المجال المسقي عموما يعيش على وقع تكثيف فلاحى أدى إلى ارتفاع الطلب على الماء، فقد كان من اللازم تبني رؤى واستراتيجيات جديدة لتدبير مياه السقي، وتميز في هذا الصدد بين تقنيتين من السقي مختلفتين زمنيا وتقنيا، وهما نظام السقي بالرش ونظام الري الموضعي، الذان تم اعتمادهما من أجل توفير مياه السقي من جهة، والحفاظ عليها من الهدر من جهة ثانية. وانطلاقا من هذا المدخل تأتي دراستنا لتطرح التساؤل الآتي:

➤ إلى أي حد ساهمت الاستراتيجية الوطنية لتدبير مياه الري في تجاوز إكراه هدر المياه المخصصة للسقي بالدائرة السقوية لبولعوان؟

وقد تفرعت عن هذا السؤال المركزي مجموعة من الأسئلة الفرعية، يمكن بسطها على الشكل الآتي:

✓ ما هي مرتكزات الاستراتيجية الوطنية لتدبير مياه الري بدائرة بولعوان السقوية؟

✓ ماهي العوامل المساعدة على التوجه نحو الري الموضعي بالدائرة السقوية لبولعوان؟

✓ ما هي الإكراهات والتحديات المرتبطة بالري الموضعي ومحاولات التغلب عليها؟

ولاختبار الإشكالية العامة لهذه الدراسة فقد انطلقنا من فرضيتين أساسيتين تتحكمان في عملية التدبير المستدام لمياه الري بالمجال المدروس على النحو الآتي:

✓ يمكن تفسير التوجه نحو أساليب جديدة للري بدكالة بعدم كفاءة نظام السقي بالغمر المعتمد في بداية الإعداد الهيدرولوجي لدكالة في تدبير مياه السقي، بمجال يتميز بقلّة موارد المائية التي يتم تغطية الطلب عليها انطلاقا من مصدر خارجي، يتمثل في نهر أم الربيع الذي يشكل حدوده الشمالية مع هضاب الشاوية.

✓ ربما يرتبط اختيار الدائرة السقوية لبولعوان لاحتضان تجربتين لتدبير مياه الري بالظروف المناخية الصعبة التي تتخبط فيها البلاد من حين لآخر، وخاصة إكراه الجفاف الذي ينعكس سلبا على الحصص المائية الموجهة للسقي الكبير.

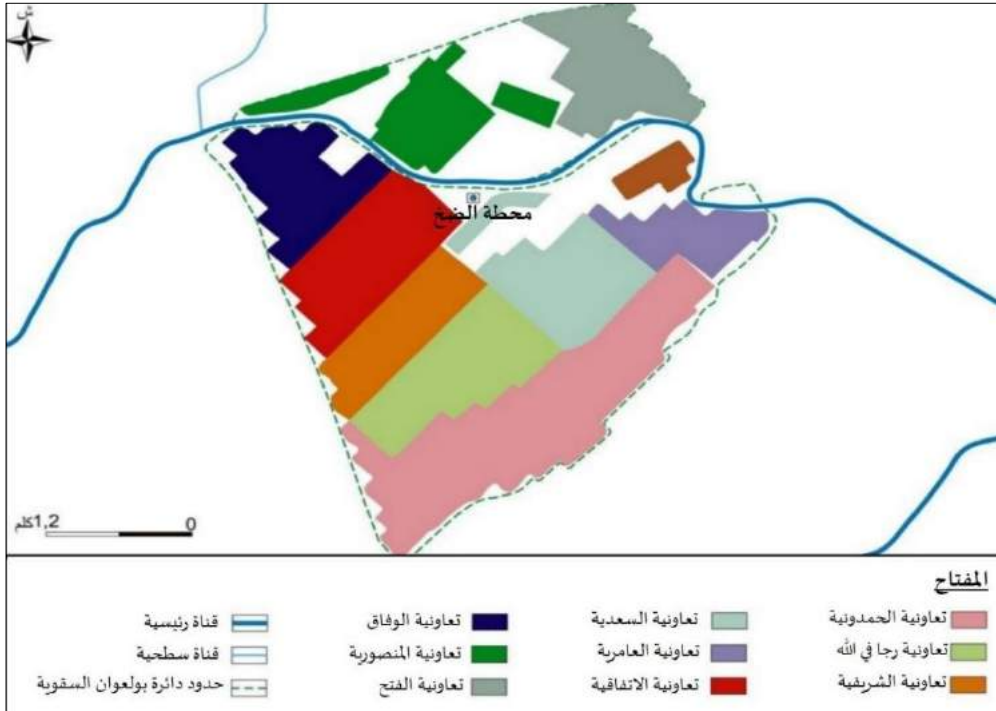
كما سنعمد في ذلك على إطار منهجي يركز على شق نظري قائم على الدراسة البيبليوغرافية حول موضوع ومجال الدراسة، ومعززا بزيارات ميدانية، حيث أجرينا خلالها مقابلة مع رئيس ملحقة المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي ببولعوان، كما قمنا بإجراء مقابلات مع 15 فلاحا ممن يعتمدون على أساليب سقوية تجمع بين نظام الرش والسقي الموضعي.

I. بواذر الاستراتيجية الوطنية لتدبير مياه السقي بدائرة بولعوان السقوية

1. فتح نظام السقي بالرش بهدف تدبير المياه المخصصة للسقي بدائرة بولعوان

ظلت مسألة تدبير الموارد المائية داخل القطاعات المسقية بالمغرب هاجسا يؤرق كاهل الدولة، في ظل تحولات مناخية وديموغرافية تكشف عن خصائص مائي ستعيش على وقعه البلاد في المستقبل، سيما وأن معظم القطاعات المسقية بالمغرب بعد الاستقلال كانت مجهزة بنظام السقي بالغمر¹، والذي يعد أسلوبا سقويا يساهم في هدر هذا المورد الحيوي. وفي هذا السياق جاء تجهيز الدائرة السقوية لبولعوان بنمط السقي بالرش المختلف عما هو سائد بباقي القطاع المسقي لدكالة، والتي دامت أشغال تهيئتها حوالي 4 سنوات تقريبا في الفترة الممتدة من 1965 إلى 1969، عبر توزيع أراضي تم استرجاعها من العمرين الفرنسيين فيما كان يعرف بالاستعمار الخاص على 220 مستفيدا بنصيب 5 هكتارات لكل فلاح، وتم تنظيم هؤلاء الفلاحين في إطار 10 تعاونيات فلاحية (المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لدكالة، 2020). (شكل رقم 1).

شكل رقم 1: رسم توضيحي للتعاونيات الفلاحية بالدائرة السقوية لبولعوان

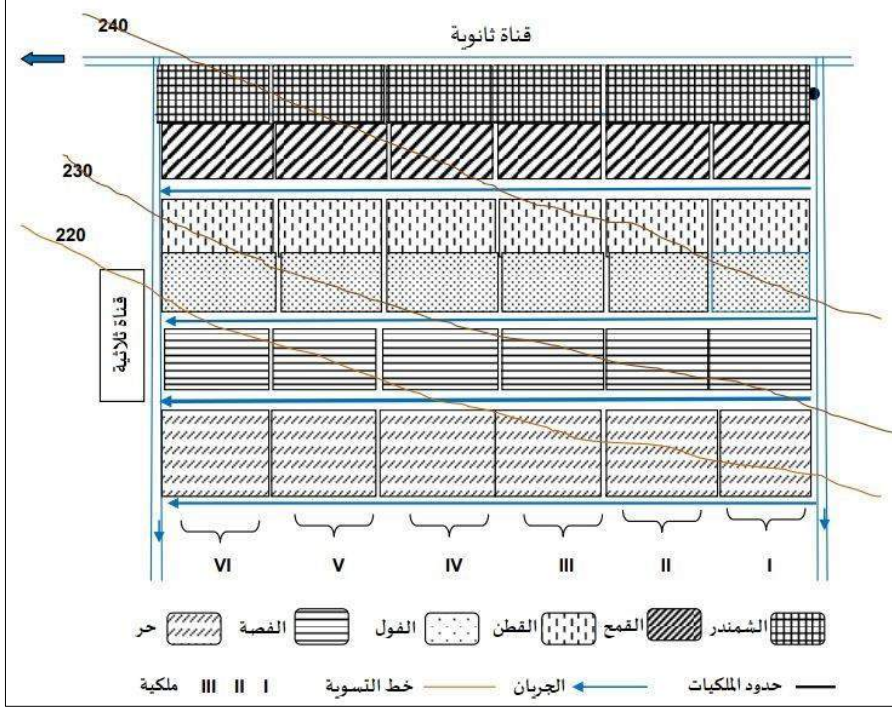


المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لدكالة، بتصرف

¹ يعتمد هذا النظام على غمر (إغراق) القطعة الزراعية بالمياه القادمة من الأنهار أو السواقي، لتتجه على شكل طبقة سطحية تروي التربة التي تمر عبرها، ومن عيونها أنها تؤدي إلى ضياع نسبة كبيرة من الماء الذي لا يستفيد منه النبات.

تندرج هذه الدائرة السقوية ضمن ما يسمى بالإصلاح الزراعي، وتعتبر أول مجال سقوي مجهز بتقنية السقي بالرش على المستوى الوطني باستعمال الحبكة "ب" (شكل رقم 1).

شكل رقم 1: رسم توضيحي لشكل الحبكة "ب"



المصدر: محمد كربوط، 2002، ص 3-4

شرع في تزويد هذا المجال بمياه السقي منذ مطلع سنة 1970 انطلاقا من النفق المزود للمصلحة السفلى بالمياه، والقادم من سد إيمفوت² الذي يقع في سافلة سد المسيرة على نهر أم الربيع، بطول يصل إلى 16.7 كلم وقطر تغطيته الداخلي 5.3 متر وصبيب 36 متر مكعب في الثانية (امعيز، 2018، ص 50)، والذي تتفرع عنه قناة رئيسية مكشوفة وغير مبطلة لتحويل المياه طولها 111 كلم، تسمى القناة الرئيسية للمصلحة السفلى، أو قناة دكالة بصبيب يصل إلى 30 متر في الثانية (رابطة الدين، 1987، ص 774).

¹ وهي عبارة عن أشرطة طولية موازية للقنوات الثانوية، يعادل عددها عدد المزرعات المقررة في خطة التناوب، وتشرف قناة رباعية على كل شريط، هذه الحبكة تمكن من توفير الموارد المائية ومن تسهيل العناية بالأرض وحماية المزرعات.

² امتدت فترة إنجازها من 1939م إلى 1946م ليكون بذلك ثالث سد على نهر أم الربيع بعد سد سيدي سعيد معاشو سنة 1929 وقصبة تادلة سنة 1933، وقد كان يعتبر أول خزان كبير للمياه قبل بناء سد بين الويدان سنة 1952. وكان الهدف منه آنذاك هو إنتاج الطاقة الكهربائية لتزويد مدينة الدار البيضاء في أوج توسعها الصناعي.

تنحرف المياه من القناة الرئيسية نحو مجال الدراسة عبر "مأخذ المياه" على مستوى النقطة 12 من هذه القناة ليتم تصريفها عبر مأخذ المشارات الفلاحية بعد مرورها من "محطة الضخ"، بواسطة شبكة من القنوات المتفرعة إلى 4 فروع كل منها موزع بدوره إلى قنوات رابطة مختلفة، تسهر على توزيع المياه على 5 مناطق تضم مجموعة من تعاونيات الإصلاح الزراعي على نطاق واسع يمتد على طول 32.5 كلم (المختاري، ص22).

صورة رقم 1: القناة الرئيسية لتوزيع المياه على مستوى دوار السانية



المصدر: التقاط بتاريخ 13.04.2018

وقد شكل إدخال تقنية السقي بالرش بالدوائر السقوية لبولعوان بالمقارنة مع الري بالغمر الذي كان سائدا داخل الدوائر السقوية القديمة بدكالة نموذجا رائعا في بداية سبعينات القرن الماضي، حيث أبان هذا الأسلوب من السقي عن اقتصاد حوالي 30% من المياه المخصصة للسقي، وساهم في خفض التكلفة وتحقيق مردودية مرتفعة داخل القطاعات المسقية (GUEMIMI, 2004 , P : 55)، لكن وعلى الرغم من النتائج التي حققها هذا النظام إذا ما قورن بالسقي بالغمر، فإن نتائج التشخيص الأولي المعتمد من طرف المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي (2020)، كشفت عن مجموعة من العيوب التي شابته هذه التقنية، ويمكن التمييز في المشاكل المطروحة أمام هذا النمط السقوي بين عاملين أساسيين وهما:

– العامل الأول: يرتبط هذا العامل بشبكة صرف وتوزيع المياه، ذلك أن القناة الرئيسية غير مغطاة وغير مبلطة مما يفسح المجال على مصراعيه أمام تبخر وتسرب كميات كبيرة من المياه، إضافة إلى تآكل جوانبها وترسب الأوحال في قنوات التوزيع وهو ما يتسبب في ضعف صبيبها وكفاءتها.

- العامل الثاني: يتمثل في كون تقنية الرش المعتمدة في مجال الدراسة سيطرِح إشكالية كبيرة داخل الاستغلاليات الزراعية والمرتبطة أساسا بالمعدات المخصصة لعملية السقي، والتي تتصف بكونها تشتغل في إطار تشاركي بين جميع الفلاحين، كما هو الشأن بالنسبة لمعدات الضبط والصبيب والعدادات ومتحكّمات الضغط وأنابيب الرش التي تعرضت للتلف والتآكل (صورة رقم 2)، في غياب عدادات فردية لضبط كميات المياه المستهلكة من طرف كل فلاح، كل هذا أدى إلى استهلاك مفرط للمياه وضياع كميات كبيرة منها، ما تسبب في ارتفاع مديونية الفلاح.

صورة رقم 2: تلف معدات السقي بالرش



المصدر: التقاط شخصي بتاريخ 13.04.2018

2 . تحديات مستقبلية فرضت ضرورة التفكير في استراتيجيات أكثر نجاعة للتدبير المستدام لمياه الري

نهج المغرب سياسة الإعداد الهيدروفلاحي كخيار استراتيجي لتنمية وتطوير الأرياف المغربية، وهو الهدف الرئيسي الذي تمخض عن مجموعة من العوامل والظروف، يأتي في طليعتها سلبيات الظروف الطبيعية وبنية الهياكل القروية التقليدية وسرعة النمو الديمغرافي، إلى جانب طبيعة الاختيارات الاقتصادية التي تبناها الاستعمار قبل 1956 والدولة في فترة ما بعد الاستقلال، كلها عوامل أثرت بشكل مباشر على السياسة الفلاحية المتبعة في المغرب (الدكاري، 1998، ص، 12).

يعتمد القطاع المسقي لدكالة في موارده المائية المخصصة للسقي على مصدر خارجي يتمثل في نهر أم الربيع، الذي ينبع من الأطلس المتوسط المتلوي ويتغذى في اتجاهه نحو المصب بالمحيط الأطلنطي عبر مجموعة من الروافد المختلفة التمويل المائي (ELGHARBAOUI, 1987, p: 40)، وذلك راجع لعاملين أساسيين الأول مرتبط بقلة التساقطات المطرية وعدم انتظامها الزمني، والثاني له علاقة بضعف الموارد المائية المحلية. فداخل هذا

المنبسط الفسيح والممتد تكاد تنعدم المجاري المائية السطحية، باستثناء بعض المسيلات الموسمية القادمة من كتلة الرحامنة شرقا.

بخصوص المياه الجوفية بالمنطقة فهي تتميز بوجود طبقات استراتيجافية غنية بالماء، يصل عمقها إلى أكثر من 60 متر في المناطق الداخلية لدكالة، ويتناقص هذا العمق كلما اتجهنا نحو الساحل، حيث تسجل أعماق تتراوح ما بين 5 و18 متر، وتبقى الفترات المطيرة من الزمن الرابع أهم عنصر ساهم في تكوين هذه الفرشات (EL ACHHEB, 1993, p 171). وتنطلق هذه الفرشة من كتلة الرحامنة المتاخمة لسهل دكالة من جهة الشرق بمساحة تقدر ب 3500 كلم مربع (الحافظ، 2015، ص: 173)، غير أن الضغط المفرط على هذه المياه أدى إلى ملوحتها وتلوثها بالنترات الناتج عن الاستعمال غير الواعي للأسمدة في الزراعة، حيث بلغت نسبة النترات مستويات قياسية بمنطقة الغربية قدر ب 65 ملغ/ لتر سنة 2003 (وكالة الحوض المائي لأم الربيع، 2012، ص: 59).

شكل دخول برنامج الإعداد الهيدرولوجي وما واكبه من تجهيز لجزء من الأراضي الدكالية وربطها بقنوات السقي بداية عهد جديد في القطاع الفلاحي، حيث تم تحطيم إكراه قلة الموارد المائية، وباتت هذه المجالات المجهزة تعيش على وقع دينامية متسارعة، تتمثل في تكثيف الإنتاج الفلاحي سواء كان مرتبطا بالأنشطة الزراعية أو بتربية الماشية (امعيز 2018، ص: 72).

نتيجة لهذا التكثيف الزراعي صارت الموارد المائية الموجهة للسقي بالقطاع المسقي لدكالة، الذي توجد ضمنه الدائرة السقوية لبولعوان تعيش على وقع استغلال مفرط، أفرز تنافسية قطاعية على هذا المورد الحيوي بهذا المجال على وجه الخصوص، وداخل الحوض النهري لأم الربيع بشكل عام، هذا الأخير تقدر الواردات المائية التي يستقبلها ب 3680 مليون متر مكعب في السنة. وتتراوح ما بين 8300 مليون متر مكعب كأقصى معدل و1300 متر مكعب كأدنى معدل، ويبقى الاختلاف البيسنوي لنهر أم الربيع ضعيفا مقارنة مع باقي الوديان المغربية (Conseil supérieur de l'eau 6^{ème} session, 1992, P 20). ومتوسط حجم احتياطه المائي ب 5100 مليون متر مكعب في السنة (وكالة الحوض المائي لأم الربيع، 2012، ص 59)، ويغطي الحاجيات المائية لنوعين من الاستهلاك، الأول يرتبط بالماء الشروب حيث يزود كلا من أقطاب الدار البيضاء وسطات وبرشيد ثم مراكش، وهي مجالات حضرية تتميز بثقلها الديموغرافي. أما الثاني فمخصص للمدارات المسقية لكل من تساوت وبني موسى وبني عمير والحوز ودكالة، هذه الأخيرة يقدر القسط المائي الموجه نحو القطاع المسقي بها ب 850 مليون متر مكعب بالنسبة لسنة عادية، غير أن هذه الحصص تعرف تدبذبا من

سنة لأخرى تبعا لتقلبات الظروف المناخية وتردد سنوات الجفاف، ما ينعكس على الحصة الموجهة للمجال الفلاحي. (Ministère de l'agriculture et de la pêche maritime, 2011, p2).

علاوة على محدودية الموارد المائية فإنها تتعرض لعدة إكراهات من ضمنها التلوث والاستغلال العشوائي لمياه قنوات السقي في الأغراض المنزلية، وهو إكراه فرضته السلوكات الطائشة للسكان المحلية في التعامل مع هذه المنشآت السقوية، من قبيل سرقة المياه من السواقي من أجل سقي بعض الاستغلاليات في المجالات البورية المجاورة، وكذلك من أجل التزود بالماء الشروب وغسيل الثياب والأفرشة المنزلية، ورمي النفايات المنزلية الصلبة بمحاذاتها، (صورتان رقم 3 و4).

صورة رقم 3:

سرقة الماء انطلاقا من القناة الرئيسية



صورة رقم 4:

استغلال السواقي في غسل الأغطية المنزلية



المصدر: التقاط شخصي بتاريخ 13.04.2018

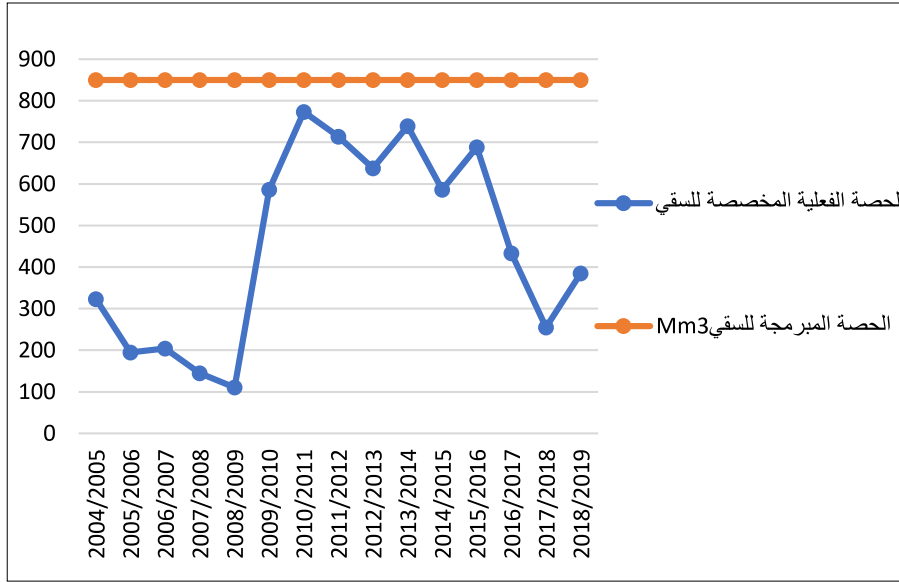
II. إعادة تأهيل الدائرة السقوية لبولعوان عبر التوجه نحو الري الموضوعي

1. ساهمت عوامل عديدة في التحول نحو الري الموضوعي بدكالة ودائرة بولعوان السقوية

ساهمت مجموعة من العوامل في التوجه نحو استبدال نمط الري المعتمد بالقطاع المسقي لدكالة، ويأتي في مقدمتها الأساليب المعتمدة في السقي والتي تصنف إلى نوعين أساسيين وهما السقي بالغمر والسقي بالرش، وكلا النموذجان أبانا عن استنزاف مفرط للموارد المائية التي تعيش على وقع المحدودية وتأثير التغيرات المناخية، هذه الأخيرة زادت حدة تأثيرها في السنين الأخيرة على حجم المياه المعبأة بسد المسيرة، الذي يعد الممول الوحيد للقطاع المسقي بدكالة.

1-1 تذبذب في حجم الحصة المائية المخصصة للسقي بدكالة

يمول سد المسيرة الدوائر السقوية المعدة للسقي الكبير بالمياه من ضمنها القطاع المسقي لدكالة، بحصة إجمالية تقدر ب 850 مليون متر مكعب في السنة، مقسمة ما بين 500 مليون متر مكعب مخصصة لري القطاع المسقي للمصلحة السفلى، و350 مليون متر مكعب لري القطاع المسقي للمصلحة العليا.
مبيان رقم 1: تطور الحصة الفعلية المخصصة للسقي بالمقارنة مع الحصة المبرمجة



المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لدكالة، 2020.

انطلاقاً من معطيات المبيان رقم 1 يتضح أن الحصة المائية المبرمجة للسقي بالقطاع المسقي لدكالة لا تحافظ على استقرارها من سنة إلى أخرى، ويمكن تفسير هذه الوضعية بعدم الاستقرار الحاصل في معدل التساقطات المطرية على الصعيد الوطني، مما يؤدي إلى تراجع منسوب مياه قنوات السقي الرئيسية، وخاصة في الفترات التي تتسم بضعف التساقطات، وفي أحيان أخرى يتم قطع الماء عنها بشكل تام في مواسم الجفاف الحاد كما هو الحال بالنسبة للموسم الفلاحي الحالي 2022/2021 (صورة رقم 5).

صورة رقم 5: انقطاع الماء عن قنوات السقي بدكالة بسبب تداعيات الجفاف



المصدر: التقاط شخصي بتاريخ 12.02.2022

2 . مشروع التحول من نظام السقي بالرش إلى السقي الموضعي بدائرة بولعوان

ساعدت مجموعة من العوامل في اختيار دائرة بولعوان السقوية لاحتضان أول تجربة على صعيد القطاع المسقي لدكالة، وتتمثل في تحويل الاستغاليات الزراعية من نمط السقي بالرش إلى السقي الموضعي، ولعل من أبرز هذه العوامل تواجدها في عالية القطاع المسقي لدكالة بالقرب من قناة السقي الرئيسية، وكذلك وجود بنية عقارية متجانسة من 5 هكتارات ينتظم أصحابها في تعاونيات فلاحية، بالإضافة إلى وجود فرشاة مائية باطنية يمكن اللجوء إليها في حالة السقي التكميلي. وبلغت التكلفة الاجمالية للمشروع حوالي 40 مليون درهم موزعة على الشكل الآتي: (المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي، 2020):

– 8 ملايين للتجهيز الخارجي: ويتضمن تكثيف وتقوية شبكة الري وإنشاء محطات كبيرة للتصفية الرئيسية وتقوية محطة الضخ.

– 32 مليون درهم للتجهيز الداخلي: ويقصد به تجهيز الضيعة الفلاحية ويتعلق الأمر بكل معدات الاستغلال الفلاحي من أنابيب بلاستيكية وصمامات، وتعويض المرباط السقوية المتدهورة بمآخذ فردية مجهزة بعدادات المياه وأجهزة تحكم وآليات التصفية.

يعد هذا المشروع من أهم الأوراش العمومية المبرجة في إطار مخطط المغرب الأخضر في دعامة الأولى الخاصة بالفلاحة العصرية لاقتصاد مياه الري. واحتضنت الدائرة السقوية لبولعوان التجارب الأولية لعملية الانتقال الجماعي للأراضي من نظام السقي بالرش إلى السقي بالتنقيط ابتداء من سنة 2010، بهدف تتبع التجربة الأولية لهذه التقنية وتقييم مزاياها، حتى يتم توسيعها في باقي الدوائر السقوية لدكالة (شكل رقم 3).

صورة رقم 6: مشروع توسيع المساحات المسقية بالتقطير ببولعوان



المصدر: التقاط شخصي بتاريخ 13.04.2018

إذا كان مشروع الري الموضوعي يروم في هدفه الأسمى حماية المياه الموجهة للسقي من الهدر وضمان استدامتها بهذه المجالات الحيوية، فإنه لم يقتصر فقط على الفلاحين الذين يتزودون بحصص مائية مداومة من قنوات السقي، بل شمل أيضا الاستغلاليات الزراعية التي تعتمد في حاجياتها المائية على مياه السديمة الجوفية. فعلى الرغم من أن مجال الدراسة خصوصا والقطاع المسقي لدكالة عموما مجهز هيديروفلاحيا، إلا أن قسما كبيرا من الفلاحين يلجأ إلى السقي عن طريق ضخ المياه الجوفية، ومع التراجع الكبير الذي عرفته الحصص المائية المخصصة لهذه الاغراض مطلع تسعينات القرن الماضي، نتيجة الجفاف المتواصل لمدة 4 سنوات 1991-1995 سيعيش قطاع دكالة المسقي على وقع خصاص مائي كبير، ساهم في تقليص وتقنين التزود بمياه السقي مما أدى إلى تراجع المساحات المزروعة. وفي هذا الصدد، رخصت الإدارة المسؤولة وشجعت على استغلال المياه الباطنية لري بعض المزروعات في إطار ما يعرف بالري التكميلي، هذا القرار ترجم فورا بتعدد الآبار الفردية التي أصبحت تستعمل في تعويض مياه السد. (خياطي، 1999، ص 123).

وبخصوص أشكال استعمال هذه الآبار والتقنيات المتعددة في الضخ، فقد رصدنا من خلال الدراسة الميدانية أن 69% من الفلاحين المستجوبين يقومون بالسقي باستعمال القنوات والآبار في الآن نفسه. ومن جهة أخرى فقد كان القطاع المسقي لدكالة الذي يدخل ضمنه المجال المدروس يقوم بالعمل وفق إطار تعاقد مع معمل السكر بسيدي بنور والزامرة سابقا، من خلال تخصيص الفلاح جزء من استغلاليته لزراعة الشمنندر السكري وفي مقابل ذلك يقدم هذا الأخير دعما على شكل بذور وأسمدة ومواد مضادة للطفيليات، وعند حصاد

المنتوج وبيعه للمعمل يقتطع هذا الأخير جميع الديون المترتبة على الفلاح بما فيها المتعلقة بمياه السقي المستهلكة لصالح المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي. وبما أن معظم الفلاحين الذين أنجزنا المقابلات معهم أكدوا لنا أنهم قللوا من المساحة المزروعة بهذا الصنف، بالنظر إلى ضعف مداخيله وكذلك متطلباته الكثيرة، فإن نصيبهم من مياه القنوات قد عرف نوعا من التفرغ، وبالتالي فتح الباب على مصراعيه لاستغلال مكثف للمياه الجوفية. تعتبر الخضراوات والبقول من أكثر المزروعات التي يتم سقيها بواسطة الري التكميلي عن طريق الضخ، الذي يتم بالاعتماد على قنينات الغاز من الحجم الكبير (صورة رقم 8)، حيث إنتاج أصناف متنوعة من الخضراوات والبقول طوال الموسم الزراعي مقسمة وفق إطار تناوبي، الأول يضم البطاطس واللفت والجلبان والقرنبيط، والثاني صيفي متمثل في البطيخ والطماطم والبطاطس الصيفية.

صورة رقم 8:

نموذج لضخ المياه الجوفية ببولعوان



صورة رقم 7:

سقي البطاطس بتقنية الري الموضعي ببولعوان



المصدر: التقاط شخصي بتاريخ 13.04.2018

III. خصائص الري الموضعي ومحاولات التغلب على المعوقات التقنية

1. امتيازات عديدة لنمط الري الموضعي

يعتبر نظام الري الموضعي من التقنيات الحديثة التي تسعى إلى الاقتصاد في مياه السقي، وهي تهدف إلى توزيع المياه بالقرب من الجذور بكميات قليلة وبصفة مركزة، تمكن من تزويد النباتات بالحاجيات اليومية من المياه دون إسراف كبير لهذا المورد الطبيعي (مومن، 2012، ص14)، كما أنها تحول دون تبخر الماء بخلاف باقي التقنيات المعتمدة بالمنطقة (الغمر والرش).

الجدول رقم 1: نسبة استفادة النباتات من الماء حسب تقنية السقي

تقنية السقي	كمية الماء التي تستفيد منها النبتة ب %	كمية الماء التي تضيع ولا تستفيد منها النبتة ب %
السقي بالغمر	50-80	30-50
السقي بالرش	70-80	20-30
السقي الموضوعي	95-85	5-15

المصدر : مومن 2012

انطلاقا من معطيات الجدول رقم 1 نلاحظ أن نسبة الماء الذي تستفيد منه النبتة عند اعتماد الري الموضوعي تتراوح ما بين 85% و95%، بينما تتراوح نسبة الماء الذي يضيع ولا تستفيد منه النبتة ما بين 5% و15%، وهي نسبة توضح وبالملموس أن هذه التقنية تساعد على الاقتصاد الكمي للموارد المائية واستدامتها إذا ما قورنت بالسقي بالرش، الذي كان معتمدا بالدائرة السقوية لبولعوان، حيث تتراوح نسبة الماء الذي تستفيد منه النبتة بواسطة هذا الأسلوب من السقي ما بين 80% و70%، ونسبة الماء الذي يضيع ولا تستفيد منه النبتة تتأرجح ما بين 30% و20%. وستعطي تقنية الري الموضوعي نتائج أكثر أهمية عند تعميمها على باقي القطاع المسقي لدكالة، الذي يحتكر قسمه الأكبر نظام السقي بالغمر الميزر للموارد المائية، حيث تتراوح نسبة استفادة النبتة من الماء عن طريق هذا النوع من السقي ما بين 80% و50%، كما تضيع كميات كبيرة منها دون أن تستفيد منه النبتة بنسبة تصل إلى 50% و30%.

2. واكب إدخال تقنية الري الموضوعي ظهور مجموعة من الانعكاسات السوسيواقتصادية

لقد كان لإدخال الري الموضوعي للمجال الجغرافي لدكالة نتائج جد هامة، تمثلت أساسا في تقلص الزراعات التي كانت تعتمد على التساقطات المطرية وإدخال مزروعات تعتمد على السقي العصري، مما ساهم في كثافة الإنتاج وارتفاع المردودية، وبذلك أصبحت دكالة تحتل مكانة هامة في النسيج الاقتصادي الوطني، وداخل المجال الجغرافي للدائرة السقوية لبولعوان تجسدت نتائج مشروع الري الموضوعي في عدة أشكال من أبرزها طريقة استعمال التربة، فقد أصبح المشهد الزراعي منظما وفق دورة زراعية، من شأنها الحفاظ على العناصر المخصصة للتربة، وكذلك تحسن مستوى الإنتاجية الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بمردودية المحاصيل داخل الاستغلاليات الزراعية، والتي تكون في أحسن الأحوال عندما تتوفر مجموعة من الشروط على غرار الأسمدة والمكينة، بالإضافة إلى المدخلات التقنية المتمثلة في تقنية الري الموضوعي.

3. الإكراهات المرتبطة بالري الموضوعي ومحاولات التغلب عليها

على الرغم من الامتيازات التي أبانت عنها تقنية الري الموضعي، وخاصة على مستوى الهدف الأسمى المتوخى منه والمرتبط أساسا بالاقتصاد الكمي في الموارد المائية، إلى جانب تحسن مردودية الإنتاج الزراعي، فقد رصدنا في إطار الدراسة الميدانية بعض الإكراهات التي رافقت هذا التوجه الجديد في نمط السقي بالدائرة السقوية لبولعوان يمكننا تصنيفها إلى نوعين أساسيين على الشكل كالاتي:

3-1 الإكراهات التقنية لنظام الري الموضعي

من أبرز الإكراهات التي واجهت الفلاحين عند توجههم نحو الري الموضعي، ذلك المرتبط بعملية التجهيز الداخلي للاستغاليات بأنابيب الري ومستلزماتها المكلفة، والتي تصل في المتوسط ل 30.000 درهم للهكتار، ذلك أن هذه الأنابيب يتم تجديدها كل خمس سنوات، كما أن هذه التقنية تطرح عدة مشاكل أثناء تغيير المزروعات، حيث تفرض هذه العملية إزالة التجهيزات الداخلية وإعادة استعمالها مرة أخرى مما يعرضها للتلف.

ونتيجة لاعتماد بعض الفلاحين على الطاقة الكهربائية في ضخ المياه فإنه يطرح أمامهم مشكل مرتبط بارتفاع التكلفة والتي تقدر بحوالي 12 درهم لكل ساعة من السقي، كما أن عملية تسديد فاتورة الكهرباء تتم بشكل شهري أي أنها تتم قبل بيع المحصول، مما يطرح صعوبات أمام الفلاحين على مستوى الأداء، ولتجاوز هذا الإكراه تقترح جمعية مستعملي الماء لأغراض الزراعة، استبدال الطاقة الكهربائية بالطاقة الشمسية التي من شأنها أن تساهم في خفض تكلفة مياه السقي.

3-2 الإكراهات الاجتماعية

أدى الري الموضعي إلى تقليص فرص الشغل، خصوصا على مستوى اليد العاملة الدائمة، بحيث أصبح العمل المأجور يقتصر على اليد العاملة المؤقتة، التي يتم اللجوء إليها خلال فترات جني المحاصيل. وغياب التأطير التقني المستمر للفلاحين مما يطرح أمامهم صعوبات في كيفية التعامل مع التجهيزات والمعدات المرتبطة بنمط الري الجديد، خاصة فيما يتعلق بالصيانة التي تتطلب مهارات تقنية محددة، تمكن من المحافظة على التجهيزات وضمان تدبير جيد للموارد المائية.

خاتمة

نستنتج انطلاقاً مما سبق أن تجهيز المجال المدروس هيدرولوجياً جاء في إطار سياسة وطنية تروم تديير مياه الري، عبر تخصيصها للسقي بالرش، حيث كان لها السبق على الصعيد الوطني في تبني هذه التقنية، والتي أبانت عن نتائج مرضية بالمقارنة مع تقنية الري بالغمر، مما ساهم في توسعها داخل القطاع المسقي لدكالة لتشمل الدوائر السقوية لكل من الزمامرة والغربية والمجالات التي عرفت توسعة بكل من الفارغ وسيدي إسماعيل.

يرتكز نظام السقي بالرش على تركيبة تقنية معقدة تتطلب المداومة على صيانتها باستمرار، ونظراً لعدم قدرة الفلاح على مواكبة عمليات إصلاحها المكلفة، فإنها أصبحت عاملاً مساهماً في هدر المياه بدل المحافظة عليها، في ظل اهتراء معداتها وضعف صيانتها، وهو عامل مفسر للتوجه الجديد الذي شهده نمط السقي بالدائرة المدروسة، حيث ستشهد تنزيل التجارب الأولية لتحويل السقي من الرش إلى التنقيط، والعمل على توسيع هذه التقنية فيما بعد على باقي القطاع المسقي لدكالة.

على الرغم من الامتيازات التي تتمتع بها تقنية الري الموضوعي على مستوى كفاءتها في الحفاظ على الموارد المائية واستدامتها، إلا أن أبرز إكراه يظل مطروحاً هو ذلك المرتبط بضعف إرشاد الفلاحين بكيفية التعامل مع معدات هذه التقنية، مما يفرض ضرورة مواكبتهم من أجل تصحيح تعاملهم مع المعدات من جهة، وكذلك انفتاحهم على المستجدات التي من شأنها تعزيز هذه التقنية والرفع من كفاءتها من جهة ثانية.

قائمة المراجع:

- إسماعيل خياطي، (1999)، الري العصري بدكالة بين التديير العمومي ومحاولات الاستغلال الفردي للموارد المائية، مداخلات الدورة الأولى للجامعة الربيعية لدكالة عبدة حول: عنصر المجال والإنسان، العدد الثاني، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية شعيب الدكالي بالجديدة، المغرب.
- إسماعيل خياطي، (2016)، مياه أم الربيع وتأهيل السهل الداخلي لدكالة، أعمال الملتقى 19 للجيومورفولوجيين المغاربة أيام 13 و14 و15 نونبر 2013 بالجديدة، بعنوان السهول المغربية بين الإرث الطبيعي وتأهيل المجال، تنسيق حسن العباسي وعبد اللطيف أرويجا، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 20، 2016، كلية الآداب والعلوم الانسانية بالجديدة، المغرب.
- امعيز عبد الرزاق، (2018)، الإعداد الهيدرولوجي والتحولات السوسيوإقليمية بقطاع دكالة المسقي (حالة: الدائرة السقوية لسبيدي إسماعيل)، بحث لنيل شهادة الماستر في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، المغرب.
- الحافظ إدريس، (2015)، الموارد المائية بالمغرب، الإمكانيات والتديير والتحديات. مطبعة - empreinte numériques، وجدة، المغرب.

- الذكاري عبد الرحمان، (1998)، سياسة الإعداد الهيدرولوجي بدكالة وأهم انعكاساتها الجغرافية: الدائرتان السقيتان الزمامرة والغربية نموذجا، دبلوم الدراسات العليا في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية محمد الخامس بالرباط، المغرب.
- رابطة الدين محمد، (1987)، سد إيمفوت، معلمة المغرب، الجزء الأول، العدد الرابع.
- كربوط محمد، (2002)، سياسة الاعدادات الهيدرولوجية العصرية بالمغرب، المنجزات الكبرى وحدود نجاحه، مجلة جغرافية المغرب، العدد التاسع، السلسلة الجديدة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية_ الرباط، صص3_11.
- المختاري سعاد، (2013)، التحولات الفلاحية بالدائرة السقوية بولعوان من تقنية السقي بالرش إلى تقنية السقي بالتنقيط، بحث لنيل شهادة الماستر متخصص، كلية الآداب والعلوم الإنسانية شعيب الدكالي الجديدة، المغرب.
- المملكة المغربية، (2012)، وكالة الحوض المائي لأم الربيع، مشروع المخطط التوجيهي للتهيئة المندمجة للموارد المائية لحوض أم الربيع والأحواض الساحلية الأطلسية، المغرب.
- منوغرافية المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لدكالة، (2020).
- مومن محمد، (2012)، الري الموضوعي، دليل الفلاح، منشورات وزارة الفلاحة والصيد البحري، المغرب.
- Conseil supérieur de l'eau 6ème session-Janvier 1992-, Plan directeur intègre d'aménagement des eaux des Bassins du SEBOU, BOU REGREG, OUM ERRABIA. Rabat.
- ELACHHEB.A. 1993, Etude hydrologique et hydro chimique de la plaine des Doukkala, Thèse de 3ème cycle, faculté des Sciences : Semlalia, Marrakech.
- -ELGHARBAOUI .A. 1987, La Grande Encyclopédie du Maroc, Géographie Physique et Géologie, Vol Géographie Physique, première partie.
- F.A.O, 2015, Rapport régionale sur l'eau au Maroc.
- GUEMIMI .A, 2004, Plan d'action d'économie de l'eau dans le périmètre des Doukkala, projet INCO-WADEMED, Actes des séminaires "modernisation de l'agriculture irrigué, Rabat.
- KHAYATI .SMAIL, 2002, Développement agricole et aménagement de l'espace rural dans le périmètre irrigué du Doukkala, Thèse de Doctorat d'Etat en lettres, Université Chouaib Doukkali, faculté des lettres et des sciences humaines El Jadida
- Royaume du Maroc, 2011, Ministère de l'agriculture et de la pêche maritime, Rapport d'activité Annuel de l'ORMVA des Doukkala.
- ROYOUME DU MAROC, 2011, Ministère de l'agriculture et de la pêche maritime, Rapport d'activité Annuel de l'ORMVA des Doukkala.

دينامية زراعة الدفيئات وسياقات النشأة والنطور وعوامل التراجع: حالة الولجة الجنوبية لإقليم الجديدة

The dynamics of greenhouse cultivation and the contexts of its emergence and development and the factors of decline: the case of Oulja in the province of El Jadida

مراد عرابي¹، عبد الخالق غازي²

Mourad ARABI¹, Abdelkhalek GHAZI²

¹ جامعة بن طفيل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية القنيطرة، المغرب mouradarabi1983@gmail.com

² جامعة بن طفيل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية القنيطرة المغرب aghazzi@gmail.com

Abstract:

The studied area poses spatial problems that deserve the attention of the researcher in geography, one of these problems is the decline of the area of greenhouse cultivation to the point of disappearing, despite being one of the first spaces which has experienced early agricultural intensification since the protectorate period, and a concentration of the first pioneers of greenhouse cultivation, which had negative repercussions on man and space, at a time when national agriculture has received over the past two decades, great support, which is reflected in various agricultural development programs.

The study area has also been a pole of attraction for public and private investments to support agricultural intensification and the adoption of innovations in the means of production and marketing, within the framework of the various major strategies structuring the Moroccan agricultural policy since independence.

Keywords: Oulja, Attractiveness.

ملخص

يطرح المجال المدروس إشكاليات مجالية تستحق اهتمام الباحث الجغرافي، إحدى هذه الإشكاليات تتمثل في تراجع مساحة زراعة الدفيئات إلى درجة المغادرة، بالرغم من كونه أحد المجالات الريفية الأولى التي عرفت تكثيفا زراعيا مبكرا وذلك منذ فترة الحماية، وتركزا للرواد الأوائل من ممارسي زراعة الدفيئات، مما نجم عنه انعكاسات سلبية على الإنسان والمجال، هذا في الوقت الذي تتلقى فيه الفلاحة الوطنية خلال العقدين الأخيرين دعما كبيرا تعكسه مختلف برامج التنمية الفلاحية.

ولطالما شكل المجال المدروس أيضا نقطة جذب للاستثمارات العمومية والخاصة لدعم التكثيف الزراعي وتبني التجديدات في وسائل الإنتاج والتسويق، ذلك ضمن مختلف الاستراتيجيات الكبرى المهيكلة للسياسة الفلاحية المغربية منذ الاستقلال.

كلمات مفتاحية: ولجة، جاذبية.

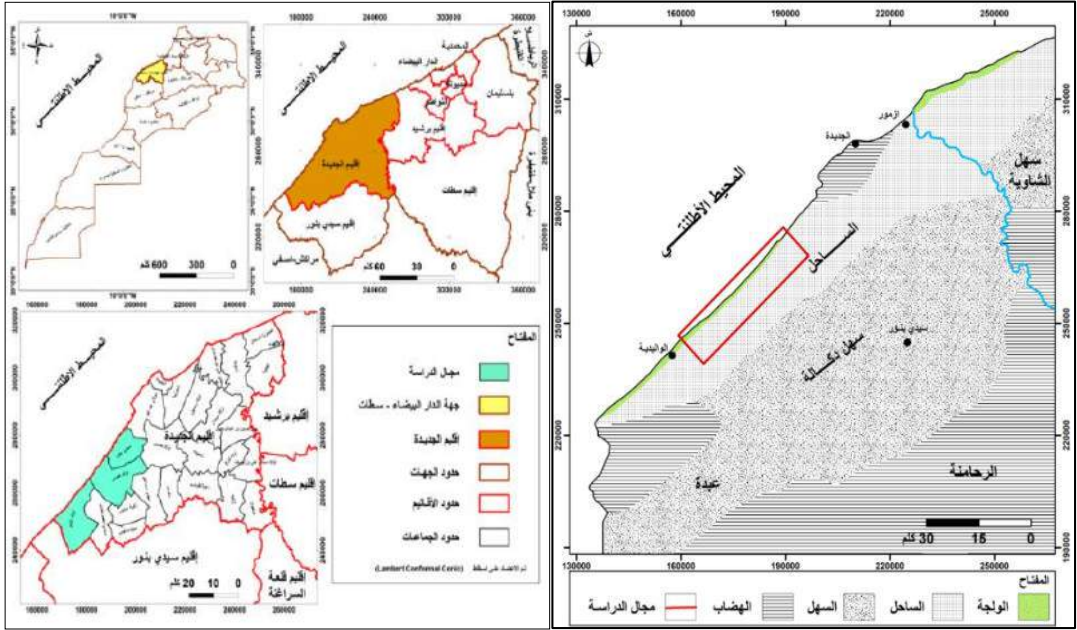
شكلت ولجة دكالة منذ سبعينيات القرن الماضي أحد المجالات الفلاحية الأكثر إنتاجا للثروة وجلبا للعملة الصعبة، ونموذجا رائدا في التكثيف الزراعي التسويقي، وأولى محطات تدشين وإرساء تجربة الزراعة المغطاة على المستوى الوطني. إلا أنه، مع بداية الألفية، بدأت تتراجع قيمتها وطاقاتها الإنتاجية وفقدت قدرتها على الاستمرار وذلك لتأثير عوامل داخلية وخارجية مرتبطة بعضها ببعض، تحتم فهمها في شموليتها وترابطاتها. تراوحت بين ارتباط المجال منذ دخول المعمر بفضاءات التسويق الخارجي، وبين تحول وتغير استراتيجية الدولة اتجاه المجال وانتظاراتها منه وتحليلها عنه ويزيد من تعميق أزمة المجال خضوعه لإكراهات طبيعية تختلف حدتها بين وحداته، التي تتميز مواردها بالندرة والهشاشة. فالانتقال من مجال ذو أهمية إنتاجية لمنتوجات ذات قيمة مضافة، إلى مجال عطوب طبيعيا ووظيفيا، ليتحول إلى مجال ردود أفعال ومبادرات محلية فردية تكيفية، تكتفي بمحاولات تجاوز الوضع الجديد الذي رافقته نتائج سوسيوإقليمية واقتصادية.

أولا: المدخل الميتودولوجي للدراسة

1- تقديم مجال الدراسة

تتميز الوجة الجنوبية بأهميتها الموقعية والموضعية والاقتصادية والسكانية والايكولوجية... تمتد على مسافة تناهز 47 كلم بين الجرف الأصفر والحدود الجنوبية للجماعة الترابية لواليدية، على شكل سهل طولي بيكتيبي موازي لخط الساحل يفصلها عن المياه المحيطية كثيب رملي، مساحتها الإجمالية 3216,10 هكتار إذ يشغل حوالي 14,64% من مساحة ثلاث جماعات ترابية يشكل جزءا من ترابها ويمثل قلبها النابض. (وثيقة. 1)

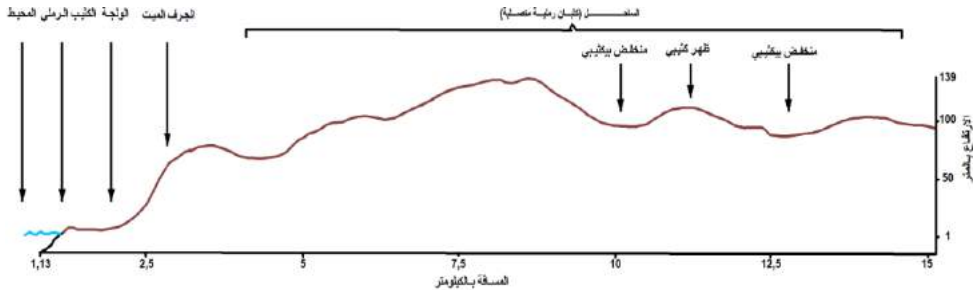
وثيقة 1: خريطة تحديد مجال الدراسة



المصدر: إنجاز الباحث اعتمادا على أساسات خرائطية

يتراوح عرض الوجة ما بين 500 متر وكيلومتر واحد كحد أقصى، يتسع في بعض المواقع عند جمعة أولاد غانم وبزاوية سيدي أحمد بن امبارك إلى حدود مرجة الوالدية، ويضيق شمال سيدي عابد بفعل تقدم الكثبان المتصلبة في اتجاه البحر، ويغيب المنخفض الولجي في مواقع الأهوار إذ تشغلها المرجة البحرية والمعشبات المعزولة عن البحر، التي تتأثر بحركتي المد والجزر كمرجة أولاد سالم وسيدي موسى. (الوثيقة. 2)

وثيقة 2: مقطع طبوغرافي من مجال الدراسة (موقع من أولاد غانم)



المصدر: إنجاز الباحث اعتمادا على الخريطة الطبوغرافية أولاد غانم لسنة 1991، بمقياس: 1/25000

2- مشكلة الدراسة

يتسم المجال المدروس بخصوصيات متفردة ويطرح إشكاليات مجالية متنوعة تستدعي اهتمام الباحث الجغرافي، إحدى هذه الإشكاليات تتمثل في التراجع في مساحة زراعة الدفيئات إلى حد الاختفاء في الوقت الذي تتلقى الفلاحة الوطنية دعما كبيرا تعكسه برامج التنمية الفلاحية.

3- أهداف الدراسة

- إبراز حجم التراجع زراعة الدفيئات بمجال الدراسة من خلال المعالجة الكارطوغرافية؛
- بيان أنواع وأبعاد العوامل المتداخلة والمتنوعة المفسرة لتراجع زراعة الدفيئات بمجال الدراسة؛
- توضيح انعكاسات زراعة الدفيئات على الإنسان والمجال، المتعلقة بفترة الازدهار والمرتبطة بفترة التراجع.

4- منهجية وأدوات الدراسة

اعتمد الباحث في تشخيص وتحليل العلاقات المكانية للظاهرة الجغرافية المدروسة وعلى رصد تطورها مع مرور الزمن على الخرائط الطبوغرافية (سيدي عابد، أولاد عيسى، أولاد غانم، لواليدية-سيدي موسى 1/25000) لسنة 1991، وتحميل حوالي 500 صورة للقمر الاصطناعي لسنة 2019 بواسطة تطبيق Terra ArcGIS 4,5 بدقة 10 متر، تم تجميعها في صورة واحدة للقمر الاصطناعي داخل برنامج ArcGIS 10.5 من خلال أيقونة ArcToolbox عن طريق أداة Data Management Tools، إضافة إلى صور القمر الاصطناعي لسنوات مختلفة تم تحميلها عن طريق برنامج Google Earth Pro. مما مكن من إنتاج خرائط ومعطيات رقمية أصيلة وقف من ورائها هذا العمل بالاشتغال على برنامج ArcGIS 10.5.

5- عوامل نمو وازدهار زراعة الدفيئات بوجبة دكالة: النشأة والتطور

- قبل الحماية: استغلت الساكنة المحلية المجال في إطار تنظيمات اجتماعية أساسها الدوار، ما يفسر هيمنة نظام الحياة الجماعية القائمة على الاستغلال المشترك للموارد، ارتبط وجود الزراعة المسقية في الوجبة بحوضات صغيرة للخضراوات رامت غالبا تحقيق الاكتفاء الذاتي (Pascon.P.1980. p:115)، مستعملة في ذلك وسائل بسيطة كالزوجة والمنجل والقادوم... في إعداد الأرض والناعورة (السانية) أو الدلاء في رفع مياه الآبار للسقي. (بوشرب أحمد، 1984، ص:26) ورغم وجود إمكانات زراعية بالوجبة، إلا أن السلوك الإنتاجي

لساكنة المجال كان يركز على تربية الأغنام والأبقار والجمال والخيول، هذه البنى والعلاقات سرعان ما ستعرف خلخلة قوية وتفككا بعد دخول الاستعمار. (Pascon.P.1980. p:100)

- **خلال الحماية:** أعاد دخول المعمر ترتيب المشهد الريفي الأصلي وبناء آخر جديد، يكرس أساليب فلاحية عصرية غيرت البنيات الفلاحية التقليدية وبداية رسم حدود جديدة للرساتيق الزراعية، إذ ظهرت نتائج التدخل الاستعماري في الريف المدروس خلال سنوات الثلاثينيات، لتنتقل الوجة من نظام فلاحي معيشي إلى آخر تسويقي، والتأسيس للوظيفة الإنتاجية الفلاحية الجديدة للوجة المركزة على منطق اقتصاد السوق قام المعمر برأسملة نمط الإنتاج، الذي يقتضي الانتقال من نمط إنتاج ما قبل (أو غير) رأسمالي إلى نمط رأسمالي، بادر المعمرين الذين وفدوا على مجال الدراسة إلى إدخال زراعة الطماطم، عملوا على تكييفها مع الإمكانيات الطبيعية المحلية المتاحة، تم ذلك لأول مرة على يد المعمر Simon سنة 1932 في منطقة أولاد غانم، تلاه كل من Gros و Bouvard و Baclou في أولاد عيسى، وربطوا ضيعاتهم الفلاحية مباشرة بالأسواق الخارجية الأوربية. (الصنهاجي أنس، 2015، ص:90)

- **بعد الاستقلال:** اشتغلت وحدة لوجة مجال الدراسة بشكل عفوي، في إطار مبادرات فردية للفلاحين المحليين اعتمادا على إمكانياتهم الذاتية، مستفيدين من خبراتهم التي راكموها في زراعة البقوليات والطماطم، والتي يعود الفضل في وجودها واستمرارها إلى المعمرين، وظلت منتوجات الوجة تعزز صادرات المغرب من المنتوجات الفلاحية إلى الأسواق الأوربية، خاصة فرنسا كأول زبون يحتل المرتبة الأولى في امتصاص أكبر نسبة من الصادرات الفلاحية المغربية، مستفيدة من الامتيازات التفضيلية التي تعود إلى مرحلة الحماية، هذه الامتيازات ستعرف مراجعات متتالية بالنظر إلى مجموعة من السياقات والمتغيرات التي ستبدل من ضوابط وقواعد التصدير إلى السوق الأوربية المشتركة. (Saubry.A. 1997.p:59)

- **بداية السبعينيات:** رفعت الوجة من إيقاع التكتيف والتحديث الزراعيين بعد تدخل الدولة

دشت الوجة محطة إنتاجية جديدة خلال مراحل الاستراتيجيات الكبرى المهيكلة للسياسة الفلاحية المغربية بين 1966 و 1986، والتي ركزت على توجيه القطاعات المسقية المتوسطة والصغرى نحو الزراعة التسويقية (Akesbi.N.2006. p:96)، في هذا السياق برز تصميم بواكر Plan primeurs، الذي حضي بانشغال الدولة بين 1980 و 1985 وامتص حوالي 17,7% من مجموع الاستثمارات العمومية والخاصة، فعرفت الوجة مستوى آخر من التكتيف الزراعي حمل معه موجة جديدة من التجديدات في وسائل الإنتاج والتسويق. (Labouesse.F.1986. p:95) (الوثيقة 3)

وثيقة 3: جدول توزيع مساحات الطماطم العارية والمغطاة على مناطق الإنتاج بالهكتار

83-82	82-81	81-80	80-79	
مغطاة	مغطاة	مغطاة	مغطاة	
50	30	15	5	الرباط-سلا
50	30	40	20	الدار البيضاء
325	60	85	40	الجديدة الواليدية
515	350	180	55	سوس ماسة
1000	60	320	120	المجموع

المصدر: وزارة الفلاحة (1979): أوردته، مليكة موزاحيم، (2008): مرجع سابق، ص: 65-82، ص: 68.

ثانيا: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

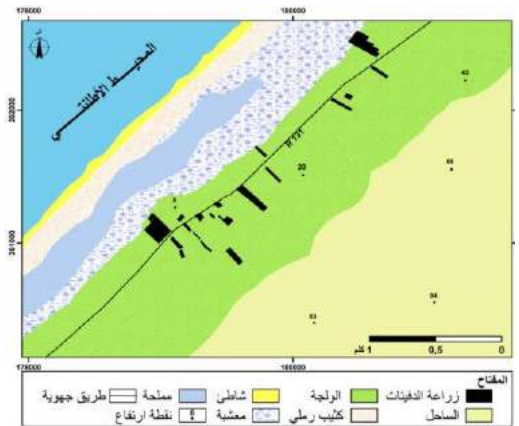
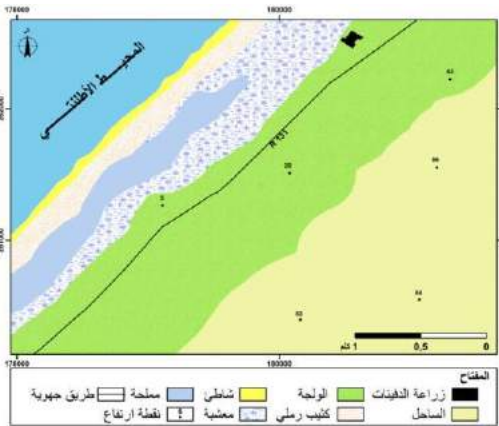
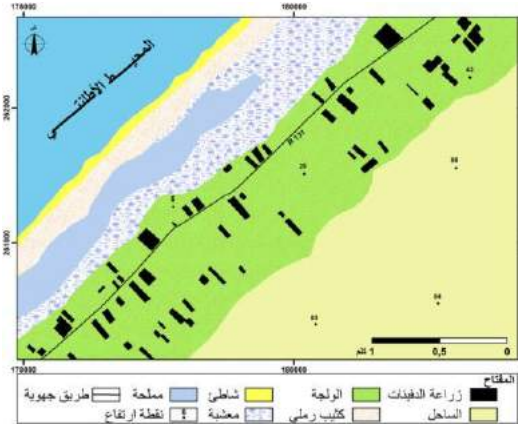
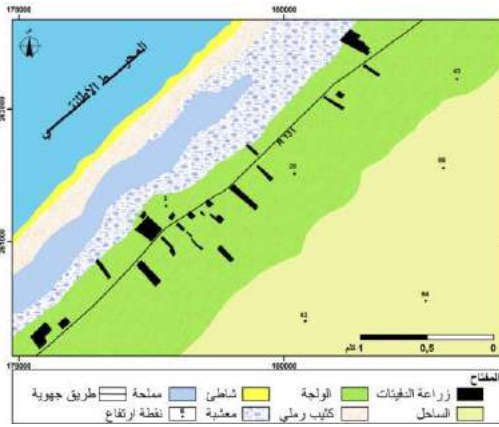
1- نتائج الدراسة

يعرض محور النتائج لسيرورة تراجع الدفيئات بالمجال بين 1991 و 2019 من خلال نماذج مختلفة مقاييسها المساحية، الأول يهم جزئا من ولجة جماعة ترابية باعتباره عرف تركزا أبرز رواد ممارسي زراعة الدفيئات، والثاني يغطي مجالا يطابق تراب جماعة ترابية والأخير همّ المجال المدروس برمته.

1-1- النموذج الأول

بلغت مساحة دفيئات الطماطم سنة 1991 بدوار الزكاكدة بجماعة الترابية أولاد غانم 27,91 هـ، انتقلت سنة 2004 إلى 13,42 هـ، أي بعد 13 سنة سجلت تراجعا بحوالي 52%، وبعد 7 سنوات موالية إلى غاية 2011 تراجعت إلى مساحة قدرها 6 هـ مسجلة تراجعا بنسبة تفوق 78% بالنسبة للمساحة المسجلة سنة 1991، لتقترب زراعة الدفيئات من المغادرة النهائية حيث لم تتعدى مساحتها الهكتار الواحد سنة 2019، يعني برسم السنة الأخيرة سجل تراجعا بنسبة 96,41%. (الوثيقة 4)

وثيقة 4: تطور مساحة الدفيئات لجزء من ولجة أولاد غانم بين 1991 و2019

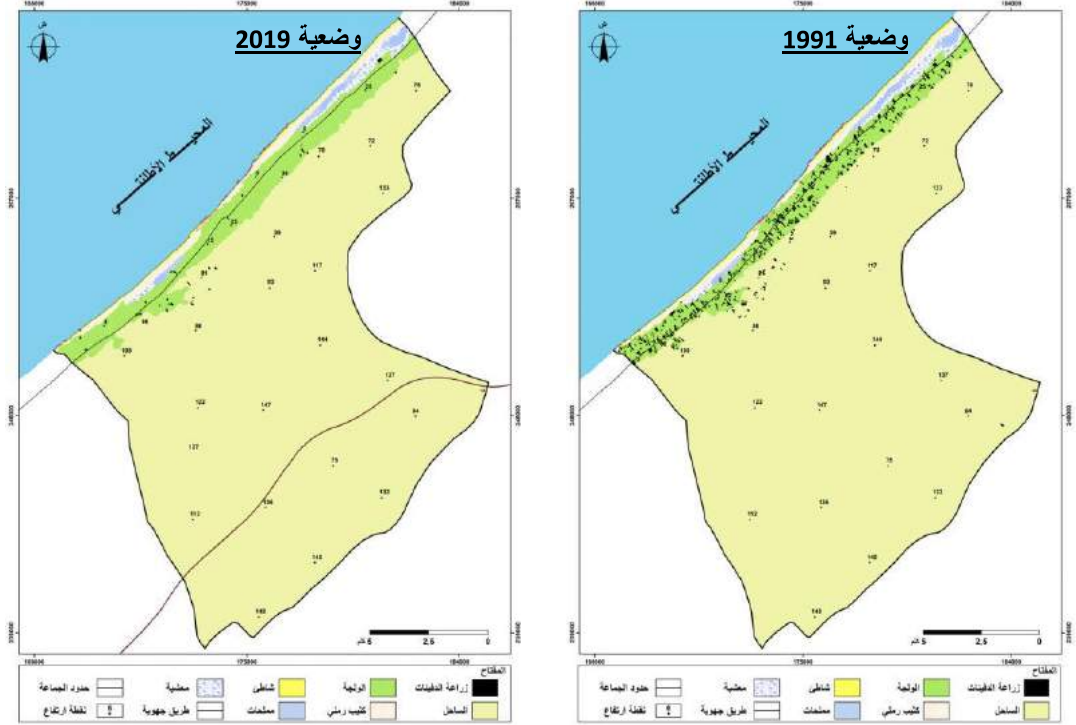


المصدر: إنجاز الباحث اعتمادا على صورة القمر الاصطناعي لسنة 2011، المحملة من Google Earth Pro. المصدر: إنجاز الباحث اعتمادا على صورة القمر الاصطناعي لسنة 2019، محملة من Google Earth Pro.

سادت الدفيئات سنة 1991 على مساحة قدرها 184,57 هكتار، تركزت 90% منها في وحدة الوجة التي تشكل 8,18% من إجمالي مساحة الجماعة، بينما الباقي من الدفيئات لا يبعد عن الهامش الشرقي للوجة في بعض المواقع سوى بحوالي كيلومتر واحد كأقصى حد على السفح الذي يصل بين الجرف الميت ومنخفض الوجة، خاصة الأجزاء التي خضعت لعمليات عدن وترميل بعد فترة ازدهار زراعة الدفيئات خلال الثمانينيات.

بدأت تشهد المساحة التي تشغلها الدفيئات تراجعاً مضطرباً بالشكل الذي تم عرضه في الوثيقة السابقة لتتخسر مساحة الدفيئات بحلول سنة 2019 في مساحة لا تتعدى 12,68 هكتاراً، يعني أن تراجع زراعة الدفيئات بين 1991 و 2019 سجل نسبة 92,73% خلال مدة ثلاثة عقود. (الوثيقة 5).

وثيقة 5: خريطة تطور مساحة الدفيئات في الجماعة الترابية أولاد غانم بين 1991 و 2019



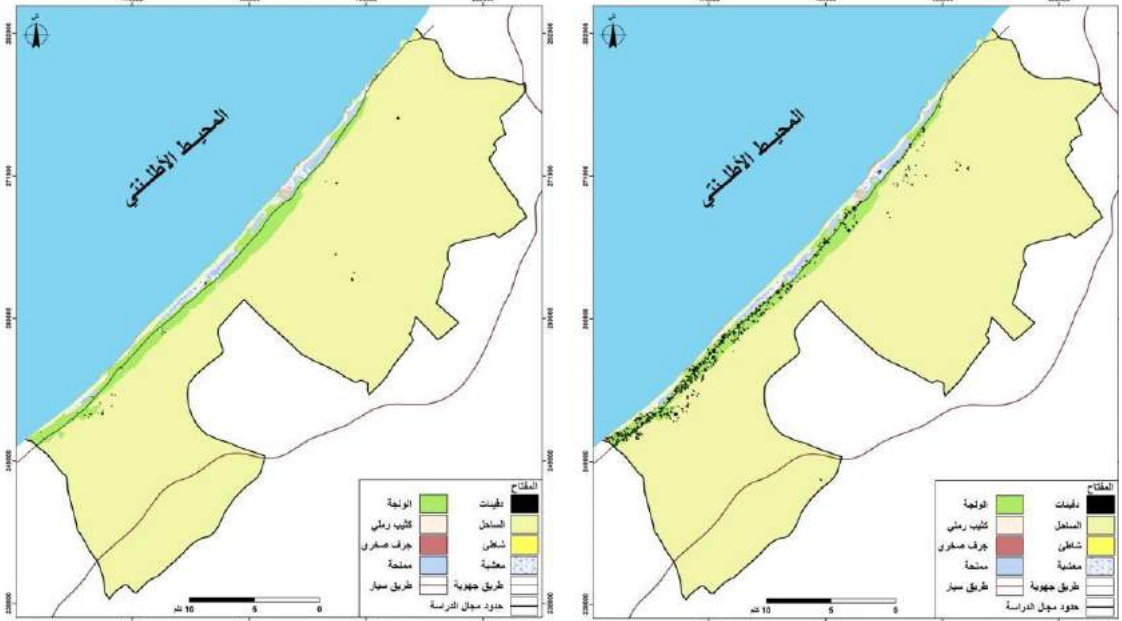
المصدر: إنجاز الباحث اعتماداً على الخريطة الطبوغرافية أولاد غانم لسنة المصدر: إنجاز الباحث اعتماداً على صورة القمر الاصطناعي لسنة 2019،
محملة من Google Earth Pro. 1991، بمقياس: 1/25000.

3-1-1- النموذج الثالث

على غرار تراجع مساحة الدفيئات في الجزء المنتمي لدوار الركادكة، الذي عُرف بانتماء أكبر منتجي الطماطم التصديرية إليه، وأول المتبنين لتقنيات التحديث الزراعي، نفس الشيء بالنسبة للنموذج الثاني الذي استهدف رصد تطور مساحة الدفيئات على مستوى الجماعة الترابية أولاد غانم، باعتبارها منطقة من بين مناطق الولجة برمتها التي تضم أوسع مساحة من الولجة، وأكبر وأقدم مزارعي الطماطم الحقلية والمغطاة، واضطلعت بأدوار طلائعية في إنتاج البواكر التصديرية، الأمر الذي يعكسه عدد أطلال محطات التغليف التي لازالت شاهدة على ذلك.

رام الباحث من خلال النموذج الثالث إبراز مشهد التراجع الكبير إلى حد المغادرة لزراعة الدفيئات من المجال برتمته، حيث كانت تغطي الدفيئات مساحة تبلغ 220 هكتار إلى حدود 1991، انحصرت بعد ثلاثة عقود في مساحة لا تتجاوز 24 هكتار أي تراجع بنسبة 89,09%، منها 14 هكتار في الساحل، يعني أن التراجع بلغ بين سنتي 1991 و2019 ما نسبته 95,45%. (الوثيقة.6)

وثيقة.6: خريطة تظهر مساحة الدفيئات في مجال الدراسة بين 1991 و2019



المصدر: انجاز الباحث اعتمادا على الخرائط الطبوغرافية: سيدي عابد، أولادعيسى، أولاد غانم، سيدي موسى-الواليدية لسنة 1991، بمقياس: 1:50,000. المصدر: انجاز الباحث اعتمادا على صورة القمر الاصطناعي لسنة 2019.

2- مناقشة نتائج الدراسة

شكلت الفلاحة التصديرية إلى غاية التسعينيات أساس محرك الاقتصاد المحلي، إلا أنها كانت على الدوام تتميز بمشاشتها لتبعيتها للأسواق الخارجية وتأثرها الشديد بتغير السياسات والاستراتيجيات والاختيارات الفلاحية الكبرى التي تملها ظرفيات وتوجهات مؤسسات وطنية في ضوء متغيرات عالمية. رغم ذلك بقيت الصادرات المغربية ومن خلالها الزراعات التصديرية للوجبة المدروسة تقاوم مستفيدة من دعم الدولة وتنظيمها لعمليات الإنتاج والتسويق، ومع نهاية عقد التسعينيات بدأت تسجل انخفاضا كبيرا أفرز تراجع مساحة الدفيئات وبداية التخلي عنها.

2-1- ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض ثمن الطماطم في الأسواق الخارجية

تأثرت مداخيل الحيازات المنتجة للزراعات التصديرية بعامل الفرق بين التكلفة وعائد السوق، في الوقت الذي تراجعت واردات الأسواق الخارجية وتعقدت شروط التصدير، إذ انتقلت تكاليف إنتاج الطماطم في الهكتار الواحد من 9950 درهم السبعينيات لتصل إلى 80000 درهم للهكتار خلال الثمانينيات بنسبة تزايد 736,20%، وفي التسعينيات وصلت نسبة التزايد إلى 905,35% لارتفاع أسعار المدخلات الزراعية كالبدور والمبيدات والمخصبات وكاسرات الرياح...

وثيقة 7: جدول التكاليف الراهنة لإنتاج هكتار واحد من الطماطم المغطاة

المصاريف بالدرهم	عمليات الإنتاج
1600	حرث الأرض (حرث عميق ومتوسط)
15825	عملية الزرع (حبوب الطماطم، يد عاملة...)
53900	عملية وضع الدفيئة (البلاستيك، الحديد، اليد العاملة...)
3250	عملية ترتيب البلاستيك (البلاستيك واليد العاملة)
750	عملية تحضير الغرس (وضع أنابيب السقي، اليد العاملة)
8060	عملية تخصيب التربة (الأسمدة واليد العاملة)
25000	عملية تنقية التربة
2000	أعمال الصيانة
3000	عملية السقي (عدد أوقات السقي، البنزين، اليد العاملة)
8750	عملية العناية (المنتجات، اليد العاملة)
17500	عملية الجني
2500	قيمة كراء الأرض
145135	مجموع المصاريف

المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لدكالة 2018.

رغم استفادات زراعة الدفيئات من تدني أجور اليد العاملة، ومن امتيازات دخولها السوق الأوربية التي شكلت الزبون الأول، إلا أنها عانت منافسة شديدة في بداية التسعينيات بعد توسع قاعدة بلدان المجموعة الأوربية لتضم دولا رائدة في إنتاج البواكر خصوصا إسبانيا والبرتغال، اللتان عملتا على تحسين قدرتهما الإنتاجية مبكرا، حيث فاقت تكلفة إنتاج طماطم دفيئات مجال الدراسة نظيرتها بإسبانيا على سبيل المثال، خاصة وأن المغرب اختار آلية تسويقية مُعرّقة في التمركز وثقيلة بيروقراطيا، إضافة إلى عدم فعالية التسويق التي قادها مكتب التسويق والتصدير. تراجع في هذا السياق ثمن تصدير الطماطم ونتج عنه تراجع العائد الاقتصادي الذي كانت تحققه زراعة

الطماطم عامة والمغطة منها على الخصوص، فأصبح الاستثمار فيها لا يحقق فرص الحصول على ثمن بيع مرتفع يمكن من تحقيق ربح مهم.

زاد من تأزيم وضع صادرات طماطم الدفيئات تزايد الشروط المفروضة على المنتجات الفلاحية المصدرة عامة، وتعد إجراءات التسويق في إطار ترسانة الإجراءات الحمائية والجمركية التي أملتها السياسة الفلاحية المشتركة في وجه المنتج الفلاحي المغربي ولصالح المنتج والمنتج الفلاحي الأوربي، (Akesbi, N.2006. p:87) فالمجموعة الأوربية أرست وسائل التدخل في كل البنيات الفلاحية للدول الأعضاء، وفي السياسة الخارجية وفي التنظيم المشترك للسوق الداخلية وأثمنة المواد الفلاحية، وإقامة آليات الدعم والمساعدات التمويلية للمنتجين، بل وكرست فرض مجموعة من الشروط الحمائية الجمركية وغير الجمركية في وجه الواردات من خارج المجموعة بغية ثني المستورد الأوربي عن الاستيراد من الخارج، كل هذه المساعدات المقدمة للدول الأعضاء جعلتهم يفضلون المنتجات الأوربية عوض الاستيراد، (بلقاضي أحمد وبوشلخة محمد، 2008، ص:598) كل هذا عرقل تصريف المنتجات الفلاحية التصديرية المغربية ولا سيما الطماطم، بعدما ظلت تستفيد من الشروط التفضيلية الخاصة الموروثة عن مرحلة الحماية الفرنسية، والتي احتفظت بها اتفاقية 1969 لفائدة المغرب كأول بلد متوسطي يوقع اتفاقية مع المجموعة الأوربية، مستفيدا من استثناءات ضريبة تصل 80% على المنتجات الفلاحية، فإن أكبر معيق طرح، هو تقليص فترة دخول بواكر المغرب إلى السوق الأوربية، كما أن مسلسل التراجعات سيستمر عبر محطات إلى غاية اتفاقية 1996، في كل محطة يبرز تصور جديد للعلاقات المغربية الأوربية، بإعادة النظر في الامتيازات والتفضيلات التي منحت للمنتج الفلاحي المغربي بالأسواق الفرنسية والأوربية عموما، حيث أصبح الملف الفلاحي من أصعب الملفات ضمن العلاقات المغربية الأوربية، ل يتم إرساء عراقيل أشد قساوة في وجه الصادرات المغربية من المنتجات الفلاحية. (Akesbi, N.1995. p:20)

2-2- خضعت زراعة الدفيئات محليا لتأثير قرارات سياسات فلاحية هيكلية وطنية وعالمية

ارتباطا بالتحويلات العالمية، والإجراءات التي تفرضها الأقطاب الاقتصادية الأولى في العالم على السوق الدولية من خلال مؤسساتها، دشّن المغرب دخول مرحلة جديدة من سياساته الاقتصادية عامة والفلاحية خصوصا إذ أظهر المغرب رغبة في إعادة هيكلة فلاحته وتنزيل مقتضيات سياسة برامج التقويم الهيكلي بالقطاع الفلاحي من خلال تدابير وطنية لأقلمة الزراعة التصديرية مع متطلبات الأسواق الخارجية، وابتداء من سنة 1986 تمت خصصة المؤسسات الفلاحية وإدراج أخرى ضمن شبه العمومية مع احتفاظها بنفس المهام، ولعل أبرز إجراءات هذا التوجه الجديد حل مكتب التسويق والتصدير، إضافة إلى إجراءات هيكلية أخرى رامت تحرير

الصادرات الفلاحية من احتكار القطاع العمومي وتحفيز المبادرة الحرة والمنافسة بين المنتجين والمصدرين على مستوى الإنتاج والتصدير، ولإدماج الفلاحة المغربية في الاقتصاد الدولي.

عبرت إجراءات تنزيل التقويم الهيكلي القطاع الفلاحي عن اختيارات سياسية لليبرالية جديدة أملتها قروض صندوق النقد الدولي، وتدفعات الدعم المشروطة منذ بداية الثمانينيات لتحفيز المقاولو والاستثمار الخصوصيين وتقليص تدخل الدولة في الاقتصاد...، مما أثر على الفلاحة والفلاحين في المجالات المسقية ذات الإنتاج التصديري حيث بدأت تعرف ما يشبه الانهيار، (موراي ورويك، 2013، ص:338) كما هو بالنسبة لولجة مجال الدراسة الذي عول لعقود على دعم الدولة.

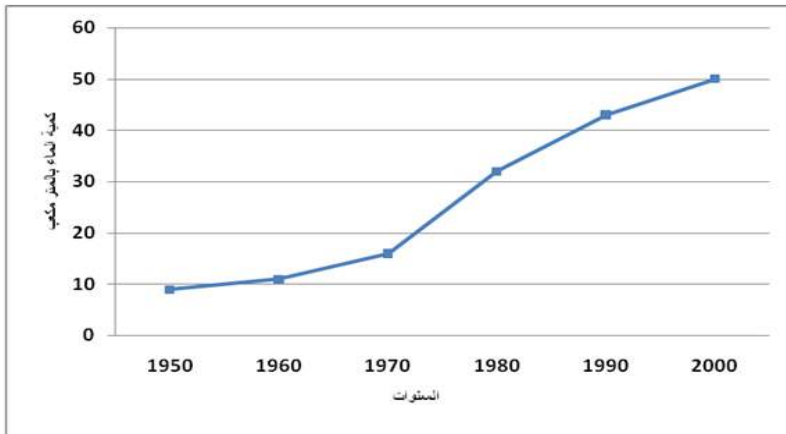
3-2- انعكاسات ونتائج تراجع زراعة الدفيئات على المجال

عرض الاستغلال المكثف للموارد والإمكانات الزراعية المتميزة بالندرة والهشاشة للتدهور خاصة أنها عرف تكثيفا مبكرا لزراعات مسقية مجهزة للتربة ومستنزفة للماء (الطماطم التصديرية).

أ- ارتفاع الملوحة وتلوث الفرشاة الباطنية

أدى الضخ المفرط لمياه الفرشاة الباطنية لنظرا لوجود استغلال مكثف، إلى تراجع مستواها البيزومتري وتكسير توازنها ومياه البحر، فتدهور جودتها بارتفاع نسبة ملوحتها، لاسيما فترات انقطاع تغذية هذه الفرشاة لضعف التساقطات.

وثيقة:8: مبيان حجم المياه المضخاة في ولجة الوليدية



المصدر: ORMVAD.(2006): *Hydrogéologique, rapport définitifs, mission 1, synthèse géologique* et hydrologique et actualisation des données relatives à la nappe, p: 41.

تشير الوثيقة أعلاه (وثيقة 8) إلى تطور حجم المياه الجوفية المعبئة في الوجة المدروسة وأن كمية المياه الجوفية التي يتم ضخها هي في ارتفاع متواصل وتتضاعف كل عقدين من الزمن تقريبا. بناء على نتائج التحاليل المخبرية التي أجريت على عينات من مياه باطنية لوحدة لوجة مجال الدراسة، يتبين أن وضعية مواردها المائية تسير نحو التدهور نظرا لارتفاع درجة ملوحتها. (وثيقة 9)

وثيقة 9: جدول نتائج عمل مخبري لعينات من ماء الفرشة الباطنية للوجة سنة 2018

classe		C.E(mmohs/cm)	PH			Residu sec	رقم العينة
غير ملح	ملح	درجة الملوحة (mmohs/cm)	اعدي	محايد	حمضي	g/l	
	مالحة	3,21		7,29		2,50	العينة الأولى
	مالحة	3,01		7,28		2,25	العينة الثانية
	مالحة	3,22		7,30		2,55	العينة الثالثة
	مالحة	3,07		7,25		2,30	العينة الرابعة

المصدر: مختبر التربة والنبات في الجديدة.

يبرز الجدول أعلاه ارتفاعا واضحا في درجة الملوحة والمتروحة بين 2 غ/ل و 4 غ/ل، بسبب الاستغلال المفرط مع ما شهدته الوجة من حركة مكثفة في حفر الآبار وتجهيزها بالمحركات ذات طاقة ضخ قوية أو حفر أكثر من بئر واحد داخل الحياة الواحدة، حيث أصبح إيقاع حفر الآبار في لوجة مجال الدراسة 40 محطة ضخ في السنة خصوصا في أولاد غانم، مما سمح بتسرب مياه البحر إلى الفرشة، والمقدر ب 20ل/ث إلى 30ل/ث، (المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للدكالة). إضافة إلى تنوع مصادر تلوث المياه الباطنية لمجال الدراسة، نتيجة الاستعمال المفرط وغير المعقلن للأسمدة والمبيدات، إذ تجاوزت نسبة المواد الأزوتية في الماء المعايير المسموح بها (الترات 50 غ/ل) ومن بين هذه الملوثات:

- التلوث بالمبيدات الكيميائية: تستعمل المبيدات الكيميائية للقضاء على الطفيليات العشبية، تتميز باحتوائها الزئبق ومركبات النحاس والمركبات العضوية الفسفورية السامة، أهمها المبيدات الحشرية Insecticides، ثم هناك المركبات العضوية الكلورية DDT، والتي يحدث استعمالها العشوائي تلوثا بيئيا خطيرا، بل وتزيد خطورتها عند تراكمها مع مرور الوقت.

- التلوث بالمخصبات العضوية: يعتبر تكثيف استعمال الأسمدة العضوية من مصادر التلوث، ينتج عن تحللها وتحرير موادها المركبة تسرب الأملاح والمواد العضوية (النترات والنتروجين) إلى التربة ثم تركيزها في المياه الباطنية، عن طريق الرشح عبر مسام التربة.

ب- تعرض الإمكان الترابي للتدهور

ينجم عن الاستغلال المكثف للأرض الزراعية استعمال المبيدات والأسمدة الكيماوية للحصول على أعلى مردودية ممكنة وتحقيق الربح، تلويث التربة وإتلاف توازنها وارتفاع درجة ملوحتها، فتصبح ذات قدرة تغذوية ضعيفة تؤثر سلبا على مردودية وجودة المنتوجات الزراعية. لقد أثبتت التحاليل المخبرية التي أُجريت على عينات من تربة الوجلة حجم التدهور الذي لحقها جراء كثافة الاستغلال الذي تعرضت له ولا تزال.

- **المادة العضوية:** تؤكد التحاليل المخبرية ضعف المادة العضوية التي لا تتجاوز نسبتها 0,95% في أحسن الحالات، الأمر الذي يندر بخطورة ودرجة تدهور التربة ذلك لعدة أسباب منها:

- هيمنة الكلس يؤدي إلى تكليس المادة العضوية خاصة فترات جلاء الأمطار وقوة التبخر؛

- الاستغلال المكثف والمتوالي لمزروعات مستهلكة للمادة العضوية؛

- **الملوحة:** تتراوح درجة الملوحة بين 330mmhos/cm و 516mmhos/cm، نسبة تصنّف تربتها ضمن التربات المالحة لقرىها من التأثيرات البحرية وهذه النسب تزداد كلما اقتربنا من البحر.

- **الحموضة:** تبين نتائج تحليل ثلاث عينات من تربة الوجلة أن حموضتها (PH) تتراوح بين 8,5 و9، وهي تربة قاعدية بالنظر إلى المواد المستعملة لتكثيف الاستغلال، بينما تنخفض هذه النسبة في مسطحة الساحل حسب نتائج العينة المأخوذة منها حيث يصبح (PH) يساوي 7 وهي نسبة محايدة.

- **تصنيف التربة:** التربة من حيث تركيبها الحبيبي رملية في جل العينات، غنية بالفسفور وضعيفة البوتاسيوم K2O والأزوت المعدني NH4+NO3 كما أبرزت النتائج المخبرية، كما تعتبر تربة الوجلة تربة كلسية نظرا لتواجد نسبة الكلس المتزاوجة بين 61% إلى 72%.

ج- ظهور الأمراض الفيروسية

شكل اجتياح الأمراض الفيروسية للوجلة عاملا في تراجع زراعة الطماطم المغطاة والحقلية خلال تسعينيات القرن الماضي، خصوصا المغطاة باعتبار أن البيوت البلاستيكية توفر رطوبة عالية ووسطا ملائما لتكاثر الأمراض، وفي ظرف وجيز بدأ يتكبد الفلاح خسائر فادحة وتمثلت الأمراض الفيروسية أساسا في:

- حافرة الأنفاق **Tuta Absolutat**: من أخطر الحشرات التي تهاجم الطماطم وتسبب أضرار اقتصادية كبيرة للفلاحين.

- الذبابة البيضاء **TYLCV**: تتكاثر الحشرة بسرعة على طول السنة وتدمر شجيرات الطماطم وتسبب في اصفرار وتجعد أوراقها وتمتص عصارة النبات فتؤدي إلى إضعافه. ما يحتم استعمال مكثف للمبيدات الكيماوية. إضافة إلى أنواع أخرى من الأمراض والآفات عرفت انتشارا داخل البيوت البلاستيكية، على اعتبار هذه الأخيرة توفر ظروف تكاثر هذه الآفات. (وثيقة 10)

وثيقة 10: جدول الأمراض الفيروسية للطماطم المغطاة والمبيدات المستعملة خلال الموسم 1992-1993

المبيدات المستعملة (الاسم التجاري)	المساحة المصابة ب(هـ)	الآفات والأمراض
OTANOL-FURADAN-BASUDINE	155	الدودة البيضاء
DECIS-CYMBUSH-ROGO 140-	45	حافرة الأنفاق
KARATE -DECIS	45	آفة زراعية (يرقات)
KELTANE-GESAKAR	20	الديدان القارضة
ANTEOR-MOLOSS-CUPROSAN-	150	الفرفور الأبيض
PELT 44- SUMICLEX-ROVRAL	170	العفن الرمادي
TOPAS- BAYFIDON -TRIMIDOL	100	البياض الدقيقي
NEMASOL- NEMACUR - MOCAP	25	النيماتود أو الديدان الثعبانية

المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لدكالة

نستنتج أن التكثيف الزراعي التصديري نجم عنه تدهور في الموارد والإمكانات الزراعية بمجال الدراسة هذا الأخير الذي تأثر أيضا خلال العقود الأخيرة بالتحويلات التي عرفتها الأسواق الخارجية والسياسات الفلاحية الوطنية التي تتأثر بدورها بتطور مرجعيات السياسات الاقتصادية الدولية، مما سيكون له لا محالة نتائج سوسيواقتصادية ومجالية تستحق هي الأخرى البحث والدراسة. اتجه مجال الدراسة بعد اختيار زراعة الدفيئات نحو بناء مشهد زراعي جديد يترجم ردود أفعال الانسان بالمجال نتيجة تغيير الدولة لعلاقتها به وتبادل مسؤولياتها اتجاهه. مشهد سمته التخلي عن الزراعة التصديرية ذات القيمة المضافة المهمة، واعتماد الفلاح المحلي استراتيجيات تكيف تقوم على التنوع وتبني مزروعات لا تتطلب استثمارا كبيرا، موجهة للأسواق الداخلية (خضراوات) إضافة الى ظهور ارتفاع مساحة زراعة الحبوب والعلقيات.

خاتمة

يعكس المجال المدروس نموذجا حقيقيا لتعقد المسألة الزراعية بالمجالات الريفية الوطنية والعالمية فيما يتعلق بمعطى الموارد والإمكانات الطبيعية، المتسمة في الغالب بالهشاشة وتشابكها والقرارات التنظيمية وسياسات الجهات الرسمية التي تعنى بالشأن الزراعي التي تتميز بالتقلب والتغير، ناهيك عن وجود المجالات الريفية ضمن دائرة تأثر يتجاوز شعاعها المستويات المحلية والوطنية الى التأثر بالتوجهات والقرارات ذات البعد العالمي كما هو الشأن بالنسبة لمجال الدراسة الذي عرف تراجعا كبيرا في زراعة الدفيئات الى حد اختفائها في ضوء نفس السياقات المذكورة.

إن المشهد الريفي الراهن لمجال الدراسة يعكس آثار الاختيارات الزراعية السابقة الممركزة حول الزراعة المتخصصة لعدة عقود لا سيما الطماطم التصديرية، كما أنه يحمل انعكاساتها على الموارد والمؤهلات الزراعية بالشريط الضيق للولجة خصوصا التربة، كما أن المجال في مشهده الحالي يبدي ردود أفعال اتجاه تغير السياسات الفلاحية الدولية والوطنية التي ارتبطت بها ارتباطا شديدا ومبكرا منذ فترة الحماية، وبالتالي فإن الأمر سيكون له آثار على المجتمع المحلي ستحدد إدراكه الجديد للمجال، وتوجه قراراته الانتاجية في إطار البحث عن خلق توازن جديد والتأقلم مع معطيات الواقع الحالي.

بيبلوغرافيا

- بلقاضي أحمد وبوشلخة محمد، (2008): الفلاحة التصديرية بالمغرب بين دور الدولة واستراتيجية الفاعلين المحليين، نحو استراتيجية لتخطيط التنمية المحلية في العالم العربي بأبعادها المحلية والقومية والعالمية، الجزء 1، التنمية المحلية، تنسيق: الأسعد محمد، الملتقى الرابع للجغرافيين العرب، منشورات الجمعية الوطنية للجغرافيين المغاربة، المملكة المغربية، الرباط، ص ص: 581-618.
- بوشرب أحمد، (1984): دكالة والاستعمار البرتغالي إلى سنة إخلاء آسفي وآزمور (قبل 28 غشت 1481-لأكتوبر 1541)، دار الثقافة، الدار البيضاء.
- الصنهاجي أنس، (2015): التحولات الاقتصادية والاجتماعية بمنطقة دكالة على عهد الحماية الفرنسية 1912-1956، نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير.
- المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لدكالة.

- **موراي ورويك، (2013):** جغرافيات العولمة: قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية، ترجمة: متناق سعيد، عالم المعرفة، عدد 397، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- **موزاحيم مليكة، (2008):** مشاريع التنمية الفلاحية بين الواقع والإخفاقات، نحو استراتيجية لتخطيط التنمية المحلية في العالم العربي بأبعادها المحلية والقومية والعالمية، الجزء 2، التنمية المستدامة وقضايا التحليل والتخطيط المكاني، تنسيق: الأسعد محمد، الملتقى الرابع للجغرافيين العرب، منشورات الجمعية الوطنية للجغرافيين المغاربة، المملكة المغربية، الرباط، ص ص: 65-82.
- **Akesbi,N. (2006):** Evolutions et perspectives de l agriculture marocaine.
- **Benoit,M,et all.(1988):** Diagnostic global d'exploitation agricole une proposition méthodologique, INRA-SAD, pp:1-47, p: 38.
- **Bonnieux,F.(1986):** Approche économique de l'intensification économie rural, N°171, pp: 9-15, p: 10.
- **Boserub,E.(1970):** Evolution agraire et pression démographique, traduit de l'anglais par Matedier, Paris, éd: flammation.
- **Codron,J,M et all.(1985):** Le renouveau de la tomate primeur au Maroc, série études et recherches, N°92, Montpellier, p: 31.
- **Couty,Philippe.(1987):** La production agricole en Afrique subsaharienne: manières de voir et façon d'agir, pp: 391-408, p :393.
- **Labouesse,F.(1986):** L'agriculture marocaine au debut des années 80: situation et perspectives, In: Méditerranée, troisième série, tome 59, N°4. Villes et campagnes au Maroc, pp: 93-101.
- **Mendras,H et all.(1983):** Le changement social tendance et paradigme, Paris, édition, Armond Colin, p: 34.
- **OMVAD.(2006):** Hydrogéologique, rapport définitifs, mission 1, synthèse géologique et hydrologique et actualisation des données relatives a la nappe, p: 41.
- **Pascon,P.(1980):** Etudes rurales idées et enquête sur les compagne marocaine, SEMER, Rabat.
- **Saubry,A.(1997):** Les exportations Marocaine de primeurs sur le Marché communautaire dans le cadre des nouvelles dispositions du GATT: cas de la tomate, CEHIAM, seminaries méditerranéennes, N°30, Seri A, pp: 59-66.

الزراعات التسويقية ودورها في التحولات الاقتصادية بملوية العليا دراسة حالة الجماعة النرابية أغبالو إسردان إقليم ميدلت

Marketing crops and their role in Upper Malwiya A case study of the Aghbalo –Asrdan soil community, Midelt region

عبد السلام بوهلال¹، الحاج علال²، عمرو إيدل³

Abdeslam BOUHLAL¹, Lhaj ALLAL², Amar IDIL³

¹ جامعة مولاي إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مكناس، المغرب. a.bouhlal@fsh.umi.ac.ma

² جامعة مولاي إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مكناس، المغرب. allalelhaj2016@gmail.com

³ جامعة مولاي إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مكناس، المغرب. a.idil@umi.ac.ma

Abstract:

Until the eighties of the last century, pastoralism and rainfed agriculture in the Aghbalo community, formed economic base on which the local production system was based, But the emergence of marketing crops, especially potato and apple plantations, during the last three decades, will move this eathen space from being such subsistent and self-contained economy - which is acclimatized to its environment, to amarketing economy that is remarkably open to the national and international market, thus contributing to an unprecedented economic and social dynamism in this field. However, the environmental bill for this new trend began to surface, especially the dangerous decline in groundwater, in light of overexploitation and the increasing sevrity consequences of climate change.

Keywords: Upper Malwiya, the Aghbalo community, marketing crops, eathen space, amarketing economy.

ملخص

شكل الرعي والزراعة البورية بجماعة أغبالو، إلى حدود الثمانينيات من القرن الماضي، القاعدة الاقتصادية التي ارتكز عليها النظام الإنتاجي المحلي، لكن بروز الزراعات التسويقية، وخاصة مزروعات البطاطس ومغروسات التفاح، خلال العقود الثلاثة الأخيرة، سينتقل بهذا الحيز الترابي من اقتصاد معيشي منغلق على نفسه، ومتأقلم مع بيئته، إلى اقتصاد تسويقي منفتح بشكل ملفت على السوق الوطنية والدولية، مساهما بذلك في إطلاق دينامية اقتصادية واجتماعية غير مسبوقة في هذا المجال، إلا أن الفاتورة البيئية لهذا التوجه الجديد بدأت تطفو على السطح، خاصة التراجع الخطير الذي تعرفه المياه الجوفية، في ظل الاستغلال المفرط وتنامي حدة التغيرات المناخية.

الكلمات المفتاحية: ملوية العليا، جماعة أغبالو، الزراعات التسويقية، الحيز الترابي، اقتصاد تسويقي.

مقدمة

بالرغم من تأخر المسلسل التنموي بجزء كبير من المجالات الريفية المغربية، و"الناتج عن عدم الانطلاق من النظرة المتساوية القيمة لكل المجالات الريفية" (المختار الأكل، 2005، ص31)، فإن الخصوصيات الطبيعية، والمهارات البشرية الخاصة، سمحت للبعض من هذه المجالات بشق مسارات خاصة والدخول في ديناميات متفردة أثرت على بنيتها المحلية والسوسيواقتصادية، إلا أن اعتمادها على الإمكانيات الذاتية وفقدانها للتخطيط والتأطير، جعل تنميتها غير مندمجة وغير شاملة.

إن مقالنا هذا يروم التوقف بالدراسة والتحليل، عند أحد هذه المجالات التي طالها التهميش لعقود طويلة، ويتعلق الأمر بمملوية العلبا، وبشكل خاص جماعة أغبالو. لقد كان الإنسان بهذا المجال يعتمد على الرعي كنشاط أساسي إلى حدود الثلاثينيات من القرن المنصرم، لكن مع دخول المستعمر وإحكام قبضته على المنطقة، سيعمل على تكسير التضامانات التي يتركز عليها النشاط الرعوي، ليضطر الإنسان للاستقرار والمزج بين الزراعة والرعي إلى غاية ثمانينيات القرن الماضي، فشهد هذا المجال دينامية خاصة بفعل ظهور الزراعات التسويقية، والتي عملت على خلخلة بنيتها المحلية والسوسيواقتصادية.

● الإشكالية

إن هذه الدراسة تتبني إبراز الدور المحوري الذي لعبه بروز الزراعات التسويقية، والانتشار المتسارع لها خلال العقود الأخيرة، في الانتقال باقتصاد الجماعة من اقتصاد معيشي يستهدف الاكتفاء الذاتي عماده التكامل بين الزراعة البورية والرعي، فضلا عن استغلال الغابة، إلى اقتصاد تسويقي مرتبط بشكل كبير بالسوق الوطنية والدولية، متخليا تدريجيا عن التنوع لصالح التخصص في هذا النوع من الزراعات التي كانت إلى عهد قريب شبه منعدمة في هذا المجال الرعوي. ومن أجل الإلمام بالظاهرة المدروسة في جوانبها المختلفة عملنا على استخدام مقاربات متعددة الجغرافية، التاريخية... متبعين في ذلك منهجية تعتمد على ما هو نظري عام مستفيدين من التراكم الحاصل في هذا الإطار، وتستند على الدراسة الميدانية التي تبرز خصوصيات المجال.

وتجدر الإشارة إلى أن الدراسة الميدانية شملت 86 فلاحا موزعين على ثلاثة دواوير كما يوضح الجدول التالي.

الجدول رقم 1: العينة الإحصائية للأسر (الفلاحين) المستجوبة بجماعة أغبالو

الدواير المستهدفة	مجموع عدد الأسر	حجم العينة (عدد الأسر) على أساس 20%
أيت أعزيز	279	55
أيت أمشات	90	18
تابوهوت	57	13
المجموع	426	86

وبناء عليه، سنتناول في المحور الأول مفهوم الزراعات التسويقية، والسياق العام الذي ساهم في بروزها على المستوى المحلي، وسنتطرق في المحور الثاني للمسار التاريخي للأنشطة الاقتصادية بجماعة أغبالو، في حين سنخصص المحور الثالث لإبراز تجليات تغلغل الاقتصاد التسويقي المرتكز على مزروعات البطاطس ومغروسات التفاح، أما المحور الرابع والأخير فسنبرز فيه أهم التحديات التي تواجهها هذه الزراعات.

• تقديم مجال الدراسة

تنتمي جماعة أغبالو إسرطان، جغرافيا ملوية العليا، التي تمثل بدورها جزءا أساسيا من حوض ملوية، ويعتبرها العديد من الباحثين كما هو الشأن بالنسبة لجون فرانسوا تروان، من أطراف الأطلس المتوسط، وهي حوض شاسع يصل عرضه 60 كلم، وطوله 140 كلم، وهي مجال انتقالي بين الأطلس المتوسط ومنطقة السهوب بالصحراء. (جون فرانسوا تروان وآخرون، 2006، ص 203). وتشكل ملويا العليا، وحدة بنيوية تمتد بين الأطلسين الكبير والمتوسط، وشكلا طوليا من الجنوب الغربي نحو الشمال الشرقي. (ZINEB , 2016,p22). تتميز جماعة أغبالو تضاريسيا بغلبة طابع الانبساط، حيث لا تشغل المرتفعات الجبلية إلا نسبة قليلة من تراب الجماعة، وتتراوح هذه الارتفاعات على العموم ما بين 1500 و2000 متر. (الخريطة رقم 1). وعلى المستوى الإداري، تنتمي جماعة أغبالو لإقليم ميدلت، الذي يضم 29 جماعة، منها 27 جماعة قروية، وجماعتين حضريتين. وقد أحدثت هذه الجماعة بمقتضى التقسيم الإداري لسنة 1992 م، بعدما تم فصلها عن الجماعة الأم بومية، ويصل عدد سكانها حسب إحصاء 2014، 9.547 نسمة.

2. مفهوم الزراعات المعيشية

أما الزراعات المعيشية فيقصد بها تلك الزراعات التي يتم إنتاجها بهدف سد الحاجيات المعيشية للأسر المزارعة، وتعتمد هذه الزراعات على أساليب وتقنيات تقليدية وعلى العمل العائلي، ونظرا لمحدودية الجهود المبذولة فيها فإن المردودية الاقتصادية تكون ضعيفة، ومن أبرز خصائصها الاستغلال المحدود للمجال الزراعي واعتماد زراعة متعددة المحاصيل.

نستخلص مما سبق، أن الفرق الجوهرى بين الزراعات التسويقية والزراعات المعيشية، هو أن الأولى تتميز بمردودية مرتفعة، تمكن ممارستها من تحقيق أرباح مادية كبيرة، لكنها بالمقابل تعمل على الاستغلال المكثف للموارد، الأمر الذي يمكن أن يفقد البيئة توازنها. أما الثانية ورغم محدودية إنتاجها وعتاقه أساليبها، فإنها لا تخلو من إيجابيات، حيث تعمل على تطوير العلاقات التضامنية داخل المجتمع وتحافظ على التماسك الأسري والاجتماعي بالوسط الريفي (المختار الأكحل، 2005، ص 34)، فضلا عن تناغمها مع البيئة بشكل يضمن استدامة الموارد، ويعطي للأجيال المتلاحقة فرصة الاستفادة منها.

3. السياق العام لبروز الزراعات التسويقية

إن تناول موضوع الزراعات التسويقية بجماعة أغبالو، تطلب منا أولا، البحث عن جذور هذه الزراعات وسياق بروزها على المقياس العالمي، وكذا كيفية وصولها إلى دول العالم الثالث التي يعتبر بلدنا جزء منها، ثم الوقوف أخيرا عند السياق المحلي الذي ساهم في انتشارها بشكل متسارع بملوية العليا بشكل عام، وجماعة أغبالو بشكل خاص.

1.3: السياق العالمي

تتفق العديد من الدراسات على أن ظهور الزراعات التسويقية قد ارتبط بأوروبا، وقد كان ذلك كنتيجة للتحويلات التي مرت منها، خاصة الثورة الصناعية خلال القرنين 18 و 19 م التي بدأت في بريطانيا وانتقلت إلى باقي البلدان الأوروبية، هذه الثورة التي كان لها أثر عميق على البوادي بشكل عام والقطاع الفلاحي بشكل خاص، هذا الأخير الذي أصبح منفتحاً على السوق بعد قرون طويلة من الانغلاق والإنتاج من أجل الاستهلاك الذاتي فقط، وفي هذا الإطار أورد الأستاذ موسى كرزازي (موسى كرزازي، 2019، ص 41) ما ذهب إليه كاوتسكي، في معرض حديثه عن المسألة الزراعية " كانت الأسرة هي خلية الإنتاج، تنتج حاجياتها بنفسها بدون أن تلجئ إلى السوق إلا نادرا. ولكن هذه الوضعية ستتغير، فبعد أن تطورت الصناعة أدخلت تحولات جذرية في البوادي المحيطة بها. وهكذا، أصبح الفلاح مرغما على اقتناء حاجيات جديدة من السوق، وعمت المعاملات النقدية، وبدأت الأسر تنفك تدريجيا، خاصة الأسر المتعددة الأفراد. وظهر العمل المأجور، واقتصاد السوق والهجرة.

وكانت النتائج الأساسية التي تحققت في أوروبا، هي هذه الثورة التي قضت تدريجيا على مظاهر الإقطاعية، وبقايا المشاعة القديمة للأرض. وبذلك فقد أصبح الطريق مفتوحا للفلاحة الرأسمالية".

إن " الفلاحة الرأسمالية انتقلت من فلاحة " التناوب الثلاثي " التي كانت سائدة في المجتمع الإقطاعي، إلى فلاحة عصرية ممكنة علمية، تعتمد على رأسمال قوي، متنوعة الإنتاج، تستخدم تقنيات جديدة، وتتميز بالتحخصص. وهذه هي وضعية إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية مثلا خلال القرنين 18 و19. (موسى كرزاي، 2019، ص 42).

نستخلص مما سبق أن الفلاحة الأوروبية قد عرفت تحولا هيكليا بحكم مخرجات الثورة الصناعية، حيث أصبحت الأسرة تنتج ليس من أجل العيش فقط بل من أجل السوق، هذا الأخير الذي كان في حاجة كبيرة للغذاء بحكم الضغط السكاني الذي أصبحت تعرفه المدن. وهكذا انتقلت أوروبا من فلاحة معيشية تعتمد على الاستغلال البسيط للأرض، باستعمال الأدوات التقليدية، إلى نظام جديد يروم تلبية الحاجيات المتزايدة للسوق، ويعتمد في ذلك على الاستعمال المكثف للتربة عبر وسائل إنتاج جديدة كالمكننة والتسميد والعمالة المأجورة، كل هذه المعطيات الجديدة أحدثت انقلابا في الإنتاج كليا وكيفيا.

2.3: السياق الوطني

كغيره من بلدان العالم الثالث عرف المغرب التحديث الزراعي، عن طريق الصدمة الاستعمارية في بداية القرن العشرين، حيث أن المجال المغربي، ولعوامل متداخلة كان يتميز قبل هذا الحدث الفاصل، ببنيات زراعية تقليدية كانت تستغل فيه وسائل الإنتاج من الأرض، والماء والإنسان، بشكل خفيف، وكان الهدف المركزي من الإنتاج هو الاكتفاء الذاتي، ولم يكن الرهان على السوق بأي حال من الأحوال. وإذا كان العديد من الباحثين يختلفون حول مدى انفتاح المزارعين المغاربة قبل الاستعمار على السوق، حيث يؤكد البعض منهم (علي فقير، 2005، ص 3)، على انفتاح المزارعات المغربية على السوق الوطنية والدولية (خاصة أوروبا)، بينما يعتبر البعض الآخر ذلك ظاهرة معزولة ومحدودة في الزمان والمكان، ومن تم لا يمكن القياس عليها.

إن ما يهمنا في هذا السياق بالأساس، هو كون المغرب كغيره من البلدان الإفريقية، لم يعرف التحديث الزراعي من الداخل كما وقع في أوروبا، بل كان ذلك كنتيجة للغزو الاستعماري، الذي كان عنيفا مع البنات المحلية كما يقول عزيز بلال " كان صدمة عنيفة بين نمط إنتاج رأسمالي متطور، وتشكيلات اجتماعية ما قبل رأسمالية غربية عنه في تطورها ونشوئها، مما ساهم في تخلفها وعرقلة نموها. " (موسى كرزاي، 2019، ص 42).

وبشكل عام يمكن التمييز في السياق الوطني، الذي ساهم في انتشار الزراعات التسويقية بين مرحلتين

أساسيتين وهما:

1.2.3: مرحلة الحماية

خلال هذه المرحلة برزت الزراعات التسويقية، وكانت نتيجة للإعداد الهيدروفلحي الذي أرساه المستعمر في الدوائر المسقية التي تم اختيارها بعناية فائقة مثل الغرب - تادلا - الحوز - سوس - ملوية السفلى - سايس... وغيرها من المجالات التي تم ربطها بالموارد المائية، حيث أقامت فرنسا تجهيزات مائية، لم يعرف المجال المغربي مثلها من قبل، سواء من حيث الحجم، أو من حيث العصرية. لقد استثمر الاستعمار الفلحي في أكثر من مليون هكتار ذا تميز خاص، وأدخل المكننة والتسميد ووفر لنفسه يدا عاملة غير مكلفة، وأدخلت زراعات جديدة وغريبة عن بنية الإنتاج الفلحي الذي اعتاد عليه الممارسين الزراعيين المغاربة، ومن أهم هذه الزراعات الجديدة نجد الكروم (سايس)، والحوامض (ملوية السفلى وتادلا والحوز)، والتي كان الهدف منها تلبية حاجيات المعمرين أولا، والتصدير ثانيا. هكذا أسست السلطات الاستعمارية لنظام إنتاجي رأسمالي يهدف إلى توسيع هامش الربح.

2.2.3: مرحلة الاستقلال

راهن المغرب بعد الاستقلال، على القطاع الفلحي باعتباره أحد الاختيارات الكبرى، ليكون قاطرة تجر الاقتصاد ككل، وقد استفاد في ذلك من الإرث الذي تركه الاستعمار في هذا المجال، و " لكن النتائج لم تكن دائما في مستوى هذا الاهتمام لأسباب خارجية تتعلق بتقلبات المحيط الدولي وما تفرضه على المغرب من التزامات وتبعية، وأخرى داخلية يتداخل فيها السياسي والاقتصادي والاجتماعي لتفرض بدورها توجهات مرحلية كحلول للمشاكل البنوية أو الظرفية التي يعرفها الاقتصاد الوطني" (لحسن جنان، 2010، ص 17).

وبشكل عام يمكن القول، أن السياسة الفلاحية لمغرب ما بعد الاستقلال مرت بثلاث فترات كبرى:

- **الفترة الأولى:** من الاستقلال إلى الثمانينيات: وخلال هذه الفترة تم الشروع في سياسة السدود، تميزت بكونها مرحلة مشروع وتصور كان الهدف منه هو تجميع الإمكانيات المادية والبشرية من خلال سياسة السدود في حدود 10% من الأراضي الصالحة للزراعة، لتكون بمثابة قاطرة تجر 90% المتبقية، ففي هذه الدوائر التي وجهت إليها الدولة معظم استثماراتها، كما هو معروف، في ميدان التجهيزات المائية والتقنية الضرورية (حسن المباركي وبوطيب الطاك، 2005، ص 16)، شجعت زراعات بعينها ولم تشجع أخرى، حيث تم الاهتمام بالزراعات الموجهة للتصدير أولا، وبالزراعات الموجهة للسوق الداخلي بنسبة أقل (السكر والزيتون والحليب).

- **الفترة الثانية:** عرفت هذه المرحلة، بكونها فترة التقويم الهيكلي، وخلالها تم التراجع على دعم بعض المنتوجات، وتحرير البعض الآخر، وقد كان الهدف من هذا التحرير هو جعل القطاع الخاص يأخذ بزمام الأمور.

- الفترة الثالثة: زمنيا تبدأ هذه المرحلة منذ سنة 1994، وإلى اليوم، أي بعد انتهاء سياسة التقويم الهيكلي وخلالها تبنت الدولة شعار الاعتماد على الاستراتيجيات في ميدان الفلاحة من أجل بلوغ التنمية القروية، كما تنازلت، في إطار ما سمي بالدولة المرافقة، عن الكثير من الأدوار لفائدة الخواص والمستويات الترابية المحلية والجهوية (لحسن جنان، 2010، ص 19).

يمكن القول أن، الزراعات التسويقية ظهرت مع المستعمر الذي وفر لها القاعدة الأولى، لكنها ستعرف انتشارا كبيرا في فترة الاستقلال لعوامل متداخلة، أهمها كون المغرب قد عقد الرهان على القطاع الفلاحي لتحقيق الإقلاع الاقتصادي.

3-3: السياق المحلي

إذا كان ظهور الزراعات التسويقية والانتشار المتسارع لها في الدوائر المسقية العصرية، قد ارتبط بالمستعمر الفرنسي، ثم بالاختيارات التي تبنتها الدولة في الميدان الفلاحي، فإن بروزها على المستوى المحلي، قد ساهمت فيه عوامل متعددة، ذات ارتباط مباشر بالخصوصيات الطبيعية للبيئة المحلية:

- العامل المناخي: لقد أثر تراجع التساقطات المطرية وتوالي سنوات الجفاف، الذي عرفته جماعة أغبالو في ثمانينيات القرن الماضي، والذي ازدادت حدته فيما بعد، على الممارسات الزراعية للفلاحين بهذا المجال، مما دفعهم للبحث عن البدائل للزراعات البورية الأكثر ارتباطا بالتساقطات المطرية، والتوجه نحو مزروعات البطاطس ومغروسات التفاح.

- المردودية المرتفعة: إن الزراعات التسويقية، وبحكم اعتمادها أساسا على المياه الجوفية، وتخلصها النسبي من التقلبات المناخية، جعل مردوديتها مرتفعة بالمقارنة مع الزراعات البورية، الأمر الذي يفسر سرعة انتشارها.

- القيمة المالية المضافة: إن القيمة المالية المرتفعة للزراعات التسويقية وطنيا ودوليا، دفعت الفلاحين المحليين إلى التعاطي لها بشكل أوسع، لتحسين مداخيلهم.

- التأثير بالمناطق ذات السبق في انتشار هذه الزراعات: تأثر الممارسون الزراعيون، بالمناطق السبقة لهذا النوع من الزراعات، خاصة مناطق: أزرو، آيت عياش، فيما يخص مغروسات التفاح، ولقباة وكيكو بالنسبة لمزروعات البطاطس.

- ظهور المستثمرين الجدد: عرفت جماعة أغبالو توافد نسبة مهمة من المستثمرين، الذين لا ينتمون إليها جغرافيا، من مناطق مختلفة وعلى مراحل متباينة، للاستثمار في هذا النوع من الزراعات مستغلين بذلك مؤهلات المنطقة المغربية.

- الاستفادة من مخطط المغرب الأخضر: يعتبر مخطط المغرب الأخضر، بكونه استراتيجية قطاعية تبنتها الدولة المغربية منذ سنة 2008 للنهوض بالقطاع الفلاحي، واحد من العوامل المحورية التي ساهمت في التنامي المتسارع للزراعات التسويقية بجماعة أغبالو، وذلك لما وفره من إعانات وتحفيزات للفلاحين للاستثمار في هذا المجال، وبالرغم من أن عدد كبير من الفلاحين لم يستفيدوا بعد من هذا الدعم بحكم عوامل متعددة، فإنه بالمقابل استطاعت نسبة مهمة من الفلاحين الولوج لهذه الإعانات.

إن العوامل التي أشرنا إليها أعلاه، ساهمت بشكل أو بآخر، في ظهور الزراعات التسويقية بهذه الجماعة، في ثمانينيات القرن الماضي لتعرف بعد ذلك انتشارا واسعا خاصة في العقدين الأخيرين، محدثة بذلك تحولات عميقة سواء من الناحية المحلية، أو من حيث البنيات الاقتصادية والاجتماعية، وأسست لنموذج تنموي عفوي قائم على الاستغلال المكثف للموارد الترابية، خاصة المياه الجوفية والتربة، فضلا عن الاستعمال المتزايد للتقنيات العصرية في السقي، والتسميد والانتشار الكبير للمكننة، فضلا عن الاستخدام الملفت العمالة المأجورة.

II. المسار التاريخي للأنشطة الاقتصادية

إن فهم البنيات الاقتصادية والاجتماعية بشكل أعمق لأي مجال، لا يمكن أن يتم إلا بالعودة للتاريخ الذي سيمكن من إبراز جذور الظاهرة المدروسة في إطار تفاعلها مع مختلف العناصر المحيطة بها. ففي إطار دراستنا للزراعات التسويقية باعتبارها ظاهرة مجالية بامتياز، ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية، وجدنا أنفسنا مضطرين للعودة للتاريخ أكثر من مرة، وكما يؤكد على ذلك الباحث بول باسكون فاستحضار التاريخ تكمن أهميته في فهم الحاضر: (PAUL PASCON, 1977, P141)

إن الأنشطة الاقتصادية لجماعة أغبالو مرت بثلاث مراحل:

3. مرحلة هيمنة الرعي على الأنشطة الاقتصادية

تتمد هذه المرحلة إلى حدود الثلاثينيات من القرن الماضي (LEGROS, Xavier, 2019, p 26)، وتميزت حسب الروايات الشفوية، بكون النشاط الرعوي هو النشاط المركزي في الحياة الاقتصادية، والذي كان يركز على الانتجاع بين الجبل صيفا، والأزغار شتاء، وذلك في إطار نظام قبلي متجذر ومتكامل تحكمه الأعراف التي ترعى المصالح الجماعية للنسيج الاجتماعي. في ظل هذه الحياة الرعوية، كان حجم القطيع هو المحدد الأساسي للترابية الاجتماعية.

4. مرحلة التكامل بين الرعي والزراعة

إذا كان اندماج الزراعة مع تربية الماشية، يشكل خاصية أساسية في البنيات شبه الجافة، وتعتمد استراتيجية الفلاح في ذلك، على البحث عن التوازن بين الإنتاج النباتي والحيواني (محمد الأسعد، 2011، ص 113)، فإن

هذا التكامل على مستوى الجماعة، سيبدأ من الثلاثينيات إلى الثمانينيات من القرن الماضي. خلال هذه المرحلة تراجعت مركزية النشاط الرعوي لصالح الزراعة، وذلك بحكم محاصرة قبيلة أيت مسعود (القبيلة المستوطنة لمجال الدراسة) من طرف السلطات الفرنسية، وعزلها عن المراعي التابعة لقبائل زيان وأيت سكوكو، باعتبارها الملجأ الشتوي للقطعان. هذه الأخيرة عرفت تراجعاً كبيراً خلال هذه المرحلة، ولم تعد الأسر تستثمر في الماشية فقط، بل أصبحت تعوضها باستصلاح الأرض وتطويرها (العاصي) من أجل ممارسة النشاط الزراعي، هكذا أضحت عنوان هذه المرحلة هو التكامل بين الرعي والزراعة.

5. مرحلة بروز الزراعات التسويقية

تمتد هذه المرحلة من ثمانينيات القرن المنصرم إلى الآن. خلال هذه المرحلة، ظهرت الزراعات التسويقية، وخاصة زراعة البطاطس، التي اقتصر في البداية على ضفاف الأودية، مستغلة بذلك وفرة المياه السطحية، لتبرز بعد ذلك مغروسات التفاح التي عرفت بدورها انتشاراً ملفتاً. هكذا توارت الأنشطة الاقتصادية التقليدية، وبالمقابل بدأ هذا المجال الترابي يتخصص بشكل تدريجي في هذا النوع من الزراعات الموجهة للسوق. نستخلص في نهاية هذا المحور، أن تاريخ الأنشطة الاقتصادية لمجال الدراسة، مر بثلاث مراحل كبرى، ركزت الأولى منها على الرعي باعتباره العمود الفقري للحياة الاقتصادية، في حين جمعت المرحلة الثانية بين الرعي والزراعة بشكل متكامل، أما المرحلة الثالثة، فبرزت خلالها الزراعات التسويقية، التي أضحت في الوقت الراهن تحتل مكانة مركزية في الأنشطة الاقتصادية الممارسة، بل الأكثر من ذلك أصبحت الجماعة تتخصص بشكل تدريجي في هذا النوع من الزراعات.

III. من التنوع في الأنشطة الاقتصادية إلى التخصص في الزراعات التسويقية

أشرنا في المحور الثاني إلى أن جماعة أغبالو في الوقت الراهن تعرف الاتجاه نحو التخصص في الزراعات التسويقية، مقابل التخلي المتسارع عن الأنشطة الاقتصادية التقليدية. ويتخذ هذا الاتجاه مظهرات عدة كما أنه يفسر بعوامل بنيوية ومتداخلة مع بعضها البعض.

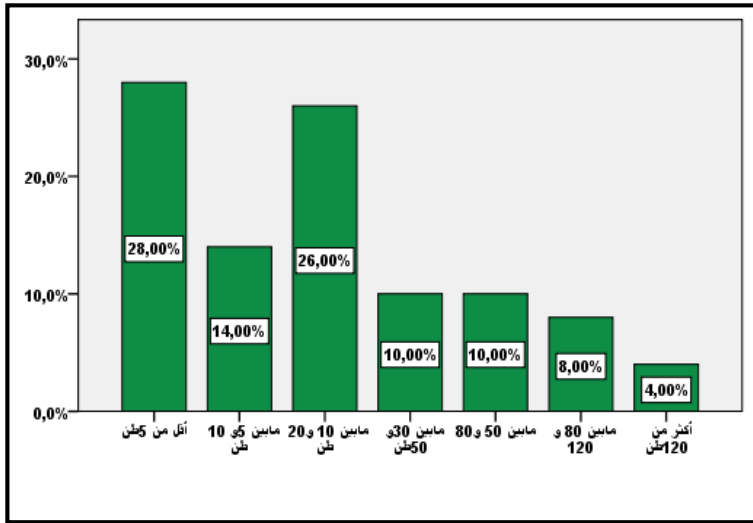
1. الإنتاج والمردودية المرتفعان للزراعات التسويقية محفزان للتخلي عن الأنشطة الاقتصادية التقليدية

تتميز الزراعات التسويقية المهيمنة على جماعة أغبالو بإنتاجها ومردوديتها المرتفعين بالمقارنة مع الزراعات البورية، ويرجع ذلك بالأساس إلى استقلالها النسبي عن التأثيرات السلبية المباشرة للتغيرات المناخية، ذلك أن هذه الزراعات التسويقية، (وبحكم اعتمادها على المياه الجوفية، وكذلك الاستعمال المكثف للمكننة والتسميد...) تكون إنتاجيتها مضمونة وبكمية مرتفعة بالمقارنة مع الزراعات البورية ذات الارتباط العضوي بالتساقطات المطرية.

1.1: إنتاج ومردودية مغروسات التفاح

يؤكد البحث الميداني أن الإنتاج السنوي لمغروسات التفاح يتميز عموما بالارتفاع، بالرغم من التباين الذي يلاحظ من فلاح لآخر، والذي يرجع للأساس لعوامل متعددة منها ما يرتبط بعمر هذه المغروسات ومنها ما يرتبط بدرجة العناية، ففي هذا الإطار نجد أن 58% من الممارسين الزراعيين المعنيين بهذه المغروسات، يتجاوز إنتاجهم السنوي 10 طن، كما أن 22% من هؤلاء يفوق إنتاجهم السنوي 50 طن. (المبيان رقم 1).

المبيان رقم 1: توزيع الفلاحين حسب الإنتاج السنوي للتفاح بالطن.



المصدر: البحث الميداني سنة 2020.

وإضافة للإنتاج السنوي، تسجل أيضا مردودية التفاح ارتفاعا نسبيا، فقد أوضحت الدراسة أن 51% من الممارسين الزراعيين المعنيين تفوق مردوديتهم من التفاح 10 طن في الهكتار الواحد.

الصور رقم 1-2: جانب من إنتاج التفاح بإحدى الضيعات بالجماعة

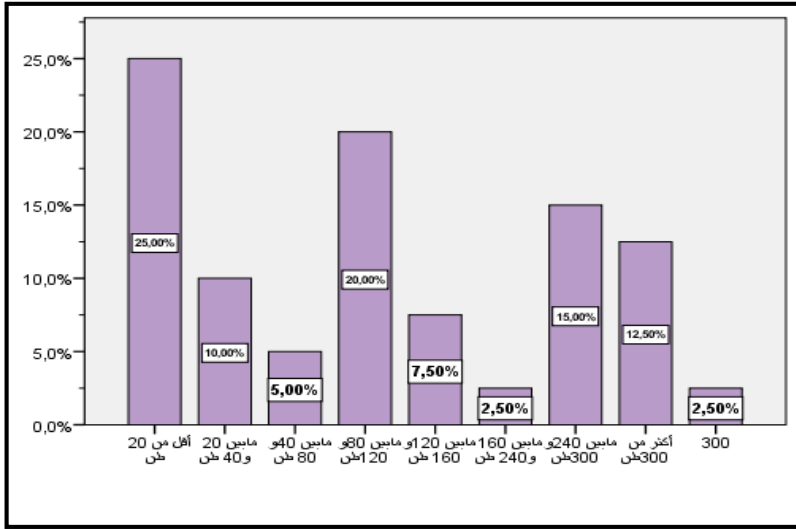


المصدر: العمل الميداني/ 09-10-2020

2.1: إنتاج ومردودية البطاطس

يعرف إنتاج ومردودية البطاطس ارتفاعا ملفتا، بالمقارنة مع الزراعات التقليدية أولا، وحتى مع مغروسات التفاح ثانيا، ذلك أن هذه الزراعة وبحكم ما تعرفه من سقي منتظم وتكثيف للأسمدة والمبيدات، أوضحت نموذجا في الإنتاج والمردودية المرتفعين، وفي هذا الإطار أوضحت الدراسة الميدانية أن 60% من الممارسين الزراعيين المعنيين بزراعة البطاطس، يفوق إنتاجهم السنوي 80 طن، كما أن 30% من هؤلاء يتجاوز إنتاجهم السنوي 240 طن. (المبيان رقم 2).

المبيان رقم 2: توزيع الفلاحين حسب الإنتاج السنوي الإجمالي للبطاطس بالطن



المصدر: البحث الميداني سنة 2020

أما مردودية البطاطس، فتتميز بدورها بالارتفاع، فحسب المقابلات التي أجريناها مع العديد من الفلاحين فهم يميزون بين ثلاثة مستويات يمكن إبرازها على الشكل التالي:
مردودية ضعيفة: تقل عن 15 طن / _ مردودية متوسطة: من 15 إلى 30 طن/هـ - مردودية مرتفعة: من 30 إلى 45 طن /هـ.

ويمكن لهذه المردودية حسب الممارسين الزراعيين، أن تزيد عن 45 طن في بعض الحالات التي تتوفر فيها شروط التثمين. وهي مردودية مرتفعة بالمقارنة مع بعض المجالات المغربية المنتجة لهذا النوع من المزروعات كما هو الشأن بالنسبة لسوس، حيث يؤكد الأستاذ بلقاضي، أن مردود البطاطس في الهكتار الواحد لا يتجاوز 21.8 طن. (أحمد بلقاضي، 2005، ص 115).

الصور رقم 3-4: عملية جني محصول البطاطس بجماعة أغبالو إسردان



المصدر: العمل الميداني/12-11-2020

يتضح مما سبق أن، الزراعات التسويقية، سواء تعلق الأمر بمغروسات التفاح أو زراعة البطاطس، تتميز بارتفاع إنتاجها ومردوديتها، الأمر الذي يفسر الارتباط بها من قبل الممارسين الزراعيين بجماعة أغبالو، مقابل التخلي المتسارع عن الزراعات البورية التي تعرف ضعفا ملحوظا في إنتاجها ومردوديتها خاصة في السنوات الأخيرة بحكم التراجع الواضح لكمية التساقطات المطرية من جهة، وعدم انتظامها من جهة ثانية.

2. الزراعات التسويقية مصدر محوري للدخل لدى الفلاحين بجماعة أغبالو

بالرغم من أن الفلاحين بجماعة أغبالو يعملون على تنويع مصادر دخلهم، فإن الزراعات التسويقية باتت تشكل حصة الأسد من هذا الدخل، ويفسر ذلك، أولا، بكون هذه الزراعات توفر هامشا واسعا من الربح، وثانيا، بكون دخلها مضمون بنسبة كبيرة، وثالثا، لأن إنتاجها ومردوديتها مرتفعين كما وضحا ذلك سلفا. وفي هذا السياق أوضحت الدراسة الميدانية أن 62 فلاحا من أصل 86 الذين شملتهم الدراسة، وهو ما يمثل نسبة 72%، أن مصدر دخلهم الوحيد هو الزراعات التسويقية: مغروسات التفاح بنسبة 33.7%، ومزروعات البطاطس بنسبة 20.9%، مغروسات التفاح ومزروعات البطاطس مجتمعة بنسبة 17.4%. في حين أن الفلاحين الذين تشكل الحبوب مصدر دخلهم الوحيد لا تمثل نسبتهم سوى 1.2% من العينة المدروسة. (الجدول رقم 2).

الجدول رقم 2: توزيع الفلاحين حسب المنتوجات الأكثر تسويقا		
نوعية المنتوجات	العدد	النسبة المئوية
التفاح	29	33.7 %
البطاطس	18	20.9 %
التفاح والبطاطس	15	17.4 %
التفاح والحبوب والبطاطس	5	5.8 %
الحبوب والبطاطس	5	5.8 %
الحبوب والتفاح	2	2.3 %
الحبوب	1	1.2 %
الأعلاف	1	1.2 %
غير معني	10	11.6 %
المجموع	86	100 %

المصدر: البحث الميداني سنة 2020.

وإذا كانت مزروعات البطاطس ومغروسات التفاح تسوق بنسبة عالية جدا، فالعكس تماما فيما يخص مزروعات الحبوب، هذه الأخيرة التي كانت إلى حدود تسعينيات القرن الماضي تشكل المصدر الأول للدخل، أما في الوقت الراهن أصبح دورها هامشي بشكل يثير الانتباه، هذا ما تؤكد الأرقام، فمن أصل 86 فلاح المعنيين بالدراسة، نجد 75 غير معنية بعملية التسويق، وهو ما يمثل نسبة 87.2%، في حين أن 12.8% هي التي توجه إنتاجها للتسويق. (الجدول رقم 3).

الجدول رقم 3: توزيع الفلاحين حسب الإنتاج الموجه للتسويق من الحبوب		
الإنتاج الموجه للتسويق	العدد	النسبة المئوية
الربع	1	1.2 %
النصف	4	4.7 %
الثلاثين	4	4.7 %
كل الإنتاج	2	2.3 %
غير معني	75	87.2 %
المجموع	86	100 %

المصدر: البحث الميداني سنة 2020

يتضح من خلال ما سبق، أن الزراعات التسويقية أضحت ركيزة أساسية بخصوص دخل المزارعين بجماعة أغبالو، وبالمقابل من ذلك باتت الزراعات البورية تتراجع للخلف، وغير قادرة على الصمود أمام منافستها العصرية.

3. الاستثمار في الزراعات التسويقية: من الاستثمار المحلي نحو سيطرة المستثمرين الأجانب

عرف الاستثمار في الزراعات التسويقية، دينامية متسارعة خلال العقدين الأخيرين، بحكم ما يعرفه هذا القطاع من جاذبية خاصة، تعود بالأساس إلى الهامش الربحي الواسع نسبيا مقارنة بالعديد من القطاعات الأخرى، ويتميز هذا الاستثمار عموما بالتباين على عدة مستويات، ويعتبر الاختلاف من حيث الأصول الجغرافية للمستثمرين واحدة منها. ففي هذا الإطار يمكن القول إن هناك نوعان من الاستثمار: استثمار محلي، ونقصد به الاستثمار من طرف الممارسين الزراعيين وغيرهم ممن ينتمون للجماعة، هذا النوع من الاستثمار هو السائد في مجال الدراسة إلى حدود نهاية القرن الماضي، ويمثل في الوقت الراهن حسب الدراسة الميدانية 67.4%، من مجموع الاستثمار في الزراعات التسويقية.

أما النوع الثاني فهو الاستثمار الغير المحلي، ويقصد به المستثمرين الذين لا ينتمون جغرافيا للجماعة، ويطلق عليهم باسم " البراني"،

عرف الاستثمار الغير المحلي بجماعة أغبالو خلال العقدين الأخيرين دينامية خاصة، فبعدما كان الاستثمار في الزراعات التسويقية، وإلى حدود نهاية القرن الماضي، حكرا على الممارسين الزراعيين الذين ينتمون لنفس المجال، وكان الأجانب "البراني"، على الجماعة لا يمثلون سوى نسبة قليلة، فإن النوع الأخير سيعرف ارتفاعا ملموسا وصلت نسبته حاليا حسب البحث الميداني 32.6%، من مجموع الاستثمار، وهي نسبة مهمة، كما أنها مرشحة للارتفاع، إذا بقيت الأمور كما هي، (الجدول رقم 4).

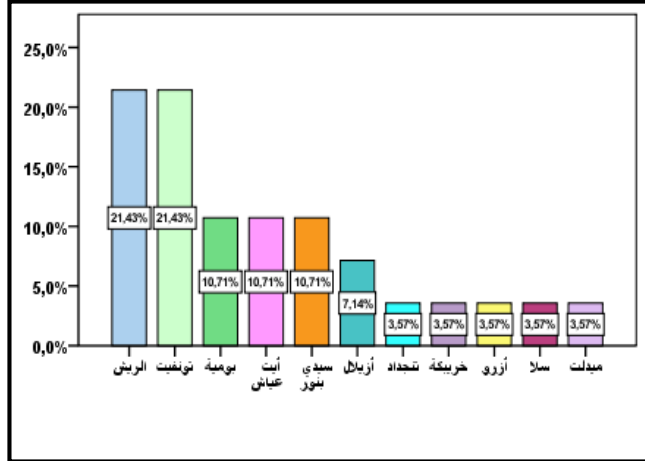
الجدول رقم 4: توزيع الفلاحين حسب الأصل الجغرافي		
النسبة المئوية	العدد	الأصل الجغرافي
67.4%	58	داخل الجماعة
32.6%	28	خارج الجماعة
100%	86	المجموع

المصدر: البحث الميداني سنة 2020.

ويفسر هذا الإقبال المتزايد على مجال الدراسة، من طرف هؤلاء المستثمرين الجدد، إلى كون المجالات الأصلية التي ينتمون إليها، إما لا تتلاءم مع هذا النوع من المزروعات، أو تكون الأرض فيها مرتفعة الثمن، كما

هو الشأن بالنسبة للشاوية، هذه الأخيرة عرفت توافد مجموعة من المستثمرين نحو مجال الدراسة للاستثمار في هذه الزراعات مستغلين بذلك الثمن المنخفض للأرض شراء كان أو كراء، فضلا عن التوفر النسبي للمياه الجوفية.

المبيان رقم 3: توزيع المستثمرين بجماعة أغبالو حسب أصلهم الجغرافي



المصدر: البحث الميداني سنة 2020

ويتميز هؤلاء بالإضافة إلى الاختلاف من الأصول الجغرافية، إلى كونهم، يستثمرون في ميادين أخرى غير الفلاحة وبمستوى تكويني لم نعهده لدى الفلاح المحلي، كما وظف العديد منهم رساميل مهمة ومعرفة جيدة في كيفية إدارة نشاطهم الزراعي من عاليته إلى سافلته. وقد عمل هؤلاء الفاعلون الجدد في الزراعات التسويقية، على قلب وضع الفلاحة بمجال الدراسة رأسا على عقب، بإدخالهم لمختلف التقنيات الجديدة على جميع الأصعدة، ولاستثمارهم أموالا طائلة. (أحمد بلقاضي، 2005، ص 107).

IV. التحديات التي تواجه هذا النموذج التنموي بجماعة أغبالو

إن النموذج الاقتصادي الجديد الذي برز في جماعة أغبالو ساهم، وبلا شك، في خلق دينامية اقتصادية استثنائية كما وضحنا سالفًا، إلا أنه يواجه في الآن نفسه تحديات كبرى، ذات أبعاد متعددة:

1. على مستوى الإنتاج

إن أكبر صعوبة تواجهها الزراعات التسويقية من الناحية الإنتاجية، تتمثل في ندرة المياه الجوفية. فتزامن نمو هذه الزراعات مع فصل الصيف الذي تجف فيه كل الأودية، يجعل من استغلال المياه السطحية أمرا مستحيلا، وهو الأمر الذي أدى إلى الضغط على الفرشاة الباطنية في السنوات الأخيرة، زاد من حدته التكثيف الزراعي، فضلا عن توالي سنوات الجفاف التي ميزت العقود الأخيرة، الأمر الذي بطأ وتيرة تجدد المياه الجوفية. في هذا

الإطار فالآبار التي يتم استغلالها في الوقت الراهن يتراوح عمقها ما بين 70 و 120 متر، بالنسبة 40% من المحوئين، كما أن 20% يتجاوز عمق آبارهم 120 مترا.

لقد أصبحت الموارد المائية عقبة كبيرة أمام تنامي الإنتاج، حيث أضحي هذا الإشكال البنيوي حديث الساعة بالنسبة لكل المزارعين بهذا المجال رغم تفاوت إمكانياتهم المادية، فلم يعد المزارعون الكبار قادرين على تحمل تكاليف التنقيب، فحفر بئر واحد يصل عمقه 200 متر دون احتساب التجهيزات تتجاوز تكلفته 70.000 درهم، ويمكن لهذا المبلغ أن يذهب أدراج الرياح، إذا لم يعثر المعني على الموارد المائية، إن التنقيب المتكرر بدون جدوى، ولد ظاهرة جديدة خلال الموسمين الفلاحيين الأخيرين، لم يكن هذا المجال الترابي يعرفها من قبل وهي ظاهرة كراء الآبار، إذ أصبح العديد من المزارعين الكبار يفضلون كراء الآبار على حفرها، وبالمقابل فإن المزارعين الصغار الذين لا يتوفرون على الإمكانيات الكافية للتكثيف الزراعي، يفضلون بدورهم كراء آبارهم للمستثمرين الكبار، وهي في نظرهم عملية مربحة، حيث أن البئر الواحد يضمن دخل سنوي يتراوح ما بين 50.000 و 70.000 درهم.

إن هذا التراجع المتزايد للمياه الجوفية، بات يقلق جل المزارعين، وبشكل خاص الذين يتوفرون على مغروسات التفاح، والتي تتميز بطول أمد حياتها، فالتخوف بالنسبة لهؤلاء، لا يقتصر على خسارة محصول سنة واحدة كما هو الشأن بالنسبة لمحصول البطاطس، بل يتجاوز ذلك، ليعصف بالمشروع الاستثماري ككل، ولهذا " أصبح موضوع امتلاك الماء عنصرا رئيسيا في الصراع الاجتماعي، كما أصبح أحد أوجه الثروة في الميدان الزراعي، وأحد عوامل تركيز الملكية العقارية، وتكثيف النشاط الفلاحي بالبادية" (لحسن جنان، 2009، ص4).

وإلى جانب التحدي المائي، تعتبر الكوارث الطبيعية بشكل عام، والمخاطر المناخية بشكل خاص، من التحديات الكبرى التي تواجهها الزراعات التسويقية بمجال الدراسة، وبأني على رأس هذه المخاطر البرد" التبروري"، الذي أصبح يهدد بإتلاف المحاصيل كل سنة.

2. على مستوى التسويق

لا شك أن مرحلة التسويق، تعتبر محطة أساسية في الدورة الاقتصادية بشكل عام، وللعلمية الإنتاجية بشكل خاص. فبالرغم من الصعوبات التي تصطدم بها هذه الأخيرة، فالمزارعون يجتهدون ويستثمرون كل إمكانياتهم الذاتية من أجل توفير منتج بجودة عالية وقادر على التنافس في السوق الوطنية والدولية، إلا أن التسويق يخيب آمالهم في الكثير من الأحيان. وبما أن السوق الوطنية حرة، وخاضعة لقانون العرض والطلب، فإن ذلك ينعكس إيجابا أو سلبا على الإنتاج المحلي، تبعا لمتغيرات عدة، منها نوعية الإنتاج وزمن الإنتاج وتكلفة الإنتاج ومصاريف النقل.

تشكل مرحلة التسويق، بالنسبة للمزارعين في جماعة أغبالو، محطة محفزة ومشجعة للتخطيط والعمل في المستقبل، أو على العكس من ذلك قد تشكل مرحلة يسودها القلق والتوتر، عندما تكون الأسعار منخفضة والطلب ضعيف، الأمر الذي يعرض الكثير من المزارعين للإفلاس، أو حتى للعقوبات السجنية النافذة. ومن أهم الصعوبات التي تعترض عملية التسويق نجد:

- ارتفاع تكلفة الإنتاج: تعتبر من العوامل الأساسية التي تقلص من هامش الربح لدى المنتجين، فحسب المقابلات الميدانية، أكد لنا المزارعون أن الهكتار الواحد من البطاطس تصل تكلفته إنتاجه حوالي 50.000 درهم، في حال توفر المزارع على الأرض والموارد المائية، أما إذا كانت خاضعة لنظام الكراء، فإن هذه التكلفة تصل ل 70.000 درهم، وهذا ما يعني أن أي عملية تسويق تنزل قيمتها عن هذا المبلغ فهي تدخل الفلاح في خسارة.

- عدم وجود القدرة على التخزين: فنسبة المنتجين الذين يقومون بهذه العملية ضعيفة جدا، لا تتجاوز 4%، ويفسر ذلك بالنسبة لمنتجي التفاح بعدم القدرة على تحمل تكاليف التخزين، فضلا على أن هذه العملية تحتاج لأشهر إضافية، الأمر الذي لا يتحملونه لكونهم في أمس الحاجة لتأدية المصاريف والديون. أما بخصوص البطاطس، فقد أكد لنا المزارعون، أن تخزينه لا جدوى منه، بحكم أن إخراجها من وحدات التبريد للأسواق يتزامن وإنتاج المناطق الأخرى مما يعرضه للمنافسة أكثر.

- التسويق في الضيعة: أكد البحث الميداني أن 80%، من المنتجين يسوقون منتوجاتهم في الضيعة، الأمر الذي يقلل من هامش الربح مقارنة مع التسويق بالأسواق الوطنية، إلا أن الحاجة المادية الآنية وعدم القدرة على التكاليف الإضافية، فضلا عن عدم وجود الخبرة، كلها عوامل تدفع المنتجين للاستسلام للتسويق في الضيعة بالرغم من هزلة الأسعار وعدم وملاءمتها والجهد المبذول لإعداد المنتج.

- التعامل بالمساومة: أكد لنا العديد من المبحوثين، أنهم يلجؤون للمساومة في كل مراحل الإنتاج، بدءا من شراء البذور، مروراً بالأسمدة والمبيدات، وصولاً عند الطاقة. إن هذه العملية ترغمهم على القبول بزيادة كبيرة في أثمان المدخلات، (تصل في بعض الأحيان إلى 400%)، مقابل تأجيل التسديد إلى وقت الجني، ويتم ذلك بضمانات (دفع شيكات موقعة وبأوقات محددة).

- حضور الوسطاء (السماسرة): أكد البحث الميداني أن 97% من الفلاحين يسوقون منتوجاتهم بحضور الوسطاء، لأن لديهم ما يكفي من الخبرة تجعلهم قادرين على إقناع الزبناء للإقبال على المنتج من جهة، ولأنهم

يعتبرون بمثابة شهود في حالة إذا ما وقع نزاع بين الزبناء والمنتجين من جهة أخرى. مما يجعل موقع الوسطاء مركزيا في عملية التسويق.

إن العوامل السالفة الذكر، والتي تتفاعل مع بعضها البعض، تجعل عملية التسويق من التحديات الكبرى التي تواجهها الزراعات التسويقية بمجال المدروس، فإذا كانت الدولة عبر وزارة الفلاحة، قد أولت في إطار مخطط المغرب الأخضر الاهتمام للإنتاج، فإنها في الوقت ذاته، لم تواكب عملية التسويق، حيث ظل الفلاحون يواجهون مصيرهم بأنفسهم، في غياب تنظيمات مهنية قادرة على التنسيق بين المنتجين، وجمع جهودهم من أجل خلق شروط ملائمة لتسويق أفضل، ينعكس بشكل إيجابي على أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

خاتمة

يتضح من خلال هذه الدراسة، أن جماعة أغبالو، انتقلت من اقتصاد معيشي متجذر يبني على التكامل بين الرعي والزراعات البورية، إلى اقتصاد تسويقي حديث يركز على مزروعات البطاطس ومغروسات التفاح، فتكون بذلك قد فتحت الباب أمام مرحلة جديدة غيرت الملامح الكبرى للبنيات الفلاحية سواء في شقها المادي أو الاجتماعي.

لقد خلقت هذه الزراعات الجديدة بمجال الدراسة دينامية اقتصادية غير مسبوقة، حيث عملت على إنعاش الاستثمار بشقيه المحلي والأجنبي(البراني)، وفتحت الباب على مصراعيه لمستثمرين جدد من مختلف المناطق المغربية، ومن مهن مختلفة لتوظيف رساميلهم في هذه الزراعات مستغلين بذلك كل الهوامش المتاحة لمضاعفة أرباحهم (انخفاض ثمن الأرض، الإعانات، عدم تأدية الضرائب...)، وغيرها من العوامل التي منحت لهذا الحيز الترابي جاذبية خاصة نقلته من حالة الركود الاقتصادي التي كان يعيشها إلى حدود ثمانينيات القرن المنصرم.

ويعتبر التكثيف أحد العناوين الكبرى لهذه المرحلة الجديدة، حيث أصبح يخترق كل العناصر والمدخلات الفلاحية، وعبر جل مراحل العملية الإنتاجية، وهو الأمر الذي يعني الانتقال من زراعة عائلية متواضعة، إلى زراعية رأسمالية توظف فيها رساميل مهمة، لم يقدر الفلاح المحلي الصغير على مواكبتها، بالنظر لمحدودية إمكانيته وتواضع خبرته، الشيء الذي دفع العديد منهم إما لكرء وسائل الإنتاج التي يملكها (الأرض، المياه، ...)، وإما للبيع (خاصة وأن الأثمان مغرية) والهجرة للمراكز المجاورة.

قائمة المراجع:

- الأسعد محمد، 2011، "اتخاذ القرار لدى الفلاحين في الأنظمة الري-زراعية بالبيئات شبه الجافة بالمغرب"، دراسة في الإيكولوجيا الثقافية، منشورات مؤسسة دكالة عبدة.
- أفصي نجي، أديب عبد السلام، 2005، المسألة الزراعية في المغرب، الحوار المتمدن، العدد 1174.
- الأكحل المختار، 2005، "تهيئة وتنمية المجالات الفلاحية بالمغرب بين مخلفات الماضي ورهانات المستقبل"، ورد في كتاب دينامية المجالات الفلاحية بالمغرب، منشورات كلية الآداب بالرباط. ص 29-35.
- بلقاضي أحمد، 2005، "الدينامية الزراعية بسوس ماسة والجيل الجديد من المستثمرين"، ورد في كتاب دينامية المجالات الفلاحية بالمغرب، منشورات كلية الآداب بالرباط. ص 103-141.
- بلهليلي المصطفى، 2005، "الاستعمال المكثف للموارد الطبيعية وإشكالية التنمية المستدامة بمنطقة معاريز"، ورد في كتاب دينامية المجالات الفلاحية بالمغرب، منشورات كلية الآداب بالرباط. ص 167-194.
- جنان لحسن، 2010، "العالم القروي في البحث الجغرافي"، دفاتر جغرافية، العدد 7، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهرز، فاس، مختبر التراث والمجال.
- حسن المباركي وبوطيب الطاك، 2005، "المجالات الفلاحية بين التنظيم العفوي والتدبير المؤطر بعض عناصر التفكير"، منشور بندوة "دينامية الأرياف المغربية" - الرباط.
- كرزازي موسى، 2019، "دراسة في التهيئة والتنمية القروية بالمغرب: تريفة - بركان بجهة الشرق نموذجاً"، دار النشر حنظلة.
- LEGROS Xavier, 2019, « L'essor de la pomme de terre en milieu agro-pastoral en Haute Moulouya, Maroc : transformation de l'agriculture familiale chez les Ait Messaoud, Mémoire de fin d'études, Université Mohamed V de Rabat.
- Pascon, Paul. Le Haouz de Marrakech, Rabat, édité par l'auteur, 1977, 2 tomes.
- ZAMRANE Zineb, 2016, recherche d'indices de variabilité climatique dans des séries hydro climatiques au MAROC : identification, positionnement temporel, tendances et liens avec les fluctuations climatiques : Cas des grands bassins de la Moulouya, du Sebou et du Tensift, Délivré par Université Montpellier.

محددات اتخاذ القرارات الرعي زراعية وإستراتيجيات تكيف الحيازات الفلاحية بالحوز الشرقي حالة زمران الشرقية

Determinants of agricultural grazing decision-making and strategies for adapting agricultural holdings in the Eastern Hawz the Eastern Zamran model

ياسين ارميل

Yassine ARMAILA

جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش، المغرب، armailayass@gmail.com

Abstract:

The topic of the research is basically related to the field of rural geography, and it aims at understanding and analyzing the determinants of pastoral farming and agricultural decision-making as well as the strategies for adapting agricultural holdings for the eastern Hawz. Given the importance of research in the field of behavioral geography, and to test the validity of this study, we will opt for the behavioral geographical approach to investigate the role that the geographical behavioral approach can play in understanding the dynamics of irrigated rural areas and the factors that control the adaptation strategies of agricultural holdings of farmers in agricultural-grazing systems in the area of the Middle Tasawt which is a geographical area that knows a great dynamism and does not go out of the circle of problems and manifestations of imbalances that exist in the rest of the Moroccan regions. This area was chosen because of the fact that it also provides a living model for the forms of pastoral-agricultural decision-making by the farmers, and it represents a large set of programs and projects carried out by the state in the framework of preparing the rural area as well.

Keywords: Rural area; Decision-making; Behavioral geography; Adaptation strategies; grazing-agricultural systems

ملخص

يندرج موضوع المقال ضمن حقل جغرافية الأرياف، وسوف يركز على فهم وتحليل محددات اتخاذ القرارات الرعي-زراعية واستراتيجيات تكيف الحيازات الفلاحية للحوز الشرقي. ونظرا للأهمية التي يكتسبها البحث في حقل الجغرافية السلوكية، سنعتمد في دراسة هذا الموضوع على المقاربة الجغرافية السلوكية، من خلال معرفة الدور الذي يمكن أن يلعبه التيار السلوكي الجغرافي في فهم دينامية المجالات الريفية المستقبلية والعوامل المتحكمة في استراتيجيات تكيف الحيازات الفلاحية لدى الفلاحين بالأنظمة الرعي-زراعية لسهل تساوت الوسطى، باعتبار هذا الأخير مجالا جغرافيا يعرف دينامية كبيرة ولا يخرج من دائرة المشاكل ومظاهر الاختلالات التي تعرفها باقي المناطق المغربية، إضافة إلى كونه يقدم نموذجا حيا لأشكال اتخاذ القرارات الرعي-زراعية من طرف الفلاحين، ثم نظرا لكونه يمثل قاعدة كبيرة من البرامج والمشاريع التي قامت بها الدولة في إطار إعداد المجال الريفي.

الكلمات المفتاحية: المجال الريفي؛ اتخاذ القرار؛ الجغرافية السلوكية؛ استراتيجيات التكيف؛ الأنظمة الرعي-زراعية.

مقدمة

تعتبر الأرياف بمشاهدها الزراعية وبنيات إنتاجها الفلاحي، إحدى مكونات المجال المغربي التي عرفت إلى جانب المجال الحضري ومنذ الاستقلال تحولات سوسيوإقليمية عميقة، استمدت خصوصياتها ومستوياتها من الظروف العامة الطبيعية والبشرية لبلادنا وعبر ديناميته التاريخية. وهي تحولات متعددة النتائج والانعكاسات، اختلفت مظاهرها بين السلب والإيجاب، حيث لم تلي دائما حاجيات وانتظارات الساكنة الريفية، ولم تساهم بطريقة حقيقية في تنمية الإنتاج الفلاحي (El Alaoui .M, 1992, p :13)، بل أدت أحيانا إلى تعميق الفوارق والاختلالات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية (El Idrissi .N, 1980, p :540)، وبالتالي ساهمت في تشكيل عوامل كان لها الأثر البالغ في توجيه البلاد تصاعديا أو تراجعيا على سلم التنمية.

في هذا الإطار، كان لسهل الحوز الشرقي بشكل عام وسهل تساوت الوسطى بصفة خاصة نصيب من هذه التحولات التي هدفت إلى تحسين جودة الإنتاج الفلاحي، وتجلت أساسا في إقامة سلسلة من التجهيزات الهيدرولوجية؛ كتشييد سد مولاي يوسف على واد تساوت لتزويد الساكنة بالحاجيات المائية، وبناء قنوات الري الكبيرة، وإدخال المزروعات الجديدة، وتنويع الأسمدة، وتوسيع المساحة المسقية مع تغيير أنظمة السقي المعتمدة، وإدخال عتاد فلاحي متنوع... إلخ. هذا إضافة إلى تحولات أخرى همت العلاقات الإيكو-بشرية للمجتمع الفلاحي التقليدي واستراتيجياته التكيفية في اتخاذ القرار بأنظمة الإنتاج الزراعي والرعي لهذا المجال.

I- الطرح الإشكالي والمنهجي للدراسة

○ تحديد إشكالية الدراسة

يعتبر موضوع استراتيجيات التكيف في اتخاذ القرار بالمجالات الريفية من بين الإشكالات الحديثة التي ظهرت في الساحة الجغرافية بمختلف حقولها المعرفية، وخاصة في حقل الجغرافية السلوكية. وتبرز أهمية هذا الإشكالي، في كونه يجمع بين مجموعة من العناصر الأساسية المكونة للمجالات الترابية والتي تظهر بشكل جلي في الفاعلين، سواء كانوا أفراد أو جماعات أو مجموعات اجتماعية... إلخ، إضافة إلى تراكب التراب المكون من رهانات مادية وبشرية ترتبط بديناميات مجالية مختلفة الخصائص، ثم في تكيفات هؤلاء الفاعلين مع هذه الديناميات وتمثلاتهم لمختلف الظواهر الجغرافية التي يعيشونها داخل مجلاتهم الترابية.

من هنا، تولدت لدينا الرغبة في مقارنة هذا الموضوع وتبسيط بعض الأضواء الكاشفة على إشكالية جوهرية في حقل جغرافية الأرياف، ألا وهي: فهم وتحليل العوامل المتحركة في أشكال اتخاذ القرارات الرعي-زراعية واستراتيجيات التكيف العقلاني لدى الفلاحين بالمجال الفلاحي للحوز الشرقي، بهدف إبراز أهمية القيمة المضافة للجغرافية السلوكية في فهم أبعاد المجال الريفي ودراسة عملية الإدراك لدى الفلاحين بالأنظمة الرعي زراعية لهذا

المجال. وهي إشكالية توظف مجموعة من التساؤلات، على مستوى جوهر عملية اتخاذ القرارات لدى الفلاحين، وعلى مستوى طبيعة سلوكياتهم في الأنظمة الري-زراعية بالحوز الشرقي بشكل عام، والمجال الفلاحي لزمران الشرقية بشكل خاص.

○ الاتجاهات المعرفية العامة لمفهوم اتخاذ القرار

لمفهوم اتخاذ القرار مجموعة من التعاريف، تتعدد بتعدد الاتجاهات المعرفية والمقاربات، وتحول دون التوصل إلى تعريف دقيق يمكن تعميمه وتداوله في مختلف التخصصات والحقول المعرفية، غير أن هذه التعاريف تحيل جميعها على أنها مجموعة من الاستراتيجيات تمكن مختلف الفاعلين على التدبير الجيد لمجالاتهم الترابية.

غالباً ما ينظر إلى القرار كرد فعل منعزل لمتخذ القرار من أجل ممارسة اختياره بالأنظمة الري-زراعية من بين مجموعة من الاختيارات في وقت محدد، وفي هذا الإطار يعرف روي (Roy) عملية اتخاذ القرار بأنها: " استراتيجية محكمة تساعد متخذ القرار للوصول إلى غايات وأهداف محددة وفق معيار يرتبط بنتائج تتميز بالدقة، وهذا النهج سيمكن صاحب القرار من تقييم كل اختياراته" (ROY.B, 2000, p:21). وهو تعريف يحيل إلى أن اعتماد نموذج المعيار الواحد من طرف الفلاح لا يعني تلقائياً أنه هو المعيار الوحيد الموجود في واقع الأنظمة الري-زراعية، والمهم أن لهذا المعيار دور كبير في المساعدة على اتخاذ القرارات المنطقية ونهج الاستراتيجيات المناسبة التي تمكن المجتمع الفلاحي ومختلف الفاعلين من تدبير جيد للتراب.

وبالنسبة لجلاس (JALLAS) وميشيل كريتي (CRETENET) فيعرفان اتخاذ القرار على أنه: " العملية التي تعتمد على نماذج ذات شرح واضح لكن ليست بالضرورة ذات طابع رسمي، وتساعد في الإجابة على مختلف الأسئلة التي يطرحها الفاعلون داخل أنظمتهم الترابية، من خلال آليات تشجع على السلوك الإيجابي في اختيار أفضل البدائل ضمن عملية اتخاذ القرار" (JALLAS Eric et CRETENET Michel, 2002, p:3).

ومن هنا يظهر أن صياغة الإشكالات المتعلقة باتخاذ القرار لا يمكن أن ينتج بشكل مستقل عن العلاقة بين الفرد وواقعه، وبالتالي فتصور وتمثلات هذا الفرد تتداخل بشكل مباشر مع هذا الواقع والتحويلات التي ترتبط به. (ROY.B, 1992, p:498).

ويعرف كل من جاك ليفي (Jacque Lévy) وميشيل ليسولت (Michel Lussault) القرار بأنه: " عملية دينامية، تمكن الفرد من مراقبة وتتبع نتائج قراراته ليعدها عند الحاجة وبالكيفية المطلوبة، كما أن هذه العملية يجب أن تنبثق من جمع المعلومات الدقيقة والموثوقة لتحليلها ومعالجتها بطريقة علمية، وبالتالي التمكن من اختيار أحد البدائل المتاحة للوصول إلى القرار الناجح". (Lévy Jacque et Lussault .M, 2003, p:226-227).

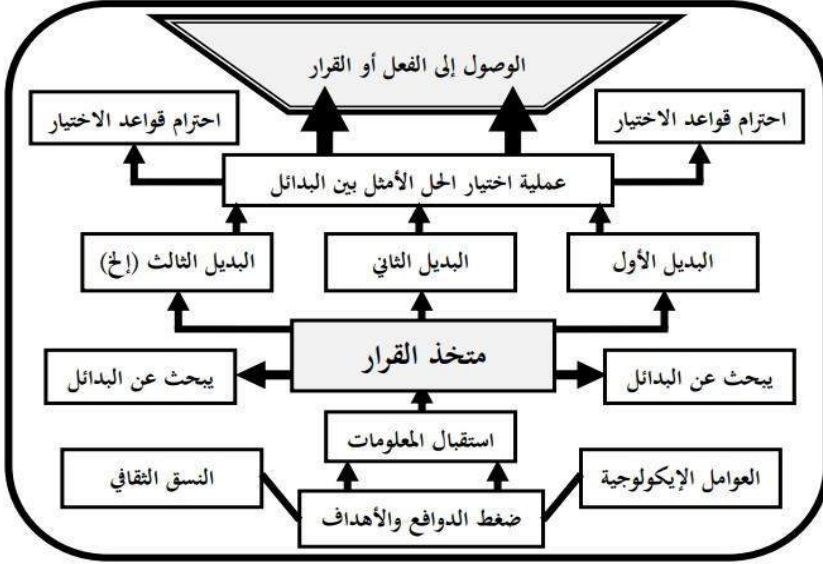
من جهة أخرى، يعرف محمد الأسعد القرار بكونه "تدبير يتخذ قصد إنجاز فعل معين. ويتم بموجبه تحديد الاختيارات سواء بشكل واع أو بشكل غير واع. وتخضع القرارات لمسلسل احتمالي يبدأ بتحديد الأهداف نتيجة لمثيرات معينة، تحدد نوعية المعلومات التي يكونها الفرد والتي تمكنه من اختيار نوعية القرار. ولا يمكن عزل القرارات في الأنظمة الرعي-زراعية، عن محيطها الإيكو-ثقافي، إذ يتخذ الفلاح قراراته بناءً على تفاعل العوامل الإيكولوجية بالنسق الثقافي من أجل تحقيق غايات محددة، جوهرها البحث عن الانتظام والتكيف" (محمد الأسعد، 2006، ص 6). من خلال هذا التعريف يظهر على أنه ركز على جانب الإيكولوجيا الثقافية الخاصة بالمجال الفلاحي، وأشار إلى أنها تعتبر الإطار الفكري الملائم لإدراك قرارات الفلاح في محيطه الثقافي (محمد الأسعد، 2012، ص 40).

بناءً على ما سبق نجمل، فنعرف اتخاذ القرار الرعي-زراعي بأنه:

"عملية أو استراتيجية الاختيار الرشيد من بين البدائل المتاحة لتحقيق أهداف معينة، وبعبارة أخرى هو تدبير استراتيجي للأنظمة الرعي-زراعية ينهجه متخذ القرار عبر اختيار أمثل لبديل واحد من بين بديلين محتملين أو أكثر، تهدف لتحقيق أهداف محددة جوهرها البحث عن الانتظام والتكيف داخل الحيازات الفلاحية". وبالتالي فعملية اتخاذ القرار تحمل عدة دلالات يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- يعتبر القرار بمثابة الوسيط بين التفكير والفعل، لأنه كالجسر الذي يعبر بنا إلى الفعل أو القرار الحقيقي.
 - أن اتخاذ القرار يتم من خلال اتباع خطوات استراتيجية متتابعة، تشكل أسلوباً منطقياً في الوصول إلى الحل أو البديل الأمثل.
 - أن لأي مشكلة عامة حلولاً بديلة يجب تحديدها وتحليلها ومقارنتها وفق قواعد ومقاييس محددة وموثوقة.
 - أن طريقة اكتشاف البدائل، وتحديد قواعد الاختيار، واختيار الحل الأمثل، تعتمد جميعها على هدف أو أهداف يمكن تحقيقها، وعلى معيار رئيسي لقياس مدى فعالية القرار. (ياسين ارميل، 2018، ص 42).
- وختاماً يظهر أن مسلسل اتخاذ القرار يدور في إطار تفاعلي يشمل عدة عناصر (تلخص ما سبق) يمكن إجمالها في الخطاطة التالية:

خطاظة رقم 1: العمليات التفاعلية لمسلسل اتخاذ القرار



المصدر: (ياسين ارميل، 2018، ص 43)

○ الجغرافية السلوكية اتجاه مقارباتي لدراسة اتخاذ القرار بالجال الريفي

توسع حقل الجغرافية السلوكية، ليشمل أطروحة جديدة، لها من الأهمية ما يجعلها قائمة الذات، وهي ما يعرف "باستراتيجيات التكيف في اتخاذ القرارات بالمجالات الريفية"، والتي عرفت اهتماما كبيرا من قبل المدرسة الجغرافية السلوكية على يد مجموعة من الرواد ك: وولبيرت (Wolpert، 1964)، وكولد (Gould، 1963)، وليبري (Llbery، 1978)، وبارليت (Barlett، 1980)، وكونسيان (Cancian، 1967-1980)، وأودلاي (Audley، 1967) (BENCHERIFA .A، 1988، pp :42-43)، وبريد (Pred، 1967)، وبينيت (Bennet، 1967)، ومحمد الأسعد (2006)، وغيرهم. وهم المؤسسين الفعليين للاتجاه السلوكي في الجغرافية، إذ ساهموا بشكل كبير في إغناء حقل جغرافية الأرياف، وتطوير الدراسة النظرية والمفاهيمية لموضوع اتخاذ القرار (محمد الأسعد، 2008، ص 61).

إن الجغرافية السلوكية، كعلم قائم الذات ضمن العلوم الإنسانية، أصبحت تتميز عن غيرها من الفروع الجغرافية، بكونها تعطي الامتيازات لدراسة الإدراك اتجاه المجال المراد استغلاله، وتجعل من عملية تحليل صور هذا الإدراك محورها الأساسي في البحث. فهي تبحث في السلوكيات التكيفية للإنسان (حسن المباركي، 2007، ص 10). معتمدة في ذلك على منطقها المتمثل في كون هذا الأخير يستجيب لمؤثرات بيئته ويدركها ويعيش وينفعل أمامها، ويقوم بسلوكيات تكيفية إزاءها حسب ما يتوفر عليه من ركام ثقافي ومن تجربة ومستوى مادي.

لذلك فهي تعتبر فرعاً هاماً من فروع الجغرافيا التي تبحث في دينامية المجالات الريفية وأشكال اتخاذ القرارات بأنظمتها الريفي-زراعية.

○ فرضيات الدراسة

يمكن أن نقسم هذه الدراسة التي نحن بصدد الخوض فيها إلى فرضيات محورية، تسمح بفهم عميق للإشكال الجوهرى المطروح، كما تساعد على رصد وتحديد مسار البحث وجل خطواته.

* الفرضية الأولى: تشهد المناطق الفلاحية بسهل الحوز الشرقي، ظروفًا مناخية خاصة، إضافة إلى موارد إيكولوجية محدودة، تنعكس سلباً على استراتيجيات التكيف لدى الفلاحين بأنظمة المجال الريفي-زراعية.

* الفرضية الثانية: تؤثر المقومات السوسيوثقافية بشكل كبير على استراتيجيات التكيف لدى الفلاحين بالحيازات الفلاحية.

* الفرضية الثالثة: تعد التدخلات التي قامت بها الدولة في إطار سياسة التجهيز الهيدرولوجي، جزئية وانتقائية، كما أنها لا تستجيب لتطلعات وانتظارات المجتمعات الفلاحية، ولا تراعي خصوصيات المجال الذي تستقر فيه وخاصة على مستوى منطقتها في اتخاذ القرار.

* الفرضية الرابعة: الفلاح كفاعل أساسي في الإعداد الريفي، له سلوكيات ومنطق خاص في اتخاذ القرارات بالأنظمة الإنتاجية الزراعية والرعوية، تصب كلها نحو صيرورة التكيفات العقلانية غير الاستراتيجية.

5. منهجية الدراسة

اعتمدنا في مقارنتنا لهذا الموضوع على استراتيجية محددة لمعالجة الإشكال، وذلك من خلال أسلوبين لجمع وتحليل المعطيات وهما: أسلوب البحث الكيفي البيولوجي، وأسلوب التحري الميداني.

وتجيب الإشارة إلى أن الأسلوب الثاني، تضمن في البداية القيام بزيارة مختلف المصالح الإدارية التي لها صلة بمنطقة البحث وخاصة المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي الحوز، للاطلاع على مختلف الوثائق والإحصائيات المرتبطة بالمجال المدروس. وفي مرحلة مواءمة، تم إنجاز بحث ميداني ملء استمارة موجهة بشكل مباشر للمجتمع الفلاحي بالمجال المدروس، وتضمنت استجابات 70 فلاحاً ينتمون لجماعة زمران الشرقية تم اختيارهم بشكل عشوائي، لمعينة واختبار صدقية القرارات في علاقتها باستراتيجيات التكيف والسلوكيات التي يمارسها الفلاحون بالأنظمة الريفي-زراعية للحوز الشرقي.

II. المقومات الإيكولوجية عوامل متحكممة في بنية اتخاذ القرار لدى الفلاحين

تساهم مجموعة من المقومات الإيكولوجية المتمثلة في طبائع المناخ والموارد الطبيعية كالتربة والموارد المائية في التحكم بمنطق اتخاذ القرارات الريفي-زراعية لدى مجتمع الفلاحين بالمجال الريفي للحوز الشرقي.

1. علاقة قرارات الفلاحين الرعي-زراعية بطبائع مناخ الحوز الشرقي

بناءً على المعطيات المناخية التي يتميز بها سهل الحوز الشرقي والتي تصنفه ضمن المناطق الجافة وشبه الجافة بالمغرب (LAHLIMI .A, 1967, p :5)، يمكننا القول بأن المناخ يشكل عوامل إكراه للفلاحين في اتخاذ قراراتهم الرعي زراعية بأنظمة هذا المجال. فالتساقطات المتباينة، والتناقض الحراري، وحدة التبخر، ثم تأثير الرياح الحارة والجافة (LOUHMADI .A, 2006, p :21)، تعرض المزروعات التي يعتمد عليها الفلاحون بحيازاتهم إلى العجز المائي من جهة، ثم للتلف من جهة أخرى. الشيء الذي يجعل الفلاح يخسر الكثير من رأسماله الذي أدخله في العملية الفلاحية.

كل هذه العوامل والإكراهات، تعتبر مثيرات بيئية مركزية، توجه قرارات الفلاحين في المكان والزمان، خلال الفصول الأربعة للسنة، وترجم هذه القرارات من خلال سلوكات تكيفهم مع هذه المثيرات، ومحاولة فهمهم لمجموعة من الاستراتيجيات، يرونها مناسبة لتطوير محاصيلهم الزراعية وتجويد ممارساتهم في تربية الماشية.

وبشكل عام؛ نَجْمَلُ علاقة القرارات لدى الفلاحين بالفصول وطبائع المناخ، في خلال الجدول التالي:

جدول رقم 1: علاقة القرارات الرعي-زراعية لدى الفلاحين بالفصول وطبائع المناخ

قرارات الفلاح الرعي-زراعية	الموسم الفلاحي (زراعة)	طبائع المناخ		الشهور	فصول السنة
		جاف	رطب		
رعي طليق للمواشي استقبال الموسم الفلاحي حرث مبكر للأرض الفلاحية	■	■		شتنبر	الخريف
				أكتوبر	
			■	نونبر	
رعي محروس للمواشي زراعة الحبوب والشعير زرع بعض المزروعات الشتوية			■	دجنبر	الشتاء
			■	يناير	
			■	فبراير	
تسمين الماشية زراعات ربيعية العناية بالمحاصيل والحقول		■	مارس	الربيع	
		■	أبريل		
		■	ماي		
جمع المحاصيل الزراعية رعي طليق في الحصاد تجديد عقود الماشية بالتكاثر		■	يونيو	الصيف	
		■	يوليوز		
		■	غشت		

المصدر: محمد الأسعد، 2012، ص: 116. (بتصرف).

ويظهر جليا من خلال الجدول أعلاه، أن الأنشطة الرعوية التي يقوم بها الفلاح مستمرة طوال السنة، سواء تعلق الأمر بالرعي الطليق أو بالرعي المحروس أو حتى فترة تكاثر الماشية وتسمينها، إذ تتكيف قرارات الفلاحين الرعوية مع طبائع المناخ الجافة طوال السنة ونظيرتها الرطبة خلال فصل الشتاء، غير أن ذلك غير وارد بالنسبة لقراراتهم الزراعية، حيث ترتبط هذه الأخيرة بطبائع المناخ الرطب فقط، نظرا لتوفر شروط الإنبات، ولتوفر المادة العضوية بشكل كبير.

وعليه، فانطلاقا من تحليلنا، يمكن الجزم بأن التساقطات المطرية بالحوز الشرقي، هي العامل الإيكولوجي الأساسي المتحكم في طبائع المناخ، والموجه لقرارات الفلاحين الرعي-زراعية، بينما باقي العوامل، فهي عوامل إكراه غير مباشرة لقراراتهم.

2. علاقة قرارات الفلاحين الرعي-زراعية بالموارد الإيكولوجية

تستوجب دراسة العلاقات القائمة ما بين قرارات الفلاحين ومختلف الموارد الإيكولوجية المتاحة في المنطقة، من أترية، وموارد مائية؛ وسائل تقنية عالية الجودة، كالصور الجوية، وصور الأقمار الاصطناعية، وهي ما يعرف بتقنيات الاستشعار عن بعد. ونظرا لصعوبة الحصول على مثل هذه الصور بسبب ارتفاع تكاليفها، فإننا سنحاول تعويض هذا النقص باستجلاء العلاقة الكيفية بين الموارد المائية وأنواع التربة وسلوكات الفلاحين، اعتمادا على بعض الملاحظات الميدانية التي سجلناها، لتوضيح مدى تأثير هذه العوامل في اختيارات الفلاح واستراتيجياته التكيفية.

2-1- على مستوى أنواع التربة

يعمل الفلاح على اختيار عدة مزروعات، ويحاول تكييفها مع أنواع التربة السائدة في الأرض الفلاحية التي مجزته في إطار استراتيجي تكيفي، ليتخذ في آخر المطاف القرار بزراعة مزروع معين في تربة معينة. وفي هذا الإطار، مكنتنا الدراسة الميدانية من الوقوف على مجموعة من القرارات التكيفية التي يتخذها مختلف الفلاحين بأنظمة المجال الريفي لسهل الحوز الشرقي، بحيث:

يقوم الفلاحون زراعة القمح والشعير والذرة والخضراوات والأعلاف في التراب السيدبالية الغنية بالمادة العضوية والمواد المعدنية الضرورية لنمو هذه المزروعات. كما يعتمدون على سقي هذه المزروعات كلما تطلب الأمر ذلك، إما اعتمادا على حصتهم من الماء الذي يوزعه مكتب الحوز، أو عبر الآبار التي يتوفرون عليها.

تخصص التراب الكلسمغنيزية لزراعة الشعير والقمح، نظرا لكون هذا النوع من التربة يتميز بتخزين كميات مهمة من الماء تكون المزروعات في أمس الحاجة إليها خاصة في الأوقات الجافة من السنة.

بالنسبة للفلاحين الذين يتوفرون على حيازات فلاحية ذات التربة المعدنية الخام والتربة غير المتطورة، فيبقى البديل الأمثل المتاح بالنسبة لقراراتهم الرعي-زراعية، هو تحويل هذه الحيازات إلى أراضي رعوية خاصة بتربية الماشية فقط دون ممارسة مزروعات معينة بها. وهذا راجع بالأساس إلى افتقار هذه التربة إلى أبسط العناصر أو المكونات الضرورية لنمو النباتات.

وعموماً؛ تبقى سلوكيات الفلاحين، خاصة المتمثلة في الرعي الجائر، من أهم العوامل المؤدية إلى تدهور التربة بسهل الحوز الشرقي عامة ومجال زمران الشرقية بشكل خاص، لكن هذا لا يمنع الفلاحين من تطوير علاقتهم بمورد التربة الإيكولوجي من خلال اتباع استراتيجيات تكيفية ذات إطار عقلائي، يراعي الإمكانيات المتوفرة ويحاول التأقلم والتعايش معها. ولعل أبسط خلل يؤثر على هذه العلاقة، قد تكون نتائجه ذات خطورة متعددة المقاييس، كاتخاذ القرار بالتوقف عن ممارسة الأنشطة الرعي-زراعية بالحيازات، والهجرة.

2-2- على مستوى الموارد المائية

استطاع الفلاحون بسهل الحوز الشرقي بشكل عام، وزمران الشرقية بشكل خاص، كباقي الجماعات المجاورة، التأقلم والتكيف مع الموارد المائية المتاحة في المنطقة، وذلك في إطار صيرورة التكيف العقلائي. فضعف، إن لم نقل غياب مجاري مائية سطحية دائمة الجريان، وندرة وتراجع الموارد المائية الجوفية، ثم ملوحتها، حتمت على الفلاحين اتباع استراتيجيات تكيفية عقلانية، تساعدهم على التأقلم مع طاقة الحمل البيئية المتاحة لديهم. لذلك يلجأ السكان منذ القدم على ابتكار مجموعة من التقنيات والوسائل لجلب الماء والحفاظ عليه من الضياع، وخاصة مياه العيون التي كانت تشكل المزود الرئيسي للمنطقة بالماء. هذا فضلاً عن كونهم سنوا مجموعة من القوانين والأعراف المحلية والتي تهدف إلى المحافظة على هذه الثروة، وكذلك من أجل توزيع عادل للمياه على كل أفراد القبيلة بشكل من المساواة فيما بينهم.

من خلال ما سبق؛ يتضح جلياً أن المجال الفلاحي للحوز الشرقي له مؤهلات إيكولوجية مهمة، فباستثناء التربة التي تبقى ضعيفة التطور في أغلب مجالات السهل، فالموارد المائية تشكل العنصر الإيكولوجي المهم الذي يفسر استراتيجيات التكيف العقلائي لدى الفلاحين وسلوكياتهم.

III. البيئة الاجتماعية والتقنية لاتخاذ القرارات لدى مجتمع الفلاحين بزمران الشرقية

تجب الإشارة إلى أن المقومات الإيكولوجية السالفة الذكر لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تفسر وحدها بنية اتخاذ القرارات الرعي-زراعية لدى الفلاحين بهذا المجال، إذ أن هناك عوامل أخرى ذات طابع سوسيو-ثقافي وتقني، لها دورها الكبير في مسألة اتخاذ القرارات الفلاحية. ونظراً لشساعة مجال الحوز الشرقي، فإن

مقاربتنا لبعض هذه الخصائص سيقترن على المعطيات الميدانية التي تم رصدها من خلال استمارة البحث الميدانية بجماعة زمران الشرقية، والوثائق المحصل عليها من طرف المصالح الإدارية ذات الارتباط بموضوعنا.

1- بعض خصائص المجتمع الفلاحي بزمران الشرقية وعلاقتها ببنية اتخاذ القرار

في إطار الدراسة الميدانية التي قمنا بإنجازها بالمجال الترابي لهذه الجماعة، حصرنا العوامل الاجتماعية المتحكمة ببنية اتخاذ القرارات الرعي-زراعية لدى مجتمع الفلاحين، في ثلاث عوامل أساسية وهي: البنية العمرية لهذا المجتمع، وحجم الأسر ثم الهجرة. وهذا لا يعني إطلاقاً أن هذه العوامل هي الوحيدة المؤثرة لهذه القرارات، بل أن هناك عوامل أخرى كالنمو الديمغرافي، ومستوى معيشة السكان... وغيرها.

1-1- البنية العمرية لمجتمع الفلاحين بجماعة زمران الشرقية

تساهم البنية العمرية بشكل كبير في مختلف أشكال القرارات التي يتخذها الفلاحون بالأنظمة الرعي الزراعية لحيازاتهم. وعموماً، مكنتنا الدراسة الميدانية من الإحاطة بالبنية العمرية لمجتمع الفلاحين بجماعة زمران الشرقية، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 2: البنية العمرية لمجتمع الفلاحين بجماعة زمران الشرقية

عدد أفراد أسرة الفلاح	التكرارات	النسبة المئوية (%)
أقل من 30 عاماً	4	5,71%
ما بين 30 و 45 عاماً	13	18,57%
ما بين 45 و 60 عاماً	33	47,14%
أكثر من 60 عاماً	19	27,14%
بدون جواب	1	1,43%
المجموع	70	100%

المصدر: البحث الميداني، 2021

حسب استمارتنا الميدانية، تتراوح أعمار المجتمع الفلاحي المستجوب بجماعة زمران الشرقية ما بين 26 و 72 سنة، يظهر أن بنيتهم العمرية متباينة النسب؛ بحيث تشكل الفئة ذات الأعمار المحصورة ما بين 45 و 60 عاماً، الفئة الأكبر داخل الجماعة، وتقدر نسبتهم بحوالي 47,14%، وهذا دليل أيضاً على أن مجتمع الفلاحين بالجماعة مازال يتوفر على الساكنة النشيطة القادرة على العمل.

وتتلو هذه الفئة، البنية العمرية للفلاحين المتجاوز أعمارهم 60 عاماً، وهي تمثل ما يعادل 27,14%، وهي نسبة لها من الأهمية بما كان داخل مجتمع الفلاحين، إذ لها سلوكيات فلاحية وقرارات رعي-زراعية تؤثر بشكل كبير في عملية النهوض بالمستوى الاقتصادي للجماعة، وذلك راجع بالأساس إلى صعوبة التواصل مع هذه الفئة من السكان، إضافة إلى صعوبة إقناعها بتغيير سلوكياتها السلبية أو قراراتها غير المساعدة على تحقيق النمو الاقتصادي للمنطقة.

أما بالنسبة للفئات الدنيا الأقل من 30 عاماً والمحصورة ما بين 30 و45 عاماً، فتبلغ على التوالي: 5,71% و18,57%، وهي تمثل الفلاحين الشباب المهتمين أكثر بالتجديد الفلاحي على مستوى سلوكياتهم وقراراتهم الرعي-زراعية، والتي لها دور كبير في النهوض بالقطاع الفلاحي داخل الجماعة.

1-2- علاقة حجم الأسر ببنية القرارات الرعي-زراعية لدى الفلاحين بزمران الشرقية:

يوضح الجدول الموالي حجم الأسر المسجلة لدى مجتمع الفلاحين المستجوب بجماعة بزمران الشرقية، وهي نقطة أساسية، لها من الأهمية ما يساعدنا في إبراز العلاقة القائمة بين حجم الأسرة وبنية القرارات الرعي-زراعية المتخذة بالحيازات الفلاحية.

الجدول رقم 3: حجم الأسر الخاصة بمجتمع الفلاحين بزمران الشرقية

عدد أفراد أسرة الفلاح	التكرارات	النسبة المئوية (%)
أقل من 3 أفراد	5	7,14%
ما بين 3 و6 أفراد	9	12,86%
ما بين 6 و9 أفراد	39	55,71%
أكثر من 9 أفراد	14	20%
بدون جواب	3	4,29%
المجموع	70	100%

المصدر: البحث الميداني، 2021

مكتنتنا الدراسة الميدانية، من الإحاطة بطبيعة التنظيم الاجتماعي لأسر الفلاحين بجماعة زمران الشرقية. فحسب معطيات الجدول، يتضح أن أسر المجتمع الفلاحي لازالت تحافظ على تجمعها وتنظيمها الاجتماعي، إذ نجد الأسر التي تضم ما بين 6 و9 أفراد تمثل حوالي 55,71%، يتلوها الأسر التي تضم أكثر من 9 أفراد بنسبة تقدر بحوالي 20%، وذلك راجع للتقاليد التي تعتبر ظاهرة انعزال الأبناء المتزوجين عن الأسرة الأصلية من القبائح والتي لا يقبل بها المجتمع القروي السريع.

وبدون شك فكلما ارتفع عدد الأبناء، كلما كان لهذا تأثير كبير لدى الفلاح في اتخاذ قراراته الرعي-زراعية. فمن جهة، سيعمل الفلاح بالتركيز على المزروعات التي ستؤمن لأسرته الغذاء اللازم، إضافة إلى تربية أنواع مختلفة من المواشي لتحقيق الاكتفاء الذاتي قبل اللجوء للتسويق. ومن جهة ثانية، سيكون أبناء الفلاح بمثابة رأسمال بشري سيساعده في ممارساته للأنشطة الفلاحية بجيازته. لكن، هل يشكل أبناء الفلاحين رأسمال بشري حقيقي ومساعد على اتخاذ القرارات الرعي-زراعية المناسبة، أم العكس؟

1-3- هجرة قوية للشباب تنعكس سلبيًا على اتخاذ القرارات الرعي-زراعية لدى الفلاحين

كما سبق الإشارة، يعتبر الأبناء بمثابة رأسمال بشري للفلاح، غير أن هؤلاء الشباب في الآونة الأخيرة، وجدوا أن مغادرة الجماعة التي تربوا فيها والهجرة منها، البديل الأمثل لهم للرفع من مستواهم المعيشي بالبحث عن أعمال غير مرتبطة بالأنشطة الفلاحية.

فحسب المقابلات الميدانية التي تم إجراؤها في المجال الفلاحي لجماعة زمران الشرقية، نجد أن الشباب القادر على ممارسة الأنشطة الفلاحية بالجماعة، أصبح يلجأ إلى الهجرة نحو المدن المجاورة كقلعة السراغنة ومراكش، ومنهم من يهاجر إلى الدار البيضاء، بل وإلى خارج أرض الوطن.

الجدول رقم 4: لجوء أبناء الفلاحين للهجرة بزمران الشرقية

النسبة المئوية (%)	التكرارات	لجوء أبناء الفلاحين للهجرة
75,71%	53	نعم
15,71%	11	لا
8,58%	6	بدون جواب
100%	70	المجموع

المصدر: البحث الميداني، 2021

أكدت الدراسة الميدانية أن 75,71% من الفلاحين عبروا بكون أبنائهم يهاجرون خارج الجماعة، بينما 15,71% من الفلاحين قالوا بأن أبنائهم لا يهاجرون سواء للمدن المجاورة أو للخارج. وما أثار انتباهنا من خلال هذا السؤال، أن النسبة المرتفعة الخاصة بلجوء الأبناء إلى الهجرة، ترتبط بالأسر التي تضم ما بين 6 و9 أفراد والأسر الأكثر من 9 أفراد. بينما النسبة المنخفضة الخاصة بعدم لجوء الأبناء إلى الهجرة، فقد عبرت عنها فئات الفلاحين أصحاب الأسر ما بين 3 و6 أفراد والأسر الأقل من 3 أفراد.

وعموماً، تؤثر ظاهرة الهجرة التي تعرفها المنطقة بشكل قوي وسلبي على منظومة اتخاذ القرارات الفلاحية، وعلى سلوكيات الفلاحين في اتخاذ هذه القرارات، خاصة بالنسبة للذين يفوق أعمارهم 60 سنة، غير القادرين

على مزاولة الأنشطة الفلاحية، الشيء الذي يجعلهم يقومون ببيع أجزاء من حيازاتهم، أو العمل على كرائها للغير، أو إنجاز عقدة شراكة مع فلاحين آخرين، كما أنهم قد يعملون على عدم ممارسة أي نشاط بها.

2- البيئة الثقافية للمجتمع الفلاحي بزمران الشرقية عامل موجه لاتخاذ القرار

للبيئة الثقافية لمجتمع الفلاحين، علاقة قوية وكبيرة ببنية اتخاذ القرارات. ونقصد بالبيئة الثقافية، المستويات الثقافية للفلاحين إضافة إلى أصولهم الجغرافية.

2-1- تأثير المستويات الثقافية لمجتمع الفلاحين على اتخاذ القرار

تتدخل المستويات الثقافية لمجتمع الفلاحين في منظومة اتخاذ القرارات الرعي-زراعية، فكلما كان مجتمع الفلاحين حاصل على تعليم جيد، كلما ساعدهم ذلك على ممارسة سلوكات إيجابية وقرارات فعالة في المجال الفلاحي، وكلما كان المستوى التعليمي للفلاحين ضعيف، كلما ساهم ذلك في ممارسة غير فعالة لقراراتهم الرعي-زراعية في المجال.

الجدول رقم 5: المستوى التعليمي لمجتمع الفلاحين بزمران الشرقية

النسبة المئوية (%)	التكرارات	المستوى التعليمي
48,57%	34	غير ممدرس (أمي)
18,57%	13	كتاب
15,71%	11	ابتدائي
8,57%	6	ثانوي إعدادي
5,71%	4	ثانوي تاهيلي
2,86%	2	تعليم عالي
100%	70	المجموع

المصدر: البحث الميداني، 2021

وعموما، فالمجتمع الفلاحي لزمران الشرقية تسوده ظاهرة الأمية، إذ بلغت نسبة غير الممدرسين حوالي 48,57%، وهي نسبة تؤثر بشكل كبير على مستوى اتخاذ القرارات الرعي-زراعية بحيازاتهم، إذ يصعب إقناع الفلاحين بالتخلي عن آراءهم وسلوكاتهم السلبية في أغلب الأحيان، كما يصعب إقناعهم بالاستفادة من البرامج التوجيهية سواء عن طريق وسائل الإعلام أو عن طريق المراكز الفلاحية. في حين تبلغ نسبة المتعلمين بشكل تقليدي حوالي 18,57%، وذلك راجع إلى وفرة الكنائس القرآنية بالمنطقة.

وتبقى نسب المتعلمين في التعليم الابتدائي والثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي ثم التعليم العالي على التوالي هي: 15,71%، و8,57%، و5,71%، ثم 2,86%. وهي نسب تخص الفلاحين الشباب، الساهرين على تحديد قراراتهم الرعي-زراعية داخل المجال الفلاحي لجماعة زمران الشرقية.

2-2- الأصول الجغرافية للفلاحين وطبيعة دخلها باتخاذ القرارات

لطبيعة الأصول الجغرافية لأي مجتمع فلاحي، دخل كبير في بنية اتخاذ القرارات الرعي-زراعية. وبالنسبة للفلاحين بجماعة زمران الشرقية، تؤثر الأصول الجغرافية للفلاحين على طبيعة سلوكاتهم وقراراتهم الرعي-زراعية بالمجال الفلاحي للجماعة. ويتجلى هذا التأثير في جلب سلوكات واستراتيجيات لم يسبق أن شهدتها الجماعة من قبل، وهي تخص المناطق الأصلية لهؤلاء الفلاحين.

حسب الدراسة الميدانية، تشكل نسبة النازحين من مناطق أخرى ما يعادل 15,71% من مجموع الفلاحين، وهي نسبة لا بأس بها، لها دور كبير في رصد مجموعة من التحولات في دينامية المجال الفلاحي لجماعة زمران الشرقية. ولعل أبرز هذه التحولات ما له علاقة بسلوكات وقرارات الفلاحين في ممارستهم الرعي-زراعية. وتبقى النسبة الكبيرة تخص أبناء المنطقة، إذ تمثل ما مجموعه 81,43% من الفلاحين.

الجدول رقم 6: طبيعة الأصول الجغرافية للفلاحين بزمران الشرقية

النسبة المئوية (%)	التكرارات	طبيعة الأصول الجغرافية للفلاحين
81,43%	57	ابن المنطقة
15,71%	11	نازح من منطقة أخرى
2,86%	2	بدون جواب
100%	70	المجموع

المصدر: البحث الميداني، 2021

من جهة أخرى؛ مكنتنا المقابلات الشفوية مع الفلاحين، من رصد مجموعة من الأمور التي لها علاقة ببنية اتخاذ القرارات الرعي-زراعية لدى الفلاحين، من أبرزها:

❖ أن أغلب الفلاحين النازحين من مناطق أخرى، تحظى تربية الغنم لديهم اهتماماً بارزاً مقارنة بباقي أنواع الماشية الأخرى، بينما تحظى تربية الأبقار الهجين بالاهتمام الثاني، ثم تربية الأبقار المحلية بالاهتمام الثالث. ويرجع ذلك إلى أسباب عدة، أهمها: أن الماشية الصغرى تشكل خزاناً مالياً للفلاح تمكنه من الحفاظ على توازن تنظيم الاستغلال، إضافة إلى كون هؤلاء الفلاحين لا يتوفرون على رصيد عقاري مهم، يمكنهم من ممارسة أنواع مختلفة من المزروعات.

❖ يجلب أغلب الفلاحين النازحين طرق حديثة معهم، تخصص بالأساس التجديد في بنية اتخاذ القرارات الرعوية، إذ أصبح الفلاح بزمران الشرقية يتجه إلى الاهتمام بتربية الماشية وخاصة الأغنام، كما أن البعض منهم والمتوفرين على الإمكانيات المادية، قد يتجهون نحو تربية الأبقار الهجينة.

3. إعداد هيدروفلاحي ساهم في التأثير على قرارات الفلاحين الرعي-زراعية

تساهم العوامل التقنية في التأثير بشكل كبير في بنية القرارات الرعي-زراعية لدى الفلاحين، وذلك إما بشكل إيجابي أو بشكل سلبي.

3-1- إعداد هيدروفلاحي موجه ترتبت عنه ضغوطات متعددة

شهد المجال الفلاحي للحوز الشرقي مجهودات جادة من طرف المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي والمصالح التابعة له، على مستوى تجهيز المنطقة هيدروفلاحياً. غير أننا إذا أردنا الغوص في طبيعة هذه المجهودات والتجهيزات، نجد أنها كانت موجهة من طرف الدولة، وذات تنظير انتقائي بالنسبة للمناطق والاستغلاليات الفلاحية، كما أنها لم تصل إلى مستوى إشراك المجتمع الفلاحي في عملية صنع القرار بخصوص عملية الإعداد الهيدروفلاحي. فإذا كانت الإدارة المختصة تقوم بصنع القرار إدارياً ومركزياً، فالمجتمع الفلاحي بسهل الحوز الشرقي يعمل على اتخاذ قراراته الرعي-زراعية بنظرة مغايرة لتوجهات الإدارة، الشيء الذي ساهم بشكل كبير في تعميق الاختلالات على المستويات السوسيو-مجالية.

ومن هنا تظهر العيوب النظرية والأخطاء المنهجية في ميدان التخطيط للتنمية، وإعداد المجال الريفي بوجه عام، حيث تتمثل في عدم الانطلاق من وجهة نظر متساوية القيمة لكل أرجاء المجال المطلوب تجهيزه وإعداده، واعتماد التوجه القائم على البحث والفعالية الاقتصادية القطاعية فقط، دون الاكتراث بالفاعلية الاجتماعية والثقافية والتوازنات المجالية والبيئية. وبناءً عليه، تعرض تدبير القطاعات السقوية بالمجال الفلاحي للحوز الشرقي من طرف المخططين وأصحاب صنع القرار، لجملة من الضغوطات، أهمها:

❖ إن التهيئة والاستثمارات المواكبة لها، تتطلب احتراماً للحقوق المكتسبة في الأرض والماء، غير أنها خلقت مشاكل كثيرة للمهنيين خاصة وأن هذه الحقوق قديمة، إضافة إلى كثرة عدد أصحابها. وعليه، وجب البحث عن حلول مرضية نسبياً لها، ويتمثل أبرز حل نهجه المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي، في مصادرة المياه لأجل المنفعة العامة، مع ضرورة تعويض ذوي الحقوق سواء الذين يوجدون داخل الدائرة السقوية ذاتها أو الموجودين في أطرافها، وخير مثال على ذلك جماعي الجوالاة والفرائطة نموذجاً.

❖ انتظام المجموعة البشرية على شكل عشائر، في مجال يتميز بوجود كثافة قوية للمغروسات، عنصران عقدا التطبيق السليم لعملية ضم الأراضي ومد قنوات السقي. لذا، تم التخلي عن ضم المساحات المغروسة بكثافة،

كما هو الحال في بعض القطاعات السقوية كالصهريج وأولاد سعيد. وبالتالي لم تستفد هذه المناطق من شبكة السقي التي كان مقرر إنجازها.

❖ عدم قدرة الإعداد على تغيير الخصائص المناخية والترايبية كليا، ذلك أن نظام الحرارة المرتفعة وهبوب الرياح الجافة في فصل الصيف، يحد من تشكيلة النباتات الزراعية ويؤثر على طول الدورة الزراعية، ثم إن الحرارة المنخفضة والصقيع خلال فصل الشتاء، تحد من إنتاج الخضر في الحيازات الفلاحية المفتوحة، مما يقود إلى تأخير في نمو المزروعات، والتقليص من الإنتاج والمردودية، وبالتالي فهي تؤثر على بنية اتخاذ القرارات الرعي-زراعية لدى الفلاحين، وينتج عنها سلوكات تكيفية مختلفة.

❖ هناك أيضا عنصر آخر، يتمثل في صعوبة اختيار المزروعات الملائمة لنوعية التربة. فكثير من أراضي الدوائر السقوية بالحوز الشرقي، تستوجب القيام بعملية العدن لأنها متحجرة ومتكلسة. وعلى مستوى الدورة الزراعية، تباشر عدة أصناف (خماسية، رباعية، وثلاثية)، وتبقى رهينة بالكمية المائية المعبأة في السد والمخصصة لتوزيعها، وبتنفيذ الفلاحين في ظل شروط والتزامات، غير محترمة (حسن المباركي، 2009، ص-ص: 28-30).

3-2- علاقة الإعداد الهيدروفلاحي باستراتيجيات التكيف لدى الفلاحين بالمنطقة

عندما نتحدث عن طبيعة العلاقة بين الإعداد وبين بنية قرارات الفلاحين في أنظمتهم الرعي-زراعية، فضمنيا نحن نتحدث عن سلوكات الفلاحين بأنظمتهم الرعي-زراعية في سهل الحوز الشرقي. فهذه الأخيرة متعددة ومتنوعة، تدخل في إطار التكيفات مع المحيط البيئي للفلاح، غير أن هذا التكيف يخرج أحيانا عن العقلانية ويدخل في إطار عدم احترام القانون والممتلكات العمومية المتمثلة في التجهيزات المائية التي أنشأها المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للحوز بالمنطقة. فالمعاناة الميدانية التي قمنا بها في هذا المجال، مكنتنا من رصد العديد من السلوكات الخاصة بالفلاحين يمكن إجمالها فيما يلي:

➤ تحريب وتكسير شبكات السقي الخاصة بنقل المياه، الشيء الذي يؤدي إلى تدهور العديد من السواقي وعرقلة الجدولة الزمنية لسقي الحيازات الفلاحية مما يجرم فلاحين آخرين من حقهم في المياه، وهذا يتطلب ميزانية عالية القيمة من أجل إصلاح الأضرار (أنظر الصورة رقم 1).

➤ رمي الأحجار الكبيرة بمصارف شبكات السقي، مما يمنع المرور الطبيعي للمياه بها، لتبدأ هذه الأخيرة في التدفق بشكل عشوائي من هذه القنوات، وتوجه من طرف الفلاحين إلى حيازاتهم القريبة منها. وهذا من بين أهم طرق سرقة المياه (أنظر الصورة رقم 1).

الصورة رقم 1: سرقة المياه من خلال تكسير قنوات السقي ورمي الأحجار بها



المصدر: البحث الميداني

- تنوع طرق سرقة المياه من شبكات نقل مياه السقي، حيث نجد فلاحين يعملون على وضع مضخات للمياه كالتي نجدها في الآبار، وتكون مجهزة بمحرك الديزل، ويتم سرقة كميات كبيرة من المياه في صمت (أنظر الصور رقم 2). وهناك طريقة أخرى تتمثل في وضع أنابيب بلاستيكية في عالية الساقية وبعد ذلك يبدأ الماء يَنْصَبُ بشكل عشوائي في الأرض، ويقوم الفلاح بتوجيه هذه المياه إلى حيازته الفلاحية. غير أن الطريقة الأكثر انتشاراً هي تكسير شبكات الري.
- اعتماد بعد الفلاحين على شاحنات محملة بصهاريج مياه ومزودة بمضخات، وهو نوع آخر من سرقة المياه (أنظر الصور رقم 3).

الصورة رقم 2: سرقة المياه باستعمال خراطيم كبيرة مزودة بمحركات ضخ قوية



المصدر: البحث الميداني

الصورة رقم 3: سرقة المياه عبر شاحنات كبيرة من القناة الرئيسية



المصدر: البحث الميداني

وعموماً، فطبيعة الإعداد الهيدرولوجي بمجال الحوز الشرقي، لا يعتبر عامل إكراه لكل الفلاحين في اتخاذ قراراتهم الرعي زراعية، بل يشكل عامل مساعد لهم. فبغض النظر عن طبيعة الإعداد هل هو انتقائي أم لا، فإن هذا الأخير مكن المجال الفلاحي للحوز الشرقي من تحقيق قفزة كبيرة في تطوير القطاع الفلاحي، حيث أصبح هذا الأخير يساهم بشكل كبير في الاقتصاد الوطني. كما أنه ساهم في الرفع من دخل الفلاح وتحسين مستوى معيشته.

كما أن الإعداد شكل سبباً في التحولات المجالية الكبرى التي عرفها مجال الحوز، حيث انتقل المشهد الزراعي من مشهد تقليدي يتسم بوجود بعض المزروعات المعيشية المقاللة، وتناثر أشجار الزيتون، وبالانتشار الواسع للسواقي التقليدية، إلى مشهد يتسم بوجود قنوات إسمنتية عصرية مرفوعة، مكنت من انتشار الزراعات الكثيفة وزادت من مساحة الأراضي السقوية ونوعت المزروعات الفلاحية، وبالتالي ساهمت في تحسين القرارات الرعي-زراعية بالمنطقة.

خاتمة

ركزت دراستنا على الإجابة عن السؤال المركزي المتمحور حول: فهم وتحليل العوامل المتحركة في أشكال اتخاذ القرارات الرعي-زراعية واستراتيجيات التكيف العقلاني لدى الفلاحين بالمجال الفلاحي للحوز الشرقي. كما انطبقت هذه الدراسة على مجال جغرافي واضح المعالم، هو قطاع تاساوت الوسطى في سهل الحوز الشرقي. ونظراً لصغر هذا المقياس الجغرافي، حاولنا أخذ مقياس أكبر للملاءمة الاستمارة الميدانية، وذلك من خلال التركيز على جماعة زمران الشرقية. وتجب الإشارة إلى أن هذه الأخيرة، ما هي إلا نموذج وحالة فقط من بين مجموعة من النماذج التي تجسد كل واحدة منها بنيات مغايرة لاتخاذ قرارات، تختلف بحسب الخصوصيات المجالية، وبحسب البنيات السوسيو-ثقافية للمجتمعات الفلاحية، إضافة إلى طبيعة سلوكيات هذه الأخيرة في التدخل بممارساتها في أنظمة المجال الفلاحي الرعي-زراعي، ثم بحسب ردود فعلها على مستوى طبيعة التدخلات التي قامت بها الدولة في إطار سياسة التجهيز الهيدرولوجي بالفلاحي بالحوز الشرقي. وبالتالي، فالتيار السلوكي في الجغرافيا، هو الإطار الملائم لفهم وتحليل استراتيجيات التكيف في اتخاذ القرارات لدى الفلاحين بالأنظمة الرعي-زراعية للحوز الشرقي، باعتبار هذا الأخير، مجالاً جغرافياً لا يخرج من دائرة المشاكل ومظاهر الاختلالات التي تعرفها باقي المناطق المغربية، إضافة إلى كونه، يقدم نموذجاً حياً لأشكال اتخاذ وممارسة القرارات الرعي-زراعية من طرف الفلاحين

وعموماً، إن صيرورة التكيفات العقلانية للفلاحين، من أهم الاستراتيجيات التي ينفجها الفلاح في تأقلمه مع طاقة الحمل البيئية المتاحة بالحوز الشرقي، وهي التي يطلق عليها حالياً ما يعرف بتدبير المخاطر الطبيعية. فالتربات الضعيفة التطور التي تطغى على المنطقة تحتم عليه اختيار أنواع محددة من المزروعات، وقد تتعدى ذلك لتصل إلى تحويل الأرض الزراعية إلى مجال رعوي دون أن يعمل الفلاح على ممارسة أي نشاط زراعي. كما أن ندرة الموارد المائية المتوفرة والظروف المناخية السائدة، جعلت الفلاحين يلجؤون منذ القدم على ابتكار مجموعة من التقنيات والوسائل لجلب الماء والحفاظ عليه من الضياع، إضافة إلى وضع قوانين وأعراف محلية تنظم عملية الاستغلال المعقلن له.

إن التكيف العقلاني للفلاحين في تديريهم للمخاطر الطبيعية، تمكن من اتخاذ قرارات رعي-زراعية متعددة، تتباين حسب صعوبة الحالة المناخية وحسب أنواع التربة ثم حسب وفرة أو ندرة الماء. فإذا كانت هذه الموارد خفيفة في بعض المجالات، فإن بعض الحيازات لا يعتمد أصحابها إلا على سلوكات بسيطة وخفيفة. في حين، إذا كانت هذه الموارد صعبة، فالسكان ينهجون ردود أفعال وسلوكات متنوعة.

من جانب آخر، تؤثر البيئة السوسيو-ثقافية لمجتمع الفلاحين بجماعة زمران الشرقية، بشكل كبير وواضح على بنية اتخاذ القرارات الرعي-زراعية لهذا المجتمع. فبالنسبة للبيئة الاجتماعية، وجدنا أن نسبة الأسر التي تضم عدد كبير من الأفراد، إذا كانت تشكل عامل مساعد في اتخاذ القرارات الرعي-زراعية لدى الفلاحين، فمشكل هجرة الشباب من الجماعة إلى المدن القريبة كمراكش وقلعة السراغنة أو إلى الخارج، تشكل عامل إكراه لدى الفلاحين في اتخاذ قراراتهم الرعي-زراعية. أما بالنسبة للبيئة الثقافية؛ رأينا أنه كلما كان مجتمع الفلاحين لهم مستويات تعليمية جيدة، كلما ساهم ذلك في ممارسة سلوكات واتخاذ قرارات إيجابية. ونفس الأمر بالنسبة للأصول الجغرافية لهذا المجتمع، حيث رأينا أن النازحين من مناطق أخرى رغم أن نسبتهم قليلة، غير أن لها دور كبير في ظهور مجموعة من التحولات في دينامية المجال الفلاحي لزمران الشرقية.

قائمة المراجع

- 1- ارميل ياسين، 2018: "دينامية المجالات الريفية المسقية واستراتيجيات تكيف الحيازات الفلاحية بالمغرب -حالة سهل تساوت السفلى" دكتوراه في جغرافية الأرياف، جامعة القاضي عياض- كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش.
- 2- الأسعد محمد، 2002: "اتخاذ القرار لدى الفلاحين في الأنظمة الرعي-زراعية بالبيئات شبه الجافة بالمغرب. دراسة في الإيكولوجيا الثقافية" دكتوراه دولة، جامعة محمد الخامس، الرباط.
- 3- الأسعد محمد، 2006: "أشكال القرارات الزراعية لدى الفلاحين ودلالات اختياراتهم في البيئات شبه الجافة بالمغرب-دراسة في الإيكولوجيا الثقافية"، مقالة منشورة في مجلة جغرافية المغرب، عدد 1-2، مجلد 22، يناير 2006 السلسلة الجديدة، إصدار الجمعية الوطنية للجغرافيين المغاربة، مطبعة Best Imprimerie الدار البيضاء.
- 4- الأسعد محمد، 2008: "أشكال القرارات في تربية الماشية لدى الفلاحين ودلالات اختياراتهم في البيئات شبه الجافة بالمغرب-دراسة في الإيكولوجيا الثقافية"، مقالة منشورة في مجلة جغرافية المغرب، عدد 1-2، مجلد 24، إصدار الجمعية الوطنية للجغرافيين المغاربة، مطبعة Best Imprimerie الدار البيضاء.
- 5- الأسعد محمد، 2012: "اتخاذ القرار لدى الفلاحين في الأنظمة الرعي-زراعية بالبيئات شبه الجافة بالمغرب. دراسة في الإيكولوجيا الثقافية"، الطبعة الأولى، منشورات مؤسسة دكالة عبدة للثقافة والتنمية، دار النشر المغربية.

6- المباركي حسن، 2007: "الاتجاه السلوكي في الجغرافيا ودوره في فهم المخاطر الطبيعية وفي إعداد المجال الريفي، حالة المسألة المائية بسهل الحوز"، ورد في كتاب "دراسات مجالية"، منشورات مجموعة البحث حول التدبير الجهوي والتنمية السياحية، الطبعة الأولى، المطبعة والوراقة الوطنية – مراكش.

7- المباركي حسن، 2009: "التحديث الهيدروفلاحي وعلاقته بنمو المراكز الناشئة بالحوز الشرقي"، مقال في كتاب "تمدن البوادي بالمغرب"، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 162، الطبعة الأولى، منشورات كلية الآداب-الرباط.

8- المباركي حسن، 2016: "البحث السلوكي في الدراسات الريفية المغربية: تقييم أولي لاتجاه علمي واعد"، ورد في كتاب "تنظيم وتهيئة المجال الريفي بالمغرب: أبحاث وتدخلاات"، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 186، الطبعة الأولى، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط.

9- BENCHERIFA A., 1988, Transfert Culturel Urbain, Comportement Individuel Des Agriculteurs Et Problèmes De Développement Agricole: Eléments D'une Problématique, In L'Evolution Des Rapports Villes-Campagnes Au Maghreb, Série: COLLOQUES ET SEMINAIRES N°=10, Revue de la faculté des lettres et des sciences humaines – Rabat.

10- El Alaoui M.,1992, L'expérience Marocaine de vulgarisation - modernisation -développement en agriculture et problématique de la participation paysanne, CIHEAM ; In cahiers Options Méditerranéennes ; vol2; n°4, Montpellier.

11- El Idrissi N., 1980, L'impact socio économique de la modernisation agricole au Maroc : analyses et perspectives, In La question agraire au Maroc, Parti du Progrès et du Socialisme, Edition Al Bayane, Rabat.

12- JALLAS Eric & CRETENET Michel, 2002 : "Aide à la décision en agriculture et gestion des ressources naturelles", Actes du colloque, Savanes africaines : des espaces en mutation, des acteurs faces à de nouveaux défis, 27-31 mai 2002, Garoua, Cameroueroun.

13- LAHLIMI.A, 1967, Les Terres Irriguées et le Monde Rural de la Tessaout Moyenne, In RGM (Revue de Géographie au Maroc), N°=11, Rabat.

14- Lévy Jacque et Lussault Michel 2003: "Dictionnaire de la géographie et de l'espace des sociétés", 3ème tirage, Éditions belin, Paris.

15- LOUHMADI A., 2006, Les Interrelations Entre Ville et Compagne dans la Tessaout (Maroc) le cas d'Elkelaa des Sraghna dans une espace rurale en transformation, Thèse de doctorat d'Etat de Géographie.

16- ROY .B,1992: "Science de la décision ou science de l'aide à la décision ?", Revue Internationale de systémique, vol. 6. Paris.

17- ROY .B, 2000: "Réflexions sur le thème: quête de l'optimum et aide à la décision", vol. Cahier du Lamsade n° 167. Université Paris-Dauphine.

نجربة الاستثمار الفلاحي المصري في الأراضي الجماعية: السياق، الإكراهات والنتائج-نموذج واحات تافيلالت

Experience of Modern Agricultural Investment in Collective Land: Context, Constraints and Results – Tafilalet Oasis as a Case Study

عبد الاله عبدلاوي¹، عبد الصمد خويا¹، مصطفى أعفير³، عبد العظيم بوبكري²

Abdelilah ABDELLAOUI,¹ Abdessamad KHOUYA,¹ Mostafa AAFIR,³

Abdeladim BOUBEKRI²

¹ جامعة سيدي محمد بن عبد الله، الكلية متعددة التخصصات بتازة، abdellaoui.geo11@gmail.com

² جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، Sifa019@gmail.com

³ جامعة ابن زهر، كلية اللغات والفنون والعلوم الإنسانية-القطب الجامعي أيت ملول، aafirmustapha@yahoo.fr

Abstract:

Collective land accounts for a significant proportion of the total arable land in Errachidia province (Tafilalet oasis). As these lands belong to descendants with ethnic, family, or social ties, and are exploited under common ownership among members of the community with the possibility of distributing the right of use among them, in addition to the property that characterizes this type of property as unseverable or sold except for the State, these lands have remained largely untapped, given the harsh climatic conditions of the Tafilalet oasis.

Based on the importance of these lands, we seek to highlight some agricultural investments in these areas by young people, local and external investors, which contributed to raising the development indicators of Tafilalet oasis, and it included the various areas in these oases, especially those have a collective property and road network, without losing sight of a key factor in the investment of these lands, namely the internal water resources.

Keywords: Collective land - Investment - Youth - Development - Oasis of Tafilalet.

ملخص

تمثل الأراضي الجماعية نسبة مهمة من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة بمنطقة تافيلالت. ونظرا لكون هذه الأراضي ملكا لجماعات سلالية تربط بينهم روابط عرقية أو عائلية أو اجتماعية، ويتم استغلالها في إطار ملكية مشاعة بين أفراد الجماعة، مع إمكانية توزيع حق الانتفاع بينهم، بالإضافة إلى الخاصية التي يتميز بها هذا النوع من العقار، بكونه غير قابل للحجز أو البيع، باستثناء تدخلات الدولة، ظلت هذه الأراضي غير مستغلة بشكل كبير، بسبب الظروف المناخية القاسية التي تتسم بها واحات تافيلالت.

انطلاقا من أهمية هذه الأراضي، نسعى من خلال هذا المقال لتسليط الضوء على بعض الاستثمارات الفلاحية بهذه المجالات، سواء من طرف الشباب أو المستثمرين المحليين والخارجيين، والتي ساهمت في الرفع من مؤشرات التنمية بواحات تافيلالت، وهمت مختلف المناطق محليا، وخاصة تلك المتوفرة على عقار جماعي وشبكة طرقية، دون أن نغفل عامل أساسي في استثمار هذه الأراضي وهي الموارد المائية الباطنية.

الكلمات المفتاحية: أراضي الجموع؛ الاستثمار؛ الشباب؛ التنمية؛ واحات تافيلالت.



مقدمة

يبلغ عدد الجماعات السلالية بالمغرب 4563 جماعة موزعة على 55 عمالة وإقليم، وتقدر المساحة الإجمالية للرصيد العقاري الجماعي بحوالي 15 مليون هكتار، تشكل منها الأراضي الرعوية نسبة تفوق 85 %، تستغل بصفة جماعية من طرف ذوي الحقوق أعضاء الجماعات السلالية، فيما توظف أهم المساحات المتبقية في النشاط الفلاحي، (مديرية الشؤون القروية، 2020)، وهذه الثروة لا يمكن استغلالها أو الاستفادة من عائدها إلا تحت وصاية وزارة الداخلية بموجب "ظهير 1919"، أي أنه لا يمكن اتخاذ أي قرار بشأنها إلا بموافقة مجلس الوصاية¹ الذي يتكون من مندوبين عن وزارة الداخلية ووزارة الفلاحة والصيد البحري وممثلين عن النواب، وتشكل أراضي الجموع حاليا رهان من رهانات التنمية الفلاحية بالمغرب عامة وبتفيلالت خاصة (DIONE, 2012, p.10)، كما يمكن اعتبارها متنفس للسكان المحلية، تساعد في الاستقرار وتوفير فرص للاستثمار، بغية تحسين المستوى المعيشي. حيث يعد الاستثمار الفلاحي بأراضي الجموع بوحدات تافيلالت عموما، وفي قطاع النخيل على وجه الخصوص، من بين الرهانات الكبرى لتحقيق الاكتفاء الذاتي من التمور دون الحاجة للاستيراد.

I. الإشكالية وفرضيات الدراسة

تظهر أهمية دراسة موضوع الاستثمار الفلاحي بأراضي الجموع بوحدات تافيلالت الوقوف على الإطار القانوني، وأيضا الثروة العقارية الجماعية وحجم الفرشة المائية بالوحدات المدروسة، مع إبراز ملامح الاستثمار الفلاحي المنجز بهذه الأراضي، والتطرق لمختلف النتائج الاجتماعية والاقتصادية المترتبة عن عملية كراء هذه الأراضي وانعكاساتها على الساكنة. من خلال السؤال الإشكالي التالي: ماهي سياقات، وإكراهات ونتائج الاستثمار الفلاحي العصري بالأراضي الجماعية بوحدات تافيلالت؟

انطلقنا في معالجة الإشكالية من خلال الفرضيات التالية:

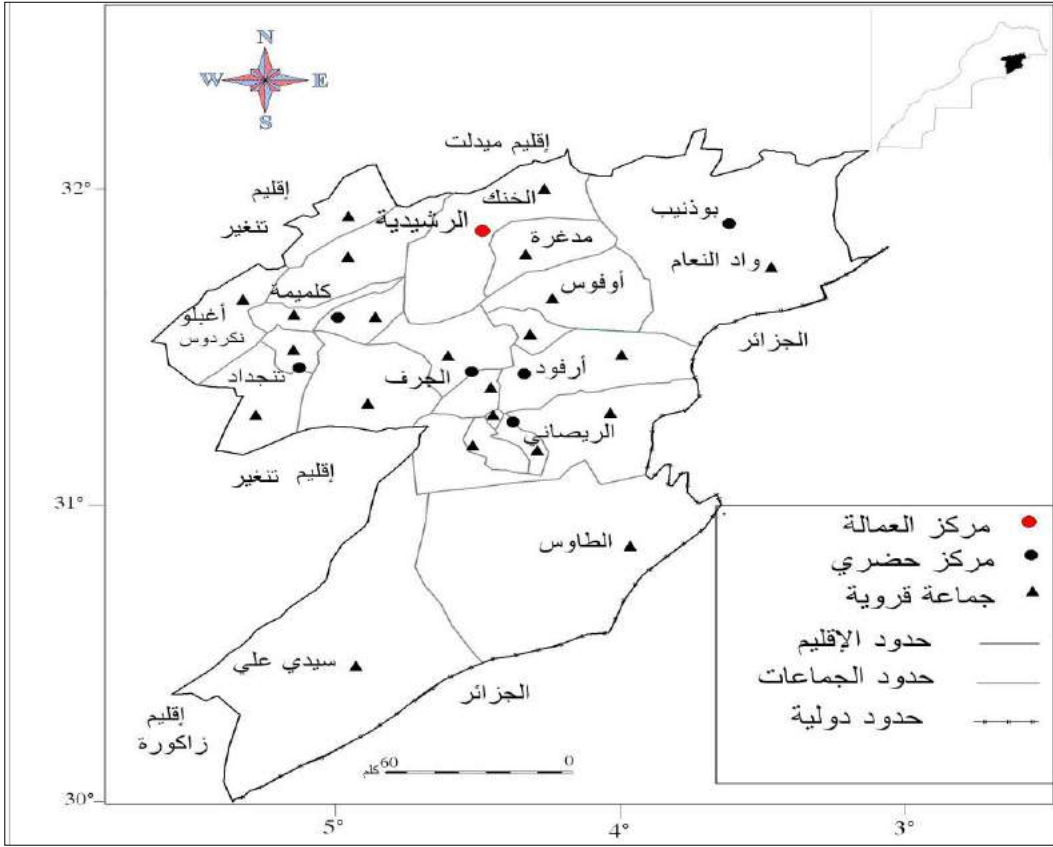
- شجعت شاسعة الأراضي الجماعية بوحدات تافيلالت على استقطاب الاستثمارات الفلاحية بشكل كبير؛
- نتج عن الاستثمارات الفلاحية بالأراضي الجماعية، توفير العديد من فرص العمل، انعكست إيجابا على الساكنة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية.

¹ يعتبر مجلس الوصاية مؤسسة تحكيمية وتقريرية تعمل تحت إشراف وزير الداخلية، تبث في مجموعة من القضايا المرتبطة بتسيير وتديير شؤون الجماعات السلالية وأراضيها

II. مجال الدراسة

تتبع واحات تافيلالت إلى إقليم الرشيدية، بجهة درعة تافيلالت، ويمتد -الإقليم- على مساحة 46.324 كلم² تقريبا ويقع في القسم الجنوبي للبلاد. يحده إقليم فكيك في الشمال الشرقي، وتغير غربا، وميدلت شمالا والحدود المغربية الجزائرية في الجنوب الشرقية (الخريطة رقم 1). ويضم الإقليم ساكنة تقدر ب 420.339 نسمة سنة 2014 ويسجل كثافة سكانية تقدر ب 9,07 نسمة في كلم². وفيما يتعلق بالمعطيات التي تخص المواصلات، تتوفر إقليم الرشيدية على شبكة طرقية مهمة طولها 1885 كلم، منها 60 مرصوفة، تنقسم إلى طرق وطنية وجهوية وأخرى إقليمية؛ وتسمح هذه البنية الطرقية، بالإضافة إلى دورها الاقتصادي المهم في نقل الأشخاص والبضائع، بفك العزلة وذلك بتسهيل الولوج إلى 22 جماعة قروية و 07 بلديات بالإقليم.

خريطة رقم 1: الحدود الإدارية لواحات تافيلالت



المصدر: التقسيم الجهوي الجديد لسنة 2015

III. النتائج والمناقشة

1. أراضي الجموع وتوزيعها بالمغرب وبوحدات تافيلالت

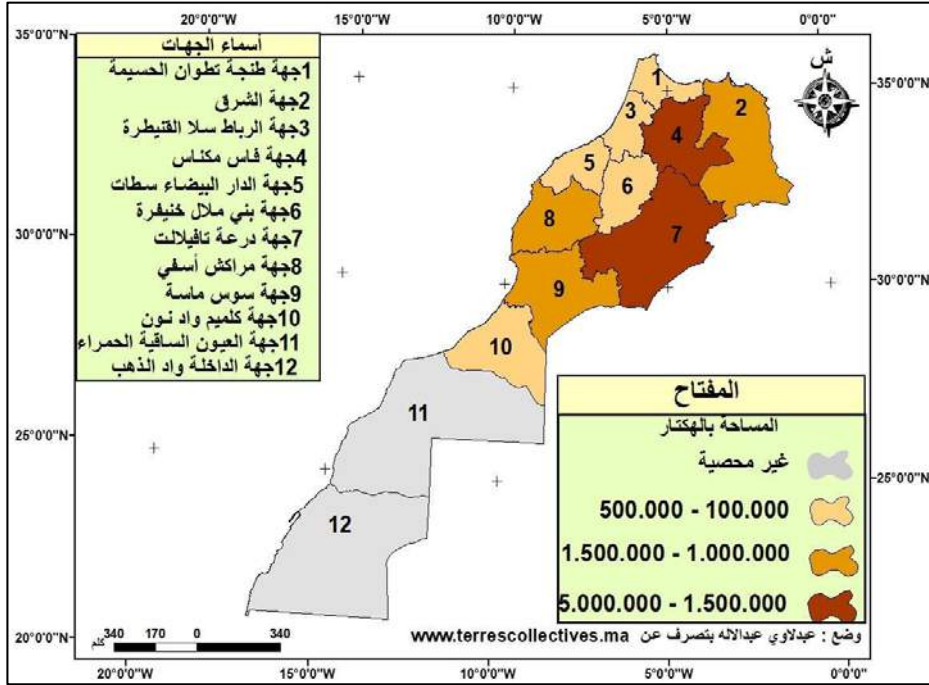
1.1 مفهوم أراضي الجموع والجماعات السلالية

ترجع ملكية أراضي الجموع إلى جماعات سلالية على شكل قبائل أو عشائر، تربط بينهم روابط عرقية وعائلية واجتماعية ودينية، وحقوق الأفراد فيها غير متميزة عن حقوق الجماعة، مع إمكانية توزيع حق الانتفاع فيما بينهم (ابن عمر، 2004 ص 62). وتعرف الجماعات السلالية كقبائل، فخذات، دواوير أو كل مجموعة سلالية، وتتوفر هذه الجماعات على الشخصية المعنوية وتخضع للقانون الخاص، ولها إطارها القانوني التشريعي والتنظيمي، وتسند الوصاية على الجماعات السلالية إلى السيد وزير الداخلية (مديرية الشؤون القروية، 2020).

2.1 توزيع الأراضي الجماعية بالمغرب وبوحدات تافيلالت

يتوفر المغرب على ثروة عقارية جماعية مهمة موزعة بكل التراب الوطني، لكن بشكل غير متكافئ، وتشمل ما مجموعه 48 إقليمًا، ويتم الدفاع عن ذوي الحقوق بتمثيلية تصل إلى 8500 نائب سلافي. لكن تتوزع أراضي الجموع بالمغرب بشكل غير متكافئ بين جهاته، وهذا ما توضحه الخريطة رقم (2) (مديرية الشؤون القروية، 2020). وتقدر نسبة الأراضي الجماعية المحفوظة بحوالي 3.156.284 هكتار؛ في حين تقدر مساحة الأراضي المحددة تحديداً نهائياً ومصادقاً عليه بما يقارب مليون ومائتي هكتار، بالمقابل تقدر مساحة الأراضي السلالية موضوع تحديد إداري غير مصادق عليه بحوالي 7.297.209 هكتار (الساخي، 2019، ص 10).

خريطة رقم 2: التوزيع المساحي لأراضي الجموع حسب الجهات بالمغرب



المصدر: مديرية الشؤون القروية، 2020، على الموقع <http://www.terrescollectives.ma>/بتصرف

نظرا لكون هذه الأراضي لم تحظ بالأهمية المطلوبة في الفترات السابقة، فقد ظلت غير محددة بشكل دقيق، وإن كان هناك تحديد، فإنه لم يشمل كل الأراضي بل هم نسبة منها ضعيفة جدا، فوحدات تافيلالت هي الأخرى تملك نسبة مهمة من هذه الأراضي، لفائدة 224 عائلة سلالية، وتوزع كالتالي: (DIONE, 2012. p.20).

- مساحة الأراضي الجماعية: 1.738.183 هكتار

- الأراضي المحددة: 49.091 هكتار

- مساحة غير محددة: 1.242.092 هكتار

3.1 مساحة الأراضي الجماعية الصالحة للزراعة بوحدات تافيلالت

تقدر مساحة الأراضي الجماعية الصالحة للزراعة بوحدات تافيلالت بحوالي 90.000 هكتار، حسب جرد قامت به لجان إقليمية، مكونة من السلطات المحلية والإقليمية والمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي، بالإضافة إلى وكالة الحوض المائي لكبير، زيز، غريس (DIONE, 2012. p.26)، والجدول رقم (1) يوضح توزيع هذه الثروة، علما أن الجماعة الترابية المتواجدة بعالية تافيلالت تتضمن أكبر مساحة مكررة، كمدغرة

بنسبة 47,9%، والجماعة الترابية لواد النعام بـ29,8%، ثم جماعة الخنك بـ21,7%، أما السافلة فتتضمن نسبة أقل تصل إلى حوالي 0,5% بجماعتي عرب الصباح.

جدول رقم 1: مساحة الأراضي المكتترة من أجل الاستثمار

الجماعة الترابية	المساحة المكتترة بالهكتار	النسبة المئوية	عدد المستفيدين
مدغرة	6178	47,9	121
الخنك	2796	21,7	75
واد النعام	3841	29,8	31
عرب الصباح زيز	6	0,0	1
عرب الصباح غريس	70	0,5	1
المجموع	12890	100,0	229

المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي. الرشيدية-مركز الاستثمار الفلاحي، أرفود، بوذنيب، 2019

2. المؤهلات المائية الجوفية والثروة العقارية للأراضي الجماعية بواحات تافيلالت

1.2 المعطيات الطبيعية والبشرية لواحات تافيلالت

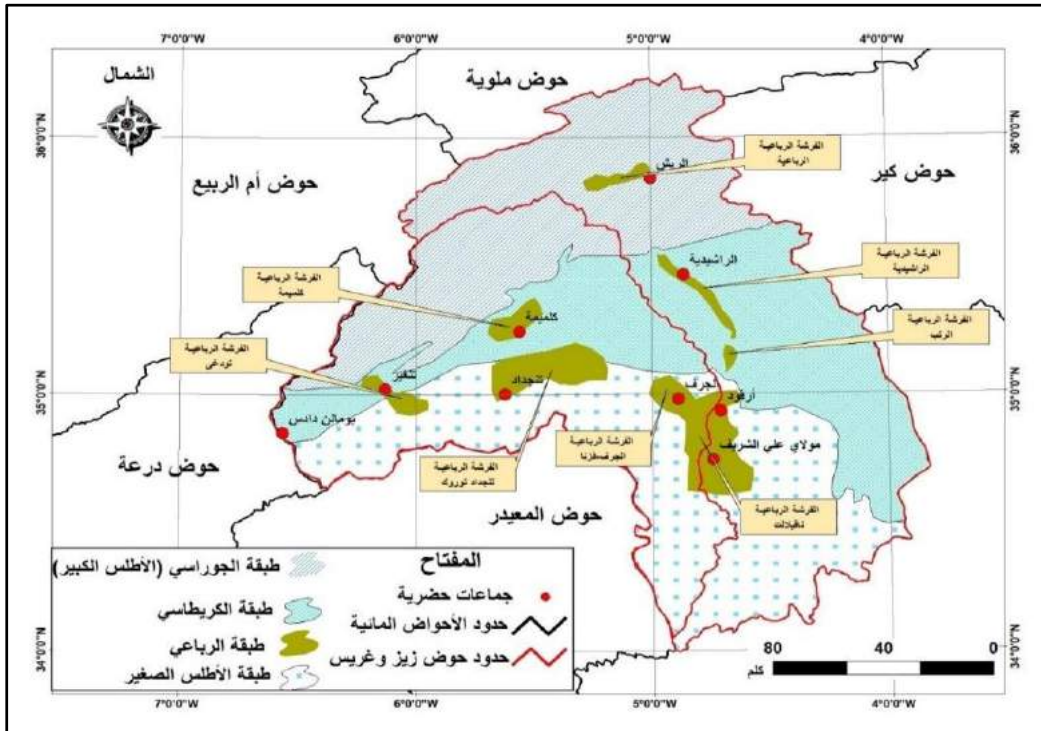
اكتسبت واحات تافيلالت أهميتها من خلال جمعها بين تعايش مجموعاتها العرقية المتنوعة، في إطار التضامن والتكامل والتكافل رغم الاختلافات العرقية من عرب وأمازيغ وإثنيات أخرى، وجمعها أيضا بين النشاط الزراعي والرعوي الذي ظل عند سكان المنطقة نشاطا مكتملا وموازيا للزراعة. ويتميز المجال بضيق المساحات الزراعية نظرا لطبيعته الصحراوية، كما أن الخصائص المناخية صعبة جدا، تتصف بكونها حارة صيفا وباردة وجافة شتاء، وتساقطات مطرية ضعيفة جدا وغير منتظمة، مع ارتفاع نسبة التبخر، مما فرض على السكان استغلال الأرض بشكل مكثف، وبصفة لا تعرف فيها هذه الأخيرة الاستراحة إلا نادرا؛ دون إغفال النمو الديموغرافي المهم الذي عرفته المنطقة، وتجزئ الأراضي بسبب التوارث، الشيء الذي أثر بشكل سلبي على انتظام العمليات الزراعية ومردودية الماشية والاستقرار بشكل عام.

2.2 المياه الجوفية، إرث هيدروجيولوجي يتجه نحو النضوب

تتوفر المنطقة كما هو مبين في الخريطة رقم (3) على ثروة مائية تمتد على نطاق واد زيز، وغريس، وكير، ومعيدر. للإشارة فإن 80% من المياه الجوفية توجد تحت نطاق زيز ومعيدر، وانطلاقا من الوحدات الهيدروجيولوجية يمكننا التمييز بين عدة طبقات (SPOERRY, 2007 P,36)، وهي:

- طبقة المياه الجوفية الرباعية: تتغذى من خلال تدفقات المياه السطحية، ويختلف عمقها ما بين 20 إلى 40 متراً مع إنتاجية تقدر بحوالي 20 لتر/ثانية لكل بئر. وعموماً فطبقة المياه الجوفية الرباعية ضعيفة، ولا تشكل احتياطياً كبيراً من الماء. وتقع هذه الطبقة في سهل تافيلالت، مع الإشارة إلى أن الملوحة تزداد من المنبع نحو المصب من 0.8 غ / لتر إلى 5 غ/لتر.
- فرشاة الأطلس الكبير: يتراوح عمقها ما بين 5 إلى 40 م، مع إنتاجية يمكن أن تتجاوز 100 لتر/ثانية.
- فرشاة الحوض الكريطاسي للراشيدية: والتي تمتد من الغرب إلى الشرق، من تنغير إلى بوعنان عبر بوذنيب وجبال الأطلس الكبير شمال تافيلالت إلى الأطلس الصغير في الجنوب.
- فرشاة الأطلس الصغير: تحتوي على احتياطي ضعيف من المياه، على الرغم من توفرها على صخور كلسية تسمح بنفاذ المياه.

خريطة رقم 3: توزيع الفرشات المائية الباطنية حسب الأحواض المائية زيزوغريس



Source : Agence de Bassin Hydraulique du Guir-Rheris-Ziz-Errachidia, 2006

3 الاستثمارات الفلاحية بالأراضي الجماعية

يتم استغلال الأراضي الجماعية على أساس عقد كراء بين المستثمر ووزارة الداخلية، يوقع داخل الجماعة التي يوجد تحت تصرفها الأرض الجماعية، وتصل مدته 18 سنة بالنسبة لزراعة أشجار الزيتون و24 سنة بالنسبة للنخيل وهي قابلة للتجديد. ويتراوح ثمن الإيجار، الذي تحدده وزارة الداخلية بناءً على اقتراح لجنة بالعمالة، بين 400 و1.000 درهم/هكتار/سنة في البداية ويزيد مع كل تجديد للعقد. ولكن منذ عام 2009، تم اتخاذ تدابير جديدة، تفرض أن يشغل أشجار النخيل 50٪ من المساحة الزراعية، ويطلب ضمان مصرفي بقيمة 100.000 درهم (العماري، 2013، ص16)، باستثناء الشباب حاملي الشواهد العليا، وذلك من أجل دفع المستأجرين إلى الاستثمار في المواعيد المحددة وبشكل سريع. وفيما يلي سنحاول التطرق إلى بعض استثمارات الشباب حاملي الشواهد، وكذا بعض المشاريع الفلاحية الكبرى للمستثمرين المحليين أو الخارجيين عن المنطقة.

1.3 تصنيف الضيعات حسب مساحتها وحجم المستثمرين

تعرف معظم الضيعات الفلاحية بوحدات تافيلالت متفاوتا كبيرا، هناك من تصل مساحتها إلى 1000 هكتار وأخرى تقل عن 3 هكتارات، لهذا قمنا بتوضيح التباين الكبير بين هذه الضيعات المكترة وأعداد المستثمرين والجدول رقم (2) يوضح ذلك.

جدول رقم 2: المساحة وعدد المستثمرين حسب كل صنف من الضيعات المكترة

المساحة بالهكتار	عدد المستثمرين	مساحة الضيعة
3058	191	أقل من 51 هكتار
1180	17	ما بين 51 و99 هكتار
7152	19	من 100 إلى 499 هكتار
1500	2	من 500 إلى 1000 هكتار
12890	229	المجموع

المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي. الرشيدية-مركز الاستثمار الفلاحي، أرفود، بوذنيب. بتصرف، 2013

2.3 أشكال الاستثمار الفلاحي في الأراضي الجماعية بواحة تافيلالت

1.2.3 المقاولين الشباب (التشغيل الذاتي)

منذ سنة 1999 نظمت عدة احتجاجات للشباب الحاملين للشواهد العليا المعطلين أمام مقر عمالة إقليم الرشيدية، الراغبين في إنجاز مشاريع فلاحية على أراضي الجموع، إلى أن توصلوا لحل مع السلطة الوصية على هذه الأراضي، وتمكنوا من الحصول على قطع أرضية فلاحية، للقيام بمشاريع استثمارية خاصة، مما سيسمح لهم

بالاندماج في الاقتصاد المحلي، ويساهم في تطوير القطاع الفلاحي بالإقليم. وفي هذا الصدد قامت السلطة الوصية "العمالة" بالمشاركة مع المصالح الأخرى ذات العلاقة، كالمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي ووكالة الحوض المائي بتحضير ملفات لهؤلاء الشباب في إطار مجموعات، ومنحهم قطع أرضية صالحة لإنجاز مشاريعهم.

- المجموعات المستفيدة سنة 1999 ومساحة ضيعتهم

استفادت حوالي 7 مجموعات من الشباب الحاملين للشواهد سنة 1999 من مساحة أرضية تقدر ب 236,5 هكتار، وتضم حوالي 86 مستفيدا، وهي تتوزع على عدة مناطق بإقليم الرشيدية، والجدول رقم (3) يوضح بعض خصائص المجموعات المستفيدة.

جدول رقم 3: الموقع والمساحة الإجمالية وعدد الأفراد المستفيدين لكل مجموعة سنة 1999

المجموعة	الموقع	المساحة(بالهكتار)	عدد المستفيدين	مساحة الضيعة
أفردو 1	أفردو	22,5	9	2,5
أفردو 2	أفردو	30	12	2,5
مدغرة	مدغرة	63	21	3
الخنك 1	الخنك	21	7	3
الخنك 2	الخنك	45	15	3
السهلي 1	واد النعام	27,5	12	2,5
السهلي 2	واد النعام	27,5	10	2,5
المجموع	-	236,5	86	-

المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي تافيلالت الرشيدية، 2019

- المجموعة المستفيدة سنة 2003

خلال سنة 2003 تم تأسيس تعاونية المقاولين الشباب ببوذنيب، حيث تم توزيع 45 هكتارا لفائدة 45 مستفيدا، وتم تجهيز هذه المساحة بالسقي الموضعي، وحفر ثقبين لضخ المياه لهذه المجموعة. والشكل رقم 3 يبين التوزيع الجغرافي للمجموعات المستفيدة سنة 1999 و2003.

- مساهمة المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للمستفيدين الشباب

يبقى تجهيز ضيعات هؤلاء الشباب المستفيدين من مسؤولية المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي، وذلك بحفر الثقوب وإنشاء صهاريج لتخزين المياه وتجهيز الضيعة بالسقي الموضعي، مع منحهم أيضا المضخات المائية إلى غير ذلك من المعدات (الجدول رقم 4)، فضلا عن استفادتهم من دورات تكوينية تمكنهم من الإلمام بالمعارف حول تقنيات الزراعة وغرس الأشجار.

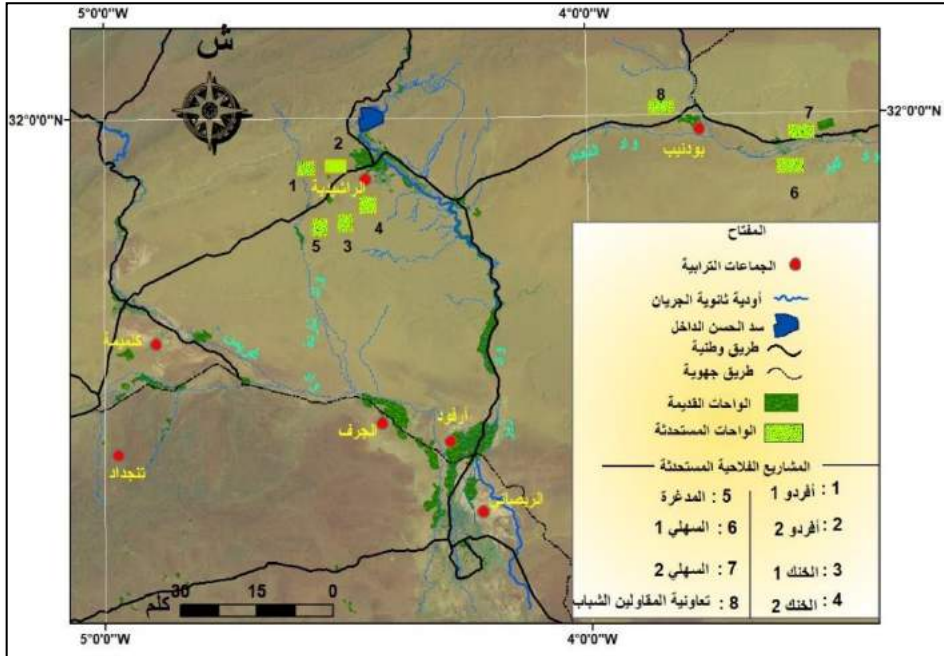
جدول 4: أهم تجهيزات المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لكل مجموعة مستفيدة

المجموعات	عدد الثقوب	عمق الثقب	الصبيب بالتر	شبكة الري بالتر	آلة الضخ
أفردو 1	1	122	9	2800	1
أفردو 2	1	122	12	5000	1
مدغرة	1	100	21	5300	1
الخنك 1	1	122	7	2500	1
الخنك 2	1	120	15	2600	1
السهلي 1	1	230	12	3000	1
السهلي 2	1	200	10	2800	1

المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بإقليم الرشيدية، 2019

ميدانيا يلاحظ أن ضيعات المجموعات المستفيدة موزعة بين هوامش مدينة الرشيدية ومنطقة بوذنيب، مع تركيز أكثر بالرشيدية، علما أن الأراضي الساللية تتواجد بمختلف مناطق تافيلالت على هوامش الأشرطة الواحية، سواء بكلميمة أو الجرف أو الريصاني أو أرفود، والخريطة رقم (3) تبين التوزيع المجالي لهذه الضيعات.

خريطة رقم 3: التوزيع الجغرافي لضيعات المجموعات المستفيدة لسنتي 1999 و2003



المصدر: صورة القمر الصناعي لاندسات، 2019، الخريطة الطبوغرافية 1/250.000. ورقتي كلميمة بوذنيب بتصريف

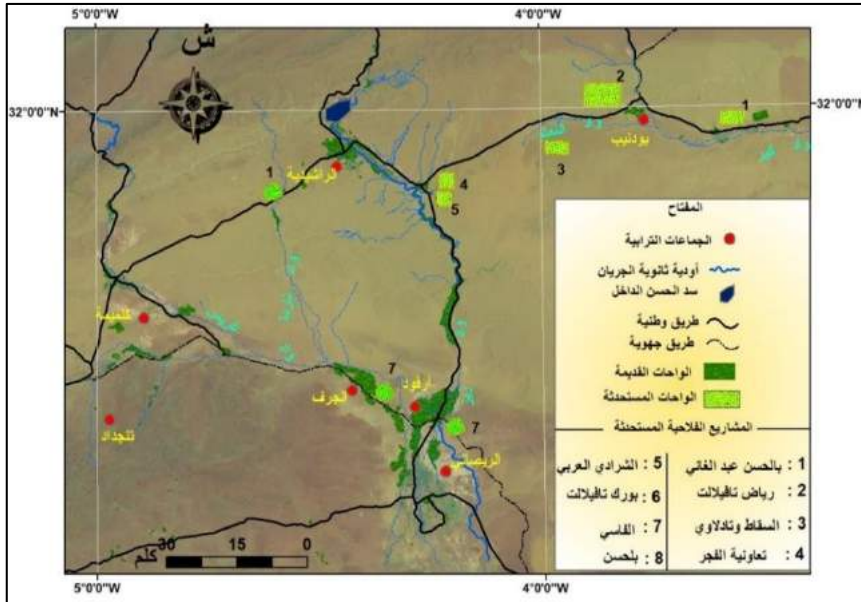
2.2.3 الاستثمار الفلاحي الخاص

عرفت واحات تافيلالت ظهور وتنامي مجموعة من الاستثمارات خاصة في القطاع الفلاحي، التي استفدت من توفر الوعاء العقاري، للقيام بالمشاريع من خلال كراء هكتارات بعد تقديم طلب الحصول عليها، وتحديد مساحتها وكلفتها. لهذا قمنا بدراسة ميدانية لأهم الضيعات المستثمرة بالإقليم، للوقوف على مدى إمكانية هؤلاء المستثمرين على تجهيز ضيعات نموذجية داخل مجال قاحل، معتمدين على المياه الجوفية فقط.

وتساهم هذه الدراسة الميدانية من معرفة أهم المناطق التي تركزت بها هذه الاستثمارات، وما يتعلق بأصحاب الضيعات من جهة، من حيث أصولهم، وذلك لمعرفة حجم الاستثمار المحلي والوطني والأجنبي. وأيضا معرفة المستوى الدراسي لهؤلاء المستثمرين، والخبرة المتوفرة لديهم. ومن جهة أخرى معرفة مدى ترجمة هذه المشاريع الاستثمارية على أرض الواقع، هل من أطر تقنية تشرف على هذه الاستثمارات؟ وهل استطاعت توفير فرص شغل لسكانة الإقليم بشكل عام وأبناء الأسر السلالية بشكل خاص؟

وفي لقائنا مع أحد المستثمرين كان جوابه كالاتي "نحن مرتبطون بالأرض، لأن أصلنا هو الأرض والزراعة، ولذا نعود إلى أصلنا. لذا يجب علينا تطوير منطقتنا، بالإضافة إلى أن نخيل التمر يعطي نتائج جيدة في هذه المنطقة" (طيب ممارس في القطاع الخاص في الرشيدية، 2019)

خريطة رقم 4: التوزيع الجغرافي لأهم الضيعات المستثمرة على الأراضي الجماعية بإقليم الرشيدية حاليا



المصدر: صورة القمر الصناعي لاندسات، 2019، الخريطة الطبوغرافية 1/250000. ورقي كلميمة بوذنيب بتصريف

أيضا حاولنا خلال هذه الدراسة الوقوف على أهم التجهيزات التي تغطي بها هذه الاستثمارات والمنتوجات التي اعتمدت عليها في برنامجها الاستثماري والمساحة المخصصة لكل صنف من المغروسات؟ وفيما يلي أهم الضيعات التي قمنا بدراستها للإجابة على الإشكاليات وتأكيد أو نفي الفرضيات المطروحة.

○ الضيعة العصرية لرياض تافيلالت

تقع الضيعة العصرية لرياض تافيلالت بالجماعة الترابية القروية واد النعام بإقليم الرشيدية (الشكل رقم 1)، تسير من طرف مستثمر أجنبي ذو جنسية إسبانية، وتصل مساحة الضيعة الكلية حوالي 1000 هكتار، المستغل منها فقط 450 هكتار، تعتمد على السقي الموضوعي المجهز ب 8 ثقوب و 5 صهاريج لتخزين وتوزيع المياه. وبداخل هذه الضيعات نجد بيوت بلاستيكية لتخزين فساتل النخيل والحفاظ عليها. بالإضافة إلى أن جل هذه الضيعات تعتمد على تقنية الري بالتنقيط، من أجل تديير أفضل للماء كما توضحه الصورة رقم (2).

جدول رقم 5: خصائص المغروسات بضيعة رياض تافيلالت

اليد العاملة	العدد	الأنواع	المساحة المستغلة	الصف
إطارين تقنيي متخصص	9000 - 7200	المجهول - النجدة - بوزكري	70	النخيل
28 عمال دائمين 125 إلى 400	-15000 - 32200 30000	الأريكنة - البشلون المغربي - كرونوليكا	270	الزيتون
عامل موسمي محلي	14000	-	5	التفاح

المصدر: بحث ميداني 2019

الصورة رقم 1: بيوت بلاستيكية لتخزين الفساتل الصورة رقم 2: السقي الموضوعي بضيعة رياض تافيلالت



المصدر: تصوير شخصي، بتاريخ 2019/07/16

كما يعتمد أصحاب هذه الضيعات على ضخ المياه الجوفية بواسطة آلات ضخ حديثة بالمقارنة مع المحرك المعتمد قديما (الصورة رقم 3)، مع استعمال قنينات الغاز كمصدر طاقة لضخ المياه، هذا ونجد بداخل كل ضيعة صهاريج لتخزين المياه واعادة توزيعها وفق الحاجة والقدرة الكافي (الصورة رقم 4).

الصورة رقم 3: نموذج آلة ضخ المياه. الصورة رقم 4: صهريج تخزين المياه. بضيعة رياض تافيلالت



المصدر: تصوير شخصي، بتاريخ 2019/07/16

شكل رقم 1: موقع ضيعة رياض تافيلالت وامتدادها الجغرافي



المصدر: صورة جوية بتصريف مأخوذة من برنامج Google Earth 2015

○ الضيعة العصرية لتعاونية الفجر

تقع هذه الضيعة بالجماعة الترابية القروية مدغرة بإقليم الرشيدية (الشكل رقم 2)، تسير من طرف مستثمر ذو أصول محلية، مستواه التعليمي الثالثة إعدادي، تصل مساحة الضيعة الكلية حوالي 1000 هكتار، المستغل منها فقط 450 هكتار، تتوفر على تجهيزات هيدرولوجية عصرية، تعتمد أساسا على السقي الموضعي و5 ثقوب مائة.

جدول رقم 6: خصائص المغروسات بضيعة تعاونية الفجر

اليد العاملة	العدد	الأنواع	المساحة المستغلة	الصنف
تقني متخصص	9000 - 7200	المجهول - بفقوس	40	النخيل
10 عمال دائمين 30 عامل موسمي	500 - 600 - 11000	الأربكنة- البشلون المغربي - بشولين لكدوك	25	الزيتون

المصدر: بحث ميداني 2019

شكل رقم 2: موقع ضيعة تعاونية الفجر وامتدادها الجغرافي



المصدر: صورة جوية بتصريف مأخوذة من برنامج Google Earth 2015

أما فيما يخص أصحاب الضيعات فلم يقتصر على أشخاص محليين فقط، وإنما عرفت المنطقة قدوم مستثمرين من مجموعة من المدن المغربية وبعضهم خارج البلاد كإسبانيا. وللإشارة فإن هؤلاء المستثمرون أغلبهم لا

يقطنون بالمنطقة، بل يعملون على تكليف أطر تقنية متخصصة في الزراعة من أجل الإشراف على استثماراتهم، نظرا لانشغالهم بمشاريع أخرى وصعوبة الاستقرار بالمنطقة نتيجة ظروفها المناخية الصعبة.

4. النتائج الاجتماعية والاقتصادية المترتبة عن عملية كراء الأراضي الجماعية

رغم أن الاهتمام بمسألة كراء الأراضي الجماعية بواحات تافيلالت، مسألة حديثة نوعا ما، نظرا لكون أهم الاستثمارات لم تظهر إلا مؤخرا، حتى وإن وجدت فهي معدودة وليست بالحجم التي عليه في الوقت الحالي، إلا أن الجماعات السلالية كان لها وقع إيجابي من خلال عمليتي كراء أراضيها للمستثمرين من جهة ومن بعض التفويطات في عقاراتها لفائدة الجماعات المحلية من جهة أخرى، ويتضح هذا على مستويين:

1.5 المستوى الاقتصادي

لقد استفادت دواوير الجماعات السلالية بإقليم الرشيدية من عمليتي الكراء، وذلك بفك عزلتها وربطها بالمركز الحضري، عبر إنشاء عدة طرق تربط بين هذه القصور وبين مدينة الرشيدية، مثل الطرق الرابطة بين قصور تنكبيت، ومولاي محمد، وكبا، تمزوغين، واسرغين (Direction des affaires rurales, 2010)، بالإضافة إلى بناء أسوار للمقابر الموجودة بهذه القصور، وترميم أسوار بعض المدارس، وبناء أيضا بعض القناطر. زيادة على الاستفادة من تجهيزات تستهدف الرفع من مستوى الإنتاج الفلاحي، على سبيل المثال "شركة تعبئة التمور ومعالجتها"، التي أنشئت بمساهمة مع مكتب التنمية الفلاحية لتافيلالت، والتي يصل رأسمالها إلى حوالي 1.800.000 درهم، علاوة على مساهمة الجماعات الأصلية في حسابها الجاري الذي يصل إلى 500.000 درهم، وتبلغ الطاقة الإنتاجية لهذه الشركة التي تزود جميع الأسواق المغربية بمادة التمور حوالي 1000 طن، وقد وسعت في مجال نشاطها ليشمل كذلك مجال حفظ بعض المنتجات الفلاحية، كالبرقوق والعنب المجففين والتفاح في مستودعات التبريد، إذ تبلغ طاقتها في حفظ هذه الموارد سنويا ما يزيد على 650 طنا (العماري، 2013 ص 60).

وفي نفس السياق تم بناء عدة سواقي إسمنتية، من أجل تدبير أفضل لمياه الأراضي الجماعية، وخاصة تلك التي تستغلها الجماعات نفسها، إذ عملت هذه الجماعات على تقسيم أراضيها حسب أفراد الأسر، وكل فرد يستغل نصيبه لوحده، وللإشارة فهذه العملية أصبحت تظهر بشكل كبير في عدة جماعات سلالية، بالإضافة إلى إنشاء مركز ترميض ومسبح بمدينة الرشيدية. (بالزاغ، 1998، ص 120)

2.5 المستوى الاجتماعي

لعبت الأراضي الجماعية دورا محوريا في التنمية الاجتماعية بالإقليم، حيث مكنت من توفير فرص شغل مهمة لشباب المنطقة، بفتحها متنفسا جديدا لاستيعاب الشباب العاطلين، سواء الذين استفادوا من إنجاز مشاريع فوق هذه الأراضي عن طريق الاستثمار أو الفئة الأخرى التي استفادت عن طرق العمل داخل الضيعات الكبرى المستثمرة، حيث استطاعت هذه الأخيرة توفير مناصب شغل لا يستهان بها، فعلى سبيل المثال ضيعة رياض تافيلالت تصل اليد العاملة الموسمية بها إلى 400 عامل خلال فترات الجني. وأخيرا مكنت عملية كراء هذه الأراضي من تحسين مستوى عيش الساكنة القروية بالإقليم عامة، وساكنة الجماعات الأصلية خاصة، وقلصت نوعا ما من مشكل الهجرة.

خاتمة

لقد اتضح جليا أن الاستثمارات الفلاحية بالأراضي الجماعية كان لها وقع إيجابي بواحات تافيلالت، وذلك باستثمار الأموال المحصلة من كراء هذه الأراضي¹، والمودعة في صناديق الجماعات السلالية، وذلك بإبرام عقود مع المقاولين لإنجاز المشاريع الاستثمارية، وفق القانون المؤطر للصفقات العمومية، وهكذا تستفيد الجماعات السلالية من مشاريع تنموية، تمكنها من الاندماج والانخراط في مسلسل التنمية واستدراك التأخير الذي طال بنيتها التحتية.

وبعد اطلعنا على الثروة العقارية الجماعية بالإقليم والإمكانات المائية التي يتوفر عليها، اتضح أنها تمثل مساحة مهمة لا يستهان بها، رغم أنها واقعة بمجالات قاحلة، إلا أنها مكنت بفضل هذه الإمكانيات المائية من توفير متنفس جديد للأراضي الفلاحية بالواحات المحلية، إذ تم استثمارها وجعلها أراضي منتجة قادرة على تأسيس تنمية فلاحية، رغم أن نسبة مهمة من هذه الأراضي لم تستغل بعد؛ حتى وإن استغل بعضها إلا أنها لم تستغل بشكل كامل، وهذا راجع لعدة أسباب تم ذكرها أثناء التحليل. وتبين أيضا أن أغلب هذه الاستثمارات ركزت في برامجها الاستثمارية على أشجار النخيل والزيتون، نظرا لتكيفها مع الظروف المناخية بالمنطقة، في حين لم تحظى المغروسات الأخرى إلا بأماكن ضيقة داخل الضيعات، لكن هذا لم يمنع من ظهور نتائج أولية إيجابية على مستوى عيش الساكنة، سواء بتوفير مناصب شغل جديدة للشباب، أو النتائج المترتبة عن طريق الأموال المحصلة من عملية

¹ - بعد تحصيل أموال الكراء وإيداعها في صناديق الجماعات السلالية، الذي تشرف عليه عمالة إقليم الرشيدية الوصي المنتدب على أملاك الجماعات محليا. فعند بلوغ هذه الأموال رصيد معين يكفي لإنجاز مشاريع معينة، تم صياغتها بتنسيق بين الجماعات السلالية والنائب الوصي عليها، يتم تقديم ملف الاستثمار إلى قسم العمالة، وبدورها تقوم على إبرام عقد مع أحد المقاولين لإنجاز هذه المشاريع وفق القانون المؤطر للصفقات العمومية.

كراثها، بإنجاز بنية تحتية مهمة لفائدة ذوي الحقوق. إلا أن هناك آثار سلبية حتى وإن لم تظهر نتائجها بعد، إلا أنه ينتظر ظهورها مستقبلا، نتيجة الاستنزاف المفرط للفرشات المائية الباطنية، وما له من عواقب سلبية سواء على مستوى الغطاء النباتي أو ساكنة الإقليم.

وختما، استطعنا أن نؤكد الفرضيات التي انطلقنا منها، حيث أن شاسعة الأراضي الجماعية بواحات تافيلالت ساهمت في استقطاب العديد من الاستثمارات الفلاحية المحلية خاصة في صفوف الشباب، وأيضا المستثمرين من خارج الواحات. ونتج عن الاستثمارات الفلاحية بالأراضي الجماعية، توفير العديد من فرص العمل منها القارة والموسمية، الشيء الذي انعكس إيجابا على الساكنة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية.

المراجع المعتمدة

- ابن عمر محمد، 2005. العقار وهيكله المجال الحضري بواحات تافيلالت، مدن الرشيدية أرفود الريصاني نموذجاً. أطروحة لنيل شهادة الدكتور، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرز، فاس. 485 صفحة.
- بالزاغ عبد الكريم، 1998. أراضي الجموع محاولة لدراسة بنيتها السياسية والاجتماعية ودورها في التنمية. الطبعة الأولى، الدار البيضاء مطبعة النجاح الجديدة، 218ص.
- الساخي أحمد، 2019. "الثابت والمتغير في حماية أملاك الجماعات السالئية على ضوء مشروع القانون رقم، 17-62"، مداخلة في أشغال الندوة الوطنية المنظمة يوم 5 ماي 2019، بالمركب الثقافي أولاد الحاج والكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية على التوالي، في موضوع "تدبير أراضي الجماعات السالئية ورهان التنمية الترابية."
- العمري العلوي عبد العزيز، 2013. الاستثمار الفلاحي على أراضي الجموع بإقليم الرشيدية، بحث لنيل شهادة الاجازة في الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الانسانية سايس فاس.
- مديرية الشؤون القروية بوزارة الداخلية، 2012. دليل كراء الأراضي الجماعية. الرباط، 168 صفحة.
- موقع رسمي لوزارة الداخلية. مديرية الشؤون القروية (www.terrescollectives.ma) تاريخ الزيارة 2022/02/16
- موقع وكالة التنمية الفلاحية، /https://www.ada.gov.ma/، تاريخ الزيارة 2022/02/16
- وثائق المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للتافيلالت، الرشيدية، 2019.
- Assane DIONE, 2012. **Analyse de la durabilité des dynamiques d'extension des systèmes oasiens du Tafilalet**, Sud-Est du Maroc. 124 pages
- Direction de la Région Hydraulique du Guir-Rheris-Ziz-Errachidia. Mai 2011. Mission 1.1. **Bilan Diagnostic des vulnérabilités climatiques et des capacités d'adoption en situation actuelle.** 149 pages
- Ministère de l'intérieur. Direction des affaires rurales, 2010. **Recueil des projets de développement au profit des collectivités traditionnelles.** 127 pages.
- SPOERRY Sylvie, 2007. **Le retour en eau des khetaras de Jorf une oasis de Tafilalet, Sud-est du Maroc, Dynamique de gestion de l'eau.** En vue de l'obtention du diplôme d'ingénieur en agronomie tropical de l'irc sup-agro option gestion social de l'eau, SUPAFRO Institut des régions chaudes, Montpellier.

تحديات الفلاحة العائلية بالمجالات الواحية: حالة واحة فزواطة بدرعة الأوسط

Challenges of family farming in oasis areas: Case Fezwata Oasis in Middle Daraa

سليمان والداودي¹، عبد العظيم بوبكري²، محمد قرفاشي³، نسيدة بوزيد⁴، المصطفى ندرأوي⁵
Suleiman WADAUDI¹, Adeladim BOUBEKRI², Mohammed
KARFACHI³, Nusseibeh BOUZID⁴, Al-Mustafa NADRAWI⁵

¹ جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، المغرب، geo.slimane@gmail.com

² جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، المغرب، sifa019@gmail.com

³ جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، المغرب، Karfachimohamed@gmail.com

⁴ جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، المغرب، bouzidnaciba@yahoo.fr

⁵ جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، المغرب، nadraoui3@yahoo.fr

Abstract:

Family farming is an important place in the economic and social fabric of the Middle Daraa oases in general and Fezwata Oasis in particular. It serves as a solid social and economic model for the various challenges faced by oases through the adoption of techniques to manage scarcity and adapt to climate challenges, most notably water management techniques, as well as their unique traditions and customs, which enable them to succeed in social organization that is consistent with climate change. Through this article, we seek to highlight the importance of family farming in the sustainability of the Oasis system and the challenges it faces, in a hybrid agricultural production system that combines traditional inherited practices, with intractable dense agriculture, making it urgent and legitimate to seek an agricultural system that minimizes the convergence between the compulsion of climatic challenges and the need to increase agricultural production to match the requirements and maintain the sustainability of the fragile oasis system.

Keywords: family farming; space products; climate change; sustainable agricultural intensification; Fezwata Oasis.

ملخص

تكتسي الفلاحة العائلية مكانة هامة في النسيج الاقتصادي والاجتماعي لوحدات درعة الوسطى عامة وواحة فزواطة على وجه الخصوص، وتشكل نموذجا اجتماعيا واقتصاديا صامدا أمام مختلف التحديات التي تواجهها الواحات، عبر اعتماد تقنيات لتدبير الندرة والتكيف مع التحديات المناخية من أبرزها تقنيات تدبير المياه، إضافة إلى تفردها بعبادات وتقاليد عريقة، تؤهلها لإنجاح التنظيم الاجتماعي المسائر لإكراهات المجال. ونسعى من خلال هذا المقال إلى إبراز أهمية الفلاحة العائلية في استدامة المنظومة الواحية، والتحديات التي تواجهها، في ظل نظام إنتاج زراعي هجين يجمع بين الممارسات التقليدية الموروثة، والزراعة الكثيفة الدخيلة، مما يجعل مطلب البحث عن نظام زراعي يحقق الحد الأدنى من الالتقائية بين إكراه التحديات المناخية والحاجة إلى الزيادة في الإنتاج الزراعي لمسايرة المتطلبات والحفاظ على استدامة نظام الواحات الهش أمرا ملحا ومشروعا.

الكلمات المفتاحية: الفلاحة العائلية؛ المنتجات المحلية؛ التغيرات المناخية؛ التكثيف الزراعي المستدام؛ واحة فزواطة.



تحتل الفلاحة العائلية بأهمية خاصة في مخطط المغرب الأخضر، من خلال إدراجها في الدعامة الثانية، وتضطلع بدور هام في توفير الأمن الغذائي لفئات عريضة من الأسر المغربية، فضلا عن كونها تساهم في تحسين عيش السكان، وضمان دخل قار لعدد كبير من العاملين في المجال الزراعي. وتشير الأرقام إلى وجود 90 في المائة من سكان المناطق القروية الواحية يشتغلون في إطار الفلاحة العائلية، 60 في المائة منهم يتوفرون على قطع أرضية تقل عن خمسة هكتارات، و96 في المائة أيضاً يبيعون منتوجاتهم في الأسواق المحلية.

كما أن النسيج الاقتصادي لوحات درعة الوسطى عامة وواحة فزواطة على وجه الخصوص يستند أساسا على الفلاحة العائلية، حيث يشكل إنتاج التمور مصدر الدخل الأول بالنسبة للسكان المحلية، إذ تنتج المنطقة أزيد من 40 في المائة من الإنتاج الوطني من التمور، مما يساهم في تنشيط الحركة التجارية لإقليم زاكورة مع عدد من مناطق المملكة (المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بورزازات 2019).

لكن رغم الأهمية الكبيرة لهذه الفلاحة فإنها تواجه تحديات عديدة، من بينها اتساع رقعة التصحر وتأثيرات التغير المناخي، ونقص الدراية في التعامل مع هذه التغيرات، إضافة إلى محدودية هذا النظام الزراعي في امتصاص البطالة والتقليص من الفقر، وهي مشاكل تنتج هجرة شبابية نحو المدن الكبيرة؛ ما يجعل المنطقة تواجه مستقبلاً مفتوحاً على احتمالات قد لا تكون إيجابية.

وبناء على هذا التقديم، يمكن طرح السؤال الإشكالي التالي: أي مستقبل للمنتجات المحلية (الفلاحة العائلية) بواحة فزواطة في ظل التحديات التي تواجهها؟

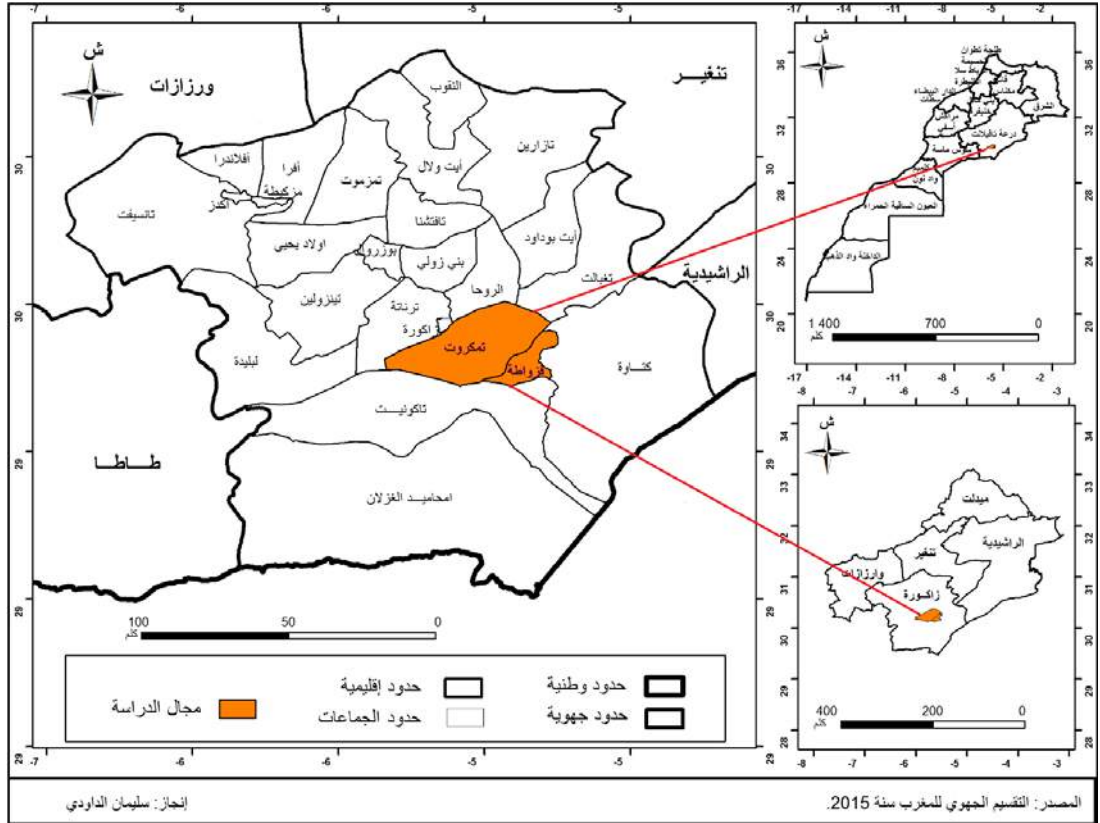
من اجل دراسة الإشكالية المطروحة سلكنا المنهج الوصفي لتقديم تشخيص واقعي عن وضعية الفلاحة العائلية بواحة فزواطة والتحديات التي تواجهها، كما اعتمدنا المنهج التحليلي للبحث عن العلاقات التبادلية بين مكونات المنظومة الواحية واستكشاف واقعها الحقيقي وذلك من خلال بحث ميداني قمنا به سنة 2020، بالإضافة إلى استغلال معطيات إحصائية من المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بورزازات ومركز زاكورة. كما تم استخدام بعض البرمجيات المعلوماتية (Excel & ArcGIS) في إنجاز أشكال تعبيرية (رسوم بيانية وخرائط).

• توطين مجال الدراسة

تقع فزواطة بالمجال الواحي لدرعة الوسطى في الجنوب الشرقي من المغرب، تنتمي إلى الأطلس الصغير، وتضم الجماعات الترابية: تمكروت وفزواطة ودوار أمزرو التابع حالياً للمركز الحضري. وتمتد على مساحة تقدر بـ 5581

هكتار، ويمتد من الشمال الغربي نحو الجنوب الشرقي على مسافة تصل إلى 37 كلم، وعرض يتراوح بين 700 متر عند محاط أمزرو و1600 متر عند محاط أغلا ودرار. تمتد من فم زاكورة وتنتهي في فم تاقات، تحدها واحة ترناتة من الشمال الغربي وواحة اكتاوة في الجنوب الشرقي (الخريطة رقم 1).

خريطة رقم 1: الموقع الإداري لواحة فزواطة بإقليم زاكورة ضمن التراب الوطني



وتتسم هذه المنطقة بمناخ جاف تطبعه تساقطات مطرية ضعيفة، وغير منتظمة في الزمن (تقل في معظم السنوات عن 100 ملم في السنة)، وفوارق حرارية واضحة طيلة السنة (مدى حراري يتجاوز 20°C). في ظل هذه الظروف الطبيعية الشحيحة، عمل الإنسان المحلي على استغلال هذا المجال بطرق تقليدية بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي الضروري لاستمراره.

I. نظام إنتاجي يتميز بسيادة الفلاحة العائلية

تشكل الفلاحة العائلية النشاط الاقتصادي الرئيسي في واحة فزواطة والموارد الأساسي للاستهلاك الغذائي المحلي، وهي متنوعة تندرج في المشهد الزراعي لنظام الواحة على شكل ثلاث طبقات، حيث نجد المزروعات

كالجبوب والخضر والقطاني والأعلاف في الطابق الأول، ومغروسات أشجار الفواكه في الطابق الثاني، ثم مغروسات أشجار النخيل في الطابق الثالث (لبطاح الطاهر، 2019، ص 217).

1. إنتاج التمور مصدر الدخل الأول

تعتبر غرسة النخيل من أهم المشاهد التي يمكن ملاحظتها بشكل واضح في الواحة، بحكم تواجده بكثافة فوق كل الأراضي الصالحة للزراعة، فبالإضافة إلى كونه يوفر منتوجا غذائيا رئيسا بالنسبة للسكان المحلية، فهو يعتبر أهم المصادر دخل الفلاحين، بحيث أن حجم المدخيل السنوية للفلاحة يعتمد على هذا المنتوج الذي يتم بيعه في الأسواق المحلية والوطنية.

وتعرف واحة فزواطة تنوعا على مستوى النخيل، حيث يصنف حسب طريقة الإكثار، "فالأصناف التي مصدرها من النواة تعطي ثمارا رديئة الجودة، أما الأصناف التي اعتمدت على غرس الفسائل، تكون من نفس نوع الأم التي تم فصلها عنها من حيث النوع والجودة، أما الأصناف التي يتم تكثيرها عن طريق الأنسجة غالبا ما تكون ذات منتوج جيد".

جدول رقم 1: تصنيف أنواع التمور حسب الجودة بواحة فزواطة سنة 2016

التصنيف حسب الجودة	الأنواع	العدد	الإنتاج بالطن	نسبة الإنتاج %
الأنواع الممتازة	بوقفوس	11880	499	4.0
	بوسكري	3960	138	1.1
	الجهل	42240	1553	12.6
	الخلط	28355	1860	15.2
الأنواع المتوسطة	أحرضان	2376	075	0.6
	أكليد	4752	166	1.3
	بوستحمي	58080	3252	26.5
	بورار	2640	110	0.8
	الخلط	36325	2020	16.6
الأنواع الضعيفة	أكلان	8712	488	3.9
	الخلط	64680	2069	16.9
	المجموع	264000	12230	100

المصدر: مركز الاستثمار الفلاحي بوزرات، 2019.

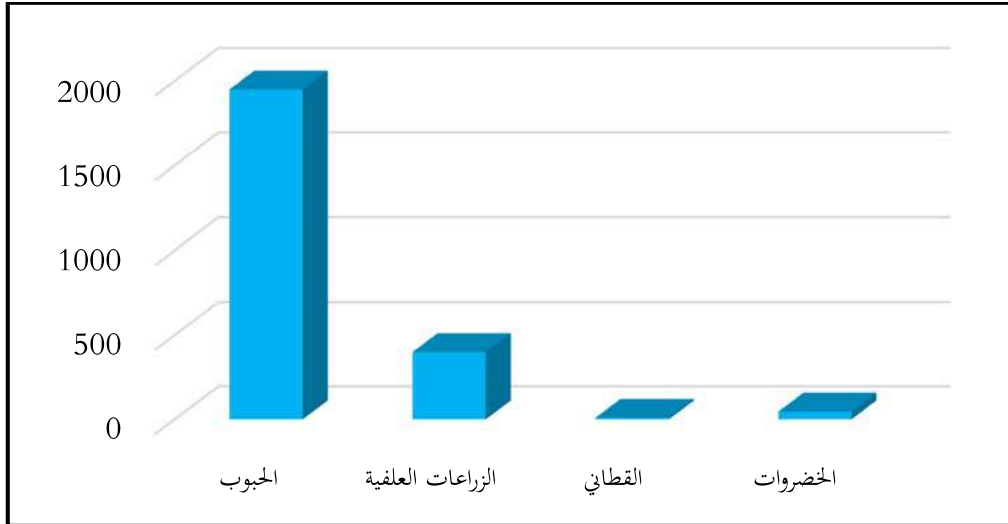


نسجل هيمنة الأنواع المتوسطة الجودة بنسبة 46,3%، أما الأنواع الجيدة فتتمثل بـ 32,9% من مجموع الأنواع. وبالتالي فإن تسويقهما محليا أو وطنيا يدر مدخولا ماديا مهما على الفلاحين، بينما تمثل الأنواع الضعيفة ما نسبته 20,8%. إلا أنها هي الأخرى تبقى مهمة إذ تستغل كعلف للماشية. وعلى العموم فإن هذا التنوع في الأصناف يمكن الفلاح من بيع جزء من المنتج وتخزين جزء للتغذية وتخصيص الجزء الآخر كعلف للماشية. وعلى العموم فإن تنوع إنتاج التمور بالواحة يجعل من النخيل مصدرا أساسيا لدخل الفلاحين، كما أن الزراعات الحولية تلقى اهتماما من طرف الفلاح المحلي نظرا لأهميتها في المعيش اليومي للإنسان والماشية.

2. سيادة زراعة الحبوب

في ظل ندرة وضيق المستغلات الزراعية، يضطر الفلاحون إلى زراعة الحبوب وفي مقدمتها القمح الطري والشعير، نظرا لكونها محاصل زراعية لا تتطلب تكاليف إنتاج كبيرة، كما أنها لا تحتاج إلى عناية وتدخلات تقنية محددة. حيث يبقى الرهان على بعض التساقطات المطرية ومياه الفيض من أجل ضمان إنتاج يستغل غالبا في الاستهلاك الذاتي. ويمثل الاعتماد على تربية الماشية عاملا مشجعا على زراعة الحبوب، وذلك بالنظر إلى التكامل القائم بين النشاط الزراعي والنشاط الرعوي (الحجوي عبد الله، 2017، ص 101). إذ تمثل زراعة الحبوب عنصرا أساسيا لتوفير الموارد الرعوية للقطيع، لكونه يستفيد من المراعي بعد موسم الحصاد (التبن وبقايا الحصاد). كما أن تقلص الموارد الرعوية التقليدية دفع الفلاحين إلى توسيع المساحات المخصصة للزراعة العلفية (الفصة).

مبيان رقم 1: توزيع المنتوجات الزراعية حسب المساحات المزروعة بالهكتار، (2017 - 2018)

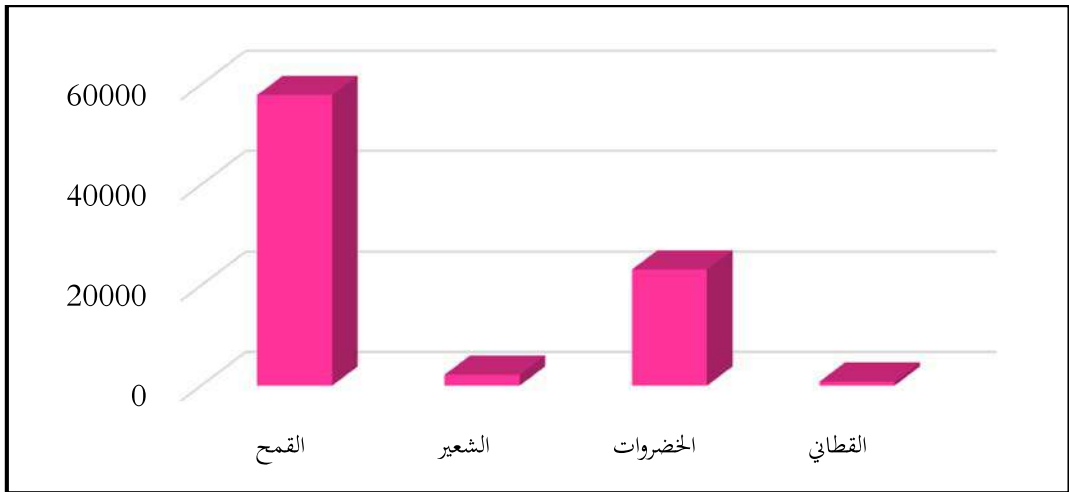


المصدر: مركز الاستثمار الفلاحي بزاكورة، 2020

تحتل المشارات المخصصة للحبوب (القمح الطري والشعير) مكانة مهمة إذ تمتد على مساحة 1950 هكتار، تليها تلك المخصصة للزراعة العلفية (الفصة) بـ 400 هكتار، ثم المشارات المخصصة للخضروات بـ 47 هكتار منها 27 هكتار للخضروات الصيفية و20 هكتار للخضروات الشتوية، في حين لا تتجاوز المساحة المخصصة للقطن 10 هكتارات.

ينعكس تنوع المشهد الزراعي على تنوع الإنتاج؛ حيث وصل إنتاج القمح إلى 57900، في حين تميز إنتاج باقي المحاصيل بالتواضع (مبيان رقم 2). وتبقى الغاية المنوطة بالإنتاج الزراعي بالواحة، هو تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال نمط التغذية.

مبيان رقم 2: توزيع المنتوجات الزراعية حسب كمية الإنتاج بالقنطار، (2017-2018)



المصدر: مركز الاستثمار الفلاحي بزاكورة، 2020

رغم أهمية الزراعة في تثبيت السكان والحيلولة دون هجرتهم، إلا أنها عاجزة عن سد حاجياتهم، نظرا لضيق المساحات المزروعة، مما جعل تربية الماشية مكون رئيسي في النشاط الاقتصادي للسكان، وأحد الأعمدة الهامة في اقتصاد المجالات الواحية.

3. تكامل تربية الماشية مع الزراعة

تعد تربية الماشية بواحة فزواطة أحد الأنشطة التكميلية التي تعتمد عليها الساكنة المحلية لتنويع مداخيلها وتوفير بعض المنتجات الأخرى، وفي الغالب ما تعتمد تربية الماشية على نظام التكتيف أو الرعي خارج المجال الواحي تجنبا لإتلاف المحاصيل الزراعية، مع الاستعانة بالزراعات العلفية المنتجة داخل الواحة لتدعيم علف الماشية.

يرتكز هذا النشاط بالأساس على تربية الأغنام خاصة سلالة الدمان التي تعتبر من أهم السلالات المنتشرة بالواحة والأكثر تأقلماً مع المناخ المحلي وتمتاز بأهمية إنتاجها للحوم. كما يعتبر الماعز ثاني الأصناف حضوراً بالمنطقة خاصة سلالة الرحالي، في حين يبقى حضور السلالات المحلية بالنسبة للأبقار مهما من حيث الأعداد وإنتاج اللحوم، أما السلالات المستوردة فتخصص لإنتاج الحليب (جدول رقم 2).

بالنسبة لطرق التعليف، فإن الأبقار تعتمد بشكل كبير على الزراعات العلفية (الفصة) وبعض الأعلاف الصلبة أو المصنعة، وهو نفس ما ينطبق على الأغنام وسلالة الماعز الحلوب، في حين تعتمد سلالة الرحالي في الغالب على المراعي المنتشرة بالمنطقة والمقدرة بـ 76050 هكتار والتي تختلف حالتها الإنباتية من سنة إلى أخرى.

جدول رقم 2: توزيع قطيع الماشية بواحة فزواطة حسب الأصناف والسلالات وكمية الإنتاج بالطن

نوع الماشية	السلالة	العدد	الإنتاج بالطن	
			الحليب	اللحوم
الأبقار	محلي	366	81	15,40
	محسن	124	100,40	12,20
الأغنام	الدمان	9274	-	-
	الرحالي	4745	-	15,20
الماعز	الحلوب	713	18	6

المصدر: مركز الاستثمار الفلاحي بزاكورة، 2021، المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، المصلحة البيطرية الإقليمية زاكورة، 2021

إذا يفهم مما سبق؛ أن الفلاحة الواحية بجميع أصناف منتوجاتها: (المغروسات، المزروعات الحولية، تربية الماشية) تعد المورد الاقتصادي الأساسي في المنطقة. ونظراً لكون الأرض التي يتم استغلالها تمثل وسيلة إنتاج مركزية، فإن ذلك يقتضي فهم البنيات الزراعية.

II. البنيات الزراعية واليد العاملة وسيلة إنتاج مركزية

تمثل البنيات الزراعية عنصراً مهماً في الاقتصاد الريفي بصفة عامة والواحي بصفة خاصة، باعتبارها وسيلة إنتاج مركزية. كما أن الاعتماد على اليد العاملة العائلية من شأنه أن يقلل من تكاليف الإنتاج ويزيد في استمرار التضامن الاجتماعي بين مكونات الأسرة خاصة ومكونات المجتمع الواحي عامة.

1. سيطرة الملكية العائلية

نظرا للظروف الطبيعية القاسية، لم تتعرض المنطقة لتأثير النمط الاستعماري في الزراعة والتملك العقاري للأراضي، حيث أن قدم استقرار الإنسان بالمنطقة افرز سيادة الملك الخاص وتجانس نسبي للملكية العقارية مع شكل الاستغلال الزراعي (أيت حمزة محمد، 2016، ص 113)، فباستثناء بعض المحسبات الدينية المحدودة والمقتصرة على بعض الدواوير مثل الزاوية الناصرية بدوار تمكروت. لا نجد النظم العقارية الأخرى إلا نادرا.

وتعزز المعطيات أسفله هذه الخلاصات. لكون 94,09% من الأراضي الزراعية في المنطقة تدخل في إطار الملك الخاص، و5,91% فقط، هي التي سجلت تحت اسم الأقباس، ولم يرد أي تصريح باسم أراضي الجموع. علما أن عددا كبيرا من فلاحي دوار أنكام يمتلكون أراضي زراعية تفوق 5 هكتار بنسبة تقدر بـ 44,5%، بمعنى أن هذه الأراضي قبل أن تتحول إلى ملك خاص كانت عبارة أراضي جماعية رعوية.

جدول رقم 3: الوضعية القانونية للأراضي القابلة للزراعة

النسبة المئوية %	المساحة بالهكتار	نوع الحيازة
94,09	3317	ملك خاص
5,91	208	الأقباس
100	3525	المجموع

المصدر: مركز الاستثمار الفلاحي بزاكورة، 2020

وعموما تتميز الأراضي الزراعية بمنطقة فزواطة باختلاف أنظمتها العقارية وضعف مساحتها، بسبب الأسس الطبغرافية وتقسيم الإرث العقاري بين الأبناء وتجزء المستغلات الفلاحية، كما أن استغلال هذه الأراضي يتم بأنماط متعددة، مما يحد من إنتاجيتها.

2. سيادة الاستغلال المباشر في الإنتاج الزراعي

تعتبر أنماط الاستغلال ذات أهمية بالغة في التأثير على الإنتاج الفلاحي، سواء من حيث النوعية أو المردودية، فالفلاح عندما يستغل أراضيه بصفة مباشرة يملك زيادة على وسائل العمل إمكانية اتخاذ القرار، مما يؤثر على أهمية الاستثمارات وتوجيهها. كما أن فقدان إحدى هذه العناصر، يفقد الفلاح حريته، فهو لا يلجأ إلى الاستغلال غير المباشر إلا إذا كان شخصا غنيا ويفتقر إلى اليد العاملة، أو إذا كان شخصا معنويا مثل المساجد والزوايا (أيت حمزة محمد، 2016، ص 118).

ويبقى الاستغلال المباشر الأكثر بروزا لدى سكان واحة فزواطة، حيث يمارسون هذا النشاط بأنفسهم، إلى جانب مساعدة أفراد أسرهم على أساس تقسيم أبوي للعمل والأدوار التي تهم خدمة الأرض وبعض الأعمال الفلاحية الأخرى، وهو نمط له أهمية كبيرة جدا ومردودية عالية ساهمت فيها العناية الكبيرة بالأراضي، بالإضافة إلى الانسجام بين حجم البقع الأرضية الصغيرة وكمية المياه المتوفرة. وتمثل نسبة الأراضي المستغلة بشكل مباشر ما يقارب 88% من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة (جدول رقم 4).

جدول رقم 4: أنظمة استغلال الأراضي الزراعية بواحة فزواطة

طرق الاستغلال	المساحة بالهكتار	نسبة الأراضي الزراعية %
استغلال مباشر	3077	87,94
كراء	187	5,34
كراء بعوض عيني (خماس)	235	6,72
المجموع	3499	100

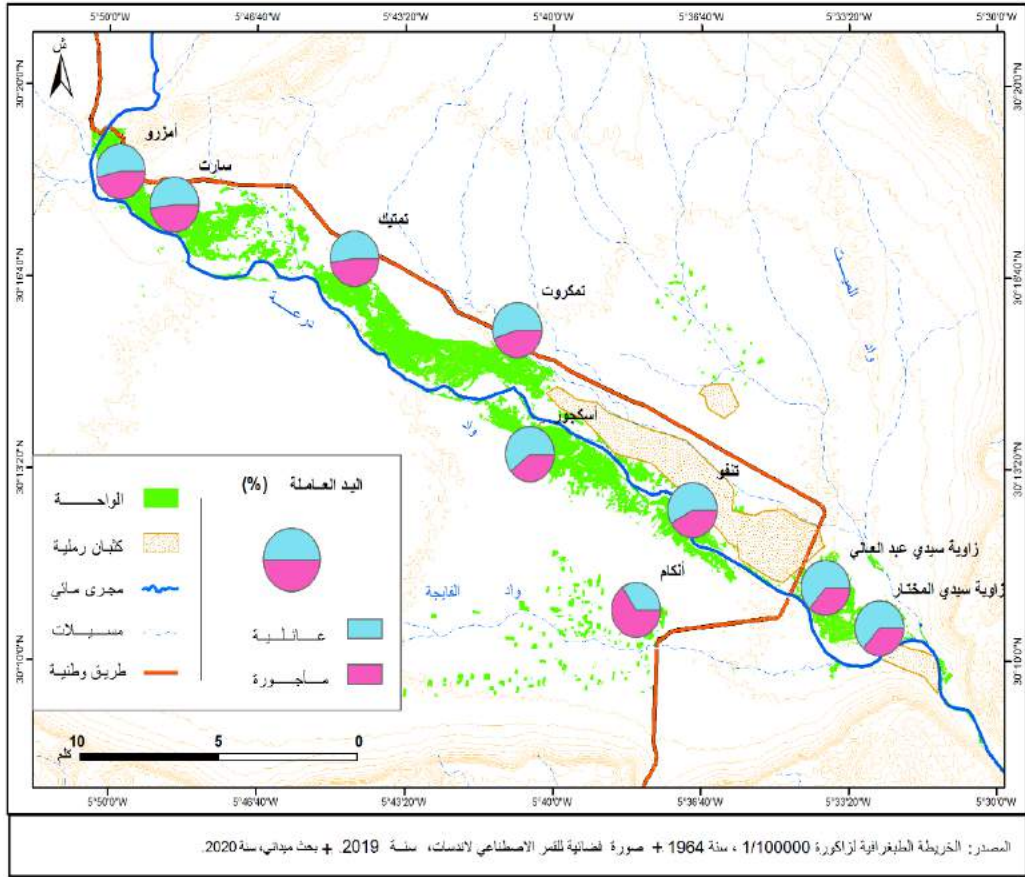
المصدر: مركز الاستثمار الفلاحي بزاكورة، 2020

رغم تنوع وتعدد الأنظمة العقارية بواحة فزواطة، إلا أن انتشار نمط الاستغلال المباشر يعتبر عاملا إيجابيا لتنمية المجال الفلاحي؛ إذ أن الفلاح الذي يستغل أرضه بشكل مباشر، يسعى في الغالب إلى استغلالها بشكل أفضل. كما أن الاعتماد على اليد العاملة الذاتية يقلل من تكاليف الإنتاج.

3. هيمنة اليد العاملة العائلية

تمثل الفلاحة العائلية شكلا من أشكال تنظيم الاستغلال الزراعي الذي يسمح بوجود روابط متينة بين العائلة ووحدة الإنتاج (الأرض)، من خلال تجنيد الجهد والعمل العائلي لخدمة الحياة الفلاحية. وقد تبين من خلال البحث الميداني هيمنة اليد العاملة العائلية. ذلك أن نسبة الحقول التي تعتمد أساسا عليها تصل إلى حوالي 55,7%، بالمقابل تمثل الحقول التي تعتمد على اليد العاملة المأجورة نسبة 44,3%، إلا أنهم غير دائمين، ويعتمد عليهم بالأخص خلال فترة الحرث والحصاد. وتتفاوت النسب بين الدواوير. حيث نجد أن نسبة الحقول التي تعتمد على اليد العاملة العائلية لا تقل عن 52% في جميع الدواوير. باستثناء دوار أنكام الذي لا تتجاوز فيه 34,4%. أما نسبة الحقول التي تعتمد على اليد العاملة المأجورة فتمثل نسبة 47,8% في الدواوير الأولى. بينما تصل في دوار أنكام إلى 65,6%. ويعزى ارتفاع اليد العاملة المأجورة بدوار أنكام إلى وجود هذه المنطقة خارج المحاط التقليدي للواحة وانتشار الضيعات العصرية التي تحتاج إلى يد عاملة مهمة (الخريطة رقم 2).

الخريطة رقم 2: نوع اليد العاملة الموظفة في الحيازات الزراعية حسب الدواوير بالنسبة المئوية



هكذا، يعتبر الإنتاج الفلاحي معيشيا، وتشكل أشجار النخيل العمود الفقري في نظام الإنتاج، وتمثل الأرض وسيلة الإنتاج الرئيسية، ويشغل الإنتاج الفلاحي أكبر نسبة من السكان. غير أن التحولات التي عرفتها الواحة أدت إلى تغيير العلاقات التقليدية للإنتاج، بسبب اختلال العلاقة بين السكان والموارد من جهة، والتغيرات المناخية وما ارتبط بها من تدهور إيكولوجي وتحولات سوسيوإقليمية من جهة أخرى.

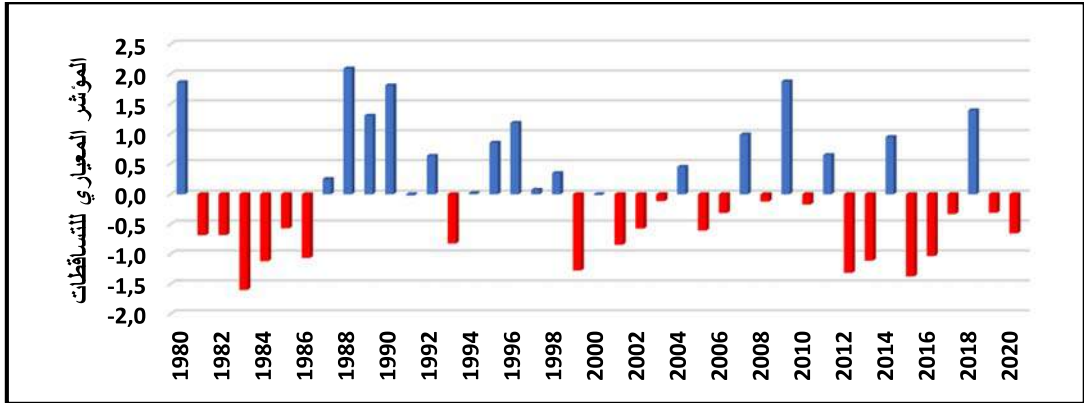
III. تحديات استدامة الفلاحة العائلية في النظام الواحي

تحول جملة من المشاكل دون استدامة الفلاحة العائلية، من بينها تأثيرات التغير المناخي كتوالي سنوات الجفاف، والتصحر، وتملح التربة... كما أن للزراعات الدخيلة والمستهلكة للموارد المائية الجوفية وقع على المنظومة الواحية التقليدية، علاوة على ضعف المستوى التعليمي للفلاحين. الذي يشكل عائقا أمام طموح التغيير والابتكار.

1. توالي سنوات الجفاف ارتد بيئيا بمزيد من التدهور

إن ما يميز سنوات الجفاف بواحات درعة الوسطى هو نوعيته وحدته (الميموني ابراهيم، 2010، ص 48)، التي تزداد كلما اتجهنا من العالية نحو السافلة، وتعد واحة فزواطة ضمن هذه الأخيرة، ويبرز الرسم البياني التالي تواتر ظاهرة الجفاف وحدته خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1980 إلى 2020 بمحطة زاكورة:

المبيان رقم 3: تردد الجفاف خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2020 على مستوى محطة زاكورة



المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بوزازات، سنة 2021

يتضح أن واحات درعة الوسطى عرفت توالي سنوات الجفاف، لا سيما عقد الثمانينات الذي شهد أكبر فترة جفاف، حيث امتدت بشكل متواصل لمدة 7 سنوات، وأدى هذا إلى تراجع مستوى مياه الآبار والفرشة المائية، مما انعكس سلبا على الإنتاج الفلاحي، ويزيد من حدة تضرر الأراضي الفلاحية ارتفاع ملوحة التربة.

2. تملح التربة تحدي رئيسي للإنتاج الزراعي الواحي

يعتمد ري أشجار النخيل والمزروعات المتنوعة على طول الوادي بالدرجة الأولى على طلاقات سد المنصور الذهبي، خاصة في أوقات الجفاف، حيث ترتب عن التحكم في تلك الطلاقات ارتفاع معدل التبخر وملوحة التربة، التي تتراوح بواحة فزواطة ما بين 0,8 و 15 غرام في اللتر (Ouhajou. L, 1996, p.52). كما تساهم مجموعة من العوامل الأخرى في ارتفاع نسبة ملوحة التربة، كضعف التساقطات، واستنزاف الفرشة الباطنية وطبيعة الصخور. وتعرض التربة للتصويل الهابط حيث تغسل من المواد المخصبة، والتصويل الصاعد الذي يسبب صعود الأملاح فوق السطح بفعل عملية التبخر (الكوراري فاطمة، 2017، ص 32 - 33). ومنه تصبح التربة ضعيفة وغير صالحة للزراعة، وتركها باثرة يساهم في تفكك أجزائها وتدهورها وسهولة تحركها في مجال يشهد تعرية ريحية قوية.

الصورة رقم 1: تملح التربة بمنطقة بني علي



المصدر: بعدسة سليمان الداودي، 2020

3. الترمل يهدد استدامة المنتوجات المحلية

ترتب عن تشييد سد المنصور الذهبي سنة 1972 تراجع جريان واد درعة، ففي السابق كانت مياه الفيض المنحدرة من أعلى الأطلس الكبير تصل إلى الواحات في أقصى الجنوب، وكان تصريف المياه يلعب دورا حاسما في حمل حبات الرمال من قيعان السواقي، وتبليل التربة مما يساهم في تثبيت الغطاء النباتي وتنميته. كما يلعب دورا حاسما في تغذية الفرشات الباطنية وتقليص ملوحتها، لكن التدمير الجديد لمياه السد (ثلاث طلاقات إلى أربعة في السنة) كان من نتائجه جفاف جريان الأودية، والانخفاض التدريجي لمستوى الآبار فضلا عن آفة الترمل التي أضحت تتعرض لها الواحات السفلى من درعة الوسطى، وبخاصة واحة فزواطة (الجدول رقم 5 والخريطة رقم 3).

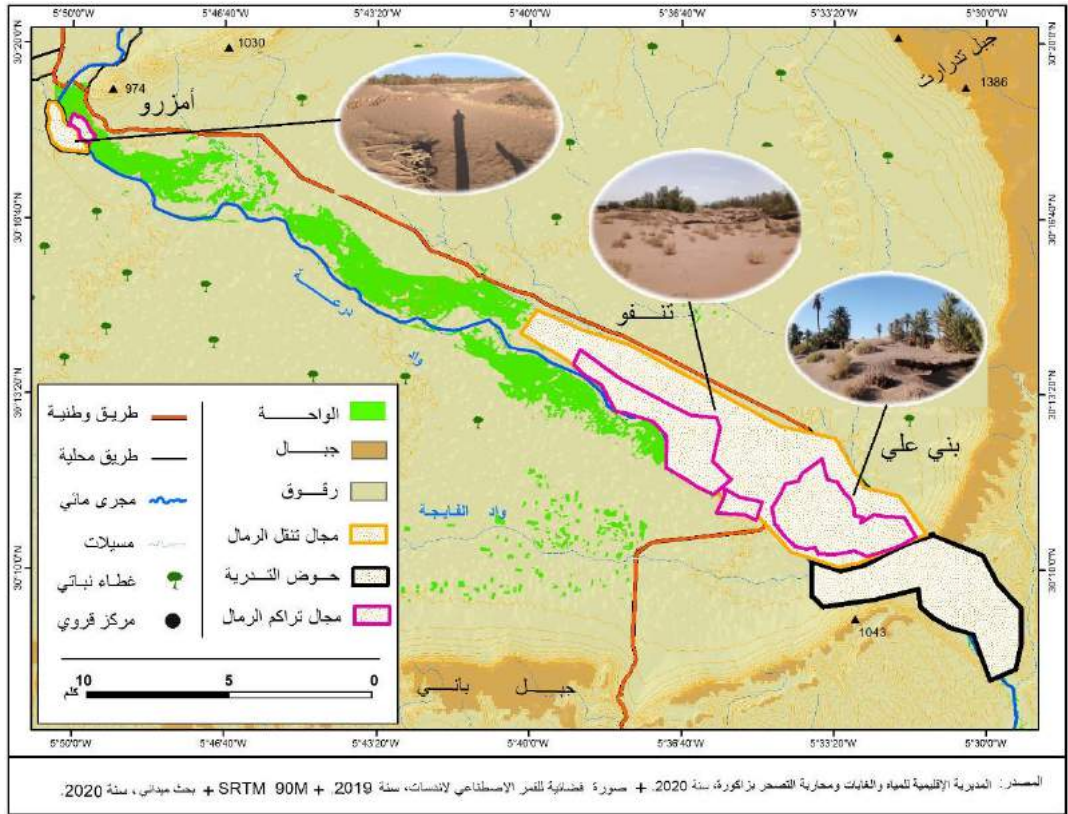
الجدول رقم 5: توزيع الأراضي المرملة والمهددة بالترمل بالواحات السفلى

الأراضي المهتدة بالترمل بالهكتار	الأراضي المرملة بالهكتار	المساحة الإجمالية بالهكتار	الواحة
811	500	5581	فزواطة
676	300	11032	لكناوة
670	750	3305	لحاميد

المصدر: المديرية الإقليمية للمياه والغابات ومحاربة التصحر بزاكورة 2019

يتبين من خلال الجدول أعلاه والخريطة أسفله أن واحة فزواطة على غرار واحتي كناوة والحمايد قد فقدت مساحة مهمة من أراضيها الزراعية (500 هكتار)، حيث بلغت نسبة الأراضي المرملة 9% من مجموع المساحة الإجمالية للواحة، في المقابل وصلت الأراضي المهدة بالترمل 811 هكتار، بنسبة 14,5%، وبالتالي ستؤول هذه الأراضي إلى ما آلت إليه الأراضي السابقة إذا لم تتخذ الجهات المعنية تدابير ناجعة للتخفيف من زحف الرمال.

الخريطة رقم 3: استفعال ظاهرة الترمل بواحة فزواطة

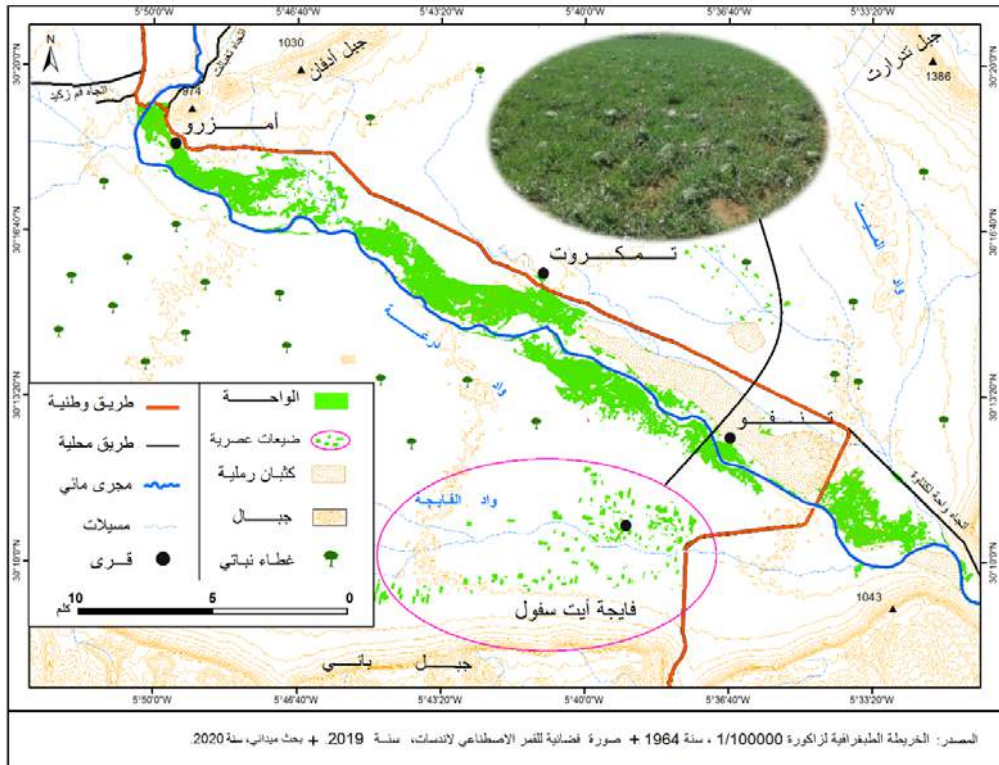


انطلاقاً مما تقدم، يتضح أن واحة فزواطة تعاني من أكرهات بيئية، من شأنها أن تؤدي إلى اختلال توازنها، وتدهور خصائصها الحيوية، وانخفاض قدرتها الإنتاجية، وذلك تحت تأثير عوامل عدة، أهمها؛ طول وتكرار حالات الجفاف الدورية، وانخفاض مستوى وجودة الفرشة المائية بسبب الضخ الزائد للمياه، بالإضافة إلى زراعة منتوجات دخيلة "الدلاح" بالأراضي الهامشية.

4. الفلاحة التسويقية تحاصر صغار الفلاحين وتقوض الفلاحة العائلية

شهدت الفرشة الباطنية في السنوات الأخيرة استنزافا حادا جراء ارتفاع عمليات حفر الآبار، بفعل انتشار زراعة البطيخ الأحمر والأصفر الدخيلة على المنطقة والمنتشرة بمحيط نهر درعة من الجهة الغربية أي منطقة الفايجة، على أراضي كانت إلى وقت قريب مستريحة وغير مزروعة (خريطة رقم 3)، وقد تضاعفت المساحات المسقية مرتين ونصف في غضون السنوات الخمس الماضية بانتقالها من 1350 هكتار سنة 2014 إلى 3500 هكتار سنة 2019 مع تزايد نقط الماء المجهزة للسقي من 340 بئر إلى 730 بئر بنفس الفترة، كما ازداد عدد الخزانات المائية، وتوسعت تجهيزات السقي بالتنقيط. مما سرع من استنزاف الفرشة الباطنية والاحلال بتوازنها ونضوب العديد من الآبار. وكان لهذا وقع على الواحة التقليدية التي تعد المجال الذي يستغل من طرف الفلاحين الصغار وتهدد فلاحتهم المعيشية.

الخريطة رقم 3: زراعة البطيخ الأحمر بفايجة أيت سفول غرب واحة فزاوطة



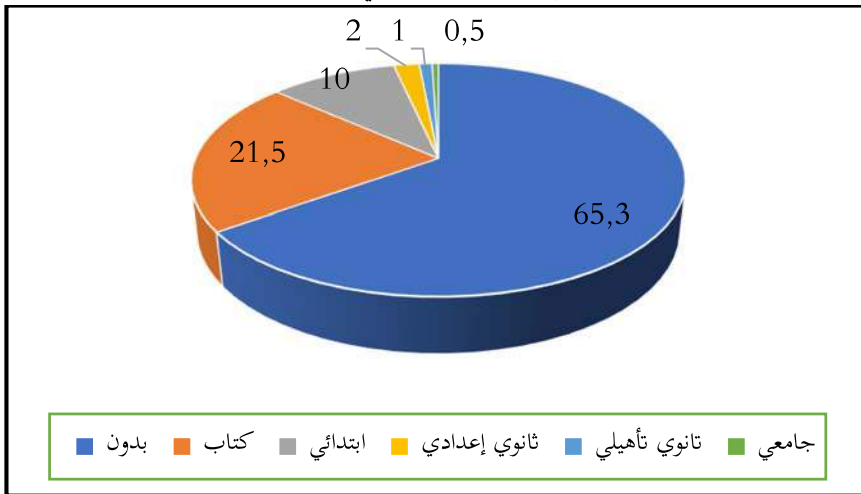
إن انتشار هذه الزراعة يعزى إلى دعم المصالح الفلاحية خصوصا ما يتعلق بالسقي الموضوعي، حيث تم تخصيص دعم للفلاحين لتجهيز أراضيهم الزراعية في إطار مخطط المغرب الأخضر، يتمثل في تعويض مادي، حيث

تبلغ تعويضات التجهيز بالنسبة للاستغلاليات التي تصل مساحتها 5 هكتارات فأقل 100%، و80% للاستغلاليات التي تبلغ أزيد من 5 هكتارات، لمدة خمس سنوات. بالإضافة الى ارتفاع هامش أرباحها خاصة وأن إنتاج المنطقة يلج للسوق الوطنية والدولية مبكرا مما يعني قلة المنافسة.

5. ضعف المستوى التعليمي للفلاحين عائق أمام الابتكار والتغيير

تشير معطيات البحث الميداني إلى أن 65,3% من أصحاب المشاركات الفلاحية بدون مستوى تعليمي، بينما 31,1% لديهم مستوى تعليمي ابتدائي (كتاب وابتدائي)، بينما وصلت نسبة الفلاحين المتوفرين على مستوى ثانوي إعدادي وتأهيلي نسبة 3%، و0,5% لهم مستوى جامعي. تعكس هذه النتائج الضعف التكويني الذي يتسم به القطاع الفلاحي الواحي، مما يعرقل امكانية الابتكار والتجديد التي يحتاجها المجال، كما أن نسبة 0,5% من التعليم العالي تمثل العزوف الواضح لخريجي الجامعات عن امتهان الفلاحة واعتمادها ضمن لائحة المشاريع المقاولاتية بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

مبيان رقم 3: المستوى التعليمي للفلاحين (%)



المصدر: بحث ميداني، 2020

خاتمة

تحتل المزارع العائلية موقعا مركزيا بالنسبة لنمو المنتوجات الزراعية المجالية، كون كثير من الفلاحين ذوي الدخل المنخفض بواحة فزواطة يستحوذون على النصيب الاكبر من الأراضي الزراعية، وهي مسؤولة عن جانب مهم من إنتاج الأغذية محليا، لذلك لا غنى عنها لكفالة استدامة الإنتاج. فلا يمكن للنموذج الذي يعتمد على الممارسات التقليدية، ولا الممارسات العصرية التي تعتمد على المدخلات الكثيفة وحدهما أن يحلا المشكلات

المستقبلية لنمو الإنتاجية المستدامة في مواجهة التغيرات المناخية، ذلك أن استمرار المنتجات الفلاحية المحلية في المستقبل يجب أن يبنى على التكثيف الزراعي المستدام.

إن ممارسات التكثيف الزراعي المستدام تنتج المزيد من المخرجات من نفس مساحة الأرض، بينما تقلل من تأثيرات البيئة السلبية، وتعزز الرأسمال الطبيعي، وتدفع الخدمات البيئية، ويندرج الكثير من هذه الممارسات في فئة الإدارة المستدامة للأرض، مثل الحفاظ على التربة وحسن تدبير الموارد المائية، وتنوع النظم الزراعية. كما أن التكنولوجيات التي تزيد من الغلات التقليدية بدرجة أكبر كالبذور المحسنة، ووسائل النخيل الجيدة وتقنيات الري الموضعي، هي خيارات قيمة خاصة إذا تم استخدامها بكفاءة.

لتطبيق هذه الممارسات يجب تتبع الفلاحين ومواكبتهم، ولعل أهم سبيل لتمكينهم من الصمود هو إيلاء اهتمام أكبر للإرشاد الفلاحي بغية تضييق الهوة بين الإنتاجية الفعلية والإنتاجية المنشودة. وعليه وجب على صناع السياسات الفلاحية الخاصة بالوحدات تبني الاستثمار في الإرشاد الفلاحي كونه يمكن الفلاحين من:

- التأقلم مع التغيرات المناخية والتهديدات البيئية الأخرى؛
- تمييز المنتوجات المحلية خاصة إنتاج التمور؛
- تكييف البرامج الفلاحية مع خصائص البيئة الواحية (التكثيف المستدام)؛
- التكيف مع المخاطر وزرع الثقة في الفلاحين؛
- تشجيع أنشطة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بروح ابتكارية ونهج تشاركي؛
- تنظيم الفلاحين العائليين في تعاونيات وتجمعات ذات نفع اقتصادي أو مشاريع صغيرة.

تأسيسا على ما تقدم، يتضح أن الفلاحة العائلية تلعب دورا كبيرا في النسيج السوسيواقتصادي بواحة فزواطة، وأن تعزيز هذا التضامن شرط لا غنى عنه لإقامة نظام واعي مستدام، ديمقراطي اقتصاديا، وشامل اجتماعيا، وملتمزم بالبيئة وبحكامة رشيدة، ويسلط الضوء على التراث الثقافي اللامادي للمنطقة. وهذا، كفيل بزيادة الوعي بالمشاكل التي باتت تشكل تهديدا حقيقيا لاستمرار الواحات في السنوات القادمة باعتبارها نموذجا صامدا أمام مختلف التحديات التي تواجهها، فبالإضافة إلى كونها تتميز بمنتجات محلية، فهي مناطق تضم تراثا معماريا من قصور وقصبات، ومواقع جذب سياحية، علاوة على تفردها بعادات وتقاليد عريقة. لكن رغم هذا فلا يمكن لهذه الممارسات التقليدية، ولا الزراعية العصرية الدخيلة على المنطقة، أن يحلا التحديات المستقبلية في مواجهة التغيرات المناخية، ذلك أن استدامة المنتجات المحلية في المستقبل رهين تبني التكثيف الزراعي المستدام.

قائمة المراجع

- ✓ أيت حمزة محمد، (2016)، "ملامح التحولات السوسيوإقليمية بحوض أسيف أمكون"، دار النشر المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مطبعة المعارف الجديدة-الرباط، ص: 113.118.
- ✓ الحجوي عبد الله، (2017)، التمدين ودينامية المجالات الرعي . زراعية في الهضبة الوسطى: المراكز الحضرية الصغرى بأزغار زيان"، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة محمد الخامس بالرباط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ص 101.
- ✓ الكوراري فاطمة، (2017)، "استعمال نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد في دراسة زحف الرمال بدرعة الوسطى، حالة واحة فرواطة" بحث لنيل شهادة الماستر، بجامعة القاضي عياض كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش ص: 32_33.
- ✓ الميموني إبراهيم، (2010)، "أثر التحول المناخي والتدخل البشري على واحات درعة الوسطى، حالة واحة ترناتة"، بحث لنيل شهادة الماستر بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، ص: 48.
- ✓ لبطاح الطاهر، (2019)، "التطورات السوسيوإقليمية المعاصرة ورهانات تنمية المنظومات الواحية بحالة واحة محاميد الغزلان"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية. المحمدية، جامعة الحسن الثاني - الدار البيضاء، ص: 217.
- ✓ برنامج عمل جماعة تمكروت 2017 - 2022
- ✓ مركز الاستثمار الفلاحي بورزازات 2019.
- ✓ مركز الاستثمار الفلاحي بزاكورة 2020، 2021.
- ✓ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة للامم المتحدة FAO، 2020.
- ✓ وكالة الحوض المائي درعة واد نون، 2020.
- ✓ المديرية الإقليمية للمياه والغابات ومحاربة التصحر بزاكورة، 2020.
- ✓ Ouhajou. L, (1996), Espace Hydraulique et société au Maroc : cas des systèmes d'irrigation dans la vallée du Dra, publication de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines d'Agadir, Série : thèses et mémoires n°7, imprimerie El Maâarif El-Jadida, Rabat, Maroc, p 52.

الأنشطة الرعي-زراعية ورهان التنمية بالجماعات القروية بالمغرب: حالة جماعة بني بوزرة بساحل إقليم شفشاون

Pastural-Agricultural activities and a development issue in The Moroccan rural communities: The case of Bni Bouzra commune in the littoral zone of Chefchaouen

عبد الوهاب السحيمي¹، نبيل رزقي²

Abd wahab SHIMI¹, Nabil RIZKI²

¹ جامعة عبد المالك السعدي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية تطوان، المغرب، abdelahab@hotmail.fr

² جامعة عبد المالك السعدي، الكلية متعددة التخصصات العرائش، المغرب، Nabil_rizqi@yahoo.fr

Abstract:

The Bni Bouzra community, which overlooks the coastal of the Chefchaouen region, is witnessing an important developing transformation, but its progress is going in two parallel directions. The regressive trend is represented by the mountainous unity, which is manifested in the high dependence of the population on the cultivation of the cannabis plant, which resulted in a major disruption of some of the elements of the natural environment. In the second direction, we find that the slope studied is experiencing a steady growth. This is due to the availability of important qualifications, which contributed to the emergence of a community center with important radiance. As a result, this center is experiencing an important dynamism, in which the National Coastal Route No. 16 has played a key role in raising the profile of the entire region. It has also contributed to the occupation of the rural population settled along its length to non-agricultural activities, while retaining agricultural activities, especially pastoral-agricultural activities, as secondary activities, especially the irrigating ones, given that most of the plain studied is characterized by the richness of its water resources and the proximity of most of the farmlands to the permanent flowing course of Wadi Qannar.

Keywords: territorial development; pastoral-agricultural activities; rural communities; the coast.

ملخص

تعرف جماعة بني بوزرة المطللة على السفح الساحلي لإقليم شفشاون تحولاً تنموياً مهماً، غير أن وثيرته تسير في منحيتين متوازيتين، فالمنحى التراجعي تمثله الوحدة الجبلية، تتجلى مظاهره في الاعتماد الكبير للسكان على زراعة نبتة القنب الهندي، الأمر الذي نتج عنه إخلالاً كبيراً ببعض مقومات البيئة الطبيعية.

وفي المنحى الثاني، نجد أن سافلة مجالنا المدروس تعرف نمواً مضطرباً. ويرجع ذلك إلى توفر المنطقة الساحلية، على مؤهلات هامة، ساهمت في بروز مركز جماعي ذي إشعاع سياعي مهم. ونتيجة لذلك، يعرف هذا المركز، دينامية مهمة، لعبت فيها الطريق الساحلية الوطنية رقم 16 دوراً أساسياً في زيادة التعريف بالمنطقة برمتها. كما أنها ساهمت في امتحان الساكنة القروية المستقرة على طولها لأنشطة غير الفلاحية، مع الاحتفاظ بالأنشطة الفلاحية وبالخصوص الأنشطة الرعي-زراعية، كأششطة ثانوية، وخاصة السقوية منها بحكم أن معظم سافلة المجال المدروس تمتاز بغنى موارده المائية وقرب جل المشارات من مجرى وادي القنار الدائم الجريان.

الكلمات المفتاحية: التنمية الترابية؛ الأنشطة الرعي-زراعية؛ الجماعات القروية؛ الساحل.

لقد ساهمت الدينامية الاجتماعية والديمقراطية التي شهدتها جماعة بني بوزرة المطللة على السفوح الساحلي لإقليم شفشاون - خلال السنوات الأخيرة - في التأثير على البنية الاقتصادية للمجال، وخاصة على مستوى الأنشطة الرعي-زراعية. فبعدما كان النشاط الفلاحي والصيد البحري التقليديين هما أساس اقتصاد الجماعة، عادا اليوم - وبفعل محدودية الموارد الطبيعية - يعرفان تراجعا ملموسا، لتصبح الساكنة بصدد البحث عن عملها بعيدا عن ذلك النمط التقليدي الذي يجعل الفلاحة التقليدية والصيد البحري العتيق عماد الحياة اليومية.

تعاني أنشطة القطاع الصيد البحري من إكراهات ومشاكل جمّة، عكس الأنشطة السياحية وما تذرّه من دخل على ساكنة الشريط الساحلي. ويفسر ذلك بحكم أن المنطقة أصبحت وجهة سياحية شاطئية مفضلة عند المصطافين المغاربة وخاصة في الآونة الأخيرة.

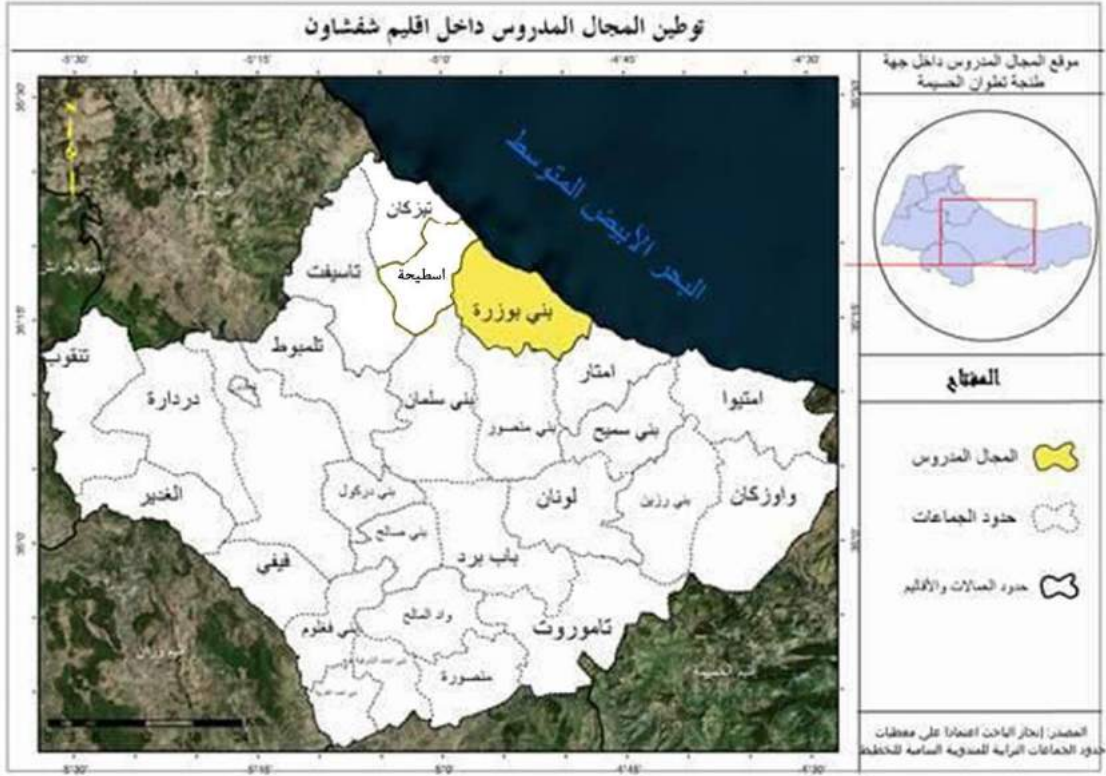
بما أن المناطق السفلى الساحلية للجماعة المدروسة، تشهد دينامية اقتصادية مهمة لا سيما السياحة، فإن ذلك من شأنه أن يعزز من ازدهار الفلاحة في العالية، خاصة وأن عائدات القنب الهندي في السنوات الأخيرة شهدت تدهورا كبيرا، أي إمكانية الانفتاح على موارد إنتاجية بديلة ونافعة متاحة في خضم حركة تسويقية مفترضة في السافة، وإن كان ذلك موسميا فقط.

سنتطرق، إذن، في هذا المقال إلى أنشطة الرعي- زراعية، المزاولة بجماعة بني بوزرة، وانعكاس ذلك على التنمية، فالجانب الفلاحي يعاني من صعوبات جمّة مرتبطة أساسا بطبوغرافية المجال ومناخه وأدوات الإنتاج دون إهمال دور زراعة القنب الهندي في تحسين مستوى عيش الفلاحين ودخلهم. فما الخصائص الطبيعية لمجالنا المدروس؟ وما أثرها على مردودية القطاعات الرعي-زراعية؟ وهل يمكن أن نتحدث عن تكامل بين عالية السفوح والشريط الساحلي، وفي حالة إمكانية وجود هذا التكامل، إلى أي حد يمكن اعتبار الدينامية الاقتصادية (السياحية) في السافة رافعة للنهوض بالأوضاع الاقتصادية في العالية؟

1. الخصائص المجالية متحكم أساسي في المردودية

يقع مجالنا المدروس على الواجهة المتوسطة لإقليم شفشاون، يحده من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الناحية الغربية جماعة اسطيحة، ومن الناحية الجنوبية تحاديه جماعتي بني منصور وبني سلمان، ومن الجهة الشرقية تمتد جماعة أمتار (الخريطة 1).

الخريطة رقم 1: توطين المجال المدروس داخل إقليم شفشاون



تنتمي جماعة بني بوزرة التي تم إحداثها بموجب التقسيم الجماعي لسنة 1976، إلى جهة طنجة تطوان الحسيمة، وتتأطر ضمن إقليم شفشاون، تحديدا تدخل ضمن دائرة بواحد. ويبلغ تعداد سكان الجماعة، حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 إلى 15639 نسمة، إلا أنه حسب سجلات الحالة المدنية بمصالح الجماعة، يصل عدد سكان سنة 2020 حوالي 15900 نسمة.

ويستمد اسم "بني بوزرة" الذي تحمله الجماعة، أصوله إلى اللهجة الأمازيغية. إذ شهد القرنان السابع عشر والثامن عشر نزوح مجموعة من سكان جنوب المغرب وتحديدا من منطقة سوس نحو المناطق الشمالية المطلة على البحر الأبيض المتوسط.

وقد حدثت هذه الهجرة لأسباب تجارية واقتصادية بالدرجة الأولى؛ حيث استوطن هؤلاء السكان - بداية الأمر - بمجال الساحل، الذي كان وقتئذ يعرف حركة نشيطة على مستوى التبادل التجاري والصيد البحري التقليدي. وفيما بعد استقر النازحون بالمناطق الجبلية للاحتماء والابتعاد على الغارات التي كانت تشنها الدول الأوربية بالمناطق المتوسطة، ثم أيضا لتأمين قوت يومهم ومعيشتهم عن طريق ممارسة الفلاحة والرعي والصيد

البحري. ومن المحتمل أن يكون اسم "بني بوزرة" اسم شهرة لأفراد عائلة "سوسية" انتشرت على امتداد الرقعة الترابية الحالية للجماعة، التي لا تزال أغلب ساكنتها تتكلم وتتواصل فيما بينها باللهجة الأمازيغية، من فصيلة لهجة سوس. "إن أهالي بني بوزرة ظلوا إلى حدود اللحظة أمازيغيين. وهم أناس مجدون ويدرسون جيدا، وتراهم يتركون الدراسة لعمل الفأس أو المجداف، لأن هناك من يذهب إلى الحقول من أجل زرع أو حصد الذرة والبقول؛ وهناك من يركب قاربه ويدخل البحر ليعود في المساء محملا بالأسمك. وأهم صناعة اشتهر بها الأهالي هي صناعة النقود الذهبية والفضية، بواسطة قوالب مخصصة لهذا الغرض. فالمادة الأولية توجد بالقبيلة؛ والقوالب المعدنية تصنع من طرف عمال مهرة؛ لذلك، فإن النقود آكون شبيهة بالنقود السلطانية". (مولييراس أوغست، 2013، ص 273)

2. أثر الخصائص الطبيعية في مردودية القطاع الفلاحي

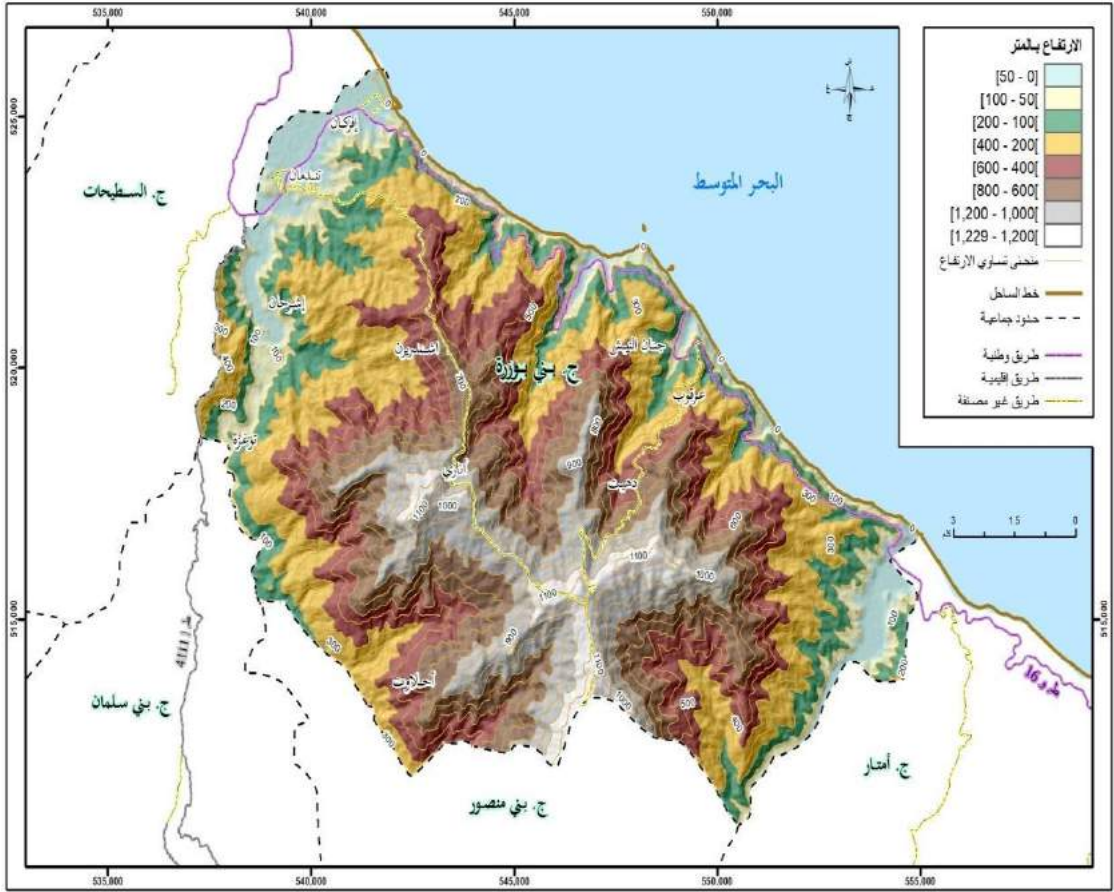
للخصائص الطبيعية أثر كبير على مردودية القطاع الفلاحي، فالتساقطات المطرية تعد المصدر الرئيسي لري المشارات البورية التي تشكل غالبية الأراضي الفلاحية. زيادة على ذلك، تلعب الخصائص الطبوغرافية دورا كبيرا في إيجاد مجالات صالحة للزراعة، بما أن الجماعة تنتمي إلى جبال الريف المتميزة بشدة التضرس، في حين تبقى المجالات السهلية ضيقة ولصيقة بمجاري الأودية.

يضاف إلى ذلك، عناصر أخرى كنوعية التربة والتركيبية الجيولوجية... كل هذه الخصائص، أنتجت لنا إنتاجا فلاحيا محدودا موجهها بالأساس للاستهلاك الذاتي، ولا يصل إلى حد تحقيق الاكتفاء لمعظم الأسر، مما جعلها تتوجه لمزاولة زراعة نبتة القنب الهندي.

2. 1 التضرس وقوة الانحدار مع انبساطات ضيقة

يتميز مجالنا المدروس بطابعه الجبلي مع وجود مساحات منبسطة ضيقة، وتشكل الوحدة الجبلية التي تتميز بشدة انحدارها وارتفاعها المهم ما يقارب 94% من التراب الإجمالي للجماعة، بينما لا تشكل المساحة المنبسطة سوى 6%. هذا الأمر يعطي صبغة تقليدية ومعاشية للقطاع الفلاحي وذلك نظرا لصعوبة الاعتماد على الممكنة في تطويره وعصرنته. إذ تتميز الجماعة المدروسة بارتفاعات جبلية مهمة تصل إلى 1698 متر بجبل تازوت.

خريطة رقم 2: المستويات الإرتفاعية بالمجال المدروس



المصدر: إنجاز الباحث اعتمادا على معطيات نموذج الارتفاع الرقمي SRTM V3، 20 نونبر 2013

تزيد الانحدارات من محدودية الإنتاج الفلاحي إذ تحول دون عصرنته، ذلك أن حوالي 88,85% من مساحة الجماعة تزيد درجة انحدارها عن 10 درجات، و 5.39% يتراوح انحدارها ما بين 5 و 10 درجات، فيما لا تتعدى المساحة الأقل انحدارا والتي تقل نسبة انحدارها عن 5 درجات 5.76%. وتتركز هذه المساحات المنبسطة الضيقة كما توضح الخريطة، أساسا بجنبات ومصب واد القنار وواد أمطار، فيما يبقى عموم المجال يتميز بانحدارات قوية وطبوغرافية شديدة التضرس، وهو الشيء الذي يساهم في تردي مردوديته.

الجدول رقم 1: توزيع فئات الانحدارات بالدرجة المئوية

المساحة %	المساحة بالكلم ²	الانحدارات بالدرجة المئوية
5,76	14	[5-0]
5,39	13,1	[10-5[
10,41	25,3	[15-10[
17,52	42,58	[20-15[
21,82	53,02	[25-20[
18,86	45,84	[30-25[
20,24	49,19	[66-30[
100,00	243.03	المجموع

المصدر: إنجاز الباحث اعتمادا على معالجة نموذج الارتفاع الرقمي (SRTM V3) ببرنامج نظم المعلومات الجغرافية

2.2 عدم انتظام التساقطات المطرية وحرارة معتدلة

ينتمي مجالنا المعني بالدراسة لسلسلة جبال الريف من الناحية المطلة على الساحل المتوسطي، ومن تم فمناخه متوسطي، يمتاز بفصل رطب وبارد، يمتد من أكتوبر إلى أبريل، وفصل جاف وحرار يمتد من ماي إلى أواخر شتنبر. (مركز الاستشارة الفلاحية بإقليم شفشاون، بواحد - اسطيحة، 2020)

وتعد التساقطات من العناصر الأساسية المتحكممة في الإنتاج الفلاحي وخاصة في الفلاحة البورية التي تعتمد على التساقطات المطرية، كما أن هذه الأخيرة، تعتبر من أهم المحددات للإمكانيات المائية بالمجال. يعرف توزيع التساقطات المطرية بجبال الريف تباينات من الغرب نحو الشرق ومن الشمال نحو الجنوب، بل وأيضا داخل نطاقات جغرافية ضيقة ضمن هذه الوحدة المحلية الكبرى. وترتبط هذه التباينات بعوامل جغرافية تارة وبأخرى كونية تارة أخرى. هذه العوامل تتفاعل مجتمعة لتؤثر على كمية التساقطات التي تتلقاها المنطقة سنويا، بحيث إن المستويات الطبوغرافية المنخفضة هي التي تسجل بها أدنى كمية مطرية، إما لكونها أقل ارتفاعا أو لأنها لا توجد في ظل المطر. وخير دليل على ذلك هو أن الأجزاء السفلى المنخفضة للمحاور الهيدرولوجرافية المتوسطة تسجل بها تساقطات تتراوح بين 300 و500 ملم سنويا.

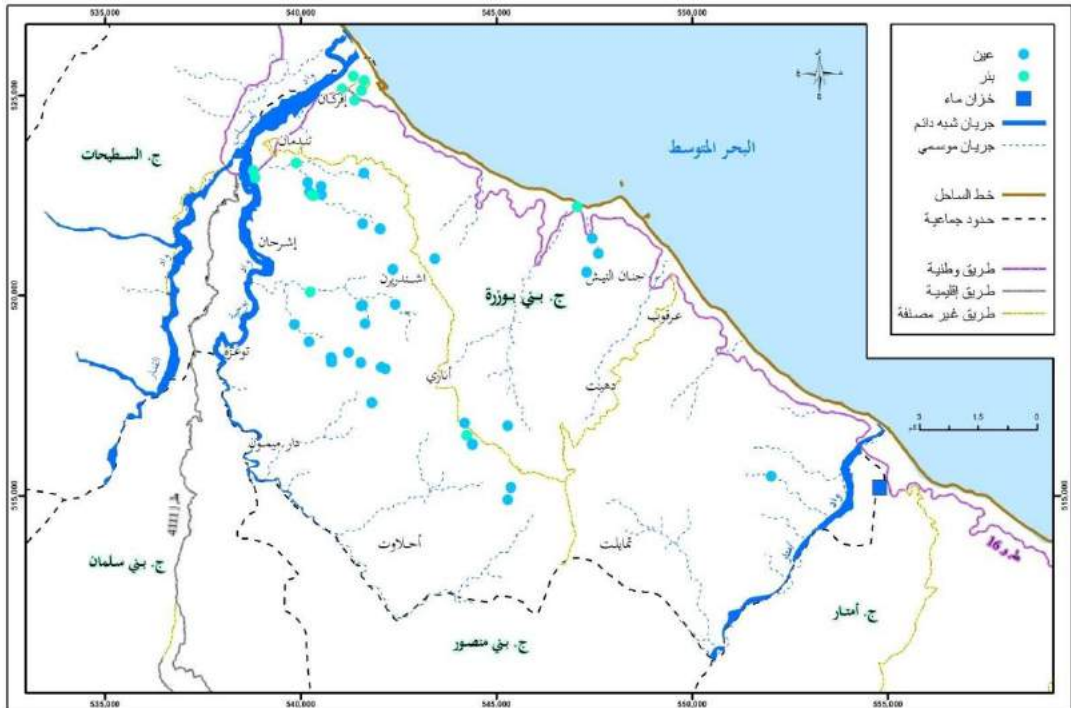
ويظهر أن عامل الارتفاع يبقى ثانويا أمام عنصر التعريض الذي يعتبر المحدد الرئيسي لهذه الوضعية المطرية، بحيث لا تعرف تساقطات مهمة إلا في فصل الربيع والخريف، ارتباطا إما بتركيز ضغوط منخفضة فوق السطح المائي المحاذي للمنطقة (فصل الربيع)، أو نتيجة عملية تصاعد هوائي محلي تتولد عنه أمطار محددة زمانيا ومجاليا. وتخضع هذه النطاقات للتأثيرات القارية الجافة بالدرجة الأولى، خلال فترات متقطعة في السنة، الشيء الذي يحد

من أهمية التساقطات التي تعرفها هذه الأجزاء. (احمامو مصطفى، 2011، ص 63) هذا التفاوت في نسبة التساقطات المطرية، يحدد مصير المحاصيل الفلاحية ويجعلها لصيقة بما تجود به السماء. بالإضافة إلى التساقطات، يمكن القول إن درجات الحرارة تبقى معتدلة حيث يصل معدل الحرارة الدنيا الذي تسجله محطة بواحد حوالي 8° في الأشهر الأكثر برودة (شهر يناير)، في حين نجد أن أعلى درجة تسجل خلال السنة يصل إلى حوالي 37° غالبا ما تسجل خلال شهر غشت. (معطيات مركز الاستشارة الفلاحية ببو احمد، يوليوز 2019)

2. 3 محدودية الموارد المائية

ينعكس ضعف التساقطات المطرية بشكل مباشر على جريان المياه بالساحل المتوسطي لإقليم شفشاون، ذلك أن جل الأودية تبقى موسمية باستثناء واد القنار الذي يمر بتراب الجماعة. ينبع هذا الوادي من السفح الشمالي الشرقي لجبل الأشهب أو الجبل الأقرع (2159 م) الذي يعرف تساقطات مطرية وثلجية مهمة. يجري هذا الواد باتجاه عام من الجنوب نحو الغرب. وفيما يخص المياه الجوفية، فمجالنا المدروس بحكم انتمائه إلى الذروة الكلسية، فإنه يعرف وجود العديد من العيون والآبار التي تساهم بشكل كبير في تزويد الساكنة بحاجياتها من المياه.

خريطة رقم 4: توزيع الموارد المائية بالجماعة المدروسة



المصدر: إنجاز الباحث اعتمادا على معطيات نموذج الارتفاع الرقمي SRTM V3 والخرائط الطبوغرافية مقياس 1/25000

رغم الموارد المائية التي توفرها الأودية الموسمية، لا تعرف الجماعة أي تدبير لمواردها المائية السطحية لكي تستفيد منها خلال فترات الجفاف، وهو ما يفسر غياب أي سد يكون بمثابة مخزن للمياه تستغل للشرب والسقي. يعرف تراب قبيلة اغمارة تساقطات مهمة في الفصل المطر يوازيها شح وعطش في الفصل الجاف. هذا الأمر يستوجب على صناع القرار المائي التفكير في بناء منشآت مائية ولو صغرى (سدود تلية)، خاصة في ظل الوضعية الطبوغرافية الشديدة التضرس بعالية هذه الجبال، وإلا فإن الخصائص المائية سيدفعهم إلى الهجرة صوب المراكز الحضرية القريبة.

2.4 توزيع الأراضي الزراعية حسب الاستغلال الفلاحي

نظرا لتضرس طبوغرافية المجال المدروس وضعف تساقطاته المطرية، فإنه يعرف انتشارا محدودا للمساحات الزراعية المسقية، المقتصرة فقط على بعض المشارات المجهرية داخل المداشر وكذا على ضفاف ومصبات واد القنار وواد تجساس.

تعتمد هذه المساحات المسقية - بالأساس - على الآبار والعيون أو الأودية كما هو الحال بالنسبة لوادي القنار. أما غالبية الأراضي الزراعية فهي بورية، حيث وصلت مساحتها حسب سنة 2020، حوالي 2520 هكتار أي ما يقارب 93,80% من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة، بينما لا تتجاوز المساحات المسقية بالمجال 168 هكتار بنسبة 6,25% وهي نسبة تقل عما هو مسجل على صعيد إقليمي شفشاون.

جدول رقم 2: مساحة الأراضي البورية والمسقية بجماعة بني بوزرة سنة 2020

المجموع (هـ)		الأراضي المسقية (هـ)		الأراضي البورية (هـ)		نوعية الأراضي
العدد	%	العدد	%	العدد	%	
2687	100	168	6,25	2520	93,80	جماعة بني بوزرة
106870	100	9440	8,83	97430	91,16	إقليم شفشاون

المصدر: مركز الاستشارة الفلاحية بواحمد، اسطيحة 2020

لا شك، أن تضرس طبوغرافية التي يمتاز بها المجال المدروس، وضعف وعدم انتظام تساقطاته المطرية، مع محدودية موارده المائية، عوامل سيكون لها أثر كبير على الإنتاج الفلاحي.

3. إنتاج فلاحي معيشي متنوع الأنشطة

تتحكم عوامل البنية التضاريسية والمناخ ووسائل الإنتاج التقليدية... في الإنتاج الفلاحي، وعندما اتضح على أنها غير مساعدة للنهوض بالقطاع الفلاحي بالمنطقة، سنحاول في هذا المحور الوقوف على أهم مكونات هذه الإنتاجات.

3. 1 إنتاج زراعي تستحوذ عليه زراعة الحبوب

من خلال نتائج الإحصاء الفلاحي لسنة 2016، ومعطيات مركز الاستشارة الفلاحية بواحد، سنة 2020، تبين أن الحبوب تستحوذ على حوالي نصف الإنتاج الفلاحي، بنسبة تمثل حيث تمثل ما يعادل 50,44 % من مجموع المساحة الصالحة للزراعة بتراب الجماعة، بمجموع 1422 هكتار، وهي نسبة تفوق نظيرتها المسجلة على الصعيد الإقليمي، في حين تقل عن النسبة المسجلة خلال الإحصاء العام الفلاحي لسنة 1996، حيث كانت تمثل تقريبا 55,8 % من مجموع المساحة الصالحة للزراعة (حوالي 1500 هكتار).

وتأتي زراعة الأشجار المثمرة في المرتبة الثانية بجموالي 24,90 % بما يعادل 702 هكتار. واحتلت هذه الزراعة المكانة هاته نتيجة لمشاريع مخطط المغرب الأخضر الذي تبنته الدولة المغربية سنة 2008، إذ استفادت جماعة بني بوزرة من عدة مشاريع تم هذا البرنامج اهتمت جلها بغرس الأشجار المثمرة.

وتأتي زراعة القنب الهندي كزراعة صناعية في المرتبة الثالثة بجموالي 15 % بما يعادل 422 هكتار، ويبين هذا الرقم مدى اهتمام الساكنة بهذا النوع من الزراعات، غير أنها تبقى منخفضة عما هو مسجل على صعيد الإقليم المعروف بإنتاج نبتة الكيف وتحتل فيه حوالي 40 % من المساحة الصالحة للزراعة.

وتحتل زراعة القطني ما يعادل 112 هكتار بالجماعة أي ما يقارب 4 % من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة، في حين لا تمثل بقية الأصناف سوى 7,14 %، موزعة ما بين الخضراوات والزراعات العلفية المنتشرة أساسا بالقرب من مصادر المياه الرئيسية الدائمة كما هو الحال لمصب واد تيجساس وواد القنار.

جدول رقم 3: أنواع الإنتاج الزراعي بمجالنا المدروس لسنة 2020

إقليم شفشاون	ج. بني بوزرة	نوعية الزراعة	
43008	1422	العدد	الحبوب
39,40	50,44	%	
4485	112	العدد	القطاني
4,10	4,00	%	
902	108	العدد	الخضراوات
0,83	3,84	%	
1315	93	العدد	الزراعات العلفية
1,20	3,3	%	
16060	702	العدد	الأشجار المثمرة
14,72	24,90	%	
43365	422	العدد	الزراعات الصناعية (القمب الهندي)
39,73	15,00	%	
109135	2819	العدد	المجموع
100	100	%	

المصدر: الإحصاء العام الفلاحي لسنة 2016 / مركز الاستشارة الفلاحية بواحد، اسطجة 2020

على العموم، تبقى أغلب هذه المزروعات وبشكل خاص الحبوب والخضر مخصصة للاستهلاك الذاتي، في حين تقتصر المنتجات الموجهة للتسويق على بعض الفواكه بالوحدة المنبسطة والمتواجدة بالقرب من المجاري المائية الدائمة. وبحكم أن مجالنا المدروس يطغى عليها الطابع الجبلي، فإن ساكنته تولي اهتماما بالغا بغرس الأشجار المثمرة.

3. 2 إنتاج شجري يغلب عليه التين واللوز

يستحوذ شجر اللوز على نسبة الأشجار المثمرة بنسبة جد عالية تقدر بحوالي 61,85 %، تليها شجرة التين بنسبة 26,80 %. أما شجرة الزيتون فتتمثل حوالي 11,34 %، وأخيرا أصناف أخرى لا تشكل سوى النزر القليل من مجموع الأشجار المثمرة منها الكروم، البرقوق، الخوخ، المشمش... وذلك كما يوضح الجدول:

جدول رقم 5: أصناف الأشجار المثمرة بالمجال المدروس ومردوديتها

جماعة بني بوزرة			النوع
متوسط الإنتاج: قنطار/هكتار	%	العدد	
3	26,80	260	تين
0	11,34	110	زيتون
3	61,85	600	لوز
-	-	-	كروم
-	-	-	كرز
-	-	-	برقوق
-	-	-	الآفوكا
-	-	-	مشمش
-	100	970	المجموع

المصدر: مركز الاستشارة الفلاحية بواحد، اسطيحة 2019

يرجع سبب الانتشار الواسع لشجرة اللوز مقارنة مع الأشجار الأخرى إلى قدرة تكيف هذه الشجرة مع الظروف المناخية، الشيء الذي يحول دون وجود كثيف للأشجار المثمرة الأخرى وخاصة شجرة الزيتون التي لا تستطيع الصمود أمام مناخ يتميز بالبرودة بالوحدة الجبلية من جهة وهبوب رياح الشرقي بكافة تراب الجماعة من جهة ثانية.

3.3 إنتاج حيواني متحول

يتميز قطاع تربية المواشي بالجماعة المدروسة بالمحدودية، حيث أبان الإحصاء للفلاحي لسنة 2016، ومعطيات مركز الاستشارة الفلاحية بواحد، سنة 2020، على أن رؤوس الماشية جد محدودة على مستوى الكم والنوع، إذ لا يتجاوز عددها حوالي 8241 رأس، مما يجعل بني بوزرة تحتل مراتب جد متأخرة على مستوى جماعات شفشاون.

جدول رقم 6: أصناف وعدد قطيع الماشية بالمجال المدروس حسب الإحصاء الفلاحي لسنة 2020

المجموع		الماعز		الأغنام		الأبقار		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
100	8241	44,57	3650	21,27	1722	35,14	2870	جماعة بني بوزرة
100	281116	68,04	191291	16,56	46571	15,38	43254	إقليم شفشاون

المصدر: الإحصاء العام الفلاحي لسنة 2016 / مركز الاستشارة الفلاحية بواحد، اسطيحة 2020

على مستوى أصناف القطن، يلاحظ من خلال الجدول أن الماعز يمثل الحصة الأكبر في نسبة القطن في الجماعة بحوالي 44,57%، في حين يشكل صنف الأبقار حوالي 27%. ويرجع سبب إقبال الساكنة على تربية الماعز بالأساس إلى قدرة تأقلمه مع الظروف المناخية القاسية والوضعية الطبوغرافية الصعبة التي تتميز بها المنطقة.

4. التوجه نحو إنتاج فلاحى تسويقي محدود الأنشطة

خلقت زراعة القنب الهندي، منذ الشروع في زراعتها أواسط الثمانينيات، تحولات اجتماعية ملموسة يبقى أبرزها استقرار الساكنة داخل أماكن إقامتها. وبالتالي التقليل من الهجرة نحو المدن. كما أصبحت بعض المناطق قطبا لجذب المهاجرين من مختلف المناطق المغربية، نظرا لوجود عوامل جديدة لاستقطاب اليد العاملة الفلاحية. (بودواح محمد، 2002، ص 7)

4. 1 إنتاج أحدث تحولات اجتماعية عميقة

خلق الكيف تراتبية اجتماعية جديدة لم تكن سابقا بالوسط القروي، الذي كان يتكون من "فتتين اجتماعيتين أساسيتين هما الخاصة والعامة". فضمن فئة الخاصة نجد الشرفاء والعلماء والأعيان وموظفي الجهاز المخزني والتجار، أما العامة فكانت تشمل الفلاحين والحرفيين.

لزراعة القنب الهندي كذلك، انعكاسات سلبية على الفلاح أو المزارع من جهة، وكذا على الوسط الطبيعي من جهة ثانية، فالوضع النفسي إلى جانب الواقع الاقتصادي لدى معظم الفلاحين بجمال الريف بصفة عامة، ومجالنا المدروس بصفة خاصة، يعد المعضلة الكبرى في حياة الفلاح. فهو يخاف ويهاب كل شيء، إذ بالنسبة إليه كل شيء يدخل في إطار المجهول ويستلزم أخذ الحيطة والحذر منه.

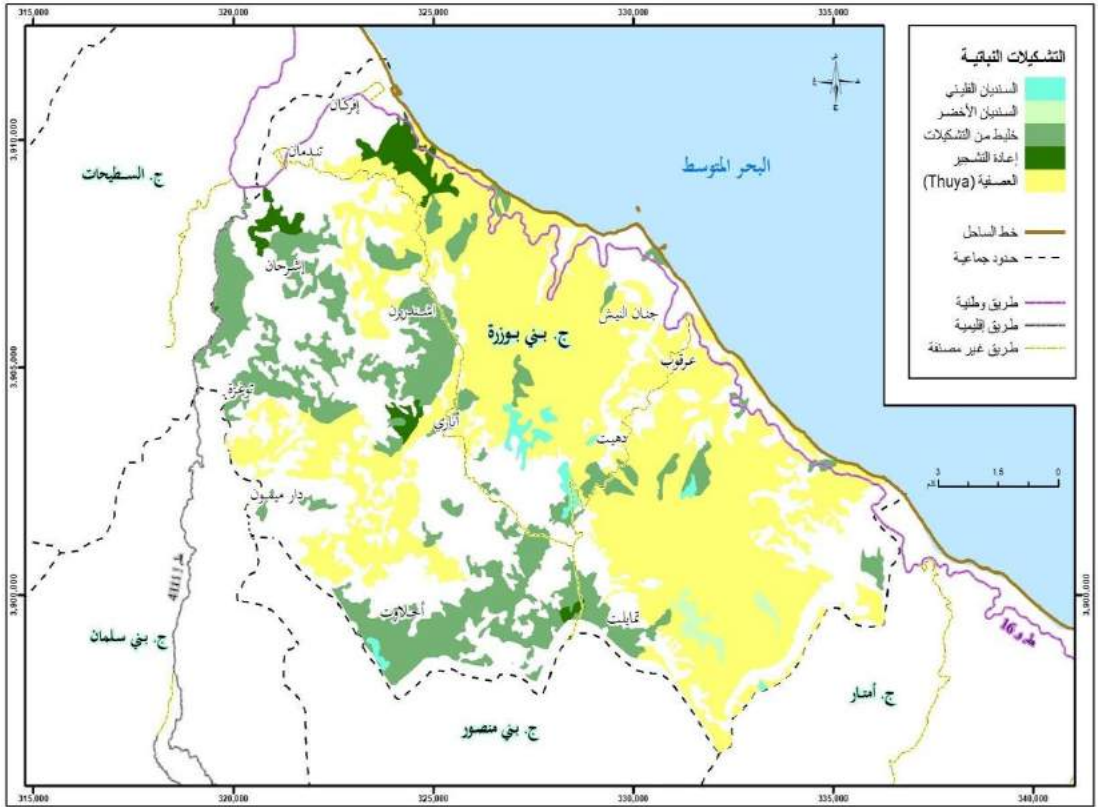
ولعل الخاصية التي يتسم بها مزارعو القنب الهندي لها دواعي تربوية ثقافية، (الإدريسي علي، 1991، ص 95) وكذا اقتصادية نظرا لسيادة زراعة "العشبة"، فمن نظرة واقعية، فهو أمر طبيعي مادام أنهم من مزارعي مادة ممنوعة بحسب القانون.

أدى هذا النشاط الجديد إلى ظهور اختلالات على المستوى الطبيعي، وبالتحديد على مستوى استنزاف الموارد المائية التي أصبحت تعبى بشكل لا نظير له من أجل سقي المشارات المزروعة بالكيف. زد على ذلك الإضرار الكبير لهذه الزراعة بالتربة نظرا لقلة استخدام التناوب الزراعي وكثرة استخدام الأسمدة، كما أن "الكيف" أصبح يلعب دورا سلبيا في إفقارها المواد العضوية، وإفقادها لقابلية النفاذية. (ضايض حسن، العبادي محمد، 2013، ص - ص: 136-139)

4.2 إنتاج أفرز اختلالات إيكولوجية واضحة

يتضح من خلال استحضارنا لأدوار الغابة، أن لهذا الغطاء النباتي "على الأقل دوران أساسيان: دور طبيعي إيكولوجي بمساهمتها في جودة الهواء وفي تنظيم دورة الماء والحفاظ على الأصناف النباتية الحيوانية وحماية التربة ودورها في التوازنات الطبيعية الكبرى. أما الدور الثاني يتجلى أساسا في كونها مجالا لعيش الإنسان بما تقدمه من خشب وحطب وثمار ومراعي وبمساهمتها الفعالة في إنعاش الاقتصاد المحلي، وبما توفره من عائدات مالية للجماعات المحلية وبكونها تقدم مناظر طبيعية مؤثرة تجعلها مجالات لممارسة أنشطة سياحية والترفيه والتربية وحب الطبيعة". (بوجروف السعيد، 2007/2006، ص 141)

خريطة رقم 5: توزيع الغطاء النباتي بالمجال المدروس



المصدر: إنجاز الباحث اعتمادا على معطيات المديرية الإقليمية للمياه والغابات ومحاربة التصحر بتطوان، 2020
بالإضافة إلى زراعة القنب الهندي، تلعب عوامل أخرى دورا في تقليص مساحات الغابة، لعل أبرزها الرعي الجائر، وقطع الأخشاب – الذي يعد أهم منتج تستخرجه الساكنة من الغابة، لغرض التدفئة والطهي.

خاتمة

من خلال ما سبق، يتأكد أن المؤهلات الطبيعية التي تميز كل وحدة من الوحدات المجالية لجماعة بني بوزرة بساحل إقليم شفشاون، باعتبارها المحدد الرئيسي لنوعية الأنشطة الفلاحية السائدة بصفة عامة والزراعية بصفة خاصة، لها دور حاسم في مستوى الإنتاج الفلاحي. فالعالية حيث الوضعية الطبوغرافية المتضرسة وقلة الموارد المائية تنتشر الزراعات البورية، جعل الإنتاج بها جد محدود، على عكس السافلة التي تعرف وضعية طبوغرافية منبسطة، ووفرة على مستوى الموارد المائية، خصوصا، عند استحضر وجود واد القنار بهذه المناطق. كل ذلك انعكس بالإيجاب على الإنتاج الزراعي، كما ساهم في اعتماد الفلاح على أنواع زراعية أخرى غير معتمدة بالمناطق المرتفعة

وعلى مستوى الرعي، تبقى الحركات الرعوية في عمومها تأخذ اتجاهها واحدا من المناطق المنخفضة التي غزاها الإسمت نحو المرتفعة (الجبلية)، التي مازالت تحتفظ نوعا ما بغطاء نباتي مهم يشكل المصدر الرئيسي لكلاً الماشية. وعليه، فمن الطبيعي أن تتم هذه الحركات من المناطق المنبسطة نحو مناطق أكثر ارتفاعا بحثا عن مجالات تكون غنية من حيث المراعي. لكن هذا الأمر لا يستمر طوال فصول السنة، الشيء الذي دفع الساكنة إلى اللجوء لزراعات علفية لتدارك النقص الحاصل على مستوى كلاً الماشية، باعتبار أن هذا النشاط يعد من بين الأنشطة التكميلية الرئيسية للفلاح، وعلى الرغم من تراجعها بفعل اعتماد هذا الأخير بشكل مطلق على مداخيل القنب الهندي في توفير حاجياته اليومية.

المراجع:

- ✓ احمامو (مصطفى)، 2011، "الديناميات الترابية بالذروة الكلسية وهوامشها بإقليم شفشاون"، بحث لنيل شهادة الماستر في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان، 317 صفحة.
- ✓ الإدريسي (علي)، 1991، "بعض الخصائص الاجتماعية والنفسية لسكان الريف الأوسط ودورها في التنمية المحلية"، في "الريف: موارد، قدرات، تطلعات"، جامعة الشريف الإدريسي المفتوحة، الدورة الرابعة، منشورات وزارة الثقافة، الحسيمة.
- ✓ البقالي (محمد)، عن جمعية الاقتصاديين المحليين - 1993 - "التدخلات الاقتصادية للجماعات المحلية"، مجلة القانون والاقتصاد، العدد 9، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - فاس، عدد خاص مطبوعة النجاح جديدة الدار البيضاء.
- ✓ بوجروف (السعيد)، 2007/2006، "الجال المغربية: أي تهيئة؟"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في جغرافيا التهيئة، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش المغرب، 561 صفحة.

- ✓ بودواح (محمد)، 2002، " دور زراعة الكيف والتحويلات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية وآفاق التنمية في جبال الريف، نماذج من الريف الأوسط"، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة، تخصص الجغرافيا، جامعة محمد الخامس، الرباط - المغرب، 443 صفحة.
- ✓ تقرير برنامج عمل جماعة بني بوزرة 2017 - 2022، المنجز من طرف مجلس الجماعة بشراكة مع شركة FAM للدراسات والأبحاث، 2017.
- ✓ الحسابات الإدارية لجماعة بني بوزرة بين سنة 2009 وسنة 2019.
- ✓ ضايض (حسن)، العبادي (محمد)، 2013، "الوقع البيئي لزراعة الكيف جنوب الريف الأوسط (اجباله تاوانات): تأثيرات سلبية على التراث الغابوي والترايبي"، في: "التراب في جبال الريف: واقع وآفاق"، فريق البحث الجغرافي حول جبال الريف (تنسيق)، سلسلة دراسات وأبحاث رقم 40، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.
- ✓ المندوبية السامية للتخطيط، 2014، الإحصاء العام للسكان والسكنى.
- ✓ موليراس (أوغست)، 2013، "المغرب المجهول، اكتشاف جباله"، تقديم وترجمة عز الدين الخطابي).
- ✓ ميمون (معاد) 2009، "مقاربة جغرافية لهانات التنمية المستدامة بالريف الغربي"، بحث لنيل الإجازة في الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان.

دينامية الفاعلين في الشأن السياحي وأثره على تطور القطاع: حالة موقع إمي نيفري بالجماعة النرابية لنفني

Dynamism of tourism stakeholders and its impact on the development of the sector: The case of the site of Imi Nifri in the community of Tifni

محمد فكري¹، عبد المجيد سحنوني²

Mohamed Fikri¹, Abdelmajid Sahnouni²

¹ جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، histoire1geo@gmail.com

² جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، sahnouniabdelmajid@gmail.com

Abstract:

The question of the development of domestic tourism remains at the heart of the competence of the actors and professionals of the sector, and this extends to the responsibilities incumbent on them in terms of the promotion and development of its activities. The nature of the category, its objectives and its strategic aspirations reflect the importance of tourism in developing its resources and realizing people's aspirations, as well as formulating new conditions for local development.

By addressing the category of actors and their potential roles in the development of tourism and the improvement of their conditions, we will try to highlight their importance within the tourism system, their hopes and aspirations for the advancement of tourism practice. In addition to discovering the local product and extracting its diversity, as well as plans for its promotion, and working accordingly to develop activities and improve access to economic and social services. Emphasizing, according to the data, their role and the importance of their contributions to the upgrading of the sector, the improvement of the living standards of the local population and the establishment of appropriate conditions for the approval of the development.

Keywords: mountain tourism, actors, local development.

ملخص

يبقى رهان تنمية السياحة المحلية في صلب اختصاص المتدخلين ومهنيي القطاع، وبطال ذلك المسؤوليات الملقاة على عاتقهم بشأن ترقية أنشطته وتطويرها. فطبيعة الفئة وأهدافها الاستراتيجية وتطلعاتها، تعكس أهمية السياحة في تطوير مواردهم وتحقيق آمال الساكنة وكذا صياغة شروط جديدة للتنمية المحلية.

سنحاول من خلال التطرق لفئة الفاعلين وأدوارهم المحتملة في تنمية السياحة وتحسين أوضاعهم، إبراز أهميتهم داخل المنظومة السياحية، آمالهم وتطلعاتهم بشأن الارتقاء بالممارسة السياحية. وكذا الكشف عن المنتج المحلي واستخلاص تنوعه وكذا الخطط الموضوعية للترويج له، والعمل وفق ذلك على تطوير الأنشطة وتحسين الولوج للخدمات الاقتصادية والاجتماعية. مبرزين حسب البيانات دورهم وأهمية إسهاماتهم في ترقية القطاع وتحسين مستوى عيش الساكنة المحلية، وتوفير الشروط المناسبة لإقرار التنمية.

الكلمات المفاتيح: السياحة الجبلية . الفاعلون . التنمية المحلية.

مقدمة

يبقى معهودا تنمية الممارسة السياحية المحلية وتطويرها موكولا لمكونات الفعل السياحي، وتبقى مسؤولية الفاعلين قائمة في بعث الدينامية وتنمية الأنشطة القائمة، وجعلها في المقابل تستجيب لأهدافهم واستراتيجياتهم لتحسين تطلعاتهم وتحقيق آمال الساكنة. كما ترتبط تلك المسؤولية بنوعية وطبيعة المكونات الأخرى، خاصة منها المساهمة في تحريك القطاع وتنميته.

يعتبر مجال الدراسة أحد الفضاءات التي شهدت تحولات اقتصادية واجتماعية هامة، انعكس تأثيرها على تطوير البنيات والتجهيزات الأساسية. خاصة منها تلك المرتبطة بتنمية القطاع السياحي، وتكريسه خيارا مبتدعا من طرف الساكنة ورهانا للخروج من الأزمة.

تنمية الموارد السياحية يبقى مؤشر أساسي في تحسين نمط حياة الساكنة، ويبرز باللموس حجم استفادة المحليين وكذا الفاعلين من كذا ممارسة. فالعاملون ومعهم الساكنة، يحرصون أيما حرص على تامين شروط الحياة وتحسينها. وتبقى تطلعاتهم، تنصب حول تنمية مواردهم المالية وتنوعها من خلال تكثيف الانخراط في أنشطة القطاع. معطى يدفع نحو طرح السؤال حول أهمية فئة الفاعلين داخل منظومة السياحة المحلية، ناهيك عن الكشف عن ظروف وملابسات انخراطهم في الفعل السياحي المحلي وتطلعاتهم جراء ذلك.

يبقى الهدف الأسمى لهذا المقال، كشف دينامية الفاعلين من اجل الارتقاء بالسياحة المحلية وتطويرها، من خلال مقارنة أدوارهم وخططهم المحتملة، والوقوف على تطلعات كل مكون من مكوناتهم.

انطلاقا من كل ذلك، وفي علاقة بالظروف المحيطة بظهور السياحة كمنشأ احترفته الساكنة، أمكننا التساؤل حول: جماعة الفاعلين، طبيعة أوضاعهم وتنظيمهم، وكذا ظروف انخراطهم في السياحة المحلية وتطلعاتهم. ناهيك عن إسهاماتهم في تطويرها وطبيعة العلاقة التي تجمعها بباقي الفاعلين الآخرين.

الفرضيات

- الفاعلون المحليون فئة مؤثرة في الفعل السياحي المحلي، يمكنها خلق دينامية للقطاع وتنمية أنشطته.
- الفاعلون المحليون فئة لا تساهم البتة في تنمية أنشطة القطاع، ولا تتحمل مسؤوليتها في تطوير القطاع وبعث الدينامية فيه.

إشكالية يمكن تفكيكها من خلال الاعتماد على استخدام الأدوات الجغرافية في دراسة وتتبع الواقع السياحي المحلي، واتباع منهجية تعتمد على تجميع المعطيات بالاعتماد على العمل الميداني، الكارطوغرافيا والوسائل الأخرى التي تيسر دراسة الظواهر المحلية.

1. السياحة إطار آخر لتحسين شروط العيش وخلق شروط التنمية المحلية

تزايد الاهتمام بالسياحة المنفتحة على الطبيعة، شكل إلهاما لتنامي أنشطة متأصلة عن سياحة مندجة في صور عديدة كالسياحة الناعمة، السياحة التضامنية أو السياحة المستدامة (Ralph Lessmeister Bayreuth, 2004, p 153). ولعل الحرص على تشجيع هذا الشكل، يجد مبرراته في تنوع المنتج للجبال المغربية عامة وللأطلس الكبير الأوسط خاصة. حيث شكلت أهمية في تشجيع أنشطة سياحية متنوعة، تسببها رياضة المشي على الأقدام. وضع حفز السلطات العمومية على تكريسها كخيار بديل للسياحة التقليدية والعمل على دعمه، من خلال تنزيل أولى المشاريع السياحية بالجبل "مشروع الأطلس الكبير الأوسط سنة 1985 (Ralph Lessmeister Bayreuth, 2004, p 153).

المجال المعني بالدراسة يتضمن مقومات تجعله فضاء سياحي بامتياز، لكن المعطيات الميدانية تثبت غير ذلك. مما يعكس تناقضا صارخا مع الاستراتيجية الرسمية المتبعة (مخطط المغرب الأخضر، 2011 / 2020)، المراهنة على السياحة عززه قيمة العرض المحلي، ناهيك عن توجه الساكنة في التكيف المبني على تعدد الأنشطة غير الفلاحية (Jennan L, 1991, p 281287). خيار يعزز فرص التنمية المحلية، رغم المواقف المتضاربة بخصوص السياحة كألية للتنمية الجبلية (Jennan L, Idil A, 1999, p 83- 90).

الاهتمام بالسياحة وما رافقها من وضع البنيات المرافقة، دفع الفاعلين إلى برمجة أنشطة تتوافق وطلبات السياح. إلا أن اختلاف التصورات وأساليب التدخل، رافقه تباين في قيمة تبعاتها المالية. حيث يتضح هيمنة الفاعل الأجنبي على مجموع الأنشطة وقيمة الأرباح المحققة، وهو ما يطرح السؤال حول دور السياحة في خلق دينامية محلية وتوفير الأجواء المناسبة للتنمية.

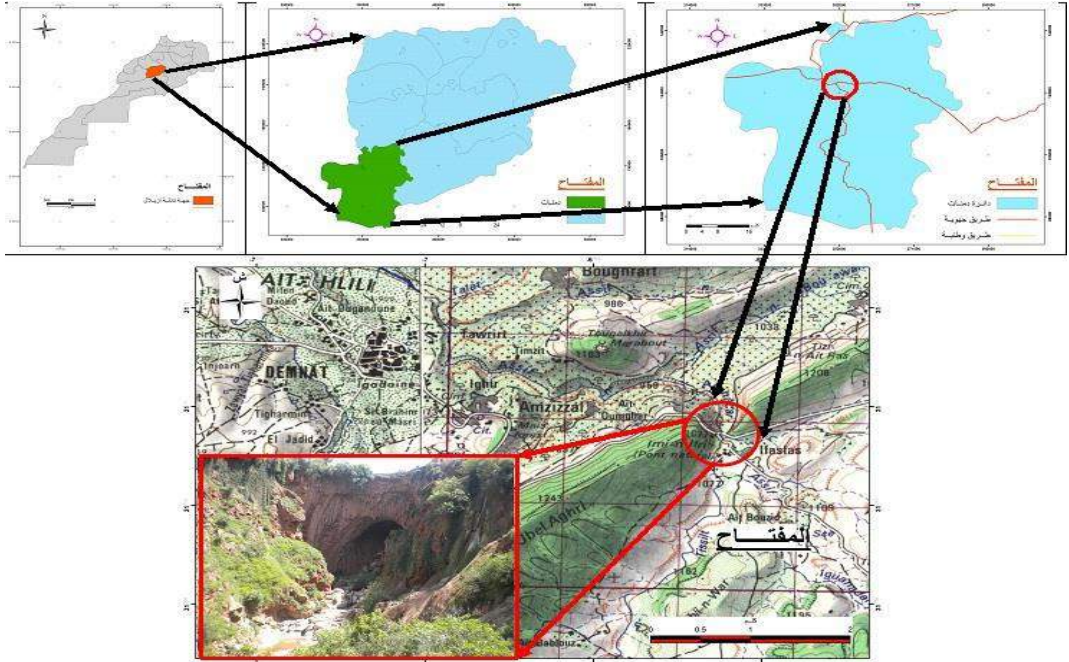
2. الإطار العام للدراسة

1.1. الإطار الطبيعي

الموقع الطبيعي لامي نفري، فضاء ينتمي للأطلس الكبير الأوسط، وهو مصنف على مستوى إدارة التراث بقرار وزاري يوم 19 مارس 1949 كموقع ذو أهمية بيولوجية وإيكولوجية (SIBE)، على مسافة تقدر ب 50 هكتارا تضم القنطرة والشلال والوادي (وادي محاصر). ويوجد بتراب الجماعة الترابية لتفني، التابعة إداريا لقيادة إمي نفري، دائرة دمنات، جهة بني ملال خنيفرة (منوغرافية الجماعة الترابية لتفني، 2009)، يرتفع عن سطح البحر بحوالي 1000 متر تقريبا، ويبعد عن مدينة دمنات ب 6 كلم، وعن المحطة الطرقية لمراكش ومطارها ب 116 كلم، وأقرب ميناء منها هو ميناء آسفي ب 260 كلم.

تقدر المساحة الإجمالية للجماعة ب 229 كلم مربع، تغطي فيها الغابة ما مجموعه 16861,75 هكتار مربع (مركز المحافظة وتنمية الموارد الغابوية، دمنات ازليال) وتحيط به عدة جماعات تنتمي لدائرة دمنات، حيث يحده شمالا الجماعة الترابية لدمنات وجماعة إمليل، وجنوبا جماعة آيت تمليل، وشرقا جماعة سيدي بولخلف، كما تحيط به من الغرب جماعتا سيدي يعقوب وآيت أومديس.

خريطة رقم 1: مجال القنطرة الطبيعية لامي نفري بجماعة نفري الترابية



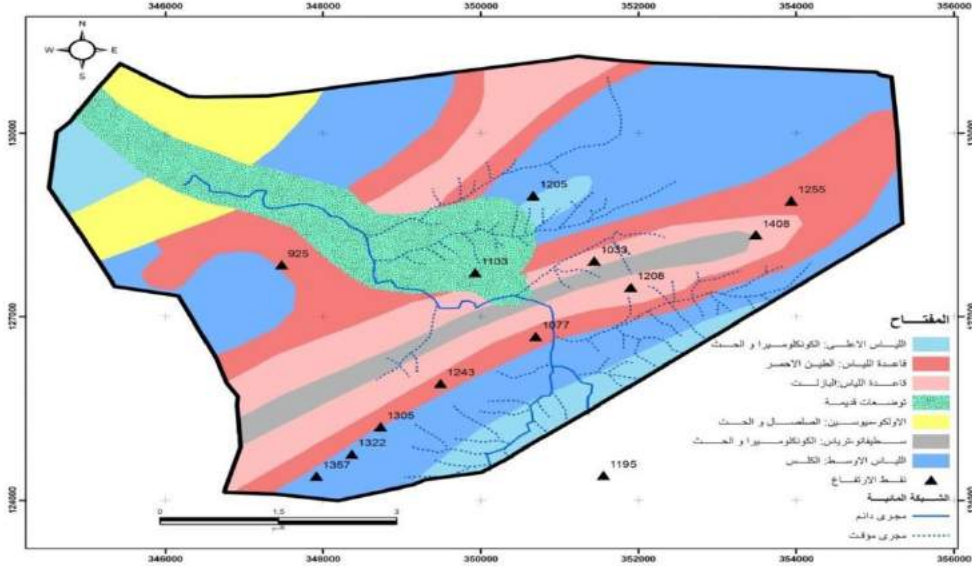
المصدر: بيانات العمل الميداني

2.2 المعطيات الجيولوجية

المجال المدروس يتميزه خصوصية تتجسد في سيطرة الصخور الكربوناتيّة خاصة منها الكلس، الدولوميت والحث والصخور الصلصالية والتي تعود إلى الجوراسي الأسفل والأوسط. تتميز هذه الصخور ببنفاذية عالية للمياه، مما يشكل فرصة مواتية لتغذية الفرشة المائية الباطنية، ويمكن أن تظهر إلى السطح على شكل عيون. توفر هذه النوعية من الصخور مشاهد طبيعية غاية في الروعة، حيث أسهمت في وجود مناظر متعددة على شكل مشاهد بانورامية مميزة (شلالات، قنطرة طبيعية، أودية ومجاري مائية، تشكيلات متنوعة للغطاء النباتي وغيرها). تكوين القنطرة الطبيعية يعود إلى مرحلة فيض وادي محاصر، حيث قام بحفر عميق في التشكيلات الجوراسية السفلى حيث تشكيلات الترياس، بعد ذلك وخلال فترة البليوسين، عيون المياه العذبة ومجموعة من

الشلالات شكلت توضعات كلسية هامة للرصاصة مكنت من جمع رافدي وادي محاصر، توجهها بمشهد جسده قنطرة طبيعية بارتفاع يبلغ 30 مترا (Rebouilla, Jean Paul, 1983).

الخريطة رقم 2: الخريطة الجيولوجية لمجال امي نفري



المصدر: معطيات العمل الميداني

3 تنوع وغنى في المنتج المحلي

1.3 المقومات الطبيعية

تتمثل في مزيج من المؤهلات الطبيعية الهامة، ناهيك عما يوفره المجال من إمكانيات، عبارة عن تنوع في الغطاء النباتي والمشاهد الفلاحية الشاهدة على استمرارية التقاليد الزراعية الموروثة (الحسن جنان، 1989 ص 200).

تتضمن غطاء غابوي عبارة عن أنواع البلوط الأخضر، السنديان وغيرها كثير، وكذا مكونات الثروة الحيوانية المتضمنة لأصناف الطيور، البرمائيات ووحيش متنوع. علاوة عن فضاء متضرس يتضمن إمكانيات تشجع على الاستقطاب السياحي، وكذا عدد غير يسير من المجاري المائية المتنوعة تتضمن أودية وسواقي وأبار وعيون عديدة. أهمية العرض الطبيعي تعزز بمنتوج متنوع يصطلح عليه بمنتجات الرستاق، والتي تتكون من الزيتون، اللوز ومنتجات فلاحية أخرى متنوعة.

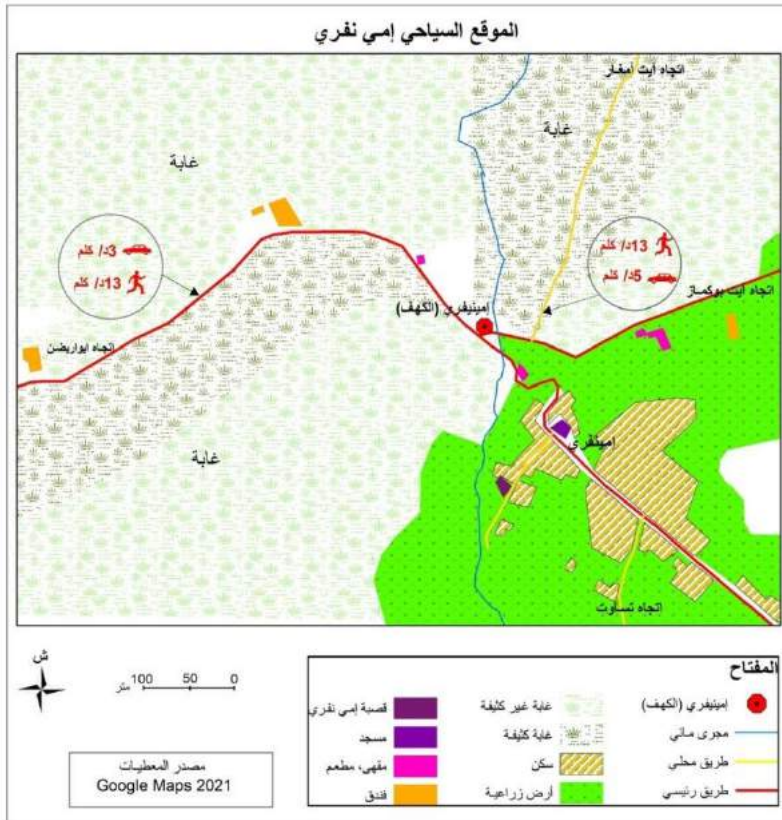
المجال يقدم عدد غير يسير من إمكانيات تخطيط سياحة بيئية تضامنية ومستدامة "السياحة البيئية دعامة أساسية تمنح فرصة للمتعة ومشاهدة الطبيعة والنبات والوحيش واكتشاف الخصوصيات الثقافية والحضارية بالمجالات الجبلية (ثورية بوحفاض، 2010 ص 24).

الصورة رقم 1: صورة لموقع امي نفري من أسفل القنطرة الطبيعية



المصدر: بيانات العمل الميداني

الخريطة 3: بعض من مقومات السياحة المحلية



المصدر: بيانات العمل الميداني

التركيز على المدارات السياحية ومساراتها، مؤشر على مدى أهمية العرض السياحي المحلي. فتعرف حالتها وإدماجها ضمن قاعدة معطيات سياحية، يمكن من الحصول على واقع حال هذه المسارات المتبعة في السير على الأقدام وبالتالي حصر أهميتها بالنسبة للسائح الذي يرى في حالتها الأنية (عدم خضوعها لأي إصلاحات مؤشر على أهمية ولوجها) والعكس صحيح. لكن في المقابل، فرغ درجة ولوجيتها، يسمح برفع حالة التهميش على المجال ويقرب الساكنة من الخدمات الأساسية.

2.3 الخصوصية البشرية

يظطلع المجال بمقومات ثقافية حضارية غنية، راكمتها المجموعة البشرية المستوطنة منذ عدد غير يسير من الزمن. تتألف في مضمونها من مجموع المهارات وكذا أهمية العادات والتقاليد والفنون الشعبية ونمط العيش التي راكمها الإنسان المحلي ردحا من الزمن. فتكيفه مع المجال ومكونه المتنوع، ساهم في ابتكاره لكل الوسائل التي تيسر مسالة استمراره وتطوير نمط عيشه. وهي التي ترجمها في طريقة تعامله مع المجال، من خلال أساليب مكنته من استثمار المجهود واستغلال حنكته في الأنشطة الاقتصادية المحلية من فلاحية وحرف وصنائع محلية Moudoud (B, 1988 , P 45).

4. البنيات السياحية المحلية وأثرها على الفعل السياحي

تتضمن تجهيزات متوسطة في معظمها، غير إن البنيات الأساسية والمرافق الضرورية تبدو ضعيفة. مما يطرح تحديات على الفاعلين على اختلاف أصنافهم ومستوياتهم، في رصد السبل الحقيقية لجذب السياح وتحقيق إيرادات مقنعة.

الجدول 1: الطاقة الإيوائية بمجال الدراسة

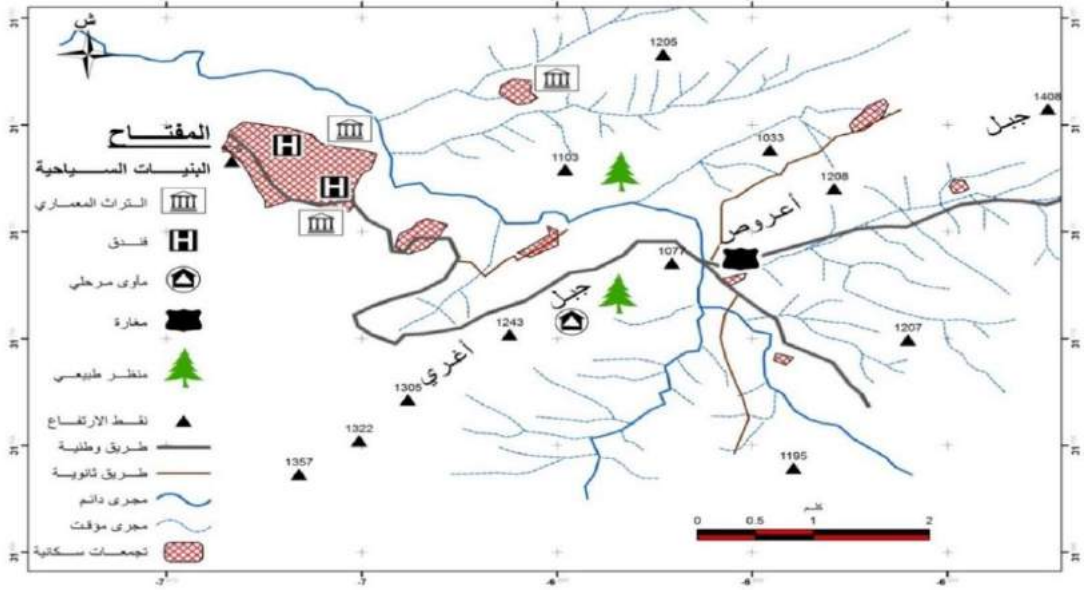
عدد الأسرة	عدد الغرف	مقرها	الدرجة	المؤسسات	
60	27	بلدية دمنات	الدرجة الأولى	فندق أطلس - دمنات	الفنادق
14	7	جماعة دمنات	الدرجة الأولى	دار الضيافة "إيلي"	دور الضيافة
22	10	جماعة دمنات	الدرجة الثانية	دار الضيافة "تيزويت"	
24	10	الجماعة القروية تفني	الدرجة الثانية	دار الضيافة "اغبالو"	
22	11	الجماعة القروية امليل	الدرجة الثانية	دار الضيافة تمضاف	
30	08	الجماعة القروية تفني	الدرجة الأولى	مأوى امي نفري	المأوى

المصدر: بيانات العمل الميداني

حسب الإحصائيات التي وفرتها المصالح الإقليمية المختصة، فان الماوي المرحلية غير المصنفة تشكل الغالبية العظمى بالإقليم بنسبة 47.12%. تليها الماوي المرحلية المصنفة بنسبة 25,18%، ثم الفنادق المصنفة

بنسبة لا تتجاوز 3.44%. لكن رغم هذا التصنيف فإنها تستحوذ بمفردها على 3.13% من عدد الغرف و20% من عدد الأسرة، وتمثل فيها الطاقة الإيوائية بمنطقة تفني حيث الموقع نسبة لا بأس بها. مؤسسات الإيواء المحلية تضم إلى جانب "مأوى امي نفري"، أعداد أخرى بجماعات ترابية مجاورة، مما يفتحها أكثر على الاستقطاب السياحي.

الخريطة 4: البنيات والمؤهلات السياحية بامي نفري



المصدر: معطيات العمل الميداني

5. التوافد السياحي: تباين في التردد على الموقع السياحي لامي نفري

تعرف وثيرة ارتياد السياح لتراب المجال المحلي تناميا متزايدا، نتيجة طبيعة العرض السياحي (المعتمد على رياضة المشي خاصة). ناهيك عن أنشطة الترفيه والاستمتاع بالمشاهد الطبيعية، وكذا أنشطة أخرى تتعلق بتسلق القمم وغيرها. غير أن طبيعة التردد تبقى متباينة، يعزها في ذلك ما يتيح المجال من فرص متنوعة على مدار السنة.

جدول 2: حصيلة مجموع السياح المتكررين على موقع امي نفري

القنطرة الطبيعية لامي نفري		مجموع السياح المتكررين
موسم التراجع	موسم ذروة الأنشطة السياحية	
6170	9400	

المصدر: بيانات العمل الميداني

معطيات الجدول أعلاه، توضح حصيلة مجموع السياح المترددین غلى الموقع، حیث یتزاید العدد خلال موسم ذروة الأنشطة السیاحیة ویصل أكثر من 9000 سائح. الوضع قد یكون عكسیا فی مرحلة تراجع الأنشطة وضعف مستويات التردد، حیث تشهد انكماشاً فی البرامج الناتجة عن تضائل أعداد الوافدين وتسجل فی أحسن الأحوال 6170 سائح.

6. الفاعلون فی الشأن السیاحی وظروف الانخراط فی السیاحة المحلیة

المجال المدروس فضاء یعج بمقومات متنوعة، ساعدت على ازدهار الأنشطة السیاحیة فی السنوات القلیلة الماضیة. ناهیک عن الخصوصیة الطبیعیة، التي یمتزج فیها سحر المشاهد الجیولوجیة بغنى الموروث الثقافی. مهنیو القطاع من جانبهم یضطلعون بمهام كبرى فی تقرب المنتج السیاحی من الزائر، ویجسدون الحلقة الأقوی فی تدبیر الشأن السیاحی المحلی. فهم الأقرب من السیاح وینخرطون بشكل أكبر فی الفعل السیاحی، بالنظر لتملكهم لمؤسسات سیاحیة یسهرون على تسییرها. كما أن تشعبهم واختلاف مشاربهم وتكوينهم وانتماءاتهم وكذا الحوافز العدیة للقطاع، تسهم فی اضطلاعهم بأدوار مختلفة تزواج بین الإرشاد وخدمات الإیواء والترفیة.

7. دور الدولة فی الشأن السیاحی المحلی

دور المؤسسات الرسمى ینحصر فی إجراءات زجریة لبعض المخالفین للضوابط، خاصة منها تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات السیاحیة وكذا المساهمة فی تصنیفها. مع ذلك فتلك المؤسسات تمتلك عددا من المشاريع والبرامج وترسانة من القوانین، غیر أن مبادراتها فی هذا الصدد تبقى تكریس برنامج الأطلس الكبر الأوسط (التعاون المغربى الفرنسى، تجربة الأطلس الكبر الأوسط، 1983) (تجربة همت مجال أربع جماعات بالأطلس الكبر الأوسط)، وكذا توفير بنية تحتیة كأحد الأسالیب لتوفير شروط تنمية السیاحة.

التدبیر الخاص بالجماعات الترابیة یبقى دون التطلعات، حیث أن إكراهات التسییر والتجهیز، تدخل السلطات الحكومیة فی برامجها، ضعف مؤهلات المنتخبین وافتقارها لقوة اقتراحیة و غیرها من العوامل. ساهمت فی الحد من إمكانياتها فی تدبیر الشأن السیاحی، وحتى العمليات التي یمكن أن تدخل فی تخصصها كتوفير الماء والكهرباء، الصرّف الصحي تبقى محدودة، مما یفوت فرصة تنمية الأنشطة السیاحیة.

8. الفاعلون السیاحیون من منظور قیمة الاستفادة الاقصادیة للفعل السیاحی

الفاعلون المحلیون فئات متعددة غیر منسجمة ومواردها المالیة غیر موحدة، وبعزى ذلك فی أحسن الأحوال لدرجة الانخراط فی الأنشطة السیاحیة أو لطبیعة أدوارهم داخل المنظومة السیاحیة المحلیة. ومهما یكن من امر، فالمتدخلون ومعهم المهنیون قد تتباين درجاتهم وأهمیة ترتیبهم وتصنیفهم. لكن یبقى التركيز أكثر على الفاعلین

المباشرين في العمل السياحي، خاصة ممن هم متواجدون باستمرار وتواصلهم دائم ومباشر مع الزبون السياحي، من مرافقين وأرباب المؤسسات السياحية خاصة.

1.8. المتدخلون الأجانب: أرباح مهمة وهيمنة واضحة على الفعل السياحي المحلي

المعطيات الميدانية تشير لكون متدخلين أجانب لا ينتمون بالصفة ولا الأصل الجغرافي للمجال، هم أكثر الفاعلين جنبا للأرباح من مجموع البرامج والأنشطة المقدمة، بل أكثر من ذلك يلزمون فئة الفاعلين المحليين على تنفيذ أجندتهم السياحية والعمل مقابل أرباح زهيدة.

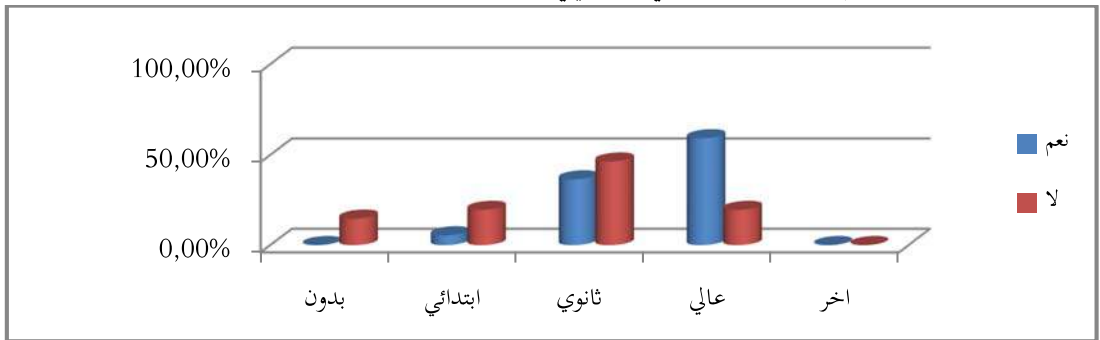
2.8. الفاعلون المحليون: أنشطة مختلفة ومنافع مالية واقتصادية جمة

الفاعل المحلي مدعو أكثر من غيره لضرورة ترجمة تصوراته وتفعيل برامجه السياحية، الرامية لجذب السياح المترددين. حيث يفرض العمل وفق مبداء تطوير الأنشطة السياحية، أهمية تحفيز الفئة المرتادة وتجويد الخدمات وكذا الإغراءات المقدمة.

3.8. المرشدون السياحيون: فاعلون بمنطق الهيمنة على الفعل والمداخل السياحية

يجدر بنا في هذا المستوى، إمطة اللثام عن جوانب تتعلق بطبيعة هذا المكون الأساسي للمنظومة، ناهيك عن مجموع إيراداته وكذا المنافع التي يجنيها من عمله. ثم العمل على استنتاج أهمية تلك الموارد بالنسبة لهذه الفئة الضالعة بمكون الفعل السياحي، وكذا أهمية دورها المحتمل في تنمية العائدات المالية للسكان ومساهمتها في خلق شروط التنمية المحلية. المرشدون السياحيون فئات متعددة، تتضمن المرخص لهم بمزاولة المهنة في كل التراب الوطني (ظهير شريف 1.12.34، 2001) (مرشدو الفضاءات الطبيعية، مرشدو المدن والمدارات السياحية)، وآخرون غير مرخصين أو متطفلين على المهنة. أوضاعهم المهنية تتسم بالاستقرار والتجمع العائلي، فأغلبهم متزوج وأعمارهم تتراوح بين 26 سنة و45 سنة. معظمهم تلقى تكوينا حول مهن السياحة بمركز تباتت بايت بوكماز حول مهن الجيل.

مبيان رقم 1: المستوى التعليمي والتكويني لفئة المرشدين السياحيين الممارسين بتراب المجال



المصدر: معطيات العمل الميداني

المرشدون السياحيون فئات متعددة، تتباين مستوياتها التعليمية والتكوينية. ولوان مجال الدراسة يعرف تواجد هام للمرشدين غير المرخصين، فان الفئة المرخص لها أكدت من خلال المعاينة الميدانية، كونها تتوفر على شهادة مركز تكوين المرشدين السياحيين الجليلين بتبانت بايت بوكماز. ونسبة مهمة منهم يتجاوز مستواها التعليمي المرحلة الثانوية، حيث أكد 59,1% وصولهم لمرحلة التعليم الجامعي، 36,4% ذات مستوى تعليمي ثانوي، و 5,4% ابتدائي. معظمهم يتقن اللغة المحلية (الأمازيغية) إلى جانب العربية واللغة الفرنسية وكذا الإنجليزية (التي يتقنها عدد متوسط)، أما الإسبانية فحاضرة هي الأخرى إلى جانب الإيطالية.

ظروف انخراطهم في الفعل السياحي، تميزت بممارسة قبلية لأنشطة فلاحية أو سياحية تعتمد على حمل أمتعة الزبناء أو الطبخ. ثم تطورت إلى تملك مؤسسات سياحية عبارة عن مؤسسات للإيواء إلى جانب خدمات الإرشاد. مما مكّنهم من تغيير أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، وسمح لهم بتسلك الهرم الاجتماعي. الطفرة المالية التي رافقت تحول أوضاع هؤلاء المرشدين، كانت كفيلة بتراجع الصورة النمطية حول مهنة الإرشاد السياحي. أكثر من ذلك، شكلت التحولات الاجتماعية التي رافقت وضعيتهم المادية، إلهاما حقيقيا لانخراط الساكنة في القطاع وجني أرباح متفاوتة.

الجدول 3: العائدات المالية المترتبة عن النشاط السياحي حسب أصناف المرشدين السياحيين

العائدات المالية		مستقل		مرتبط بوكالة أسفار		مستقل + مرتبط بوكالة		متوسط أيام العمل	
		م		م+وك					
مرشدين	أقصى	45500	21000	50000	180	150			
رسميين	أدني	4000	11000	20000					
مرشدين	غير	11000	00	11000	55	00			
مرخصين	أدني	3500	00	3500					

المصدر: معطيات العمل الميداني

المداخل المستخلصة من العمل إلى جانب وكالات الأسفار تبقى قارة، خاصة بالنسبة للمرشدين السياحيين المرتبطين معها بعقود عمل. حيث توفر عددا محترما من أيام الاشتغال السياحي، تجعل مسالة المداخل تتسم بالتوازن. وبالرجوع للجدول أعلاه، يتبين على أن عدد أيام العمل الحقيقية التي توفرها وكالات الأسفار تناهز 150 يوما (حوالي 5 أشهر)، مقابل عدد أكبر يوفره العمل في إطار مستقل يناهز 6 أشهر (180 يوم) بالنسبة للمرشدين العاملين بموقع امي نفري.

طابع الموسمية التي تضفي عدم الاستقرار على ظروف العمل، قد تفسر مزاولة هؤلاء المتدخلين المحليين لأنشطة أخرى (فلاحية أو استثمارية).

الوضع غير ذلك بالنسبة لغير المرخصين، حيث أن أوضاعهم القانونية تحول دون الاعتماد عليهم من طرف فاعلين أجنب (وكالات الأسفار). مما يعرضهم للبطالة في اغلب أيام السنة، اللهم عملهم مع سياح مستقلين لا يشترطون وضعاً قانونياً لهؤلاء.

المبالغ المالية المستخلصة بالنسبة لهذه الفئة، تتأرجح بين 2000 درهم وأكثر من 5000 درهم بمعدل 2500 درهم شهرياً ومدخول يناهز 30000 درهم سنوياً (إحصائيات مستخلصة من بيانات ميدانية). ويبدو أن فئة المشتغلين صحبة وكالات الأسفار تحقق أرباحاً محترمة، لكن العاملين بشكل مستقل مع ذلك تحقق مداخيل أعلى من مثيلتها المستخلصة مع هذه الوكالات تصل أحياناً مستويات هامة كما يبرزه الجدول، ذلك أن المداخيل المحققة مع سياح مستقلين تصل 45 ألف و 04 درهم بصفة مستقلة و 21000 درهم.

الوضع بشكل عام لا يرقى لهذه المستويات بالنسبة لمداخيل غير المرخصين، حيث لا يمكن لها في حالات عديدة تجاوز متوسط 2000 درهم. والجدير بالملاحظة أن أغلبهم منخرط في إطار مرافقة سياح مستقلين، حيث تصل المداخيل المستخلصة 3500 ده. هذه الفئة ولطبيعة وضعها، مجبرة على تقديم تنازلات من أجل تأمين مداخيل محترمة.

4.8 فريق العمل المرافق وإكراه ضعف المداخيل رغم الجهود المضاعفة

يعج المجال بمرفقين عديدين، يشغلون أدواراً مهنية متعددة ويمارسون أنشطة متنوعة. حيث تنحصر مهمتهم في مساعدة المرشدين الرسميين، وفي قيادة السياح نحو وجهاتهم السياحية. ويسهرون في ذلك على تقديم خدمات متنوعة، تجمع بين حمل الأمتعة، الطبخ ومهام أخرى عديدة.

الاشتغال في السياحة يجعل هذه الفئة منفتحة على معظم مكوناتها، حيث تعتمد للعمل مع وكالات الأسفار أو أرباب الماوي، أو في حالات أخرى تنظيم أنشطة جولات لفائدة سياح لحسابها الخاص، وهو ما ينعكس بالإيجاب أو السلب على أوضاعها ومداخيلها المادية.

جدول 4: متوسط أيام العمل والأرباح التي تجنيها فئة المرافقين الآخرين

متوسط أيام العمل والأرباح			
العدد	متوسط أيام العمل	أجمالي المداخيل السنوية بالدرهم	
4	16	1200	من شهر لشهرين
3	34	2550	من 2 إلى 3 أشهر
2	44	3520	من 3 إلى 4 أشهر
1	55	4675	أكثر من 4

المصدر: معطيات العمل الميداني

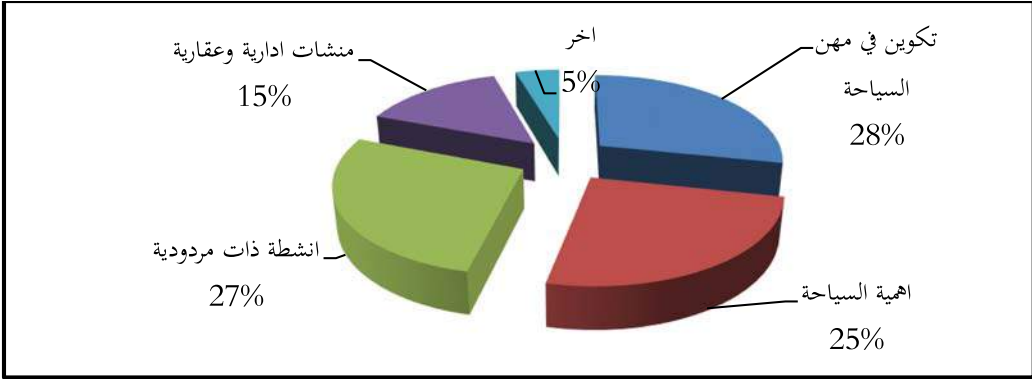
بالرجوع للجدول أعلاه، يتضح باللموس محدودية عمل هؤلاء المرافقين في الزمن. فمتوسط العمل السنوي يتأرجح بين شهرين وشهرين ونصف على الأكثر. وقد يحدث أن تكون الفئة المشتغلة غير متجانسة، حيث تتألف من ذوي الاختصاص نتيجة التجربة الوافرة في هذا الميدان. أو فئة أخرى عملها قصير في الزمن، ولا يتعدى أعمالا كطهي الطعام أو حمل الأمتعة أثناء مرافقة السياح.

هزالة المداخيل المرتبطة بأنشطتها السياحية قد تصل أحيانا ل 5500 درهم سنويا بمعدل يصل أحيانا 500 درهم شهريا. وهو ما يجسد بالفعل كون هذه الفئة، لا تستفيد إلا الفتات من مجموع الأنشطة السياحية المنجزة.

5.8 أرباب مؤسسات الإيواء: أنشطة متنوعة ومداخيل مهمة تعكس قيمة الخدمات المقدمة

أرباب مؤسسات الإيواء فئات متعددة، تختلف انتماءاتها وأساليبها واستراتيجياتها في جذب السياح وإيواءهم. تنوع يطال، طبيعة الرأسمال الموظف وأهمية الاستثمار، وما لذلك من أهمية حاسمة في التموقع ضمن النسيج الاجتماعي المحلي.

مبيان 2: الجوانب ذات الأولوية التي تعزز الانخراط في الاستثمار السياحي



المصدر: بيانات العمل الميداني

تملك مؤسسات الإيواء، يكرس أهمية تنامي وعي هذه الفئة بالسياحة كقطاع قادر على منح الإضافة. والعمل على تثبيت مداخيل قارة، تساهم في تعزيز المداخيل الأخرى خاصة الفلاحية منها. كما أن الاهتمام بالاستثمار في إنشاء تلك المؤسسات، يعزز أهمية المجال وغنى العرض السياحي المحلي. تعدد الأنشطة السياحية ومحاولو الارتقاء بالعرض المحلي في الإيواء، ساهم في تحقيق موارد مالية مهمة تعزز المكاسب الاقتصادية لهذه الفئة.

9. الفاعلون السياحيون: علاقات بينية مغلقة بالمصلحة

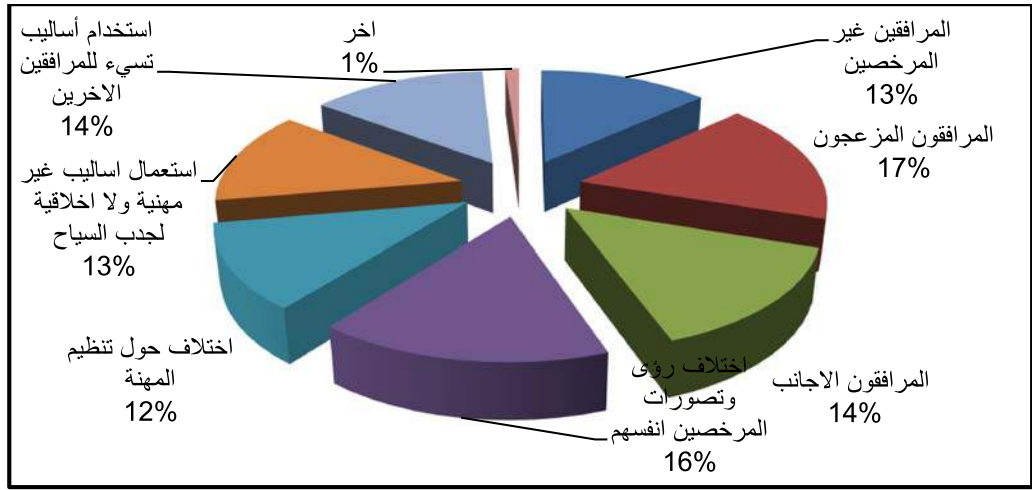
تعدد متدخل الحقل السياحي، يجعله يتميز عن غيره من القطاعات الخدمانية، وهو ما يفتح المجال نحو علاقات متباينة، تختلف حسب درجة الاستفادة وتباين تصور كل طرف للقطاع.

1.9. مرافقو السياح: علاقات تتأرجح بين التكامل والصراع

يضايقون بمهام غاية في الأهمية، على اعتبار دور تأطير السياح من بداية الرحلة إلى حين عودتهم للديار. ويشكل المرشد الحلقة الأقوى في المنظومة، لطبيعة العلاقات المتشعبة التي تربطه بباقي مكونات العملية. وحيث أن طبيعة عمله تقوم على تعريف السياح بالجمال والإجابة عن تساؤلاتهم، ناهيك عن إدارة كل العمليات المرتبطة بالرحلة السياحية. فان فريقه للعمل، يتألف من عناصر مجربة في الميدان بنسبة 20% أو تربطه بهم علاقات قرابة بنسبة 80%.

يحرص المرشد السياحي على التحكم في مفاصل العملية، بالعمل على خلق بون بين باقي المرافقين والسياح. والسبب المفسر لذلك، يعود لمحاولة استفراده بالزبناء وفرض نفسه كمخاطب وحيد للحصول على الكعكة الكبيرة. ويعمل المرشد في إطار ضمان تبعية الفريق له، على التزامهم بتقديم خدمات له مقابل أجور زهيدة.

مبيان رقم 3: الإكراهات التي تعيق مهام المرشدين السياحيين المرخصين



المصدر: بيانات العمل الميداني

الوجه الآخر للصراعات التي قد تنشأ بين مكونات فئة المرشدين، تطال في شكلها ومضمونها فئة المرشدين المرخص لهم على وجه التحديد. كما تظهر صراعات أخرى، قد تأخذ طابعا حادا بين المرشدين السياحيين المرخص لهم أنفسهم. وتعزى لعوامل مرتبطة بطبيعة المهنة وأفاق تنظيمها والارتقاء بها، إلى جانب ملاسبات الممارسة المهنية والظروف المحيطة بها. حيث تتضمن سوء التدبير وضعف التعاون وتنسيق الجهود، علاوة عن اختلاف الرؤى حول واقع المهنة وتدبير الأنشطة السياحية. وتتفاقم الخلافات التي قد تستند على اعتبارات عديدة، مرتبطة في بعض الأحيان بنوع التكوين الذي يتباين من فئة لأخرى وكذا الوضع المهني المادي.

يوضح المبيان أعلاه، أبرز الإكراهات التي قد تعترض مسار المرشد السياحي المرخص خاصة. حيث يحرص أغلب المستجوبين في هذا الاتجاه، الإكراهات التي تقف في وجه أدوارهم الإرشادية. حيث يحملون المسؤولية في ذلك على التوالي، لفئة المتطفلين على المهنة بنسبة 30%، منافسة الفاعلين الأجانب بنسبة 14%، اختلاف رؤى وتصورات المرشدين ب 16%، اختلاف حول تنظيم المهنة ب 12%. ناهيك عن استعمال أساليب لا أخلاقية تسيء للمهنة وللفاعلين فيها بنسبة 27%. كما أن غياب إطار لتنظيم المهنة، يشكل إكراها حقيقيا لاستجماع القوى وتنظيم العمل وجعله في مساره الصحيح.

2.9. الفاعلون السياحيون ومهنيي القطاع: علاقات وساطة مغلقة بالمصلحة

العلاقات المصلحية ذات البعد المادي، هي السمة المميزة لطبيعة علاقات الفاعلين ومهنيي القطاع. فالرغبة في تحصيل مبالغ مالية مهمة وتحقيق أرباح متنوعة، تدفعهم إلى عقد علاقات ذات أبعاد مصلحة.

. علاقة المرشدين مع باقي الفاعلين: تتأسس في صورتها مع أصحاب الماوي الجبلية والمحلات التجارية المختلفة على أساس المنفعة، فتصبح قاعدة للتعامل بين الجانبين. يضطر معها مهنيي القطاع إلى استمالة المرشدين باعتماد حوافز الرفع من الأرباح. ويتم ذلك عبر الرفع من قيمة أرباحهم للإبقاء على التعامل، ودفعهم لإغراء السياح من اجل اقتناء سلعهم وموادهم.

كفة الأرباح السياحية وكما يؤكد معظم الفاعلين المحليين، هي بدون منازع لصالح المرشد السياحي ما دام الطرف المهيمن على مفاصل العملية برمتها. وهو ما يؤدي إلى خلل يطبع الممارسة السياحية المحلية. فكل الأرباح المستخلصة وكل الجهود المبذول، كما لو كان فقط لفائدة هذا المرشد يؤكد أحد أرباب مؤسسات الإيواء المحلية

ورغم كون أرباب مؤسسات الإيواء مرشدون، فانه مع ذلك يضطر للتعامل مع المرشدين بغية جلب المزيد من السياح لمؤسساتهم وتحقيق المزيد من الأرباح، وتتحكم شروط عديدة في تفسير التعامل بين مكونات الفاعلين المحليين، تتمثل في التعامل وفق قاعدة الربح على أساس "الجمعة" كنظام قائم للتعامل بين أطراف العملية، يوطره في ذلك قواعد وأعراف تتضمن قاموس لغوي، للتعامل بين المرشدين ومختلف مكونات مهنيي القطاع. يستعمل للتواصل قصد الإخبار بطبيعة السياح، الأسعار، والرغبة في اقتناء المواد المعروضة والأداء.

. علاقة المرشدين بالسكان: تختلف حسب طبيعة المرشد إزاء الساكنة المحلية، حيث تكون في أحيان ميسرة خالية من الصراعات عندما يكون الانتماء للمجال ولنفس الثقافة. فيكون ذلك مناسبة لتيسير مهمته مع الوفد المرافق، تجعله يثنيهم عن تجنب ما يثير حفيظة الساكنة. أكثر من ذلك يساهم المحليون في تيسير مهمته والاستجابة لطلبات السياح، وتمكينه ومرافقيه من مقام سياحي مميز (السماح بزيارة منازلهم، تقديم الشاي، بيع

بعض المنتجات المجالية) وقد تصبح العلاقة مكهربة في حالات أخرى، خاصة عندما يتعلق الأمر بمرشدين من خارج المجال. فيصبح الصراع سيد الموقف، بسبب نوع السلوكيات التي قد تصدر عن المرافقين والسياح، تتضمن الإساءة لخصوصية المجال والأنسان المحلي (تدمير البساتين والمزروعات، لباس غير محتشم...). غير أن بعض المرشدين يفتنون مع ذلك لطبيعة المجال، مما يجعلهم يتفادون كل ما يمكن أن يعكر صفو الزيارة السياحية.

. العلاقة مع السياح: هذه العلاقة في مجملها محكومة بالمنفعة المتبادلة، حيث يصبح السائح مصدر العيش بالنسبة للمرشد. يستعمل فيه هذا الأخير كل مجهوده من اجل إرضاءه، والحفاظ على علاقته به لمعاودة الزيارة والحصول على أرباح.

في الطرف الآخر، يضطلع المرشد بمهام، تجعله شخصا مرغوبا فيه من طرف السياح. فهو مصدر المعلومة، لذلك يجب أن يكون ملما بمختلف المعارف في جميع الميادين. ويشترط فيه أن يكون لبقا متحملا للمسؤولية قادرا على الاندماج والتواصل، ناهيك عن حرصه التام على إتمام المقام السياحي في أحسن الأحوال. كلها أسباب قد تجعل من الرحلة ناجحة في الشكل والمضمون أحيانا، وأحيانا أخرى يستعصي ذلك، خاصة عندما يقل التواصل أو تسوء العلاقات بسبب طلبات السياح.

. إكراهات مرتبطة بالمهنة: تتمثل في غياب إطارات جمعوية تؤطر فئة المرشدين ومختلف المرافقين، بل معظمهم يشتغلون في وضعيات مستقلة تفتقد للهيكلية. وترجع أسباب ذلك لكونهم يشتغلون بشكل موسمي، حيث تبقى أنشطة الرعي زراعية هي أنشطتهم الرسمية.

. أرباب مؤسسات الإيواء والفاعلين الآخرين: يفرض إنجاح المقام السياحي للسياح، الانخراط اللا مشروط لأصحاب المؤسسات السياحية في شبكة من العلاقات مع باقي المهنيين والفاعلين الناشطين بالمجال. يعتمدون في ذلك على عدد غير يسير من المهنيين المحليين، الذين يستأثرون بمهام عديدة لإنجاح المقام السياحي. ويأتي على رأسهم، فئة المرافقين السياحيين على اختلاف أصنافهم وأوضاعهم المهنية. حيث انه بالرغم من الأصول الحقيقية لهؤلاء المسؤولين، التي لا تخرج عن كونهم مرشدين سياحيين تحولوا إلى مستثمرين في القطاع. يضطر كل واحد منهم إلى تأمين برامج سياحية تحت إشراف المرشدين، وذلك بتحديد المهام التي ستلقى على عاتقهم وفريق عملهم.

يستأثر المرشدون السياحيون بمجمل البرامج التي توكل لهم، ويعمدون في إطار تنفيذها إلى فريق من البغالة والطباخين. كما أن الكعكة الكبيرة، تجعلهم في الأخير الفاعلين الرئيسيين في العملية. وتبقى العلاقة غير الخاضعة للتعاقد، مضمون العلاقات التي تؤطر نشاط مسؤولي المؤسسات السياحية وباقي المهنيين. ويظل العمل المقيد

بشروط بعيدة عن أي إطار قانوني، النوع المهيمن على تشغيل فريق العمل السياحي. فبالإضافة لكون العمل يخضع لشروط القرابة العائلية أو الانتماءات القبلية في معظم تجلياته، فإن معظم الأجور تبقى زهيدة، وغير مؤطرة قانونيا وتخضع لأهواء واجتهادات صاحب المؤسسة السياحية. كما يتم العمل وفق فترات ارتفاع وثيرة الإقبال على الأنشطة السياحية، وبدون تامين صحي وساعات عمل محددة.

خاتمة

الفاعلون في الشأن السياحي المحلي متشعبون، تختلف طرق تصوراتهم وتدخلاتهم بالمجال. يعززه في ذلك موقعهم إزاء النشاط السياحي، وطبيعة انخراطهم في الأنشطة السياحية. حيث أن معظمهم اتخذ من القطاع وسيلة لتحقيق منافع اقتصادية، وآلية من آليات الارتقاء الاجتماعي ضمن النسيج المجتمعي المحلي. إلا أن تدخلهم في المجال وطبيعة الأنشطة الممارسة والأهداف المرجوة، تجسد غياب البعد التنموي للسياحة وكذا الاستدامة الاقتصادية التي تجعل من السياحة بوابة التنمية المحلية.

مجموعة من المؤشرات تثبت بالدليل عدم استفادة المجال من تلك الممارسة السياحية، حيث أن معظم الإيرادات المالية المحققة تبقى من نصيب جهات خارجية لا تفيد المجال المحلي في شيء. كما أن عدم حضور البعد التنموي في تدخلات الفاعل المحلي، تجعل من تلك الممارسة السياحية مجرد أنشطة لخدمة أهداف مصلحة ذاتية لا تساهم البتة في تغيير أوضاع المجال المحلي. أكثر من ذلك، تساهم في تدمير البيئة المحلية من خلال الآثار السلبية وسلوكيات السياح من خلال كثرة النفايات التي يخلفونها. الإكراهات عديدة، تمتد إلى واقع العشوائية الذي يسم الممارسة الميدانية للمهنيين، حيث أن الصراعات في غالب الأحيان تجر سلبات كثيرة عن تنظيم القطاع، كما يمكن أن يثير امتعاض السياح ونفورهم من المجال. علاوة على أن تدبير مؤسسات الإيواء، تسمه أشكال تقليدية تميل إلى التدبير العائلي وعدم الانفتاح على العالم الخارجي. ناهيك عن ضعف التكوين الكفيل وحده، للارتقاء بتلك المؤسسات ومن خلاله الفعل السياحي المحلي.

العلاقات القائمة تتأسس على مصالح ظرفية، سرعان ما تختفي كلما تراجع التوافد السياحي. مما يجعل من مسألة تنظيم المهنة وتأهيل العنصر البشري، أهمية بالغة في إعادة هيكلة القطاع على أساس من الانضباط للقوانين. حيث أن تدبير العلاقات البينية وتنسيق الجهود، ناهيك عن مواجهة العشوائية والقطاع غير المهيكل. ستشكل لا محالة أحد المفاتيح الحقيقية لإعادة الاعتبار للممارسة السياحية المحلية، ومحاولة ربط القطاع في تجلياته الكبرى بمضمون التنمية المحلية.

قائمة المراجع

- **بوحفاز ثورية، (2010)**، المؤهلات الطبيعية والثقافية بإقليم بنسليمان، واقع وآفاق تطوير السياحة البيئية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن طفيل القنيطرة.
- **جنان لحسن، (1989)**، إشكالية التنمية المحلية في المجالات الجبلية والدير: منطقة صفرو نموذجاً، التنمية المحلية وتهيئة المجال بالمغرب (صفرو ومنطقتها نموذجاً)، أشغال الملتقى الثقافي الأول لمدينة صفرو، منشورات الجواهر.
- **ظهير شريف رقم 1.12.34 صادر في 16 شوال 1433 الموافق 4 سبتمبر 2001**، بتنفيذ القانون رقم 12.05 المتعلق بتنظيم مهنة الإرشاد السياحي.
- **مخطط المغرب (2011/2020)** بخصوص تنمية السياحة بشكل عام والسياحة الجبلية بشكل خاص.
- **مركز المحافظة وتنمية الموارد الغابوية بدمنات.**
- **منوغرافية جماعة تفيي(2009).**
- **JENNAN L . (1991)**, la pluriactivité des familles en milieu rural marocain. Bulletin de L AGF
- **JENNAN L. IDIL A.(1999)**, pour un développement touristique de la montagne marocaine : le cas de Moyen Atlas ? IN Le tourisme en question, pub F.L.S.H. de Meknès
- **Moudoud B. 1988**, Le tourisme de montagne au Maroc : évolution d'un aménagement touristique en haute montagne, le cas du Haut Atlas Central, Mémoire de fin d'étude
- **Ralph Lessmeister Bayreuth (2004)**Le tourisme de montagne au Maroc – acteurs, bénéfiques et domination dans les relations touristiques, Mohamed ait Hamza et Herbert P OPP Ed : Pour une nouvelle perception des montagnes marocaines Actes du 7 eme colloque maroco-allemand Rabat
- **REBOUILLA , Jean Paul . (1983)**. Les milieux de sédimentation et les étapes de la transgression du Dogger dans la région de Demnate, Haut Atlas central Maroc.

تثمين الموارد المحلية لتحقيق التنمية الترابية بالجنوب الشرقي المغربي نموذج الورد العطري بواحة مكونة

Valuing the territorials' resources for the achievement of dirt development in the south-east of Morocco, the model of aromatic roses in Mgouna oasis

إبراهيم الفسكوي¹، خلاف الغالي²، سليمان محمودي³، مصطفى جدية⁴، زكرياء محمودي⁵

Ibrahim EL FASKAOUI¹, Khllaf EL GHALBI², Sliman MAHMOUDI³,

Mustapha JDIA⁴, Zakaria MAHMOUDI⁵

¹ جامعة مولاي إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مكناس، المغرب، brahimelfasskaoui@gmail.com

² جامعة مولاي إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مكناس، المغرب، elghalbi@hotmail.fr

³ جامعة مولاي إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مكناس، المغرب، mahmoudislmanf@gmail.com

⁴ جامعة مولاي إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مكناس، المغرب، jdia.mustapha@gmai.com

⁵ جامعة مولاي إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مكناس، المغرب، zakariamahmoudi8@gmail.com

Abstract:

The study of the valuation of the products has become a current topic in the view of its socio-economic effects, playing an important role in the disruption of wealth and opportunities for the people. The rose product is one of the most important products that is of interest thanks to the status of this product and its derivatives at the world level, this sector is dominated by its highly diminished character. My hand in the means of production and marketing, especially in the oasis of Kalaat Mgouna and Dades, which are the most important producer of aromatic roses at the national level, but its impact on the local population remains weak, and the basis for this basis has been the wording of the title of our article: The value of the resources for the development of the earth in the south-east of Morocco is the model of aromatic roses with a composed oasis.

Keywords: aromatic roses, oasis, valuing field products, dirt, earth development.

ملخص

إن دراسة أهمية المنتوجات المحلية وتثمينها أصبح من المواضيع الراهنة نظرا لآثارها السوسيو اقتصادي، حيث تلعب دورا مهما في خلق الثروة وفرص الشغل. ويعتبر منتج الورد ومشتقاته من أهم المنتوجات المحلية التي تحظى بالاهتمام بفضل مكانتها على المستوى العالمي، ورغم أن المغرب من أهم الدول المنتجة للورد، فإن هذا القطاع يهيمن عليه الطابع التقليدي في الإنتاج والتسويق، وخاصة بواحة مكونة التي تعتبر من أهم منتج للورد العطري على الصعيد الوطني، لذلك تبقى عائدات ومداخل هذا منتج ضعيفة بالنسبة للسكان المحلية، وعلى هذا الأساس تمت صياغة عنوان مقالنا: تثمين الموارد المحلية لتحقيق التنمية الترابية بالجنوب الشرقي المغربي نموذج الورد العطري بواحة مكونة.

الكلمات المفتاح: الورد العطري، الواحة، تثمين المنتوجات المحلية، التراب، التنمية الترابية.

مقدمة

تشكل الواحات بالجنوب الشرقي المغربي منظومات بيئية هشة وعطوبية تشكو العديد من الإكراهات الطبيعية والبشرية، كندرة التساقطات وعدم انتظامها والجفاف والصقيع والبرد، إضافة إلى الاستغلال المكثف للأراضي الزراعية، وتعتبر واحة مكونة نموذجاً حياً لهذه الأوساط الهشة.

وبالنظر إلى الظروف المذكورة أعلاه، تشكل الورد العطرية أكثر النباتات الزهرية انتشاراً بهذه الواحة، مما سمح بخلق فرص للشغل وتغيير مورفولوجية المجال بتوطين العديد من الوحدات الإنتاجية، دون نسيان الوظيفة البيئية. غير أن هذا المورد التراثي وإن استطاع التكيف الإكراهات الطبيعية، إلا أنه لم يستطع تجاوز طرق الاستغلال التقليدية وصعوبات التسويق، لذلك فإن تهمين هذا المنتج عبر عصرنه طرق الاستغلال والتسويق، سيساهم لا محالة في التنمية المحلية بهذه الواحة.

○ إشكالية الدراسة

تشتهر واحة مكونة بمعرضها السنوي للورد العطرية الذي يقام شهر ماي، وهو مناسبة لتسويق هذا المنتج التراثي على المستوى الوطني والدولي وتحقيق تنمية ببعديها الاقتصادي والاجتماعي، إلا أن هذه الصورة الظاهرة تخفي حقيقة معكوسة، وهي أن حجم الإنتاج متدبب بين السنوات وتحكم البورجوازية خارج الواحة في اغلب المشاريع العطرية المنجزة، ومن هذا المنطلق تبحث إشكالتنا في حدود تأثير التهمين السوسيو اقتصادي للورد العطرية على الواحة باستغلال هذا الصيت الوطني والدولي، من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ✓ كيف تؤثر الأساليب التقليدية المعتمدة على مردودية الإنتاج؟
- ✓ ما هي الطرق المعتمدة في تسويق المنتج التراثي للورد العطرية؟
- ✓ ما هو دور الفاعلين التراثيين في تدبير المنتج وتهمينه؟

○ فرضيات الدراسة

للإجابة عن التساؤلات المطروحة، انطلقنا من الفرضيات التالية:

- تسهم الظروف الطبيعية لواحة مكونة في توفير الشروط المناسبة لغراسة الورد العطري.
- يجد الاستغلال التقليدي للورد العطري بواحة مكونة، كذا ظروف التسويق الحالية من تهمين هذا المنتج (بمجرد اقتراح يمكن قبوله أو رفضه)
- يخلق الورد العطري فرصاً لتشغيل اليد العاملة ويدر مدخولاً مادياً على المنتسبين إلى القطاع، ولكن بدرجات متفاوتة.

○ منهجية وأدوات الدراسة

تم الاعتماد على أدوات منهجية أساسها الملاحظة والمعاينة الميدانية، والعمل الكرتونجغرافي الهادف إلى توطين وتحديد المناطق الواحية وتثمين منتوجاتها الترابية. إضافة إلى استحضار مقاربات متعددة (إحصائية، جغرافية، اجتماعية...) علاوة على المنهج التاريخي بالبحث عن الجذور التاريخية لاستيطان الورد-العطري بواحة مكونة، وذلك باستقراء آراء السكان والفاعلين والمسؤولين، من أجل معرفة وتحديد أهمية هذا المنتج والإكراهات التي يواجهها، وكذا البحث البيبليوغرافي والإحصائي، واعتماد النهج الجغرافي مدعمن تحليلنا بصور توضيحية.

لمقاربة موضوع الدراسة تم التطرق لأربعة محاور أساسية، أولها يتعلق بالواقع الراهن لاستغلال الورد العطرية بواحة مكونة، وثانيها كيفية تأثير الأساليب التقليدية المعتمدة على مردودية الإنتاج، وثالثها الطرق المعتمدة في تسويق المنتج الترابي للورد العطرية، وأخيرا دور الفاعلين الترابيين في تدبير المنتج وتثمينه.

○ تقديم مجال الدراسة

تقع واحة مكونة في الجنوب الشرقي بتراب دائرة بومالن دادس، إقليم تنغير، جهة درعة تافيلالت، وتبعد بحوالي 205 كم عن الرشيدية مركز الجهة، وتقدر مساحتها بحوالي 3233 هكتار، كما تنتمي جغرافيا إلى حوض درعة. يحدّها من الشمال والشمال الشرقي جماعة أيت واسيف ومن الجنوب والجنوب الغربي جماعة أيت سدرات السهل الغربية، ومن الشمال والشمال الشرقي جماعة سوق خميس دادس، ومن الجنوب والجنوب الشرقي جماعة ايت سدرات سهل الشرقية. ومن حيث الإحداثيات الجغرافية، فإن الواحة تقع بين خطي طول 6° و 30° غرب خط غرينتش، وبين خطي عرض 31° و 31° و 30° دقيقة شمال خط الاستواء (الخريطة الطبوغرافية لتنغير بمقياس 1/100000 سنة 1968).

I. الجذور التاريخية لظهور الورد العطري بواحة مكونة

يسمى الورد الموجود بواحة مكونة بالورد الدمشقي ولا يقتصر هذا النوع على هذه الواحة فقط بل ينتشر في العالم مثل منطقة كراس krasse بفرنسا وعلى طول وادي "ستغوما" ببلغاريا وكذا في سوريا وتركيا وإيران، أما أصوله في الواحات الجنوبية الشرقية المغربية فهو من النوع الهندي، انتقل إلى المغرب عبر إيران وإثيوبيا عن طريق تجارة القوافل الصحراوية التي تعبر دولة السودان إلى الشرق الأوسط عبر قلعة مكونة كممر تجاري لهذه القوافل، كما عبر عن ذلك "مودلني" في دراسته حول حوض مكونة ودادس كما أن الورد كانت موجودة بحوض دادس مكونة قبل الفتح الإسلامي للمنطقة، ومن المغرب انتقلت إلى أوروبا، كما رجح أن اليهود هم الذين استجلبوا

الورود إلى منطقة البحث نظرا لاعتبارهم من الأوائل الذين استقروا بالمنطقة (الوزان 1983، ص)، ولم يذكر أي من الرحالة الذين مروا بالمنطقة قديما أمثال شارل دوفوكو وجود الورد بحوض دادس ومكونة، وهذا لا يعني عدم وجوده قديما، بل يمكن أن تكون موجودة لكنها لم تثر انتباههم إما لقلة انتشارها، أو أنهم مروا في فصلي الخريف والشتاء. إلا أن الثابت أن انتشار الورد العطري اقترن بشكل كبير بثلاثينيات القرن العشرين نظرا للأهمية التي أولاها الفرنسيون له لزراعته وتحويله، ويتجلى في بناء شركة Capp floral de l'atlas وهو أول معمل لتقطير الورد بقلعة مكونة سنة 1938، عشر سنوات بعدها أنشئ المعمل الثاني بدوار أمدناغ السفلي من طرف شركة Aromac.

1. الواقع الراهن لاستغلال الورد العطرية بواحة مكونة

يمكن تناول الواقع الراهن لاستغلال الورد العطرية بواحة مكونة بناء على محددتين أساسيتين وهما:

1.1 الظروف الإيجابية المساهمة في الاستغلال

1.1.1 المناخ

عموما تتميز واحة مكونة بدرجة حرارة معتدلة نسبيا لمدة طويلة خلال السنة وأكثر برودة في فصل الشتاء، وهذا راجع إلى عامل التضاريس وقلة التساقطات، فمن خلال المعطيات التي توفرها وكالة الحوض المائي درعة يتبين لنا أن الأشهر الأكثر حرارة هي يونيو-يوليوز-غشت حيث سجلت 31°، لكن في المقابل تعرف الحرارة انخفاضا واضحا إلى 2,51°- في يناير (وكالة الحوض المائي درعة 2020).

وخلاصة القول فواحة مكونة تعرف 6 أشهر جافة بدرجات حرارية مرتفعة و4 أشهر تتناوب فيها الرطوبة والجفاف، أما الشهران الآخران فيعرفان حرارة معتدلة في أغلب الأحيان. مما يساهم في توفير الظروف الطبيعية المناسبة لغراسة شجر الورد العطري.

2.1.1 التربة

يمكن لشجرة الورد أن تنمو على أي تربة خصبة وعميقة تتراوح بين 50 و60 سنتمتر، ونفوذ حتى لا تتعرض جذورها للتعفن وتزيد من مدة عيشها، لكن التربة ذات الفتات الدقيقة والتهوية الجيدة هي من الشروط التي تفسر انتشارها على طول وادي دادس واسيف ن- مكون اللدان يحظيان بهذه الخصائص الترابية التي تساعد على نمو الورد.

3.1.1 الشبكة المائية

تستفيد واحة مكونة بشكل عام من جريان واديين يجريان بخطين متوازيين ويجعلان من المنطقة بينهية بامتياز، هذين الواديين هما:

- واد مكونة : ينبع من سفح الأطلس الكبير الشرقي في منطقة تتلقى سنويا 600 ملم من الأمطار وكمية لا بأس بها من الثلوج، وبالنظر إلى الطبيعة الكلسية للصخور فهذا ما يتيح ظروف تخزين المياه، وتصريف منتظم مما يعطي للواد إمكانيات ملائمة للجريان المنتظم والدائم.

- واد دادس : ينبع من سفح الأطلس الكبير الشرقي في منطقة ايت حديدو شمال جماعة امسمير، يلتقي بواد مكون بسافة حوض دادس على بعد 11 كلم من الجنوب الغربي لقلعة مكونة (Ait Hamza.2016)

4.1.1 اليد العاملة الخيرة

تعتبر الدريات التقليدية المحلية عنصرا إيجابيا ساعدت الساكنة على التعامل الجيد مع المجال وفق مؤهلاته المتاحة، وظلت غراسة أشجار الورد العطري جزء من هذه المؤهلات، وقبل دخول مؤسسات التكوين المهني والطرق العصرية في الاستغلال، كان للفلاح المحلي آليات واختراعات فرضتها الحاجة والضرورة القصوى للاستفادة من الخيرات التي تزخر بها الواحة، واكتسب فيها مهارات الغراسة والتشذيب والجني دون الإضرار بهذا المورد التراثي.

2. الطرق المعتمدة في تئمين المنتج الترابي للورود العطرية

بعد قطف الورد يقوم الفلاحون بنقله إلى محطات الشراء التي تقوم وحدات التقطير بتوزيعها على امتداد مجال انتشار المنتج، بعد ذلك يتم نقله بواسطة شاحنات خاصة إلى الوحدات الإنتاجيتين العصريتين (Biboland) و(Les aromes Du Maroc)، وكذلك الوحدات التقليدية من أجل تحويله إلى مختلف مشتقاته، ولكن الوحدات غير قادرة على شراء كل الكميات المعروضة من الورد في هذه الفترة الوجيزة، وذلك ما يضطر الفلاح إلى تسويقه في الأسواق، كما تعمل التعاونيات على تخزينه.

صورة رقم 1: المشهد الداخلي لوحدة صناعية عصرية لإنتاج الورد العطري ومشتقاته



المصدر: تصوير خالد الفارس 2019

1.2 البيع

تشكل واحة مكونة المركز الأول على الصعيد الوطني والمحتكر للأنشطة التجارية لتسويق وبيع منتج الورد العطري ومشتقاته، حيث تتركز بها محلات على طول شارعها محمد الخامس والحسن الثاني، والجدول الآتي يبين الاختلافات المسجلة في سعر البيع.

جدول رقم 1: الفارق في أثمان بيع الورود ومشتقاته بين تجار التقسيط والمستهلك

العينة	ثمن البيع لتجار التقسيط بالدرهم	ثمن البيع للمستهلك بالدرهم
ماء الورد الكبير	10.00	20.00
ماء الورد متوسط	07.00	12.00
ماء الورد صغير	06.00	10.00
حليب الورد صغير	06.00	13.00
حليب الورد كبير	08.00	15.00
صابون الورد	10.00	16.00
زيت الورد	03.50	08.00
كريم الورد	06.00	10.00
حناء بالورد	10.00	23.00
بخاخ الورد	06.00	12.00

المصدر: مقابلة شفوية مع أصحاب المحلات التجارية 2019

نستشف من خلال الجدول أن المداخل التي تدرها عملية تسويق منتج الورد العطري ومشتقاته تكنسي أهمية بالغة، لكن درجة الاستفادة تختلف من محل تجاري لآخر وتختلف كذلك عند كل مرحلة بيع سواء كانت بالجملة أو التقسيط أو نصف التقسيط أو البيع المباشر للمستهلك، كما يسجل اختلافات حسب فترات الرواج في فصل الربيع تشكل الذروة التي تصادف الأيام الثلاثة لمهرجان الورد العطري. كما أن الأسعار شهدت زيادة ملحوظة:

- بالنسبة للورد الرطب، يعرف ثمنه ارتفاعا منتظما، حيث انتقل ثمنه من 3 دراهم للكيلوغرام الواحد إلى حوالي 12 درهم خلال 25 سنة الأخيرة.
 - بالنسبة للورد الجاف، يعرف تذبذبا واضحا في ثمنه، إذ سجل أعلى ثمن ما بين 2001 و2020 بمعدل 150.5 درهم للكيلوغرام الواحد (كونفدرالية منتجي الورد العطري بقلعة مكونة 2020).
- 2.2 مهرجان الورد العطري بواحة مكونة ركيزة تميمه.

نظرا للأهمية التي يكتسيها إنتاج الورد بواحة مكونة، فإن تميمه يرتبط بتنظيم المهرجان بشكل سنوي خلال الأسبوع الأول من شهر ماي، وشكلت سنة 1963 بداية الاحتفال به، واعتبرت سنة 2019 ذكراه السابعة والخمسين قبل أن يتوقف في سنة 2020 بسبب جائحة كوفيد 19، عادة ما ينظم على ثلاثة أيام يختلط فيها الثقافي (مسابقات في الرسم والشعر وندوات علمية) والرياضي (دوري لكرة القدم وبطولة العدو الريفي) والفني (اختيار ملكة جمال الورد وتنظيم سهرة فنية ختامية).

صورة رقم 2: مهرجان الورد العطري كتراث وطني



المصدر: تصوير عبد الواحد كتارسي 2013

يهدف هذا المهرجان إلى ما يأتي:

- التعريف بالمنطقة ومؤهلاتها الطبيعية والإنتاجية.
- تشجيع السياحة الوطنية والدولية
- تحفيز الفلاحين على الزيادة في الإنتاج من خلال منح تقدمها وزارة الفلاحة لأكبر المنتجين.
- تحسيس الفلاح بدوره الاقتصادي في تنمية الريف وجعله يشتمل المنتج العطري.

3.2 المساهمة في تشغيل اليد العاملة وتوفير أيام عمل

1.3.2 توزيع أيام العمل

يشكل جني الورد العطري المرحلة النهائية في مسلسل الإنتاج والذي يهتم فلاحين وعمالا لهم من الدراية ما يكفي للتعامل مع هذا المورد التراثي، وإن كان العمل موسميا قد لا يتعدى ثلاث إلى أربعة أسابيع في القطف، إلا أن المدة رغم قصرها تساهم في خلق أيام عمل وتحارب البطالة في صفوف الساكنة المحلية. هذا دون أن ينسبنا الإشارة إلى أيام العمل التي ترتبط بالمراحل الأخرى بدء بالغرس مروراً بالتقليم والعناية الدائمة: السقي وتنقية التربة من الشوائب وغيرها من العمليات التي تضمن استمرارية هذا الورد العطري بواحة مكونة (Baydar 2008)

جدول رقم 2: توزيع نوعية العمل المرتبطة بالورد العطري في واحة مكونة

نوعية العمل	فار	الغرس	التقليم	الجني أو القطف
النسبة المئوية (%)	5	20	17	58

المصدر: كونفدرالية منتجي الورد العطري بقلعة مكونة 2020

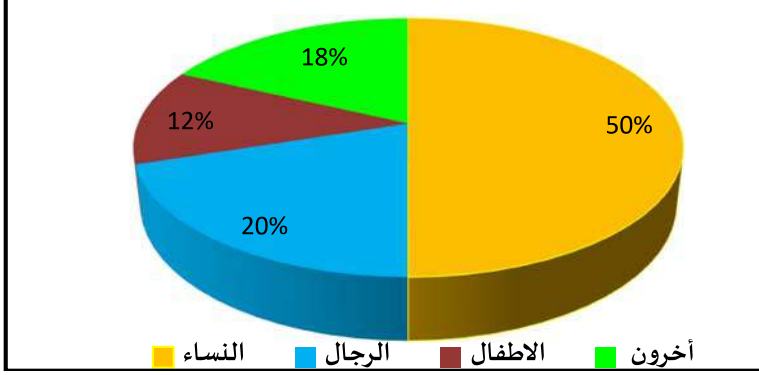
يتبين من خلال معطيات الجدول بواحة مكونة أن العمل الفار لا يمكن الرهان عليه وحده لخلق تنمية اجتماعية وانقاد العاطلين عن العمل باعتبار نسبته المتدنية في التشغيل التي لا تتجاوز 5%، وبالرغم من ذلك يصعب تجاوزه والقفز عليه لأنه ركيزة الأعمال في المراحل القادمة، كالغرس والتقليم، يلاحظ كذلك من الجدول أن العمل الموسمي المتعلق بالجني أو القطف يشكل 58% وتنقلب معها المعادلة بحيث يصبح الحصول على اليد العاملة أمراً صعباً.

2.3.2 المساهمة في تشغيل اليد العاملة

تبدأ عملية قطف الورد العطري بواحة مكونة ابتداء من نهاية شهر أبريل إلى أواخر شهر ماي، ويتم القطف من طرف النساء والرجال والأطفال منذ الصباح الباكر تجنبا لأشعة الشمس الحارة

التي ترهق المجهود البدني للعمال وفي نفس الوقت لتفادي فقدان الورد لبعض خصائصه الفيزيوكيماوية المتمثلة في الرائحة واللون، يمكن للعامل الواحد قطف ما بين 10 إلى 15 كيلوغرام من الورد العطري يوميا. (El Manouar,2004)

مبيان رقم 1: مساهمة اليد العاملة حسب الجنس والعمر في عملية قطف الورد العطري



المصدر: كونفدرالية منتجي الورد العطري بقلعة مكونة 2020

يتبين من خلال معطيات المبيان، بواحة مكونة أن مشاركة النساء في قطف الورد تشكل 50% من مجموع اليد العاملة الفلاحية، وفي المقابل يسجل ضعف مشاركة الرجال التي لا تتعدى 20% نتيجة اهتمامهم بأعمال أخرى داخل أو خارج الواحة، ويساهم الأطفال من جانبهم كذلك بنسبة 12%. من أيام العمل كمساعدين لأسرهم.

صورة رقم 3: استثمار النساء في قطف الورد العطري

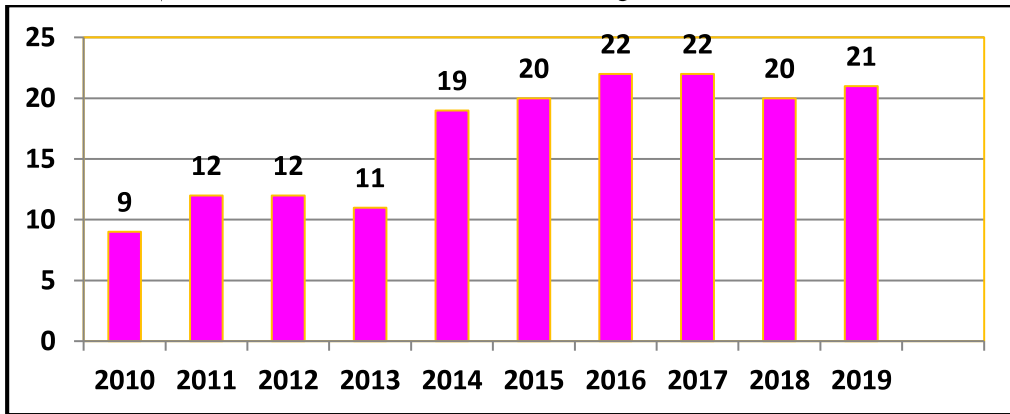


المصدر: تصوير عبد الواحد كتارسي 2019

3.3.2 ارتفاع القيمة السوقية لأسعار منتجات الورد العطري بواحة مكنونة

يتم تحديد ثمن الورد العطري ليس عبر قاعدة العرض والطلب كما هو معتاد، بل يتم بعقد اجتماع يحضره كل من ممثلي الشركات المنتجة للورد العطري ومشتقاته بالواحة وممثلي الجماعات الترابية، إضافة إلى المنتخبين والتجار أصحاب الموازين وممثلين عن السكان وكونفدرالية منتجي الورد العطري وبعض الفلاحين المدعويين، وفي أغلب الأحيان يفرض الثمن الذي تراه الشركات مناسبا لها.

مبيان رقم 2: تطور أثمان بيع الورد العطري بواحة مكنونة (بالدرهم للكيلوغرام)



المصدر: كونفدرالية منتجي الورد العطري بقلعة مكنونة 2020

يتضح من خلال معطيات المبيان بواحة مكنونة أن أثمان الورد العطري في بداية العشرية الثانية من القرن الواحد والعشرين لم تكن تتعدى تسعة دراهم للكيلوغرام الواحد، لكنها بدأت في الارتفاع التدريجي متجاوزة سقف العشرين درهما ابتداء من سنة 2015.

II. معوقات استغلال وتثمين الورد العطري بواحة مكنونة

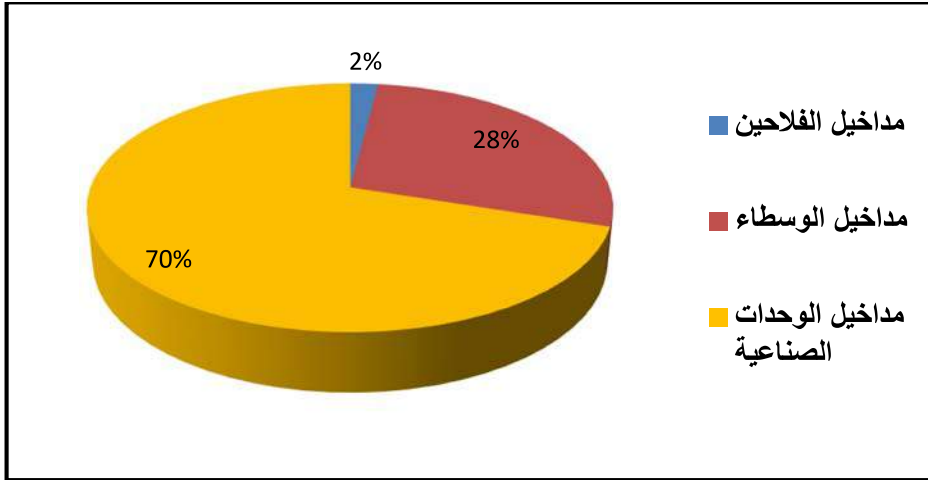
تؤثر الطرق التقليدية المعتمدة في الدورة الإنتاجية للورد العطري على مدى استفادة المنتجين الأوائل (الفلاحين) من منتج الورد، وكذلك الساكنة المحلية بصفة عامة، وبالرغم من أهمية هذا المنتج يبقى تأثيره ضعيفا لقلة المداخل الربحية وغياب فكرة الاستثمار والمغامرة، كما أن تأثيره على عيش الساكنة ومدى تلبية حاجياتهم اليومية وساهمته في التخفيف من البطالة والفقر ضعيفة جدا.

1. ضعف مداخل الفلاحين من انتاج الورد

يتضح من خلال المعاينة الميدانية التي قمنا بها خلال موسم الورد سنة 2019، أن الفلاحين الصغار هم الحلقة الأضعف. فيما يخص الحصول على المداخل ذات أهمية، باعتبار هزلة القيمة الربحية لتسويق منتجاتهم، وإن

كان هذا يختلف حسب مساحة المشاركات وحالة بيع الورود جافة أم رطبة، بينما يعتبر أصحاب التعاونيات ووحدات التقطير في مستوى أفضل لاعتبار أن وحداتهم هي المزود الثاني للسوق المحلية بمشتقات الورود بعد الوحدتين الصناعيتين المذكورتين أعلاه، حيث تصدر كميات من منتوجها نحو الأسواق الدولية وخاصة الفرنسية، (AafiR, 2006)

مبيان رقم 3: نسب توزيع مداخيل أرباح الورود العطري بواحة مكونة



المصدر: جماعة قلعة مكونة 2019

تشير معطيات المبيان إلى استحواذ الوحدات الصناعية على أزيد من ثلثي الأرباح من تسويق الورود العطري، وهذا يسجل على حساب المنتج الأول الذي يرهن نفسه لموسم طويل ينتهي بأرباح هزيلة.

2. ضيق مجال زراعة الورود العطرية وتجزئ البنية العقارية

يساهم الموضع الجغرافي لواحة مكونة في ضيق المجال المخصص لغراسة الورود العطري، فالمجال هو بمثابة قدم جبل للأطلس الكبير الشرقي، محدود بمجرى واد مكونة من جهة الشمال وواد دادس من جهة الجنوب، وهذا يعيق امتداد وتوسع المساحة التي تشغلها هذه النبتة بحوالي 600 هكتار.

صورة جوية رقم 1: تجزئ البنية العقارية بواحة مكونة



المصدر: عمل المجموعة 2021

يمكننا استنتاج أن المشارات الصغيرة التي تقل عن هكتار واحد تهيمن على البنية العقارية بحوالي 65% في حين لا تتجاوز مساحة المشارات الزراعية بين هكتار وهكتارين 23%، في الوقت الذي تمثل المشارات التي تفوق هكتارين 12%.

3. دور الفاعلين الترابيين في تدبير منتج الورد العطري وتثمينه

يتدخل كثير من الفاعلين الترابيين في تدبير منتج الورد العطري بواحة مكونة على شكل تنظيم مهني يدخل في استراتيجية مخطط المغرب الأخضر، فهو يتألف من مجموع من الشركاء والفاعلين في القطاع من العالية إلى السافلة بهدف وضع سياسة تعاقدية تضمن المساواة بين الأعضاء المشكلين للتنظيم وكذلك من أجل تنمية وتطوير القطاع والدفاع عن كل ما يهم التنظيم ومصالحه، وعادة ما تعرف التنظيمات المهنية بمجموعة من المكونات هي بمثابة قوانين من بينها.

- التعاونيات الفلاحية وأبعادها التي يحكمها القانون 8324 المحدد لنظام العام للتعاونيات.

- الغرف الفلاحية التي تخضع لظهير 1962 ويعرفها البعض بمجمع التنظيمات التي تخدم الفلاحين حيث تتقاسم مجموعة من المبادئ المشتركة.
- المجموعات ذات النفع الاقتصادي وهو اتحاد للتعاونيات التي تشتغل في نفس المجال.

1.3 التنظيم المهني للورد المتمثل في "fimarose"

أسست الفيدرالية البيمهنية المغربية للورد العطري والمعروفة باختصار بـ "fimarose" من طرف الفاعلين والمتدخلين في قطاع الورد الدمشقي طبقا لمقتضيات الظهير رقم 1-58-376 المؤرخ في 6 أبريل 2012.

قطعت الفيدرالية على عاتقها تحقيق الأهداف الآتية:

- المساهمة في تنظيم وتطوير سلسلة الورد العطري؛
- معرفة العرض والطلب وتحديد ثمين بيع الورد العطري سواء الجاف أو الرطب؛
- التنسيق بين مختلف الفاعلين من أجل تنمية السلسلة على الصعيد الفلاحي والاقتصادي والاجتماعي، وكذلك السياحي والبيئي؛
- الترويج والتعريف بالمنتج، وتعزيز مكانته محليا ودوليا؛
- تفعيل دور الجمعيات المهنية والتعاونيات وكل الفاعلين في القطاع؛
- العمل على إرساء سياسة المحافظة والتدبير المستدام لمناطق الإنتاج في واحة مكونة؛
- الحد من تصدير المادة الأولية والعمل على تشجيع تحويلها محليا؛
- العمل على تطوير البعد الثقافي والتراثي المرتبط بالورد العطري. (El Amrani. 2009).

2.3 الهيئات المشكلة للفيدرالية.

يتكون أعضاء الفيدرالية من هئتين رئيسيتين هما المنتجون والمحولون، وتدوم عضويتهم ثلاث سنوات والجدول الآتي يبين هاتين الهئتين.

جدول رقم 3: الهيئات المشكلة للفيدرالية البيمينية للورد العطري

المحتجون	المنتجون
- شركة عطور المغرب	- تعاونية الرشاد
- شركة biolondes	- تعاونية تيمتاتين.
- شركة ardguisser	- تعاونية نساء دادس.
- شرك florose	- تعاونية مكنونة.
- شركة oul rose	- تعاونية كاب روز.
- شركة bien sentire rose	- تعاونية دادس روز.
- شركة جوهرة روز	- جمعية موازين الورد
- تعاونية إغيل امكون روز	- جمعية اسافن
	- تعاونية عطور الجنوب

المصدر: مركز الاستثمار الفلاحي قلعة مكنونة 2019

صورة رقم 4: اجتماع أعضاء البيمينية لفيدرالية الورد العطري



المصدر: مركز الاستثمار الفلاحي قلعة مكنونة 2019.

خاتمة

وخلاصة القول فواحة مكونة عرفت انتشارا للورد منذ القدم وازداد انتشارا مع دخول المستعمر خاصة بعد إنشاء وحدتين صناعيتين للتقطير، كما يعتبر الورد العطري من أهم المنتوجات التي لا تكلف الفلاح جهدا كبيرا في غرسها والسهر على نموها وحتى على مستوى متطلباتها من حيث السقي والتسميد والتقليم، كما تعتبر من أهم المنتوجات الموسمية التي يستفيد منها الفلاح خلال فترة الجني لكن يمكن القول أن تتمين إنتاج وتسويق الورد بهذه الواحة لم يصل بعد إلى تطوعات الفلاحين نظرا لاعتماد الفلاحين على طرق تقليدية في كل مراحل الإنتاج والتسويق وكذلك لاحتكار فئة من الوسطاء لمعظم الأرباح التي من المفروض أن يحققها الفلاح. فيما يلي أبرز استنتاجات الدراسة.

- ✓ تتمين السلاسل الإنتاجية للورد العطري حقق فعلا تنمية اقتصادية واجتماعية بالواحة؛
- ✓ تنافر تدخلات الفاعلين يؤثر سلبا على تحقيق تنمية شاملة؛
- ✓ تمكن الواحة من الترويج والتعريف بمنتوج العطر الوردية وتعزيز مكانته محليا ودوليا؛
- ✓ تطوير البعد الثقافي التراثي المرتبط بالورد العطري؛
- ✓ تفعيل دور الجمعيات المهنية والتعاونيات وكل الفاعلين في القطاع.

المراجع

- كونفدرالية منتجي الورد العطري بقلعة مكونة.
- مركز الاستثمار الفلاحي قلعة مكونة.
- الوزان الحسن بن محمد، (1983) وصف إفريقيا، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، طبع بالاشتراك بين الشركة المغربية للناشرين المتحدين بالرباط ودار الغرب الإسلامي، بيروت، الجزء الأول، الطبعة الثانية. 736 صفحة
- وكالة الحوض المائي لكبير زيز غريس بالرشيدية.
- Aafir Mustapha 2006 : Les contraintes hydrologiques de l'aménagement du bassin versant du Dades : une approche géopolitique du développement durable, Thèse de Doctorat. Université Sidi Mohamed Ben Abdellah - Faculté des Lettres et Sciences Humaines Saïs – Fès et Université Paul Verlaine, Metz..
- AIT HAMZA.M, 2002 : Mobilité sociospatiale et développement local au sud de l'Atlas marocain (Dadés-Todgha), Thèse Publiées à Passau en Allemagne, in Maghreb Studien, N 13.
- EL AMRANI L, 2009, Diagnostic de la filière de la rose à parfum au Maroc, Mémoire de troisième cycle en agronomie, option : ingénierie de développement, ENA de Meknès.
- Hassan Baydar 2008: The effects of harvest date, fermentation duration and Tween 20 treatment on essential oil content and composition of industrialoil rose (Rosa damascena Mill.) Faculty of Agriculture, University of Suleyman Demirel, 32260 Isparta, Turkey.

دور تهمين المنتجات المحلية في إعادة تشكيل المجال الريفي بالجماعتين النرابيين ننشرفي ومسنكم - إقليم ناوريرت (شمال شرق المغرب)

The role of valuing local products in reshaping the rural area in the two territorial communes, Tancharfi and Mastagmar – Taourirt Province (Northeast Morocco)

محمد لآخضري¹، الميلود زروقي²، محمد ازياش³، عبد الله المخوخي⁴

Mohammed LAKHDARI¹, Miloud IZERROUKI² Mohamed AZIACH³,
Abdellah MAKHOUKHI⁴

¹ جامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية وجدة، المغرب، Mohamed.lakhdar@ump.ac.ma
² جامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية وجدة، المغرب، miloudizerrouki@gmail.com
³ جامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية وجدة، المغرب، mhamedaziach@gmail.com
⁴ جامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية وجدة، المغرب، abdellahmakhoukhi@gmail.com

Abstract:

The Moroccan soil fields are replete with soil qualifications that have produced social knowledge that has adapted to the natural environment in a relationship of influencing and being influenced. But the interference of external influences associated with globalization mainly led to the disruption of this balanced duality, which generated phenomena such as rural migration, poverty, random rapid urbanization. The field study of the valorization policy of local products effects in the two communities – Tancharfi and Mastagmar – shows the importance of these products in creating a local economic and social identity, but they are faced with some obstacles, such as the necessity of providing industrial units to transform products in their place of production (Azeer, Camel hay, Cactus, Honey, Buckthorn...) and search for ways to market them at home abroad, such as establishing markets to sell local products, and the ministry intervenes.

Keywords: Valuing local products, Territorial development, Interventions of the actors.

ملخص

تزرخ المجالات الترابية المغربية بمؤهلات ترابية أنتجت دراية اجتماعية تكيفت مع الوسط الطبيعي في علاقة تأثير وتأثر. لكن تدخل مؤثرات خارجية ارتبطت بالعملة أساسا أدت إلى الإخلال بهذه الازدواجية المتوازنة الشيء الذي ولد ظواهر كالهجرة القروية والفقر والتمدد السريع العشوائي وانتقال مركز القرار إلى المدن ومشاكل بيئية.

إن الدراسة الميدانية لآثار السياسة التهمينية للمنتوجات المحلية بالجماعتين - ننشرفي ومسنكم - يبين مدى أهمية هذه المنتوجات في خلق هوية اقتصادية واجتماعية محلية، إلا أنها تعترضها بعض العراقيل كضرورة توفير وحدات صناعية لتحويل المنتوجات في موطن إنتاجها (أزير، الخلفاء، الصبار، العسل، النبق...) والبحث عن سبل تسويقها في الداخل والخارج كإنشاء أسواق لبيع المنتوجات المحلية، وتدخل الوزارة الوصية في التعريف بها ومدى أهميتها.

الكلمات المفاتيح: تهمين الموارد المحلية؛ التنمية الترابية؛ تدخلات الفاعلين.



مقدمة

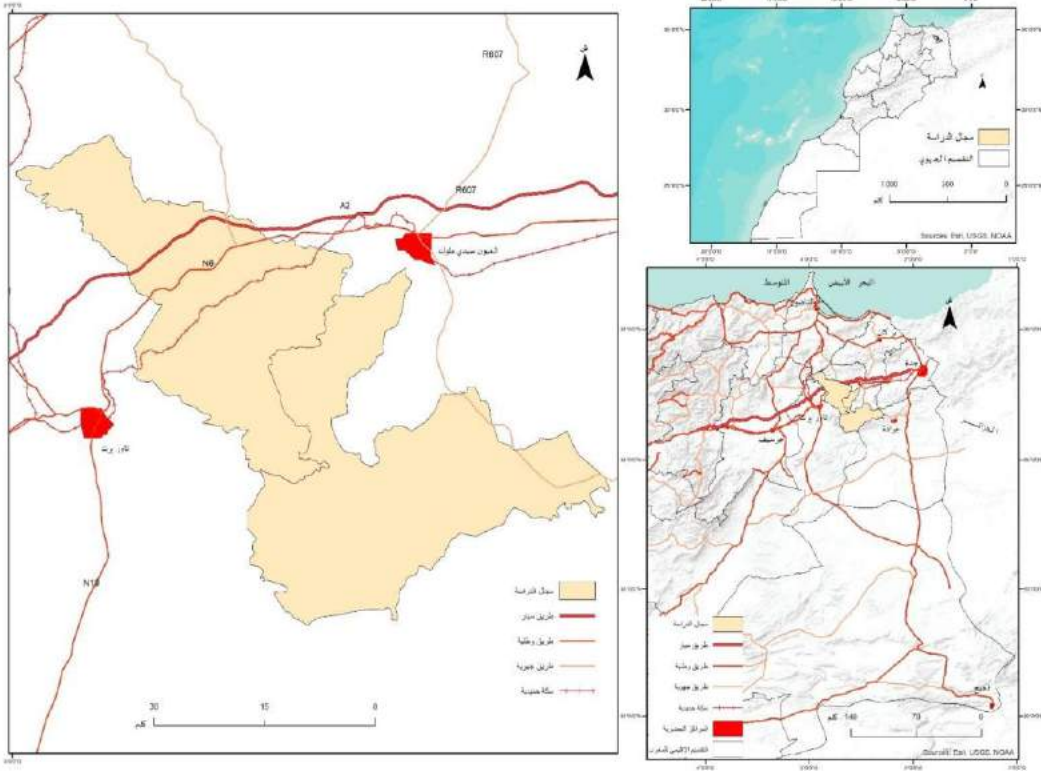
تزرخ المجالات المغربية بمؤهلات ترابية نتج عنها تكوين خبرة ودراية اجتماعية محلية تكيفت مع الوسط الطبيعي في علاقة تأثير وتأثر، لكن تسرب بعض المؤثرات الخارجية لها صلة بالعمولة أدت إلى الإخلال بهذه الازدواجية المتوازنة، الشيء الذي ولد ظواهر كالهجرة القروية والفقر والتمدن السريع والعشوائي وانتقال مركز القرار إلى المدن ومشاكل بيئية لا حصر لها.

في ظل هذه المتناقضات، أرغم أصحاب القرار بالمغرب في بداية الألفية الثالثة إلى تغيير نمط وآليات تدخلهم العمودية نحو تبني سياسة تنموية أفقية تقوم على إعطاء المتدخل المحلي دورا رئيسيا في اتخاذ القرار وإعادة إنتاج وبناء المجال الريفي، ومن بين الاستراتيجيات التي اهتم بها نجد تهمين المنتجات المحلية، وذلك لخلق دينامية اقتصادية داخل الأرياف الهامشية المحرومة ووقف نزيف الهجرة التي تبرز آثارها بشكل عميق بالمجالات الحضرية وبالأخص الحواضر الكبرى.

من هذا المنطلق ستنصب هذه الدراسة على جماعتين ترابيتين -تشرفي ومستكمر - تقعان بشمال شرق المغرب وضمن ممر وجدة -تاوريرت (الخريطة رقم 1). ويعاني مجال الدراسة من إكراهات تنموية مرتبطة بمشاشة الاقتصاد المحلي وغياب منظومة اقتصادية قادرة على إنتاج الثروة. لذلك سنقف في هذه الدراسة على مختلف مميزات المجال الترابي للجماعتين، ومعاينة مدى إسهام المنتجات المحلية في إنتاج المجال الريفي، وتبيان أدوار الفاعلين المحليين في المسار التنموي لفهم وملامسة الاختلالات والإكراهات التي تقف في وجه الارتقاء بظروف عيش الساكنة المحلية، لنخلص إلى استشراف مداخل تحقيق التنمية الترابية.

ارتباطا بما سلف ذكره، تم الاعتماد على منهجية مبنية على مجموعة من الخطوات، بدءا من القراءات البيبلوغرافية التي تهم موضوع البحث سواء تلك التي أنجزت حول مجال الدراسة أو ممر وجدة - تاوريرت والجهة الشرقية. وفي الخطوة الثانية عملنا على زيارة المؤسسات المهتمة بالتنمية الترابية على المستوى المحلي للحصول على مختلف التقارير والبرامج للوقوف على التدخلات التي قامت بها الدولة والمبرجة مستقبلا. أما الخطوة الثالثة فقد قمنا فيها بملاء ثلاث استمارات ميدانية؛ وجهت الأولى لأرباب أسر الساكنة المحلية بنسبة 5%؛ أي ما يمثل 117 استمارة من مجموع 2358 أسرة حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى سنة 2014 واعتمدنا في ذلك على عينة عشوائية بسيطة لتجانس المجتمع الإحصائي، ثم ارتكزنا في الاستمارتين المتبقيتين على عينة عشوائية طبقية رغبة منا في منح جميع عناصر المجتمع نفس الفرصة في الظهور، حيث إن الاستمارة الثانية استهدفت المسؤولين بالجماعتين الترابيتين، أما الاستمارة الثالثة فقد وجهت لجمعيات المجتمع المدني والتعاونيات.

الخريطة 1: موقع مجال الدراسة ضمن المجال الوطني والجهوي والإقليمي



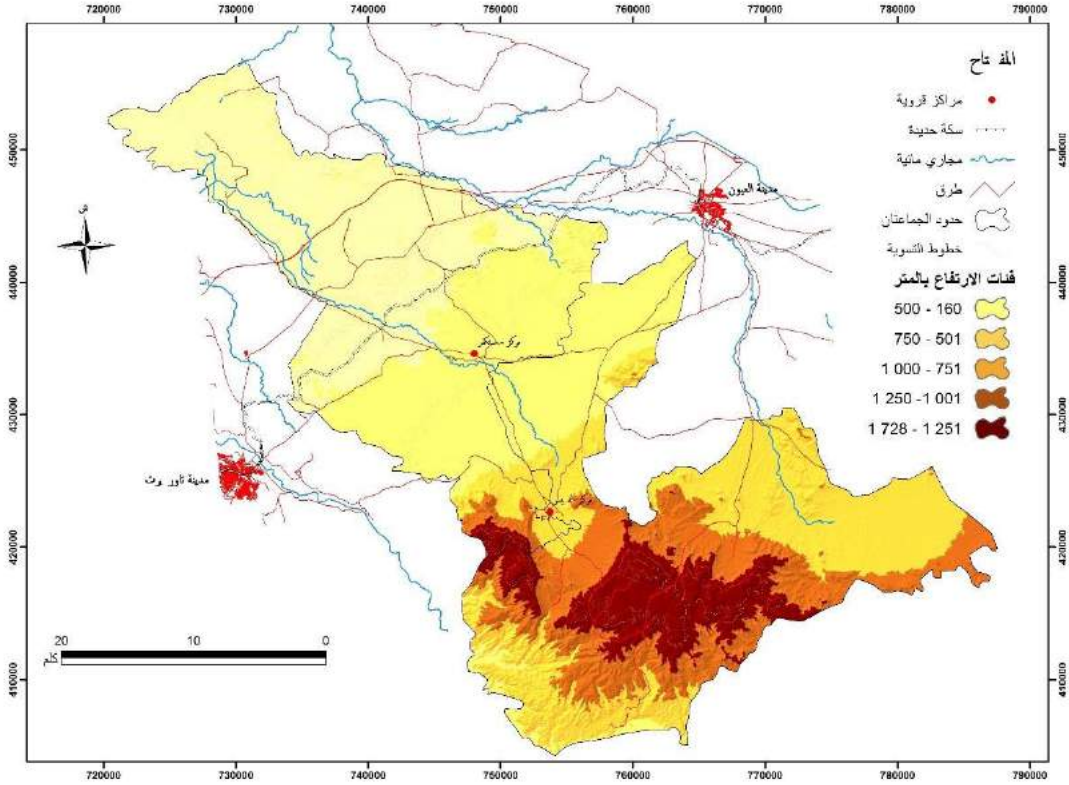
I. التشخيص الترابي للمجال المدروس: الموارد الترابية، الفاعلون وأشكال استغلال المجال

تتفاعل داخل الحيز الترابي أبعاد متنوعة، متراكبة ودينامية: تاريخية، سياسية، طبيعية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، مشكلة موارد ترابية خاصة ذات هوية ومهارة معينة (أيت يونس رشيد، 2014، ص 53). ويسمح التشخيص الترابي بإبراز الموارد القابلة للتثمين والقادرة على خلق القيمة المضافة.

1. قساوة الظروف الطبيعية وصعوبة استدامة إنتاج الموارد المحلية

ينتمي المجال المدروس جغرافيا للسهول والتلال المنعزلة المتقطعة بممر العيون-تاوريرت والسفوح الشمالية لسلسلة جبال الزكارة وبي بوزكو، والذي تشكل فيه قمة بوخوالي أعلى قمة بحوالي 1728 متر (الخريطة 2). وتمثل قساوة الظروف الطبيعية السمة العامة لهذا المجال الهش (Belrhitri, 2020, p 76)، فسيادة مناخ شبه جاف إلى جاف المتسم بقلة التساقطات (288 ملم بمحطة العيون، و370 ملم بمحطة اعياط) وعدم انتظامها واختلاف توزيعها يؤثر على استدامة الموارد الطبيعية المستغلة (أزير، اللوز، الحلفاء، الشيح) وعلى الزراعة البورية، خاصة مع تردد وتيرة الفترات الجافة (المخوخي، 2018، ص 78).

الخريطة 2: توزيع الارتفاعات والشبكة المائية بمجال الدراسة



المصدر: النموذج الرقمي للارتفاعات 30 متر، التقسيم الإداري للمغرب 2015

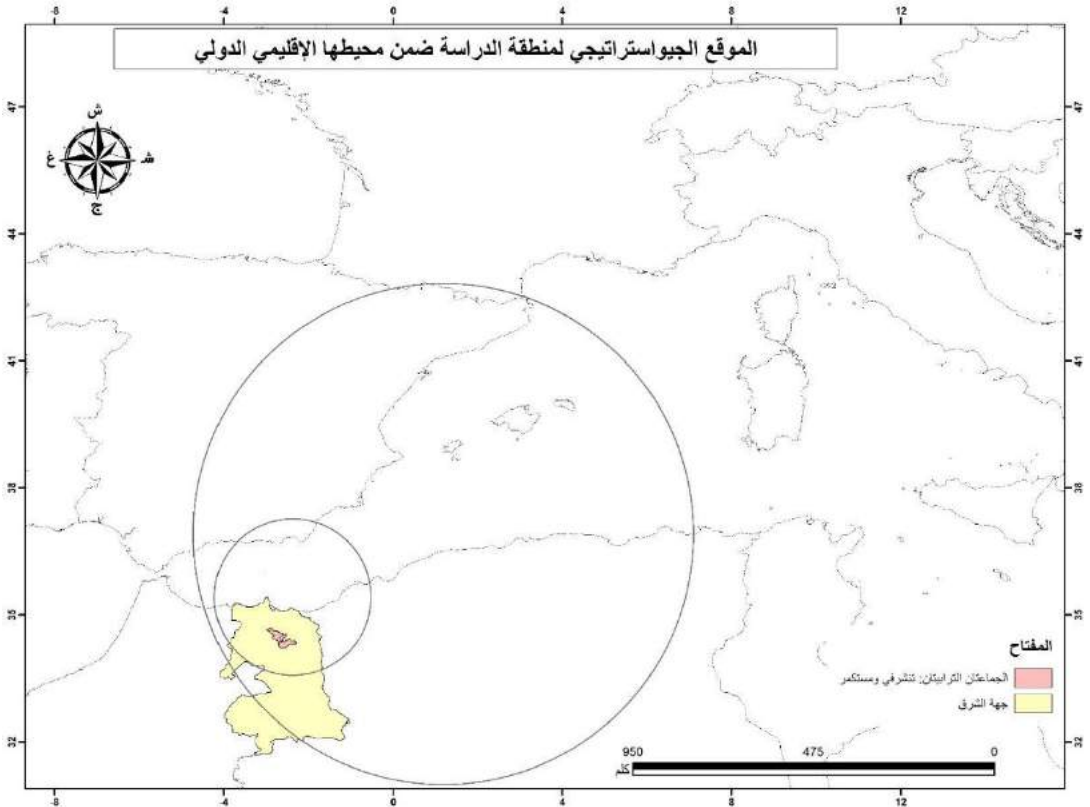
تتضاف الخصائص الهيدرولوجية المتميزة بوجود مجاري مائية وعيون موسمية (واد الخميس، واد مستكمار، واد الحصاص...) إلى العناصر الطبيعية المؤثرة على النشاط الفلاحي واستغلال الموارد الترابية، حيث إن الوضعية المناخية التي تعرف مع توالي السنوات الجافة موازنة مائية تتميز بعجز مطول خاصة في فصل الصيف، ذلك أن المتوسط السنوي للتبخير يقدر ب 1500 ملم/ السنة مما يعرض الأودية والعيون إلى النضوب، إلى جانب التراجع الكبير في مستوى الآبار حسب ما صرح به غالبية السكان الذين تم استجوابهم. ويتطابق هذا العجز المائي فقر تربات المنطقة من المواد العضوية وصعوبة تكيفها مع الضغط البشري المتزايد، مما يجعل منها موردا طبيعيا هشاً (شاكر، 2010، ص 36). ومن حيث التشكيلات النباتية الطبيعية فمعظمها ينتشر بمرتفعات جبال بني بوزكو والزكارة: العرعار، البلوط الأخضر، الحلفاء وأزير (Acherkouk, 2013, p 143).

توضح هذه الخصائص الطبيعية بالمجال المدروس مدى صعوبة التكيف مع عناصرها المتغيرة مجاليا وزمنيا وبالأخص مع تراجع الموارد المائية السطحية والجوفية وتدهور التربة.

2. البحث الدائم عن موارد خارجية والنمو السكاني السلبي

إن الدينامية الاقتصادية بمنطقة الدراسة تتأثر سلبيا بعاملين: أولهما الأحداث الجيوسياسية مع الجارة الجزائر، وثانيهما بعدها عن المراكز الحيوية للبلاد (جون فرانسوا تروان وآخرون، 2006، ص361)، لذلك يظل اقتصادها جامدا وضعيفا، ويعيش أزمة خانقة بفعل غلق الحدود الجزائرية المغربية والتضييق المتزايد على تجارة التهريب من الحبيسة الإسبانية مليلية (Hilmi, 2008, p243). وتبقى استفادة المنطقة من موقعها كحلقة وصل بين المغرب وباقي بلدان المغرب الكبير أحد الخيارات الاستراتيجية لتحريك عجلة التنمية، لكن سياسة اللامبالاة وإقحام المغرب الشرقي في نزاع الصحراء المغربية يفوت على المنطقة الحدودية من البلدين فرصة النهوض والتنمية (الخريطة رقم 3).

الخريطة 3:



المصدر: خريطة العالم Géorizo.net. التقسيم الإداري للمغرب 2015

وفي انتظار أن يتحقق فعليا مشروع المغرب الكبير رغم الصعوبات التي تقف في وجه ذلك وبالأخص على المدى القصير والمتوسط، تظل المنطقة في حاجة إلى تقوية الاستثمارات العمومية وتشجيع الاستثمارات الخاصة من خلال تامين مختلف الموارد وبالأخص إيداعات الجالية المغربية بالخارج.

كما أن ضعف الموارد المحلية دفع بالسكان إلى البحث عن موارد خارجية؛ تشكل فيها الهجرة إلى الخارج وسيلة أساسية (حميمي، 2017، ص 214) والتي تتزايد بوتيرة أسرع عما كان عليه الحال سابقا بعد إغلاق الحدود وتوقف تجارة التهريب مع الجزائر التي كانت تعتبر إلى وقت قريب أحد المكونات الهامة للاقتصاد المحلي والجهوي. إلا أن المعاينة الميدانية توحي بضعف الوقع الاقتصادي والمجالي لتحويلات المهاجرين لكون أغلبهم يستثمر أمواله في العقار وبالمدن المجاورة (العيون وتاوريرت ووجدة) وتبقى استفادة المنطقة اجتماعيا من خلال تحسين ظروف عيش أسر المهاجرين وتشبيد المساكن العصرية.

الجدول 1: تطور سكان الجماعتين ما بين 1960 إلى حدود 2014

معدل النمو السكاني					عدد السكان					الجماعة	
1960	1971	1982	1994	2004	2014	1960	1971	1982	1994		2004
-04	-94	94-82	-71	-60	2014	2004	1994	1982	1971	1960	تنشرفي
14	04		82	71	6433	7452	7839	7868	7399	5898	مستكرم
-1,45	-0,50	-0,03	0,56	2,08	6469	6378	7436	7434	7565	6257	
0,14	-1,52	-0,002	-0,15	1,74							

المصدر: الإحصاءات العامة للسكان والسكنى 1960-1971-1982-1994-2004-2014

يتبين من خلال الجدول رقم 1، أن الجماعتين الترابيتين -مستكرم وتنشرفي- تعرف معدل نمو سكاني سلبي منذ إحصاء 1971م، حيث سجلت بجماعة مستكرم نسبة نمو سكاني سلبي في الفترة ما بين 1994 و2004 وبلغت حوالي -1,52، في حين عرفت جماعة تنشرفي نسبة نمو سكاني سلبي -1,45 في الفترة الممتدة بين 2004-2014. ويفسر هذا التراجع بثلاث عوامل رئيسية: الهجرة القروية الكثيفة التي اشتدت مع توالي سنوات الجفاف، وتأثير مظاهر العيش الناجمة عن العولمة على الشباب والبحث عن بديل لمحاكتها بالهجرة إلى الضفة الشمالية من البحر الأبيض المتوسط، ثم هناك الغياب شبه الكلي لمشاريع مهيكلة تفضي إلى إيجاد بدائل اقتصادية أو تنويعها، باستثناء مشروع التنمية الريفية لتاوريرت- تافوغالت الذي أسهم في خلخلة الركود الذي كان سائدا في منطقتي مستكرم وأعياط.

على ضوء هذه المتغيرات الطبيعية والجيوسياسية والبشرية التي يعيش على وقعها مجال الدراسة، كيف يمكن للمنتجات المحلية أن تساهم في خلخلة اللاتوازن بين الحاجيات والموارد الذي أصبحت تعرفها المنطقة؟

II. تهمين المنتجات المحلية بالجماعتين تشرفي ومستكمر: بديل واعد لإنتاج الثروة رغم الصعوبات

يعتبر تهمين المنتجات المحلية أحد الاستراتيجيات لدعم المسار التنموي بالعالم القروي، بما لها من قدرة على استثمار الموارد المحلية المتاحة لخلق فرص التشغيل الذاتي وتنويع مصادر الدخل، خاصة مع ما توليه المؤسسات المنتخبة والمصالح الخارجية من اهتمام.

1. تشخيص المنتجات المحلية بالجماعتين تشرفي ومستكمر وانعكاساتها

تزخر الجماعتين تشرفي ومستكمر بمنتجات محلية متنوعة، ونخص بالذكر المساحة الغابوية لإكليل الجبل (أزير) والحلفاء وتحويل مساحات مهمة (أزيد من 2000 هكتارا) من الأراضي البورية وتعويضها بشجر اللوز في إطار الدعامة الثانية من مخطط المغرب الأخضر، هذا إلى جانب الاهتمام بتربية النحل والصناعات التقليدية ومختلف الأنشطة النسوية (الملابس، الصوف، الفخار، الدجاج والبيض البلدي).

الجدول 2: تنوع المنتجات المحلية بالجماعتين تشرفي ومستكمر

المنتج	توزيعه
الحلفاء - إكليل الجبل	25000 هكتار
اللوز	3000 هكتار
تربية النحل	5 تعاونيات نشيطة
الحرمل	المناطق القاحلة
الصوف	-
الدجاج البلدي - البيض	-
الصبار	2000 هكتار

المصدر: المديرية الإقليمية للمياه والغابات بمدينة تاوريرت + الاستثمار

إن هذا التنوع في المنتجات المحلية يعكس أهميتها في صنع هوية اقتصادية واجتماعية محلية، رغم ما تعثر بها من عراقيل كغياب وحدات شبه صناعية لتحويل المنتجات محليا (الزيتون وإكليل الجبل والحلفاء والصبار والعسل والنبق) والبحث عن سبل تسويقها في الداخل والخارج.

كما أن المتتبع لمسار استراتيجية التدخلات بالجماعتين يلاحظ ضعف استثمار الدولة في الموارد المحلية وغياب شبه كلي لبرامج اقتصادية مهيكلية للمجال، ومن المؤشرات الدالة هو التراجع الكبير الذي تعرفه ساكنة الجماعتان، ما يشير إلى خلل في تدبير الشأن التنموي بالمنطقة، وهذا ما يتضح من خلال الجدول الآتي:

الجدول 3: نسبة تنفيذ المشاريع ضمن المخططات التنموية ورأي الأسر المستجوبة في تطور التنمية

رأي الأسر المستجوبة في تطوير التنمية بالمجال			نسبة تنفيذ المشاريع		الجماعة
نسبة جيدة	نسبة متوسطة	نسبة ضعيفة	برنامج عمل الجماعة	المخطط الجماعي للتنمية	
7.75	14	78.25	10	60	تنشرفي
11	15.67	74.33	15	30	مستكرم

المصدر: البحث الميداني، 2021

يتبين من خلال الجدول أعلاه، ضعف نسبة تنفيذ المشاريع وخاصة على مستوى برنامج عمل الجماعة، حيث لم تتجاوز النسبة 15%، ويفسر ذلك بعوامل متراكبة تتراوح بين صعوبات تمويل المشاريع وتوفير الوعاء العقاري وإشكالية الاستقلالية عن السلطة المحلية وضعف الحكامة المحلية. وعلى ضوء ضعف نسبة تنفيذ المشاريع يتبين أن هناك انعدام الثقة واضح بين المنتخبين والسكان، بحيث أن نسبة أرباب الأسر الذين لهم موقف سلمي من المترشحين تتجاوز 75% ويؤكدون بأنهم لا يظهرون إلا في فترة الانتخابات ويخدمون مصالحهم الشخصية سواء عبر التقرب من السلطات أو الحصول على امتيازات مالية وعقارية، ويقولون ما لا يفعلون، كما أنهم غير مؤهلين ولا يعيرون أي أهمية للمنطقة ويتسببون في نزاعات اجتماعية تؤثر على المصلحة العامة. والمثير للانتباه أن أغلب أعضاء المجالس يقطنون بالمدن المجاورة، كما نسجل نقص الاهتمام بالانتماء الحزبي للمستشارين، ويبقى العامل القبلي العرقي حاضر بقوة في الاستحقاقات الانتخابية، حيث إن الناخب يفضل المترشح الذي ينتمي للعائلة والقبيلة ولا يعير أي اهتمام للحزب الذي أعطاه التزكية ونفس الشيء بالنسبة للمترشح فأغلبهم لا يعرف من الحزب الذي ترشح به إلا الاسم. ولعل الملاحظة التي نستلهمها من تحليل الظاهرة الانتخابية هي أنها تولد حساسيات قبلية وتخلق نوعا من الصراعات بين الفئات القبلية المعروفة بمجال الدراسة، مما يتطور إلى "عنصرية" تمس مستويات مختلفة من المجتمع المحلي. وفي إطار ذلك، أعطيت عناية من قبل مختلف المتدخلين لدعم التعاونيات والجمعيات النشيطة في تنمية الموارد المحلية لتحريك عجلة التنمية والمساهمة في استقرار السكان.

2. المنتجات المحلية مدخل لتحقيق التنمية الترابية

يعتبر التركيز على الموارد المحلية أحد المدخلات الرئيسية لتحريك عجلة التنمية بهذا المجال الذي ظل لفترة طويلة ضمن المجالات الهامشية التي لم تعط لها الأولوية في تصورات مختلف المتدخلين.

تتمين وتسويق المنتجات المحلية: فباستثناء إكليل الجبل الذي يباع بالمرزاد من قبل الجماعة القروية تنشرفي ومصالح المياه والغابات ليتولى المشتري تقطيره خارج الجماعتين، تبقى المنتجات الأخرى تستغل بشكل تقليدي وتباع في الأسواق المجاورة كما هو الحال لمنتوج الحلفاء (الصورتان 1-2):

الصورتان 1-2: بيع الأدوات التقليدية المستخرجة من نبتة الحلفاء بالسوق الأسبوعي العيون



المصدر: عدسة الباحث، دجنبر 2021

أكد المستجوبون من أرباب الأسر ومن منخرطي التعاونيات على أن أكبر العراقيل التي تواجههم في استغلال مختلف المنتجات هو عدم القدرة على تسويقها، ولذلك يبقى تدخل الدولة عبر البحث عن منافذ تسويقها في الداخل والخارج أحد الخيارات الاستراتيجية لتحريك عجلة التنمية بالمنطقة، عبر التعريف بهذه المنتجات الطبيعية وأهميتها بالنسبة للصحة العامة، ومساعدة المنتجين على التكتل في تعاونيات للرفع من المنتوج، وتنظيم دورات تدريبية لتحسين جودة المنتوج وتقوية تنافسيته في السوق الوطنية والدولية. ويشكل تحويل الأراضي البورية الشاسعة وتعويضها بمنتجات متكيفة مع الوسط: اللوز، الصبار أحد الخيارات التي وجب العمل عليها وبالأخص مع تردد السنوات الجافة.

رهان الحكامة الترابية: استفادت الجماعتان من مشاريع مهمة مرتبطة بتحويل الأراضي البورية الشاسعة إلى مساحات مشجرة باللوز خاصة، إلا أن الساكنة المستفيدة من غرس اللوز أثبتت أن نسبة نجاح هذا المشروع لا تتعدى 10% (الصورتان 3 و4)، وأرجعت السبب الرئيسي إلى غياب المتابعة من قبل الإدارات الوصية والسماح لمكتب الدراسات بالتصرف كيف يشاء دون مراقبة تذكر.

الصورتان 3-4: تقارنان بين استغلاليتان بجماعة تنشر في

استغلالية تدبر من قبل مكتب الدراسات

استغلالية تدبر بشكل حر من قبل صاحبها



المصدر: عدسة الباحث، مارس 2020

يشكل رهان الحكامة الجيدة أحد الرهانات الرئيسية لنجاح أي نموذج تنموي، فالمشاريع متنوعة لكن يبقى تأثيرها ضعيفا بالمقارنة مع الموارد التي خصصت لها، ويعد نقص المتابعة والتقييم، وغياب الشفافية، والمحسوبة والخضوع لأصحاب النفوذ والأعيان أحد أبرز أسباب الفشل. إن تقوية الحكامة الترابية بالمنطقة تمر عبر عقد توأمة بين الجماعتين وإرساء مراقبة وتتبع دائم لمختلف التدخلات والمشاريع، وهو ما من شأنه أن يكشف مظاهر من استغلال النفوذ السياسي والولاءات في مسألة صنع القرار، وعلى هذا الأساس يمكن أن تبنى الثقة من جديد بين المؤسسات والمواطن ليصبح هذا الأخير كقوة اقتراحية ومشارك في السيرورة التنموية.

النباتات الطبية والاستثمار: تعتبر النباتات الطبية من أهم آفاق التنمية بمنطقة الدراسة عبر استغلالها وجعلها أرضية صلبة لإنتاج الأدوية إقليميا أو جهويا، حيث إن استثمارها في الوقت الراهن بالمنطقة لا يتعدى عملية قطعها وجمعها وبيعها خاما في عين المكان أو في الأسواق القريبة، وبالتالي لم تستفد من أية عملية من عمليات الإنتاج (استخلاص، تصنيع).

تنويع مصادر الدخل للمرأة القروية: تبقى المرأة في الوسط القروي محرومة من أي دخل قار يوفر لها احتياجاتها ويحقق لها استقلاليتها المادية، إلا أن الاستثمار في المنتجات المحلية سيوفر لها دخلا قارا، ومن أمثلة هذه المنتجات تطوير قطاع الدواجن والبيض والصناعات التقليدية، فقد بينت الدراسة الميدانية أن البيض عند بعض

الأسر التي شملتهم الاستمارة يوفر ما يقارب 200 درهم أسبوعيا للأسرة، مع حث النساء على ضرورة تدخل الدولة لتشجيع النساء عبر توفير الكأ للدواجن بأثمان تفضيلية للمرأة القروية ومساعدتهن على تسويقه.

تتمين المؤهلات السياحية القروية: تدخل السياحة القروية ضمن اهتمامات الدولة لتهيئة المجالات الريفية وتنوع مصادر العيش، والتخفيف من الاختلالات بين المجالات القروية والحضرية، وتشجيع سكان القرى على الاستقرار، ومن شأن تثمين المؤهلات السياحية التي تزخر بها المنطقة من المناظر الجبلية (جبل بوخوالي)، السدود (سد مشرع حمادي) وغابات شاسعة للقنص والترفيه، أن يساعد على لعب المنطقة دورا وسيطا في إنشاء مدار سياحي ريفي جبلي يربط بين جبال بني يزناسن شمالا وجبال جرادة والهضاب العليا جنوبا والذي سيعمل بدوره على جعل المنطقة ذات نفوذ محلي وإقليمي في بيع المنتوجات المحلية.

خاتمة

أبانت لنا الدراسة عن أهمية المنتوجات المحلية في إعادة تشكيل المجال الريفي وإحداث دينامية متعددة الأبعاد، لكنها تواجه إكراهات ذات أوجه مختلفة، تتمثل في محدودية وهشاشة الوسط الطبيعي والضغط المتزايد من قبل الأنشطة الإنسانية، إلى جانب غياب تدخلات تنموية لتنوع مصادر دخل الساكنة التي تعاني من التهميش والفقير؛ ويقضي الوصول إلى التنمية الترابية اعتماد مقاربة محلية تتكيف مع خصوصيات الواقع المحلي؛ أي الوضع الحالي للموارد واحتياجات الساكنة.

وسيطل الماء أحد المحددات الطبيعية الذي يستوجب التعامل معه بعقلانية من حيث التعبئة والاستغلال، خاصة مع تواتر سنوات الجفاف ونضوب الموارد المائية السطحية وتراجع مستويات الفرشة المائية. أضف إلى ذلك التطورات التكنولوجية (الطاقة الشمسية) التي خفضت بشكل كبير تكلفة استخراج المياه الجوفية، ما يتسبب في ضياع كميات كبيرة من الماء بسبب الاستخدام الواسع للأساليب الفلاحية التقليدية (نظام الريطة).

ويعتبر تثمين المنتوجات المحلية والصناعة التقليدية والموروث السياحي أنشطة مهمة لتحسين وتنوع الدخل، رغم أن استغلال هذه الموارد الترابية تعترضه مشاكل أهمها التسويق والاستدامة بفعل الضغط المتزايد، كما أن سيادة قبيلة واحدة ونفس المؤهلات البشرية والطبيعية، يشجع على إدماج الجماعتين وعقد توأمة بينهما مما سيساعد على ترشيد الموارد المالية والبشرية المتاحة، ذلك أن إنجاز كل جماعة لمشروعها الترابي ولصالح ساكنة محدودة يفوت عليهم فرص التنمية.

وأخيرا فإن إنتاج الثروة في مجال هش ومهمش يجب أن يشكل أولى الأولويات لمختلف المتدخلين عموديا وأفقيا، وبالأخص مع الإصلاحات اللامركزية واللامتمركزة التي دخلت حيز التنفيذ مع تبني سياسة الجهوية المتقدمة منذ 2015.



قائمة المراجع:

- ✓ أيت يونس رشيد (2014)، " تهمين وتسويق المنتوجات الترابية، أية مساهمة في تنظيم سلسلة الزعفران بدائرة تالوين الأطلس الصغير الغربي"، بحث لنيل شهادة الماستر، تخصص جغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر أكادير، المغرب، ص 104.
- ✓ حميمي عبد الحفيظ (2017)، "دينامية المراكز الحضرية ودورها في تنظيم المجال الريفي وآفاق التنمية الترابية بمم وجدة-تاويرت"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية وجدة، المغرب، ص366.
- ✓ جون فرانسوا تروان وآخرون (2006)، "المغرب مقارنة جديدة في الجغرافية الجهوية"، ترجمة علي آيت احمد وإدريس البوشاري، الطبعة الأولى، دار طارق للنشر -الدار البيضاء-، المغرب، ص 471.
- ✓ شاكرا الميلود (2010)، "المغرب الشمالي الشرقي: دينامية الموارد الطبيعية وخطورة التصحر (نموذج كتلة بوخوالي وهوامشها السهبوية)"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية-جامعة محمد الخامس أكادير الرباط، رقم 60، الطبعة الأولى، دار أبي رقراق للطباعة والنشر الرباط، المغرب، ص 375.
- ✓ المخوخي عبد الله (2018)، "الموارد المائية بمم العيون-تاويرت بين القلة والاستغلال المفرط"، بحث لنيل شهادة الماستر، تخصص جغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول وجدة، المغرب، ص186.
- ✓ Acherkouk M. (2013), « Evaluation de l'impact des aménagements pastoraux sur la restauration des pâturages dégradés du couloir Taourirt-Taforalt (Maroc Oriental) », Thèse de doctorat en sciences de la vie et de l'environnement, faculté des sciences Oujda, Maroc, 211p.
- ✓ Belghitri E. (2020), « Mutations socio-spatiales rurales et leurs impacts sur les ressources territoriales le cas du couloir : Oujda-Taourirt (Maroc Oriental) », Thèse de doctorat en géographie rurale, université Mohammed Premier Oujda, Maroc, 306p.
- ✓ Hilmi A. (2008), « le Nord de l'Oriental Marocain : une région frontalière », Thèse de doctorat en géographie, université François-Rabelais Tours, France, 337p.

الموارد الترابية ورهانات التنمية المستدامة بالمجال الساحلي لسهل الغرب

The territorial resources and the stakes of sustainable development in the coastal space of the Gharb plain

عبد الرحيم قسباوي¹، طارق كويسي²، الحمدي علوي محمد العربي³

Abderrahim KASBAOUI,¹ Tarik COUISSI,² ElHamdi ALAOUI

MOHAMED LARBI³

¹ جامعة ابن طفيل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية القنيطرة، المغرب، abderrahimgeographie@gmail.com

² جامعة ابن طفيل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية القنيطرة، المغرب، tarikcouissi95@gmail.com

³ جامعة ابن طفيل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية القنيطرة، المغرب، elhamdialaoui.mohamedlarbi@gmail.com

Abstract:

The coastal area of Gharb has multiple economic potentialities, which play an important role in the dynamic of territorial development, even though it has become suffering from a set of environmental, economic and social imbalances.

This study aims at diagnosing the most important territorial resources in this area and its role in the prosperity of the local economy of the population, by providing some measures that can contribute to reducing the constraints posed and achieving sustainable economic development.

Keywords: Coastal of Gharb, Potentialities, Development, Imbalances, Territorial resources.

ملخص

يتوفر ساحل منطقة الغرب على مؤهلات اقتصادية متعددة، تلعب دورا مهما في تحريك عجلة التنمية الترابية، رغم أنه أصبح يعاني مجموعة من الاختلالات البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص أهم الموارد الترابية بهذا المجال ودورها في ازدهار الاقتصاد المحلي للسكان، مع تقديم بعض الإجراءات التي يمكن أن تساهم في الحد من الإكراهات المطروحة وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

كلمات المفاتيح: ساحل الغرب، مؤهلات، التنمية، الاختلالات، الموارد الترابية.

مقدمة

ينبغي تحقيق التنمية على التدبير المحكم لمختلف الموارد الترابية بشكل متداخل ومتفاعل فيما بينها، عبر الحفاظ على الموارد الطبيعية وتأهيل الإمكانات البشرية، ونهج سياسات ومقاربات محكمة في عملية التدبير الترابي. فالموارد الترابية تشكل أهم ركائز تحقيق التنمية والنهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان بمختلف المجالات المغربية، خاصة بالمناطق الريفية (القروية) التي تعد رائدا رئيسيا في تحريك المسار التنموي، وتفعيل دينامية التجهيز وتجاوز مختلف التحديات. ويعتبر ساحل منطقة الغرب من المجالات التي عرفت تحولات متعددة، نتيجة ما تزخر به من مؤهلات ترابية.

● إشكالية الدراسة

يتميز ساحل الغرب بخصائص طبيعية وبشرية مهمة، بحكم موقعه الجغرافي وأهميته الاقتصادية، مما جعله يعرف دينامية اقتصادية كبيرة، لاسيما خلال العقود الأخيرة. ورغم ذلك أصبح المجال يعاني إكراهات اقتصادية واجتماعية متعددة، تتطلب بذل مجهودات كبيرة لتجاوزها.

لذا سنحاول في هذه الدراسة معالجة أهمية الموارد الترابية في الاقتصاد المحلي، والبحث عن استراتيجيات الحفاظ عليها وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، عبر محاولة الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما هي المؤهلات الترابية التي يزخر بها ساحل الغرب؟
- كيف تساهم هذه الموارد في تحقيق ازدهار اقتصادي وتحقيق التنمية المنشودة؟
- وما هي الإكراهات التي تعيق تحقيق التنمية الاقتصادية؟

● فرضيات البحث

- يتوفر ساحل الغرب على موارد ترابية مهمة ومتنوعة، ساعدت على تحقيق ازدهار الاقتصاد المحلي.
- ساهم الاستغلال المكثف لهذه الموارد الترابية في تحسن مستوى التنمية من جهة، وفي ظهور إكراهات بيئية انعكست بشكل سلبي على السكان من جهة أخرى.
- يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة إتباع استراتيجيات تستجيب لحاجيات السكان وتضمن حماية البيئة.

● المنهجية وأدوات الدراسة

تم الاعتماد في دراسة هذا الموضوع على المناهج التالية:

- المنهج التوثيقي: من خلال الاشتغال على المؤلفات والدراسات الأكاديمية المتعلقة بالساحل، أو منطقة الغرب بشكل عام.

- المنهج الإحصائي الوصفي: تم الاعتماد على هذا المنهج من خلال جمع ومعالجة مجموعة من المعطيات الإحصائية المتمثلة أساسا في نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 وبعض المعطيات المتعلقة بالإنتاج الحيواني الصادرة عن المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للغرب. إضافة إلى القيام بدراسة ميدانية للوقوف على أهمية الموارد الترابية بساحل الغرب وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية على السكان. وذلك باستطلاع رأي أرباب الأسر، عن طريق ملء استمارة ميدانية شملت 290 فردا، موزعة على 10 دواوير¹، بالشريط الساحلي، معتمدين نسبة 15% من أرباب أسر الدواوير المدروسة، فضلا عن مجموعة من التحريات الميدانية والحوارات مع متدخلين محليين في هذا المجال.

● تقديم المجال المدروس

يقع المجال الساحلي للغرب بالجزء الغربي لمنطقة الغرب التابعة لجهة الرباط- سلا- القنيطرة، يحد غربا بالمحيط الأطلسي، واد سبو جنوبا بالمحاذة مع مدينة القنيطرة وجماعة مهدية، ومن الشرق مجموعة من الجماعات الترابية، ثم جماعة الشوافع شمالا (الشكل 1).

يتميز ساحل الغرب على مستوى المؤهلات الطبيعية والبشرية بالخصائص التالية:

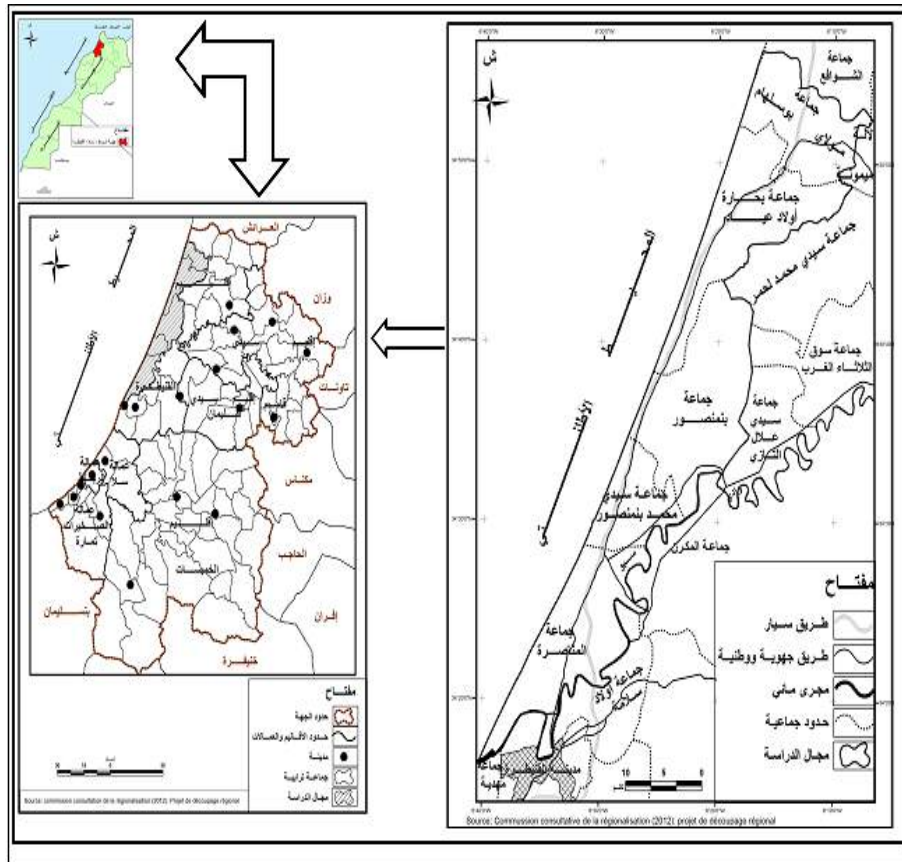
- تضاريس تتشكل من الكثبان الرملية على طول المحيط الأطلسي ومجالات شاسعة يغلب عليها طابع الانبساط، تتخللها ضايات ومرجات متعددة (Le coz, 1964, p19).

- سيادة المناخ المتوسطي شبه الرطب إلى رطب، حيث تتجاوز الكمية المطرية 550 ملم/السنة، مع درجات حرارة معتدلة تساعد على ممارسة النشاط الفلاحي.

¹ الدواوير 10 المدروسة تنتمي لخمسة جماعات ترابية شكلت مجال دراستنا الميدانية وهي: جماعات المناصرة، سيدي محمد بنمنصور، بحارة أولاد عياد، بنمنصور ومولاي بوسلهام.

- وفرة الموارد المائية السطحية من خلال واد سبو والدرادر، مع وجود الضايات والمرجات، ثم توفر سديمة مائة جوفية غنية جدا.
- وجود تربة متنوعة ومختلفة حسب أهميتها وملاءمتها للزراعة، موزعة على طول خط الساحل عبر ثلاث أشرطة ترابية (صدقي، 2007-2008، ص 36).
- ثروة بشرية كبيرة تصل إلى أكثر من 160000 نسمة، مع وجود كثافة سكانية مرتفعة تفوق 300 ن/كلم² بأغلب جماعات الشريط الساحلي¹، بحكم أن منطقة الغرب عرفت توافد استقرار مجموعات بشرية منذ القديم (كرزاي، 1994، ص 48).

الشكل 1: توطين المجال المدروس ضمن جهة الرباط- سلا- القنيطرة



المصدر: رسم وتركيب شخصي، 2021

¹ - تم الحصول على هذه المعطيات بعد حساب مجموع سكان الجماعات المدروسة، بناء على نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014.

I. تشخيص الموارد الترابية بساحل الغرب

يقصد بالتشخيص الترابي تقسيم التراب بناء على الثوابت الجغالية. إذ يمكن تكوين نظرة عامة عن وضعية العرض الترابي، ومعرفة مدى قدرته على المنافسة بعروض أخرى. ويشكل التشخيص الترابي كذلك طريقا لتحليل المجال وتحديد عناصر قوته ومكامن ضعفه (صديق، 2017، ص 68).

تشمل الموارد الترابية كل الأشياء المادية الملموسة، والأشياء غير المادية التي يتوفر عليها المجال. لذا سنعمل في هذا المقال على تشخيص أهم الموارد الترابية المتوفرة بساحل الغرب، وتحديد أهميتها في اقتصاد السكان.

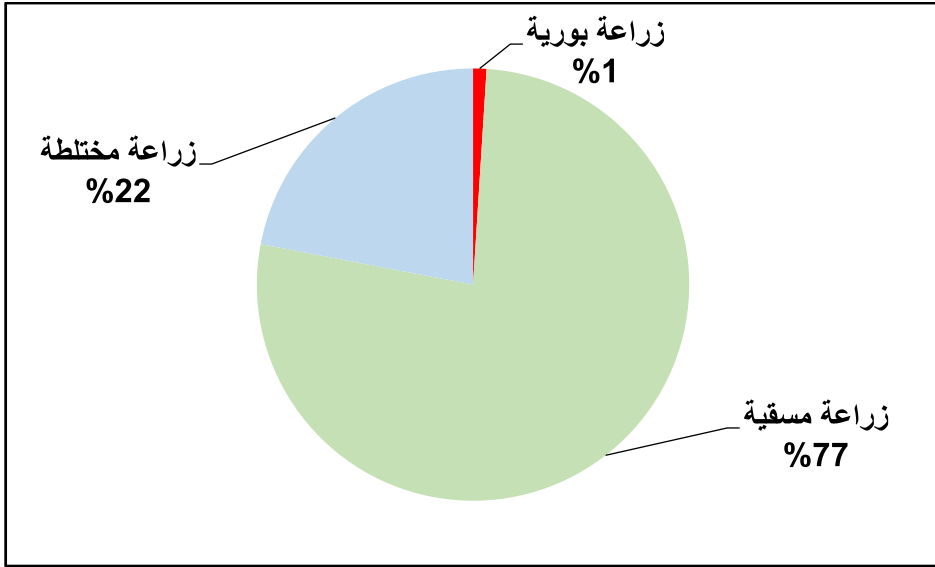
1. دور الموارد الفلاحية في تحقيق التنمية

يشكل النشاط الفلاحي ركيزة أساسية في الاقتصاد المحلي، سواء الزراعة التي تستفيد من وجود 56778 هكتار صالحة للزراعة، ووفرة المؤهلات الطبيعية المساعدة على مزاوله هذه الأخيرة، مع هيمنة الزراعة المسقية ذات الطابع العصري. أو تربية الماشية التي تحظى بأهمية كبرى من طرف الفلاحين، وترى أغلبيتها داخل الإسطبلات نتيجة تراجع المراعي.

1.1. أهمية زراعة الخضروات والفواكه

تعتبر زراعة الخضروات والفواكه موارد ترابية مهمة بساحل الغرب، وتلعب دورا كبيرا في الرفع من قيمة اقتصاد السكان، لاسيما وأنها عرفت تحولات عميقة، إذ أصبح التعاطي للزراعة العصرية التي تستفيد من وفرة الثروة المائية وملاءمة الخصائص المناخية للمزروعات، سمة تميز أغلب الفلاحين بساحل سهل الغرب. فقد أضحت أغلب المساحة المزروعة تعتمد على السقي مع تراجع مساحة الزراعة البورية، رغم أن توسع وتطور الفلاحة المسقية يؤدي إلى تزايد استهلاك المياه، إذ تصل حاجيات السقي إلى 80% فأكثر على المستوى الوطني، بالمجالات الساحلية (وظفة- نافع، 2002، ص 31)، وهو ما يتطلب إعادة النظر في الطرق والأدوات المستعملة في عملية الري.

الشكل 2: توزيع المساحة المسقية والبورية بساحل الغرب



المصدر: البحث الميداني، موسم 2016/2015.

وارتباطا بتوسع الأراضي المسقية التي أصبحت تشغل 77% وتراجع المساحة المخصصة للمزروعات البورية، عرف النشاط الزراعي بساحل الغرب تحولات جذرية تمثلت في:

- تراجع قيمة المزروعات التقليدية، خاصة الحبوب والمزروعات السكرية. فقد أدى انفتاح المجال على الاقتصاد العصري ومواكبة متطلبات السوق الوطنية، إلى تغير النظام الزراعي عند أغلب الفلاحين، من خلال التخلي شبه الكلي عن زراعة الحبوب والمنتجات السكرية، بسبب ضعف مردوديتها وقيمتها الاقتصادية (قصابوي، 2019، ص 109).

- اتساع رقعة الخضروات والفواكه، حيث أصبح المجال في العقود الأخيرة يعرف تركزا وانتشارا للعديد من الخضروات والفواكه. فقد تبين من خلال 290 مبحوثا، أن حوالي 200 يزاولون زراعة الخضروات والفواكه لما لها من أهمية ربحية، تساهم في تحسين مستوى مداخيلهم والرفع من أوضاعهم الاقتصادية.

1. 2. أهمية الزراعة المغطاة بمجال الدراسة

تعتبر الزراعة تحت الدفيئات من أهم المنتوجات التي يمارسها الفلاح بهذا المجال، وتشمل زراعة الموز، الفراولة وبعض الخضروات. فقد تبين من خلال العينة المدروسة أن حوالي 26% هم من يملكون البيوت المغطاة من أصل 229 مبحوثا، حيث يكون من الصعب على الفلاحين البسطاء إنشاء الدفيئات البلاستيكية، نظرا

لتكلفتها العالية، وبالتالي فأغلب المساحات المغطاة، هي في ملك مستثمرين محليين أو أجنب. ونظرا لتطور أساليب الإنتاج الزراعي، فقد أصبح مردود هكتار من الموز يصل إلى حوالي 60 طن/هكتار، مقارنة بـ 40 طن/هكتار خلال منتصف الثمانينات (Hilali, 2004, p 87)، مع تذبذب المنتج حسب ملاءمة الظروف وجودة المغروسات.

الصورتان 1 و2: أهمية البيوت البلاستيكية في تطور غراسة الموز



المصدر: تصوير شخصي، 17 فبراير 2021

1. 3. مساهمة تربية الماشية في الانتعاش الاقتصادي

يشكل الإنتاج الحيواني الجزء الثاني من القطاع الفلاحي، وهو من أهم الأنشطة المحركة لاقتصاد السكان، من خلال أهمية الإنتاج ودوره في رفع مستوى مداخيلهم. وقد راهنت جميع المخططات الوطنية على أهميته ودوره في تقوية التنمية المحلية. نذكر منها استراتيجية 2020، مخطط المغرب الأخضر والاستراتيجية الفلاحية الجديدة التي سميت بالجيل الأخضر 2020-2030، باعتبار الماشية عنصرا مندمجا في اقتصاد المناطق الزراعية، بما توفره من أسمدة طبيعية، وإنتاج اللحوم والألبان التي تساهم في تغذية السكان وتنويع مداخيلهم.

الجدول 1: توزيع رؤوس الماشية بالمجال المدروس

الأبقار	الأغنام	الماعز	المجموع
45950	112530	1750	160230

المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للغرب، 2017.

يتضح من خلال حجم القطيع الذي وصل إلى 160230 رأس أن السكان لازالوا يعتمدون على الماشية في الإنتاج الفلاحي المحلي، خاصة صنف الأبقار والأغنام داخل الإسطبلات، مع وجود أصناف أصيلة ذات جودة عالية من حيث الإنتاج.

ورغم الأهمية التي يحتلها القطاع الفلاحي من حيث الإنتاج والأرباح والرفع من مستوى معيشة السكان، إلا أنه لازال يعاني العديد من الإكراهات التي تحد من تطويره مستقبلا، أغلب هذه التحديات ترتبط بمشاكل البنية العقارية وتنامي المخاطر المناخية، الشيء الذي يتطلب تضافر الجهود لتجاوزها.

2. أهمية الصناعة الغذائية

أدى التحول الذي عرفه النشاط الفلاحي بساحل الغرب إلى إنشاء عدة وحدات متخصصة في الصناعة الغذائية، لاسيما تلك التي يرتبط نشاطها بالخضروات والفواكه. إذ أصبحت به أكثر من 14 وحدة صناعية، منها وحدات لمعالجة الخضر والفواكه، وأخرى متخصصة في معالجة الفراولة والعنب والتوت، إلى جانب بعض الوحدات المتخصصة في منتوجات النباتات العطرية (ORMVAG, 2017).

إن تركز وحدات الصناعة الغذائية، كان له دور كبير في الرفع من فرص الشغل وتحسين الوضع الاقتصادي للعديد من الأسر، حيث تستقبل عددا كبيرا من العمال، لاسيما في صفوف الإناث، إذ تبين من خلال دراسة ميدانية لعينة من النساء العاملات بمنطقة الغرب أن حوالي 23% تشتغلن في معامل الصناعة الغذائية والاستغلاليات الفلاحية الكبرى، التي تتركز بالمجال الساحلي و10% تشتغلن في القطاع الصناعي بنواحي القنيطرة (قصابوي، 2018، ص 263). وبالتالي فإن انتشار وحدات الصناعة الغذائية بساحل سهل الغرب يساهم في الرفع من قيمة المنتوجات المحلية وتممينها.

3. المؤهلات السياحية بالساحل

يتوفر ساحل الغرب على عدد من المؤهلات والمواقع الطبيعية ذات الأهمية السياحية الوطنية والعالمية، كما هو الشأن بالنسبة للمرجة الزرقاء بمولاي بوسلهام وضاية سيدي بوغابة وشاطئ قصبة مهدية، إلى جانب أهمية

الكثبان الرملية الممتدة على طول الشريط الساحلي، وبعض الأضرحة القديمة والمواسم السنوية (لحيان، 2012-2013، ص 146 و 149).

رغم تعدد وتنوع هذه المؤهلات، فإن النشاط السياحي بهذا المجال لا زال محدودا وموسميا، إذ لا تنشط حركية توافد السياح إلا خلال فصل الصيف، كما أن بعض الأنشطة السياحية تنعكس سلبا على البيئة، من خلال ما تخلفه من ضغوط، تتجلى في إحداث بنايات تحتية في وسط طبيعي هش، ينتج عنه تدهور التربة والتأثير على أماكن العيش الطبيعية، وبالتالي تدهور الأوساط الساحلية وضياع التنوع البيولوجي (OREDD, 2014, p40)، هذا وتستغل البنايات التحتية السياحية موارد ثمينة، كالمياه التي تشكل أساس تركيز واستقرار السكان. ورغم ذلك فإن السياحة بهذا المجال تخلف آثارا إيجابية على السكان من حيث المساهمة في تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، خاصة خلال فصل الصيف الذي يعرف زيادة في أعداد السياح بهذا المجال، وذلك من خلال مزاولة العديد من الأشخاص لبعض الأنشطة السياحية المدرة للدخل؛ كالإرشاد السياحي، توفير الوجبات الغذائية وتهيئة فضاءات الاستقبال والإيواء، خاصة بالشواطئ والمناطق الرطبة المتواجدة بالساحل.

II. مقترحات عملية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة

نظرا لأهمية الموارد الترابية بساحل الغرب في التنمية الاقتصادية، وأمام تفاقم حجم الإكراهات البيئية والاقتصادية، وبغية تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، تتماشى وتوجهات الدولة في إطار النموذج التنموي الجديد، أصبح من اللازم وضع استراتيجية تنبني على تشجيع أسلوب الحكامة وإدماج الموارد البشرية في تدبير الشأن التنموي، حتى تكون فاعلا في تحقيق التنمية. مع الأخذ بعين الاعتبار كل الخصوصيات المحلية والاقتصادية والاجتماعية، حتى تتم الاستجابة لحاجيات السكان والحد من الفوارق الاجتماعية والتفاوتات المحلية. ولتحقيق هذا الهدف، نقترح الإجراءات التالية كمحاور استراتيجية لضمان التنمية الاقتصادية المستدامة.

1. دعم القطاع الفلاحي وتأهيل الفلاحين بساحل الغرب

✓ تثمين المنتوجات الزراعية المحلية وتحسين أساليب الإنتاج

رغم أهمية زراعة الخضروات والفاكهة في الاقتصاد المحلي للسكان، إلا أنها تعاني مشاكل متعددة، تحد من تنمية هذا القطاع. لذا أصبح من الضروري بذل مجهودات قصد تجاوزها، وذلك من خلال: حل مشكلة النظام العقاري الذي تهيمن عليه أراضي الجموع وتغيير بعض أساليب الاستغلال الزراعي واستفادة الفلاحين من المخططات التنموية الوطنية. ثم تأهيل المزارعين وتقديم الإرشادات الضرورية، حول كيفية استغلال الموارد الطبيعية

المتاحة وعقلنتها لضمان استدامتها، وتشجيع الفلاحين على التعاطي للزراعات القادرة على التكيف مع المخاطر المناخية.

✓ تثمين الإنتاج الحيواني

يتم هذا العمل عبر توعية وتشجيع الفلاحين على الانخراط في جمعيات وتعاونيات فلاحية¹، لتوحيد جهودهم والرفع من مستواهم الاقتصادي، مع تأهيلهم للاهتمام بتربية المواشي داخل الإسطبلات، لما لها من أهمية اقتصادية، وذلك وفق الطرق العصرية وتوفير الإرشادات اللازمة لذلك. ثم تثمين منتوج الحليب والألبان عبر خلق وحدات صناعية لتجميع الحليب وتصبيره، إضافة إلى العمل على إنشاء المزيد من وحدات الصناعة الغذائية المرتبطة بهذا القطاع وتثمين المنتوجات المحلية وتأهيل الموارد البشرية العاملة بها.

2. ضرورة استغلال الموارد المائية بطرق معقنة

نظرا لدور وفرة المياه في استقرار السكان ومزاولة الأنشطة الفلاحية العصرية، وجب التخلص من الأساليب التقليدية في استعماله كالري السطحي والمحافظة عليه بغية تحقيق التنمية المستدامة، من خلال تشجيع الفلاحين على اعتماد الأساليب العصرية في عملية الري، وتحسين معرفتهم بأهميتها، مع ضرورة تقوية الإطار القانوني المتعلق بالماء.

3. تدعيم قطاع السياحة

يتم هذا العمل عبر اتخاذ الإجراءات التالية:

- تهيئة المحطات السياحية، بما فيها محطتي اشليحات وشاطئ بوكمور وربطهما بالشبكة الطرقية.
- تشجيع ودعم الأنشطة ذات الطابع السياحي، التي بإمكانها الرفع من النشاط السياحي.
- الاهتمام بمختلف الأصناف النباتية والحيوانية التي توجد بالمناطق الرطبة والبحث عن أصناف أخرى لها دور في جلب السياح.
- تشجيع الجمعيات والنوادي على تنظيم الرحلات السياحية والتعريف بالمؤهلات والمعالم التي يزخر بها المجال.

¹ تبين من خلال العمل الميداني أن المجال الساحلي لسهل الغرب توجد به العديد من الجمعيات والتعاونيات الفلاحية المسجلة لدى السلطات المحلية، إلا أن أغلب هذه التنظيمات تبقى على الورق منذ تاريخ تأسيسها. في حين تشتغل بعض الجمعيات والتعاونيات الفلاحية المتواجدة بشكل فردي، مما يجد من نتائجه.

خاتمة

توفر ساحل سهل الغرب على موارد طبيعية مهمة، ساهمت في حدوث دينامية اقتصادية كبيرة، خاصة على مستوى النشاط الفلاحي، الذي يشكل العمود الفقري للاقتصاد المحلي للسكان. مع توفر ثروة بشرية كبيرة، بإمكانها بلورة المقترحات السالفة الذكر على أرض الواقع وتحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة، شريطة استفادة السكان من فرص الدعم والإرشاد في مجال الأنشطة الاقتصادية التي يزاولونها. فرغم أهمية التحولات المجالية والاقتصادية التي عرفها هذا المجال، إلا أنها انعكست سلبا على الموارد الطبيعية، من خلال الاستغلال المفرط والعشوائي، مما يتطلب ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من تدهورها وضمان استدامتها.

قائمة المراجع

- صدقي عبد الله، (2007-2008)، "إعداد التراب والتنمية المحلية بجماعتي المناصرة وبنمنصور"، أطروحة دكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقيظرة، جامعة ابن طفيل، المغرب.
- صديق عبد النور، (2017)، "الموارد المحلية وآفاق التنمية الترابية بالمناطق الجافة: حالة إقليم جرسيف (المغرب الشمالي الشرقي)"، مجلة معالم وآفاق اقتصادية، العدد 1، صص 61-82.
- قصابوي عبد الرحيم، (2018)، "دور النساء القرويات في التنمية المحلية بالمغرب، الواقع والرهانات. منطقة الغرب نموذجا"، مجلة العلوم الاجتماعية، ع 6، منشورات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية برلين- ألمانيا، صص 255-269.
- قصابوي عبد الرحيم، (2019)، "الماء والتحويلات المجالية بساحل الغرب"، أطروحة دكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقيظرة، جامعة ابن طفيل، المغرب.
- كرزازي موسى، (1994)، "جوانب من التحولات الاجتماعية المجالية الحديثة في أرياف سهل الغرب"، سلسلة ندوات ومناظرات التي نظمتها كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط في موضوع: التحولات الاجتماعية المجالية في الأرياف المغربية، رقم 28، صص 47-61.
- لحيان زهير، (2012-2013)، "اقتصاد التراث والتنمية الترابية: حالة إقليم القنيظرة (واقع الحال وآفاق التنمية)"، أطروحة دكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقيظرة، جامعة ابن طفيل.
- المندوبية السامية للتخطيط، (2014)، "الإحصاء العام للسكان والسكنى".
- وطفة عبد الرحيم ونايف رشيدة (2002)، "إشكاليات المجال الساحلي المغربي بين الدينامية الطبيعية وتدخلات التهئية"، مجلة جغرافية المغرب، ع 1 و 2، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية والجمعية الوطنية للجغرافيين المغربية، صص 29-38.
- HILALI, A, (2004): « Diagnostic du développement de l'irrigation localisée dans le Périmètre du Gharb (cas de Bhara, Sidi Mohamed Lahmer et Beht) », Mémoire de 3^{ème} cycle pour l'obtention du diplôme d'Ingénieur d'Etat de Institut Agronomique et Vétérinaire Hassan II, Rabat, Maroc.
- LE COZ, J, (1964), « Le Rharb, Fellahs et colons. Etude de géographie régionale », Tome 1 : Les cadres de la nature et de l'histoire, Rabat.
- Observatoire Régional de l'Environnement et du Développement Durable, (2014), Avenir de l'environnement et Plan d'actions, Région Gharb Chrarda Béni Hssen.

الموارد الترابية ورهانات التنمية بالريف الغربي المغربي: حالة جماعة الخروب

The territorial resources and the development challenges in the western Moroccan countryside : The case of the El Kharroub Community

خديجة زروق¹، عبد الباقي دركال²

Khadija ZERROUK¹, Abdelbaki DERGAL²

¹جامعة عبد المالك السعدي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان المغرب، khadijazerrouk79@gmail.com

²جامعة عبد المالك السعدي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان المغرب، abdelbakidergal@gmail.com

Abstract:

This study aims at revealing the most significant resources in the El Kharroub community at the natural and human level. It also aims at identifying the chronological trajectory of local development in the northern regions in general; and the shadows areas, the case of El Kharroub community in particular. Among the most prominent outcomes of the study are that the field studied is characterized by the diversity of territorial resources; however, it really suffers from the highest scale of poverty and fragility. In addition, this shadow areas (El Kharroub community) couldn't have benefited the development programs.

Keywords: territorial resources, shadow areas, local development, the new development model, El Kharroub Community.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن أهم الموارد الترابية بجماعة الخروب على المستوى الطبيعي والبشري، وإلى التعرف على المسار الكرونولوجي للتنمية المحلية بالأقاليم الشمالية بشكل عام ومناطق الظل حالة جماعة الخروب بشكل خاص. ومن أبرز النتائج التي خلصت إليها الدراسة أن المجال المدروس يمتاز بتنوع الموارد الترابية، غير أنه يعاني من الفقر والتهيميش، بالإضافة إلى عدم استفادة مناطق الظل (حالة جماعة الخروب) من البرامج التنموية.

الكلمات المفاتيح: الموارد الترابية؛ مناطق الظل؛ التنمية المحلية؛ النموذج التنموي الجديد؛ جماعة الخروب.

مقدمة

عرف المجال المغربي في السنوات الأخيرة تحولات اقتصادية واجتماعية، هذه التطورات دفعت الباحثين إلى تسليط الضوء على مسألة التنمية ودورها في نقل المجتمعات من وضع سابق إلى وضع جديد. وفي إطار التحولات العامة سطر المغرب مجموعة من السياسات الاستراتيجية في مجال التنمية ومن بينها التنمية الترابية التي تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الثقافية لكل جهة وإمكاناتها البشرية والطبيعية. إن الوعي بهذا التصور يرجع إلى بداية السبعينيات فيما سمي بالمقاربة التشاركية، وهناك مجموعة من العوامل التي أطرت العودة من جديد إلى الوعي بأهمية التنمية المحلية،¹ وذلك في إطار العمل باللامركزية من خلال استثمار المؤهلات المحلية في كل عملية تنموية بإدماج الساكنة المعنية بالتنمية ومشاركتها في إنجازها.

اعتمادا على ما سبق، لا يمكننا الحديث عن التنمية إلا إذا كان الإنسان عنصرا مستهدفا فيها بل مشاركا ومدججا فيها زمنيا ومكانيا، إذ أن "تحقيق أهداف الجهوية المتقدمة يستلزم تعزيز الموارد المالية للجماعات الترابية وتنويعها ومشاركتها فيما بينها، فضلا عن تنمية مواردها البشرية" (المملكة المغربية التقرير العام للجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد، 2021، ص 120). إن الاهتمام بثمين الموارد المحلية للجماعات الترابية تفسر دعوة النموذج التنموي الجديد إلى "إعادة تنظيم ترابي متجدد يضع المواطن في صلب السياسات العمومية ويمكن من توزيع أنجع للخدمات العمومية لتصل إلى أصغر وحدة ترابية وهو "الدوار".

وعليه، تبقى مكانة البحث العلمي بارزة في دراسة واقع حال الموارد الترابية، والاستراتيجيات المتبعة لتحقيق التنمية المحلية بجماعة الخروب.

¹ من بين دوافع العودة إلى التنمية المحلية والمحلية ما يلي:

*التحولات العالمية: التي تتجلى في ظهور وعي جديد ومبادئ جديدة تركز على الديمقراطية وحقوق الإنسان والجماعات ...
*الأزمة الاقتصادية: التي تجلت في خضوع المغرب لسياسة التقويم الهيكلي مما أدى إلى تقلص الموارد العمومية مقابل تزايد الطلب على الاقتصاد الاجتماعي.

*التعديل في الأولويات السياسية: يبرز في السماح للمجتمع المدني المشاركة في التطور الحاصل باعتباره الشريك الأساسي في التنمية.
*تطور فكر تسييري (الفكر الإداري): يعتبر من بين المقاربات الجديدة للتسيير المحلي المرتبط بعدد من التصورات النظرية الجديدة كالتنمية المستدامة وحوكمة الإدارة والتدبير الفعال...

I. التأطير المنهجي والمفاهيمي لدراسة الموارد الترابية ورهانات التنمية بجماعة الخروب

1. التأطير المنهجي

تم صياغة الإشكالية الرئيسية كالآتي:

- ما طبيعة ومميزات الموارد الترابية التي تتوفر عليها جماعة الخروب؟
- وما الاستراتيجيات المتبعة لتحقيق رهانات التنمية بالجماعة؟

وفي إطار الإجابة على هذين السؤالين المركزيين، تم تحديد الفرضيتان التاليتين:

- تحظى جماعة الخروب بموارد ترابية متنوعة وهامة غير مستغلة كفاية لخلق دينامية تنموية تستجيب لانتظارات السكان.
 - يلزم توظيف الموارد الترابية في التنمية بجماعة الخروب بلورة مخطط جماعي / مشروع ترابي يرتكز تنزيله على مبادئ التنمية المستدامة اعتبارا لخصوصيات هذا المجال المحلي.
- وسنعمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي (تشخيص الموارد الترابية بجماعة الخروب)، بالإضافة إلى المنهج التاريخي (مسار التنمية بمنطقة الدراسة).

2. أهداف الدراسة

تتوخى هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

- تسليط الضوء على العلاقة التي تربط بين تديير الموارد الترابية ورهانات التنمية بجماعة الخروب.
- المساهمة في جمع المعلومات والمعطيات حول الساكنة والموارد الطبيعية بجماعة الخروب، واعتبار هذه الدراسة حاملة لبيانات تساعد الفاعلين الترابيين على بلورة مشروع ترابي تنموي يستثمر الخصوصيات المحلية لتحسين مستوى عيش السكان والارتقاء بمحيطهم.

3. مفاهيم الدراسة

*التنمية الترابية: تعرف بكونها "نموذج تنموي يقوم على أساس الديناميات المحلية والمؤسسية والاجتماعية والاقتصادية المندجة والمتفاعلة والإيجابية على المستوى المحلي والجهوي قصد الرفع من القدرات البشرية والزيادة في القيم المضافة الاقتصادية من أجل تلبية حاجيات السكان الحقيقية وتحقيق الرفاهية لهم" (بلال الركراكي، 2021، ص 12).

*الموارد الترابية: تشمل الموارد الترابية -من منظور التنمية المحلية المستدامة- الإنسان وكل العناصر المادية واللامادية، أي الموارد الظاهرة والمتداولة من قبل الساكنة المحلية، والموارد الكامنة التي تختزنها المجالات الترابية، والتي من شأن تعبئتها بشكل مندمج ومتكامل مع بعضها البعض، أن تسهم في إطلاق دينامية تنموية لا متناهية بها، يكون من نتائجها المباشرة تطور حقيقي وتنوع فعلي للأنشطة الاقتصادية وتحسن ملموس للأوضاع المعيشية للسكان، والحفاظ على الخصوصيات المحلية وسلامة الوضع البيئي.

*مناطق الظل: مفهوم حديث العهد يعني المناطق المهمشة والتي تعتبر طاردة للسكان لغياب البنية التحتية من شبكات الطرق والمسالك والربط بشبكات الماء والكهرباء والتطهير.

*النموذج التنموي الجديد: بدأ الحديث عنه منذ سنة 2010م، وقد جسدت الملكية الهندسة العامة لهذا النموذج، وذلك بداية بخطاب عيد العرش الذي تطرق فيه جلالة الملك إلى مقومات النموذج التنموي، وأكد على أربع دعائم لتجاوز التحديات، وهي: قيام الدولة بدورها الاستراتيجي في تحديد الاختيارات الأساسية، وتوطيد الصرح الديمقراطي، وجعل المواطن في صلب عملية التنمية، وأخيرا تمكين الاقتصاد الوطني من مقومات التأهيل والإقلاع (بلال الزركاكي، 2021، ص6)، وتوالت الخطب الملكية ليتم التأكيد على أن النموذج المعتمد غير قادر على الاستجابة لحاجيات المواطن وغير قادر على الحد من الفوارق المحلية وتحقيق التنمية. وفي خطاب العرش لسنة 2019م تقرر إحداث اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي وأن " .. تباشر عملها بكل تجرد وموضوعية وأن ترفع لنا الحقيقة ولو كانت قاسية أو مؤلمة، وأن تتحلى بالشجاعة والابتكار في اقتراح الحلول." (خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس في عيد العرش 29 يوليوز 2019).

*القانون المنظم للجماعات الترابية 113/14: أصبحت الجماعات الترابية وفق مقتضيات المادة 78 من القانون التنظيمي رقم 113/14 المتعلق بالجماعات الترابية، وطبقا للمرسوم رقم 301 16 2 الصادر في 29 يوليوز 2016، ملزمة بإعداد برنامج عمل وتبعه وتقييمه ووضع آليات الحوار والتشارك لإعداده. ويعتبر هذا البرنامج الوثيقة المرجعية للجماعة، والتي تحدد البرامج والمشاريع والأنشطة ذات الأولوية المقرر برمجتها أو إنجازها أو المساهمة فيها بتراب الجماعة لمدة ست سنوات بهدف تقديم خدمات القرب للمواطنين والمواطنات، مع الاعتماد على منهجية تحتم المرور بمجموعة من المراحل والتي يمكن اختزالها فيما يلي:

التشخيص = < وترتيب الأولويات التنموية = < تحديد المشاريع والأنشطة ذات الأولوية = < تقييم موارد الجماعة ونفقاتها = < مصادقة المجلس على مشروع البرنامج.

وتجدر الإشارة إلى ان المخطط الجماعي لجماعة الخروب ركز على تطوير القطاع الفلاحي والسياحي لتنمية الموارد الذاتية للجماعة وتحسين ظروف عيش الساكنة المحلية.

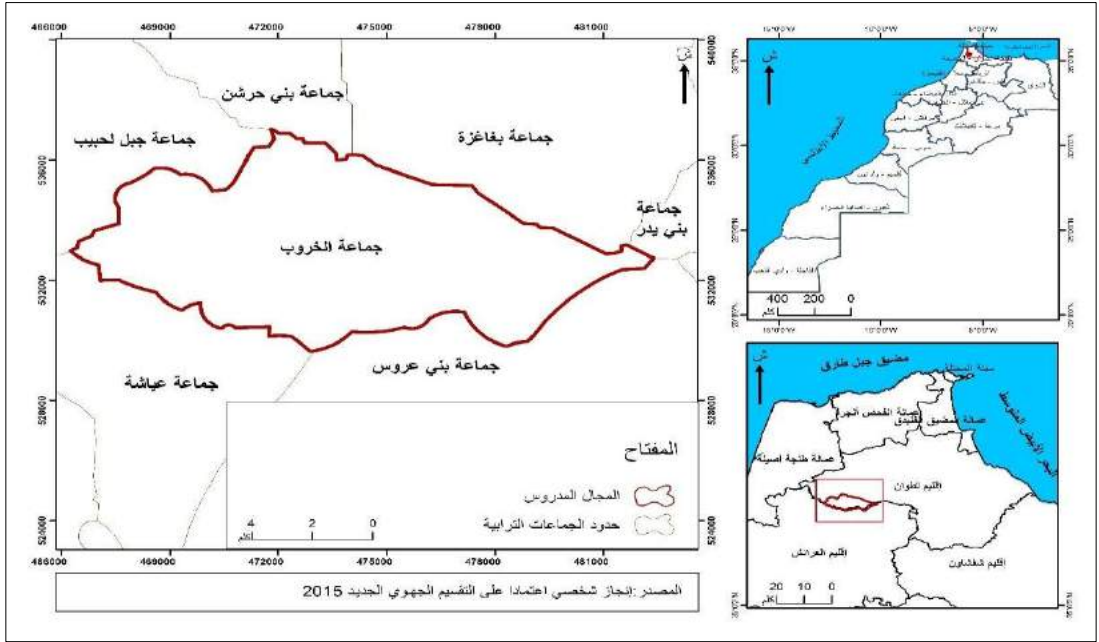
II. الموقع والموارد الترابية الطبيعية لجماعة الخروب

1. موقع جغرافي متميز

تنتمي جماعة الخروب إلى قبيلة بني يدر التابعة لإقليم تطوان، وتم إحداث الجماعة بعد التقسيم الإداري لسنة 1992م، يبلغ عدد سكانها حوالي 2896 نسمة وتمتد على مساحة تقدر بـ 8055 هكتار. وتعتبر قبيلة بني يدر من أقدم القبائل استقرارا وأكبرها عددا بالمنطقة الجبلية شمال المملكة المغربية. وقد لعبت هذه القبيلة دورا مهما في تاريخ المغرب خصوصا في مواجهة الاستعمار الاسباني. وتمتع جماعة الخروب بموقع متميز، حيث تعد من الناحية الإدارية إحدى الجماعات التابعة لإقليم تطوان (جهة طنجة تطوان الحسيمة)، تحدها شمالا جماعة باغزة وبني حرشن، وجنوبا بني عروس، وشرقا جماعة بني يدر، وغربا جماعة جبل الحبيب وعياشة (خريطة 1).

ويرجع اسم الجماعة إلى واد الخروب الذي يمر منها (وهو امتداد للواد الكبير المعروف بالمنطقة)، والخروب نوع من الأشجار الغابوية، كانت موجودة على ضفاف الواد، إلا أن هذا النوع من الأشجار أصبح عرضة للانقراض، وتسمى الساكنة المحلية أشجار الخروب بـ "أقرون" (المديرية العامة للجماعات المحلية، جماعة الخروب، 2015م، ص 10).

خريطة 1: الموقع الجغرافي لجماعة الخروب



2. أوساط طبيعية ووحدات مشهدة متنوعة

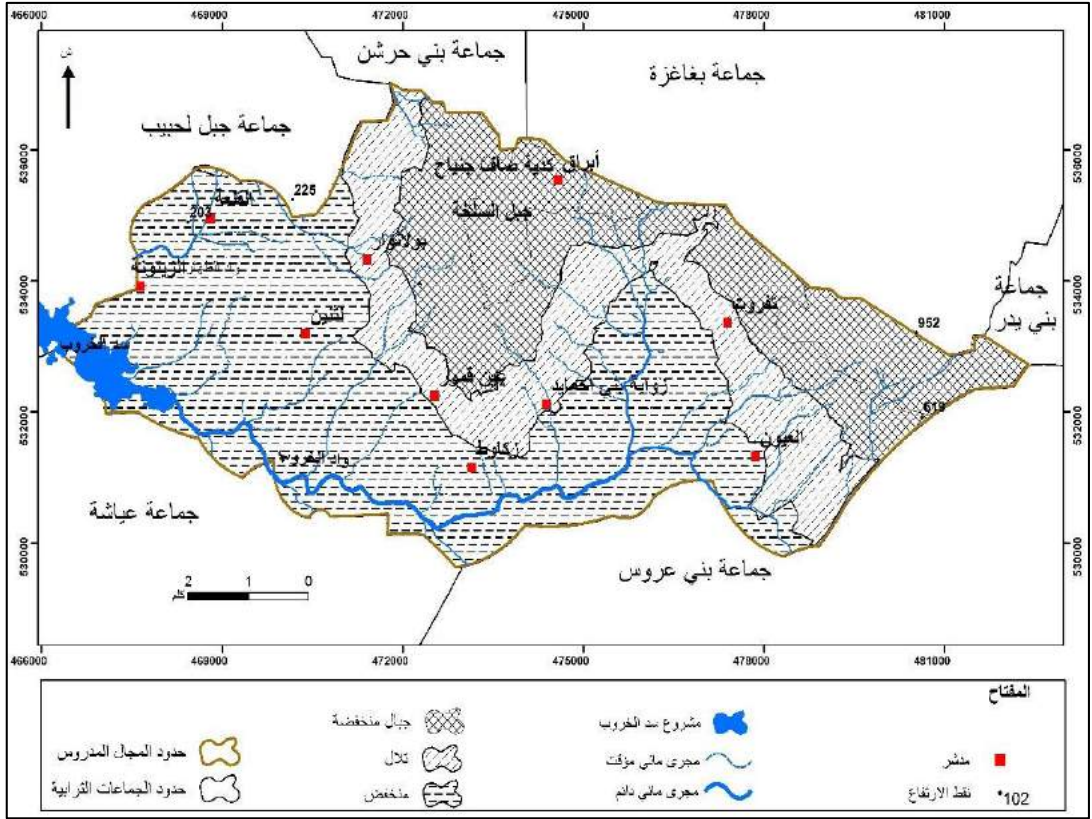
صورة 1: المشهد العام للوحدات التضاريسية بجماعة الخروب



المصدر: عدسة شخصية، 08 غشت 2021.

يتميز المغرب بتنوع الأوساط الطبيعية والوحدات المشهدة، وتلعب التضاريس دورا كبيرا في رسم المعالم العامة لتوزيع الساكنة بمختلف المجالات. فمن خلال الصورة 1 والخريطة 2 يلاحظ تنوع الوحدات التضاريسية بجماعة الخروب، فالمنخفضات تشغل مساحة مهمة بنسبة 51%، ويتم استغلالها في الأنشطة الفلاحية. ثم الوحدات الجبلية يفوق ارتفاعها 600 متر، وتمتد على مساحة 29%، وكذلك الوحدات التلية التي تشغل مساحة 20%. هذه الأخيرة تعرف ارتفاعا في عدد ساكنها وذلك نظرا لأهمية وتعدد منابع المياه بها.

خريطة 2: التوزيع المجالي للوحدات التضاريسية بجماعة الخروب



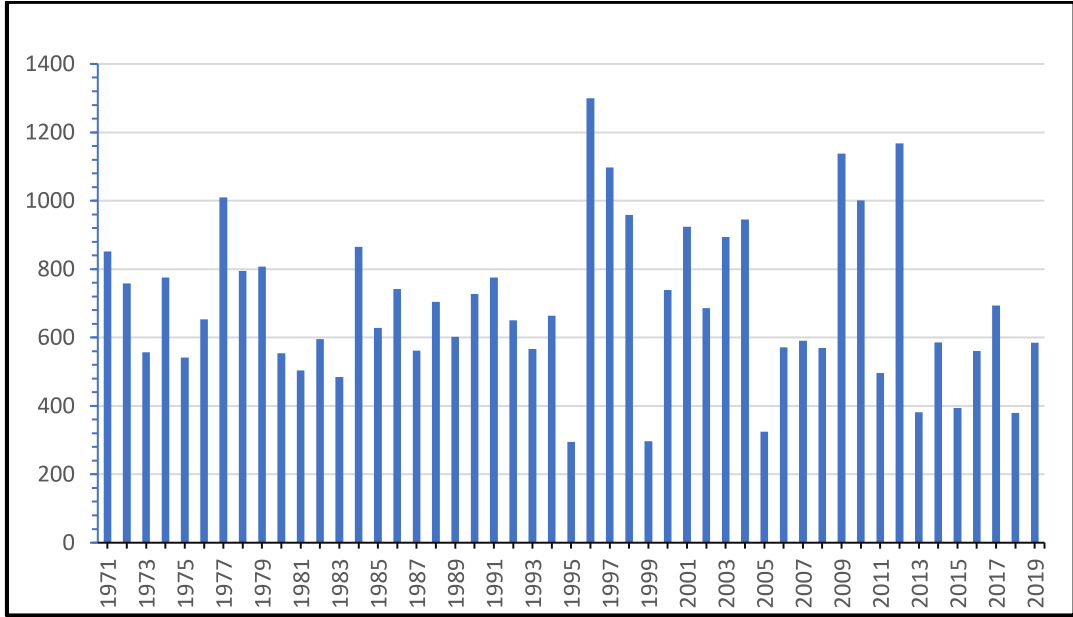
المصدر: إعداد شخصي اعتمادا على الخريطتين الطبوغرافيتين لجبل لحبيب وخميس بني عروس 1/50000.

3. مناخ من النمط المتوسطي

يسود بالشمال الغربي المغربي المناخ المتوسطي الذي يتميز بفصلين اثنين: شتاء رطب وبارد وصيف حار وجاف. وتمكن دراسة المناخ من معرفة كمية التساقطات المسجلة وطبيعة الجريان المائي، اللذين يترجمان مدى توفر أو خصائص الموارد المائية.

تتلقى جماعة الخروب تساقطات مطرية مهمة، فحسب المبيان 1 يتسم التوزيع السنوي للتساقطات بمحطة جبل الحبيب بالتفاوت، إذ تتراوح كميات التساقطات المطرية ما بين 1300 ملمتر كأكثر كمية تم تسجيلها سنة 1996م (سنة مطيرة)، و295 ملمتر كأدنى كمية تم تسجيلها سنة 1995م (سنة جافة).

مبيان 1: التوزيع السنوي للتساقطات المطرية بمحطة جبل الحبيب بين سنتي 1971م-2019م

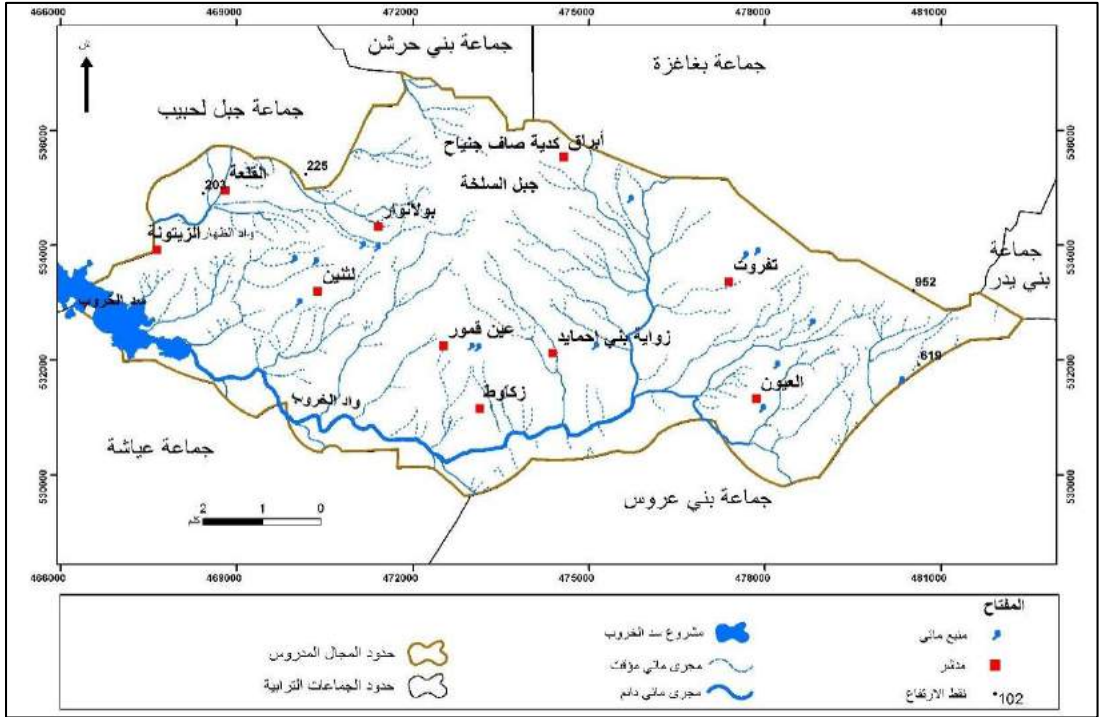


المصدر: وكالة الحوض المائي اللوكوس سنة 2020م. (بتصرف)

4. موارد مائية وافرة

تتوفر جماعة الخروب على مصادر متنوعة من الموارد المائية كالوديان (واد الخروب) والعيون (عين داشروط وعين المعزل) والآبار (آبار خاصة وآبار محبسة) والبحيرات الاصطناعية (مشروع إنجاز سد الخروب). فالجماعة تصنف ضمن المجالات الترابية المحظوظة من حيث توفر الموارد المائية بالمغرب، ترتبط هذه الوفرة ارتباطا وثيقا بكمية التساقطات. ويعتبر واد الخروب أهم الموارد المائية بالجماعة. (خريطة 3).

خريطة 3: التوزيع المجالي للشبكة الهيدروغرافية بجماعة الخروب



المصدر: إعداد شخصي اعتمادا على الخريطين الطوبوغرافيتين لجبل لحبيب والخميس بني عروس 1/50000. والصور الجوية 2021.

تتوفر جماعة الخروب كذلك على العيون والآبار التي تلي حاجيات الساكنة من الموارد المائية، ويتم استخراج المياه بجماعة الخروب بطريقتين أساسيتين: طرق طبيعية (الصورتان 2 و3) وطرق صناعية (صورة 4).

صورة 4: بئر ملك خاص

صورة 3: عين المعزل بدوار أبراق

صورة 2: عين داشروط



المصدر: عدسة شخصية يوم 08 غشت 2021.

وفي ظل غياب شبكة توزيع الماء الصالح للشرب، تلجأ الساكنة المحلية بجميع الدواوير إلى التزود بالماء عن طريق أنظمة موروثة تقليدية وحديثة مثل تقنية جمع وتخزين المياه في براميل خاصة بالماء أو من خلال بناء المطفيات، أو عن طريق جلب المياه من منابع العيون عبر خراطيم المياه إلى المنازل.

صورة 7: أنابيب لجلب المياه



صورة 6: براميل المياه



صورة 5: مطفية لتجميع المياه

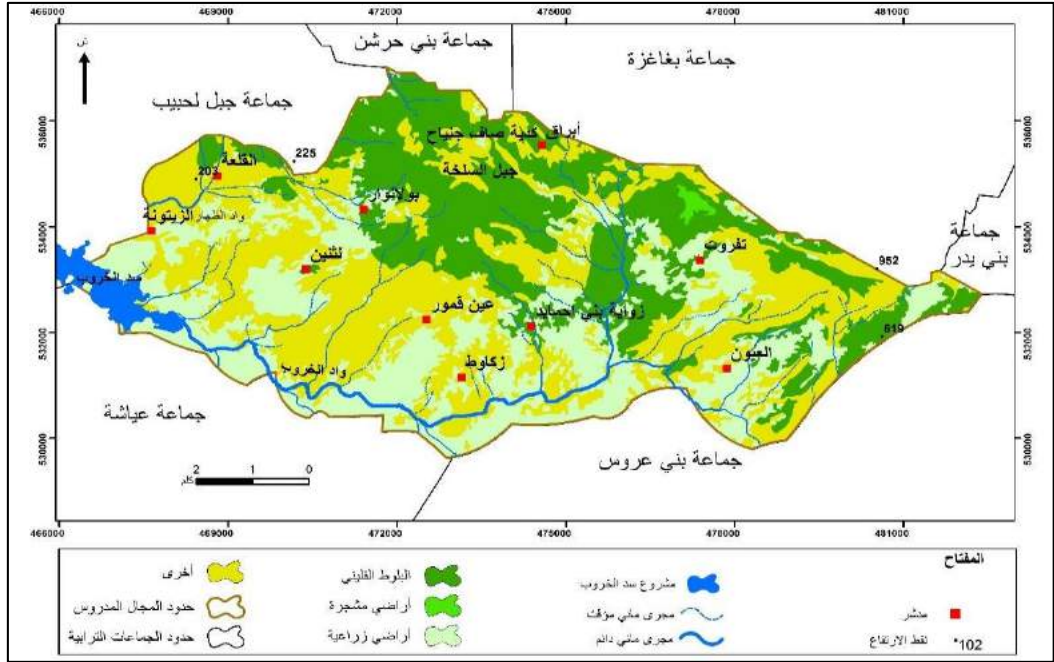


المصدر: عدسة شخصية غشت 2021م.

5. غطاء نباتي غني

يجمع الباحثون في علم النبات أن الريف أغنى منطقة مغربية من حيث التشكيلات النباتية كالبلوط الفليني والأرز والصنوبر والضرو (Lentisque) وساسنو... وتلعب الغابة دورا هاما في ضمان استقرار الحياة البشرية، وتمثل ثروة مهمة من شأنها النهوض باقتصاد المنطقة من جهة وحماية التربة من الانجراف وتثبيتها من جهة أخرى. وتقدر المساحة الغابوية بحوالي 37.99% من المساحة الإجمالية للجماعة، في حين أن المساحة المزروعة لا تتجاوز 27.06% (المديرية العامة للجماعات المحلية، جماعة الخروب، 2015م ص 13).

خريطة 4: التوزيع المجالي للغطاء النباتي بجماعة الخروب



المصدر: إعداد شخصي اعتمادا على معطيات المديرية الإقليمية للمياه والغابات ومحاربة التصحر بتطوان والخريطتين الطوبوغرافيتين جبل الحبيب وخميس بني عروس 1/50000.

تتميز جماعة الخروب حسب الخريطة أعلاه بتوفرها على ثروة غابوية غنية ومتنوعة كالبوط الفليني وأشجار ساسنو (بوخنو) والتوت البري (صور 8 و 9 و 10).

صورة 10: ساسنو أو بوخنو

صورة 9: شجرة البوط الفليني

صورة 8: التوت البري



المصدر: عدسة شخصية غشت 2021.

III. الإمكانيات والطاقات البشرية

1. الخصائص الديموغرافية لسكان جماعة الخروب

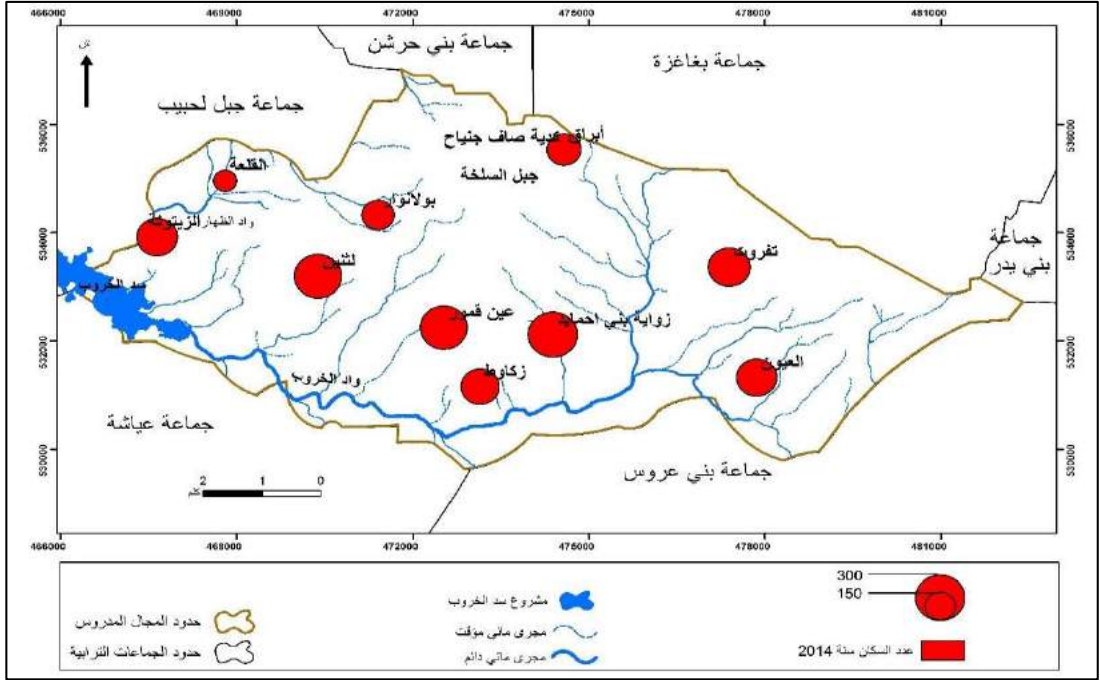
تتكون جماعة الخروب من عشرة دواوير، وقد عرف عدد سكانها تراجعاً ملحوظاً خلال السنوات الممتدة ما بين 2004م و2014م؛ حيث انتقل عدد السكان من 3018 نسمة إلى 2510 نسمة، ليسجل بذلك معدل نمو سلبي بلغ حوالي 16-%. يعتبر هذا المعدل السلبي جزءاً من الإكراهات التي تعيشها الساكنة وهي انتشار ظاهرة الهجرة من الجماعة اتجاه مدينة تطوان أو طنجة بحثاً عن فرص العمل لتأمين مستوى عيش أفضل. وتتوزع الساكنة بتراب الجماعة بشكل متوازن نوعاً ما مع اختلافات بسيطة على مستوى عدد السكان (جدول 1)، وحسب الخريطة الموالية يلاحظ أن معظم الدواوير تتركز بالقرب من المنابع المائية، وذلك لتلبية احتياجاتها الرئيسية سواء تعلق الأمر بالأنشطة الفلاحية أو الاحتياجات المنزلية، فالماء له دور مهم في استقرار الساكنة بجماعة الخروب.

جدول 1: عدد السكان حسب الدواوير بجماعة الخروب

اسم الدوار	الزيتون	القلعة	لثنين	بولانوار	عين قemor	زكاوط	زاوية بني احميد	ابراق	تفروت	العيوان
عدد السكان	257	85	351	162	344	227	376	179	376	253

المصدر: المديرية الجهوية لطنجة تطوان الحسيمة

خريطة 5: توزيع السكان حسب الدواوير بجماعة الخروب



المصدر: إعداد شخصي اعتمادا على معطيات المديرية الجهوية لطنجة تطوان الحسيمة والخريبتين الطوبوغرافيتين جبل الحبيب وخميس بني عروس 1/50000.

2. توزيع السكان حسب السن والجنس

يختلف تركيب الساكنة بجماعة الخروب حسب الفئات العمرية، فمن خلال ملاحظة المبيان الخاص بهم الأعمار لساكنة جماعة الخروب، يتبين أن الشكل العام للهيم يوافق السياق الذي يعيشه المغرب على المستوى الديموغرافي: فالفئة العمرية الخاصة بالأطفال ما بين 0-14 سنة تقدر نسبتها بـ 31.6%، بينما فئة الشباب ما بين 15-59 سنة تسجل 56.75%، أما فئة الشيوخ أكثر من 60 سنة فتصل نسبتها 12.6%. وتتميز جماعة الخروب بارتفاع نسبة الساكنة التي يتجاوز سنها 75 سنة.

وعليه، تتوفر جماعة الخروب على قاعدة عريضة من الأطفال والشباب، الأمر الذي يتطلب ضرورة توفير الخدمات الاجتماعية من تعليم وتطبيب إلى جانب العمل على نصح سياسة اقتصادية قادرة على توفير فرص الشغل لساكنة الجماعة مع إعادة النظر في طرق توظيف واستثمار الإمكانات المحلية للجماعة بهدف إحداث تنمية اجتماعية واقتصادية تتماشى مع الاتجاه العام للسياسات الحكومية الرامية إلى خلق تنمية مستدامة من خلال استثمار أفضل للخصوصيات المحلية.

مبيان 2: هرم الأعمار حسب الفئات العمرية لسكان جماعة الخروب



المصدر: إعداد شخصي اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط غشت 2016 ص. 113.

3. الوضعية العائلية لسكان جماعة الخروب

عرفت الحياة الأسرية بالمجالات القروية مجموعة من التحولات تجلت أساسا في الانتقال من النظام الديموغرافي التقليدي إلى النظام الديموغرافي العصري، وبالتالي الانتقال من الأسرة الكبيرة إلى الأسرة الصغيرة. هذه التحولات في المنظومة الديموغرافية انعكست على الأوضاع العائلية لسكان جماعة الخروب.

فمن خلال الجدول يتضح ارتفاع معدل العزوبة بحوالي 59.6% من مجموع الساكنة، في المقابل أن معدل المتزوجين لا يتجاوز 35%، وتبقى نسبة الطلاق منخفضة جدا بجماعة الخروب.

جدول 2: الوضعية العائلية لسكان جماعة الخروب

المعدل	إناث	ذكور	الحالة العائلية
59.6	55.8	63.3	عازب
35.8	36.7	34.9	متزوج
0.5	0.7	0.3	مطلق
4.1	6.8	1.6	أرمل
31.3	29.3	32.9	السن المتوسط للزواج

Source : Royaume du Maroc, Direction Régionale de Tanger Tétouan al Hoceima, (aout 2016), P 113.

4. الخصائص السوسيواقتصادية لجماعة الخروب

1.4. الخصائص الاجتماعية لسكان جماعة الخروب

تتميز المؤشرات الاجتماعية لجماعة الخروب بالتفاوت، فحسب الجدول أسفله تمثل نسبة البطالة حوالي 14.5% من مجموع الساكنة. وهذه النسبة متباينة بين الجنسين: إذ تبلغ لدى النساء 28.2% و10.8% لدى الرجال. أما فيما يتعلق بالتعليم فالنسب تتميز بالتباين بين ساكنة ذات مستوى تعليمي ابتدائي بحوالي 29.7% و3.65% ذات تعليم إعدادي ونسبة منخفضة جدا لا تتجاوز 1.2% ذات تعليم ثانوي. في حين أن الساكنة التي ليس لها مستوى تعليمي تقدر بحوالي 47.5% الأمر الذي يفسر ارتفاع نسب الأمية التي تبلغ 45.9%. وبخصوص الصحة، تتوفر الجماعة على مركز صحي عمومي يسهر على تسييره ممرضتان فقط. وتتميز البنية الاجتماعية لجماعة الخروب بارتفاع نسبة السكان الذين يزاولون نشاطهم في إطار المساعدة العائلية دون أن يتقاضون أجرا على ذلك. وتجدد الإشارة إلى أن الطابع المميز للجماعة بخصوص السكن هو سيادة السكن المتفرق (100%)، والذي يتم بناءه اعتمادا على المواد المحلية (98.5%) مما يؤكد اندماج الساكنة في الأنشطة الفلاحية التقليدية وكذا تربية الماشية.

جدول 3: الخصائص الاجتماعية لسكان جماعة الخروب

المؤشرات	النسبة %	الجموع
التعليم	نسبة الساكنة الدين ليس لديهم مستوى تعليمي	الرجال: 32.5 : النساء: 62.5
	نسبة الساكنة الدين لديهم مستوى التعليم الابتدائي	الرجال: 27.2 : النساء: 32.2
	نسبة الساكنة الدين لديهم مستوى تعليم إعدادي	الرجال: 3.0 : النساء: 4.3
	نسبة الساكنة الدين لديهم مستوى تعليم ثانوي	الرجال: 0.8 : النساء: 0.4
الأمية	نسبة الأمية في صفوف الرجال والنساء	الرجال: 30.0 : النساء: 62.7
	نسبة البطالة في صفوف الرجال والنساء	الرجال: 10.8 : النساء: 28.2
الصحة	مركز صحي عمومي	تسييره ممرضتان
السكن	نسبة الدواوير حسب نوع السكن (السكن المتفرق)	100
	نسبة الدواوير حسب نوع البناء السائد (المواد المحلية)	98.5
المهنة	نسبة أصحاب العمل	0.7
	نسبة العمال المستقلون	46.3
	نسبة المأجورين في القطاع العام	1.1
	نسبة المأجورين في القطاع الخاص	7.0
	نسبة العمل في إطار المساعدة العائلية	40.7

المصدر: المديرية الجهوية لطنجة تطوان الحسيمة. (بتصرف).

2.4. الخصائص الاقتصادية لسكان جماعة الخروب

يرتبط النشاط الاقتصادي للجماعة بطبيعة التضاريس السائدة، والتي نتج عنها انتشار الاستغلاليات الصغيرة والمتفرقة، إذ تقدر المساحة الصالحة للزراعة بحوالي 27.06% في حين أن نسبة الأراضي الفلاحية الصالحة للزراعة وغير المسقية فهي مرتفعة تصل إلى 93.76%. ويتم الإنتاج الزراعي بالتنوع: زراعة الحبوب والقطاني والخضروات، بالإضافة إلى التوفر على الأشجار المثمرة: أشجار الخروب (أقرون) والزيتون والتين (صور 11 و 12 و 13). هذه المنتجات تحقق الاكتفاء الذاتي لسكان الجماعة.

صورة 13: شجرة التين

صورة 12: أشجار الزيتون

صورة 11: شجرة الخروب



المصدر: عدسة شخصية غشت 2021

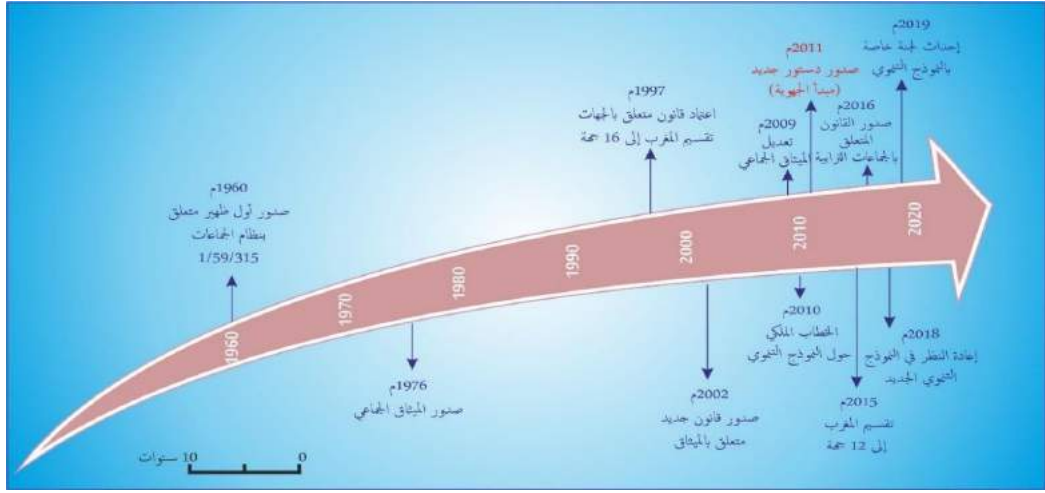
أما فيما يخص قطاع تربية الماشية، تتوفر الجماعة على قطاع مهم من الماعز. إن تامين هذه المؤهلات الفلاحية سيعمل على تحسين الأوضاع السوسيواقتصادية لسكان الجماعة.

IV. المسار الكرونولوجي لرهانات التنمية المحلية بجماعة الخروب

1. السياق العام لتنمية الجماعات الترابية

تبنّت المملكة المغربية منذ الاستقلال، النظام اللامركزي كخيار استراتيجي لتوسيع مجال الديمقراطية وكرافة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. هذا التوجه، تبلور في الجانب القانوني الذي عكس إرادة السلطات العمومية والتي منحت الجماعات الترابية اختصاصات واسعة واستقلالية في التدبير ومدتها بالوسائل والإمكانيات المادية والبشرية. ويبرز الشكل الموالي المسار الكرونولوجي للنظام اللامركزي ولدور الجماعات الترابية في التنمية.

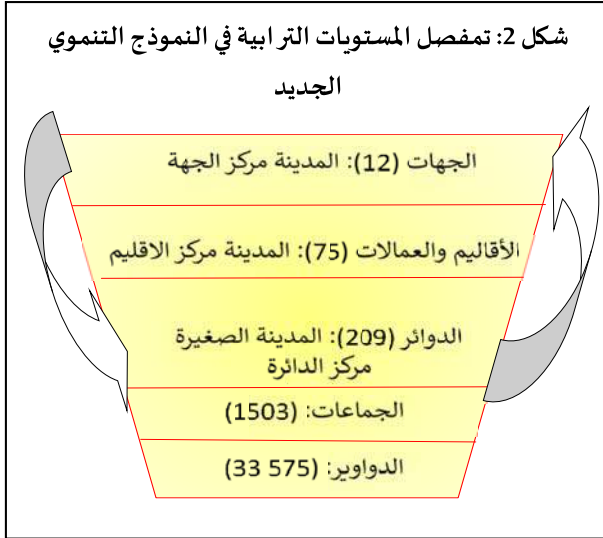
شكل 1: مسار اللامركزية ودور الجماعات الترابية بالمغرب



المصدر: إعداد شخصي اعتمادا على استثمار المعلومات الرسمية للمغرب

اعتمادا على المعطيات الواردة في الشكل 1 يلاحظ سعي الدولة إلى نهج نظام اللامركزية منذ الستينيات

شكل 2: تمفصل المستويات الترابية في النموذج التنموي الجديد



ليتم في السنوات الأخيرة بلورة ما سمي بالنموذج التنموي الجديد الذي تضمن رؤية جديدة بشأن تدبير المجالات الترابية بغية الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية. ومن أجل ذلك دعا النموذج التنموي الجديد إلى إعادة تنظيم ترابي متجدد يضع المواطن في صلب السياسات العمومية مع الحرص على توزيع أفضل للخدمات العمومية انطلاقا من أكبر وحدة ترابية (الجهة) إلى أصغر وحدة ترابية "الدوار" (شكل 2)، وذلك بالاعتراف بمكانة "الدوار" كوحدة ترابية أساسية

ومكانا لتجمع المعطيات والبيانات حول الساكنة والمنتجات المحلية والموارد الطبيعية ومكانا تم تحديده وتهيئته، مع الأخذ بعين الاعتبار ديناميات التنمية الخاصة بكل منطقة على حدة. لهذا الغرض تؤكد اللجنة الموضوعاتية الخاصة بهذا النموذج على إنشاء مرصد مخصص لجمع المعلومات على مستوى كل دوار. (المملكة المغربية التقرير العام للجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد، 2021م، ص 122)، قصد استثمار أفضل للخصوصيات المحلية التي من شأنها تحقيق أهداف التنمية المنشودة.

2. رهانات التنمية بجماعة الخروب

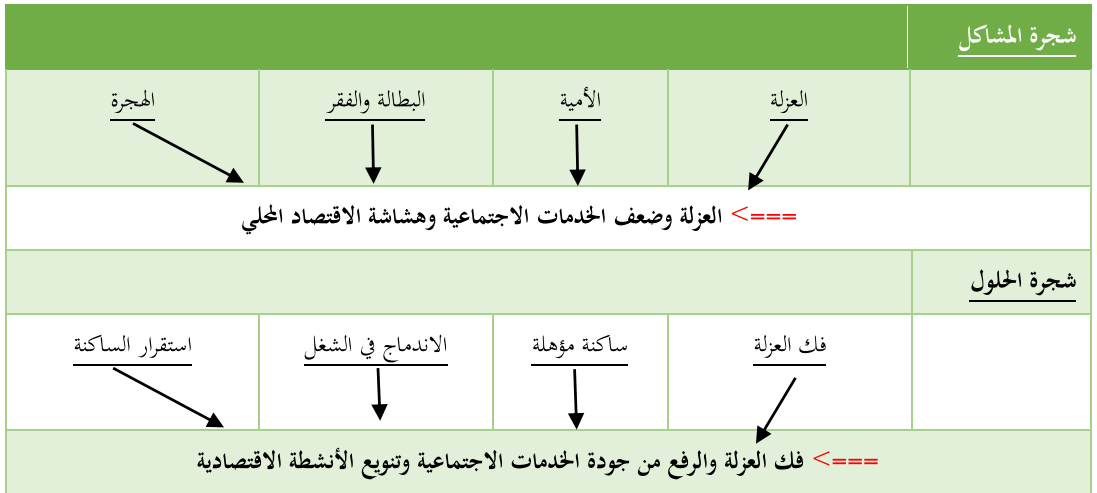
1.1. الاقتصاد المحلي والتدخلات التنموية المنجزة

تتميز جماعة الخروب بوفرة وتنوع الموارد الطبيعية وإمكان بشري مهم، يمكن اعتمادها كقاعدة مركزية وأساسية لتحقيق التنمية وتحسين ظروف عيش الساكنة شريطة توظيف واستثمار الموارد وفق الخصوصيات المحلية وبرمجة مشاريع تتماشى مع ما تتوفر عليه الجماعة من موارد.

وتعتبر الجماعة الترابية فاعل تنموي مهم، فهي مؤسسة تتمتع بالاستقلال المالي والإداري، ويمكنها اتخاذ القرارات وتنفيذ المشاريع التي تراها مناسبة بتراجمها الإداري. ويشترك في تدبير تراب الجماعة عدد من الفاعلين المحليين: عامل إقليم تطوان وأطر الجماعات المحلية وممثلي وكالة الحوض المائي اللوكوس وممثلي المديرية الإقليمية للتجهيز والمجلس الجماعي (أهم فاعل) والجمعيات العاملة في مجال التنمية الفلاحية (تتوفر جماعة الخروب على 3 جمعيات حديثة التأسيس)، هذا إلى جانب إشراك الساكنة المحلية لكونها الفاعل الرئيسي والمستهدف في التنمية.

وتجدر الإشارة إلى أن الموارد المالية لجماعة الخروب تتميز بالحدودية فهي تتمثل فقط في حصتها من المنتج الضريبي على القيمة المضافة وفي الدعم الخاص المقدم من طرف الدولة لموازنة الميزانية الجماعية. وتخصص هذه المداخيل لتغطية المصاريف المالية لموظفي الجماعة. في ظل هذه الوضعية يبقى البحث عن مداخل قارة للجماعة من اختصاص المجلس الجماعي لجماعة الخروب للنهوض بالتنمية. فالتدخلات التنموية الناجعة تركز على تحديد المؤهلات التي تزخر بها الجماعة والإكراهات التي تواجهها، لذلك سيتم عرض مبسط لشجرة المشاكل والحلول الخاصة ببرنامج عمل جماعة الخروب فيما يلي:

شكل 3: شجرة المشاكل والحلول حسب المخطط الجماعي لتنمية جماعة الخروب



المصدر: برنامج عمل الجماعة الترابية الخروب، 2017م، ص 35 36. (بتصرف)

2.2. التشخيص الترابي وفق مصفوفة AFOM

يعتبر نموذج المصفوفة الرباعية AFOM أداة مهمة لإبراز نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات التي تعرفها الجماعة، وهي كالتالي:

المعوقات (DAIBLESSES)	الإمكانيات (ATOUPS)
التعامل مع الموارد المحلية بطرق تقليدية البطالة	غطاء غابوي ونباتي مهم لتنمية مداخل الجماعة
انتشار ظاهرة الهجرة الموسمية والدائمة	موارد مائية تلي حاجيات السكان
خضوع المنطقة للتغيرات المناخية	مشاهد تضاريسية وطبيعية متنوعة <== موارد متنوعة للاستثمار السياحي
عدم الثقة في المؤسسات العمومية	طاقات بشرية فنية وشابة
تواجد محدود للخدمات الاجتماعية بنية	موقع الجماعة على الطريق الإقليمية رقم 4704 المؤدية إلى بني
طرقية ضعيفة	عروس
انعدام شبكة التطهير	تغطية الدواوير بالشبكة الكهربائية
عزلة الدواوير عن المركز الصحي	توفر المنطقة على قطع مهم من الماعز
غياب الوعي الجماعي	التوفر على أراضي صالحة للزراعة
تدني المستوى الاقتصادي للسكان	وجود مركز صحي بالجماعة والتوفر على سيارة الإسعاف
	تواجد 3 جمعيات تنمية بتراب الجماعة
التحديات (MENACES)	الفرص (OPPORTUNITES)
الحرائق والنجراف التربة	توسيع المساحة المشجرة
تعرض المياه للتلوث	بناء طريق يربط جماعة الخروب بجماعة بعاغزة (طور الإنجاز)
غياب السكن والسكان بمركز الجماعة	دعم الفلاحين بتوزيع الماعز وصناديق النحل المملوءة
غياب الحركة والتنوع في المجال الاقتصادي	توزيع الأشجار المثمرة
الهجرة نحو المدن المجاورة والهدر المدرسي	برامج محاربة الأمية وتكوين الشباب في الميدان الفلاحي
عدم استمرارية النشاط الجماعي	تأهيل مركز الجماعة: سوق، بناء تجزئة سكنية، مدرسة جماعية

بناء عليه، وحسب مصفوفة AFOM، يمكن تقديم مشروع تنموي محلي قابل للتحقيق يركز على استثمار أفضل للمؤهلات المحلية كقاعدة اقتصادية، ويتكون من المشاريع الخاصة بالبنية التحتية: كتقوية الشبكة الطرقية بالجماعة للربط بين الدواوير وجلب الماء إلى كل من دوار الزيتون والقلعة وعين قمر وأبراق والعيوان بالأنايب المطاطية، وتهئية وإصلاح العيون بمختلف الدواوير، وتحسين خدمات المكتب الوطني للكهرباء وتطهير السائل والصلب. بالإضافة إلى تحسين قطاعي الصحة (إحداث دار الولادة بالمركز وتوفير المعدات الطبية اللازمة) والتعليم (الزيادة في عدد الحجرات الدراسية). مع التركيز على تطوير القطاع الفلاحي النشاط الرئيسي لسكان الجماعة بدعم الفلاحين بالأسمدة والبذور واستصلاح الأراضي وتأطير الفلاحين وتكوينهم في خلق أنشطة مدرة للدخل القار وإحداث معصرة لعصر الزيتون ومركز فلاحي، وتطوير كذلك القطاع السياحي بخلق بنايات تحتية للسياحة الجبلية (مدارات، مآوي سياحية) وتسطير برامج للتعريف بمؤهلات الجماعة. هذه المشاريع ستعمل على خلق حركية اقتصادية وتحسين الأوضاع السوسيو اقتصادية لسكان الجماعة.

خاتمة:

وعلى سبيل الختم، وجوابا على السؤال الإشكالي، يمكن التأكيد من خلال هذه الدراسة على النتيجتين التاليتين:

- أن المجال المدروس يمتاز بتنوع الموارد الترابية مع سيادة مظاهر الهشاشة والفقر بالإضافة إلى أن استفادة مناطق الظل (حالة جماعة الخروب) من البرامج التنموية تبقى نتائجها جد متواضعة.

- أن المقاربة التشاركية أثناء إعداد برامج التنمية (السكان وهيئات المجتمع المدني) تبقى الوسيلة الفعالة لتحديد حاجيات الساكنة المحلية واعتمادها كأرضية لمشاريع التدخل بالجماعة.

وبذلك يمكن قبول الفرضيتين المطروحتين في هذه الدراسة، وذلك للعلاقة الترابية بين طرق تدبير الموارد الترابية بالجماعة والوضعية السوسيواقتصادية للساكنة، بالإضافة إلى أن المشاريع المبرمجة الرامية لتحقيق التنمية المستدامة يجب أن تعمل على توظيف أفضل للموارد الترابية، اعتمادا على تدابير تستجيب لانتظارات الساكنة من جهة وتساهم في خلق دينامية تنموية جديدة بجماعة الخروب من جهة أخرى.

لائحة المصادر والمراجع

- بلال الزكراكي: أستاذ باحث في تدبير الشأن المحلي، (2021م)، النموذج التنموي الجديد وإشكالية تحقيق التنمية الترابية بالمغرب دراسة مقارنة على ضوء التجارب التنموية الإفريقية والأوروبية، مكتبة الرشاد سطات.
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس في عيد العرش 29 يوليوز 2019م.
- قانون المنظم للجماعات الترابية 113/14، الصادر في 7 يوليوز 2015 (الظهير الشريف رقم 1.15.85).
- المديرية الجهوية لطنجة تطوان الحسيمة: المندوبية السامية للتخطيط تطوان، النشرة الإحصائية السنوية لجهة طنجة تطوان الحسيمة 2018م.
- المديرية العامة للجماعات المحلية، جماعة الخروب، (2015م)، المخطط الجماعي للتنمية من التشخيص إلى تقييم المنجزات، جماعة الخروب تطوير القطاع الفلاحي والسياحي، لتنمية الموارد الذاتية للجماعة وتحسين ظروف عيش الساكنة.
- المملكة المغربية: اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، (2021م)، التقرير العام للجنة الخاصة بالنموذج التنموي "النموذج التنموي الجديد تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وثيرة التقدم وتحقيق الرفاه الاجتماعي".
- Royaume du Maroc, Direction Régionale de Tanger Tétouan al Hoceima, (aout 2016), Recensement General de la Population et de l'Habitat 2014, Caractéristiques Démographiques Socio-économiques et Conditions d'Habitation des Ménages.

تسويق منتجات الزيتون بالحوز الشرقي: التحديات والإكراهات

Marketing of olive products in the eastern Haouz: confrontation and constraints

فاطمة الزهراء بوعلالة

Fatima Ezzahra BOUALLALA

جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، المغرب، bouallala1111@gmail.com

Abstract:

The marketing of olive products in the Eastern Haouz have several obstacles that negatively affect producers, especially the small ones, as the surplus olive sector production is marketed locally by the unorganized sector and in traditional ways, due to the lack of knowledge and follow-up to the development of sound packaging methods in the international market, and the lack of institutions and companies Specialized in marketing it, because production is marketed in inconsistent packages and in large sizes that are not suitable for storage, often used in previous years, as fresh fruits are marketed in plastic bags that sometimes damage the fruits. The distribution system also lacks efficient intermediaries, suitable markets, and highly efficient contemporaries. Therefore, modern marketing methods must be adopted to ensure greater quality and benefit.

Keywords: Marketing, olives, oil, eastern haouz.

ملخص

يعرف تسويق منتجات الزيتون بالحوز الشرقي عدة معوقات تؤثر سلبا على المنتجين خاصة الصغار منهم حيث يتم تسويق فائض إنتاج قطاع الزيتون محليا من قبل القطاع غير المنظم وبطرق تقليدية، بسبب ضعف المعرفة والمتابعة لتطوير أساليب التعبئة السليمة في السوق الدولية من ناحية، ولقلة المؤسسات والشركات المختصة في تسويقه من ناحية أخرى، فالإنتاج يتم تسويقه في عبوات غير متناسقة وبأحجام كبيرة وغير ملائمة للتخزين، غالبا ما تكون مستعملة في السنوات السابقة، فالثمار الطازجة تسوق في أكياس بلاستيكية تلحق الأضرار بالثمار في بعض الأحيان. كما يفتقر نظام التوزيع إلى وسطاء أكفاء وأسواق مناسبة ومعاصر ذات كفاءة عالية. لذلك وجب اعتماد طرق التسويق العصرية لضمان جودة وفائدة أكبر.

الكلمات المفتاحية: التسويق، الزيتون، الزيت، الحوز الشرقي.

مقدمة

تعد سلسلة الزيتون من أهم سلاسل الإنتاج بسهل الحوز الشرقي، حيث تكيفت شجرة الزيتون عبر الزمن مع الخصوصيات الطبيعية والبشرية للمنطقة، والتوسع الكبير للمساحة المغروسة بها مع ارتفاع حجم الإنتاج جعلها قطبا حقيقيا للإنتاج بجهة مراكش آسفي. غير أنها تعرف مجموعة من العوائق والرهانات تحول دون تحقيق ما يصبوا إليه المنتجين المحليين.

تعتبر مرحلة التسويق بالنسبة لأي منتج فلاحى غاية في الأهمية، فهي مرحلة أساسية في سلسلة الإنتاج. تزداد هذه الأهمية إذا علمنا أن المجال الاقتصادي بالعالم القروي المغربي، يخضع لنوع من التسويق يغلب عليه الطابع غير المنظم والتقليدي، حيث ارتفاع المضاربة على المنتج خاصة بتعدد المتدخلين وتزايد ففة الوسطاء، الذين يؤثرون بشكل سلبي في رفع الأثمان، بذلك فقد أصبح ثمن المنتج الفلاحي لا يرتبط بكلفة الإنتاج فحسب، وإنما يخضع لهذه المضاربات. من هذا المنطلق سنحاول معالجة الإشكالية المركزية حول أساليب تسويق منتجات الزيتون المعتمدة بالحوز الشرقي وآثارها على الفلاحين.

1 - تعبئة منتوجات الزيتون

تعد هذه العملية من أولى مراحل تسويق منتوجات الزيتون وآخر مرحلة من مراحل التحويل، فهي تساهم في مدى صلاحية المنتوجات ومدى امتداد مدة تسويقها، كما أن أهميتها تبرز في تحديد أصل المنتج ونوعه وزمن إنتاجه، إلا أن الواقع المعيش يشهد على أن تعليب الزيت والزيتون لازالت تهيمن عليه الطرق التقليدية، ذلك في ظل قلة الشركات الخاصة بالتعليب، لهذا يلجأ أغلب المنتجين إلى استخدام القنينات أو البراميل ذات السعة المتفاوتة:

- القنينات ذات الأحجام من 1 إلى 10 لتر: تستعمل غالبا لتوجيه الإنتاج نحو الاستهلاك المباشر، خاصة المستهلكون الذين يشترون من تجار التقسيط، غالبا ما تكون هذه القنينات مصنوعة من البلاستيك ونادرا من الزجاج، هذه القنينات تكون قد استعملت لمنتوج آخر مثل: المشروبات الغازية أو الزيوت النباتية أو المياه، أو حتى بعض المبيدات الحشرية.
- البراميل ذات سعة من 20 إلى 200 لتر: يلجا إليها تجار الجملة ونصف الجملة وحتى تجار التقسيط، وأيضا المستهلكون الذين يشترون كميات كبيرة.

صورتان رقم 1 - 2: طرق تعبئة المنتجات المعروضة للتسويق

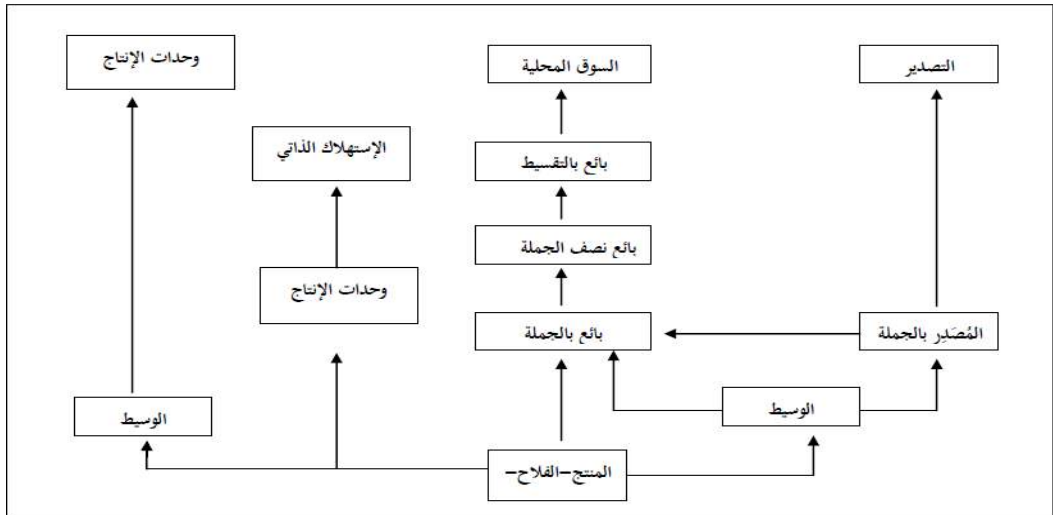


المصدر: التقاط شخصي 2019

2- القنوات التسويقية للزيتون وزيت الزيتون

من الصعب تحديد ودراسة مسار الزيتون من البداية إلى النهاية، ذلك لتداخل مراحل الإنتاج، بسبب ضعف التنظيم المهني مما يسهل عمل الوسطاء، الذين تزداد أرباحهم على حساب الفلاحين والمنتجين وأرباب الوحدات، عموما يمكن رصد مسار منتج الزيتون من خلال البيع المباشر إلى الأسواق المحلية أو البيع بالتقسيط وتوجيه الزيتون إلى وحدات إنتاج الزيت أو وحدات التصبير. أو من خلال تدخل الوسطاء لشراء الثمار في الأشجار كما توضح الخطة التالية.

خطة رقم 1: أهم الفاعلين داخل مرحلة تسويق منتج الزيتون



المصدر: المديرية الإقليمية للفلاحة بقلعة السراغنة، 2019

من خلال الخطاطة أعلاه نلاحظ أهمية الوسطاء التجاريين داخل سلسلة إنتاج الزيتون، حيث يرافقون المنتج مند بدايته (العالية) إلى أن يصل إلى يد المستهلك (السافلة)، هو ما يساهم في ارتفاع ثمن المنتج، إضافة إلى تقليص استفادة الفلاحين.

3 - أثمان بيع الزيت والزيتون تتفاوت حسب المواسم

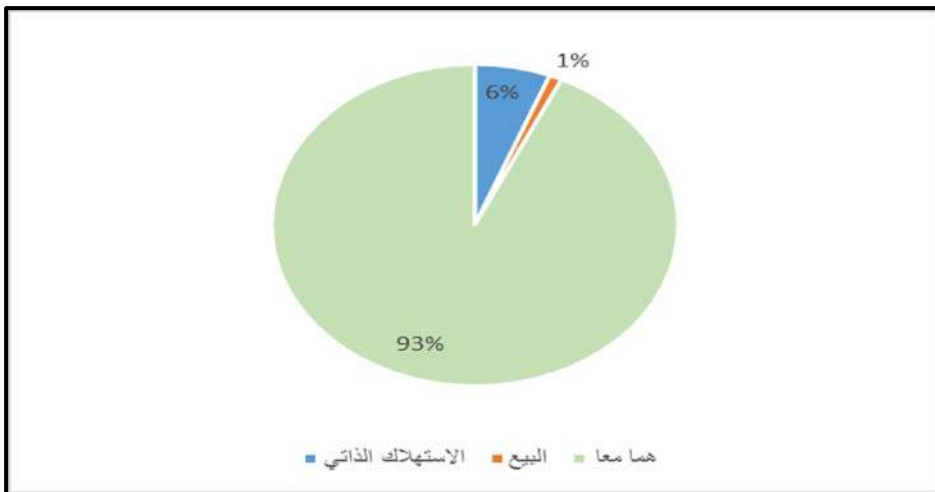
أسعار ثمار الزيتون: يعرف ثمن الزيتون تغيرات جد متباينة من موسم لآخر، حيث يتأثر بمبدأ العرض والطلب، وكذا جودة الزيتون ونوعه، ففي المواسم التي تعرف إنتاجا مهما يتراوح الثمن من 3 إلى 4 دراهم للكيلوغرام، أما المواسم التي تشهد تراجعاً فقد يصل من 6 إلى 7 دراهم للكيلوغرام، هذا ويختلف الثمن عند بداية موسم الجني وعند نهايته حيث يصبح الزيتون أكثر نضجاً.

أسعار زيت الزيتون: يعتمد سعر الزيت تبعاً لجودته وتصنيفه، وعلى حالة العرض والطلب عليه في السوق أيضاً. عموماً يتراوح ثمنه بالمنطقة ما بين 30 و55 درهم للتر الواحد، وغالباً ما يتحكم في الثمن ارتفاع تكاليف الإنتاج والمضاربة.

4- تسويق منتجات الزيتون ليس هو السبب الوحيد للإنتاج

من خلال استجواب عينة هذه الدراسة اتضح لنا بأن تسويق منتجات الزيتون ليس هو الهدف الوحيد من إنتاج الزيتون.

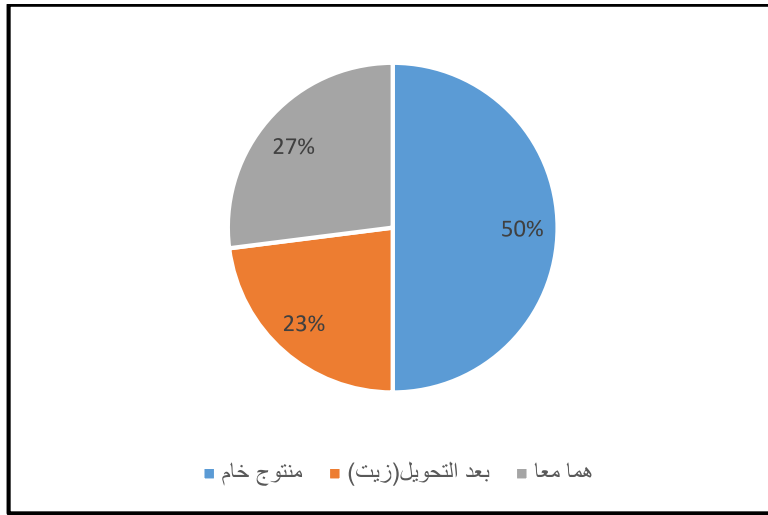
مبيان رقم 1: الهدف الأساسي من إنتاج الزيتون



المصدر: الاستمارة الميدانية 2019

من خلال المبيان نلاحظ أن جل المنتجين غرضهم الأساسي من إنتاج الزيتون هو استهلاك جزء وتسويق جزء آخر بنسبة 93%، ذلك لتعويض مصاريف الجني المكلفة وتسديد مصاريف الأسرة، أما 6% فقط من ينتجون الزيتون للاستهلاك الذاتي وغالبا ما يكون لديهم نشاط آخر أو مهنة أخرى، أما 1% من ينتجون فقط من أجل التسويق، لاحظنا هذا بالنسبة للمنتجين والمستثمرين الكبار أو من يتوفرون على وحدات إنتاج. هذا ويتم تسويق الزيتون قبل التحويل وبعده.

مبيان رقم 2: طبيعة بيع المنتج

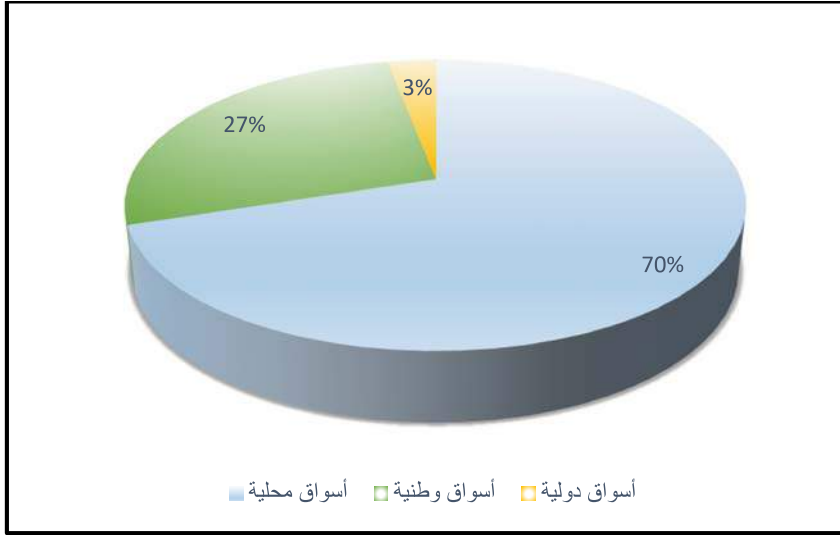


المصدر: الاستمارة الميدانية 2019

أكد حوالي نصف المستجوبين بيع منتج الزيتون خام، ذلك راجع لعدة أسباب: أهمها ارتفاع تكاليف التحويل مما قد يكلف المنتج مصاريف مهمة، لذلك يضطر إلى بيعه ثمار. من الأسباب أيضا هو رغبة المستهلك في غالب الأحيان باقتناء الثمار والإشراف شخصيا على عملية الطحن لإنتاج الزيت. كما أكد حوالي 27% منهم بيع منتج الزيتون خام وبعده التحويل، أما 23% فيبيعون المنتج بعد تحويله إلى زيت، رغبة منهم في رفع هامش الربح وأغلبهم يبيعونه خارج حدود الإقليم. رغم أن زيت الزيتون يتميز بغلاء سعره مقارنة مع الزيوت الأخرى، إلا أن إقبال المستهلكين عليه مازال يعرف تزايدا مهما، نظرا لما يتميز به من مكانة داخل النظام الغذائي المغربي بصفة عامة، ولدى ساكنة الحوز الشرقي بصفة خاصة. تختلف أنواع الزيتون المطلوبة حسب المناطق، وغالبا ما يفضل المستهلكون الزيوت المنتجة في مناطقهم الأصلية خصوصا إذا كانوا غير مستقرين بها، فيشرفون بأنفسهم على عملية الإنتاج انطلاقا من مرحلة الجني، أو قد يستعينون بأحد أقربائهم أو أصدقائهم، ذلك راجع إلى غياب عنصر الرقابة على جودة الزيوت المعروضة للبيع، مما يجعل أسلوب الغش أمرا متفشيا خاصة لدى فئة الوسطاء.

5- الأسواق المحلية أهم وجهة لتسويق منتج الزيتون

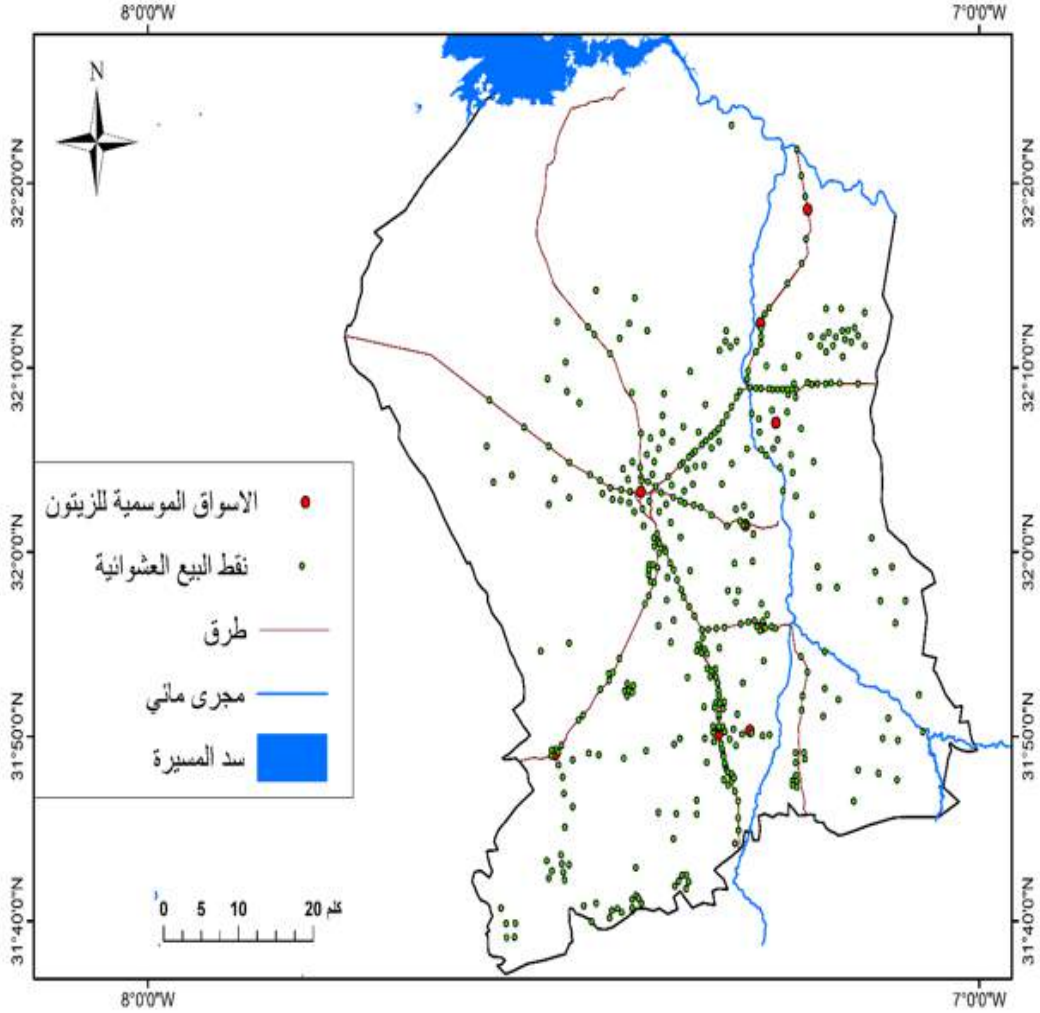
المبيان رقم 3: الأسواق التي يوجه لها الإنتاج



المصدر: الاستمارة الميدانية 2019

من خلال المبيان أعلاه يتبين لنا أن عينة من الفلاحين الذين شملتهم الاستمارة، بنسبة 70% قالوا بأن إنتاجهم من الزيتون يسوق داخل الأسواق الموسمية المحلية وأهمها سوق العطاوية، سوق القلعة وسوق لونايدة... وأيضا يباع في النقاط العشوائية المنتشرة بالجمال. أما النسب المتبقية من المستجوبين فجزء منهم يوجه إنتاجه مباشرة نحو للأسواق الوطنية بنسبة 27%، وجزء آخر يوجه إنتاجه نحو الأسواق الدولية بنسبة 3%.

الخريطة رقم 1: توزيع أهم الأسواق الموسمية ونقط البيع العشوائية للزيتون بالمنطقة



المصدر: إنجاز شخصي بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية 2019

حاولنا من خلال هذه الخريطة رصد أهم الأسواق الموسمية لتداول وتسويق الزيتون بالحوز الشرقي، وهي سوق العطاوية، سوق لونسادة، سوق أولاد بوعلي الواد، سوق العامرية، سوق القلعة، سوق سيدي موسى... وأيضا أهم نقط البيع العشوائية وغير المهيكلة، والمتمعن للخريطة يثير انتباهه انتشارها الكبير في المجال، وعلى طول أهم الطرق، لان دورها في الغالب لا يقتصر على شراء المنتج من الفلاحين الصغار وتحويله في وحدات الإنتاج التابعة لهم، بل يتجاوزه إلى إعادة بيعه للمستهلكين وأصحاب المعامل ووحدات الإنتاج، وهنا يبرز دور الوضاء، فهم يقتنون بأقل الأثمان ويبيعون بأعلاها.

5-1 يعتبر سوق العطاوية أهم الأسواق الموسمية الخاصة بتسويق الزيتون بالمنطقة

يمثل سوق العطاوية أهم الأسواق المحلية بالحوز الشرقي، الذي يتداول فيه الزيتون لفترة قصيرة تمتد من بداية شهر أكتوبر إلى غاية شهر يناير أي ما يناهز 123 يوم تقريبا، (الجماعة الترابية للعطاوية 2019). ويوجه الزيتون بعد ذلك إلى وحدات التحويل المحلية، الجهوية والوطنية.

يحقق هذا السوق أرقاما مهمة في مجال تداول منتوج الزيتون خلال هاته الفترة، حيث يباع أكثر من 100 طن من الزيتون يوميا، أي ما يفوق 10000 طن في السنة، ونشير إلى أنه يوفر موارد مالية مهمة بالنسبة للجماعة الترابية العطاوية.

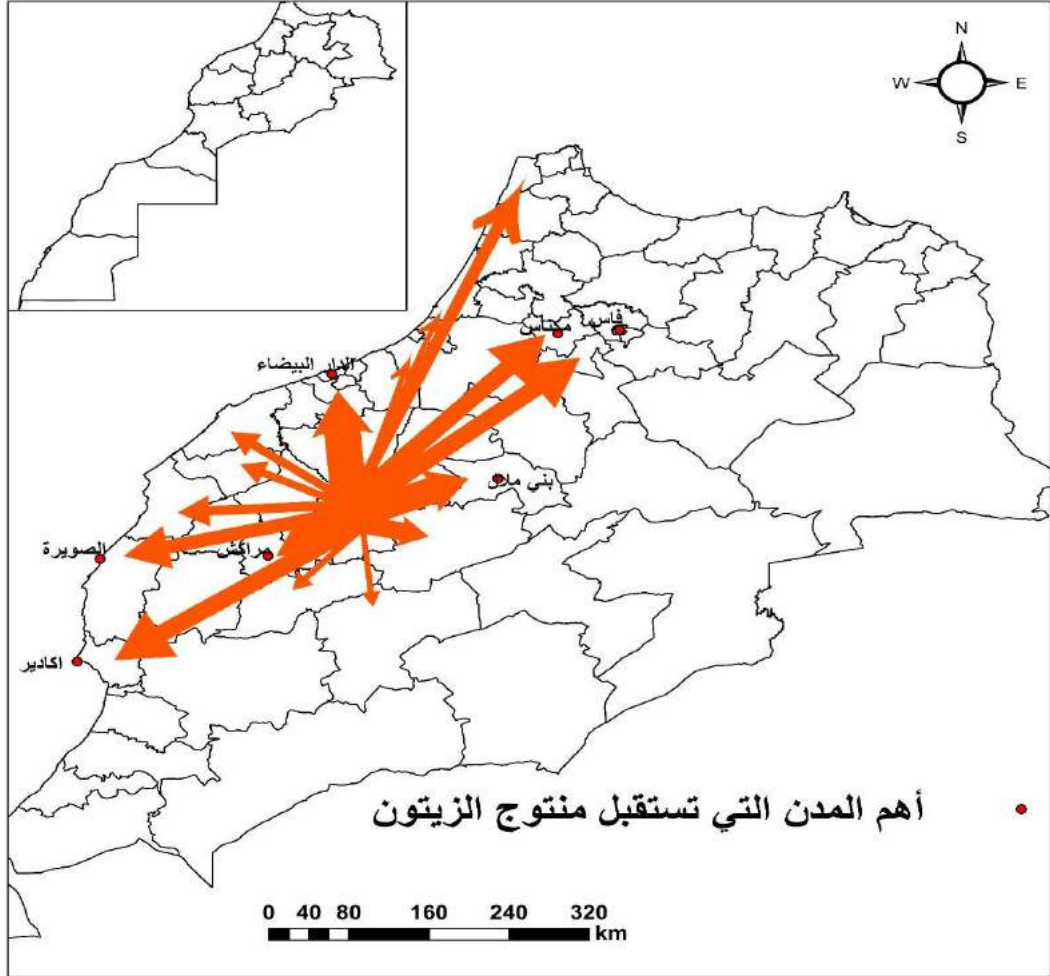
الجدول رقم 1: سومة كراء أهم أسواق الزيتون بالحوز الشرقي

السوق الموسمي الفلاح	سوق العطاوية	لواناسدة	أولاد بوعلي الواد	العاصرية
2015-2014	38000000	-	20000000	13000000
2016-2015	55000000	34000000	23000000	20000000
2017-2016	40000000	40000000	15000000	10000000

المصدر: البحث الميداني 2019

من خلال دراسة أئمنة كراء أسواق الزيتون المعروفة بالحوز الشرقي، يتضح لنا أهمية الإنتاج الذي تستقبله خلال موسم الزيتون. كما أن هناك أسواق أخرى ذات أهمية كبرى في المجال لكن سوء التنظيم وعشوائية طرق كرائها وتسييرها صعبت مهمة البحث لدينا، ونذكر على سبيل المثال سوق سيدي موسى الذي تم تجهيزه، وأيضا سوق مدينة القلعة الذي تم كرائه سنة 2017 ب 320000 درهم (الجماعة الترابية للعطاوية 2019). هذا وتختلف أئمنتها حسب المواسم الفلاحية فكل ما كان الموسم جيدا زادت سومة الكراء، لان الأرباح تزداد، فمثلا حدد ثمن دخول العربة إلى الأسواق في 30 درهم والسيارة الفلاحية 60 درهم، ويتغير الثمن حسب وسيلة النقل فكلما كبر حجمها ارتفع ثمنها. تستقبل هذه الأسواق سنويا آلاف الشاحنات لنقل الزيتون إما لوحات الإنتاج المحلية أو نحو الأسواق الوطنية خاصة المدن الاقتصادية الكبرى كالدار البيضاء.

الخريطة رقم 2: تيارات تسويق الزيتون من الحوز الشرقي نحو أهم المدن



المصدر: الدراسة الميدانية 2019

5 - 2 تيارات تسويق الزيتون وطنيا

من خلال الخريطة أعلاه نلاحظ أن منتوج الزيتون بالمنطقة لا يتم تسويقه فقط بالأسواق المحلية، بل يسوق في أهم المدن بالمغرب، خاصة العاصمة الاقتصادية الدار البيضاء التي تستحوذ إلى جانب مراكش على حصة الأسد من منتوج الزيتون، حيث يتم تحويله في وحدات الإنتاج هناك، كما تستقبل كل من فاس ومكناس كميات كبيرة رغم أهمية إنتاجهما في البلاد، لكن توفر وحدات الإنتاج والتصدير خاصة العصرية منها شجع المستثمرين باستخدام

ثمار الزيتون من مناطق أخرى كمنطقة الحوز الشرقي. كما نلاحظ أيضا أن أكادير وبني ملال وأزيلال وبعض المدن الأخرى القريبة ترابيا من المنطقة تسوق لها ثمار الزيتون نظرا لجودتها ووفرتهما.

صورتان رقم 3-4 : ظروف تسويق الزيتون بالمجال بسوق العطاوية



المصدر: عدسة شخصية 2020(سوق القلعة)

من خلال الصور نلاحظ العشوائية التي تطبع تسويق الزيتون بالأسواق المحلية وكذا الطرق التقليدية التي لا ترقى لسمعة هذه المنطقة هو ما ينعكس سلبا على الجودة والأرباح. يواجه قطاع الزيتون تحديات ومعوقات مختلفة في عملية التسويق محليا وخارجيا، وحسب آراء العاملين في هذا القطاع يمكن إجمال أبرز هذه التحديات فيما يلي:

- يعتبر ارتفاع تكلفة الجني السبب الرئيسي لارتفاع التكاليف، وانخفاض تنافسية منتجاته في السوق المحلية والأسواق الخارجية. يرجع ذلك إلى صغر الاستغاليات، والاعتماد على العمل اليدوي في عملية الجني.
- تذبذب الإنتاج من سنة إلى أخرى، بسبب العوامل المناخية الصعبة.

يعمد المستهلك بالمنطقة لشراء زيت الزيتون خلال موسم الجني والعصر بشكل مباشر من الفلاحين أو المعاصر، ويقوم بشراء كميات كبيرة متناسبة مع عدد أفراد أسرته لتكفي استهلاك أسرته طوال السنة. يتجنب معظم المستهلكين الشراء من التجار أو الشركات التي تعمل في تسويق الزيت محليا، هذا يدل على أن المستهلك يرغب بالحصول على زيت زيتون من إنتاج نفس السنة، وعالي الجودة وبأقل سعر ممكن، ويقل الإقبال على شراء الزيت بعد الموسم إلا عند الضرورة.

يعتبر زيتون المائدة وزيت الزيتون من الأطباق الرئيسية الأكثر حضوراً على موائد المستهلكين بالمنطقة، ذلك بحكم الخبرة المتراكمة من قبل المنتجين. يستخدم الزيتون وزيته في استخدامات عديدة، حيث يستعمل الزيتون كمكمل للوجبات وفي السلطات ومكمل دائم لأطباق الشعبية، هذا ويلاحظ إقبال المستهلك على زيت الزيتون رغم ارتفاع سعره مقارنة مع الزيوت النباتية الأخرى. مما يشير إلى وضعه الخاص والميزات التي يتمتع بها في المجال. يفضل المستهلكين المحليين الزيت المنتج في مناطقهم بسبب اعتيادهم عليه عبر الزمن، وإلى عامل الثقة بالمنتج، فغياب الجهات الرقابية على جودة الزيت وعدم دراية المستهلك بكيفية قياس جودة الزيت وخوفهم من التعرض للغش، يدفعهم لشراؤه من مصادر موثوقة.

6- معايير الجودة تضمن حسن تسويق منتجات الزيتون

في زمن غير بعيد كانت المبادلات التجارية بصفة عامة واقتناء المواد الغذائية بصفة خاصة، يقتصر على الأسواق الداخلية والأسواق الأسبوعية، حيث تكون معرفة شبه تامة بين الفلاح أو المنتج الذي يعرض منتجاته وبين المستهلك الذي يأتي لاقتنائها. عندها تكون الثقة والمعرفة المتبادلة بينهما أساس تسويق المنتجات الفلاحية، أما في الوقت الراهن فالنمو السريع في شتى المجالات والاستهلاك الكبير وتحرير المبادلات، جعل المسافات تكون أبعد بين أماكن الإنتاج وأماكن التسويق، لذلك كان لابد من وضع قوانين وتعريفات محددة لمقياس جودة المنتجات في جميع المراحل، من محطات الإنتاج إلى التوزيع حتى تصل للمستهلك.

لقد قطعت بلادنا خطوات مهمة في مجال إصدار علامات الجودة بسن قانون 25.06 المتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ وجودة المواد الغذائية والمنتجات الفلاحية والبحرية، والمنفذ بمقتضى ظهير رقم 56-08-1 الصادر بتاريخ 23 ماي 2008، الذي يحدد شروط الاعتراف بالعلامات المميزة لمنشأ، المنتجات الفلاحية ولمواد الغذائية وجودتها ومنحها واستعمالها وحمايتها والالتزامات والمسؤوليات المفروضة على الذين يريدون الاستفادة من هذه العلامات المميزة، وهي ثلاثة أنواع:

تسمية المنشأ L'appellation d'origine : هي التسمية الجغرافية التي تطلق على جهة أو مكان معين، في بعض الحالات تطلق على بلد أو تستعمل لمنتج يكون متأصلاً منه تعزى جودته أو سمعته أو مميزاته الأخرى بصورة حصرية أو أساسية إلى الوسط الجغرافي الذي يشتمل على عوامل بشرية وعوامل طبيعية ويكون إنتاجه أو تحويله قد تم داخل الموقع الجغرافي المحدد.

البيان الجغرافي L'indication géographique : التسمية التي تمكن من التعرف على منتج كمنتج ينحدر من إقليم أو جهة أو موقع محلي عندما تعزى جودة هذا المنتج أو سمعته أو كل سمعة أخرى محددة له،

بصورة أساسية، إلى هذا المنشأ الجغرافي ويكون إنتاجه أو تحويله قد تم داخل الموقع الجغرافي المحدد. ويكفي أن يكون مرتبط بالناصر الطبيعية (المناخ. التربة...) فقط أو البشرية (دراية، مهارة...) فقط

العلامة الفلاحية Label Agricole: الاعتراف بان المنتج يتوفر على مجموعة من الميزات والمواصفات الخاصة التي تحول له مستوى عال من الجودة يفوق المنتجات المماثلة له وذلك بفضل شروط إنتاجه وصنعه ومنشئه الجغرافي عند الاقتضاء، إذن هدفها حماية الجودة العالية دون الارتباط بجغرافي محدد.

نذكر أهم أهداف هذه العلامات وحسب نفس القانون:

- الرفع من جودة المنتجات الفلاحية والمساهمة في تحسين مستوى المدخيل المترتبة عن تثمينها لصالح مختلف الفاعلين المحليين المتدخلين في تهيئة المنتجات المذكورة.

- تشجيع التنمية الفلاحية من خلال تثمين المواصفات المرتبطة بالأرض وطرق الإنتاج والمهارات البشرية المتعلقة بها.

- الحفاظ على تنوع المنتجات الفلاحية والثروة البحرية وحماية الإرث الثقافي المرتبط بهما وذلك بالاعتراف بمنشئها ومواصفاتها وطرق إنتاجها وتقييمها.

يحول ترميز أو تعليم المنتجات المحلية من المصادقة على منشئها وجودتها، الشيء الذي يمكن من الرفع من قيمة بعض المنتجات الفلاحية وتبعية منتجات ذات نوعية أو جودة من أجل حمايتها من الغش والاستغلال على حساب الساكنة المحلية، كما يهدف نظام الترميز أيضا إلى تحسين نظام الإنتاج، وتشجيع خلق الثروات بالعالم القروي للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام، كما يمكن نظام الترميز من وضع قنوات تسويقية مهيكلية، نزيهة وعادلة.

بذلك فترميز منتجات الزيتون خاصة الزيت يمنحه قيمة أكبر ومكانة ضمن الاقتصاد الوطني والدولي، ويمكن من تسويقه على أحسن وجه، غير أن الملاحظ من خلال هذه الدراسة المفصلة حول قطاع الزيتون بالحوز الشرقي، ورغم الجودة التي تتميز بها منتجاته فإنه يعرف غيابا تاما لعلامات الجودة، الشيء الذي يفسر لنا مختلف مشاكل التسويق بهذا المجال.

خاتمة

لا زالت طرق تثمين وتحويل ثمار الزيتون بالحوز الشرقي يغلب عليها الطابع التقليدي، مما ينعكس سلبا على طرق التسويق، التي يطبعها سوء التنظيم والعشوائية، خاصة وأن سلسلة إنتاج الزيتون بالمنطقة تعرف حركية نشيطة من طرف الوسطاء، الذين يعمدون للتحكم بالثمن، بذلك تكون هذه الفئة هي المستفيد الأكبر داخل منظومة إنتاج الزيتون، لهذا وفي إطار مجموعة من الاستراتيجيات تهدف الدولة إلى تقليص نسبة تدخل الوسطاء في سلاسل الإنتاج، ذلك عبر خلق آلية التجميع التي يستفيد منها الفلاح ثم أرباب الوحدات الإنتاجية، كما تهدف لتنظيم الفلاحين داخل تنظيمات مهنية، مما يسهل عليهم كل العمليات والمراحل المتعلقة بإنتاج وتسويق المنتج بطريقة صحيحة وناجعة، والمساهمة في تثمين الزيتون المحلي.

قائمة المراجع:

- ✓ الجماعة الترابية العطاوية، 2019
- ✓ الجماعة الترابية قلعة السراغنة، 2019
- ✓ القانون 06-25 الجريدة الرسمية العدد 5639 جمادى 1429 الموافق 16 يونيو 2008
- ✓ المديرية الإقليمية للفلاحة بقلعة السراغنة، 2019
- ✓ المكتب الجهوي لاستثمار الفلاحي، 2020
- ✓ الملتقى الوطني للزيتون دورة 2019

انعكاس ضعف الخدمات الأساسية والهشاشة الاجتماعية على الدينامية البيئية والموارد الطبيعية: حالة حوضي وادي تلاغ و وادي العابد (ممر ناويريرت - جرسيف، المغرب الشمالي الشرقي)

Reflection of weak basic services and social vulnerability on environmental dynamics and natural resource: the case of Tlagh and El-Abed watershed (Taourirt-Guercif corridor, northeastern Morocco)

عمر مواديلي¹، عبد القادر اسباي²، خديجة بنزيعة³

Omar MOUADILI,¹ Abdelkader SBAI,² Khadija BENRBIA³

¹جامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية وجدة، المغرب، omar.mouadili@ump.ac.ma

²جامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية وجدة، المغرب، a2.sbai@ump.ac.ma

³جامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية وجدة، المغرب، k.benrbia@ump.ac.ma

Abstract:

Taza-Oujda corridor witnessed for important transformations that affected the various ancient systems of exploitation, as the population of the region moved from nomadism to half nomadism, and then stability. This has resulted in an increase and diversification of forms of exploitation of the field, according to the increasing daily needs resulting from the high rate of demographic growth, and the decline, degradation and fragility of natural resources.

This paper attempts to highlight the importance of the human characteristics of Tlagh and El-Abed watersheds represented in housing, basic services, schooling, activities, professions, real estate structure and social vulnerability index, then the role of these characteristics in the environmental dynamism and basic population resources, in a manner that ensures the continued renewal of resources and sustainable growth. In the opposite case, the productive obsession and the unreasonable nature of the current exploitation may inevitably lead to the exacerbation of deteriorating conditions that may lead to a real land bankruptcy.

Keywords: Social fragility; environmental dynamism; deterioration of natural resources; Tlagh and El-Abed watersheds; Northeast Morocco.

ملخص

عرف ممر تازة - وجدة تحولات هامة أثرت على مختلف نظم الاستغلال القديمة، حيث انتقل سكان المنطقة من الترحال إلى نصف الترحال، ثم الاستقرار. وقد نتج عن ذلك تزايد وتنوع أشكال استغلال المجال، تبعاً لتزايد الحاجات اليومية الناتجة عن ارتفاع وتيرة النمو الديموغرافي، وتراجع الموارد الطبيعية وتدهورها وهشاشتها.

تحاول هذه الورقة إبراز أهمية الخصائص البشرية لحوضي وادي تلاغ والعابد المتمثلة في السكن والخدمات الأساسية والتمدرس والأنشطة والمهن والبنية العقارية ومؤشر الهشاشة الاجتماعي، ثم دور هذه الخصائص في الدينامية البيئية وموارد الساكنة الأساسية، بالشكل الذي يضمن استمرار تجدد الموارد والنمو المستدام. وفي حال العكس، فإن الهوس الإنتاجي وطبيعة الاستغلال الراهن غير المعقلن، قد يؤدي لا محالة إلى احتدام وضعيات التدهور التي قد تفضي إلى إفلاس تربي محقق.

الكلمات المفتاحية: هشاشة اجتماعية؛ دينامية بيئية؛ تدهور الموارد الطبيعية؛ حوضي تلاغ والعابد؛ المغرب الشمالي الشرقي.

مقدمة

يعتبر الإنسان عنصرا فاعلا في فهم وتفسير وضعيات التدهور التي تعرفها الموارد الطبيعية على اختلافها: حيث أصبح يتعامل بشكل غير صائب مع الموارد الطبيعية بفعل تزايد الحاجة بفعل تطورات حجم السكان وتغيرات ظروف عيشهم التي أصبحت تملئها الحياة الحديثة.

في هذا المقال، سيتم إبراز أهمية خصائص المجموعات البشرية التي تستقر بالحوضين وتوزيعها المجالي اعتمادا على نتائج الإحصائيات الرسمية والاستمارة الميدانية، للوقوف على مدى تأثيرها على الدينامية البيئية وتآكل ما تبقى من الموارد الطبيعية المحلية.

يعرف حوضا اتلاغ والعباد مجموعة من الإكراهات التي تتصل بإشكالية التدهور البيئي. هذه الإكراهات تعتبر المصدر الرئيس لتهديدات خطيرة قد تطال استدامة الموارد، جراء التحولات المجالية المتسارعة والعميقة، والتي تطرح هي الأخرى مجموعة من القضايا الإشكالية حول الكيفية التي تتم بها مختلف التدخلات البشرية في الأوساط البيئية. هذه التدخلات لا يمكن فهمها واستيعابها بدقة إلا بتشخيص الخصائص البشرية للمجال وتحديد حضورها في الدينامية البيئية الحالية، وفي تراجع الموارد الطبيعية.

لهذا الغرض، سيتم استعراض وتشخيص هذه الخصائص، التي يتميز بها حوضا اتلاغ والعباد، ثم تأثيرها على الدينامية الحالية، ومعرفة مختلف المحددات والآليات التي تتحكم فيها وذلك من خلال تقديم تشخيص مجالي لدرجة هشاشة السكن ونقص/ انعدام الخدمات الأساسية، من خلال الوقوف على نسب التمدرس ومستوى التعليم لدى المتدربين، ثم الأنشطة المزاولة بهذا المجال، والبنية العقارية للأراضي، وأخيرا الهشاشة الاجتماعية.

I. مجال الدراسة ومنهجية وأدوات البحث

1. مجال الدراسة

يقع حوضا واد العابد وواد اتلاغ في الشمال الشرقي من المغرب وفي الجنوب الغربي لمدينة تاوريرت، ضمن الجزء الغربي من ممر جرسيف - وجدة. ويشملان جزءا مهما من سهل تافراطة خاصة حوض واد العابد (الشكل رقم 1)، ثم جزءا من السفوح الشمالية لكتلة دبدو وأجزاء من الهوامش الغربية من الهضاب العليا، بالنسبة لحوض وادي اتلاغ.

ينتمي الحوضان إلى ممر وجدة - تازة، على محور تاوريرت - جرسيف. وتحداهما من الشمال سلسلة بني محيو (بني زناسن الغربية) ومن الشرق النهاية الشمالية الغربية لسلسلة جبال جرادة ومن الجنوب الأجزاء الشمالية الغربية من الهضاب العليا ومن الناحية الغربية حوض جرسيف وملوية الوسطى. ويمثل الحوضان وحدة جغرافية طبيعية تم اختيارهما للتمكن من فهم عناصر هذه الوحدة والعلاقات التي تربط كل مكوناتها مع ما يحيط بها، سواء



تعلق الأمر بما هو طبيعي أو بشري، وتباين التكوينات الجيولوجية خاصة في السافلة بحيث نجد تكوينات الميوسين الصلصالية (مواديلي واسباعي، 2020)، وتكوينات رباعية حديثة بسهل تافراطة، وتكوينات أخرى قديمة في العالية بسفوح دبدو، ثم التدرج التضاريسي من السهل إلى السفوح الجنوبية ثم الهضاب العليا (حوض واد اتلاغ) (مواديلي، 2021). هذه الخاصية تساعد على دراسة شمولية لما يتميز به هذان الحوضان من تدهور بيئي، زيادة عن كونهما يعرفان تحولات مجالية سريعة، ويضمنا أنشطة فلاحية تتمثل في الزراعة وتربية الماشية.

تشكل مساحة حوض واد العابد 309 كلم² عند المقرن بواد ملوية. ويبلغ طوله حوالي 41 كلم، وعرضه حوالي 10 كلم، بفارق ارتفاع 744م، حيث تتراوح الارتفاعات ما بين 265م و1009م. (Sbai & Mouadili, 2021). يحده حوض واد زا جنوبا في عاليته، وحوض تيزگران شرقا، وحوض واد اتلاغ غربا؛ كما أنه لا يمثل إلا 0.6% من مساحة حوض واد ملوية الذي تبلغ مساحته 57.5 ألف كلم². (Sbai et al. 2021_a).

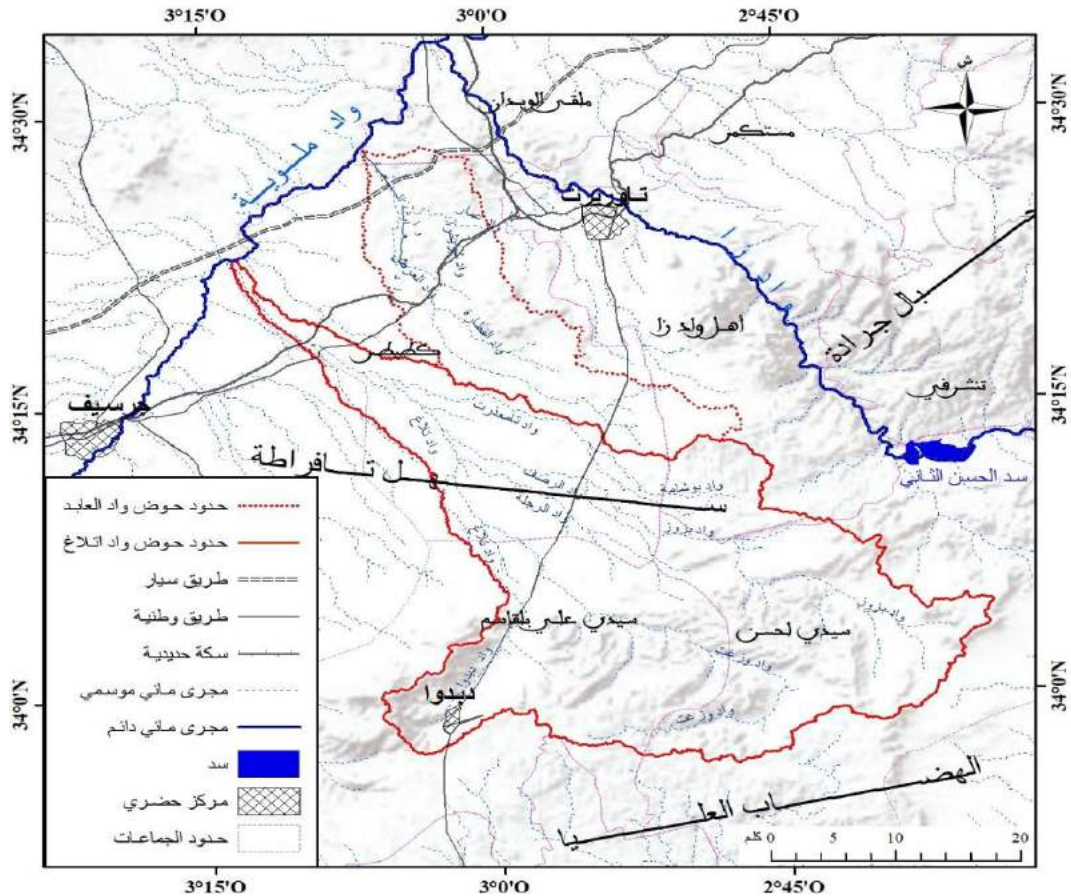
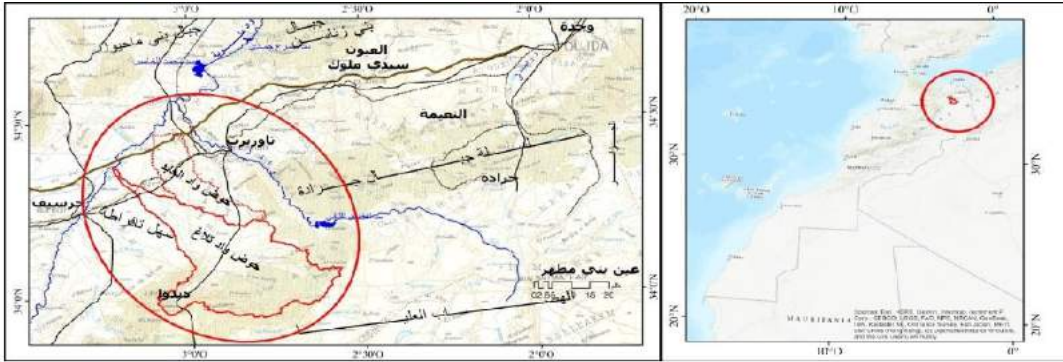
أما حوض واد اتلاغ، فتقدر مساحته بـ 1095 كلم²، عند التقائه بواد ملوية. ويبلغ طوله 70 كلم، وعرضه 35 كلم، ويسجل اختلافا في العرض حيث لا يتعدى في السافلة 5 كلم، وفي العالية يصل إلى 50 كلم، أي أن شكله قمعي، بفارق ارتفاع 1384م، وتتراوح الارتفاعات ما بين 306م و1690. يحده شرقا في عاليته وجنوبه حوض واد زا، ثم جزء مهم من حوض واد العابد في سافلته الشرقية، وحوض بني ريس في الجنوب الغربي، وحوض واد السفلة في الغرب، ولا يمثل إلا 2% من مساحة حوض ملوية.

ينتمي مجال الدراسة إداريا إلى خمس جماعات بإقليم تاوريرت، ثلاثة منها لحوض واد العابد حيث يمتد على جزء صغير من جماعة ملقى الويدان بمساحة 6 كلم²، أي 2% من مساحة الحوض فقط، ثم جماعتي كطيير (بـ 90%)، وأهل واد زا (بـ 8%)، وينتمي حوض واد اتلاغ إلى جزء آخر من هاتين الجماعتين (كطيير بـ 27% وأهل واد زا بـ 6% من مساحة الحوض)، أي ثلث المساحة، بالإضافة إلى جماعة سيدي علي بلقاسم بـ 33%، وسيدي لحسن بـ 34%، أي بثلاثي مساحة الحوض المتبقية، ثم مركز حضري (دبدو).

تتوزع ساكنة الحوضين على 27 دوار (الشكل رقم 2 و3)، وهي مقسمة من العالية تبعا للموارد الطبيعية من غطاء نباتي ومراعي، وأغلبها دواوير متجمعة، ثم بالوسط بسهل تافراطة تعتمد الزراعة البورية وبعضها مسقي، وهي أغلبها دواوير مشتتة، ثم تقل الدواوير في سافلة المجال تبعا للموارد، حيث يتباين حجم سكان هذه الدواوير بين الحوضين ومن العالية نحو السافلة. بلغ عدد سكان هذه الدواوير 18432 نسمة و2785 أسرة حسب

إحصاء 2014. ويغلب على الأراضي الصالحة للزراعة والرعي الطابع السلافي، كما يتركز النشاط الاقتصادي لسكانة الحوضين على الزراعة وتربية الماشية.

الشكل رقم 1: موقع مجال الدراسة (حوضي اتلاغ والعباد) داخل النسق الهيدرولوجي الأوسط لحوض ملوية



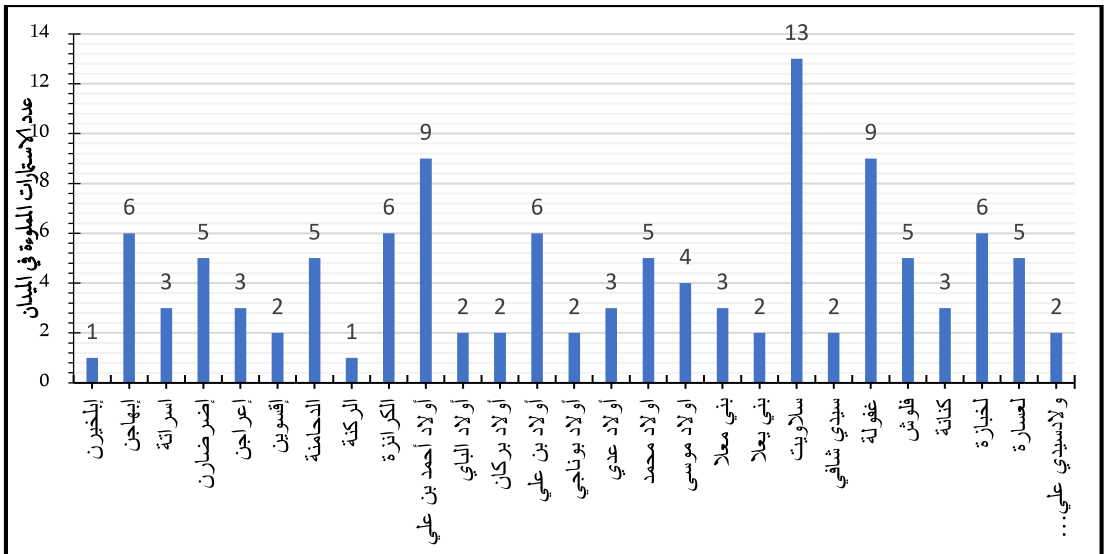
المصدر: خلفية ESRI 2021، والخريطة الطبوغرافية وجدة 1/500000.

2. منهجية العمل

تم اعتماد الإحصاءات الرسمية على مستوى الجماعة والدوار (المندوبية السامية للتخطيط)، بغية تحديد الخصائص السكانية بمنطقة الدراسة "دواوير حوضي اتلاغ والعايد"، (التطور والتوزيع الجغرافي للسكان)، و ثم كذلك اعتماد الاستمارة لاستنباط معطيات أخرى متعلقة بالتدهور، وتحول أنماط الاستغلال بالمجال، بعد حصر عدد الاستثمارات وتوزيعها لتغطية المجال.

تعدد الطرق لحساب حجم العينة، حسب المجتمع الإحصائي، سواء كان محدودا أم غير محدود. في هذه الحالة، تمت دراسة المجتمع الإحصائي المحدد انطلاقا من طريقة (Thompson, 2012)، نظرا لبساطتها في الاستخدام. ولحساب حجم العينة المناسب لمجال الدراسة، بعد حساب عدد الأسر لدواوير الحوضين، انطلاقا من إحصاء 2014، تم التوصل إلى أن المجال يحتوي على 2785 أسرة، أي أن هذا هو حجم المجتمع الإحصائي، وبالتالي حسب معادلة فإن حجم العينة هو 114.74 أسرة، التي تمثل 4.12% من حجم المجتمع الإحصائي، وتم إسقاطها على عدد الأسر داخل كل دوار على حدة، ومنه تم تحديد عدد الاستثمارات الموجهة لكل دوار قصد التعبئة (الشكل رقم 2).

الشكل رقم 2: توزيع عدد الاستثمارات بدواوير حوضي اتلاغ والعايد



بعد تحديد عدد الاستثمارات الموجهة لكل دوار والعدد الإجمالي النظري المقدر بهامش الخطأ 8%، تم النزول إلى الميدان وتوزيع الاستمارة تبعا للتوزيع الجغرافي لدواوير الحوضين (الشكل رقم 3)، وتم ملء 115

استمارة بالموازنة بين العالية والسافلة مع الأخذ بعين الاعتبار نسبة كل دوار، ثم تفرغها ومعالجتها، واستنباط الأشكال والجداول؛ كآلية لقراءة وفهم الخصائص السكانية ودورها في الدينامية البيئية وتدهور الموارد الطبيعية.

II. النتائج والمناقشة

1. التطور والتوزيع الجغرافي للسكان بحوضي اتلاغ والعباد

يعتبر العامل الديموغرافي من أهم العناصر الأساسية التي ساهمت في التحولات المجالية التي عرفها الحوضان، مما انعكس على التوازنات البيئية، التي تعرف اختلالا في نظامها من خلال تدهور الموارد الطبيعية. وتعرف جماعات منطقة الدراسة تزايد حجم السكان حسب الإحصاءات الرسمية، إلا أن بعضها يعرف تناقصا بسبب تفاقم وتزايد حدة الجفاف وتزايد تدهور الموارد الطبيعية: حيث كانت تدفع بالسكان إلى الهجرة. كما كانت الهجرة تعقب فترات ضياع المحاصيل الزراعية والنقصان في المواشي التي كانت تمثل الاقتصاد الأساس للسكان.

من خلال جدول تطور سكان جماعة أهل واد زا وكطيظير وسيدي علي بلقاسم، وسيدي لحسن (الجدول رقم 1)، يتضح أن المنطقة عرفت نموا ديموغرافيا متزايدا، أي انخفاض في عدد الوفيات وارتفاع الولادات. هذا ما تؤكد الإحصائيات، حيث انتقل عدد أسر ساكنة جماعة كطيظير من 744 أسرة سنة 1994، إلى 964 أسرة سنة 2004، بنسبة نمو 1.5 في المائة، وارتفعت إلى 1194 أسرة حسب إحصاء سنة 2014 بنسبة نمو 0.82 في المائة، ما بين 2004 و2014. كما انتقل عدد أسر ساكنة جماعة سيدي علي بلقاسم أيضا، من 1562 أسرة سنة 1994 إلى 1876 سنة 2004 بمعدل نمو 1.86، وارتفعت إلى 2185 أسرة سنة 2014 بانخفاض معدل النمو إلى 0.74 ما بين سنة 2004 و2014.

الجدول رقم 1: النمو الديموغرافي وتطور عدد سكان جماعات حوضي اتلاغ والعباد ما بين 1994 و2014

معدل النمو (%) -2004 2014	معدل النمو (%) -1994 2004	1994		2004		2014		الجماعات
		عدد الأسر	عدد الساكنة	عدد الأسر	عدد الساكنة	عدد الأسر	عدد الساكنة	
-1.73	1.12	1721	12706	2161	14202	1955	11931	أهل واد زا
0.82	1.50	744	5800	946	6732	1194	7303	كطيظير
0.74	1.86	1562	11580	1876	13919	2185	14984	سيدي علي بلقاسم
-0.52	-0.50	1260	10260	1302	9759	1505	9259	سيدي لحسن

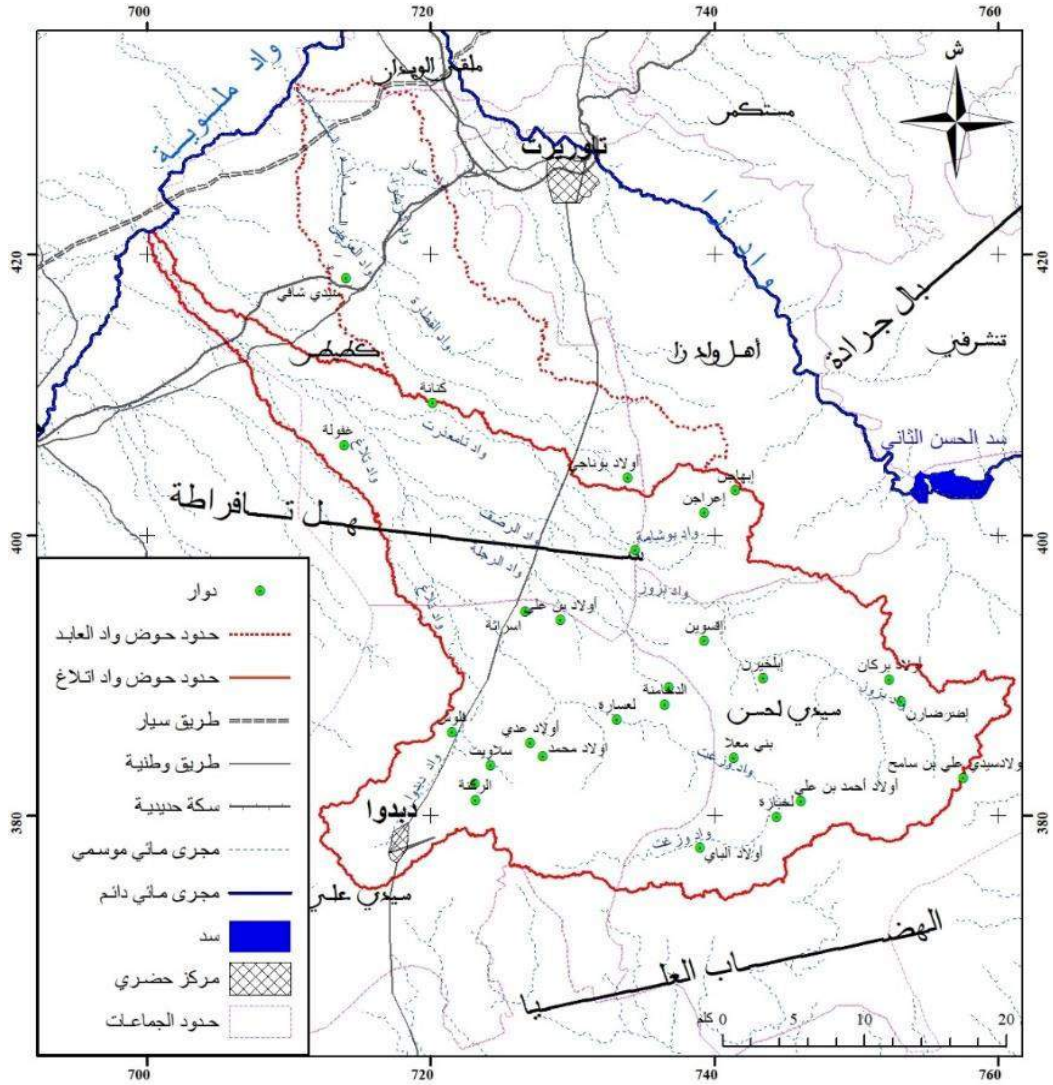
المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنوات 1994 و2004 و2014، المندوبية السامية للتخطيط

بالنسبة لجماعة أهل واد زا، وصل عدد سكانها سنة 2014 إلى 11931 نسمة، بانخفاض 1.73- في نسبة النمو، مقارنة مع سنة 2004 الذي بلغ 14202 نسمة، وزيادة في نسبة نمو 1.12 بين (1994-2014)، حيث كان عدد السكان سنة 1994، يقدر بـ 12706 نسمة، مما يعني أن عدد السكان تراجع سنة 2014 بـ 2271 نسمة مقارنة مع سنة 2004، وبـ 775 نسمة مقارنة مع سنة 1994، وهذا الانخفاض راجع إلى الهجرة الريفية نحو المدن والمراكز الحضرية القريبة، أو انضمام الدواوير القريبة من مدينة تاويرت إلى المجال الحضري، علما أنه يتموضع داخل جماعة واد زا. وكذلك دبدو بالنسبة لجماعة سيدي علي بلقاسم.

عرفت جماعة سيدي لحسن ركودا في ساكنتها ما بين سنة 1994 و2004، حيث انتقلت من 1260 أسرة سنة 1994، إلى 1302 سنة 2004، ونسبة نمو -0.5، ثم انتقل عدد الأسر إلى 1505 سنة 2014، ولكن بانخفاض عدد السكان من 9759 سنة 2004، إلى 9259 سنة 2014، وانخفاض نسبة النمو حيث بلغت -0.52 ما بين سنة 2004 و2014.

تم اعتماد الإحصاءات الرسمية على مستوى الدوار، وذلك بغية تحديد خصائص السكان بمنطقة الدراسة (الشكل رقم 3)، ومحاولة تحديد الحجم الحقيقي للسكان من حيث المعطيات الرسمية من قبيل عدد السكان وتوزيعه، ثم استنباط معطيات أخرى متعلقة بالتدهور وذلك بضبط عدد الاستثمارات وتوزيعها، لتغطية المجال بدقة.

الشكل رقم 3: توزيع دواوير حوضي اتلاغ والعابد

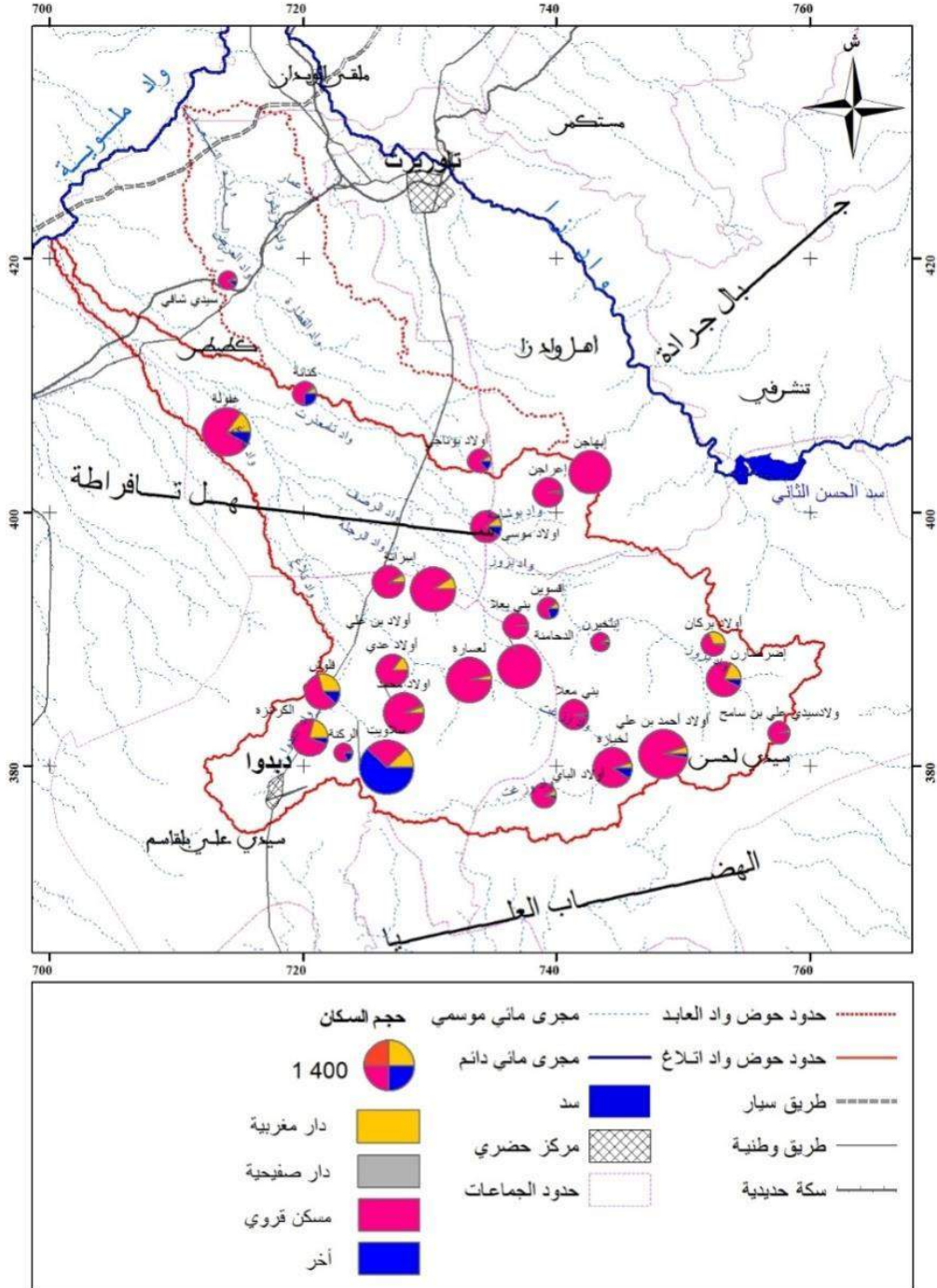


تتوزع ساكنة حوضي اتلاغ والعابد على 27 دوار، وهي مقسمة من العالية تبعا للموارد الطبيعية من غطاء نباتي ومراعي، وأغلبها دواوير مجمعة، ثم بالوسط بسهل تافراطة حيث الزراعة البورية مع بعض السقي، وأغلبها دواوير مشتتة، ثم تقل في سافلة المجال نظرا للتكوينات الصلصالية وقلة الموارد الطبيعية (مواديلي، 2021).

2. هشاشة السكن وفق الخدمات الأساسية

رغم تغير نمط عيش السكان من الترحال إلى الاستقرار منذ بداية القرن العشرين، إلا أن معظم الساكنة تقطن في مسكن قروي هش مبني بمواد محلية (الشكل رقم 4)، حيث تبلغ نسبة الساكنة التي تقطن في هذا النوع من السكن حوالي 70% حسب الاستمارة، و80% حسب المندوبية السامية للتخطيط.

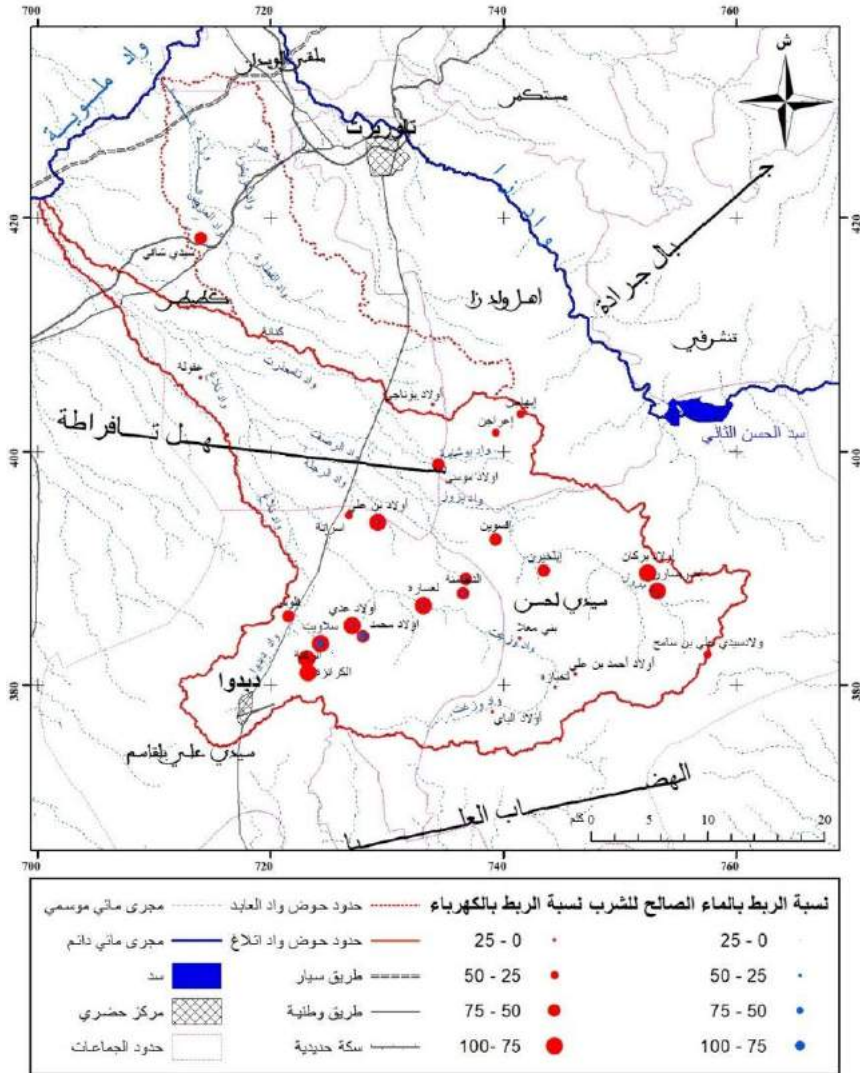
الشكل رقم 4: نوع السكن بدواوير حوضي اتلاغ والعباد



المصدر: إحصاء سنة 2014

يتبين من خلال خريطة نوع السكن بحوضي اتلاغ والعايد أن 82.2% من الساكنة تقطن بمسكن قروي (متوسط الدواوير حسب إحصاء 2014)، لأن بعض الدواوير كلها مسكن هش قروي، وهذا ما أكدته الاستمارة الميدانية، ثم 9.4% من ساكنة الحوض تقطن بالدار المغربية، والباقي نوع آخر، إلا أن بعض الحالات من الساكنة لا زالت تقطن في دار بدائية أو دار صفيحية خاصة في دوار اسرارة ودوار أولاد محمد بني فشات، وبني يعلى بجماعة سيدي علي بلقاسم. كما أن السكن يفتقر إلى الخدمات الضرورية كالماء الصالح للشرب والربط بالكهرباء (الشكل رقم 5).

الشكل رقم 5: نسبة الربط بالماء الصالح للشرب والكهرباء بدواوير حوضي اتلاغ والعايد



المصدر: إحصاء 2014.

يتبين من خلال خريطة نسبة الربط بالماء الصالح للشرب والكهرباء، أن معظم الدواوير غير مرتبطة بالماء الصالح للشرب (13 دوار)، أما الباقي تمثل فيه نسبة متوسط الربط بالماء الصالح للشرب 13.3%، ومتوسط الربط بالكهرباء 51.9%، وبعضها منعدمة الربط، وأخرى يصل بها الربط بالكهرباء إلى 90%. ومن خلال الاستمارة، يتبين أن 57% تستفيد من الماء، و73% تستفيد من الكهرباء. فيما يخص شبكة الصرف الصحي (الواد الحار)، فهي منعدمة حيث تمثل نسبتها 0.1%، فالساكنة تعتمد الحفر الصحية بنسبة 34.2%، والباقي يعتمد طرق أخرى لتصريف المياه المستعملة، إضافة إلى عدم توفر هذه المساكن على المرافق الأساسية للعيش، حيث 25.7% فقط تتوفر على حمام من نوع محلي أو حمام عصري أو "دوش"، و45.1% عن مرحاض، و89.3% عن المطبخ. كما أن عمر المسكن أقل من 10 سنوات يمثل 22.5%، وما بين 10-20 سنة يمثل 23.7%، وما بين 20-50 سنة يمثل 39%، وأكثر من 50 سنة يمثل 14.9%. أي أن أكثر من نصفها قديم وهش. متوسط عدد السكان بالغرفة الواحدة هو 2.4 شخص، ويصل في بعض الدواوير إلى 3.4 شخص بالغرفة.

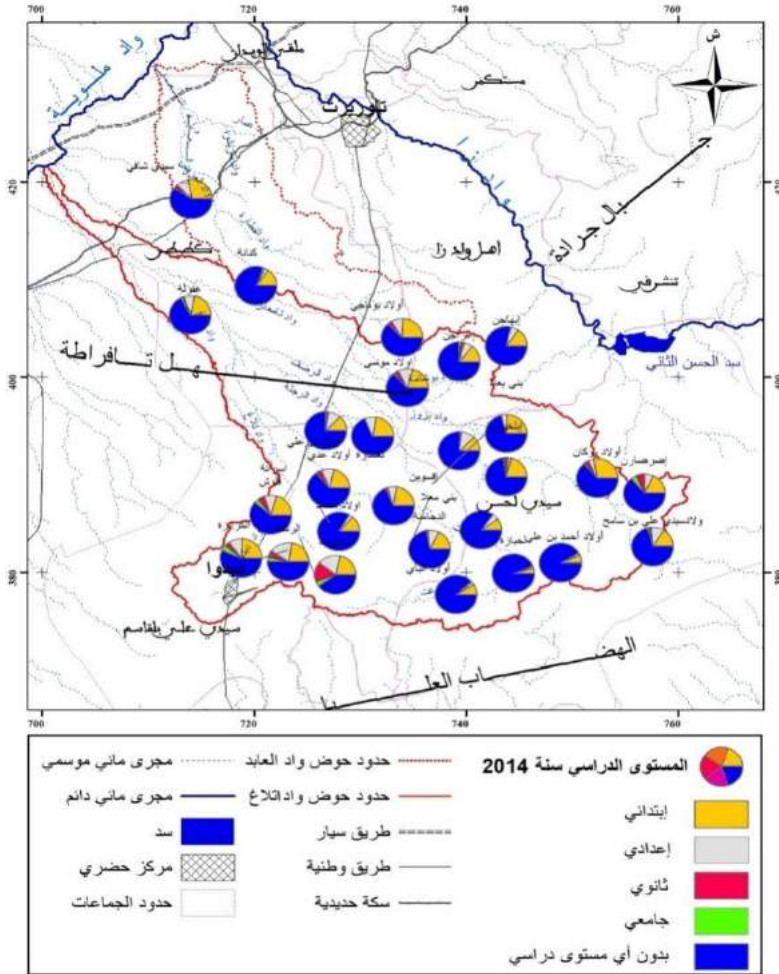
3. مستوى تدرس السكان وضعف المستوى التعليمي

إن معظم سكان حوضي اتلاغ والعايد لم يتلقوا تعليماً مدرسياً حيث يتبين من الاستمارة أن 27.7% لم يلتحقوا بالمدرسة و33% لهم مستوى ابتدائي، علماً أن المستجوبين كلهم ذكور، و70% تقل أعمارهم عن 40 سنة. وهذا ما تؤكد معطيات المندوبية السامية للتخطيط في إحصاء 2014، حيث يتبين أن المستوى التعليمي لسكان حوضي اتلاغ والعايد يعرف انخفاضاً كبيراً (الشكل رقم 6)، ويعزى هذا إلى قلة أو ندرة المؤسسات التعليمية (مواديلي، 2021).

يتبين من خلال معطيات إحصاء 2014 أن 81.1% من الساكنة البالغة 15 سنة ما فوق، بدون مستوى تعليمي وبعض الدواوير تصل إلى 98%، والساكنة التي تلقت تعليماً ابتدائياً تبلغ 12.6%، و4% بمستوى إعدادي، أما الباقي يتمثل في التعليم الثانوي والعالي حيث يشكل هذا الأخير فقط 0.6%، من مجموع الساكنة، وأغلب الدواوير تنعدم بها هذه الفئة.

يتضح إذن مدى استفحال ظاهرة الأمية داخل حوضي اتلاغ والعايد، ويرجع هذا إلى غياب تدرس الأطفال وتشغيلهم في الفلاحة وتربية الماشية، التي عرفت زيادة في عدد رؤوسها مع تزايد عدد أفراد الأسر، وبالتالي الضغط غير المسؤول على الموارد الطبيعية الهشة.

الشكل رقم 6: توزيع المستوى التعليمي بدواوير حوضي اتلاغ والعابد



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط 2014.

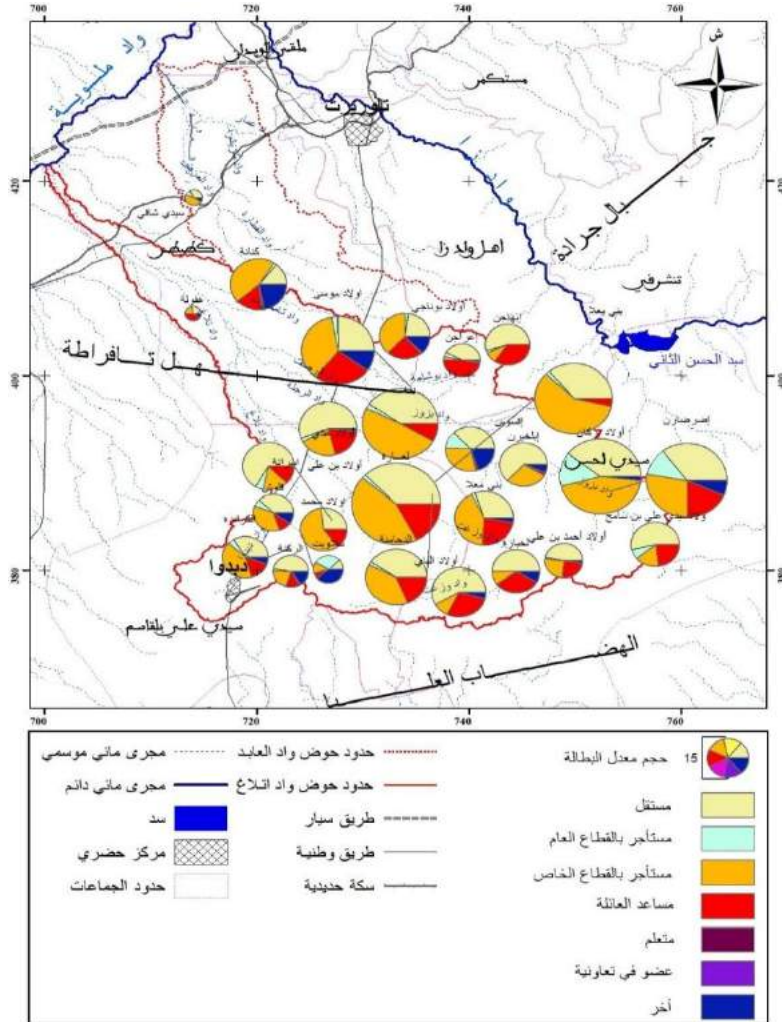
كما أن استفحال الأمية بالمنطقة، يعود أيضا إلى ارتفاع معدل الفقر، فضلا عن عدم استفادة جميع الأطفال البالغين سن التمدرس من البرامج التعليمية الرسمية في المنطقة، بالرغم من رغبة الآباء حاليا في تدريس أبنائهم.

4. الأنشطة والمهن المزاولة

الأنشطة التي يمارسها السكان يغلب عليها طابع العمل الفلاحي حيث يتبين من خلال الاستمارة أن 60.7% من المستجوبين يمارسون أنشطة فلاحية، و 7.1% أنشطة تجارية، و 14.3% هم عمال مأجورون، و 6.3% أجابوا بأنهم عاطلون عن العمل، والباقي يزاوج بين التجارة والعمل المأجور والفلاحة. أما حسب

المعطيات الرسمية للمندوبية السامية للتخطيط سنة 2014، فإن متوسط معدل النشاط للبالغين من العمر 15 سنة أو أكثر بهذه الدواوير سجل 8.9%، ويتراوح من 1% إلى 46% حسب حجم الدوار. يمثل متوسط عدد النشيطين البالغين من العمر 15 سنة أو أكثر بالمنطقة 17.8، ومتوسط عدد النشيطين المشتغلين هو 4.9 (الشكل رقم 7). وتنقسم هذه الفئة إلى مهن مستقلة وقطاع خاص أو عام، ومساعد للعائلة وعضو في تعاونية. يبلغ متوسط معدل البطالة للبالغين من العمر 15 سنة أو أكثر 66.6%، وفي بعض الدواوير يصل إلى 100%، وتفشي البطالة يدفع للهجرة من هذه المناطق والرفع من نسبة الفقر، مما يؤدي إلى استعمال المجال بطرق تؤدي إلى التدهور كاستعمال الغابة لإنتاج الفحم.

الشكل رقم 7: حجم معدل البطالة والحالة في المهنة للنشيطين المشتغلين بحوضي اتلاغ والعباد



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط 2014.

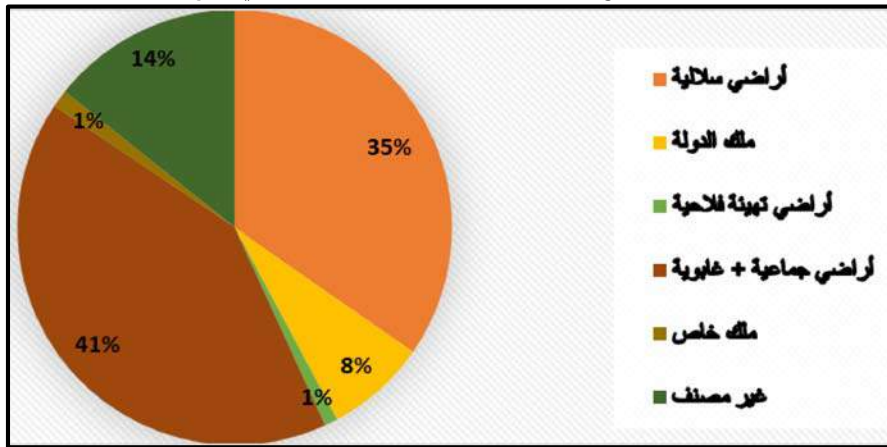
يتبين من شكل الحالة المهنية للنشيطين المشتغلين بهذه الدواوير أن صفة مشغل 0%، ومستقل 19% حيث بعض الدواوير تصل إلى 100%، ثم مستأجر بالقطاع العام 11%، ومستأجر بالقطاع الخاص 27.4% ومساعد عائلي 37.9%، ثم متعلم 0، وعضو في التعاونية 2.1%، والباقي حالة أخرى.

يتبين من خلال الشكل رقم 7 المبني على معطيات المندوبية السامية للتخطيط، ونتائج الاستمارة الميدانية أن ضعف تعدد وتنوع الأنشطة واقتصارها على الأنشطة الفلاحية الضعيفة التي لا تستجيب لحاجيات السكان الآتية والمستقبلية، وتساهم في الضغط على الموارد الطبيعية الهشة لإشباع حاجيات السكان بنظم استغلال حديثة قد يكون أشد خطورة على استدامة الموارد وتحقيق التوازنات البيئية.

5. البنية العقارية لأراضي حوضي اتلاغ والعباد

يغلب على الأراضي الصالحة للزراعة والرعي الطابع السلالي (الشكل رقم 8)، وتتنوع أراضي الجموع على تحديدين إداريين، الأول رقم "D" (التحديد الإداري للسجع وأولاد المهدي، وغفولة، بني شبل)، والثاني "BI" يضم أراضي جماعة سيدي لحسن وسيدي علي بلقاسم، مضموم به أراضي المياه والغابات، وأراضي بجماعة كطيطير.

الشكل رقم 8: توزيع نسبة المساحة للبنية العقارية بحوضي اتلاغ والعباد



المصدر: الجماعات، والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية بتاوريرت تنقسم مساحات الأراضي بحوضي اتلاغ والعباد إلى أراضي سلالية تشكل 35% من مجال الدراسة، حوالي 49 ألف هكتار وتشمل أغلبها سهل تافراطة، وأراضي جماعية هي بدورها سلالية، ولكن هذه مضمومة إلى بعض مساحات المياه والغابات، وتشكل 41% من المجال، أي حوالي 58 ألف هكتار. ويمكن القول إن أراضي الجموع بالمجال تشكل ثلاثة أرباع من مساحة المجال؛ ثم تليها من حيث المساحة الأراضي غير المصنفة أو غير المصرح بها لدى المحافظة العقارية، أو هي عبارة عن مطالب للتحفيظ، أي في طور التحفيظ، سواء الجماعي

في إطار مشروع، أو الخاص. وتشكل 14% من المساحة، أي حوالي 20 ألف هكتار، ثم الملك الغابوي بـ 3376 هكتار، وأراضي سلالية ولكنها في إطار مشروع تهيئة تافراطة (المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للملوية)، وتقدر بـ 1330 هكتار (ORMVAM, 2011)، والملك الخاص يشكل حوالي 1817 هكتار.

6. الهشاشة الاجتماعية وضعف الخدمات

بالرغم من التدخلات التي شهدتها مجالات التراب الوطني من أجل تحسين الظروف الاجتماعية للفئات الهشة، ومساعدتها على الاندماج الاجتماعي والاقتصادي (Sbai et al. 2021_b)، إلا أن البعض منها لا زال يتخبط تحت وطأة الهشاشة بشكل عام (زرور وآخرون، 2019)، خاصة الهشاشة الاجتماعية (Sbai et al. 2019). يتبين من خلال ملاحظة الواقع في عدد من الخرجات الميدانية، أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان المنطقة تعرف هشاشة اجتماعية مهمة (مواديلي وآخرون، 2019)، وهذا تؤكد تقارير المندوبية السامية للتخطيط، من خلال تصنيفها لمؤشر الفقر والهشاشة سنة 2014 بالجماعات التي يوجد بها حوضي اتلاغ والعايد (الجدول رقم 2).

الجدول رقم 2: مؤشر ومعدل الفقر بجماعات حوضي اتلاغ والعايد سنة 2014-2004

معدل الفقر العام 2014 (%)	معدل الفقر متعدد الأبعاد 2014 (%)	مؤشر الفقر متعدد الأبعاد 2014 (%)	شدة حرمان الفقراء (%) 2014	معدل الفقر متعدد الأبعاد 2004 (%)	مؤشر الفقر متعدد الأبعاد 2004 (%)	شدة حرمان الفقراء (%) 2004	تقسيم الفقر حسب مصدر الحرمان (%) 2014				توزيع أشكال الفقر لسنة 2014 (%)			الجماعة
							التعليم	الصحة	ظروف الحياة		الفقر النقدي فقط	الفقر متعدد الأبعاد فقط	النواة الصلبة للفقر تراكم الفقر النقدي ومتعدد الأبعاد	
									ظروف السكن	الحصول على الماء والكهرباء والصرف الصحي				
44.6	32.2	14.7	45.6	69.2	32.9	47.5	50.7	3.7	25.4	20.2	12.1	21.9	10.6	سيدي علي بلقاسم
57.6	52.6	24.5	46.7	75.7	38.2	50.4	45.7	2.6	26.9	24.7	5.1	41.5	11.1	سيدي لحسن
37.5	27.8	12.5	45.1	54.4	27.0	49.6	50.3	5.7	27.4	16.6	9.7	21.9	5.9	أهل واد زا
41.2	30.9	14.0	45.3	57.2	27.2	47.6	58.2	7.8	22.6	11.4	10.1	25.8	5.2	كطيطير

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

يتبين من خلال جدول مؤشر ومعدل الفقر أن جماعة سيدي لحسن هي التي سجلت أكبر معدل الفقر لسنة 2014، حيث وصل إلى 57.6%، ثم تليها جماعتي سيدي علي بلقاسم وكطيطير بـ 44.6% و 41.2%، ثم جماعة أهل واد زا 37.5%. وهذا ما يفسر نسبة معدل الفقر المتعدد الأبعاد الذي انتقل بجماعة سيدي لحسن من 75.7% سنة 2004 إلى 52.6% سنة 2014، أي انخفض بـ 23%. كما عرف انخفاضاً بجماعة سيدي علي بلقاسم وأهل واد زا وكطيطير، بين سنة 2004 و 2014، حوالي 30%. إلا أن مؤشر

الفقر بهذه الجماعات عرف انخفاضاً مهماً بين سنتي 2004 و2014 حيث انتقل من 32.9% سنة 2004 إلى 14.7% سنة 2014 بجماعة سيدي علي بلقاسم أي انخفض بـ18.2%، وفي سيدي لحسن بـ13.7%، وأهل واد زا بـ14.5%، كطيطير بـ13.2%. ثم نسبة شدة حرمان الفقراء لم تعرف انخفاضاً ملموساً حيث لم تتجاوز 3% في عشر سنوات.

كما أن تقسيم الفقر حسب مصدر الحرمان سنة 2014 عرف نسبة مقارنة بين جماعات حوضي اتلاغ والعايد، حيث سجل التعليم ما بين 45% بجماعة سيدي لحسن، و58% بكطيطير، ثم الصحة سجلت أدنى قيمة بسيدي لحسن 2.6 و7.8 كأعلى قيمة بكطيطير، ثم ظروف الحياة المرتبطة بالربط بالكهرباء والماء الصالح للشرب وظروف السكن تراوحت نسبها ما بين 11% و27% بالجماعات المدروسة، ثم أن تراكم الفقر سجل أعلى قيمة بجماعة سيدي لحسن بـ11.1%، وأدنى قيمة بجماعة كطيطير حيث وصل إلى 5.2%.

اعتماداً على المعايير السالفة الذكر، فإن المنطقة توجد في خانة الفقر الحاد، والذي يتوافق مع نتائج المندوبية السامية للتخطيط سنة 2014، والتي بينت ارتفاع حدة الفقر بالمنطقة الشرقية عموماً، وبأريافها خصوصاً، مقارنة مع بعض الجهات الأخرى من التراب الوطني.

كما تعرف المنطقة انخفاضاً كبيراً من حيث الخدمات الاجتماعية وأحياناً تنعدم في معظم الدواوير بمجال الدراسة، حيث لا تتوفر على أي مستوصف أو صيدلية، فأقرب مركز صحي لبعض الدواوير يبعد أكثر من 30 كلم، أما المرافق السوسيوثقافية فلا توجد إلا بالمدن المجاورة. يتبين من خلال الاستمارة في السؤال المتعلق بالانتظارات من الدولة، أن فئة مهمة تنتظر بناء مستوصف أو مركز صحي، واحتياجات أخرى مهمة وذات أولوية بالنسبة للسكان كالمدرسة والشغل والدعم الفلاحي. كما يتبين أن هذا الضعف من حيث الخدمات الاجتماعية وضعف التجهيزات العمومية بهذه الأوساط عامل مفسر للهجرة التي تعرفها دواوير حوضي اتلاغ والعايد، خصوصاً في الفئة الشابة، فلا تكاد تخلو أي أسرة بالمنطقة من هجرة أحد أفرادها.

بالرغم من إحداث بعض البنيات التحتية بالمنطقة كالطرق المعبدة التي تخترق أرياف المنطقة وتتصل بمراكزها القروية والحضرية ولو أن متوسط المسافة الفاصلة بين المسكن والطريق المعبدة للدواوير المدروسة هي 8 كلم تبقى عالية نسبياً، مقارنة مع المناطق الأخرى، والربط بشبكاتي الكهرباء والماء الصالح للشرب النسي، وبناء المستوصفات والمدارس بالرغم من عائق المسافة، فإن تيار الهجرة مسلسل لا يتوقف، بل متجدد باستمرار، ويفسر بغياب فرص الشغل والأنشطة المدرة للدخل؛ وهذا ما يتأكد من الاستمارة، وعدم وجود فضاءات تحتضن المشاريع الكبرى التي تلي الحاجيات الأساسية للسكان المحليين وتضمن استقرارهم بالمجال، حتى يساهموا في تنمية مواردهم والحفاظ على استدامتها.

خاتمة

نستخلص من تشخيص الخصائص البشرية لحوضي اتلاغ والعباد، باعتماد الإحصائيات الرسمية والاستمارة الميدانية، أنها عامل متحكم ومنشط للدينامية البيئية الحالية، وعامل مؤثر على تدهور الموارد الهشة أصلا، وذلك من خلال التدخل البشري غير المعقلن.

يتبين أن المجال يعرف تفشي الأمية وضعف نسبة التمدرس، وضعف في النشاط المهني الأساسي، وارتفاع مستوى البطالة...، كما يتبين من خلال الاستمارة أن المنطقة توجد في خانة الفقر، وهذا يوافق نتائج المندوبية السامية للتخطيط سنة 2014، والتي بينت ارتفاع حدة الفقر بالمنطقة الشرقية عموما، وبأريافها خصوصا، مقارنة مع بعض الجهات الأخرى من التراب الوطني.

كما تعرف المنطقة انخفاضاً كبيراً من حيث الخدمات الاجتماعية وأحيانا تنعدم في معظم الدواوير بمجال الدراسة، حيث يتبين من خلال الاستمارة أن فئة مهمة تنتظر بناء مستوصف أو مركز صحي، واحتياجات أخرى مهمة وذات أولوية بالنسبة للسكان بالمدرسة والشغل والدعم الفلاحي.

ارتفاع نسبة الأمية والبطالة، وارتفاع مؤشر ومعدل الفقر، وعدم وجود فضاءات تحتضن المشاريع الكبرى التي تلبي الحاجيات الأساسية للسكان المحليين وتضمن استقرارهم بالمجال، حتى يساهموا في تنمية مواردهم والحفاظ على استدامتها، كلها عوامل تفسر أهمية التحولات التي أدت إلى الضغط على الموارد وظهور أشكال ومظاهر التدهور والتصحر، مما يدفع للهجرة خصوصا في الفئة الشابة. كما أن كل هذه الأوساط تزداد هشاشة وعطوية، بتظافر العوامل البشرية السالفة الذكر، والطبيعية كالجفاف، مما يدفع الساكنة إلى الاستغلال المفرط لهذه الموارد في مجال هش، وبالتالي تفاقم حدة التدهور، مما يتسبب في أزمات اجتماعية ينتج عنها إنهاك الوسط البيئي، ثم الوصول إلى نقطة لا رجوع لتعافي المجال.

قائمة المراجع

- 1) زروق حكيم وحواس عبد الإله وبوجي بلال ومواديلي عمر وعطواني محمد (2019)، كرتوغرافية الهشاشة ببعض جماعات الساحل المتوسطي الشرقي للمغرب، مقارنة سوسيو اقتصادية وطبيعية. أعمال الندوة الدولية حول: المخاطر الطبيعية وتهيئة التراب. وجدة، 9-10 نونبر 2018. منشورات جامعة محمد الأول، وجدة. <http://www.ump.ma/> ص 89-94.
- 2) مواديلي عمر (2021): "التعرية المائية والدينامية البيئية في حوضي وادي اتلاغ ووادي العابد (تاويرت، المغرب الشرقي) - مقاربات جيوماتية". بحث لنيل شهادة الدكتوراه، شعبة الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة.

(3) مواديلي عمر واسباعي عبد القادر (2020)، أهمية نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد في دراسة تدهور التربة بحوض واد العابد (منطقة تاويرت) من خلال نموذج المعادلة العامة لانجراف التربة "RUSLE". المجلة المغربية للبحث الجغرافي، أدوات ومناهج في البحث الجغرافي، الطبعة الأولى، العدد الأول، المجلد الثاني. مطابع الرباط نت. ص 27-44.

(4) مواديلي عمر واسباعي عبد القادر وحواس عبد الإله (2019)، الملائمة المكانية لإنشاء مركز إيواء الفئات الاجتماعية الهشة (حالة إقليم جرسيف). توظيف نظم المعلومات الجغرافية في اتخاذ القرار والحكامة الترابية. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة ندوات ومناظرات: 2019/15. جامعة محمد الأول – وجدة. ص 93-101.

- 1) Agence Nationale de la Conservation Foncière, du Cadastre et de la Cartographie (ANCFCC). <https://www.ancfcc.gov.ma/>
- 2) Haut-Commissariat au Plan. <https://www.hcp.ma/>
- 3) Recensement Général de la Population et de l'Habitat au Maroc 2014. <https://rgph2014.hcp.ma/>
- 4) ORMVAM (2011). L'étude d'aménagement d'un nouveau périmètre d'irrigation d'environ 1000 Ha dans la plaine de Tafrata, Province de Taourirt. a : Etude de reconnaissance des sols. Phase 2 Office Régional de Mise en Valeur Agricole de la Moulouya. 53p. b : Etude de l'évaluation socio-économique. Phase 5 Office Régional de Mise en Valeur Agricole de la Moulouya. 96p.
- 5) Sbai, A., & Mouadili, O. (2021). Risque d'érosion hydrique entre fragilité des équilibres environnementaux et perspectives de durabilité: Cas du bassin d'Oued El Abed (Maroc nord-est). Revue Marocaine des Sciences Agronomiques et Vétérinaires, 9(4) . https://www.agrimaroc.org/index.php/Actes_IAPH2/article/view/1052, 666-674.
- 6) Sbai, A., Mouadili, O., Bahkan, M., Hlal, M., Bouabdallah, M., & Benata, M. (2019). Vulnérabilité du littoral de Saidia – Nador et enjeux exposés (Maroc nord-est). Colloque International sur les risques naturels et l'aménagement du territoire. Oujda 9 – 10 novembre 2018. Publications de l'Université Mohamed Ier, Oujda mis en ligne le 5 juillet 2019. <http://www.ump.ma/>, 77-83.
- 7) Sbai, A., Mouadili, O., El Mresei, M., (2021_b). Apport des SIG dans le choix des sites adéquats pour l'installation de centres de lutte contre la vulnérabilité sociale dans quelques provinces du nord du Maroc. Ouvrage collectif, Utilisation des Systèmes d'Information Géographique et de la télédétection dans les études spatiales. Democratic Arab Center For Strategic, Political & Economic Studies Berlin / Germany. <https://democraticac.de/?p=74077>, 509-517.
- 8) Sbai, A., Mouadili, O., Hlal, M., Benrbia, K., Zahra Mazari, F., Bouabdallah, M., & Saidi, A. (2021_a). Water Erosion in the Moulouya Watershed and its Impact on Dams' Siltation (Eastern Morocco). Proc. IAHS, 384,. <https://doi.org/10.5194/piahs-384-127-2021>, 127-131.
- 9) Thompson, S. K. (2012). Sampling (Third Edition). Wiley series in probability and statistics.

مخطط المغرب الأخضر: رهان نكثيف الإنتاج الفلاحي وإكراهات استدامة الموارد الطبيعية " حالة إقليم بنسليمان، المغرب "

The Green Morocco Plan: Intensifying agricultural production and the constraints of sustaining natural resources "The case of Benslimane region, Morocco"

عادل حدية¹، سعيد امحمد²، إلهام السوسي³

Adil HADDIA¹, Said OUMHAND,² Ilham ESSOUSSI³

جامعة مولاي إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مكناس geomaroc13@gmail.com¹

جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية Said.oumhand@gmail.com²

جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية ilham.essoussi@gmail.com³

Abstract:

The study aims to assess the response of the projects implemented in the province of Benslimane (Morocco) to the environmental objectives included in the second pillar within the framework of the Green Morocco Plan and to improve the balance between the aspirations of agricultural development and the renewability of the natural resources.

The study concluded that there are some shortcomings in the environmental aspect because most of the completed projects to intensify production and develop the region were characterized by a narrow technical and productive vision.

Additionally, the perception focused on spreading and encouraging the culture of investment in extraneous production chains is not adapted to the peculiarities of this semi-arid and limited water resource environment..

Keywords: Benslimane Province (Morocco); the Green Morocco Plan; production chain; weak water resources; land degradation.

ملخص

حاولت الدراسة تقييم مدى استجابة المشاريع التي تم تنفيذها بإقليم بنسليمان (المغرب)، في إطار مخطط المغرب الأخضر، للأهداف البيئية المتضمنة بالدعم الثاني، وفي تحقيق الموازنة بين طموحات التنمية الفلاحية وقدرة الإمكانيات الطبيعية المتاحة على التجدد، فتوصلت الدراسة إلى وجود بعض جوانب القصور في الشق البيئي لأن أغلبية المشاريع المنجزة لتكثيف الإنتاج وتنمية المنطقة اتسمت برؤية تقنية وإنتاجية ضيقة، نظرا لأن التصور الذي أثنها تمحور حول نشر وتشجيع ثقافة الاستثمار في سلسلات إنتاجية دخيلة غير متكيفة مع خصوصيات هذا الوسط البيومناخي شبه الجاف والمتسم بمحدودية موارده المائية.

الكلمات المفتاحية: إقليم بنسليمان (المغرب)؛ مخطط المغرب الأخضر؛ السلسلة الإنتاجية؛ ضعف الموارد المائية؛ تدهور الأراضي.

مقدمة

منذ ثمانينيات القرن الماضي والمغرب يستشعر مسؤولية الفلاحة في تدهور وتراجع التربة والموارد المائية نتيجة الإفراط في الاستغلال والتلوث الناتج عن سوء استخدام الأسمدة والمبيدات... والتي من المرجح أن ترهن مستقبل الأمن الغذائي الوطني في ظل التحديات المناخية وتقلبات الأسواق العالمية وشبح التغيرات المناخية، هذا التدهور المسترسل دفع المغرب في مخططات التنمية الفلاحية إلى تبني العديد من البرامج لتطوير فلاحية مستدامة، والتي حققت حصيلة تظل في عمومها متوسطة، لأنها اتسمت بالمحدودية وبالنظرة القطاعية الضيقة، وهذا راجع لعدة اعتبارات منها، استناد معظم تلك البرامج على الربحية لاسيما لصالح كبار الملاكين، وفي كثير من الأحيان يتم أجرأتها على حساب الموارد الطبيعية (التربة، الغابات، المراعي، المياه...)، ومن خلال التوصيات والدراسات الأجنبية لا من خلال الخبرة والثقافة المحلية... (حدية 2020).

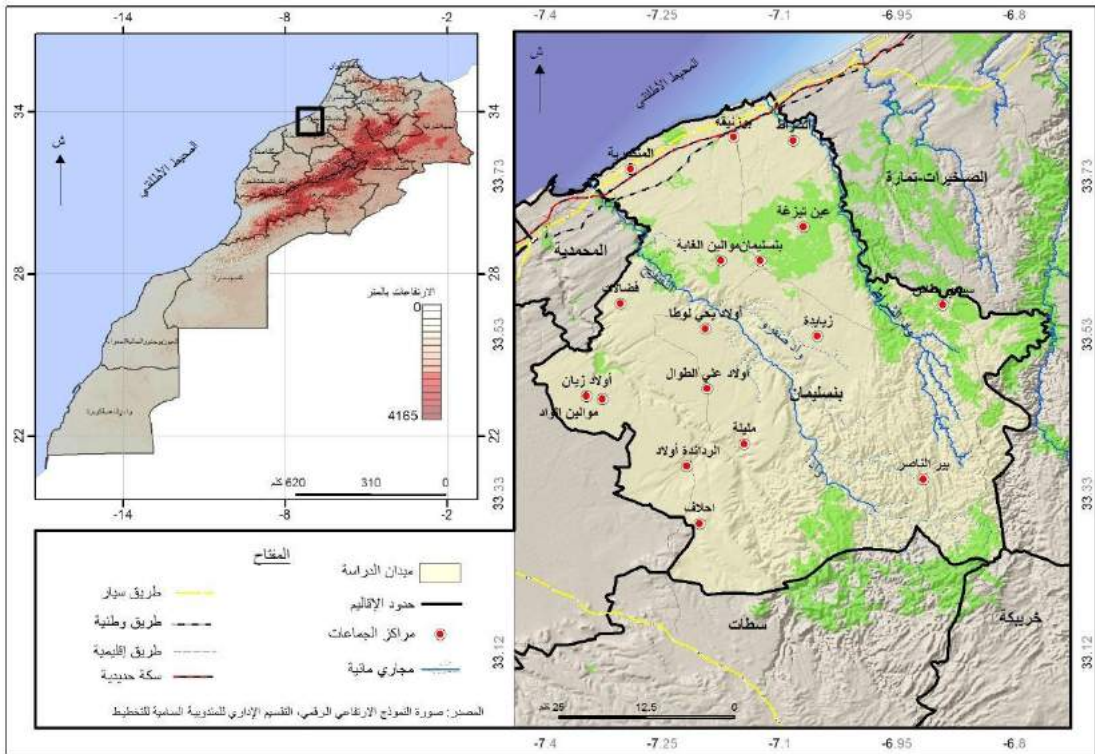
في هذا السياق، أطلقت المملكة المغربية، مخططا فلاحيا طموحا سمي بمخطط المغرب الأخضر 2008 - 2020، يركز على دعمتين، **دعامة أولى** غايتها تطوير فلاحية رأسمالية ذات إنتاجية عالية مستجيبة لحاجيات الأسواق الخارجية والداخلية، و**دعامة ثانية** لدعم الفلاحة التضامنية ومكافحة الفقر، عبر تكثيف وتنويع المنتجات الزراعية المحلية وتحسين مداخيل المزارعين ولاسيما بالأوساط ذات الاقتصاديات الهشة (Balaghi R et al 2010)، وهو ما يوحي منذ البداية على أن المخطط يعطي الأولوية للبعد الاقتصادي-الربحي (الفلاحة الرأسمالية) والذي أثبتت التجارب السابقة محدوديته وعدم نجاعته في تحقيق التنمية المستدامة، ولكن بالنظر في الأهداف نجد أن المخطط حاول تدارك النقص بتضمين البعد البيئي عندما أكد على أن المشاريع يجب أن تأخذ بعين الاعتبار آثار التغيرات المناخية والعمل على إدخال التقنيات المقتصدة في مياه الري لتثمين الموارد المائية، دعم الطاقات المتجددة، وتحويل أراضي الحبوب البورية إلى غراسة الأشجار المثمرة للحد من تدهور الأراضي الفلاحية (Balaghi R et al 2010).

هذه الجوانب البيئية تدفعنا إلى التساؤل عن مدى توفيق مخطط المغرب الأخضر في خلق فلاحية مستدامة قادرة على تحقيق الموازنة بين الطموحات الاقتصادية وإكراهات الوسط الطبيعي وتجدد موارده.

ولمحاولة الإجابة عن بعض جوانب هذا السؤال، اعتمدنا على النهج الوصفي التحليلي الذي ينطلق من قراءة مشاريع الدعامة الثانية (الفلاحة التضامنية) المنجزة بإقليم بنسليمان التابع لجهة الدار البيضاء-سطات وربطها بالإمكانات الطبيعية المتاحة قصد الخروج باستنتاجات وتساؤلات يمكنها أن تفتح باب النقاش والتفكير في سبل الاستدامة. تم اختيار إقليم بنسليمان لعدة اعتبارات، **أولا** الإقليم يعيش ازدواجية بين امتلاكه لحوالي 134 ألف هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة وفي نفس الوقت مواجهته لمجموعة من الإكراهات البيئية من قبيل

تدهور الأراضي، ضعف الموارد المائية، تراجع المراعي...، وثانيا مديرية الفلاحة بالإقليم قامت ما بين 2008-2018 بمعالجة حوالي 26186 ملف لدعم مشاريع الفلاحة التضامنية (الدعامة الثانية)، بإجمالي استثمار يناهز 280.380.700 درهم، محتلا بذلك الرتبة الأولى على مستوى جهة الدار البيضاء-سطات، والتي استفاد منها، الى حدود سنة 2019، 22744 ملف (87,7% من حجم الملفات المطروحة). قبل قراءة مشاريع الفلاحة التضامنية وتقييم مدى ملائمتها للإمكانيات الطبيعية المتاحة، بداية لنلقي نظرة عامة على الإطار الطبيعي للإقليم.

الشكل 1: توطين مجال الدراسة



I. الإطار الطبيعي العام لإقليم بنسليمان

ينتمي إقليم بنسليمان للهضاب الشمالية الغربية للهضبة الوسطى، ذو موقع إيكولوجي شديد الحساسية، نظرا لانتماؤه للنطاق البيومناخي شبه الجاف ولتواجده في الهامش الجنوبي لامتداد غابة السنديان، حيث مازالت الهضبة تمتلك حوالي 15 ألف هكتار من الفلين، و13 ألف هكتار من العرعار البري و400 هكتار من البلوط الأخضر. يتميز هذا المجال بالتدرج من الداخل في اتجاه الساحل أي بانحناء جنوبي شرقي شمالي غربي، شهد هذا المجال تقطعا بواسطة تعمق ثلاثة أودية رئيسية (واد النيفيخ، الشراط وواد المالح) وهو ما أبرز ثلاثة وحدات تضاريسية متميزة، وهي:

- هضبة بنسليمان: تمتد شمال شرق هضبة الشاوية السفلى، بين واد انفيفيخ وواد الشراط وبين منطقة الخطوات شرقا وخط الساحل غربا، وهي عبارة عن سطح نُحَاقِي ذو بنية هرسينية معقدة، مشكلة من سحنة النضيد وكوارتزيت الزمن الأول، **طبوغرافيا** تنحني انحناء خفيفا في اتجاه الساحل، وتعرف تموجات ضعيفة ناتجة عن بعض أودية التصريف والمنخفضات المغلقة (الضايات) والبروزات الصخرية (الجبيلات محليا). هذه الخصوصيات المورفوبنيوية ساهمت بتزويد هيدروجيولوجي ضعيف، وبانتشار أترية ميهة غنية بالعقد الحديدية، ولعل ذلك ما يفسر بقاء غابة السنديان وعدم اجتثاثها قدما لأغراض الزراعة (مازالت تغطي حوالي 12154 هكتار)، غير أن هذا التراث الطبيعي يشهد تدهورا نوعيا بفعل التغيرات المناخية والضغط البشرية (الرعي والاحتطاب والمقالع...). فيما يخص الأجزاء الساحلية لهضبة بنسليمان فيؤثتها شريط من الأجراف الصخرية الحية والجونات الشاطئية، والتي بدورها تحت ضغط المشاريع السياحية والعمرانية.

- **كتلة الخطوات:** تمتد في الجنوب الشرقي لهضبة بنسليمان، تتميز **جيولوجيا** بسيادة سحنات الزمن الأول وخاصة النضيد السيلوري وكوارتزيت الديفوني الأوسط، أما **طبوغرافيا** فتشهد تجزؤا كبيرا نتيجة كثافة التقطيع الهيدروغرافي، **بيدولوجيا** نجد أن التربة المهيكلية الخام والتربة ضعيفة التطور فوق السفحيات colluvions هي السائدة، على مستوى **التغطية**، معظم السفوح مجتثة بإستثناء بعض المساحات الغابوية من الفلين والمطورال بتغطية 4080 هكتار (غابة الخطوات)، لذلك أغلب السفوح تعاني من تسارع وثيرة تدهور التربة وانتشار الأساحل والتخديد العنيف وتركز المسيلات التي وصلت إلى مستويات جد متقدمة، الأمر الذي ينعكس سلبا على الساكنة وعلى وضعيتهم الاجتماعية.

- **الهامش الشرقي لهضبة الشاوية السفلى:** تمتد شرق واد نفيفيخ الأوسط، وهي عبارة عن هضبة بنيوية توافق بنائيا الهامش الشمالي لكرابن برشيد الكارة، سطحها شبه بنيوي أصلي تعلوه طبقة كلسية بليوسينية، هذه الوضعية البنيوية سمحت بتطور فرشة جوفية لأبأس بها، وبتماسك سطحها الذي تطورت فوقه أترية تصنف من أفضل الأنواع خصوبة، وهي التربة القلوية/التيرس محليا (Vertisol) والتربة المتحدسلة/ الحمري محليا (Sols fersiallitiques)، وتبوء المسطحة مكانة فلاحية جد مهمة (إمكانيات لتطوير زراعة الحبوب والقطن)، أما على مستوى مناطق **الوادي Vallées (انفيفيخ الأوسط والمالح)** فنتشر السحنات الهشة المكونة من الطين والبازلت البركاني الهش، ونضيد الديفوني ذو التفريشات السفحية السميقة مما يجعلها تعرف ديناميات متباينة بحسب التغطية، نمط الاستعمالات وتعريض السفوح وغيرها.

عموما على الرغم من هذا التمايز المجالي والذي يعكس تنوعا في المشاهد والإمكانات الطبيعية المتاحة، إلا أنه يستبطن عدة مؤشرات لهشاشة طبيعية بنيوية، تتجلى في عدم إتاحة البنية الجيولوجية القديمة والمناخ شبه الجاف

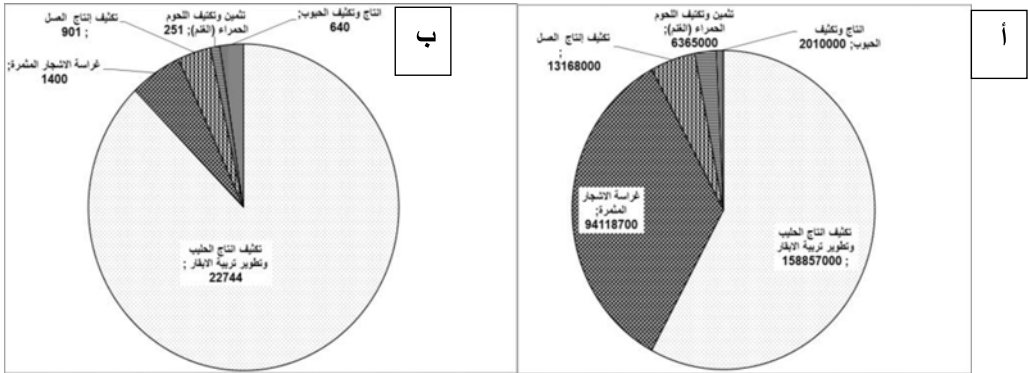
لموارد مائية جوفية وسطحية مهمة، وتحديات بيئية أهمها تضرر الغطاءات الغابوية الموروثة، تدهور الأراضي الرعي - زراعية بفعل التعرية وخاصة بمنطقة الخطوات (جماعة بئر النصر) وبسفوح الأحواض النهرية، وكذا بجماعة سيدي بطاش التي تنتمي لهضبة زعير.

II. مشاريع مخطط المغرب الأخضر بإقليم بنسليمان

1. تمكن مخطط المغرب الأخضر من تكثيف وتنويع المنتجات الفلاحية لتحسين مداخيل المزارعين

يظهر من خلال تتبع مشاريع مخطط المغرب الأخضر بإقليم بنسليمان، بأن مصمميها استحضروا مجموعة من الجوانب التي تدخل في صلب أهداف الدعامة الثانية (الفلاحة التضامنية) بحيث تم الأخذ بعين الاعتبار تنويع المنتجات الفلاحية والرفع من المدودية ثم تحسين مداخيل الفلاحين (الشكل 2).

الشكل 2: مشاريع الدعامة الثانية المبرمجة ما بين 2009 و2019. (أ: التكلفة بالدرهم. ب: عدد المستفيدين)



المصدر: DPA بنسليمان

وتبعاً لذلك تم التركيز على الجوانب التالية:

- تكثيف إنتاج الألبان وتطوير تربية الأبقار بقيمة استثمار 160.867.000 درهم (58,8% من إجمالي الاستثمارات)، في حين غطت المشاريع الموجهة لتربية الأغنام حوالي 2,3% من الاستثمارات المعبأة.
- مشروع تحويل زراعة الحبوب إلى أشجار مثمرة: استفاد منه حوالي 1400 ملف (5,4%)، بقيمة استثمارية مهمة بلغت 94.118.700 درهم، والتي شملت ثلاثة مشاريع، أولها مشروع غراسة الكروم، انطلق سنة 2012 بالجماعات الساحلية (المنصورية، بوزنيقة والشراط) بإجمالي استثمار 40.015.700 درهم (98% أموال عمومية) واستفاد منها 500 فلاح، وثانيها مشروع غراسة الزيتون، الذي انطلق سنة 2010 بجماعتي سيدي بطاش وبئر النصر بتمويل 40.980.000 درهم

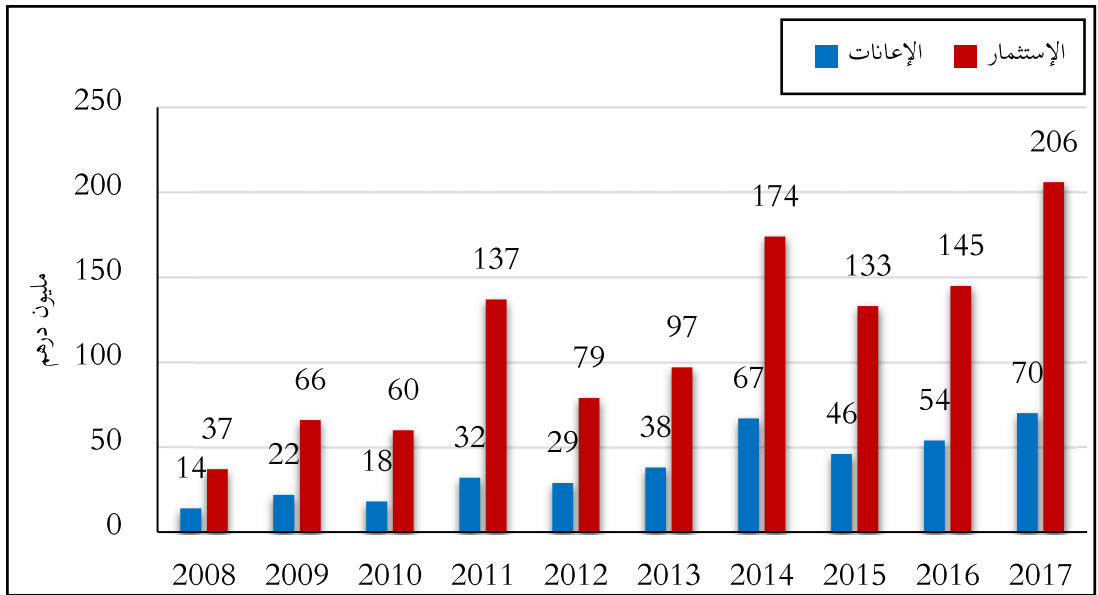
(100% أموال عمومية)، أما المشروع الثالث فهم زراعة الرمان بجماعتي زيايدة ومليلة (2015) باستثمار 13.115.000 درهم (95% أموال عمومية).

• الاستثمار في تكثيف الحبوب: كانت ضعيفة مقارنة بباقي المشاريع بنسبة دعم 0,74% من حجم الاستثمارات.

2. التجهيز الهيدروفلحي للضيعات

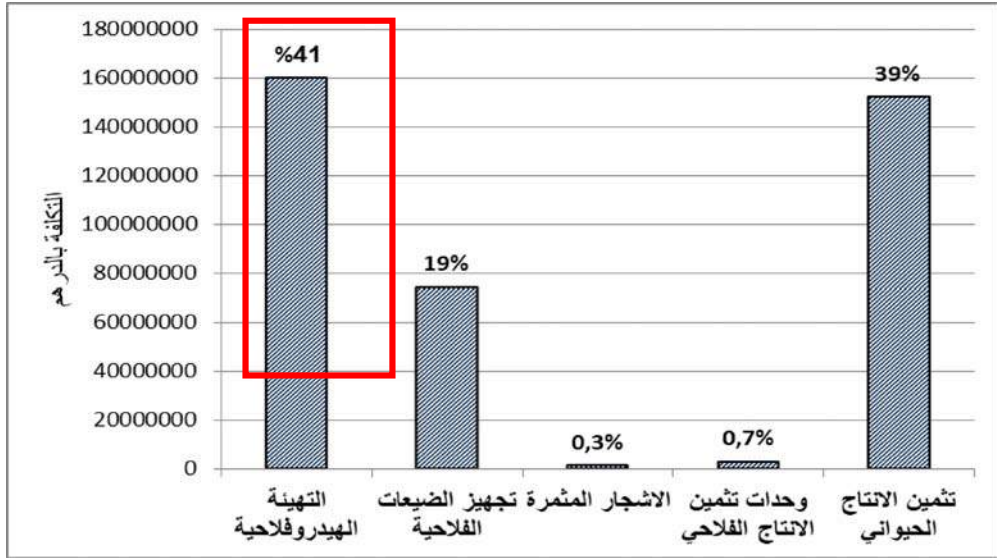
لمواكبة مشاريع مخطط المغرب الأخضر بالإقليم تم منح إعانات مالية وُجّهت خصوصا لتجهيز الضيعات الفلاحية (19% من حجم الإعانات) وللتجهيزات الهيدروفلحية (الري بالتنقيط وحفر الابار) (41% من حجم الإعانات) والتي استفاد منها 8480 فلاح (قيمة الاستثمار 1,130 مليار درهم وقيمة الإعانات 390 مليون درهم) (الشكل 3).

الشكل 3: تطور الإعانات الممنوحة للفلاحين خلال الفترة الممتدة ما بين 2008 و2017



المصدر: DPA: دجنبر 2018

الشكل 4: هيمنة الإعانات الهيدروفلاحية بمنطقة بنسليمان

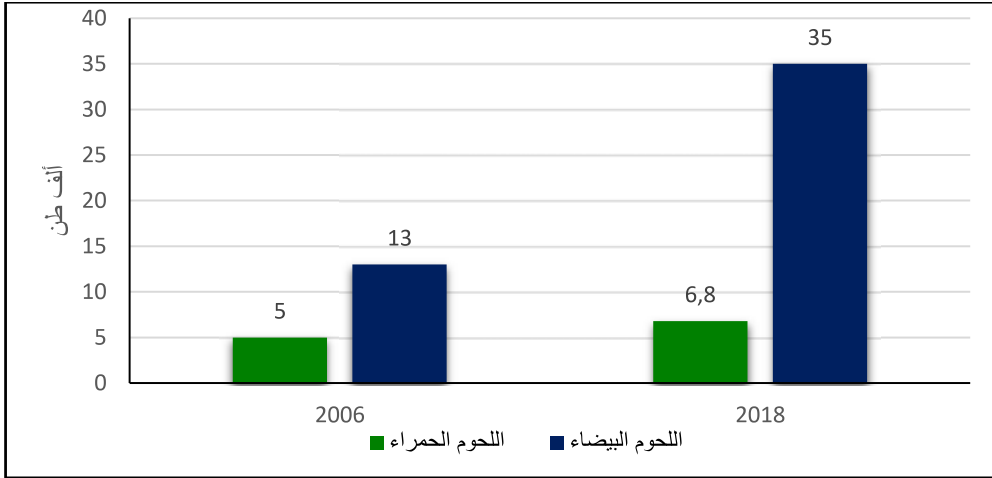


المصدر: DPA دجنبر 2018

3. الحصيلة الإنتاجية

بعد مرور عشر سنوات من تنزيل مخطط المغرب الأخضر بإقليم بنسليمان، أصدرت مندوبية الفلاحة بالإقليم تقريرا سنة 2018 يتضمن الحصيلة، والذي أكد بأن نتائج المشاريع واعدة وأسهمت في دينامية إيجابية على المستوى الاقتصادي بالمنطقة، ومن مؤشرات ارتفاع إنتاج الكروم (العنب) من 178.125 قنطار إلى 226.500 قنطار، وانتقلت مساحته من 1748 هكتار إلى 2400 هكتار. كما ارتفع إنتاج اللحوم الحمراء من خمسة ألف طن إلى 6,8 ألف طن... غير أن هذه الأرقام تستند على المقارنة بين موسم 2007/2008 (تاريخ انطلاق المخطط) وموسم 2017/2018 الذي صادف موسما مطيرا واستثنائيا بكل التراب الوطني، مما يجعل الحكم على الدينامية التي أحدثها المخطط متوسطة الدلالة، فتقييم وقع وأثر المشاريع يتطلب تحليل متوالية إنتاجية سنوية للحكم على النجاعة ومدى الملاءمة مع البيئة المحلية.

الشكل 5: تطور الإنتاج الحيواني بإقليم بنسليمان (مقارنة بين تقديري 2006 و 2018)



المصدر: DPA بنسليمان.

إهمال البعد البيئي في النتائج سالفة الذكر، يدفع لإثارة بعد التساؤلات حول مسألة استدامة الموارد المائية والتربة المحلية في سياق الاختبارات الفلاحية التي أنتجها مخطط المغرب الأخضر. هذا التساؤل يدفع إلى البحث عن بعض جوانب النقص في الاختيارات الاستثمارية على المستوى البيئي.

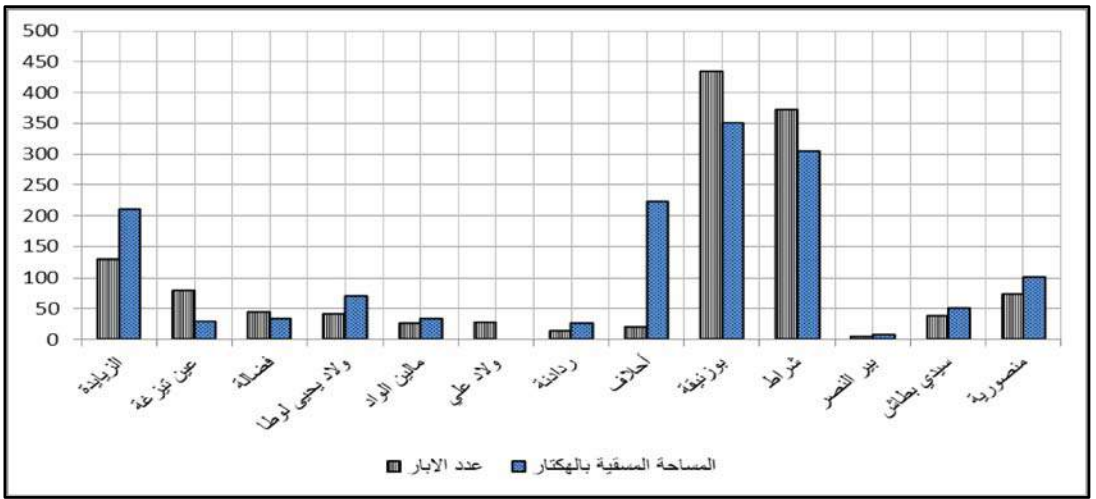
III. مشاريع مخطط المغرب الأخضر واستحضار الخصوصيات البيئية

1. تدبير الموارد المائية

حسب المخطط التوجيهي للتهيئة المندجة للموارد المائية (PDAIRE 2012) نجد أن جل الأوساط التابعة لووكالة الحوض المائي أبي رقراق والشاوية تفتقر لفرشات مائية مهمة، نظرا لسيادة الصخور غير النافذة على 85% من مساحة الحوض، باستثناء أربعة فرشات مائية، فرشة برشيد، فرشة الشاوية الساحلية، فرشة تمارة، وفرشة السهول، وكلها مياه جوفية تقع خارج إقليم بنسليمان، بمعنى أن مجال الدراسة لا يتوفر على أي فرشة مائية حقيقية، إلا من بعض الجيوب أو ثقوب المائية الضعيفة، وبالرغم من هذا المعطى البيئي نجد أن جل المشاريع راهنت لنجاح الاستثمارات على زيادة الضغط على هذه الفرشة، حيث تم تخصيص 41% من الإعانات لدعم التجهيزات الهيدرولفلاحية، وهو ما ساهم في انتقال المساحة المسقية من 1434 هكتار (1296 بئر) سنة 2012 إلى 8400 هكتار سنة 2018 موزعة على 16 ألف ضيعة فلاحية، أي أن المساحة المسقية تضاعفت ستة مرات خلال ستة سنوات، وأغلبها يتركز بالجماعات الساحلية (الشكل 6). ونظرا لكون أن الدولة تدعم حفر الآبار بنسبة تتراوح بين 80 و 100% بعد الحصول على ترخيص من وكالة الحوض المائي حدثت حركية

كثيفة في عدد الآبار المحفورة على حساب فرشاة مائية متقطعة وضعيفة مرتبطة ببعض التوضعات الباليورباعية، وبعض الصدوع الناتجة عن الحركات البنائية بالقواعد القديمة، والطبقة الكلسية البلوسينية متواضعة السمك. في هذا السياق ندرج مثال لأحد الفلاحين بعالية شعبة بني كرزاز الذي قام بحفر بئر مرخص على عمق 130 متر بصخور القاعدة القديمة، ووجد فرشاة ضعيفة جدا وغير كافية للسقي بالتنقيط، بحيث لا تعمل المضخة سوى ساعتين على الأكثر قبل أن تنقطع المياه في انتظار امتلاء قعر البئر من جديد، ومع ذلك يفكر الفلاح في إنتاج الطماطم والبطاطس، بعد الإفراج عن الدعم من المندوبية الفلاحية التي صادقت على الملف.

الشكل 6: توزيع الآبار والمساحات المسقية بجماعات إقليم بنسليمان سنة 2012



المصدر: DPA بنسليمان

لقد أضحى الآبار بفعل تناسلها بالمنطقة، عاجزة عن تكثيف النشاط الفلاحي، ولا تسمح الا بسقي محصول واحد خلال السنة نتيجة الضغط، مع معاناة الفلاحين من ضعفها الشديد خلال سنوات الجفاف وفصل الصيف. كما أدى ارتفاع الضغط على الموارد المائية الجوفية بسطح الهضبة إلى نزوب وإضعاف معظم العيون المنتشرة بسفوح أودية حوض انفيفيخ والمالح وعمق الاختلالات البيئية والفوارق المجالية بين الهوامش وسطح الهضبة.

ومن بين الإشكاليات التي رصدناها ميدانيا والمواكبة للزراعة السقوية، تزايد مشكل التوحد بواد دير (حوض انفيفيخ الأوسط) (الصورة 1).

الصورة 1: مشكل تملح المشارات السقوية بدوارولاد طرفايا



المصدر: الميدان الضفة اليمنى لواد ديرربيع 2016

استمرار رفع الإعانات الموجهة للآبار وتكثيف الزراعات المستهلكة للمياه بمجال بيومناخي شبه جاف متسم بشح الفرشة الجوفية، يدفع الى طرح هذا السؤال، هل تم إجراء دراسة الآثار البيئية للمشاريع المقترحة على الموارد المائية؟ هل تم بناء هذا التوجه وفق تصور علمي يضمن الحفاظ على التوازنات المائية؟ لأن عدم وجود دراسة الآثار المحتملة ربما ستكون نتيجته حدوث خلل بالمنظومة البيئية مستقبلا وسيضر باستدامة المشاريع الفلاحية والتجهيزات الهيدرولوجية المرتبطة بها.

كما يجب تثمين باقي الموارد المائية المتاحة، كتفعيل مشروع إنشاء سد بعالية انفيفيخ لتعبئة موارد التي تضيع بالمحيط (والتي تقدر حمولتها حسب وكالة الحوض المائي ب 1950 مليون متر مكعب)، وتثمين المياه العادمة لتخفف الضغط على الآبار (أنظر الصورة 2)، عبر توظيف مياهها في زراعة الشجيرات العلفية الدائمة المتكيفة مع البيئة المحلية، وفي إنجاز عمليات التشجير.

الصورة 2: مياه العادمة تخترق غابة الفلين في اتجاه الساحل بدون معالجة حقيقية (روائح كريهة) وبدون استثمار في الفلاحة العلفية والتشجير بمحيطه بنسليمان



المصدر: الميدان غابة بنسليمان

2. عدم ملائمة سلسلات الإنتاج مع الإمكانيات المائية

من المرجح أن تؤثر التغيرات المناخية وانخفاض منسوب المياه السطحية وتغذية الخزان الجوفي سلبا على آفاق المشاريع المنجزة وعلى عيش ساكنة الجماعات القروية، مما سيرفع من صعوبة الحد من الفقر، وسيجعل المغرب رهين التقلبات المتزايدة في أسعار المواد الغذائية الدولية (Balaghi R et al 2010)، ومن بين أسباب الفشل المحتملة التركيز على الأصناف والسلالات الأجنبية العالية الإنتاجية والمستهلكة للمياه والتي ساهمت في تراجع العديد من السلالات المحلية المعروفة بقوتها وتكيفها الجيد مع البيئة، ولتوضيح ذلك نذكر بعض الأمثلة من خلال مشاريع المخطط بالإقليم:

- وظف المخطط 58,8% من قدراته المالية لتكثيف انتاج الألبان وتطوير تربية الأبقار، باعتماد السلالات المستوردة والتي انتشرت حتى بالهوامش وبالمجالات المتدهورة، بمعنى أن هذه السلالات التي كانت في السابق موجهة للمدارات السقوية الكبرى أصبحت سائدة حتى بالمناطق الصعبة (Abdelguerfi A. et al 2000). إن إهمال التنوع وتهميش دعم السلالات المحلية، يدفع الى التساؤل عن مدى ملائمة هذه الأبقار الحلوب لإمكانية الوسط وقدرتها على الاستدامة. وأول إكراه تواجهه هذه السلسلة الإنتاجية هي الإستقلالية العلفية للفلاح وبدونها تتفاقم أخطار فشل المشروع، بمعنى أن هذا الاختيار يتطلب إستدامته توسيع الزراعات العلفية وتوفير إمكانيات مائية مهمة لسد الاحتياجات اليومية للأبقار وإنتاج الأعلاف، فمثلا يتطلب استزراع هكتار واحد من الفصة (la luzerne) كميات مائية كبيرة تقدر ب 18840 م³/هكتار في السنة، بينما يحتاج هكتار من البرسيم حوالي 5900 م³/ه، والذرة 5500 م³/ه (Touzani et al 2007)،

ولإنتاج كيلوغرام واحد من الحليب يتم استهلاك حوالي 1,5 م³ من المياه (تتراوح بين 1,2 و 1,8 م³) (Touzani et al 2007)، مما يدل على أن هذه الأبقار تستهلك يوميا كميات كبيرة من الأعلاف والمياه لتلبية احتياجاتها الغذائية والإنتاجية، لذلك نعتقد أن مثل هذه الاختيارات صالحة أساسا للمدارات السقوية والمجالات الفلاحية الجيدة كسهل الغرب وسهل تادلة وغيرها، وغير مجدية بالأوساط الفلاحية التي تعاني من الإجهاد المائي كإقليم بنسليمان، ففي مثل هذه الأوساط الأخيرة يجب تسقيف عدد الأبقار لتحقيق الموازنة بين إنتاج الحليب واللحوم ودينامية الموارد المائية في سياق التقلبات المناخية، إلى جانب دعم وتطوير سلالات الأبقار المحلية والمهجنة المعروفة بتكيفها مع البيئة شبه الجافة (أقل استهلاكاً للكلاً والماء وأكثر مقاومة للأمراض) (كسلالة الأبقار تديلي **race Tidili** التي تعتبر من بين السلالات المحلية التي أثبتت الدراسات بأنها تنتج كمية أكبر من الحليب مقارنة مع السلالات المحلية الأخرى (Boujenane et al 2004) والتي يمكن أن تضمن حصة من الإكتفاء الذاتي أثناء فترات ضعف التساقطات. في هذا السياق نستحضر شهر فبراير 2022 الذي خرج فيه الفلاحون عبر شبكات التواصل الاجتماعي لمطالبة الدولة بالدعم وتوفير الأعلاف وحماية القطعان بعدما لم تعد لديهم الإمكانيات لمواكبة النشاط بسبب تأخر التساقطات وهو ما يعكس الهشاشة والتبعية التي يعيشها هذا القطاع.

- سلسلة الكروم وهي من المشاريع المهمة التي انطلقت سنة 2012 بالجماعات الساحلية (المنصورية، بوزنيقة والشراط) بإجمالي استثمار 40.015.700 درهم (98% أموال عمومية) واستفاد منها 500 فلاح، غير أن الطرح الذي نعيده، لماذا مخطط المغرب الأخضر يراهن على سلاسل الإنتاج الدخيلة ويهمل المحلية، خاصة وأن المنطقة كانت سابقا مشتهرة بالعبث المطري (البوري) كالموسكا البلدي **Muscat d'Alexandrie** المتكيف مع المناخ المتوسطي الجاف وشبه الجاف وعبث الأسود الكبير **Grand Noir** المقاوم للأمراض، والذي تخلى عنه العديد من الفلاحون بسبب ضعف المردودية التي تتراوح بين 5 و 7 طن/هكتار، وتم تعويضه بأصناف دخيلة حديثا (ك **Red globe** و **Michelle parlieri** وغيرها) لمردوديتها الكبيرة (15 الى 25 طن/هكتار)، وهي مسألة إيجابية في سياق التطوير، غير أن هذه الأصناف الدخيلة تتميز مقارنة بالأنواع السابقة ب: عدم استقرارها أمام الأمراض والآفات بسبب المؤثرات الساحلية، احتياجاتها المهمة من مياه الري مما يحيل الى مسألة قدرة الفرشة المائية على مواكبة الهكتارات المتزايدة، وأيضا لإرتفاع متطلباتها من الأدوية والمبيدات الكيميائية.

3. سلسلة الغراسة وحماية تدهور الأتربة بالأحواض المائية

بداية لأبد من الإشارة إلى أن مشاريع المخطط لم تولي إلا اهتماما ضعيفا بالجماعات الأكثر فقرا والتي تعاني من تدهور الموارد الطبيعية بكتلة الخطوات (جماعة بئر النصر وجماعة أحلاف بعالية حوض المالح) وجماعة سيدي بطاش بمضبة زعير، (جماعة ولاد يحيى لوطا بحوض انفيفيخ الأوسط) و(جماعة مليلة وردادنة ولاد مالك وجماعة مالين الواد بحوض المالح) وهو ما يتناقض من جهة مع روح الدعامة الثانية التي تستهدف مكافحة الفقر، وتحسين دخل الفلاحين الأكثر ضعفا في المناطق المحرومة والمهمشة (Aksbi 2012)، ويزيد من جهة أخرى في تعميق الأزمة البيئية بالأحواض المائية، التي تعرف أترتها الرعي-زراعية تدهور كبيرا بفعل التعرية المائية. (الصور 3)

الصور3: بعض مظاهر تدهور السفوح بحوض انفيفيخ الأوسط (جماعة ولاد يحيى لوطا)

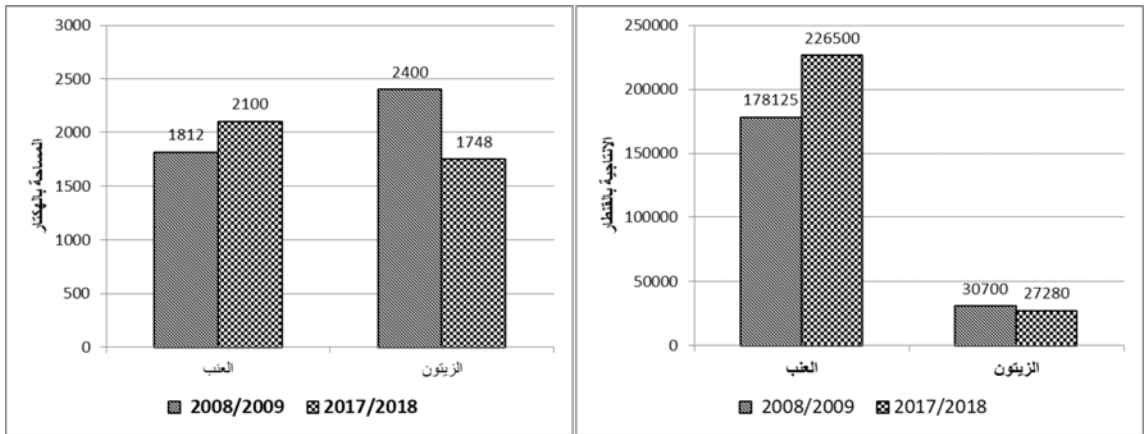


المصدر: الميدان سنة 2016

يتمظهر التهميش في توجيه أغلبية الدعم لتكثيف تربية الأبقار ولإنتاج الحليب (58%)، وللزراعات المرورية بمنطقة هشة هيدرولوجيا وبيولوجيا، بينما تواضعت مشاريع الغراسة المثمرة بالهوامش والتي من شأنها تثبيت السفوح (3,0% من الإعانات موجهة للأشجار المثمرة)، مع التركيز بشكل كبير على أشجار الكروم بالمجال الساحلي، بينما زراعة الزيتون لم تحرز تقدما ملحوظا، فقد تراجعت مساحتها ما بين 2009 و 2018 من

2400 هكتار الى 1748 هكتار، وكذا إنتاجيتها من 30700 قنطار الى 27280 قنطار (أنظر الشكل 7)، كما تجدر الإشارة، أن هناك مشروع لم يتم إنجازه لكونه ملغى والمرتبط بتحويل زراعة الحبوب الى صبار على مساحة 500 هكتار بقيمة استثمار 5.870.000 درهم، والذي كان من المرتقب أن تستفيد منه جماعات مهمشة وهي مليلة، أحلاف و بئر النصر، وسبب إلغائه تفشي مرض **la cochenille** الذي ظهر سنة 2014 وأفضل استثمارات صرفت عليه بالعديد من المناطق المغربية، وقد اعتبر أحد التقنيين بمركز الإستشارة الفلاحية بنسليمان بأن الحشرة القرمزية التي تسبب المرض دخلت من الخارج الى البلاد مع ألواح الصبار المستوردة في إطار توسيع مساحات الصبار، وبأنه كان من الأجدر استزراع الصنف المحلي المتعايش مع البيئة المحلية. عموما تبقى مسألة التدبير المحافظ لأراضي الأحواض المائية جد معقدة، وتتطلب مشروع مندمج ومتكامل بين عدة قطاعات، من بينها قطاع الفلاحة والغابات ووكالة الحوض النهري، ومن بين التدخلات إنشاء سدود تلية لتعبئة المياه السطحية، واستعمالها في تكتيف الغراسة المثمرة والشجيرات العلفية الدائمة، ودعم العائلات الفقيرة عبر تحسين المراعي و تسمين المنتجات المحلية (العسل، الصبار، الأعشاب العطرية والطبية، اللحوم البيولوجية...).

الشكل 7: تطور مساحة وإنتاج الزيتون والكروم (العنب) بإقليم بنسليمان (مقارنة 2006 و2008)



المصدر: DPA بنسليمان.

خاتمة

ما يلفت النظر في المخطط هو الرؤية التقنية والإنتاجية التي تعتبر بأن ضخ ميزانيات ضخمة بمجالات ضعيفة الإمكانيات المائية من شأنه تحويل زراعات ذات قيمة منخفضة إلى زراعات ذات قيمة عالية وفرص شغل مستدامة، وهو طرح يبدو غير مكتمل، لأن سياسة التكنيف من أجل تحقيق أرباح آنية عبر استيراد الأصناف الدخيلة، الاستعمال الكثيف للأسمدة، المبيدات، الأدوية الكيميائية، واستهلاك كميات كبيرة من المياه في منطقة تعاني من نقصه... أضحت عواقبها البيئية خطيرة، ومن ثم فأكبر الرهانات الحالية هو إعادة الاعتبار للسلسلات الإنتاجية المحلية والأقل استهلاكاً للمياه الجوفية، ومن بين النقط التي في اعتقادنا ضرورية لإنجاح برنامج التنمية الفلاحية:

- وضع خريطة فلاحية تحدد نوع التدخلات حسب خصوصية الأوساط الطبيعية والبشرية (التخصص في الإنتاج) ، بغية توحيد الرؤية حول الاصناف الملائمة لكل وحدة مجالية بالهضبة.
- عدم اختزال المشاريع التنموية في البعد الاقتصادي والمالي فقط، وإهمال الرأسمال البشري والطبيعي والبيئي، باعتبارهم أساس التنمية المستدامة الحقيقية.
- الإعانات يجب أن ترمي بلوغ العدالة من خلال التقليل من حدة الفوارق وضمان الاستدامة البيئية للمجالات العطوية. والتي لن تتأتى إلا من خلال معرفة الظروف الاجتماعية على مستوى الأسر والدواوير.
- يجب التفكير في تعبئة الموارد المائية لحوض انفيفيخ والشراط، وترشيد استعمالها من خلال توجيهها للأشجار المثمرة، والمتكيفة مع المناخ شبه الجاف كالزيتاين، في حين المراهنة على الزراعات المسقية لا يخدم المنظومة ويمكن أن تنطوي عليه تبعات خطيرة بسبب التغيرات المناخية والضغط الديمغرافي.
- تفعيل المقاربة التشاركية الحقيقية مع جميع المتدخلين، وفي طبيعتهم المدبرين الحقيقيين للمجال وهم المستعملون **Utilisateurs**، والذين بيدهم مفاتيح التوازن إذا ما توفرت لهم الظروف الاجتماعية، لأن أغلبهم يعيش أزمة إقتصادية واجتماعية تؤثر على نمط الانتاج.
- يجب وضع قطيعة مع التصورات القائمة على إهمال هوامش الهضاب، بمبرر ضعف قيمتها الإستثمارية، وهو اعتقاد خاطئ وغير حكيم، بل على العكس نحن أمام أوساط لها استقلالية بشرية وطبيعية ومائية ذات طاقة استثمارية معينة إذا ما تم تمييزها.

قائمة المراجع

حدية عادل (2020) تقييم أثر الاستعمالات الرعي-زراعية في التصرف الهيدرولوجي والتعرية المائية بمحضة بنسليمان، أطروحة في الجغرافيا، جامعة الحسن الثاني، كلية الأدب والعلوم الإنسانية المحمدية، المغرب.

المديرية الإقليمية للفلاحة بنسليمان: مونوغرافيا حول المؤهلات الفلاحية بإقليم بنسليمان 2019.

المديرية الإقليمية للفلاحة بنسليمان. مونوغرافية بنسليمان 1997 ومونوغرافية 2013.

Abdelguerfi A., Laouar M., (2000) "Conséquences des changements sur les ressources génétiques du Maghreb". In : Bourbou ze A. (ed.), Qarro M. (ed.). Rupture : nouveaux enjeux, nouvelles fonctions, nouvelle image de l'élevage sur parcours. Montpellier : CIHEAM, p. 77 -87, Algérie.

AKESBI N, (2012) " Une nouvelle stratégie pour l'agriculture marocaine : Plan Maroc Vert". *New Medit: Mediterranean Journal of Economics, Agriculture and Environment*, P 12.Maroc.

Balaghi R., Jlibene M., Kamil H. et Benaouda H, (2010), " Projet d'Intégration du Changement Climatique dans la mise en œuvre du Plan Maroc Vert (PICCPMV)" Ministère de l'Agriculture et de la Pêche Maritime Agence pour le Développement Agricole 83 p, Maroc.

Boujenane I., Ghoddane A., M. Benidir M, (2004) " Effets de l'environnement sur la quantité de lait et les poids corporels des bovins de race Tidili au Maroc", *Revue d'élevage et de médecine vétérinaire des pays tropicaux*, PP 101–105, Maroc.

Touzani I., Le Gal P.-Y., Kuper M., (2007) "Valorisation de l'eau d'irrigation par l'élevage bovin laitier dans le périmètre du Tadla, Maroc". Troisième atelier régional du projet Sirma, Jun 2007, Nabeul, 10 p, Tunisie.

AGENCE DU BASSIN HYDRAULIQUE DU BOUREGREG ET DE LA CHAOUIA, Benslimane, (PDAIRE), Le plan directeur d'aménagement intégré des ressources en eau du bassin hydraulique du Bouregreg et de la Chaouia, Rapport de synthèse, 79 p. (2012)

إشكالات استغلال المقالع بالجماعات القروية بالمغرب

حالة الجماعة القروية بن قريش

Problems of exploiting quarries in rural communities in Morocco -The case of rural communitie ben karich-

محمد الرحماني

Mohamed RAHMANI

جامعة ابن طفيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية الفنيطرة، المغرب RAHMANIMOHAMED8@GMAIL.COM

Abstract:

There are many constraints that the rural area suffers in morocco, perhaps the most prominent of which is related to exploitation quarries. Despite their importance in terms of providing raw materials for the building and construction industry, their environmental impacts on the natural and human level are very severe, especially with the presence of exploitative abuses, in light of passing through a legal vacuum and not activating new legal requirements in practice.

Through the field of study associated with the rural community of ben quraish in northern morocco, which is known for a great activity of exploitation quarries, it became clear that its impact and repercussions are dire on the natural and human environment.

Naturally, the field survey showed the effects of quarry dust due to blasting operations on vegetation cover and livestock, as well as water sources. As for humans, the material damage to human facilities was numerous, and samples reported high rates of damage, in addition to significant health damage. This situation has more than once fueled protests and social tensions in the region and prompted many individuals to flee from it.

Keywords : Rural/rural area - quarries of exploitation - tangier-tetouan-al hoceima region - tetouan province - ben karich commune.

ملخص

تعددت الإكراهات التي يعاني منها المجال الريفي بالمغرب، ولعل أبرزها ما يرتبط بمقالع الاستغلال، فرغم أهميتها من حيث توفير المواد الأولية لصناعة البناء والتشييد، إلا أن تأثيراتها البيئية على المستوى الطبيعي والبشري جد وخيمة، خاصة مع وجود تجاوزات استغلالية في ظل المرور بفرغ قانوني وعدم تفعيل المتعضيات القانونية الجديدة بشكل تطبيقي.

من خلال مجال الدراسة المرتبط بجماعة بن قريش القروية بشمال المغرب، والتي تعرف نشاطا كبيرا لمقالع الاستغلال، اتضح أن تأثيرها وانعكاساتها وخيمة على الوسطين الطبيعي والبشري.

فطبيعيا أبان الاستبيان الميداني عن آثار غبار المقالع بفعل عمليات التفجير على الغطاء النباتي والثروة الحيوانية وكذلك مصادر المياه. أما بشريا فتعددت الأضرار المادية على المنشآت البشرية، وصرحت العينات بنسب مرتفعة عن تضررها المادي والصحي. هذه الوضعية أجمت غير ما مرة احتجاجات وتوترات اجتماعية بالمنطقة ودفعت بالعديد من الأفراد إلى النزوح منها.

الكلمات المفتاحية: المجال الريفي/القروي؛ مقالع الاستغلال؛ جهة طنجة تطوان الحسيمة؛ إقليم تطوان؛ جماعة بن قريش.



مقدمة

تساعد مختلف الموارد الطبيعية التي يوفرها المجال على استقرار الإنسان ونمائه، ولعل أبرزها التي توفرها المقالع. فالبناء والتشييد يحتاج إلى وجود مواد صخرية ورملية لإقامته. باختيارنا لمجال جماعة بن قريش القروية شمال المغرب، والمحاذي للمجال الحضري التطواني، نكون بصدد دراسة مجال جغرافي يعرف نشاطا كبيرا للمقالع. فبفضل بنيتها الجيولوجية المساعدة وتكويناتها الصخرية القابلة للاستغلال، تتوفر الجماعة على رصيد طبيعي مهم، تزامن استغلاله مع انطلاق أوراش كبرى بالجهة الشمالية المغربية مع حركة توسع حضري سريع في أهم حواضرها.

ذلك النسق السريع في استغلال المقالع كان له تأثير وانعكاس سلبي على مجال الاستغلال، اتضحت مظاهره على الوسط الطبيعي والبشري مما يؤكد استغلالها بشكل غير معقلن ويطلعها نوع من التجاوزات. في هذا الاتجاه يمكن أن نتساءل، ما التأثيرات والانعكاسات التي تطرحها مقالع الاستغلال بالمجال القريشي؟

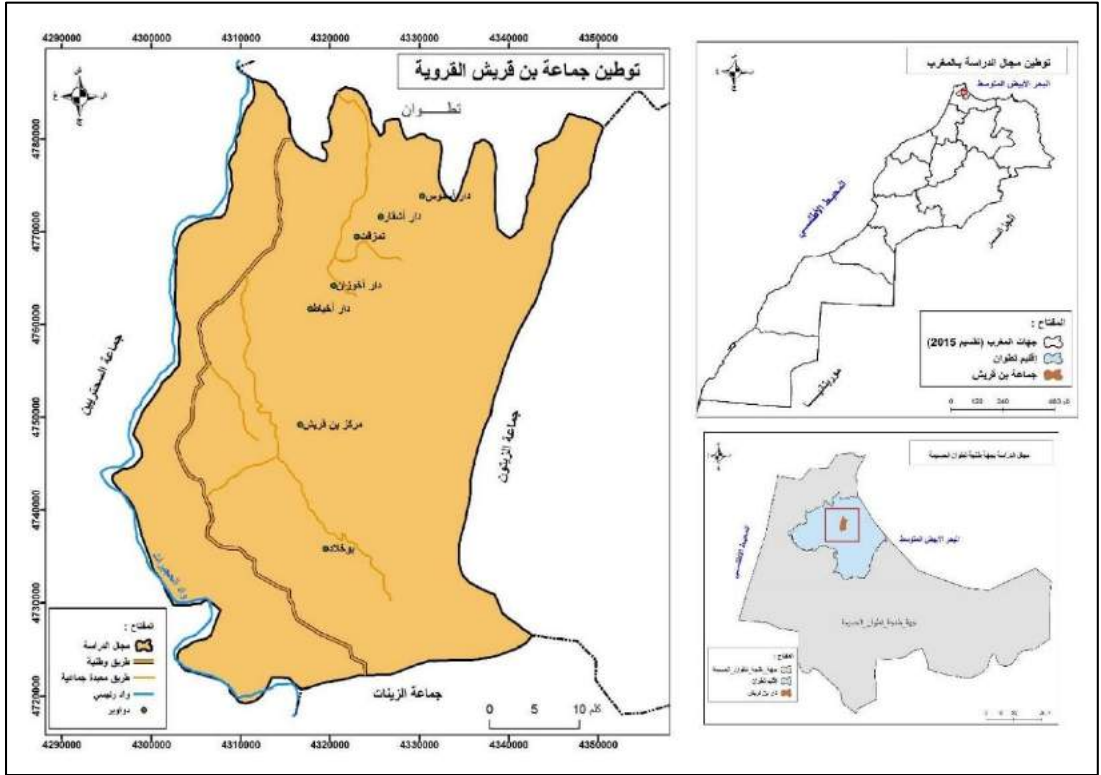
سنحاول من خلال هذه المقالة تسليط الضوء على مختلف الانعكاسات والتأثيرات التي تطال مجال الدراسة، من خلال عمل ميداني مبني على الاستمارة الميدانية ومقابلاتها الموجهة، فضلا عن الوثائق والمعطيات الرسمية المرتبطة بالموضوع.

I. الجماعة الترابية بن قريش، التوطن وأهم خصائص مواردها

1- توطن مجال الدراسة

تعتبر جماعة بن قريش من الجماعات القروية المحاذية للمجال الحضري التطواني في شمال المغرب (بأقل من 15 كلم). إداريا تحد شرقا بجماعة الزيتون وغربا بجماعة السحترين، أما جنوبا فالجماعة القروية الزينات وشمالا بمدينة تطوان. بقرىها من هذه الأخيرة ومن الطريق الوطنية رقم 2 اكتسبت أهمية استراتيجية بالنسبة للمتطلبات الحضرية على كافة المستويات زادت من قوتها البعد الجغرافي بين مرتفعات ذات طابع سياحي جبلي خلاب وخام يكتنز موارد طبيعية هامة.

الشكل 1: توطين مجال الدراسة



المصدر: التقسيم الجهوي للمغرب 2015، Carte Topographique de Tétouan 1/50000

(إنجاز شخصي)

2 أهمية الموارد الطبيعية والبشرية بالجماعة القروية بن قريش

أ- من حيث الموارد الطبيعية

تظافت مجموعة من المقومات الطبيعية المهمة لتجعل من مجال جماعة بن قريش محط أنظار مستغلي مقالع الأحجار والأتربة، فطبوغرافيتها جبلية وبنيتها الجيولوجية مساعدة فضلا عن عناصر مناخية ونباتية مواتية.

فطبوغرافيا نجدها تجمع بين تضاريس جبلية متوسطة الارتفاع ومتون وتلال مع وادي رئيسي "وادي الحجيرات"، تبعا لذلك تميز تضاريسها بين أربع مستويات:

✓ قمم شرق الجماعة القروية ارتفاعاتها ما بين 500 و 900 م (من بينها في الشمال الشرقي لمدشر تمزقت 686م).

✓ ارتفاعات ما بين 300 و 500 م من أهمها عند مدشر دار أسنوس 352 م (تكوينات جلمودية وحصوية).

✓ متون وتلال ارتفاعاتها ما بين 100 و300 م وهي الأكثر انتشارا بتراب الجماعة.
✓ مناطق لا يتعدى ارتفاعها 100 م حيث تتواجد تكوينات فيضية بجوار وادي المحبجرات (Carte Topographique de Tétouan 1/50000).

من حيث الجانب الجيولوجي نجده جد مساعد بانتماء المجال لسلسلة جبال الريف في جزئها الغربي ضمن الذروة الكلسية الخارجية المتميزة بتكوينات حثية (الزمن الجيولوجي الثاني) وتكوينات قارية مرتبطة بالسفوح (الزمن الجيولوجي الرابع) وهي ركامات وحاذورات ببعض الانزلاقات الكتلية. وأيضا لا ننسى تكوينات رباعية نهرية (غرينية).

(Carte géologique 1/500000 du Maroc: la chaine rifaine)

تلك التكوينات الصخرية المتنوعة جعلت من المجال الترابي لجماعة بن قريش يتشكل بأزيد من 96% من الأتربة الرملية الحصوية (منوغرافية بن قريش 2006)، وبالتالي جعلها رصيذا طبيعيا للاستغلال كمواد أولية في مجال البناء الذي نشط مع حركة التعمير السريعة بمحور طنجة تطوان على الخصوص وما يلزمها من تشكيل البنيات التحتية من خلال الأوراش الكبرى.

ب- الإطار البشري

تعد الجماعة القروية بن قريش من المجالات الجغرافية التي عرفت استيطانها وتعميرا قديما، حيث مرت من أحداث تاريخية مهمة، أهمها مواجهة الأطماع الاستعمارية الإسبانية والبرتغالية خلال القرن 17م والوقوف في وجه الاستعمار الإسباني كمقر للمجاهدين المحليين.

من الجانب التعميري شهد مجالها رغم وضعية المرتفعات المتسمة بصعوبة الاستقرار تطورا وتوسعا عمرانيا، يعزى على الخصوص من جهة إلى مجاورتها لمجال حضري تطواني يعرف احتداما ومضاربة عقارية صارخة، ومن جهة أخرى للتطور البشري للجماعة القروية إذ انتقلت من 6689 نسمة سنة 2004 إلى 8499 نسمة سنة 2014 بنسبة نمو بلغت 2,4% (المنذوبية السامية للتخطيط 2015). هذه الصفة من التطور البشري لم تكن فقط مقتزنة بمركز جماعة بن قريش وإنما كذلك بمختلف مداشرها (تمزقت، دار الخياط، بوخلاد ودار أسنوس).

II. الإطار القانوني لاستغلال المقالع بالمغرب وتأطيرها المحلي بجماعة بن قريش

1- الإطار القانوني للمقالع بالمغرب

خلال القرن العشرين شكل ظهير 5 ماي 1914 الصادر خلال الفترة الاستعمارية، المرجع التنظيمي للمقالع بالمغرب. وظل الاعتماد عليه حتى بعد فترة الاستقلال. لكن بعد تطور ظروف البلاد ومصادقة المغرب

على معاهدات دولية لحماية البيئة، مع تغير التقسيم الجهوي لسنة 1997، فرض ذلك تجاوز هذا الظهير، والتعجيل بصياغة قانون جديد بعد بيئي واقتصادي.

شكلت بداية الألفية الثالثة صدور قانون جديد رقم 08.01 متعلق باستغلال المقالع، ونصت المادة 61 من فصله الحادي عشر، بأن يدخل هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ العمل بالنص التنظيمي المتخذ لتطبيقه، والذي يجب أن يصدر داخل أجل أقصاه سنة من تاريخ نشره. لكن بعدم تطبيقه عرفت بلادنا فراغا على مستوى تغطية مجال المقالع وآثارها البيئية، خصوصا خلال الفترة الممتدة بين اعتماد القانون 08.01 سنة 2002 إلى حدود اعتماد القانون الجديد. 13-27، (الظهير الشريف 1. 15. 66 الصادر في 9 يونيو 2015 المتعلق بالمقالع) فراغ رافقته علامات استفهام كثيرة، وبقي قطاع المقالع لسنوات عديدة في شبه انفلتات. وشهد المغرب أكبر عمليات للنهب لهذه الخيرات، أفضت إلى إلحاق أضرار كبيرة بالبيئة. وأبرز ذلك الوضع واحدا من أكبر تجليات ممارسات الربيع والفساد في استغلال الموارد الطبيعية ببلادنا (بوطريكي م. 2010).

نص القانون الجديد على تعميم مسطرة طلبات العروض لفتح واستغلال المقالع، وإعداد مخططات جهوية لتدبير المقالع، إضافة إلى تحديد الآجال للبت في الطلبات، مع تعليل قرارات الرفض، وربط كل استغلال بالتعاقد في إطار دفاتر التحملات، وفق الشروط المهنية اللازمة، مع إقرار إلزامية تحيين دراسات التأثير البيئي. وهي إجراءات جاءت لتعزيز الاشتراط البيئي لاستغلال المقالع مع الضبط الجبائي، وإيقاف الاستغلال العشوائي والاستنزاف الخطير للثروات، حيث أن ظهير 05 ماي 1914 جعل من المقالع ملكا خاصا، يكفي لاستغلالها استصدار رخصة إدارية بسيطة. وأيضا نص هذا القانون على إلزامية إعادة تهيئ مواقع المقالع (المادة 34) بعد الانتهاء من الاستغلال، مع تعزيز المراقبة (المادة 42). (الجريدة الرسمية العدد 6374)

كما تمت الإشارة ضمنه بجعل القانون المتعلق بدراسة التأثير على البيئة 12.03 كوثيقة إلزامية يتقيد بها مستغلي المقالع لتسليمهم الموافقة البيئية.

2 - التوزيع المجالي للمقالع بجماعة بن قريش

خلال العقدين الأخيرين نشطت مجموعة من المقالع لاستخراج الأحجار والأتربة بغية الاستفادة منها ضمن مجال البناء وتهيئة الأوراش الكبرى.

من خلال جرد للمقالع المتواجدة بتراب الجماعة القروية بن قريش يلاحظ تعددها واستفادتها من الموارد الطبيعية المستخرجة. ويمكن تقسيمها حسب طبيعة المواد إلى مقالع أتربة وأخرى لجلب الأحجار وفق رخص إدارية مسلمة.

جدول: خصائص مقالع الاستغلال بالجماعة القروية بن قريش في العقود الأخيرة

الطرف المستغل	الموقع	بداية الاشتغال	طبيعة المواد المستخرجة	سبب التوقف	توقف عمله
رخصة خاصة	غرب مركز جماعة بنقريش	1984	الأحجار	عدم طلب تجديد رخصة الاستغلال	---
رخصة خاصة	مدشر تمزقت	1990	الأحجار	عدم طلب تجديد رخصة الاستغلال	1993
طيمسا TEMSA	مدشر بوخلاد	1991	الأحجار	من طرف السلطة المحلية والرخصة مازالت صالحة	2002
رخصة خاصة	مدشر تمزقت	1992	حصى البناء	عدم طلب تجديد رخصة الاستغلال	1995
شركة حيدا	مدشر بوخلاد	1994	الأحجار	عدم طلب تجديد رخصة الاستغلال	---
كوطيمار	مدشر تمزقت	2001	حصى البناء	إغلاق رسمي	2005
رخصة خاصة	مركز جماعة بنقريش	---	حصى البناء	عدم طلب تجديد رخصة الاستغلال	---
سيراميك لصناعة الزليج	جماعة بنقريش	2005	الأثرية	-	-
سيراميك وادراس لصناعة الزليج	جماعة بنقريش	2006	الأثرية	-	-
غرغيز سيرام لصناعة الزليج	جماعة بنقريش	2008	الأثرية	-	-
رخصة خاصة	مدشر بوخلاد	2012	الأحجار	-	-

المصدر: الجماعة الحضريّة تطوان (الأشغال العمومية) 2009 المقابلة الميدانية 2021

III. التأثيرات البيئية لاستغلال المقالع على المشهد الجغرافي بمجال دار بن قريش

تعددت مظاهر التأثيرات البيئية لنشاط استغلال المقالع بجماعة بن قريش على الوسطين الطبيعي والبشري. وبرز بجلاء تراجع هذا الوسط الجبلي كمشهد جغرافي خام، بل تطور الأمر إلى انعكاسات اجتماعية على الساكنة المحلية، التي ما فتئت أن دخلت في توترات غير ما مرة مع مستغلي المقالع.

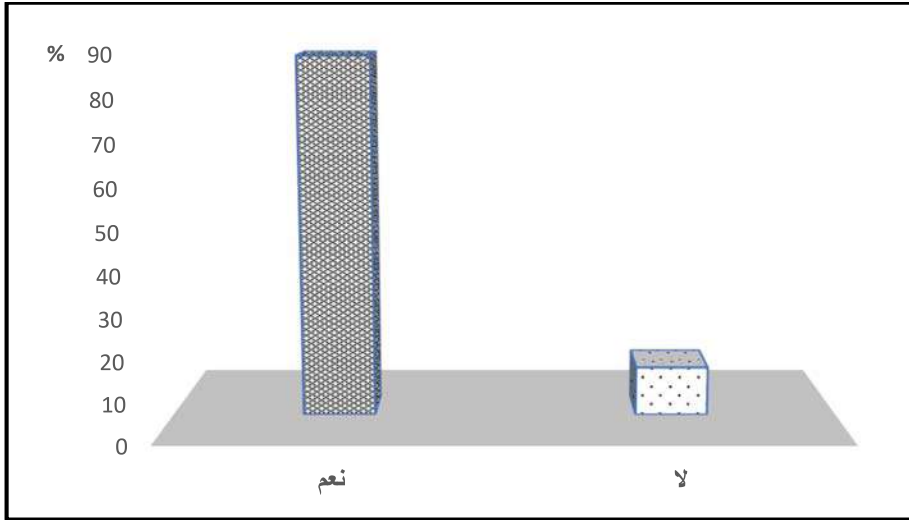
سنعمل على إبراز هذا الجانب من خلال نتائج استبانة ميدانية همت مختلف مداخل الجماعة القروية بن قريش، والمرتبطة بنشاط مقالع الاستغلال سواء التي تم إيقاف عملها أو التي لازالت نشطة.

1- تأثيرات على الوسط الطبيعي

● الغطاء النباتي

تشكل الغابات مساحة مهمة من الجماعة القروية بن قريش، والتي استفادت من عمليات التشجير في بعض البرامج الوطنية واعتبرت مجالات محمية طبيعية. لكن ذلك لم يمنع من تضررها وتدهورها وفقدان قدراتها النباتية.

الشكل 1: مستوى تدهور الغطاء النباتي حسب العينات المستجوبة



المصدر: الاستمارة الميدانية 2021

عبر أزيد من 88% من العينة المستجوبة عن إقراره وشهادته القاطعة بتدهور الغطاء النباتي في مجال الجماعة القروية بسبب نشاط مقالع الاستغلال، وذلك نتيجة تطاير الغبار السام بفعل عمليات التفجير وبدخان آليات الحفر والشحن والنقل وأيضاً استفحال التعرية بأشكالها.

هذه الفئة المعبرة عن هذا التدهور تعتبر الأكثر احتكاكا بالمقالع ومن بينهم أفراد شاهدين (كبار السن) على تغير كبير في ملامح الثروة النباتية. أما بخصوص المستجوبين اللذين نفوا هذا التدهور ففسره حسب العمل الميداني بشعورنا بوجود علاقة استفادة من المقالع سواء كمأجورين أو أقارب مستفيدين.

الصورة 1 و2: مظاهر استغلال المقالع وتأثيرها على الغطاء النباتي



المصدر: عدسة الباحث ونشطاء جمعويين 2021

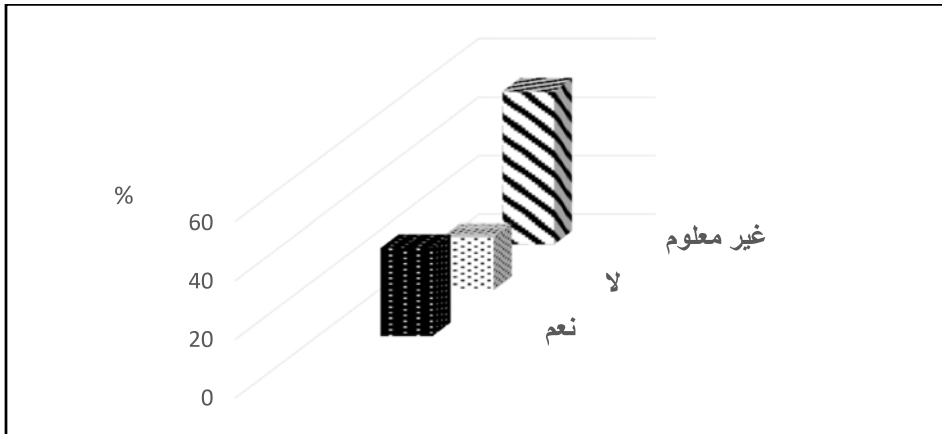
يستخلص أن المقالع المستغلة تعد عاملا رئيسيا في تدهور الغطاء النباتي بمجال الجماعة القروية وتأثيره بالغ على الجانب البيئي.

● الثروة الحيوانية

من البديهي أن تربية المواشي والدواجن من أهم أساسيات الاقتصاد المحلي للأرياف، فهي ثروة طبيعية يحاول الإنسان الريفي دائما المحافظة عليها وتنميتها. يضاف على ذلك الوحيش والطيور التي تعيش وتتنقل في المجال الطبيعي بكل حرية وعفوية.

بالمقابل شكل تواجد مقالع الاستغلال تراجعاً لهذه الثروة الحيوانية وانعكس سلباً على حياتها البيولوجية وهو ما نستمد نتائجه من العينات المستجوبة فيما يتعلق بوجود ضرر وحالات موت.

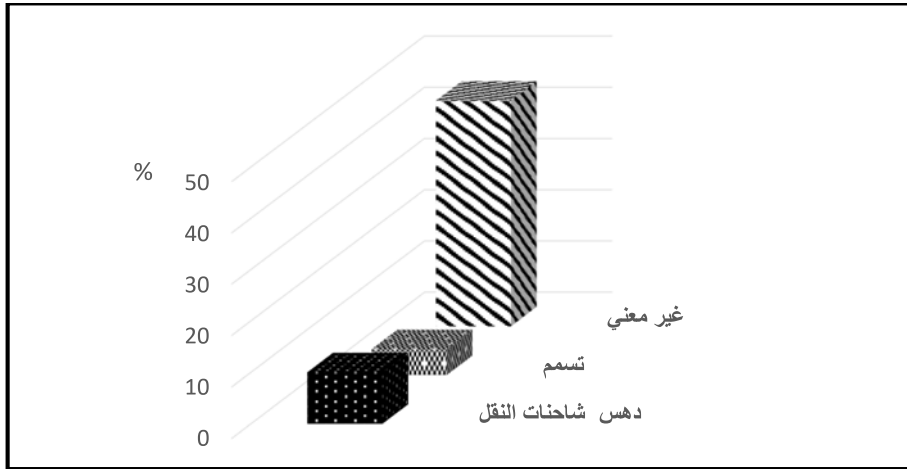
الشكل 2: حالات موت الماشية والدواجن حسب العينات المستجوبة



المصدر: الاستمارة الميدانية 2021

بغض النظر عن النسبة المتعلقة بغير محدد والتي تدل على عدم توفرهم على ماشية أو دواجن، فإن نسبة مهمة عبرت عن تسبب نشاط المقالع بوفاة ماشيتها ودواجنها. مما جعلنا نبحث عن كيفية فقدانها ومسبباته، في هذا الصدد تصدر دهس شاحنات النقل للماشية والدواجن أسباب حالات الوفاة تليها وقوع تسمم من خلال المواد المنبعثة من المقالع وأجوائها.

الشكل 3: سبب موت الماشية حسب العينات المستوجبة



المصدر: الاستمارة الميدانية 2021

صورتان 3 و4: ثقب وحفر الصخور ونقلها عبر شاحنات تستعمل الطريق الرئيسي للمداشر



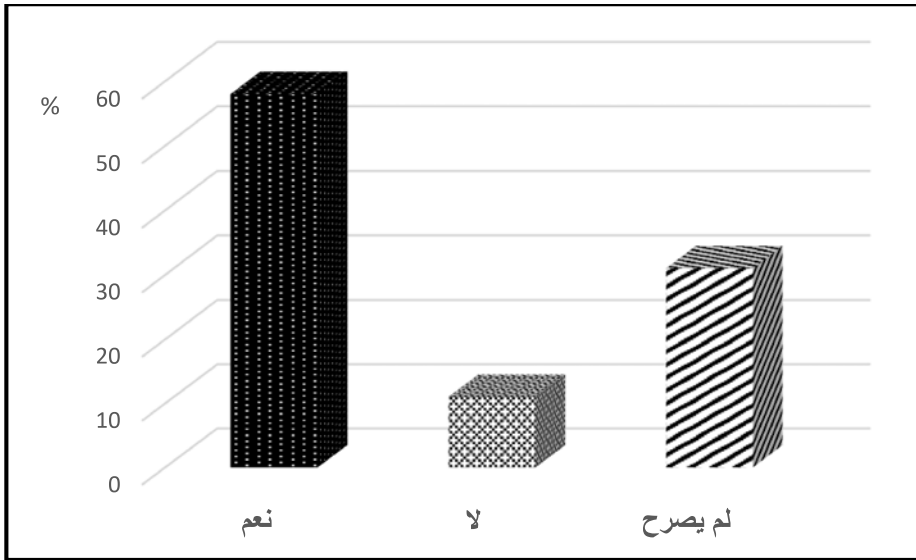
المصدر: عدسة الباحث ونشطاء جمعويين 2021

● مصادر المياه

بانتائها للذروة الكلسية للريف الغربي، وتتوفرها على بنية جيولوجية مساعدة على تخزين المياه الجوفية، يعرف مجال جماعة بن قريش انتشار العديد من العيون المائية الطبيعية والتي تشكل ثروة مائية مهمة لسكانتها باستعمالها في مختلف مناحي حياتهم. لكن مع انتشار مقالع الاستغلال وباستعمال مواد متفجرة لتفتيت الطبقات الصخرية تغير واقع الثروة المائية بتغير في صيبيات بعض العيون ونضوب أخرى.

أعربت نسبة مهمة من المستجوبين عن تغير في وضعية الثروة المائية بجماعة بن قريش من خلال نضوب مجموعة من العيون أو تناقص صبيبها مقابل نسبة ضعيفة من اللذين لم يؤيدوا هذا الطرح أو حتى غير المصرحين.

الشكل 4: الاستبيان حول نضوب مصادر المياه (العيون) أو نقص صبيبها بمجال الدراسة



المصدر: الاستمارة الميدانية 2021

2- تأثيرات على الوسط البشري:

تعددت الانعكاسات السلبية لمقالع الاستغلال على استقرار وسكينة ساكنة جماعة بن قريش القروية سواء بشكل مباشر أو غير مباشرة. فقد أبانت المعاينة الميدانية عن تواجد تصدع للمنشآت والمنازل وانتشار للضوضاء والشعور بوقوع اهتزازات غير آمنة ونشاط انهيارات صخرية أو ترابية. بالإضافة إلى تطاير الغبار وتضرر الساكنة من ذلك، مما أفرز آثار صحية وخيمة عليها.

في هذا الصدد أدت إشكالات مقالع الاستغلال ونشاطها إلى نشوء توترات اجتماعية على شكل احتجاجات متكررة بل إن الأمر تطور إلى وقوع نزوح من الأماكن المجاورة للمقالع.

● أضرار مادية / ملموسة:

ارتباطا بقوة المتفجرات المستعملة في نشاط المقالع وعمليات الحفر وثقب الصخور والتواتر اليومي للشاحنات، تشكل هذه العمليات خطرا حقيقيا على كافة المنشآت والمنازل المتواجدة بالقرب من المقالع أو حتى التي تبعتها.

الصور 5 و6: تضرر المنشآت الخاصة وتأثير ملموس على الوسط البشري

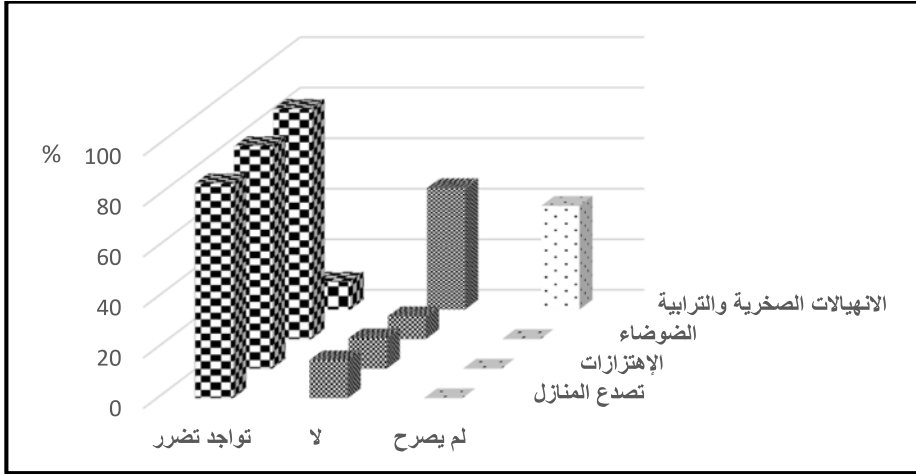
	
<p>خطر الانهيارات و الاهتزازات بارز على الممتلكات الخاصة</p>	<p>منشآت قريبة من المقلع متأثرة من الاستغلال</p>

المصدر: عدسة الباحث ونشطاء جمعويين 2021

في هذا السياق عبرت الأسر المستجوبة عن تواجد تضرر من خلال تصدع المنازل (85%) ووقوع اهتزازات (88%) وانهيارات صخرية وترابية (11%) وذلك بنسب مرتفعة، وهي حسب المعاينة الميدانية أسر قريبة من نشاط المقالع ومعبرة بكل قوة عن هذا الخطر الكبير بينما تواجدت نسب محدودة عبرت على النقيض من ذلك تفسر ببعدها عن نشاط المقالع من جهة أو كونها متكتمة عن هذا الخطر نظرا للاشتغال به أو تواجد استفادة منه.

أيضا شكل التضرر من خلال الضوضاء نسبة جد مرتفعة أكدتها مختلف العينات المستجوبة. ويعزى ذلك لكون أن هذا الخطر بارز ولا يدعوا للإنكار أو التستر عليه، فأصوات محركات آلات الثقب والحفر وذهاب ومجبي الشاحنات تعبر بوضوح عن مستوى التلوث السمعي بالمنطقة.

الشكل 5: العينات المستجوبة والأضرار المادية الملموسة من نشاط المقالع

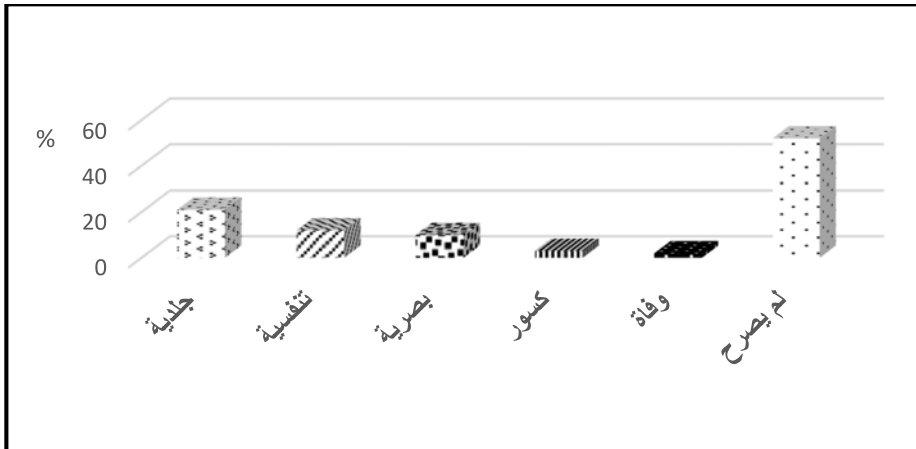


المصدر: الاستمارة الميدانية 2021

● أضرار صحية

يعتبر الغبار المتطاير من المقالع سواء من عملية التفجير أو الحفر والتقب مؤثر غير مباشر على صحة ساكنة العينات المستجوبة ينضاف إليها دخان الآليات باحترق الوقود المشغل لها. وقد اتضح ذلك من أجوبة العينات حيث برزت نسب مختلفة عن تواجد أمراض جلدية وتنفسية وبصرية مصدرها ذلك الغبار السام. كما كشفت الاستبانة عن وقوع حوادث لعدة أفراد من الأسر بسبب الكتل الصخرية المتناثرة والتي تسببت بكسور لعدد من الأفراد، بل إن عينات مستجوبة أكدت وقوع حالات وفاة من أفراد عائلاتها أثناء الاشتغال بالمقالع.

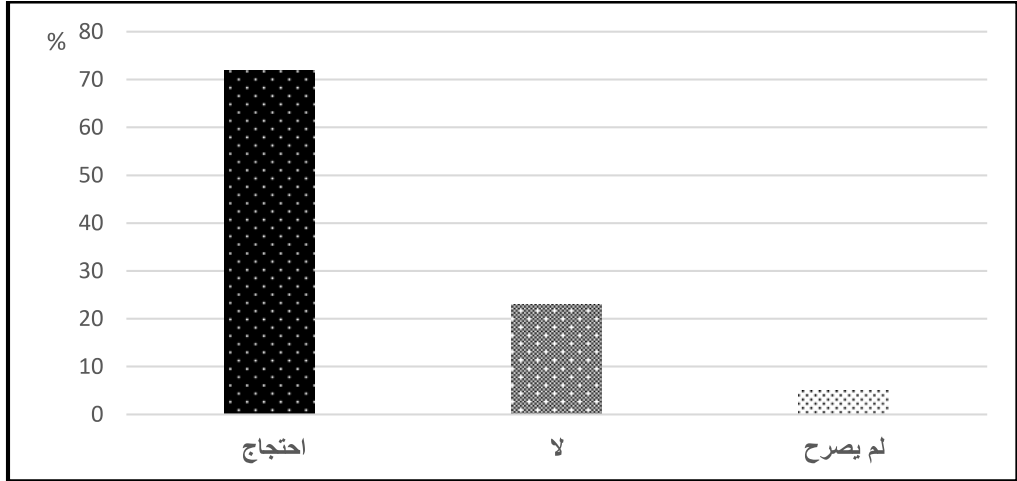
الشكل 6: الأضرار الصحية حسب تصريح العينات المستجوبة



المصدر: الاستمارة الميدانية 2021

● احتجاجات وتوترات اجتماعية

الشكل 7: تواجد احتجاجات وتوترات اجتماعية حسب تصريح العينات المستجوبة

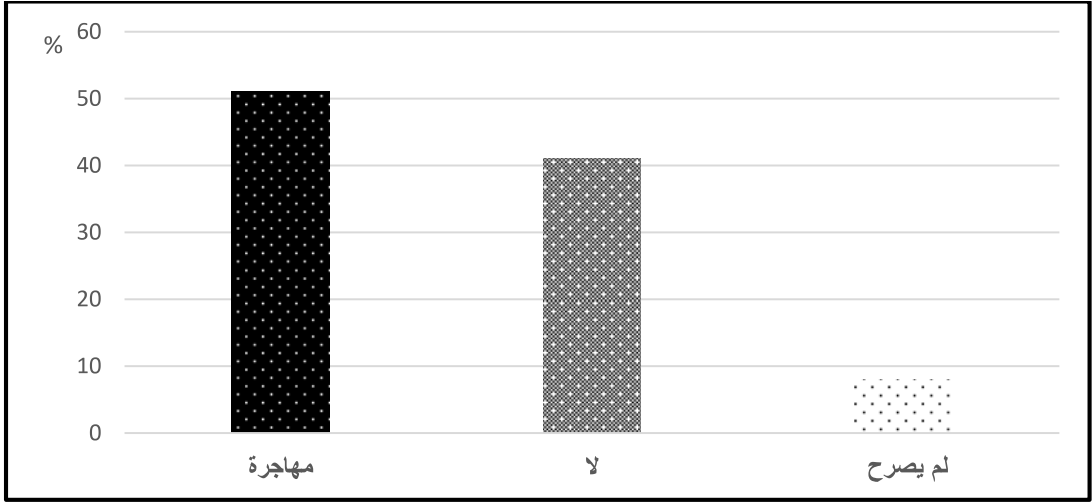


المصدر: الاستمارة الميدانية 2021

حاولنا في هذا الجانب الكشف عن ردود أفعال الساكنة المحلية إزاء نشاط المقالع وأضرارهم المتعددة، والمصرح بها من قبل العينات المستجوبة. في هذا الصدد كانت نسبة وقوع احتجاجات جد مرتفعة إذ بلغت 72 % بينما لم تتجاوز 23 % من الأسر التي أنكرت وجود احتجاجات أو قيامها بذلك. تلك النسبة المرتفعة من الاحتجاجات توضح مدى تضرر الساكنة من هذا النشاط وتعدد سلبيات الاشتغال وظروفه داخل المقالع وتطرح علامات الاستفهام حول ضوابط استغلال المقالع واحترامها من قبل مشغليها. وحسب المقابلات الميدانية أوضحت بعض العينات أن المحتجين توجهوا غير ما مرة إلى مقر الجماعة القروية وقيادة الجماعة بل إلى مبنى ولاية تطوان لإيصال صوتهم ومعاناتهم لجأو إلى الوقوف في طريق المقالع كحل ميداني واقعي لإيقاف العمل بها. لكن التدابير القانونية ضد احتجاجاتهم كانت حاسمة ولصالح مستغلي المقالع حيث تم اتخاذ عقوبات زجرية في حق المحتجين تنوعت ما بين الحبس والغرامة بحجة سلامة الأوراق الإدارية للطرف المشغل.

● هجرة ونزوح للسكان

الشكل 8: خيار الهجرة والنزوح لتجنب آثار نشاط المقالع



المصدر: الاستمارة الميدانية 2021

في ظل الأضرار والإيذاءات التي تعاني منها الساكنة القريبة من مقالع الاستغلال اختارت أسر من الساكنة خيار النزوح الإجباري من أماكن عيشهم، فقد صرح في هذا الصدد 52% من العينات بتواجد حالات هجرة وهروب من آثار النشاط المقلعي سواء بالابتعاد عنه أو بهجرة إلى جماعة قروية أخرى أو حتى إلى مدينة تطوان (المقابلة الميدانية).

خاتمة

نظرا لموقعها الجغرافي القريب من المجال الحضري التطواني وتوفرها على موارد طبيعية مهمة خاصة البنية الجيولوجية المساعدة. أضحت الجماعة القروية بن قريش مجالا لاحتضان مقالع متعددة خلال العقد الأخيرين. في خضم طفرة الطلب على المواد الأولية لصناعة التشييد والبناء داخل الجهة الشمالية التي تعرف تمدنا متسارعا. لقد نتج عن نشاط هذا الاستغلال المقلعي انعكاسات وتأثيرات كبرى على المجال الطبيعي والبشري على السواء مستغلة فراغا قانونيا في مجال تأطير المقالع وتأخرا غير مبرر في تطبيق مراسيم القوانين المستحدثة. إن إفراز نشاط المقالع لتوترات اجتماعية بين الساكنة المحلية ومستغلي المقالع يعد تهديدا للسلم الاجتماعي داخل الجماعة القروية. فبإنصاف طرف على الآخر دون ضوابط قانونية تؤطر جميع الأطراف المتنازعة، يعد خلاا تسييرا في مجال قروي يعرف أزمة تنمية لا بد من إيجاد مخرج حقيقي منها بتحويل مصدر الضرر إلى فاعل تنموي يأخذ بيد الساكنة المحلية إلى تنمية مستدامة.

لائحة المراجع والمصادر

- وزارة الداخلية 2006، منوغرافية بن قريش: نبذة عامة عن جماعة بن قريش، تقرير غير منشور، 20 ص.
- المندوبية السامية للتخطيط 2015، الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014، تقرير www.hcp.ma.
- بوطريكي م، 2010-المسألة البيئية: مقاربات متعددة وأعمال مؤسساتية، مقالة، نشر إلكتروني <http://boutrigui.wordpress.com>، 15/04/11.
- الجماعة الحضرية تطوان 2009 - قسم الأشغال العمومية- تقرير غير منشور.
- القانون رقم 08.01 المتعلق باستغلال المقالع 2002 - الجريدة الرسمية عدد 5031-
http://www.sgg.gov.ma/BO/bo_ar/2002/BO_5031_ar.pdf
- القانون رقم 13-27 المتعلق باستغلال المقالع 2015 - الجريدة الرسمية رقم 6422-
<https://www.sante.gov.ma/sites/Ar/reglementation/DocLib14.pdf>
- **NABIL L., 2006** - Le Rif Nord-Ouest et les politiques d'aménagement ; Thèse d'Etat, Université Abdelmalek Essaâdi, Tétouan ; Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, 1034, p. 10/10/2015.
- **NABIL L., 2016** - Technique de saisie et de traitement de l'enquête en base de données ; Article, Revue AFNE Maroc, N° double 19-20 http://revue-afnm.org_pdf, pp. 84-101, 31/12/2018.
- **NABIL L., 2016** - Pour un modèle d'enquête d'aménagement systémique ; Article, Revue AFNE Maroc, N° double 19-20 http://revue-afnm.org_pdf, pp. 43-83, 31/12/2018.
- **R.M, MINISTRE DE L'ENERGIE ET DES MINES, 1980** -Carte géologique du Maroc : la chaine rifaine, Service géologique du Maroc ; N 245a
- **R.M,** La Carte Topographique de Tétouan 1/50000

L'état des ressources en eau et les formes d'intervention pour assurer La sécurité de l'eau dans les oasis du Draa moyen

وضعية الموارد المائية وأشكال التدخل لتحقيق الأمن المائي بواحات درعة الوسطى

Said AIT ABDELOUAHED

Université Cadi Ayyad, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines Marrakech, saidmast@gmail.com

Résumé:

La sécurité de l'eau est l'un des facteurs vitaux qui déterminent la stabilité de l'humanité. La disponibilité des ressources en eau répondant aux besoins fondamentaux des habitants, si caractéristique aux zones humides où les conditions climatiques sont propices, fait défaut dans les zones sèches et désertiques. Ces ressources y sont limitées de sorte que leur accès et leur conservation sont un défi majeur et quotidien pour la population locale. Cette situation s'applique aux oasis de Draa moyen dans le Sud-est du Maroc, car elles appartiennent à des zones sèches où la rareté est la principale caractéristique. L'accès à l'eau n'est pas facile et généralisé, ce qui a imposé une sorte de solidarité entre les composantes de la communauté oasiennes. Cette démarche s'est déclinée sous forme de construction de barrages transformateurs au niveau de la vallée et de canaux pour la distribution de l'eau, et ce en créant des méthodes et des techniques efficaces pour les gérer...

Dans cet article, nous discuterons de l'état des ressources en eau du Draa moyen par rapport aux conditions climatiques générales, en mettant en évidence certaines formes d'intervention pour les gérer.

Mots-clés : Draa moyen ; Sécurité de l'eau ; Ressources en eau ; Gestion de l'eau.

ملخص

يشكل الأمن المائي أحد مسببات الاستقرار بالنسبة للبشرية، من خلال التوفر على موارد مائية قادرة على تحقيق الحاجيات الأساسية، يتأتى هذا الوضع في المناطق الرطبة حيث الظروف المناخية مواتية لتحقيق هذه الحاجيات، ويصعب في المناطق الجافة والصحراوية، المحدودة الموارد، بحيث يشكل الحصول والحفاظة عليها تحديا كبيرا بالنسبة للسكان المحلية. ينطبق هذا الوضع على واحات درعة الوسطى جنوب شرق المغرب، باعتبارها تنتمي إلى المجالات الجافة حيث الندرة هي الخاصية الأساسية التي تميزها. فالحصول على الماء ليس بالأمر الهين وتعميم الاستفادة منه فرض نوعا من التضامن بين مكونات المجتمع الواحي، بدءا بتشييد السدود التحويلية على مستوى وادي درعة، وشق قنوات السقي لتوزيع المياه، إلى ابتكار أساليب وتقنيات فعالة في تدبيرها...

سنناقش من خلال هذا البحث وضعية الموارد المائية بدرعة الوسطى في علاقتها مع الظروف المناخية العامة، مع إبراز بعض أشكال التدخل لتدبيرها.

الكلمات المفتاحية: درعة الوسطى؛ الأمن المائي؛ الموارد المائية؛ تدبير الموارد المائية.



Introduction :

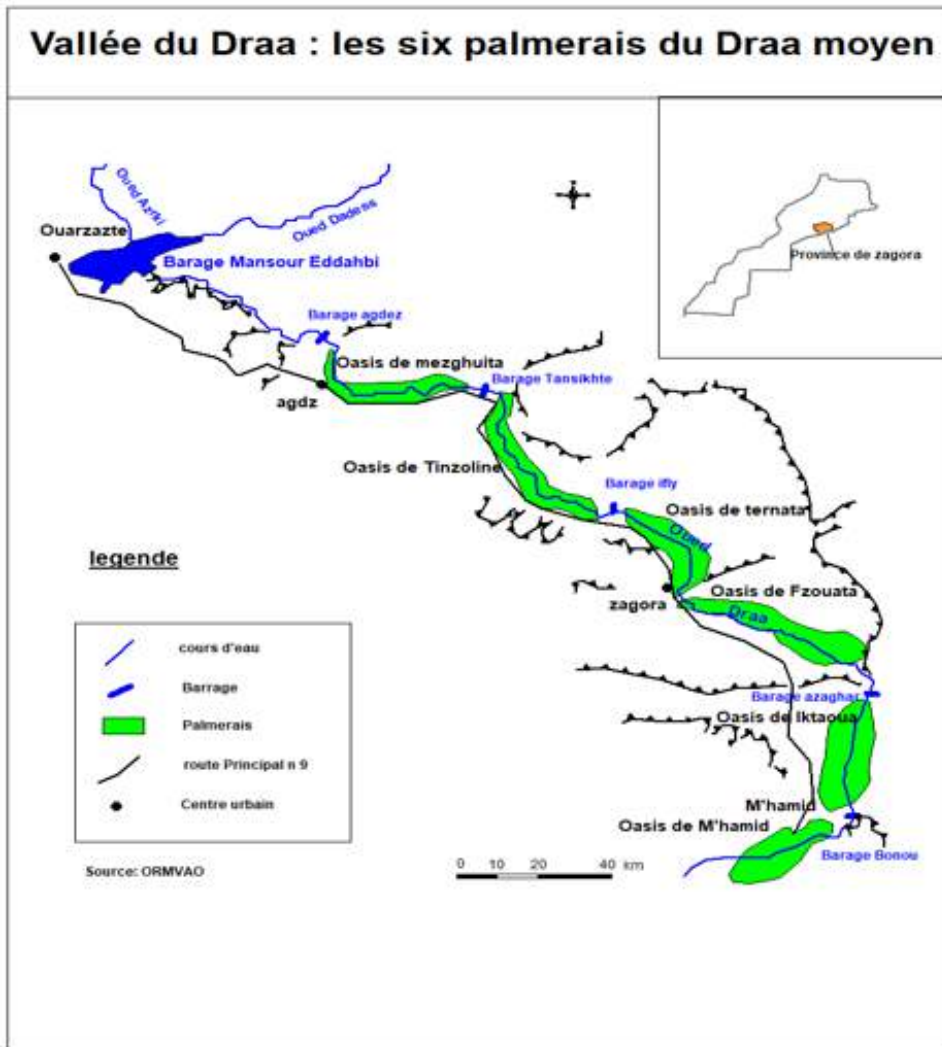
Les oasis comptent parmi les plus anciennes zones de stabilité du Maroc, et l'eau y était l'une des constantes clés et cruciales pour parvenir à cette stabilité. Le logement linéaire parallèle aux cours d'eau corrobore cela. La fixation humaine au Draa moyen a été largement associée à la vallée qui a formé l'artère principale de la vie dans ces zones arides. Le fleuve a donné vie en brisant l'apparence d'aridité qui caractérise ces zones, à travers le ruban vert représenté par les vergers qui étaient la principale source de nourriture pour la population locale. Mais pour y parvenir, il a fallu des siècles de persévérance de la part des générations successives pour exploiter ces oasis, préparer du terrain, construire des barrages transformateurs et des canaux de distribution d'eau, pour assurer la sécurité de l'eau qui constitue la base de la pérennité de ces oasis. Toutefois, les années successives de sécheresse et leur prolongement au cours des dernières décennies ont affecté leurs performances économiques, menaçant la sécurité alimentaire dans les oasis. Cette situation a forcé l'État à intervenir pour leur sauvetage. Quel est donc l'état des ressources en eau dans les oasis du Draa moyen ? Quels sont les défis qui s'imposent ? Quelles sont les formes d'intervention les plus importantes à gérer ?

1_ zone d'étude:

Le bassin du Draâ s'étale sur une longueur d'environ 1 200 km, entre le Haut Atlas et l'embouchure de l'oued sur l'océan Atlantique. Les crêtes qui le constituent, dans sa partie amont, prennent la direction nord-est/sud-ouest, avant de laisser la place aux larges hamadas après le Jbel Bani. Les oasis du bassin de Draa dans le sud-est du Maroc sont situées dans l'Anti-Atlas, qui est la zone des oasis avec distinction, en particulier dans sa partie centrale et orientale. Elles sont bordées au nord par le jbel Saghro, à l'est par le jbel Bani, au sud par Hamada Darra et à l'ouest par le petit Atlas dans la zone de séparation de la partie orientale avec la partie occidentale de l'Anti-Atlas par le gorge du Taghia.

Le lit de l'oued, formé d'un chapelet de palmeraies successives, larges de moins de 5 km (Mezguita, Tinzouline, Ternata, Fezouata, Ktaoua et M'hamid), constitue l'espace où se concentrent les activités humaines et les habitations.

Carte 1 :



Administrativement, les oasis de la vallée du Draa appartiennent à la région du Draa-Tafilalet, qui se compose de cinq provinces : Errachidia, Medelt, Tinger, ouarzazate et zagora.

2_ Draa moyen: zone bioclimatique désertique

Le Draa moyen appartient au Sud-est du Royaume, qui se caractérise par un climat désertique sec, en raison de sa situation géographique. Cette dernière, par son emplacement dans les lignes transversales tropicales sèches en plus de l'ouverture de la région au désert du Sahara, est dominée par le facteur continental. Cela l'expose à des influences désertiques sèches, en plus du fait qu'il

est situé au sud du Grand Atlas, qui est une barrière obstruant les courants océaniques humides. C'est ce qui donne à la région un aspect aride avec une faible couverture végétale, un sol sec et pauvre et une rareté des ressources en eau de surface et souterraine. Cet aspect aride de la région s'explique par les extrêmes des éléments climatiques, tels que la température et l'évaporation élevée, les faibles précipitations et les vents forts. Les conditions naturelles dans le Sud du Maroc sont caractérisées par le chevauchement entre l'Atlantique et le Désert. L'Atlantique interfère avec ses eaux dans le désert et le désert avec ses effets secs jusqu'au verre de l'Atlas, dont le résultat est la bande d'eau formée par la vallée de Draa de l'Atlas à l'océan.

Tableau 1: Espace bioclimatique du bassin supérieur et moyen du Draa (%)

bioclimat	%
Semi-humide	0,4
Semi-aride	20,7
Sec	26,3
Désertique	52,6
Superficie totale	100

Source: IMPETUS Atlas du Maroc 2007

Le climat désertique domine la zone générale du bassin de Drâa, avec 52,6%, soit environ la moitié de la superficie, et s'étend davantage dans le bassin du Draa moyen, Ce qui met en garde contre les difficultés climatiques de la région et l'impact qu'elle peut avoir sur l'économie des oasis en raison de la rareté des ressources en eau et donc de l'impact sur les activités agricoles et pastorales. Il est suivi d'un climat sec de 26, 3% et se propage dans le bassin du Draa supérieur et la partie supérieure du bassin du Draa moyen. La sécheresse est généralement considérée comme la caractéristique de la vallée centrale de Draa par des sécheresses fréquentes et proches à temps, (Tableau2):

Tableau 2: Déficits pluviaux et hydrologiques dans le bassin de Draa pendant certaines périodes sèches:

Sécheresse 1980-1985		Sécheresse 1991-1995		Sécheresse 1998-2006	
Situation de pluie %	Situation hydrologique %	Situation de pluie %	Situation hydrologique %	Situation de pluie %	Situation hydrologique%
-40 a -78	-80	-20 a -30	-20	-40 a -90	-68

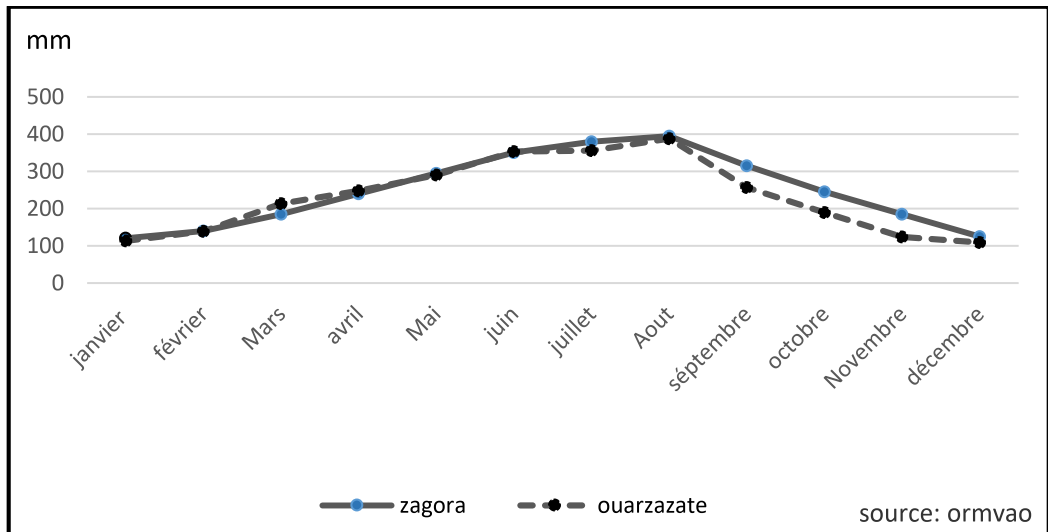
Source: secrétariat d'Etat chargé de l'Eau et Direction de la Météorologie Nationale



Les résultats du tableau montrent l'étendue de la période importante des sécheresses dans le bassin de Draa, et donc la caractéristique de la sécheresse est la caractéristique dominante dans cette région. En outre le degré du déficit élevé en précipitations et en situation hydrologique reflète l'ampleur de la pénurie et la crise majeure vécue par le bassin de la vallée de Draa au niveau des ressources en eau. Ce qui se reflétera certainement dans les activités agricoles de la région par de grandes reventes d'eau.

La sécheresse et l'aridité de la région s'expliquent non seulement par les taux de chaleur extrêmes, mais aussi par la longue durée de solarisation et l'évaporation élevée et la faible humidité qui l'accompagnent, ce qui contribue au séchage de la région et à l'impact sur les activités agricoles locales.

Figure 1: Evaporation annuelle aux stations ouarzazate et zagora



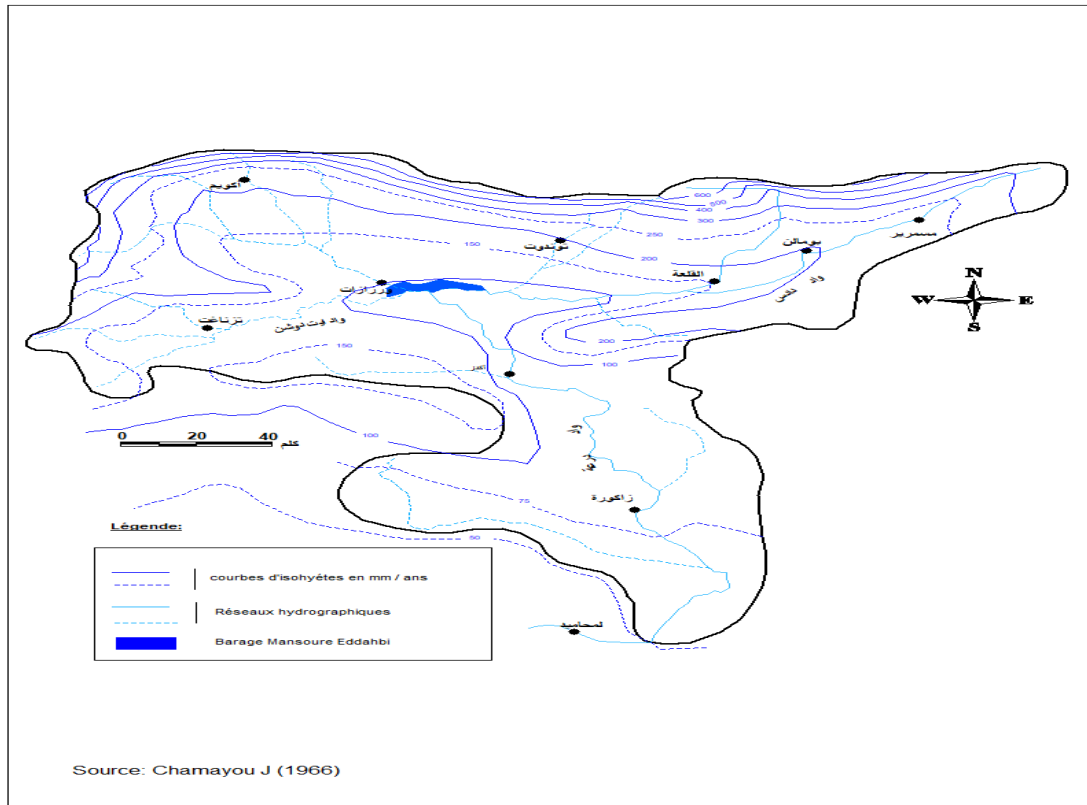
La figure ci-dessus met en évidence la grande hauteur des taux d'évaporation dans la région, en particulier pendant les mois de juin, juillet et août, c'est-à-dire en été, lorsque les températures maximales sont élevées. En août, il atteint 388 mm à Ouarzazate contre 395 mm à Zagora, et la moyenne annuelle est de 2800 mm, respectivement, contre 2995 mm. Cela montre à quel point les taux d'évaporation sont élevés, dont plus de la moitié est enregistrée entre mai et octobre dans les deux stations. Une forte insolation et une insolation prolongée augmentent l'intensité de l'évaporation, avec un rayonnement solaire allant de 428,8 calories/cm en novembre à 786,2 calories en mai (AKDIM B, ALOUAN N 1992).

3_ Système pluviométrique: faibles précipitations et tendance générale à la baisse:

Les précipitations au Maroc font partie du modèle des précipitations frontales qui prévalent dans les régions tempérées en raison des perturbations du front polaire suite à la convergence des masses d'air polaires et tropicales. Le système de précipitations au Maroc suit le développement du système pluvial méditerranéen caractérisé par un été sec, régi par les mécanismes du cycle de l'air. La position du Maroc aux marges sud de la région souveraine de l'impact de divers aspects du climat méditerranéen définit spécifiquement le cadre global de répartition des précipitations (TRKI B 2008).

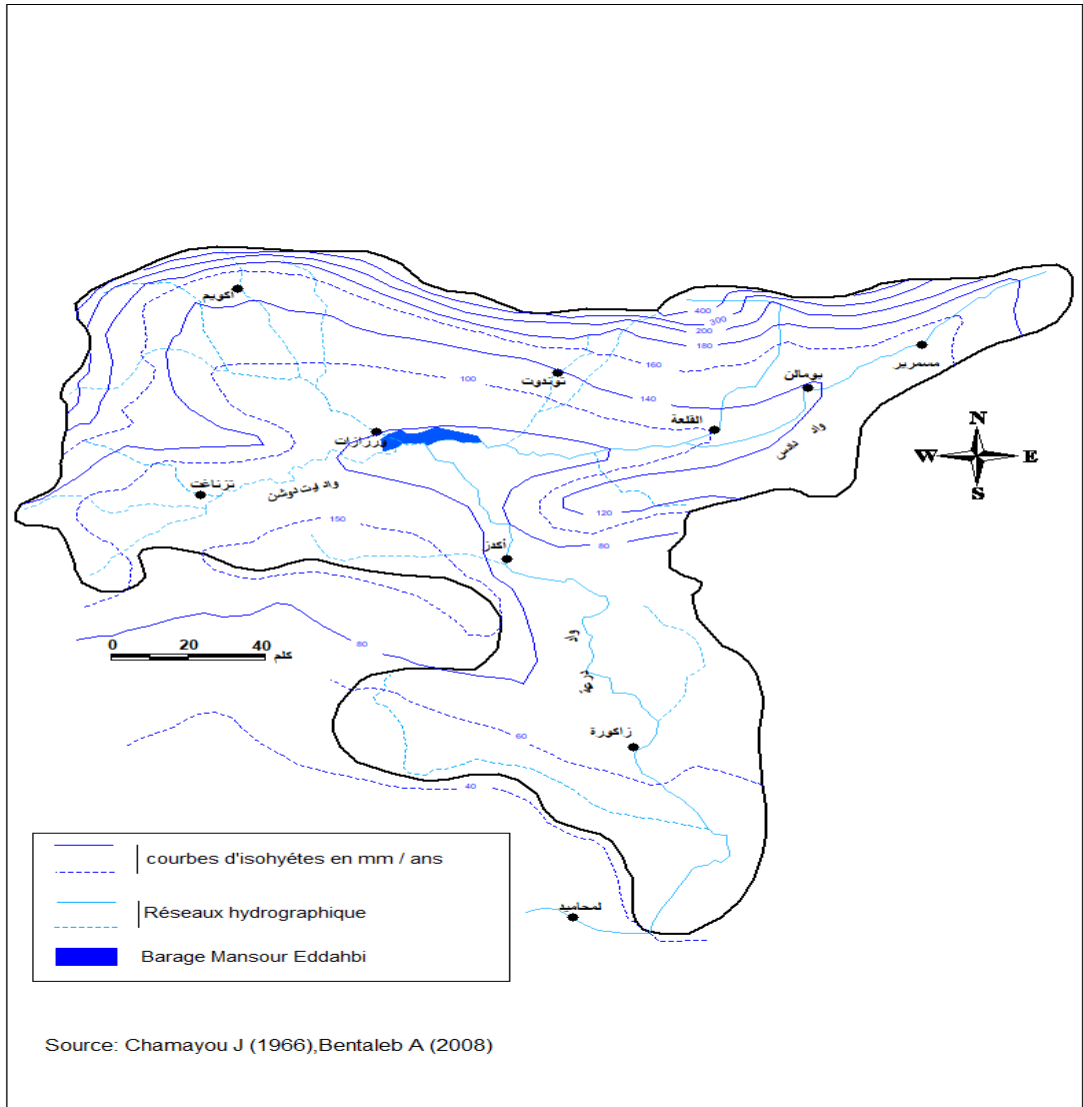
Le Maroc est connu pour sa répartition irrégulière des taux de précipitations, avec des taux élevés concentrés dans l'extrême nord et les zones élevées, tandis que les régions du sud et du sud-est ont des taux très faibles de moins de 100 mm, tout comme la zone des oasis de la vallée centrale de Draa, qui sont caractérisées par une très grande rareté qui va jusqu'à 51 mm dans certaines régions.

Carte 1 : Répartition de précipitations dans le bassin supérieur et moyen du Draa (1931-1964)



Les changements spatiaux sont évidents à travers la carte, car les précipitations tombent vers le sud, représentant 600 mm dans le bassin du Draa supérieur, tandis que ces chutes dans le bassin du Draa moyen, qui au mieux ne dépassent pas 200 mm mais tombent jusqu'à 50 mm dans l'Oasis de M'hamid, expliquent la grande sécheresse qui caractérise le Draa moyen.

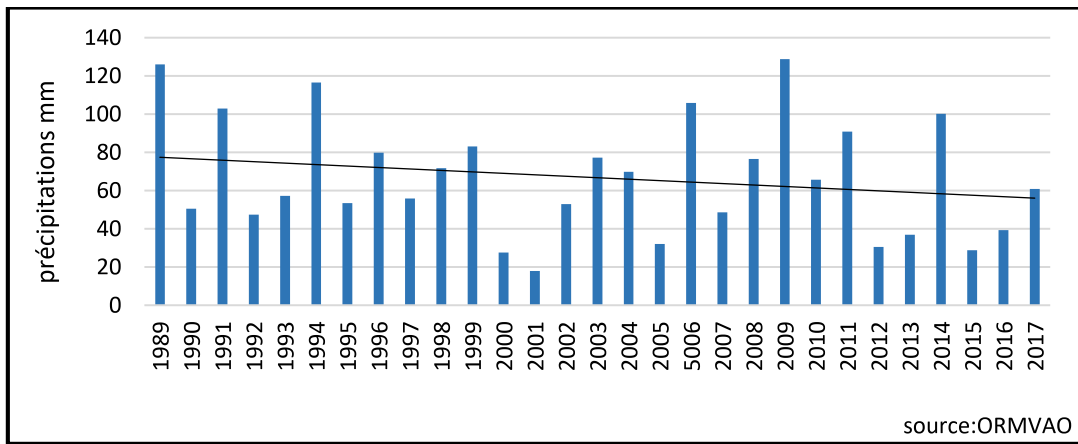
Carte 2 : Répartition des précipitations dans le bassin du Draa supérieur et moyen (1980-2005)



Les précipitations dans le bassin de Draa connaissent non seulement un changement spatial, mais changent même au niveau du temps. En comparant les

deux cartes (carte 1 et carte 2), il s'avère à quel point les précipitations ont diminué dans les bassins du Draa supérieur et moyen. La courbe d'isohyète entourant la zone de la ville d'Agdz, par exemple, représente 100 mm dans la période (1931-1964), tombant à 80 mm dans la période (1980-2005). Le taux est passé de 75 mm à 60 mm à Zagora au cours de la même période. Ce qu'on pourrait déduire, c'est que chaque zone de Draa, tant le haut que le moyen, ont connu une baisse significative de la taille des précipitations. Cela peut accroître les souffrances des oasis du Draa moyen, qui adoptent en grande partie des redevances de Draa supérieur, et menacent ainsi leur sécurité de l'eau.

Figure 2 : Variations interannuelles de précipitations à Zagora (1989-2017)



Les moyennes enregistrées fluctuent d'une année à l'autre, et généralement les précipitations pendant 29 ans (de 1989 à 2017) montrent une sécheresse de la région, sur 29 ans, seulement cinq ans ont été pluvieuses (1989,1991, 1994, 2006,2009), le taux de précipitations a dépassé le plafond de 100 mm, et la moitié de la période n'a pas dépassé 60 mm, avec une moyenne de 66,77 mm enregistrée pour cette période. Il est clair que la tendance générale des précipitations dans la région est à la baisse, Cela aggravera la sécheresse dans la région et contribuera à une désertification accrue par le déclin des eaux superficielles et souterraines, affectant la végétation déjà à faible prévalence, ainsi que les activités agricoles qui dépendent entièrement de l'arrosage.

4. Système hydrologique du Draa moyen: Soumission presque complète au système du Draa supérieur

1_3- Ressources de surface : faible débit et différences entre le haut et le bas du bassin

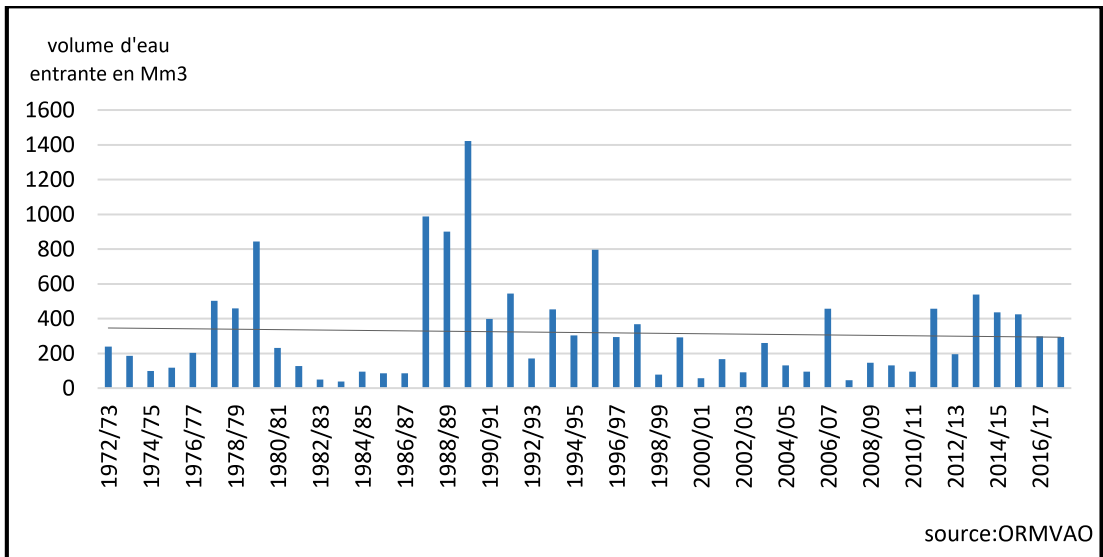
Nous avons déjà indiqué que la zone appartient au champ bioclimatique désertique marqué par la température élevée, l'évaporation et la faible

pluviométrie. Mais la vallée de Draa a brisé la gravité de cette aridité et produit un champ écologique vert associé à cette vallée qui a donné vie à la région et brisé l'apparence de l'aridité qui la caractérise.

La vallée de Draa part du barrage "Mansour Eddahbi " dans la région De Ouarzazate, pénétrant dans le détroit de Taghia et commence directement par arroser les vergers des oasis du Draa moyen (Mzguita, Tinzolin, Tnata, Fzouata, lktaoua et Mhamid al-Ghizlan), une bande ou une série d'oasis s'étendant sur environ 200 km. Cependant, en raison de la sécheresse de la région, les affluents de la vallée centrale de Draa sont incapables de la nourrir, car ils se limitent à de courtes périodes d'inondation qui provoquent la destruction des cultures agricoles et la destruction des canaux d'irrigation...

Face à cette position sèche de la région, la vallée de Draa s'appuie sur le système hydrologique du bassin du Draa supérieur, qui bénéficie de conditions climatiques différentes de celles du Draa moyen et inférieur, où l'importance de la pluie et de la neige est déterminante. Les sources d'eau de la vallée de Draa proviennent alors des affluents des vallées du bassin de la Haute-Draa, dont les plus importants sont Dades, et Ouarzazate, dont la charge d'eau se jette dans le barrage " Mansour Eddahbi", qui est le point de départ de la vallée de Draa.

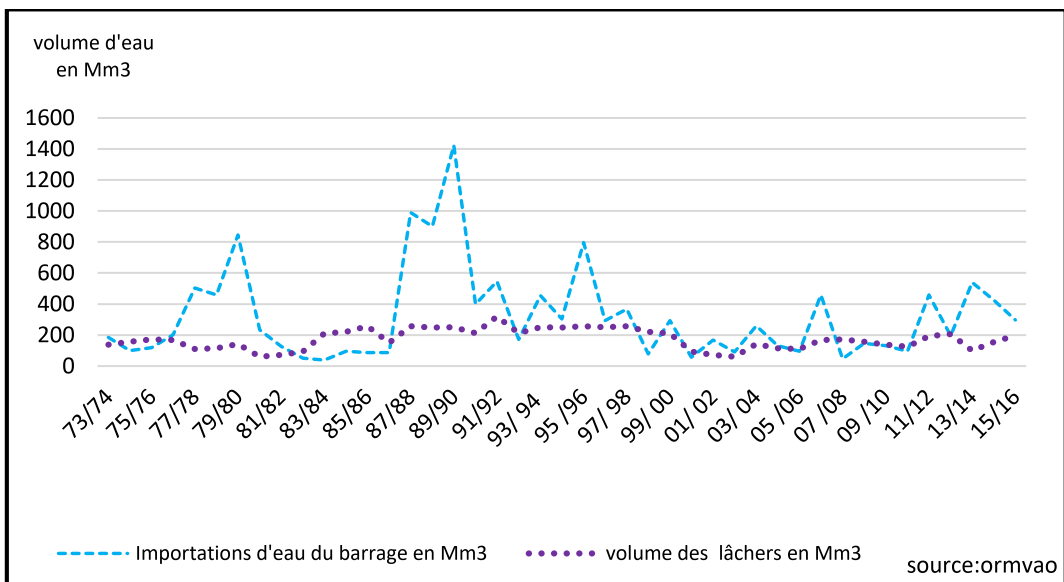
Figure 3: volume des importations d'eau du barrage Mansour Eddahbi de 1972/1973 à 2017/2018



La figure 3 souligne les changements significatifs dans le volume des importations d'eau du barrage " Mansour Eddahbi", qui est soumis au changement de débit de la vallée, en particulier les vallées de Dades et Ouarzazate, qui

contribue de manière significative à son bilan. La volatilité et le volume irrégulier des importations peuvent être observés d'une année à l'autre, mais il a des différences marquées entre ces années (1422 Mm³ saison 89/90 et 83,3 Mm³ saison 83/84), avec une tendance générale à la baisse. Certaines périodes humides (1988-1989-1990) et d'autres périodes sèches peuvent être soulignées, souvent plus longues qu'humides (de 1980 à 1986) (1996 à 2007). La durée de la sécheresse affecte les oasis de Draa moyen, dont la principale source d'approvisionnement en eau consiste en des lâchers contrôlés, dont la taille et le nombre varient en fonction du potentiel d'eau disponible dans le barrage.

Figure 4 : La relation entre le volume d'eau reçu et le volume des lâchers de barrage Manssour Eddahbi en Mm3

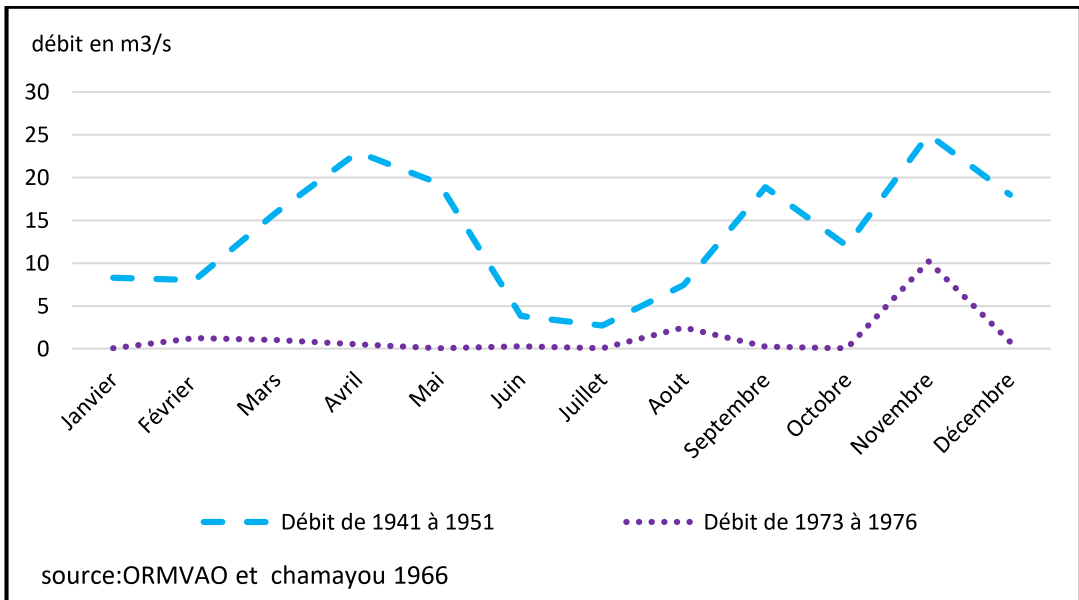


La Figure n4 montre la correspondance entre le volume des importations du barrage et le volume de ses lâchers, dont le nombre est soumis au potentiel d'eau disponible, ainsi qu'à la diminution de la quantité d'eau atteignant le barrage. Bien que le lien entre le volume des importations et le volume des lâchers semble largement protecteur, elle affecte les oasis du Sud en raison de la grave pénurie d'eau, qui contribue à l'aggravation de la crise des oasis, (figure ci-dessus). Il faut ajouter à cela les défis importants liés à la croissance démographique et à la croissance des centres urbains ainsi qu'à la nécessité de fournir des ressources en eau, rares et de mauvaise qualité en raison de la salinité élevée de l'eau dans la région.

Si la construction du barrage de Manssour Eddahbi dans les années soixante-dix du siècle dernier visait à contrôler les ressources en eau en régulant le débit de

la vallée du Draa, alors cette construction a grandement affecté le Draa moyen en piégeant l'eau qui coulait de la haute Draa en direction du Draa moyen. Ce que cela montre, c'est la diminution significative du débit de la vallée après la construction de ce barrage (figure ci-dessous), qui a affecté les oasis de Draa moyen à travers une diminution du volume d'eau de surface dans la région et la baisse qui l'accompagne au niveau des nappes phréatiques ...

Figure 5 : Débit mensuel moyen de la vallée du Draa au station de Zagora avant et après la construction du barrage (1941-1951 et 1973-1976)



La première observation à noter est que le débit de la vallée du Draa se caractérise par un type d'oscillation expliqué par la succession de périodes humides et sèches avant même la construction du barrage. En général, le débit de la vallée du Draa se caractérise par une hausse relative avant la construction du barrage de Mansour eddahbi avec des différences entre les mois, où ce débit connaît une baisse significative en été par rapport à sa hauteur dans le reste des saisons. Cette situation est due aux précipitations, ainsi qu'à la neige qui s'accumulait dans le Haut Atlas, dont la fonte au fil des saisons contribue à l'alimentation continue de la vallée du Draa. Après la construction du barrage, l'eau laissée par les bassins de la Haute-Draa a été stockée et organisée sous forme de lâchers avec un débit faible, qui a rendu la vallée de Draa sèche pendant de longues périodes de l'année. Ceci, bien sûr, a affecté les oasis par la diminution de l'eau d'arrosage et la baisse du niveau des nappes phréatiques. Ce qui a acculé l'agriculteur local à prendre la peine de creuser des puits et de continuer à les approfondir afin d'obtenir cette denrée vitale.

2_3_ Ressources souterraines : faible volume et baisse de la qualité

Nous avons déjà souligné que la région appartient à une zone désertique connue pour la rareté de ses précipitations irrégulières. Et puisque celles-ci sont l'un des facteurs contribuant à l'alimentation des nappes phréatiques par le débordement qu'elles occasionnent, leur rareté et leur irrégularité affectent la taille de ces nappes, que les précipitations locales ne contribuent pas à leur nutrition en raison de leur rareté et de leur irrégularité.

Le volume de la réserve naturelle du Draa moyen atteint 339 Mm³, (Aziz Bentaleb 2008) distribué inégalement sur les oasis (22,5 m³ à Mezquita et 110 m³ à Ktaoua, l'utilisateur disponible est de 56,10 m³ (avec des variations dans les 3,8 m³ disponibles utilisés à Mezequita contre 15,6 m³ à Ktaoua).

La taille de ces nappes phréatiques est affectée par le ruissellement irrégulier de la vallée de Draa, qui contribue à leurs faibles niveaux en raison de la pression exercée par le pompage. Ce dernier reste important et croissant en raison de la forte dépendance à l'eau des nappes après que la vallée n'ait pas été en mesure de fournir des quantités suffisantes pour l'arrosage en raison du contrôle de son eau par des lâchers insuffisants barrage Mansour Eddahbi.

Ces nappes phréatiques souffrent non seulement de la rareté et de l'exploitation lourde, mais aussi de leur qualité déclinante avec des taux de salinité élevés avec une disparité entre les oasis de plus en plus croissante vers le bas.

Tableau 3: Salinité des nappes phréatique du draa moyen en g/L

oasis	Valeur mini	Valeur maxi	Moyenne g/L
Mzguita	0,3	3,5	1,5
Tinzolin	0,4	7	2,5
Trnata	0,4	8	2,5
Fzouata	0,8	15	4
ktaoua	1,5	18	5
Mhamid	1,5	16	5
TOTAL	–	–	3,4

Source : ORMVAO

Le tableau montre l'importance de la salinité des eaux souterraines, connue comme une augmentation de la hauteur vers la vallée (record moyen de concentration de salinité de 1,5 g/l à Mezguita contre 5 g/l à Mhamid), et les oasis peuvent être divisées par concentration de salinité en deux parties : la première section est formée par les trois premières oasis (Mezguite, Tinzouline, Ternata) la salinité moyenne est limitée entre 1,5 g/l et 2,5 g/l et est connue pour une diminution de la salinité par rapport aux trois oasis en aval (Fzouata, Ktaoua et Mhamid) qui sont connues pour augmenter la salinité de sorte que la moyenne est limitée entre 4 g/l et 5 g/l.

La forte concentration de salinité dans les oasis de Draa peut s'expliquer par plusieurs facteurs, y compris le climat, car la région est présente à des niveaux bioclimatiques secs et arides caractérisés par un système de pluie irrégulier avec une évaporation et une température élevée, ce qui contribue à la concentration de la solution de saumure dans la région. Certains d'entre eux sont liés au cadre naturel et géologique du bassin. La carte structurelle des hauts bassins de cette zone met en évidence une importante concentration de roches argileuses avec des niveaux salins appartenant à la période triasique (Bentaleb A, 2008). Les installations de stockage de l'eau ont également augmenté la salinité, qui à son tour, a de la poussière salée et de l'eau de nappes phréatiques pendant les lâchers de barrage. En outre, les importations d'eau atteignant ces barrages ont coupé d'importantes zones salées (Salinité de la vallée de Dades 0,6 et 10,4 g / l. Vallée de Mguoun 0,8 et 10,9 g / l. Vallée D'Ouarzazate 10,5 g / l ...). La zone est présente dans des niveaux bioclimatiques secs caractérisés par un système de pluie faible et irrégulier avec une température et une évaporation élevée.

5_ Quelques formes d'intervention pour gérer les ressources en eau:

Convaincu de la crise des oasis par divers intervenants (Etat, société civile, organisations internationales...) Les Oasis du Draa moyen, comme dans le cas de diverses oasis marocaines, ont connu plusieurs interventions dans différents domaines visant à réduire leur dégradation, à rechercher des moyens pour sauver cette composante essentielle du système environnemental national. La gravité de la détérioration vécue par les oasis (crise des ressources en eau, sécheresse, désertification, ensablement...) a nécessité ces interventions afin de trouver des solutions appropriées à leur poursuite. Quelles sont les formes d'intervention les plus importantes ? Quel est leur impact sur ces domaines ?

1_ Certaines formes d'intervention de l'État:

1_1_ L'aménagement Hydro-agricole :

Comme toutes les oasis marocaines depuis l'indépendance, les oasis du Draa moyen sont connues pour intervenir afin de contrôler les ressources en eau en raison de la fragilité climatique et hydrologique de ces zones, ce qui a forcé l'intervention pour tenter d'optimiser les ressources en eau. Cette intervention intervient dans le cadre d'une tentative de l'Etat pour contrôler les ressources en eau du Maroc en général, l'Etat a donc dès le départ adopté une politique de construction de barrages, cherchant à arroser un million d'hectares à l'horizon de l'an 2000.

L'aménagement Hydro-agricole a été l'une des premières interventions majeures de l'État dans les oasis du Draa moyen avec la construction du barrage Mansour eddahbi en 1972 avec une capacité de 560 millions de m³ dans la zone de Norbaz à Ouarzazate, et visait à fournir de l'eau potable à la ville et à produire de l'électricité, en plus d'essayer de contrôler et de rationaliser l'eau dans les oasis du moyen Draa. Afin de contrôler la distribution et l'utilisation des eaux de moyen Draa, ces Oasis ont reçu des structures Hydro-agricole (canaux de ciment étrangers) visant à diviser l'eau des lâchers du barrage sur l'espace d'arrosage du moyen Draa, à travers cinq barrages transformateurs (à savoir, de haut en bas : barrage d'Agdz, barrage de Tansikhte, barrage d'Efli, barrage de Zagora et barrage de Bono) dirigeant l'eau de la vallée de Draa vers les canaux de ciment, qui est également relié aux réseaux de distribution traditionnels au niveau des douars adjacents à la vallée.

Le barrage de Mansour eddahbi n'a pas été en mesure d'atteindre les objectifs sous contrôle en raison de plusieurs facteurs principalement liés à la grave sécheresse dans la région, qui est liée à la rareté et aux précipitations irrégulières d'une part, et d'autre part à la demande accrue en eau de tous les secteurs, en particulier l'agriculture et le tourisme, en plus de la croissance démographique croissante dans le bassin de Draa. Cela a eu un impact négatif sur le déficit du barrage, ce qui a affecté négativement les oasis du Moyen Draa, dont les lâchers d'eau ne sont pas suffisants pour répondre à leurs besoins de base en eau.

Avant le barrage d'Agdz, le barrage tiouin a été construit en 2014 sur la vallée de "iriri", affluent de la vallée de Draa en Haute-Draa, avec une capacité de 290 millions de m³ et un taux d'importation qui va jusqu'à 110 millions de m³ sur une superficie de 13,5 km². Au 25 octobre 2018, le taux de remplissage était d'environ 57,55% à 166 890 000 m³. Le barrage vise à fournir de l'eau et à

renforcer l'approvisionnement en eau potable de la ville d'Ouarzazate et des communautés voisines après la véritable crise de l'eau potable dans la ville.

2_ Quelques partenariats avec des pays et des organisations étrangers:

Afin de rechercher des ressources extérieures supplémentaires pour gérer et maintenir la zone de Draa moyen, l'ORMVAO s'est ouvert à d'autres partenaires en signant plusieurs conventions avec certains pays pour bénéficier d'un soutien financier d'une part, et à bénéficier de l'expertise de ces pays pour surmonter les coercitions subies par l'oasis de Draa Moyen d'autre part. Nous incluons ici deux exemples de partenariats conclus dans le cadre de la coopération maroco-belge et de la coopération maroco-allemande (ABASSI I 2013).

❖ Coopération maroco-belge:

Cette coopération a été représentée dans deux projets :

✓ **Projet de systèmes d'information géographique et de contrôle de l'eau «SIGMA-DRAA».**

Ce projet vise à gérer de manière optimale les ressources en eau au niveau du bassin de Draa moyen en adoptant des moyens technologiques modernes "SIG". Le projet s'inscrit dans le cadre de la coopération maroco-belge grâce à un partenariat entre l'ORMVA de Ouarzazate et des organisations belges. Ce projet a travaillé notamment sur :

_ Équiper le bassin de Draa de cinq installations d'irrigation modernes pour satisfaire les besoins des plantes en eau d'irrigation, en assurant des équipements pour surveiller les changements dans le niveau des nappes phréatiques ;

_ Déterminer les besoins des cultures en eau en diffusant des stations météorologiques agricoles le long du bassin du Draa moyen ;

_ Contrôler la distribution en mesurant le débit avec des machines à mesurer ;

_ Adoption de machines pour déterminer la quantité d'eau dans les nappes phréatiques ;

_ Faire des études hydrologiques du barrage et de la nappe phréatique ;

_ Mise en œuvre de programmes d'amélioration de l'irrigation de grande taille.

✓ **Le projet de développement intégré de l'eau à Draa moyen " GEDINDRA "**

Ce projet a travaillé sur trois objectifs principaux :



Le premier objectif : créer une gestion participative de l'eau d'irrigation à travers les actions suivantes :

- _ Affecter un groupe de techniciens belges et marocains pour encadrer et transférer l'expertise aux techniques d'ORMVA;
- _ Formation des techniciens d'ORMVA à l'utilisation de machines de surveillance et à la mesure des débits d'eau au niveau des canaux ;
- _ Cours de formation et d'encadrement pour les associations d'utilisateurs d'eau d'irrigation;
- _ Ouverture de projets agricoles.

Le deuxième objectif : Améliorer et valoriser la production des dattes à travers :

- _ Construction de pépinières pour les boutures résistantes à la maladie de "bayoud"
- _ La création d'associations pour emballer les dattes dans le but de les commercialiser ; renforcement de capacité en matière de packaging.
- _ Construction de salles de refroidissement pour conserver les dattes.

Le troisième objectif: intégrer les femmes dans le développement agricole :

L'Association pour le développement de la vallée de Draa a été chargée de mener des campagnes de sensibilisation auprès des femmes visant à préserver et à gérer rationnellement les ressources en eau. Cela en essayant de consolider l'idée d'une gestion rationnelle par plus de communication entre les générations, un à travers encadrement par les aînées et par l'alphabétisation en vue de s'organiser en associations de femmes et mener des activités génératrices de revenus (ABASSI I 2013).

❖ **Projet " IMPETUS":**

Ce projet est venu en partenariat entre l'Office régional de mise en valeur agricole et deux universités allemandes pour une approche intégrée de la gestion des ressources en eau en Afrique de l'Ouest. Ledit projet comprenait deux bassins, l'un dans l'État du Bénin et l'autre au Maroc (bassin de Draa), il a été mis en œuvre en trois étapes :

_ La première étape : (2000/2003)

Au cours de laquelle le diagnostic de l'état des ressources en eau a été effectué et décrit au Draa moyen.



_ La deuxième étape :(2003/2006)

Utiliser des modèles pris des pays occidentaux en matière de méthodes de gestion de l'eau.

La troisième étape: (2006/2009)

Mettre en place des systèmes d'aide à la prise de décisions et des recommandations pour la gestion de l'eau;

_ Construction de stations de surveillance au niveau de haut barrage ;

- Apporter des instruments modernes pour mesurer le débit de l'eau ;

_ Mise au point de compteurs modernes pour mesurer le débit de pompage des puits ;

_ Boisement et fixation de la végétation au haut barrage.

3 _ Intervention de la société civile: Association d'usagers de l'eau agricole (AUEA)

L'émergence d'Association d'usagers de l'eau agricole dans les oasis du Draa moyen a été une sorte de réponse à la nécessité pour la société civile d'intervenir pour contribuer à la gestion des ressources en eau dans la région. Celle-ci connaît plusieurs défis, dont certains sont liés à la rareté de ses ressources et d'autres à la façon dont elles sont utilisées et exploitées pour assurer la pérennité des oasis.

L'intervention de ces associations d'irrigation se fait au moins dans l'oasis de Mezquita en deux fonctions, la plupart de ces associations concentrent leur intervention sur le nettoyage et l'entretien du réseau d'arrosage traditionnel et la construction et la préparation d'installations hydro-agricole, en restaurant les canaux vandalisés, notamment en période d'inondation. Cela nécessite une intervention pour les réparer, ou la construction de nouveaux canaux ou le carrelage de certains d'entre eux... Le reste des associations participent à l'organisation du pompage et de l'utilisation massive des eaux souterraines en exploitant des puits collectifs qui profitent à un grand nombre d'agriculteurs. Ce qui constitue une réponse à la pénurie d'eau et à l'incapacité des lâchers d'eau du barrage Mansour Eddahbi à répondre aux besoins des agriculteurs.

Modèle d'associations d'irrigation dans les oasis du Moyen-Draa (Hilal Aslim).



Malgré la multiplicité de ces associations d'irrigation dans l'Oasis de "Mezguita", l'impact de la plupart d'entre elles reste faible. L'établissement de la plupart de ces associations a été lié à un événement particulier comme l'effondrement d'un canal ou le désir de creuser un nouveau canal... (AIT ABDELOUAHED S 2020). Dans ce cas, l'association est donc destinée à solliciter le soutien du Ministère de l'Agriculture, qui ne peut être fournie qu'en créant un cadre institutionnel ad hoc. L'activité de l'association peut se terminer après ce soutien, et en attendant que d'autres événements nécessitant un soutien réapparaissent. La plupart de ces démarches sont intéressées sans pour autant proposer une réflexion sérieuse et créative dans la création d'autres nouvelles méthodes qui peuvent contribuer à améliorer l'exploitation des ressources en eau dans la région. C'était le cas des grands-parents qui ont créé une variété de méthodes d'exploitation des ressources en eau malgré le faible potentiel.

Pendant notre recherche, nous n'avons pas trouvé d'associations aussi actives comme il se doit, parce que leur intervention, comme nous l'avons déjà montré, était occasionnelle. La sélection a été basée sur la Société Hilal Aslim, qui est la plus active dans L'Oasis de Mzguita par rapport au reste des associations, à travers les formes de son intervention et les activités pratiquées sur le terrain.

Conclusion :

Il est clair d'après ce qui précède que la sécurité de l'eau dans le bassin du Draa moyen est étroitement liée au bassin du Haut Draa, en raison de la dépendance du système hydraulique du Draa moyen au Haut Draa, où il est permis d'exploiter les ressources en eau qui s'écoulent des pentes sud du Haut

Atlas, qui est ensuite assemblé dans le barrage Mansour Eddahbi vers les oasis du sud à travers la vallée de Draa. L'important déficit du système de pluie du Draa moyen menace la sécurité de l'eau, d'autant plus que le Haut Draa, sa principale ressource en eau, connaît d'importants défis liés principalement à l'augmentation de la demande en eau, qui menace le du Draa moyen.

D'autre part, les formes d'intervention sont diverses de part et d'autre, et ce point particulier peut-être un problème pour ces zones occultes, car la multiplicité des intervenants dans un domaine, surtout lorsque la coordination est faible, pourrait avoir un impact négatif sur le terrain. En général, il semble, d'après le suivi sur le terrain, que la plupart de ces interventions n'ont pas fait grand-chose pour le Draa moyen. Si, par exemple, nous prenons l'intervention hydro-agricole adoptée par l'État, qui est l'une des plus grandes formes d'intervention, elle ne peut pas réaliser grand-chose parce que l'intervention technique seule sans invoquer les particularités de la zone ne permet pas d'atteindre le résultat souhaité.

Avant cette intervention, les habitants exploitaient les eaux de la vallée à travers des barrages traditionnels et ce à travers la mise en œuvre des vieilles formes de solidarité et de mutualisation de moyen comme le cas des canaux traditionnels entretenus par la « tuisa ». En modernisant les barrages et les canaux traditionnels, désormais en béton, par le Ministère de l'Agriculture, a cela a provoqué une sorte de désengagement voire de démission des populations qui n'assurent plus les entretiens nécessaires causant la dégradation de ces équipements.

Bibliographie :

- Ahmed Taoufik Z, 2009 : les ressources naturelles de la vallée du draa Moyen (Province de Zagora) : Limites et pressions, in : L'environnement oasisien face aux mutations économiques et sociales : le cas de Figuig, Publications de l'Institut Royal de la culture Amazighe ; Colloques et Séminaires N° 16 ; Imprimerie El Maarif Al Jadida ; rabat ; pp 7-21.
- Bentaleb A, 2008 : dynamique de désertification dans le bassin du Draa moyen : Analyse et perspectives de Réhabilitation ; Université M V Agdal ; Faculté des Lettres ; Rabat. pp 345.
- Boubekraoui my H, 1983 : la crise des palmerais de la plaine du Tafilalt (sud- est marocain), thèse de 3ème cycle université Toulouse le Moral, 200p, Toulouse.
- Chamayou J, 1966 : hydrogéologie de la vallée du Draa moyen ; thèse présentée à la Faculté des Sciences de Montpellier pour obtenir le grade de docteur d'université ; université de Montpellier ; Faculté des sciences ; 231p.
- Ouhajou L, 1996 : espace hydrique et société au Maroc, cas des systèmes d'irrigation dans la vallée du Draa, publication de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Agadir, série : thèses et mémoire, 344p.

- Outabiht h, 1992 : Effets sur l'environnement induits par l'édification du barrage Mansour Ed-Dahbi en vue de l'irrigation du périmètre du Draa moyen, Environnement, développement : actes du colloque international organisé à Rabat, 17, 19 mai 1990, organisé par les Associations régionales marocaines, pp. 315-338
- أقديم إبراهيم، علوان نجيم 1992: الخصائص الهيدرولوجية الرئيسية لوادي درعة: وصف وتفسير، حوض وادي درعة ملتقى حضاري وفضاء للثقافة والابداع، أعمال الأيام الدراسية، 12_13_14، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكادير، ص 267، ص ص 261-277.
- ايت عبد الواحد سعيد 2020: دينامية الأنظمة الواحية بين المقاومة والأزمة، بحث لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش، 330 ص.
- التركي إبراهيم 2008: إشكالية استدامة الماء بمنطقة زعير بين قلة الموارد وتزايد الطلب، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، ص 61، 162 ص.
- العباسي إسماعيل 2013: أزمة الموارد المائية بواحة مراكشة: استراتيجيات التدخل ورهان التنمية المستدامة، بحث لنيل شهادة الماستر في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش، ص 152-153، 197 ص.

Tourisme et valorisation des produits de terroir : Cas de la province de Safi

السياحة ونثمين المنتجات المجالية: إقليم أسفي نموذجا

Adil NAMLI,¹ El Mamoun LAHLAL²

Université Chouaïb Doukkali, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines El Jadida, prof.namli.adil@gmail.com

Université Chouaïb Doukkali, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines El Jadida, lahlalelmamoun@gmail.com

Résumé:

Le tourisme constitue un des vecteurs du développement au Maroc, il contribue à la création de richesses et à la diminution de la pauvreté, il doit être reconnu comme une force positive qui aide à la conservation du patrimoine naturel et culturel. Le patrimoine rural est composé de tous les éléments constitutifs de l'histoire et de l'identité des campagnes. Le patrimoine rural est donc fortement lié au territoire et à l'environnement. La province de Safi, dispose d'un patrimoine rural riche et diversifié, notamment une variété de produits de terroir. En effet la région dispose d'atouts climatiques, géographiques, gastronomiques et agronomiques qui doivent être exploités dans la perspective d'une valorisation de l'histoire du produit et du savoir-faire local. Ensemble, le patrimoine rural et le tourisme peuvent servir d'outils d'aménagement du territoire et de développement local, surtout dans une province qui vit aujourd'hui des difficultés économiques et environnementales.

Mots clés : patrimoine rural ; développement local ; tourisme ; produit de terroir ; économie locale.

ملخص

يشكل القطاع السياحي أحد أهم ركائز التنمية بالمغرب، حيث يساهم في خلق الثروة وتقليص نسب البطالة والفقر، ويمكن اعتباره من بين القوى الإيجابية التي تساعد على الحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي. هذا التراث الريفي يتكون من كل العناصر المشكلة لتاريخ وهوية البوادي، التراث الريفي إذا له ارتباط قوي بالجمال والبيئة. يتوفر إقليم أسفي على تراث ريفي غني ومتنوع، خاصة على مستوى المنتجات المجالية، فالإقليم يتوفر على مؤهلات مناخية وجغرافية وزراعية وفي فن الطبخ، يجب استغلالها من أجل تثمين المنتجات والدرايات المحلية المرتبطة بها. وبذلك فالتراث الريفي والسياحة معا يمكن أن يوجها لتحقيق هدف مشترك واستغلالهما كوسيلة لإعداد المجال والتنمية المحلية، خاصة في ظل ما يعيشه الإقليم من مشاكل اقتصادية وبيئية.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد المحلي؛ التراث القروي؛ التنمية المحلية؛ السياحة؛ المنتجات المجالية.



INTRODUCTION

Le tourisme est devenu aujourd'hui un secteur productif capable de transformer les ressources naturelles et culturelles au moyen de processus d'accumulation de capital en infrastructures, en équipements, en personnel et en technologie. Le secteur touristique est ainsi devenu, dans plusieurs pays, un vecteur de changement structurel capable de promouvoir l'esprit d'entreprise dans diverses activités.

Conscients de la vocation touristique naturelle du Maroc, des enjeux et des contraintes de la globalisation du tourisme mondial, gouvernement et professionnels ont décidé, dès le début des années 2000, de déclencher une stratégie de développement touristique à l'horizon 2010. Cette stratégie s'est assignée pour objectif de placer le Maroc parmi les destinations touristiques les plus recherchées de la planète. A la fin de l'échéance 2010, une autre stratégie de développement du secteur a été conçue. Baptisée "Vision 2020", cette stratégie se fixe comme objectif de doubler la taille du secteur touristique, hissant ainsi le Maroc parmi les 20 premières destinations touristiques mondiales (Hmioui & al, 2020 ; p 20).

Le patrimoine naturel et culturel et la diversité des cultures vivantes demeurent des attractions touristiques majeures, le tourisme alors peut créer des ressources utilisables pour la conservation du patrimoine. Il représente un enjeu à la fois culturel et économique essentiel pour de nombreux pays et de nombreuses régions.

La province de Safi fait partie des provinces marocaines possédant un patrimoine à multiples facettes, qui peut servir de support pour l'activité touristique, ainsi elle peut, s'intégrer dans une vision nationale et régionale, et contribuer à diversifier et élargir l'offre en termes de destinations touristiques.

Cependant, le secteur du tourisme dans la province reste insignifiant, vue le potentiel et la diversité des paysages qu'offre cet espace. Cette situation s'explique par la vocation industrielle du territoire qui pose le tourisme dans une position secondaire, s'ajoutant aussi d'autres handicaps (pollution, état des routes, absence de médiatisation de la destination, état des monuments ...) qui ne

favorisent pas le lancement d'une activité touristique servant à exploiter les atouts de la province.

Problématique

C'est dans cette perspective, que nous envisageons dans cet article de mettre l'accent sur les biens fondés du tourisme dans la province de Safi, qui dispose d'un patrimoine rural riche et diversifié, notamment une variété des produits de terroir (PDT). Qu'elles sont alors les relations existantes entre le patrimoine et le tourisme ? Quels sont les avantages de ce secteur en termes de développement rural durable ?

Hypothèses

- Le patrimoine et le tourisme peuvent être orientés vers un but commun en l'occurrence l'aménagement du territoire et la promotion de la destination.
- La province de Safi possède une variété des produits de terroir qui peuvent servir de support au développement local.
- Le choix du tourisme peut être une alternative pour l'économie rurale, et un outil pour la valorisation des Produits de terroir.

Méthodologie

Pour développer ce sujet et essayer de vérifier nos hypothèses, on a opté pour une méthodologie descriptive analytique ; avec une étude statistique afin d'avoir une idée sur l'impact économique et social de ces produits, ainsi un fil conducteur a été constitué.

Dans ce travail, on va procéder par la mise en évidence de la relation entre le tourisme et le patrimoine rural, ensuite la présentation de la richesse de la province de Safi en termes des produits de terroir et leur importance, pour arriver en fin à démontrer comment la valorisation de ces produits peut servir le développement économique rural.

Afin de déterminer les différentes relations et interactions entre nos questions ; on peut les traiter selon une approche territoriale, comme une nouvelle stratégie qui part des potentialités de la province pour affronter les défis de développement.

I. Tourisme et patrimoine rural, quelle relation ?

1. Le tourisme

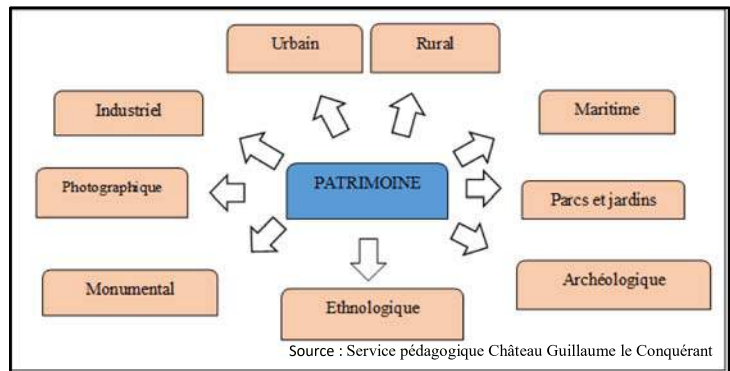
Il existe une multitude de définitions, selon l'Organisation mondiale du tourisme (OMT), le tourisme est : « un déplacement hors de son lieu de résidence habituel pour plus de 24 heures, mais moins de 4 mois, dans un but de loisirs, un but professionnel (tourisme d'affaires) ou un but sanitaire (tourisme de santé) ». Il revêt plusieurs formes en fonction des motivations du voyageur. On trouve ainsi le tourisme culturel, rural, balnéaire...etc.

Cette définition est amplement utilisée par l'industrie touristique et certains scientifiques. Afin de mieux intégrer ce concept dans le cadre de cet article, on a opté pour une définition qui se focalise davantage sur ceux qui « subissent » cette activité. La définition provient de Charles R. Goeldner, J.R. Brent Ritchie et Robert McIntosh (2000, p14), qui voient que le tourisme est la somme des phénomènes et des relations qui naissent de l'interaction des touristes, des fournisseurs, des gouvernements et des communautés hôtes pendant le processus cherchant à attirer et à recevoir ces touristes et autres visiteurs.

2. Le Patrimoine

Le terme patrimoine lui-même n'a pas de définition unique tant qu'il englobe une diversité d'objets matériels et immatériels dont l'inventaire évolue de jour en jour. Désormais, le patrimoine remplace plusieurs autres

Diagramme 1 : Les différentes formes du Patrimoine



termes (monuments, objets d'art, héritage...). L'addition des ces termes couvre le même sens que celui attribué au seul vocable patrimoine. Le patrimoine concerne aujourd'hui des objets hétérogènes : on parle, en effet, non seulement du patrimoine matériel (monuments, œuvres d'art, sites naturels...) mais également immatériel (savoir-faire, musique, poésie, folklore...). La notion de patrimoine évolue constamment (Drouin 2005, p 3), l'exploration et l'étude du terme « patrimoine » et de ses différentes désignations ont fait ressortir l'élasticité du

concept et la prégnance des valeurs soutenues par les collectivités dans le choix des biens intégrés sous cette appellation. En ce sens, cette évolution conceptuelle exprime qu'à travers les différentes époques de l'histoire, le patrimoine est imprégné dans notre société malgré les changements sociaux et politiques de celle-ci. On note aussi l'extension de l'emploi métaphorique de la notion de patrimoine. Après le patrimoine historique, culturel, archéologique ou encore ethnologique, nous parlons de patrimoine naturel, biologique, génétique ou institutionnel.

Pour le patrimoine rural, il est constitué à la fois de l'habitat et des monuments, des paysages et des produits, des savoir-faire et des pratiques, des œuvres d'art et des manifestations sociales et culturelles, qui façonne l'image des territoires. Constitutif de notre identité, il peut être porteur de développement culturel et économique. Valorisé au travers de produits touristiques, artisanaux, de terroir... Marchand ou non, il contribue à la valeur attractive d'un territoire. Le patrimoine rural se définit au sens le plus large comme l'ensemble des biens matériels et immatériels à caractère naturel, culturel, architectural que nous transmettons aux générations futures.

3. Patrimoine et tourisme

Aujourd'hui, il n'existe aucun doute sur la relation entre le tourisme et le patrimoine, qu'il s'agit de patrimoine matériel ou immatériel. L'étude de la relation entre les deux est en constante progression. Malgré l'abondance des enjeux, les études destinées à comprendre et à analyser la relation croisée entre le patrimoine et le tourisme ont longtemps été peu nombreuses (Lazarotti, 2010).

Pour certains auteurs, le patrimoine représente une ressource majeure pour le développement des territoires, par la mise en tourisme tant dans les milieux ruraux qu'urbains qui pourra s'inscrire dans un processus de production de services ou de biens et de développement local à long terme. Ces auteurs montrent que la notion de patrimoine, peut être associée à deux tendances, l'une qui insiste sur la valeur symbolique et culturelle du patrimoine, l'autre qui met l'accent sur la production du patrimoine dans une perspective de valorisation marchande, principalement dans l'optique du développement touristique (Bridonneau & al.2011).

Cette nature « dialogique » est abordée par Lazarotti. Il s'applique à étudier ces deux sujets conjointement, tant par leurs interactions que dans leurs inclusions, en explorant les possibilités d'envisager l'un à travers l'autre et

réciroquement (Lazzarotti,2003, p91). Selon le géographe, le patrimoine et le tourisme amènent à la complémentarité de l'un et voient l'anticipation de l'autre, voire son appel.

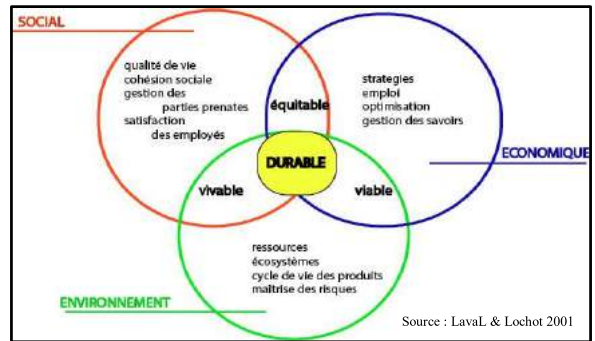
- **Le tourisme, une alternative pour le développement durable dans le milieu rural**

Il s'agit de la nécessité de développer un tourisme durable dans le but de garantir la viabilité de la destination dans un long terme. Un développement du tourisme basé sur les principes directeurs du tourisme durable peut fondamentalement contribuer à améliorer les retombées positives et à limiter les impacts négatifs.

➤ **Le développement durable :**

La définition du développement durable apparait en 1987 dans le rapport de la *Commission des Nations Unies*. Il est dit que "le développement durable est un développement capable de répondre aux besoins du présent sans compromettre la capacité des générations futures de répondre aux leurs." Par conséquent, ces principes s'inscrivent dans l'équilibre de trois piliers : le pilier environnemental ; le pilier économique, le pilier social (Diagramme 2).

Diagramme 2 : les principes du développement durable



➤ **La place du tourisme dans le processus du développement durable :**

Tout au début, le tourisme ne faisait pas partie des priorités du développement durable. La déclaration de Rio dans l'agenda 21 ne le mentionnait pas. C'est l'OMT et la commission européenne qui se sont attachés en premier à définir le tourisme durable et à lister les objectifs qui précisent les enjeux de la mise en place d'un tourisme durable dans les destinations. Leur réalisation doit s'appuyer sur les principes directeurs du tourisme durable. Le tourisme rural pourrait se décliner en tourisme rural durable. Le tourisme rural durable doit être une activité responsable envers ce patrimoine et en faveur des générations actuelles et à venir.

➤ **Le rapport Tourisme et agriculture :**

L'agriculture et le tourisme sont intimement liés. Ils se confortent mutuellement. L'agriculture estompe le caractère saisonnier du tourisme et le tourisme permet le développement des territoires ruraux, par la mise en tourisme de ses paysages et produits du terroir. Le touriste est en recherche d'authenticité, d'humanité, de naturel : c'est ce que l'on appelle l'expérience, dans le jargon touristique. Etablir un lien fort entre agriculture et tourisme par le biais de la gastronomie, revient à multiplier les occasions d'expériences. Les professionnels ne peuvent plus se contenter de proposer une prestation seule, ils doivent proposer une expérience.

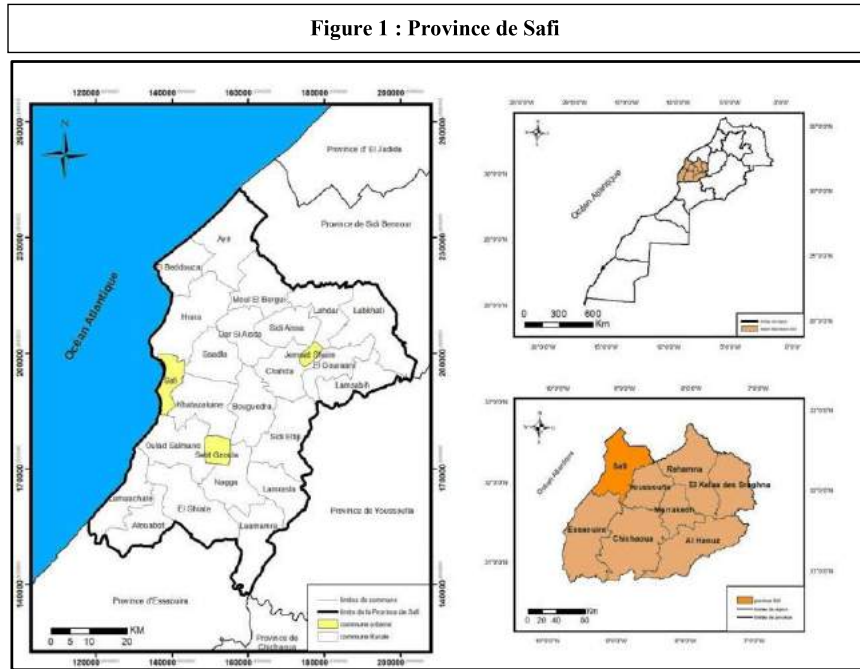
De nos jours, le visiteur recherche les spécialités culturelles et naturelles de la région. Beaucoup de régions rurales disposent d'un large éventail de produits agricoles et artisanaux, qui sont soit fabriqués, soit transformés dans la région. Ces produits peuvent aider le visiteur à prendre mieux conscience du milieu dans lequel il évolue. En matière de tourisme, ces produits ont une influence bénéfique sur l'image de marque de la région et, en matière de gastronomie. La promotion des produits régionaux a un effet économique positif ; elle renforce l'agriculture et contribue à la préservation du milieu traditionnel. Il est possible d'articuler l'offre gastronomique autour des produits du terroir et d'en améliorer la qualité par la promotion de mets typiques.

II. La province de Safi, un patrimoine à multiples facettes

1. Présentation de la province

La province de Safi est située au centre atlantique du Royaume du Maroc, elle est limitée au nord par la province de Sidi Bennour, à l'est par la province de Youssoufia, au sud par la province d'Essaouira, et à l'ouest par la côte atlantique. Selon le dernier découpage administratif, la province de Safi fait partie de la région Marrakech-Safi, elle se compose de 3 municipalités et de 3 cercles ruraux encadrant 22 communes rurales (Figure 1). La population de la province de Safi s'est établie, d'après les résultats du Recensement Général de la Population et de l'Habitat de 2014, à 691 983 habitants, représentant 15,4% de la population de la région et 2% de la population nationale. Selon les données du Haut-Commissariat au Plan de 2014, la province est caractérisée par une grande disparité entre le milieu urbain et le milieu rural, et aussi entre les communes rurales elles-mêmes, surtout au niveau des taux de pauvreté.

L'étude de l'économie rurale de la province sera plus demandée pour mieux comprendre ses caractéristiques socio-économiques. La mise en évidence des principales caractéristiques de l'économie rurale de la province nous permet de mieux cerner ses tendances.



Source : Travail personnel

Une économie dualiste marquée par la coexistence d'une majeure partie de l'espace qui garde encore une économie de subsistance basée sur une agriculture destinée à l'autoconsommation à côté de quelques activités traditionnelles (artisanat, commerce traditionnel...), et une petite partie connue par le développement d'un secteur moderne en agriculture (grande et moyenne hydraulique) ou en industrie (industries chimiques, station thermique, usines des plâtres...). Il s'agit d'une polyculture traditionnelle dans la quasi-totalité des communes rurales de la province, dépendante des aléas climatiques et conditionnée de façon déterminante du facteur naturel.

Dans la province, malgré les différences entre les sous-zones (Sahel, Périmètres irrigués et plaine), l'élevage reste une activité exercée par la quasi-totalité des exploitants agricoles. L'effectif des ovins arrive en tête suivi par les bovins puis les caprins. Le bétail est ainsi un valorisant indispensable et indissociable de la production végétale.

Cependant, la province de Safi recèle d'importantes potentialités touristiques, d'abord par sa position géographique, aussi grâce à un héritage naturel unique sur le littoral marocain, et avec une histoire des plus anciennes au Maroc, apportant à la province un capital civilisationnel et une richesse culturelle remarquable. Les monuments historiques et la culture, constituent un élément principal de

l'ensemble du potentiel touristique, en plus d'une richesse de l'arrière-pays à travers une diversité de produits de terroir qui doivent être exploités dans la perspective d'une valorisation du savoir-faire local.

2. Les produits de terroir, un patrimoine rural à valoriser

Les mutations profondes de la demande internationale qui s'oriente désormais vers le milieu rural, coïncide avec un nouveau contexte du développement rural au Maroc, il concerne la nouvelle stratégie du Ministère de l'Agriculture et de la Pêche maritime à travers le Plan Maroc Vert qui, avec son Pilier II, vise le développement solidaire de la petite agriculture familiale, et qui concerne principalement trois grands agro-systèmes marocains dont l'agriculture souffre de conditions naturelles difficiles : les montagnes, les zones présahariennes et sahariennes et leurs oasis et les plaines et plateaux semi-arides dont fait partie la province de Safi. Un des principaux objectifs du Pilier II de ce plan est la valorisation des produits de terroir que concrétise la promulgation à la fin de 2008 de la loi sur les produits à signes d'origine et de qualité. A travers cette valorisation, la loi cherche à soutenir la petite agriculture et à contribuer au développement rural durable des zones difficiles. Or, l'un des canaux de valorisation de ces produits qui a été identifié est le tourisme et l'un des objectifs est de créer une synergie entre l'identification des produits du terroir à valoriser et le développement du tourisme rural. De ce fait, les projets de labellisation d'un nouveau produit de terroir s'appuient souvent dans leurs argumentations sur les articulations entre la valorisation du produit et la dynamisation du tourisme rural au niveau local (Berriane, 2020 ; p 137). Dans ce sens, la province de Safi possède un ensemble de produits de terroir qui pourraient être valorisés à travers le tourisme rural, comme ils pourraient promouvoir ce genre de tourisme dans la région.

2.1 Etat des lieux de la filière PDT dans la province de Safi

2.1.1 Les câpres

Le câprier est une plante vivace arbustive. Il porte, à la base, de courtes tiges ligneuses qui produisent annuellement de longs rameaux herbacés qui se lignifient progressivement (Oubalkacem, 1995, p.1). Le câprier produit des boutons floraux appelés câpres. Cet arbuste est très adapté aux climats arides et semi-arides. Ses exigences en température sont assez larges ; Il s'adapte à une large gamme de sol, il préfère des sols sableux bien drainés avec un *ph* neutre à



Photo 1 : la forme des câpres

alcalin (El Hamdaoui, 2009, p.6), comme il supporte des sols pauvres, il pousse même le long des rochers et des murs. Au niveau de la province de Safi le câprier pousse de façon spontanée et cultivée dans toutes les communes territoriales de la province, les grandes densités se trouvent dans les communes de Khemis Naga, Khat Azakane, Sidi Tiji, Gzoula et Sàadla. De nos jours, Safi est la première zone de production du câprier à l'échelle nationale (plus de 10000 T/an) dont 95% du volume produit est destiné à l'exportation.

2.1.2 Le raisin *mouissi*

Le raisin *mouissi* est un cépage de table de couleur rouge foncé à violacé qui ressemble beaucoup à la variété raisin *Doukkali*, ses fruits ayant une qualité gustative très appréciée au marché local. Ils ont le calibre relativement grand de forme ellipsoïde et d'une peau épaisse. La zone Sud du pays Abda notamment les *Mouissate* est connue anciennement par la production d'un cépage de vigne, nommé raisin *mouissi*.

Photo 2 : Les raisins *mouissi*



2.1.3 Les figes *kahhouli*

Les figes *kahhouli* « *Ficus Carica* » est une variété très ancienne dans la région, à ce propos, Armand ANTONA a mentionné dans son ouvrage (La Région des Abda, 1930, p 144) que le nombre de figuier et de grenadine au pays Abda a été en 1920 à l'ordre de 105.321 pieds. Le figuier est un arbre peu exigeant, il pousse dans les fissures des roches comme il pousse dans les bonnes terres. Pour cela, les arboriculteurs locaux ne fournissent pas beaucoup d'effort dans la conduite de sa culture. Dans la province de Safi les figuiers dont majoritairement la variété dite *kahhouli* se trouvent souvent associés avec la vigne dans les communes de Lamrassla, Sidi Tiji, Khmis Nega (figure 2), sans oublier l'insertion d'autres variétés dans la commune de Sàadla à travers un projet du Plan Maroc vert.

Photo 3 : Les figes *Kahhouli*



2.1.4 L'argan

Surnommé l'arbre fossile, la présence de l'arganier au Maroc remontait à l'ère tertiaire, où la famille est connue depuis le Miocène inférieur :15 à 25 Ma (El Alaoui, 1999, p.46). Son aire géographique ne cesse pas de régresser, Emberger, (1924, p.151) a dit à ce propos « sa résiliation dans la région de Rabat témoigne d'une ancienne distribution géographique et d'une aire de répartition plus large que celle qui a été généralement attribuée ». Cependant, après la forte augmentation du prix de cette huile dans les dernières années, la perception des populations vis-à-vis de l'arganier a bien évolué. Au pays Abda, l'arganier se trouve sous forme de peuplements moins denses ou de pieds isolés dans les communes Touabet, Lamàachat, Laghyat, Nagga et Ouled Salmane, dont la densité s'élève progressivement en allant vers le Sud.



Photo 4 : l'argan

2.1.5 Le figuier de barbarie *Akkouri*

Le figuier de barbarie *opuntia ficus india* est une plante originaire du Mexique, où elle a été utilisée depuis 6500 an avant J.-C. Cette plante est introduite au Maroc dès le 16^e siècle (Sbihi, cité par Maghrani, 2003, p.141). En tant que plante xérophile, le figuier de barbarie supporte bien la sécheresse et convient bien aux zones arides et semi-arides. Le fruit ou figue de barbarie est une baie charnue à nombreuses graines, sa couleur est variable selon les variétés (jaune, rouge, blanche...). La variété dite cactus *akkouri* plus abondante au Nord-Ouest de la province d'Essaouira (Sidi Ali Lakrati, Akermoud ...) est introduite dans le Sud-ouest de la province de Safi au début du 18eme siècle (Fellah Conseil, 2011a, p.95).



Photo 5 : Le figuier de barbarie *Akkouri*

2.1.6 La truffe blanche du littoral (Le Terfès)

La truffe blanche du littoral est printanière ; c'est la fructification comestible d'un champignon ascomycète qui se présente sous forme de boule. La truffe est une espèce concentrée dans les zones de faible altitude (0-300 m) sur sol calcaire et sous climat semi-aride. Les conditions pédoclimatiques de cette zone ne permettent de pratiquer quasiment aucune culture. On trouve la truffe dans quatre communes rurales de la province : Moul El Bergui, Ayir, Hrara, EL Beddouza. La récolte des truffes dans la région est une pratique très ancienne. Il existe d'ailleurs des spécialités culinaires spéciales à la région à base de truffes. (Ministère de l'Agriculture et de la Pêche Maritime, 2011). La collecte des truffes de Safi se limite à la partie Nord-Ouest de la province entre Had Hrara et Oualidia qui se trouve à moins d'un kilomètre des limites de la province de Safi.



Photo 6 : La truffe blanche

2.2 Les formes de commercialisation des PDT de la province

Puisque la plupart des produits agricoles de terroir sont périssables, les producteurs les vendent souvent à l'état frais et ne gardent qu'une petite quantité qui sera vendue après un conditionnement traditionnel. Dès lors, les prix et les types des produits de terroir commercialisés au marché intérieur diffèrent d'une saison à l'autre, selon la demande et le volume de la production (Tableau 1).

Ainsi, les formes de ventes les plus fréquentes des PDT de la province sont les suivantes :

- **La vente directe à l'exploitation**

La première forme de vente des produits de terroir et des produits locaux en général c'est la vente directe au champ ou à l'exploitation. A propos de cette forme, on distingue deux types de clients. La première clientèle est représentée par l'ensemble des consommateurs directs alors que la deuxième est constituée par les grossistes et les revendeurs. Les producteurs implantent des points de vente dans leurs exploitations ou au bord des routes nationales, régionales ou locales. Sous des tentes, les agriculteurs exposent leurs produits de saison (câpres, truffes, petits pois, oignons, pastèques...). La deuxième façon de vendre sur place des produits de terroir c'est l'achat du droit de récolte.

- **La vente aux souks et marchés**

Les souks hebdomadaires sont la destination qui absorbe plus de deux tiers des produits de terroir destinés à la consommation locale et régionale tels que les raisins *mouissi* et le figuier *kahhouli*, comme elle absorbe des quantités plus ou moins importantes d'autres produits comme les câpres et les amandes « *fiache* » et l'huile d'argan. En tant que carrefour économique et social des campagnes, le souk hebdomadaire est le meilleur endroit pour les paysans pour se ravitailler et échanger leurs produits agricoles et artisanaux.

Tableau 1 : Prix et types de produits de terroir commercialisés au marché intérieur durant la saison 2017

Câpres	Entre 15 et 18 MDH/Kg
L'argan (sous forme d'huile)	Entre 200 et 220 MDH/l
Figues de Barbarie (Cactus akkouri)	Entre 10 et 15 MDH/Kg
Raisin mouissi	Entre 7 et 10 MDH/Kg
Figues kahhouli fraiche	Entre 8 et 12 MDH/Kg
Truffes (Terfès)	Entre 40 et 60 MDH/Kg

Source : Travail personnel (2017)

- **La vente dans les foires, les salons et les manifestations saisonnières**

Les pôles de production des PDT profitent des foires, des salons au niveau national ou international pour mettre en valeur le savoir et l'expertise acquis, et par la même occasion réaliser des transactions commerciales et d'investissement, chercher des partenariats avec les différents intervenants afin d'améliorer leurs revenus et leurs conditions de vie socio-économique. L'exemple le plus représentatif reste la coopérative Al Khadra pour la production et la commercialisation des câpres, qui dès sa création en 2011, était toujours présente dans les éditions du salon régional de l'agriculture à Safi, elle était aussi plusieurs fois présente dans les salons internationaux de l'agriculture à Meknès, à Berlin, à Paris et à Abou Dhabi.

- **La vente dans les supermarchés et les grands magasins**

Pour satisfaire les besoins d'une classe sociale prête à payer un prix plus élevé pour des produits de terroir dûment certifiés, et en même temps élargir la base des consommateurs, les supermarchés consacrent le plus souvent un rayon dédié aux produits de terroir et biologiques. La seule coopérative agricole dans la province de Safi qui a pu accéder jusqu'à présent à ce genre de marchés était la coopérative Al Khadra qui commercialise depuis quelques années les câpres valorisées au

niveau des chaînes commerciales Marjane et Carrefour Market. Cependant, la quantité des produits de terroir commercialisée au niveau des supermarchés reste encore très inférieure par rapport à celle vendue dans les marchés traditionnels.

2.2.1 La commercialisation internationale

Jusqu'à présent il n'y a que deux produits de terroir de la province qui peuvent accéder au marché international. Il s'agit des produits du câprier (câpres, caprons, fleurs du câprier) et les truffes (terfès). Les premiers produits sont toujours présents, depuis plus de 30 ans dans la liste des produits marocains exportés principalement à l'union européenne, tandis que l'exportation des truffes de Safi et leurs dérivés dépend de la quantité des truffes ramassées dans cette zone. Il n'y a pas d'export en cas d'une production très faible ou presque nulle. Aujourd'hui, le Maroc est le premier exportateur mondial du condiment, et grâce aux projets de développement de cette culture dans le cadre du Plan Maroc vert, la province de Safi se positionne actuellement en tête des régions productrices des câpres au Maroc avec une part de plus 40% de la production nationale. Pour les truffes (terfès), au Maroc, on dénombre plusieurs zones potentiellement trufficoles. Les plus importantes sont la forêt de la Maâmora, située à l'est de Rabat, constituée de chênes-lièges, le haut plateau du Maroc oriental constituant le domaine de l'Alfa, la région de « Had Hrara » située au nord de la ville de Safi, la cédraie du moyen Atlas et du Rif. La qualité des truffes qui y sont collectées dans la province est très appréciée par les industriels.

2.3 Impact économique et environnemental de la valorisation et labellisation des PDT de la province

2.3.1 Bilan actuel de labellisation des PDT de la province de Safi

Dans la province, le câpre est le seul produit de terroir labélisé, le label « Indication Géographique Protégée » a été dédié aux câpres de Safi en marge de l'édition 2014 du SIAM. Le groupement demandeur de ce label est l'association provinciale des producteurs des câpres à Safi qui regroupe 6 coopératives. L'aire géographique de production « IGP câpres de Safi » s'étend sur les 16 communes suivantes de la province : Gzoula, Nagga, Ouled Salmane, Khat Azkane, Laamamra, Saadla, Bouguedra, Hrara, Dar Si Aissa, Sidi Aissa, Sidi Tiji, Chahda, beddouza, Touabet, Laghiate et Ayir.

2.3.2 Impact socio-économique de la valorisation des PDT de la province.

- **La lutte contre le chômage et la création de l'emploi**

Dans la thématique de valoriser les produits de terroir surtout dans les zones marginalisées, la province a connu à la fois une intensification et un élargissement des surfaces occupées par les PDT phares, principalement le câprier avec l'ajout d'environ 4000 ha entre 2008 et 2017. Conséquemment, le secteur des produits de terroir crée de plus en plus de l'emploi soit au niveau de la production (travail de sol, traitement, récolte...), de la transformation et de la commercialisation. À ce propos, un hectare de câprier nécessite en moyenne 150 jours de travail pour 3 personnes par an.

- **L'amélioration des revenus et des conditions de vie des agriculteurs**

Dans la province, principalement dans le territoire du cercle de Gzoula, où se localise la plupart de la production du câpre, un grand nombre de la population rurale déclare pratiquer des activités en rapport avec la production des produits de terroir et des produits locaux. Une part d'entre eux considère ces activités comme la première source de leur revenu agricole. L'amélioration du revenu de la population locale influe aussi sur l'évolution du revenu des producteurs des PDT et se reflète sans doute positivement sur leur niveau d'accès aux services sociaux.

- **La résorption de la pauvreté et la vulnérabilité**

En analysant l'évolution des taux de pauvreté et de vulnérabilité dans le milieu rural dans la province entre 2004 et 2014, on constate que ces taux ont baissé significativement dans la plupart des communes rurales du cercle des Gzoula, le territoire de productions des produits de terroir par excellence, comme l'indique le tableau suivant :

Tableau 2 : Évolution des taux de pauvreté et de vulnérabilité dans les communes rurales du cercle des Gzoula entre 2004 et 2014

Communes rurales	Taux de pauvreté en %		Taux de vulnérabilité en %	
	2004	2014	2004	2014
Nagga	21,62	20,6	31,90	31,60
Laghiat	26,61	11,6	33,02	27
Laâmamra	40,09	10,6	33,46	26,3
Khat Azakane	18,38	6,4	33,64	21,6
Ouled Salmane	23,18	6,1	32,04	18,7
Lamâachat	12,09	4,9	27,79	19,1
Touabet	8,78	3,7	23,19	18,9

Source : HCP. RGPH 2004 et 2014

- **Les impacts sur la situation de la femme rurale et des enfants**

Les changements socioculturels dans le milieu rural au cours des dernières années ont un peu modifié la mentalité masculine vis-à-vis de la rémunération de la femme et son implication dans la vie économique. A ce propos, 96 sur 150 enquêtés, soit 64%, affirment que leurs conjoints et enfants vendent une part des produits de terroir récoltés ou ramassés (câpres, truffes, argan) pour satisfaire leurs besoins de consommation (achat des habits, des chaussures et des fournitures scolaires...) ce qui les rend un peu indépendants de leurs maris ou parents, et capables de réaliser eux-mêmes leurs besoins. L'acquisition de revenus permet pour certaines femmes d'investir, par exemple dans l'achat d'un bétail, ou même de couvrir des dépenses familiales quotidiennes.

CONCLUSION

Le patrimoine dans la province de Safi est une ressource à exploiter, pour le développement du tourisme, qui reste un choix à prendre, afin de consolider et diversifier l'économie locale, dans un temps où cet espace vit sur le déclin d'importants secteurs économiques, en occurrence l'agriculture qui reste très dépendante d'une pluviométrie moyenne qui est à l'ordre de 300 mm par an, avec seulement 1,5 % de terre irriguée, ce secteur est handicapé par les aléas climatiques. Aussi pour essayer de limiter les dégâts constatés sur



l'environnement, et donner une justification économique pour la protection et la préservation de la qualité de vie de la population locale.

La valorisation des produits de terroir visera ainsi la durabilité des ressources comme elle visera la conservation du patrimoine naturel et culturel et le savoir-faire local, sachant que le câprier est devenu un patrimoine caractérisant de la province, tandis que l'arganier est considéré comme un patrimoine national et international. L'arganeraie a été déclarée par L'UNESCO en 1998 première biosphère du Maroc, « l'argan, pratiques et savoir-faire liés à l'arganier a été inscrit aussi en 2014 sur la liste représentative du patrimoine culturel immatériel de l'humanité.

Le tourisme peut alors jouer un rôle très important dans le processus de valorisation des produits de terroir de la province. Ces derniers peuvent être une source génératrice de revenus dans une zone où les ressources naturelles et économiques sont jugées limitées (déficit en ressources hydriques, sols moins fertiles, agriculture Bour défavorable, limite des activités non agricoles...) en contribuant à la création de l'emploi, à la diminution des taux de pauvreté et de vulnérabilité et à l'amélioration du niveau de vie de la population locale.

Bibliographie

- **Antona, A. (1930).** La Région des ABDA. Rabat (Rabat) : I.O., 1931.
- **Benyoucef B. 2008.** Le patrimoine au cœur du tourisme culturel. Colloque International "Tourisme oasisien : formes, acteurs et enjeux". Université Ibn Zohr, Agadir (Maroc), Faculté Polydisciplinaire de Ouarzazate. 23-25 octobre 2008.
- **Berriane, M. 2020.** « *Tourisme, disparités territoriales et transition touristique au Maroc. La nécessité d'un rééquilibrage par les arrière-pays et par un tourisme territorial* », dans Mohamed Berriane (dir.), *Savoirs et patrimoines locaux, des atouts pour le développement des arrière-pays au Maroc ? Contribution au débat sur la question du développement au Maroc*, Hassan II Academy Press, p 125-156.
- **Bridonneau ; Despiney ; Vernières, 2011.** Patrimoine et développement : études pluridisciplinaires, sous la dir. de Michel Vernières. Paris : Éditions Karthala.
- **Charles R. Goeldner, J.R. Brent Ritchie, Robert W. McIntosh. c2000.** Tourism: principles, practices, philosophies. New York: Wiley; 8th ed.
- **Charrouf, Z. 2001.** Valorisation de l'arganier : Résultats et perspectives. Dans Actes du 5e colloque Produits naturels d'origine végétale. Québec 7-9 Août 2001. pp. 261-270. Repéré en Juin 2017 [http://www.arganoils.com/articles/fr/Valorisation de L'Arganier, Résultats et perspectives.pdf](http://www.arganoils.com/articles/fr/Valorisation_de_L'Arganier_Résultats_et_perspectives.pdf).
- **Drouin, M. 2005.** Le combat du patrimoine à Montréal, 1973-2003. Québec : Presses de l'Université du Québec.

- **El Hamdaoui, B. (2009).** Contribution à l'analyse économique de la filière des câpres dans le Saïs. Mémoire de troisième cycle en vue de l'obtention du diplôme d'ingénieur d'Etat en Agronomie, Ecole Nationale d'Agriculture de Meknès.
- **El Alaoui, N. (1999).** Paysages, usages et voyages d'*Argania spinosa* (L.) Skeels (IXe-Xe siècles). In : Journal d'agriculture traditionnelle et de botanique appliquée, 41^e année, bulletin n°2. Pp. 45-79. DOI : 10.3406/Jatba.1999.3711.
- **Emberger, L. (1924).** A propos de la distribution géographique de l'arganier, bulletin de la société des sciences naturelles de Maroc IV (7).
- **Fellah Conseil. (2011a).** Identification et développement des produits de terroir dans la région de Doukkala- Abda : Rapport final de la première phase : identification et caractérisation des produits de terroir et délimitation des terroirs de leurs et détermination du niveau d'organisation des acteurs du secteur. 135p.
- **Hmioui, A, Alla, L. 2020.** Le tourisme au Maroc, de la "Vision 2010" à la "Vision 2020" : Quel positionnement dans une industrie touristique mondiale globalisée ? Revue AME Vol 2, No 1, pp 18-38.
- **Lahlal, E. 2019.** La réorganisation des activités agricoles dans les Abda, valorisation des produits de terroir et développement local, thèse de doctorat en géographie, Université Chouaib Doukkali, El Jadida Maroc.
- **Laval, C, Lochot. M. 2002.** Management par la valeur et développement durable : un apport pour les collectivités locales, Metratch ; Séminaire internationaux ; janvier 2002.
- **Lazzaroti.O (2003).** « Tourisme et patrimoine : ad augusta per angustia ». Annales de géographie, vol. 112, no 629, p. 91-110.
- **Lazzaroti.O (2010).** « Tourisme culturel et patrimoine : quelques analyses pour un Monde habitable ». Journal of Urban Research. En ligne, dans Articula.
- **Maghrani, L. 2003.** Les Systèmes Géographiques Archaiques du pays des Ait-Ba-Amrane (Anti-Atlas occidental) et leur évolution. Thèse de doctorat en géographie. Université Nancy 2.
- **Malchrowicz, M. (2011).** Arganier et huile d'argan [Cours pour formation]. 20p, repéré en juillet 2017 sur : Alami, N. (1988). Production, conservation et commercialisation des câpres au Maroc. Mémoire de fin d'étude de troisième cycle en agronomie, IAV Hassan II. Complexe d'Agadir
- **Namli, A. & Benouhoud, A. 2019.** « *Le patrimoine, un support pour le développement touristique? Cas de la province de Safi* ». Actes de la 3^{ème} rencontre d'études « Questions géographiques sur la gestion des ressources et la recomposition de l'espace », organisée par les doctorants de la formation espaces fragiles au Maroc: dynamiques spatiales, environnement et gestion des territoires, El-Jadida 4 et 5 Mai 2018, publication du laboratoire de recherche en Géographie: Recomposition de L'espace et Développement Durable, Faculté des lettres et des sciences humaines El Jadida, pp 39-54.
- **Oubalkacem, M. (1995).** Etude sur la germination et la micro-propagation du câprier (*Capparis spinosa* L). Mémoire de troisième cycle en vue de l'obtention du diplôme d'ingénieur d'Etat en Agronomie, IAV Hassan II Complexe d'Agadir.